

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة
كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ و علم الآثار
الدراسات العليا

رقم التسجيل :
الرقم التسلسلي :

عنوان البحث :

الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري
دراسة مقارنة 1934-1954

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب :

قدادة شايب

إشراف :

الأستاذ الدكتور / عبد الرحيم سكفالي

أعضاء لجنة المناقشة :

د. عبد الكريم بوصفصاف . قسنطينة .	أستاذ التعليم العالي	رئيس	جامعة منتوري -
د. عبد الرحيم سكفالي .	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة منتوري - قسنطينة .
د. صالح فيلاشي . قسنطينة .	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة منتوري -
د. الجمعي خمري .	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر - باتنة .
د. صالح لميش . المسيلة .	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة محمد بوضياف -

السنة الجامعية : 2007/2006 .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس لجنة المناقشة المحترم ، السادة أعضاء اللجنة المحترمين .

أيها الحضور الكريم ، السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته . و بعد

إليكم الآن نبذة مختصرة عن الطالب الباحث .

الطالب الباحث في سطور :

الطالب / شايب قدادرة بن غزواني من مواليد 29 جويلية 1958 ببلدية السبت - دائرة

عزابة - ولاية سكيكدة ، تابع دراسته الابتدائية ببلدية السبت ، و مرحلة التعليم المتوسط

و الثانوي ببلدية عزابة .

تحصل على شهادة البكالوريا آداب في جوان عام 1980 من ثانوية العربي التبسي

بسكيكدة.

التحق بجامعة قسنطينة في قسم الحقوق و العلوم الإدارية في نفس العام (1980) ثم التحق

بقسم التاريخ بنفس الجامعة عام 1981 ، تحصل على شهادة الليسانس في التاريخ بجامعة

قسنطينة عام 1985 بتقدير جيد .

استفاد من منحة للتكوين بالخارج من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، سافر إلى جمهورية مصر العربية ضمن بعثة علمية للتكوين هناك .

تحصل على السنة التمهيدية للماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر من قسم التاريخ و الآثار الإسلامية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية عام 1987 بتقدير ممتاز .

تحصل على درجة الماجستير من نفس الجامعة - جامعة الإسكندرية - عام 1991 بتقدير ممتاز حول موضوع " الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1954 إشراف الأستاذ الدكتور / حسن محمد صبحي .

توظف في منصب أستاذ مساعد بقسم التاريخ جامعة منتوري - قسنطينة منذ عام 1992 ، سجل في قسم الدراسات العليا ، سلك -دكتوراه دولة- في العام الجامعي 1996- 1997 بموضوع " الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934 - 1954 دراسة مقارنة ، إشراف الأستاذ الدكتور / عبد الرحيم سكفالي .

الطالب الباحث ماثل اليوم أمام لجنة المناقشة الموقرة لتقويم و تقييم و مناقشة أطروحته .

و شكرا .

شكر و تقدير

أتوجه بخالص شكري و عميق إمتثاني إلى كل من قدم لي يد العون
و المساعدة من أجل إتمام هذا العمل ...
و أخص بالذكر :

- الأستاذ الدكتور /عبد الرحيم سكفالي المشرف على هذا البحث و الذي
كان لي نعم العون فلم يدخر جهدا في توجيه النصيحة و متابعة خطوات
البحث إلى نهايته .
 - الأستاذ الدكتور / عبد الكريم بوصفصاف.
 - الأستاذ الدكتور / صالح فيلاي.
 - الأستاذة الدكتورة / بوبة مجاني.
 - الدكتور / الجمعي خمري .
 - الدكتور / صالح لميش.
 - كل أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ و علم الآثار.
 - كل أعضاء أسرة كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
- جامعة منتوري - قسنطينة.
- كل الذين تحملوا معي متاعب الكتابة و التحرير و التصحيح و الطبع و منهم أفراد
أسرتي ، و أعضاء مكتب آفاق للإعلام الآلي " طاجين عبد العزيز و مريم "
- إلى هؤلاء جميعا أكرر خالص شكري.

الإهداء

قال تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَ قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ

كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ، وَ قُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا "

صدق الله العظيم.

الإسراء الآية 23.

إيماننا مني بمكانة الوالدين عند الله سبحانه و تعالى ، و إجلالا و تقديرا لوالدي

الكريمين أهدي هذا العمل إلى:

- روح والدي الشهيد الطاهرة رحمه الله.

- والدتي المجاهدة حفظها الله.

- زوجتي و مدرسة أبنائي " محمد إسلام، إنتصار ،أصيل ،المعز لدين الله"

- شهداء البلدين - الجزائر ،تونس- الذين كتبوا بدمائهم الزكية كلمات

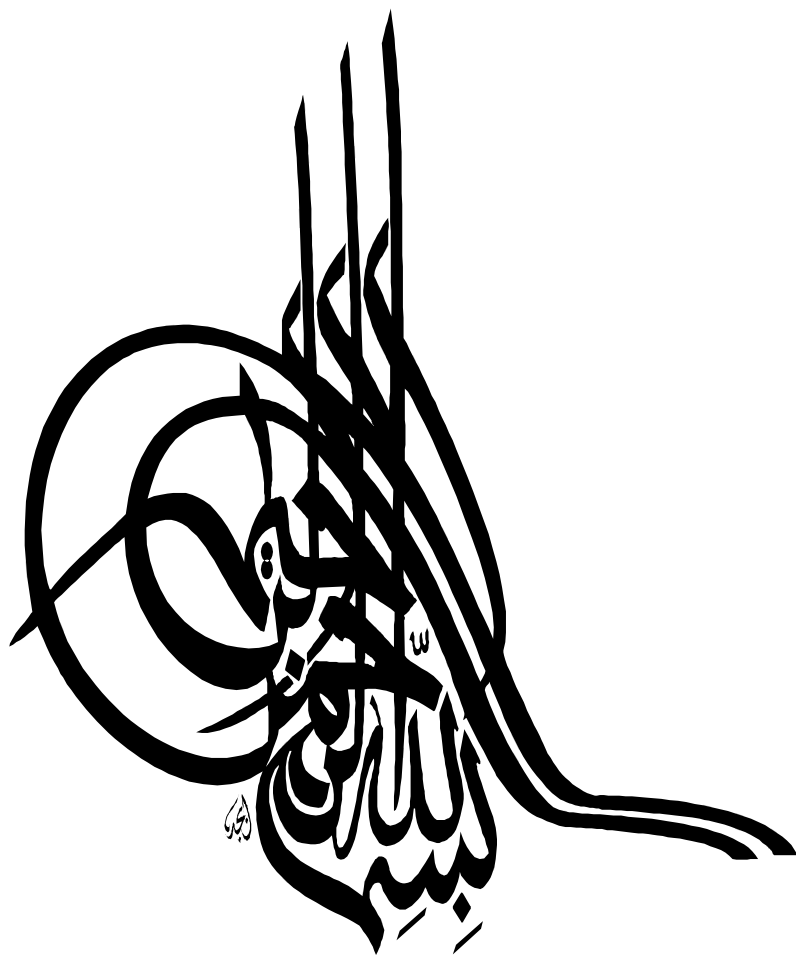
الاستقلال و الحرية.

- أخي الحاج عبد الحفيظ وإلى كل إخواني

- إلى وطني الغالي " الجزائر"

- إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل .

الملاحق



رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا
وَقُلْ

فهرس الموضوعات

مقدمة البحث و خطته :.....	ص أ - ر
المدخل: الظاهرة الاستعمارية وأثرها على الشعوب المستعمرة	2 - 8
(المصطلح و المدلول)	
الباب الأول: الحزب الدستوري التونسي الجديد 1934 - 1954	10 - 175
الفصل الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الوطنية	
حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	10 - 176
1- أوضاع تونس وأوروبا الغربية قبل فرض الحماية الفرنسية عام 1881	10 - 31
أ- أوضاع تونس	10 - 18
ب- أوضاع أوروبا الغربية	18 - 28
2 - فرض الحماية	28 - 31
3 - بعض مظاهر المقاومة الوطنية التونسية	31 - 53
أ- المقاومة المسلحة	31 - 45
ب- المقاومة السياسية	45 - 53
1- حركة الشباب التونسي	54 - 66
2- حادثة الزلاّج	66 - 73
3- حادثة الترام واي	74 - 76
الفصل الثاني: الحزب الدستوري التونسي بين الحربين	
العالميتين 1918-1939	78 - 149
1- تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي	78 - 90
2- برنامج الحزب ،هياكله، ونشاطه	90 - 110
3- ظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد ونشاطه (1934-1939) ...	110 - 117
أ- مؤتمر قصر هلال 1934 وتأسيس الحزب الجديد	118 - 129
ب- مؤتمر نهج التريبونال وخلاف الماطري مع بورقيبة	130 - 137
4- نبذة عن حياة زعيم الحزب الجديد - الحبيب بورقيبة -	137 - 149

الفصل الثالث: نشاط الحزب الدستوري التونسي الجديد

175 – 151 من 1939 حتى عام 1956
154 – 151 1- موقف الحزب من إندلاع الحرب العالمية الثانية
162 – 155 2- نشاط الحزب أثناء الحرب العالمية الثانية
171 – 162 3- نشاط الحزب بعد الحرب العالمية الثانية
166 – 162 أ- النشاط الداخلي
171 – 166 ب- النشاط الخارجي
157 – 171 4- المفاوضات والاستقلال

الباب الثاني: حزب الشعب الجزائري 1937 - 1954 ... 177 – 376

الفصل الأول: الاحتلال الفرنسي للجزائر وردود الفعل الوطنية حتى ظهور

231 – 177 حزب الشعب الجزائري
187 – 177 1 - أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي عام 1830
198 – 187 2 - بعض مظاهر المقاومة الوطنية الجزائرية
194 – 187 أ- المقاومة المسلحة
198 – 195 ب- المقاومة السياسية
203 – 198 3 - الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الاولى
210 – 203 أ- نجم شمال إفريقيا
216 – 210 ب- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
218 – 216 ج- الحزب الشيوعي الجزائري
226 – 219 د- المؤتمر الإسلامي الجزائري
231 – 226 هـ- مشروع بلوم- فيوليت Blum-Viollette

الفصل الثاني: ظهور حزب الشعب الجزائري ونشاطه حتى عام 1945

254 – 233 1- تأسيس الحزب
262 – 254 2 - برنامج الحزب
273 – 262 3 - نبذة عن حياة زعيم الحزب - أحمد مصالي الحاج -

312 – 274	4 - الحزب والحرب العالمية الثانية
292 – 274	أ - موقف الحزب من المشاركة في الحرب العالمية الثانية...
303 – 292	ب - علاقة الحزب بقوات المحور
312 – 303	ج - الحزب وبيان الشعب الجزائري
376 – 314	الفصل الثالث: نشاط حزب الشعب الجزائري من 1945 حتى عام 1954
318 – 314	1- حزب الشعب الجزائري وحوادث 08 ماي 1945
324 – 318	2 - إعادة تسمية الحزب - M.T.L.D - و نشاطه
330 – 324	3 - إنشاء المنظمة الخاصة (L'OS)
373 – 330	4 - الأزمات الداخلية للحزب 1953 - 1954
376 – 373	5 - اندلاع الثورة التحريرية
397 – 378	الباب الثالث : المقارنــــــــــــــــة
397 – 378	الفصل الأول: أوجه الاختلاف - نقاط الاختلاف - بين الحزبين
388 – 379	1- من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية في البلدين
389 – 388	2- من حيث تأسيس الحزبين
390 – 389	3- من حيث التنظيم والهياكل و البرامج
392 – 390	4- من حيث المواقف و أسلوب الكفاح و وسائله
394 – 392	5- من حيث ثقافة و أيديولوجية زعمي الحزبين
397 – 394	الفصل الثاني : أوجه التشابه - نقاط التطابق - بين الحزبين
394	1- من حيث جنس الاستعمار في البلدين و ردود الفعل الوطنية ضده
395	2- من حيث فترة تأسيس الحزبين
396 – 395	3- من حيث طبيعة الصراعات و الأزمات الداخلية للحزبين
397 – 396	4- من حيث التنسيق و التعاون
397	5- من حيث الهدف المقصود
397	الفصل الثالث : النتــــــــــــــــائج
401 – 399	الخاتمة
417 – 403	بيبلوغرافية الأطروحة
439 – 419	الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث وخطته.

لقد قاوم الشعبان الجزائري و التونسي الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى التي وطئت فيها أقدامه أرض البلدين و كانت مقاومتها أشد و أطول ذلك لأن الفرنسيين سواء في الجزائر أو في تونس لم يتوقفوا في احتلالهم عند حد معين و لم يقتصروا في اطماعهم على جانب واحد ، بل استعملوا لتحقيق مطامعهم و مطامعهم الاستعمارية الاستيطانية أساليب وحشية كانت لها انعكاساتها السلبية و العميقة على نفسية الشعبين مما زاد في حدة و شدة المقاومة التي استمرت متسلسلة تسلسل السياسة الاستعمارية نفسها ، إذ كلما أقدمت الإدارة الاستعمارية على تنفيذ مشروع معين إلا و قوبل بمقاومة شعبية شرسة ، و كلما قامت هذه الإدارة بعمل ما إلا وجوبهت بموقف مضاد ، و قد استعمل الشعبان " الجزائري و التونسي " أسلوبين من الكفاح " الكفاح المسلح و الكفاح السياسي " و قد امتد هذا الكفاح منذ الاحتلال حتى الاستقلال ، و قد مر بمراحل مختلفة ، مرحلة المقاومة المسلحة التي انطلقت منذ الاحتلال و استمرت إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى ، و مرحلة المقاومة السياسية التي انطلقت هي الأخرى منذ الاحتلال واستمرت تحقيق الاستقلال الكامل في البلدين ، لكنها برزت بشكل واضح منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، حيث تبلورت الأفكار السياسية و اتضحت المطالب الوطنية بظهور الأحزاب السياسية التي أعطت دفعا قويا للكفاح السياسي من خلال قوة برامجها وأصالة ثقافتها.

و من هذه الأحزاب السياسية التي ظهرت في البلدين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى و فرضت وجودها على الساحة السياسية نجد الحزب الدستوري التونسي الذي انقسم إلى تيارين منذ عام 1934 بأن ظهر الحزب الدستوري التونسي الجديد ، و نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في باريس عام 1926 و أصبح يعرف منذ عام 1937 بحزب الشعب الجزائري حيث نقل نشاطه إلى الجزائر.

هاذان الحزبان كانا قد شكلا بالنسبة لي موضوعا يعد جديرا بالبحث والدراسة لما له من أهمية في تاريخ الشعبين الجزائري والتونسي من جهة ، ومن جهة أخرى لما سيضيفه من فائدة علمية إلى المكتبة التاريخية بصفة خاصة وإلى المكتبة العربية بصفة عامة ، خاصة وأن معالجة الموضوع سترتكز أساسا على محور مهم وهو "عقد مقارنة علمية بين الحزبين" باعتبار أنهما ظهرا في نفس الفترة الزمنية تقريبا ، وهي فترة الثلاثينيات من القرن العشرين الحافلة بالنشاط السياسي المكثف في البلدين كما يعدان هاذان الحزبان ذروة الحركة الوطنية في كل من تونس و الجزائر إذ كانت لهما نفس النظرة تجاه الاستعمار الفرنسي ، غير أن أسلوب الكفاح و النضال كان يتشابه أحيانا و يختلف أحيانا أخرى بحكم ظروف كل بلد ، و بحكم أيضا طبيعة السياسة الاستعمارية المتبعة في كلا البلدين ، هذه السياسة الاستعمارية التي كانت تتغير من حين لآخر تماشيا مع مصلحة المستعمر نفسه.

أولا: أسباب اختيار الموضوع.

إن من أسباب اختيار موضوع هذا البحث هو أنه لما تجمعت لدي فكرة عامة و عدة معطيات عن الحزبين - الدستوري الجديد في تونس و حزب الشعب الجزائري في الجزائر - وأنا أعد رسالة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر بجمهورية مصر العربية - كلية الآداب جامعة السكندرية - لاحظت أن هناك عدة نقاط اختلاف بين الحزبين وفي نفس الوقت توجد عدة نقاط تقارب وتطابق بينهما خاصة و أن الحزبين كانا قد ظهرا في نفس الفترة الزمنية تقريبا ، و يناضلان ضد نفس القوة الاستعمارية - الاستعمار الفرنسي - عندئذ تولدت لدي رغبة شديدة و ملحة لطرق هذا الموضوع و البحث فيه ، و تسجيله رسالة دكتوراه ، في شكل دراسة مقارنة بين الحزبين تشمل مختلف الجوانب ، فاستقر رأيي على الموضوع على هذا الشكل : " الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة" و كان أن تفضل "الأستاذ الدكتور " سكفالي عبد الرحيم " مشكورا بالموافقة للإشراف عليه .

و موضوع المقارنة بين الحزبين هو موضوع هام شيق و شاق في نفس الوقت و جدير بالبحث و الدراسة لعدة عوامل منها أنه موضوع بكر لم يطرق بعد إذ لم ينل حظه الكافي من البحث العلمي الجاد ، حيث أن ما كتب حوله لم يتطرق إلى موضوع المقارنة ، فجاءت تلك الأعمال في شكل مساهمات شاملة و عامة لم ترق في اعتقادي إلى مستوى البحث العلمي المتعمق ، بالإضافة إلى كل ذلك فإن تلك الأعمال كانت قد تناولت الحزبين كل على حده دون التعرض إلى موضوع المقارنة الذي هو صلب بحثنا هذا ، خاصة وأن تاريخ الشعبين الجزائري والتونسي مازال يعتريه كثيرا من الغموض والالتباس لعدة أسباب منها عدم اتاحة الفرص للمؤرخين في البلدين والسماح لهم بالاطلاع على مختلف الوثائق التي مازالت محظورة وممنوعة وهي كثيرة ومتنوعة بالإضافة الى عدم جمع هذه الوثائق وترتيبها وتصنيفها ووضعها تحت تصرف الباحثين ،وغير ذلك من من الأسباب.

ثانيا: إشكالية الأطروحة.

تتمحور إشكالية الأطروحة حول عدة تساؤلات مطروحة بخصوص هذا الموضوع سواء من حيث العلاقة بين الحزبين أو من حيث بعض الجوانب الأخرى، ومن هذه التساؤلات المطروحة بحدّة مثلا: ماهي طبيعة السياسة الاستعمارية في البلدين ؟ ، هل هناك علاقة مباشرة بين الحزبين أثناء فترة النضال والكفاح ؟

وماهي طبيعة هذه العلاقة ؟ . هل هناك تنسيق مباشر ومخطط له ؟ . هل هناك تأثير و تأثير متبادل بين الحزبين ؟. ما هي نقاط الاختلاف و نقاط التطابق بين الحزبين ؟. ما هي مجالات التعاون والتشاور بين الحزبين ؟. هل هناك اتصالات بين قيادات الحزبين ؟. وحول ماذا كانت تتمحور هذه الاتصالات ؟. و إلى غير ذلك من التساؤلات.

كل ما سبق دفعني و برغبة شديدة وملحة لاختيار هذا الموضوع لأبحث فيه و أتعلم في دراسته بهدف الإجابة عن تلك التساؤلات المطروحة و من ثم كشف بعض الحقائق التاريخية و العلمية التي تتعلق بتاريخ الحزبين و بنشاطهما بشكل خاص و بتاريخ الشعبين بشكل عام .

لأن هناك عدة جوانب مازالت تبدو غامضة بل هي في أمس الحاجة إلى من يبحث فيها لينفض عليها الغبار و يزيل عنها الستار ، فتلك هي غاية هذا البحث ، عساني أساهم و لو بقسط قليل في كتابة تاريخ الشعبين التونسي و الجزائري الحافل بالأمجاد و البطولات ، و بالتالي أكون قد أديت واجبا علميا وطنيا و قوميا .

ثالثا: حدود البحث.

إن لموضوع البحث خلفية تاريخية تعود الى بداية الاحتلال الفرنسي للبلدين هذه الخلفية هي الأرضية الصلبة التي نشأت فيها الحركة الوطنية في البلدين او بالاحرى الحزبان - الدستوري التونسي، وحزب الشعب الجزائري- اللذان ظهرا بشكل بارز منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، أما حدود ومجال البحث فهو الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الاولى حتى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وهي الفترة الثرية والغنية بالأحداث التاريخية والسياسية والمواقف الوطنية التي اتسمت بالتشابك والتعقيد والتسارع وكان للحزبين فيها حصة الاسد من النشاط والحيوية.

رابعا: مناهج البحث.

أما فيما يخص مناهج البحث فقد حاولت إتباع المناهج العلمية المعروفة في حقل الدراسات التاريخية، مثل:

1 - المنهج التاريخي الوصفي.

اتبعته عندما استعرضت تاريخ الحزبين بأن وصفت مختلف الأحداث والوقائع التاريخية حسب تسلسلها و تشعباتها وتأثيراته.

2 - المنهج التاريخي المقارن.

وسلكته خاصة عندما عقدت مقارنة علمية بين الحزبين فيما يخص نقاط الاختلاف ونقاط التطابق في جوانب عدة من تاريخ الحزبين ، حيث سهل لي مهمة التحليل و الاستنتاج.

3- المنهج التحليلي.

واستعملته في تحليل الافكار الغزيرة للموضوع وكذلك في تحليل مختلف المواقف التي صدرت عن الحزبين طيلة فترة نضالهما تجاه السياسة الاستعمارية بغية الوصول الى حقيقة هذه المواقف والى مصدرها الصحيح ، أي هل هي ظرفية وعابرة ؟ أم هي متأصلة ومستمدة من برامج ثابتة ؟ . وهو ماسهل علي دراسة ومناقشة مختلف الاحداث والوقائع التاريخية وربطها ببعضها البعض واستنتاج ما يمكن استنتاجه منها.

خامسا: صعوبات البحث.

حقيقة إن اختيار موضوع البحث و الرغبة في تناوله شيء ، و جمع مادته العلمية و الخبرية و الشروع في البحث و التحليل و المقارنة و الاستنتاج شيء آخر ، لأن جمع الوثائق المعاصرة المتعلقة بهذا الموضوع ليس بالأمر الهين لما تتميز به من حساسية في غالب الأحيان لاسيما و أنه موضوع سياسي من الدرجة الأولى ؟ و من هذا المنطلق فقد واجهتني عدة صعوبات أثناء جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث ، وكذلك أثناء تحرير الموضوع و تتمثل في الآتي :

- تشتت الوثائق الخاصة بموضوع البحث و وجودها في عدة أماكن مثل فرنسا و تونس و الجزائر .
- صعوبة التنقلات التي قمت بها إلى كل من فرنسا و تونس و مصر و سوريا وخاصة من حيث التكاليف المادية لجمع مادة البحث و الإطلاع على ما أمكن من تلك الوثائق .
- عدم السماح في غالب الأحيان بالإطلاع على أغلب الوثائق و خاصة المتعلقة بموضوع بحثي سواء في فرنسا أو في تونس أو حتى في الجزائر .
- عدم التفرغ الكامل للبحث الأمر الذي أخر نوعا ما إنجاز هذا الموضوع ، خاصة و أن ظروف الحياة و أعباءها أصبحت تتثاقل من يوم لآخر .

و مع ذلك فقد أعانني الله عز وجل على التغلب على هذه الصعوبات و الإنتهاء من تحرير رسالتي العلمية، فنشكره شكرا جزيلا على كرمه علينا.

سادسا: نقد أهم مصادر ومراجع الأطروحة.

لقت كانت قائمة المصادر و المراجع متنوعة و ثرية ومتشابكة في غالب الاحيان مما يصعب التعامل معها واستخراج المعطيات التاريخية المتعلقة بتاريخ الحزبين و ذلك لصلتها المباشرة بموضوع البحث خاصة تلك الوثائق و الدوريات والصحف والجرائد التي كانت تصدر عن الحزبين مثل جريدة (الأمة) بالنسبة لحزب الشعب الجزائري ، و جريدة (العمل التونسي) بالنسبة للحزب الدستوري التونسي الجديد بالإضافة إلى المذكرات التي نشرتها شخصيات سياسية فاعلة في الحزبين و أخص بالذكر هنا مذكرات أحمد مصالي الحاج ،محمد قنانش و عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون بالنسبة لحزب الشعب الجزائري ، و مذكرات الحبيب بورقيبة و الحبيب ثامر و محمود المباطري ، و أحمد توفيق المدني بالنسبة للحزب الدستوري التونسي . هذه المذكرات هي في حقيقة الأمر المصادر الأساسية لموضوع البحث ، بحيث استقينا منها أغلب مادة البحث بعد تحليلها و تمحيصها و مقارنتها . كما اعتمدت على جملة من المصادر و المراجع الأخرى التي لا تقل أهمية عن المصادر السابقة مثل الرسائل الجامعية التي استفدت منها كثيرا مثل رسالة الأستاذ الدكتور عبد الكريم بوصفصاف حول جمعية العلماء المسلمين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى سواء من حيث المنهجية العلمية أو من حيث دقة المعلومات و غزارتها ، والمناهج التي وظفها ، كما استفدت أيضا من رسالة الدكتور يوسف مناصرية حول الحزب الحر الدستوري القديم ،بالإضافة إلى رسالة الدكتور الجمعي خمري حول حركة الشبان التونسيين و حركة الشبان الجزائريين ، حيث استفدت من موضوع المقارنة ومن المنهجية العلمية المتبعة، بالإضافة إلى كتابات الدكتور أبو القاسم سعد الله الذي استفدت منه كثيرا فيما يخص عمق التحليل و دقة المعلومات ، وكذلك من الدكتور صلاح العقاد خاصة كتابه (المغرب العربي، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) ، وكذلك من الدكاترة : جلال يحي ، ناصر الدين

سعيدولي أحمد الخطيب ، بالإضافة إلى مصادر و مراجع أجنبية أخرى مثل شارل أندري جوليان ، و شارل روبيراجرون و محفوظ قداش و غيرهم . دون أن أنسى جرائد وصحف الحزبين باللغتين الفرنسية والعربية حيث استقيت منها مادة علمية غزيرة و زخمة ومهمة .

و إذ لم أنكر بعض المصادر و المراجع الأخرى فهذا ليس معناه لعدم أهميتها ، و إنما كي لا أطيل و أسترسل في ذكرها هنا لأنها موجودة في قائمة المصادر والمراجع و بالتالي حتى لا يصبح الموضوع و روتينيا مملا.

سابعاً: خطة البحث.

وكانت معالجاتي لموضوع البحث وفق الخطة التالية :

لقد قسمت الموضوع البحث إلى مقدمة ، و مدخل و ثلاثة أبواب - كل باب يحتوي على ثلاثة فصول - ثم خاتمة و قائمة مصادر و مراجع ومجموعة من الملاحق .

أبرزت في المقدمة أهمية الموضوع و أسباب اختياره والمنهاج العلمية التي اتبعتها في معالجة هذا الموضوع و الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجازه .

أما المدخل فقد خصصته للحديث عن طبيعة الظاهرة الاستعمارية من حيث المصطلح و المدلول ، و أثرها على الشعوب التي خضعت لهذه الظاهرة و خاصة الشعبين الجزائري و التونسي.

و خصصت الباب الأول لدراسة الحزب الدستوري التونسي الجديد من 1934 حتى عام 1956 ، تحدثت في الفصل الأول من هذا الباب عن فرض الحماية الفرنسية على تونس و ردود الفعل الوطنية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث ، احتوى هذا الفصل على عدة عناصر منها أوضاع تونس و أوروبا الغربية قبل فرض الحماية الفرنسية عام 1881 ، ثم ملابسات فرض الحماية الفرنسية ، فبعض مظاهر المقاومة التونسية بشقيها المسلح و السياسي ، و تحدثت في الفصل الثاني من نفس الباب عن ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي منذ عام 1920 و نشاطه حتى عام 1934 ، ثم خصصت عنصراً مستقلاً لظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد عام 1934 بعد الأزمة الداخلية التي عصفت

بالحزب ، كما أعطيت فكرة عن زعيم الحزب الدستوري الجديد " الحبيب بورقيبة" وذلك للدور الكبير الذي لعبته هذه الشخصية السياسية والتضحيات الجسام التي قدمتها في سبيل تحرير وطنها.

و في الفصل الثالث من نفس الباب دائما تحدثت عن نشاط الحزب الدستوري الجديد من 1939 حتى عام 1956 معرجا على عدة نقاط منها موقف الحزب الجديد من اندلاع الحرب العالمية الثانية ثم نشاطه أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم تحدثت عن نشاط الحزب داخليا وخارجيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وخصصت العنصر الأخير من هذا الفصل للحديث عن مسألة المفاوضات و استقلال تونس التام عام 1956.

أما الباب الثاني فقد خصصته لدراسة حزب الشعب الجزائري من عام 1937 حتى عام 1954 تحدثت في الفصل الأول من هذا الباب عن ملابسات الاحتلال الفرنسي للجزائر و ردود الفعل الوطنية حتى ظهور حزب الشعب الجزائري عام 1937 حيث احتوى هذا الفصل على عدة عناصر منها ، أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي عام 1830 ، بعض مظاهر المقاومة الجزائرية بشقيها المسلح و السياسي ، أثر فكرة المشرق العربي على الحركة الوطنية الجزائرية منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم تطور وتبلور الفكر السياسي الجزائري في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918-1939) حيث أعطيت بعض النماذج من الأحزاب السياسية الجزائرية التي برزت في هذه الفترة مثل نجم شمال إفريقيا الذي سيتحول إلى حزب الشعب الجزائري ابتداء من عام 1937 ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، والحزب الشيوعي الجزائري .كما ذكرت بعض الأحداث السياسية المهمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية التي استجدت في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ، مثل المؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936 ، مشروع " بلوم - فيوليت Blum-Viollete" في نفس العام.

و في الفصل الثاني من نفس الباب تحدثت عن تأسيس حزب الشعب الجزائري و عن برنامجه و هياكله ، كما أعطيت فكرة عن زعيم الحزب - أحمد مصالي الحاج - الذي لعب دورا كبيرا هو

الآخر في تأسيس هذا الحزب وأعطى مثالا في التضحية والنضال وفي الثبات على المواقف حتى أصبح حزب الشعب الجزائري نموذجا فريدا في النضال والكفاح اقتتد به العديد من الأحزاب السياسية المناهضة للاستعمار.

كما تحدثت أيضا في هذا الفصل عن نشاط حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية وعن علاقته بقوات المحور والملابسات التي عرفت هذه القضية كما تحدثت كذلك عن علاقة حزب الشعب ببيان الشعب الجزائري هذه الوثيقة السياسية المهمة .

أما الفصل الثالث من الباب الثاني فقد تحدثت فيه عن نشاط الحزب من 1945 حتى عام 1954 حيث احتوى هذا الفصل على جملة من العناصر مثل حزب الشعب و حوادث 8 ماي 1945 لما لهذه القضية من حساسية ، ثم تطرقت الى قضية إعادة تسمية الحزب " الحركة من أجل الانتصار للحركات الديمقراطية M.T.L.D " ونشاطه بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم تحدثت عن إنشاء المنظمة الخاصة "LOS" التي بعثت الحزب من جديد بأن هيأت له أرضية الكفاح المسلح وشكلت خطرا حقيقيا على الاستعمار الفرنسي ، ثم أفردت عنصرا خاصا بالأزمة الداخلية التي عصفت بالحزب وتفاقت بشكل خطير سنة 1953 - 1954. وأدت في النهاية إلى حله عام 1954.

ولما استمر الكفاح الوطني ولم يرتبط بحل الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D) ، فقد خصصت عنصرا مستقلا تحدثت فيه عن كيفية التحضير لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى .

أما الباب الثالث و الأخير فقد خصصته إلى موضوع عقد المقارنة العلمية وقد قسمته هو الآخر إلى ثلاثة فصول ، تحدثت في الفصل الأول عن أوجه الاختلاف - نقاط الاختلاف - بين الحزبين وهي عديدة ومتنوعة ، وفي الفصل الثاني من نفس الباب تحدثت عن أوجه التشابه - نقاط التطابق - بين الحزبين وهي عديدة ومتنوعة أيضا.

أما الفصل الثالث والأخير من نفس الباب دائما فقد خصصته للنتائج و الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

أما الخاتمة فكانت عبارة عن خلاصة لمجمل النتائج و الاستنتاجات التي توصل إليها البحث. وفي الأخير إنني بالرغم من الجهد الذي أشعر أنني بذلته في سبيل إنجاز هذا العمل و وضعه في الصورة التي هو عليها الآن ، متيقن أن هناك ثغرات مازالت لم تعالج إذ لا يمكن لأي عمل فردي أن يسدها ، لكن الباب يبقى مفتوحا للدارسين و الباحثين على حد سواء لتناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ولما لا لسد هذه الثغرات ؟ .

و عليه فإنني لا أدعي الكمال لأن الكمال لله سبحانه و تعالى ، وأنا مازلت وسأبقى طالبا للعلم أطلبه من الذين هم أعلى مني درجة علمية ، ففوق كل ذي علم عليم .

بقلم / قدارة شايب

عين شرشار في 29 جويلية 2007.

المدخل: الظاهرة الاستعمارية وأثرها على الشعوب المستعمرة (المصطلح و المدلول)

تعتبر القوة بمفهومها السياسي هي المحرك الرئيسي للعلاقات السياسية الدولية⁽¹⁾ لأن الدولة تسعى دائما، كظاهرة عامة إلى زيادة قوتها بغرض تحسين وضعها الدولي في مواجهة غيرها منت الدول.ومن الظواهر الواضحة في العلاقات الدولية على مر العصور والمتعلقة بهيكل النظام الدولي، ذلك المحاولات المتكررة لمختلف الدول من أجل السيطرة على أراض أجنبية عنها محاولة بذلك بسط نفوذها بكل الوسائل باعتبار أن سيطرة دولة ما على أرض أجنبية عنها تسهم في زيادة قوتها ،ويبدو ذلك طبيعيا في ظل المجتمع الدولي الذي يتميز بعدم وجود قوة مركزية تنظم سلوك الدول وتمنع اعتداء بعضها على بعض أو توسع بعضها على حساب الآخرين .لأن هناك اتجاه لا يقاوم في نظر الدول الكبرى التي تعمل على التوسع على حساب غيرها من الشعوب الضعيفة فرض إرادتها عليها ، وتعرف هذه الظاهرة الشائعة في العلاقات الدولية (بالاستعمار).

وقد بدا واضحا اتخاذ الاستعمار كسياسة شائعة ،خاصة منذ القرن التاسع عشر، حيث استعمرت كافة مناطق آسيا وإفريقيا باستثناء بعض المناطق المحدودة مثل الصين وليبيريا.⁽²⁾ بل إن الدول الرأسمالية وحدها سيطرت على 67% من مساحة العالم عام 1878،وقد أرتبط هذا التوسع الضخم بالاستعمار الذي كان من أهم مميزاته ما أصبح يعرف بالإمبريالية⁽³⁾

والاستعمار يحظى بأهمية خاصة في العلاقات الدولية ،حيث يلقي الضوء على كيفية ممارسة القوة في أحد صورها على حساب الشعوب الأضعف ويبدو هذا الإهتمام واضحا في الدول التي

(1)-حورية توفيق مجاهد : الاستعمار كظاهرة عالمية (حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية)

عالم الكتاب القاهرة 1975 ص 9

(2)- كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة ،محمود نافع ، مكتبة الأنجلو المصرية

القاهرة 1982 ص 279

(3)- هاري ماجدوف: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم ،الطبعة العربية الأولى،مؤسسة الأبحاث العربية

بيروت 1981 ص 113

تمارسه كما يبدو أكثر وضوحاً في العصر الحديث في الدول النامية التي وقعت غالبيتها العظمى تحت وطأة الاستعمار، مما كان له تأثيره الواضح في العلاقات الدولية .

و باختصار فإن الاهتمام بدراسة الظاهرة الاستعمارية جاء نتيجة لازدياد كثافة العلاقات الدولية واعتماد الدول بعضها على بعض من ناحية ،ومن ناحية أخرى نتيجة لازدياد الوعي القومي ، وتحرك الرأي العام العالمي ضد الاستعمار في صورته الواضحة والصريحة.

وترجع أهمية دراسة الظاهرة الاستعمارية كذلك إلى كونها ظاهرة علمية في الزمان والمكان. وهي ظاهرة لها أهميتها في الماضي والحاضر بل وفي المستقبل أيضاً، حيث من الواضح أن رحيل الاستعمار في شكله التقليدي منذ منتصف القرن العشرين لم يؤد ذلك إلى تناقص الاهتمام بالظاهرة ، بل العكس هو الصحيح حيث تزايد الاهتمام بالاستعمار في ثوبه الجديد في إطار علاقات التبعية.

فالاستعمار من الموضوعات القديمة الجديدة التي وإن كانت قد مثلت اهتماماً في الماضي بتحليل الظاهرة الاستعمارية من واقع التسلط الرسمي إلا أن هذا الإهتمام تزايد بوضوح برحيل الاستعمار التقليدي في شكله الرسمي وتبلور ما يعرف بالاستعمار الجديد في ظل علاقات التبعية والتطور اللامتكافئ بين الدول الأقوى والأغنى والأكثر تقدماً والممثلة لمركز العالم من جهة وتلك الأضعف والأفقر والأكثر تخلفاً والممثلة لمحيطه من جهة أخرى . وإذا نظرنا إلى ترجمة هذا الاهتمام في شكل دراسات عن الظاهرة الاستعمارية نجد أن ما كتب عن الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين قد تضاعف عدة مرات عما كتب من قبل ،حيث أصبح من العسير حصر ما كتب في الغرب عن الاستعمار في الفترة الأخيرة⁽¹⁾ .

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للدراسات في الغرب فإن الأمر جد مختلف في العالم العربي حيث تخلفت هذه الكتابات إلى حد بعيد إذ أن الاهتمام بالظاهرة من الناحية الأكاديمية لا يواكب ما لها من

(1)- لمزيد من المعلومات عن مدى وفرة المراجع المتعلقة بالإستعمار أنظر:

روجر أوين ، بوب سوتكليف : دراسات نظرية في الأمبريالية ، ترجمة وفيق جمال نظمي و كاظم هاشم نعمة ،بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 1980 ص 362- 449 .

أهمية ،ومعظم ما كتب يدخل في مجال التاريخ السياسي بالإضافة إلى بعض الانعكاسات الشخصية التي تحمل الطابع القيمي والمشحونة عاطفيا عن الظاهرة الاستعمارية التي عانت وتعاني منها المنطقة، بل أن كثيرين من المهتمين بالظاهرة السياسية في المنطقة العربية يسلمون بما يراه غير المتخصص من أن الاستعمار ينتمي إلى الماضي. وهي النظرة التي ينقصها المزيد من العمق لأنها مبنية على تصفية الاستعمار التقليدي مع عدم الوقوف أمام ظاهرة التبعية والاستعمار الجديد الذي يفرض نفسه على الممارسة السياسية وعلى العلاقات بين الدول ،بل ويكيفها ، فضلا عن أن العديد من الكتابات التي ظهرت مؤخرا في مجال التبعية تميزت بما جاء به الماركسيون الجدد حين صبغوا الاستعمار قديمه وحديثه بالصبغة الرأسمالية الخالصة ، مما يجعل من الصعب التعرف على مدى عالمية الظاهرة.⁽¹⁾ أما فيما يخص مفهوم الاستعمار فإنه يصعب تحديده لأن لفظ الاستعمار هو من أكثر الألفاظ استخداما، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أنه يثير الكثير من الأحاسيس والانفعالات من الناحية العاطفية ، خاصة بين الشعوب التي وقعت فريسة له ، والاتهامات المتبادلة بين الدول التي مارسته وكذلك كون الاستعمار من المفاهيم الواضحة التي تبتعد فيها الدلالة اللغوية عن الدلالة السياسية ، فإذا كانت الأولى تأتي بمعنى التعمير و الاعمار ⁽²⁾ فإن الثانية أصبحت تعني التخريب والدمار و الاستنزاف⁽³⁾

حيث تتضمن بالدرجة الأولى الهدم لا البناء والإصلاح — الهدم بالنسبة للشعوب الخاضعة ، والبناء إن وجد فهو لصالح من يمارس السياسة الاستعمارية — وكذلك فإن الاستعمار مثله مثل العديد

(1)-حورية توفيق مجاهد : المرجع السابق ص 11 ، 12

(2)-لم يرد في معاجم اللغة العربية لفظ إستعمار، ولكن جاءت مشتقاته ، إعمار، تعمير ، عمّر، عمران ، وورد حتى في القرآن الكريم في سورة هود عليه السلام الآية ⁶¹ فقال تعالى : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) وهنا يعني مدلول إيجابي أي جعلكم عمارها ، كما جاء ذكر عمّر وبعمر أكثر من مرة في القرآن الكريم مثل قوله تعالى:(كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها) سورة الروم الآية ⁹ وكذلك قوله تعالى : (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر) سورة التوبة الآية ¹⁸ .

(3)-عن استخدام كلمة إستخرا ب للدلالة على الاستعمار المغولي والتتري أنظر، جمال حمدان : إستراتيجية الإستعمار والتحرير دار الشروق، القاهرة 1983 ص41

من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية فقد معناه الأصلي وأصبح يستخدم في أبعاد متعددة وفي حالات مختلفة .

كما أن الاستعمار كسياسة ومحاولة لا يقتصر على شعب أو جنس بعينه حيث مارسه عدة دول كبيرة وعانت منه عدة شعوب والاختلاف في الواقع كان في طبيعة الاستعمار نفسه ، وبالتالي فإن مسار الظاهرة الاستعمارية عبر التاريخ تشكل وفقا للظروف ومن ثم صعب تعريفه . فهو ظاهرة تاريخية على درجة كبيرة من التعقيد لبست أثوابا متعددة .

إن الاستعمار والإمبريالية كمفاهيم سياسية لم تعرف إلا حديثا و ترجع إلى القرن التاسع عشر فقط⁽¹⁾ إلا أن الممارسة الفعلية للسياسة التوسعية سبقت ذلك بكثير.

وانطلاقا مما سبق فإننا نلاحظ أن هناك تداخلا وخطا كبيرا بين مفهومي الاستعمار والإمبريالية فهناك من يستخدمهما كمرادفين ، وهناك من يفرق بينهما ، وتبدو هذه الصعوبة بوضوح عندما نستخدم مفهوم الاستعمار باللغة العربية حيث لا توجد كلمة عربية تفيد معنى الإمبريالية التي عادة ما تتردد عند بحث هذا الموضوع.

و الاستعمار بمعنى كولونيالية "Colonialism" في معناه الأصلي استعمارا استيطانيا وهو مستمد من كلمة (Colony) المشتقة من لفظ (Colonia).

(1)- استخدم مفهوم الاستعمار لأول مرة في إنجلترا في القرن 19 للإشارة إلى التوسع الاستعماري فيما وراء البحار. أما مفهوم إمبريالية فقد أستخدم للمرة الأولى في فرنسا عام 1830 للإشارة إلى معنى خاص وهو أنصار إمبراطورية نابليون الأول Napoleon1، وبعدها بسنوات قليلة أصبحت تستخدم للإشارة لانتقادات التوسعات الاستعمارية لنابليون الثالث. ولم تنتقل إلى بريطانيا إلا عام 1870 حيث أصبحت تستخدم للإشارة لسياسة دزرائيلي التوسعية ومن بعد استقرت لتشير للسياسة التوسعية على الشعوب الأجنبية خاصة فيما وراء ثم انتشر استخدامها في القرن العشرين وخاصة بعد لينين لتشير لتوسع الدول الرأسمالية بالذات على حساب غيرها من المناطق المتخلفة في العالم.

لمزيد من التفاصيل أنظر -Colonialisme 1870- Butter& taner Ltd London 1981 p 1-D,k Fieldhouse. 1945 :An Introduction,

ولمزيد من الإطلاع عن تطور استخدام مفهوم الإمبريالية أنظر : International Encyclopedia of Social Sciences Vol.7 The Macmilan co;& Free press, New york 1968, p 101

وتعني باللاتينية **مستعمرة**. وهو يتضمن حركة وانتقال المواطنين من دولتهم الأصلية إلى إقليم

ما وراء البحار — أجنبي عنهم — والاستيطان به استيطاناً دائماً.

ولكن هذه المعاني الأصلية طمست وأصبحت كلمتا استعمار و إمبريالية تستخدمان حتى بالإنجليزية كمترادفين وكأنهما شيء واحد. ومع ذلك فهناك مجهودات ومحاولات علمية للتفرقة بينهما ، فهناك مثلاً من يعرف الإمبريالية بأنها السياسة التي تقوم بموجبها أمة ما بفرض حكمها أو آرائها على الآخرين دون النظر إلى إرادتهم ، وهناك من يرى أن الفرق بين الاستعمار و الإمبريالية هو أن الإمبريالية تتضمن القهر والضغط والإجبار والإخضاع ضد رغبات الشعوب التي تمارس عليها ، أما الاستعمار فيمارس في المناطق غير المأهولة — وينتج عنه تعميرها — والتي لم تتطلب حالات القهر والإجبار وممارسة القوة القاهرة لفرض الحكم .⁽¹⁾

والاستعمار في أبسط تعريفاته يعني (قيام دولة أو مجموعة من الأفراد بحكم أفراد آخرين أجنبان عنهم في أرض أجنبية) بمعنى انه يستخدم كمرادف لأي توسع استعماري.

أما أكثر التعريفات شيوعاً فهو أن الاستعمار يعني تسلط الدول الكبرى والمتقدمة على غيرها من المناطق في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية واستغلال اقتصادها .⁽²⁾ وفي الواقع فإن اشمـل تعريف للاستعمار هو انه (السياسة التي تقوم بالممارسة الفعلية أو التمهيد أو الدعوة لامتداد السيطرة أو لتوسع دولة أو تكوين إمبراطورية) أي انه يتضمن كافة أنواع التسلط.

فالاستعمار إذن هو : (السياسة التي بموجبها تقوم دولة أو جماعة منظمة بفرض حكمها أو آرائها أو أيديولوجيتها على آخرين أجنبان عنها في أرض أجنبية دون النظر لإرادتهم وذلك تحقيقاً لمصالحها).

أما تعريف الاستعمار في اللغة و الاصطلاح فيتمثل في ما يلي:

تعريف الاستعمار: الاستعمار لغة هو الاعمار، وكلمة استعمار تفترض وجود فراغ أو تأخر

(1)-حورية توفيق مجاهد: المرجع السابق ص 24.

(2) -Fred Green Dynamics of International Relations: power, security& Order, New York, Chicago & London: Holt, Rinehart & Winston, 1964 p.25

في منطقة أو بقعة ما من العالم ، فيجد المستعمر من هذه الحجج ذرائع للقدوم إلى هذه الموقع الجغرافية و احتلالها بدعوى " اعمارها " وبحجة تحويل حالة التأخر التي يقبع فيها أهل هذه المنطقة أو تلك إلى وضع أفضل من خلال مشاريع البناء و الاعمار والتحديث.

أما المعنى السياسي لهذه الكلمة ،فإنه يعني استعباد الشعوب من قبل المستعمرين، ذلك أن واقع الاستعمار يتميز بأنماط معينة منها: الاستعباد ، السيطرة ، ثم الاستغلال، وإذا كان المستعمرون يعتقدون بأنهم يقومون بالإعمار والبناء من أجل مصلحة البلاد .وأن الاستعمار عندهم له مدلول إيجابي فإن واقع الحال هو ليس كذلك .فالشعوب التي تعرضت للاستعمار قد عانت منه كثيرا وهي تعتبره مدلولا سلبيا لأنه أينما حل الاستعمار كان الاستغلال والاستعباد.

وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول بأن الاستعمار كحركة سياسية توسعية مستغلة يتطلع إلى مناطق النفوذ التي غالبا ما تكون مناطق فراغ بالمعنى السياسي والاقتصادي والاجتماعي للكلمة.

فعندما ظهرت الثورة الصناعية في أوربا، أصبح المستعمرون الأوروبيون يخلقون الظروف ويقدمون الذرائع للانتقال إلى عالم جديد خال من أي نشاط .ومن هنا نمت الظاهرة الاستعمارية وأخذت أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية بسبب الفراغ الحاصل في تلك المناطق والذي ساعد

المستعمرين على تحقيق أهدافهم. وهنا لابد من الإشارة إلى أن حالة الفراغ لا تعني فقط مجرد اندفاع طبيعي من منطقة مرتفعة إلى أخرى منخفضة، حسب المفهوم الطبوغرافي للطبيعة ، وإنما تعني على الجانب البشري وجود منطقة مكتظة بالسكان وأخرى قليلة السكان.ومع دولة قوية وأخرى ضعيفة.وقد تعني أيضا ندفاع أنس جائعين باتجاه مكان فيه قوت ، أو طعام غير مستغل... كل ذلك يسهل عملية الاستعمار. و يتضح من سياق هذا التحليل الأولي أن الاستعمار يشكل ظاهرة تحاول إعادة صياغة وجودها مما يدفع على الاعتقاد بعدم انتهائها في اية مرحلة من المراحل . وبأنها لتتعلق بعصر من العصور، بل على العكس من ذلك فإن الاستعمار هو عبارة عن ظاهرة تحاول صياغة وجودها بشكل يتلاءم مع كل عصر فهو يتكرر في حال توافر مبررات وجوده .لاسيما وأن الظواهر السياسية

والاقتصادية والاجتماعية للاستعمار ليست مرتبطة بمرحلة معينة وإنما هي مرتبطة بجملة معطيات ظرفية ، في حال توافرها يقع الاستعمار ، وكمثال على ذلك: سقوط المطر، فإنه يتساقط لأن الظروف المناخية المناسبة هي التي تساعد على سقوطه أي أن المطر ليس مرتبطا بفصل من الفصول المناخية للسنة بقدر ما هو مرتبط بتوافر ذات الظروف التي ينتج عنها سقوط المطر. لذا لا يمكن القول بأن الاستعمار مرتبط بمرحلة زمنية محددة ، كالقرن التاسع عشر أو القرن العشرين .. حيث أصبح الاستعمار ينطلق من قاعدة أساسية ، تتمثل في التنافس الدولي على منطق النفوذ، وتخضع بشكل مباشر للمقاييس الدولية ، بحجة الحفاظ على التوازن الدولي. وبذلك أخذ الاستعمار يعبر عن حالته هذه بملء الفراغ ،باندفاعه كقوة من منطقة إلى أخرى بغرض السيطرة على الثروات الطبيعية للشعوب واستغلالها خدمة لمصالحه الاستعمارية. فالانقلاب الصناعي الذي حدث في الغرب ساهم في خلق دول صناعية ملأت الفراغ الحاصل في مناطق كثيرة من العالم ، مما أدى إلى جعلها سوقا استهلاكية لتصرف إنتاج الدول الصناعية. كما ترك أثارا سلبية على دول تلك المناطق ، لاسيما في إفريقيا وآسيا وحتى في أجزاء من القارة الأوروبية نفسها وذلك بسبب التنافس الاستعماري على مناطق النفوذ الذي ساهم في حالات من التوتر الشديد والذي ظهر بوضوح في النصف الأول من القرن العشرين ، حيث دفع هذا التحول الخطير في مسيرة الشعوب بعض الدول إلى إشعال نار الحربين العالميتين الأولى والثانية إضافة إلى ما واجهه العالم في النصف الثاني من القرن العشرين حتى الآن من صراع دولي جديد أصطلح على تسميته بـ (الاستعمار الحديث) الذي يهدف إلى التبعية و التسليم بسياسات الأمر الواقع⁽¹⁾

(1)-الإستعمار : دراسات عصرية من مكتبة القذافي السياسية 3 المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر¹

الباب الأول: الحزب الدستوري التونسي الجديد 1934 – 1954

الفصل الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الوطنية حتى ظهور

الحزب الدستوري التونسي الجديد

1- أوضاع تونس وأوروبا الغربية قبل فرض الحماية الفرنسية عام 1881 .

أ- أوضاع تونس:

إن الحديث عن أوضاع تونس قبل فرض الحماية الفرنسية عام 1881 يتطلب أولاً وقبل كل شيء التطرق إلى الجوانب التالية:

نظام الحكم: كان يحكم تونس باي ينتمي إلى عائلة إغريقية الأصل تسلمت السلطة سنة 1705 وكان الحكم يتداول بين الذكور وبحسب كبر السن ضمن سلالة حسين بن علي، مؤسس الدولة الحسينية⁽¹⁾. ورغم تبعيته للباب العالي فإن الباي كان في حقيقة الأمر مستقلاً، فهو يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية وبإمكانه النظر في مختلف القضايا العادلة، وتعتبر كل القرارات والمراسيم التي تصدر عنه قانوناً نافذاً المفعول⁽²⁾. ورغم ما يتمتع به الباي من نفوذ مطلق، فإن السلطة الفعلية كانت قبيل الحماية بين يدي الوزير الأكبر الذي يباشر تسيير الشؤون المالية والخارجية للإيالة، يساعده في الإدارة العامة للبلاد وزير للداخلية يسمى وزير القلم ومستشارون يرأسون مختلف الأقسام، إلى جانب وزير الحرب ووزير البحرية اللذان يرمزان إلى التقاليد العسكرية للدولة الحسينية. حيث كان الوزير الأكبر على التوالي مكلفاً بجراية الباي فقايدا للوطن القبلي ثم وزيراً للداخلية، وكان عديم التكوين مثل سيده محمد الصادق وغير مؤهل لتسيير شؤون الدولة وقد

استغل مركزه ليزداد ثراء، دون أن يولي مصالح البلاد أي إهتمام.⁽³⁾

(1)- كان حسين بن علي مرتداً مسيحياً. وقد استطاع فك الحصار الذي ضربه الجزائريون

حول مدينة تونس عندما كان قائداً للمليشيا ونصب نفسه باياً عام 705

(2)- لقد تم إلغاء دستور 1861 الذي يحد من سلطة الباي إثر انتفاضة 1864

(3)- علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، تعريب عمر بن ضو، حليلة

وإن لم يكن مصطفى بن إسماعيل مملوكا في الاصل، فهو ينتمي في الواقع إلى هذه الطائفة التي هو مدين لها بوضعيته ؛ إذ تربى في كنفها وتأثر بها ولم يعرف غير طرقها في الحكم . وقد كانت حكومة الباي تضم أيضا عام 1881 العزيز بوعتور وزير القلم ، أحمد زروق وزير البحرية سي سليم وزير الحرب ، والجنرال حسين وزير المعارف والاشغال العمومية. (1)

و كان الباي محمد الصادق عام 1881 يظهر عليه النقص في التكوين والضعف في الارادة الامر الذي جعله قليل الاكتراث بالشؤون العامة للبلاد تاركا السلطة لحاشيته. وكان الوزير الاكبر مصطفى بن إسماعيل شديد التأثير على الباي وقد استغل مصطفى بن إسماعيل ضعف الباي فأدار شؤون الإيالة حسب أهوائه وكان أمر هذا الشخص غريبا إذ إستطاع الارتقاء بسرعة مذهلة في سلم الوظيفة العمومية ليصبح في أوت عام 1878 وزيرا أكبر وهو في سن الخامسة والعشرين بعد أن تقلب في عدة مناصب (2) .

الوضع المالي: كانت المالية في تونس عام 1881 تخضع لنظام رقابة أجنبية بعد أن هيمنت عليها منذ 1869 كل من فرنسا وأنجلترا وإيطاليا وأمام عجز الحكومة التونسية على تسديد ديونها إتفقت هذه القوى الاوروبية على جعل مالية الايالة التونسية تحت نفوذها حتى تحمي مصالح مواطنيها مقرضي الباي . وبتحريض منها أسس الباي محمد الصادق سنة 1869 لجنة مالية دولية حددت صلاحياتها بمقتضى قانون صدر في مارس عام 1870 فقدرت ديون البلاد التونسية آنذاك بـ 125000000 (مائة وخمسة وعشرون مليون فرنك) ووقع تقسيم مدا خيل الايالة إلى قسمين : خصص القسم الأول منها لنفقات الدولة والثاني

قرقوري، علي المحجوبي ط² دار سراس للنشر، تونس 1993 ص 8، 9

(1) - كان من معارضي الحماية شأنه شأن أحمد زروق

(2) المرجع نفسه ، ص 9.

لتسديد الديون⁽¹⁾ ، وكانت هذه اللجنة المتكونة من تونسيين وأجانب عبارة عن جهازين، اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة⁽²⁾.

اللجنة التنفيذية: تتألف من ثلاثة أعضاء، وكان يرأسها الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي ومتفقد مالية فرنسي يعينه الباي وكانت هذه اللجنة تمثل الجهاز المركزي لإدارة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية كما تعتبر في الوقت ذاته وزارة مالية لحكومة الباي وهو ما يخول لها إعداد ميزانية البلاد.

لجنة المراقبة: وتتركب من ستة أعضاء منتخبين يمثلون مقرضي الحكومة التونسية ، إثنان من فرنسا وإثنان من إنجلترا، وإثنان من إيطاليا، ولهذه اللجنة الحق في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية ، والتثبت فيها ، والمصادقة عليها إن إقتضى الامر .

وتفوض اللجنة المالية الدولية مجلسا إداريا للتصرف في المداخل الخاصة بتسديد الديون ، وكان هذا المجلس يتألف من خمسة أعضاء : عضو تونسي تعينه اللجنة التنفيذية ، وأربعة يمثلون المقرضين (فرنسي، وإنجليزي، وإيطالي، وأوروبي من أي جنسية كان) ويعمل المجلس الإداري تحت إشراف اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة التي ترفع تقريرا حول تصرفه إلى اللجنة المالية الدولية بصفة دورية أما مصلحة الجمارك فلم تكن من مشمولات هذا المجلس لأن اللجنة المالية رأت أن تسند إدارتها إلى موظف خاص نظرا لأهميتها.

وكانت اللجنة المالية الدولية غير مكترثة بمصالح البلاد التونسية حيث كان دورها ينحصر في الدفاع عن مقرضي الباي وتأمين ديونهم فقط. وفي هذا المجال نجحت إلى حد كبير، ففي سنتي 1871 و1877 تحصل المقرضون على فائض سنوي 5%⁽³⁾.

(1) شملت المداخل المخصصة لتسديد الديون، المواد القارة التي تسهل جبايتها

(2) المرجع نفسه، ص 9 ، 10.

(3) المرجع نفسه ص 10، 11

وفي حالة عجز في المداخيل المخصصة لتسديد الديون تجبر الحكومة التونسية على تغطيته
بخصم جزء من إتماداتها الخاصة ، إضافة إلى ذلك فإن اللجنة المالية لا تسمح بأي تغيير في نظام
الضرائب ، تفاديا لكل ما ينجم عن ذلك من أخطار ، لأن كل تغيير سيؤدي في أمد قصير الى نقص
في المداخيل. وفي مثل هذه الظروف كان من المفروض على حكومة الباي الإبقاء على نظامها
الجبائي التعسفي.⁽¹⁾

الضرائب التونسية: كانت الضرائب التونسية في سنة 1881 ثقيلة جدا ،حيث كانت تسلط على
الاشخاص وقد عرفت البلاد صنفين من الضرائب : ضرائب مباشرة ، و ضرائب غير مباشرة. مثل
المجبي، العشر، القانون .

وكانت الضرائب المباشرة تمثل وحدها حوالي نصف ميزانية الإيالة أي ما يساوي 5460000
فرنك من جملة 11265465 فرنك وهو ما يمثل معدل المداخيل الحاصلة في الخمس سنوات السابقة
للحماية.

ولم تكن هذه الضرائب موزعة توزيعا عادلا بل كانت تسلط أساسا على الفئات الفقيرة والكادحة
من السكان ، وبناء على هذا التمييز فقد أعفي الكثيرون من ضريبة المجبي⁽²⁾

كما إستطاع الاثرياء التملص من أداء بقية الضرائب وذلك برشوة جباتها أو وجهاء القصر ، ويشمل
الإعفاء بصفة عامة كبار الفلاحين والمقربين من الباي . وفي هذا السياق يقول جان قانياج في كتابه،
أصول الحماية الفرنسية بتونس les Origines du protectorat francais en Tunisie : (إن
الضرائب المباشرة تكشف بوضوح عن طبيعة النظام الإقطاعية ذلك أن هذه الضرائب لم تكن تسلط
على الرعايا بناء على مواردهم المقدرة أو الحقيقية بل حسب نفوذهم أو قدرتهم على المواجهة ، فقد

(1) المرجع نفسه ص 11.

(2) كانت هذه الضريبة تمثل اكثر من 3 ملايين فرنك أي ربع مداخل الدولة وهي ضريبة شخصية أقرها محمد باي
عام 1861 وتسلط أساسا على كل السكان البالغين باستثناء أصيلي تونس والقيروان وسوسة والمنستير صفاقس والجنود
المنتدبين والقدامى والطلبة ورجال الدين.

كانت القبائل المتمردة معفاة على حساب السكان المستقرين ، مثلما كان الضعفاء يدفعون ضريبة الاقوياء والفقراء يدفعون ضريبة الاغنياء (1)

أما الضرائب غير المباشرة فكانت تفرض على التجارة. وقد إستغلت الحكومة سهولة جمعها لمضاعفة الأداءات ، وقد كانت المحصولات والرسوم الجمركية تمثل أهم هذه الضرائب .

الجانب الإقتصادي و الاجتماعي: لقد كانت البلاد التونسية قبيل الحماية تبدو مزدهرة من الناحية الاقتصادية وخاصة الجهة الشرقية منها وقد أكد هذا كل من دوفاييري Duveryrier والوزير المقيم بول كامبون paul combon.

من خلال كتابتهما عن هذا الجانب فيقول دوفاييري مثلا سنة 1881: (إن منطق الشمال والشرق الخصبة والمعرضة للأمطار الشتوية تذكرنا بالمناطق الأكثر حظوة بجنوب أوروبا) .

أما كامبون فقد كتب سنة 1882 عن هذا الموضوع لكنه أخطأ بين الواقع الإقتصادي للإالة والذكريات التاريخية لا فريقيا الرومانية حيث : (إن موارد الإيالة هامة وان خصوبة المناطق الساحلية والوطن القبلي والساحل وجزيرة جربة تفسر الشهرة التي تتمتع بها في هذا المجال (أفريقيا) و نوميديا عند الرومان. ولا يمكن أن تعتمد هذه الشهرة على خصوبة وادي مجردة فحسب ، فالساحل و جزيرة جربة يتمتعان بخصوبة لا وجود لنظيرها في أية مقاطعة فرنسية). وقد إشتهر شمال الإيالة بزراعة الحبوب حيث أن القسط الاوفر من المنتج مصدره هذه الجهة . وكان الإنتاج الإجمالي للبلاد قبيل الحماية يتراوح بين مليونين و ثلاثة ملايين قنطار وكانت الأراضي الأكثر خصوبة بين أيدي أقلية من مقربي الباي أغلبهم من المماليك . وهم ملاكون متغيبون يعيشون في الحاضرة ويؤجرون أراضيهم الشاسعة لمزارعين آخرين أصبحوا بهذه الطريقة أثرياء على حساب صغار الفلاحين (2)

(1) Jean Ganiage :Les Origines du Protectorat francais en Tunisie
Ed IP.U.F Paris 1959 p103

(2) علي المحجوبي: المرجع السابق ص، 17، 18

ومنذ عام 1875 صدر قانون الخماسة الذي من خلاله يعتمد الإستغلال الفاحش للفئة الكادحة من السكان . حيث أصبح الخماس يعيش تحت رحمة الملاك وحتى الوكيل البسيط ولكي لا يخرج من هذه الوضعية المزرية كان بإمكان هؤلاء إيداعه السجن ما دام لم يرد لهم الديون المتراكمة عليه، وبهذه الطريقة يبقى الوكيل البسيط سجين حياة الوؤس على الأرض التي أفنى عمره فيها.

أما جهة الساحل فكانت الفلاحة فيها تتركز أساسا على غرس أشجار الزيتون ،وقد بلغ إنتاج زيت الزيتون في كل من سوسة والمنستير سنة 1880 (140000) هكتلتر، فيما قدر مجموع إنتاج البلاد بـ 210000 هكتلتر.

وكانت الملكية الصغيرة هي الشكل الأكثر إنتشارا في هذه الجهة ،ولذلك كانت الفوارق الإجتماعية أقل حدة منها في بقية الجهات .أما السكان الذين عرفوا بشدة حزمهم فقد كانوا هم أيضا ضحية نظام الجباية وآفة الربا ،وبحكم تورط هذه الجهة في ثورة 1864 فقد عرفت أبشع انواع القمع على يد الجنرال أحمد زروق الذي أجبر السكان على من اليهود بفوائد بلغت 40 %

لدفع غرامة الحرب وقد كتب جون قانياج في ذلك ما يلي : (إن الربا اليهودي قد عمل على مواصلة تخريب جهة الساحل كما ساعد أيضا على إنتقال ملكية الكثير من أشجار الزيتون إلى المرابين .

وهكذا فإن ثروة الساحل لم تخدم مصلحة أبناء هذه الجهة بل كانت توجه في معضنها للمنتفعين بالضرائب وللمرابين . وكانت واحات الجنوب،وبالاحص واحات الجريد مكانا ممتازا لزراعة النخيل،حيث كانتالتمور التي يتراوح إنتاجها السنوي بين 200 و 300 ألف قنطار تمثل أهم مورد في الجهة . ورغم ذلك فإن أغلبية السكان كانت تعيش في فقر مدقع لأن ثروة المنطقة كانت تنتفع بها السلطة.

وفي داخل الإيالة كانت القبائل المتنقلة وشبه المتنقلة تعيش على الرعي في أراضيها الجماعية وتتعاطى فضلا عن ذلك زراعة الحبوب وخاصة منها زراعة الشعير التي تعتبر رهانا حقيقيا بحكم تقلبات الطقس .وكانت هذه الموارد غير منتظمة وغير كافية لسد حاجيات السكان مما أضطر القبائل

إلى نهب مناطق الحضر من حين لآخر والوقوف أمام تعسف النظام وحكمه المطلق وذلك بالانتفاضات المتكررة.

وقد لبث القبائل دورا هاما في اقتصاد البلاد لاحترافها تربية الأغنام فهي بذلك توفر الصوف والجلود التي تعتبر مواد أولية لصناعة عتيقة يعيش منها جزء لا يستهان به من السكان في مدن عديدة كتونس والقيروان وغيرها.⁽¹⁾

أما الصناعات التونسية الأخرى مثل صناعة الأقمشة والمعادن والصياغة والمعطورات عرفت قبيل الحماية تدهورا تاما، حيث أنها لم تقدر على منافسة المنتجات الأوروبية المصنعة والتي لا يوظف فيها أكثر من 8% من قيمتها عند نزولها بتونس والمعفاة من الضرائب المحلية التي توظف على البضائع التونسية. ولم تستطع الحكومة التونسية منع أو تحديد دخول هذه البضائع الى البلاد وذلك بحكم نظام الإمتيازات الذي تتمتع به بعض الدول الأجنبية. فغمرت المنتجات الأوروبية مختلف أنحاء الأيالة. وقد أدى غزو اقمشة (ليون) الحريرية واقمشة (مانشيستر) القطنية للأسواق المحلية إلى إفلاس الحائكين التونسيين. وعلاوة على كل ذلك انخفضت صادرات الشاشية ابتداء من سنة 1875 إلى أقل من 250000 فرنك بعد أن كانت تفوق ثلاثة ملايين فرنك فيما بين 1861 و 1863 وذلك نتيجة المزاحمة التي كانت تلقاها هذه الصناعة في أسواقها التقليدية كتركيا وإفريقيا الشمالية ومصر حيث وجدت الطرابيش الفرنسية والمجرية النمساوية رواجاً كبيراً. ومن الطبيعي أن يكون لهذا الوضع انعكاسات وخيمة على الحرفيين التونسيين حيث تحول الكثير منهم الى بطالين.

وقد مست هذه الوضعية البورجوازية الإسلامية حيث مسها الإفلاس جراء المنافسة الأجنبية فهجرت تجارة تصدير المنتجات الفلاحية وتوريد البضائع المصنعة⁽²⁾، وتركها الى عدد قليل من التجار

(1)- المرجع نفسه 18، 19

(2) المرجع نفسه، ص 19

المرسلين والجنوبيين الذين انضمت اليهم حفنة من اليهود استغلت الأزمة المالية لتحقيق الإثراء⁽¹⁾ ، وكانت المبادلات التجارية تتم بالدرجة الاولى مع مرسيليا والموانيء الايطالية وإنجلترا.

هذا الوضع جعل كل التجار الاوروبيين يتمتعون با لعدد من الامتيازات وكذلك التجار اليهود الذين كان معظمهم تحت حماية القوى الاوروبية . وكان لكل هؤلاء التجار وضع خاص⁽²⁾ شأنهم في ذلك شأن جميع الاوروبيين المقيمين بتونس إذ كانوا يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم ويدير شؤونهم قناصل مكلفون بحمايتهم لدى حكومة الباى ، وبالدفاع عن مصالحهم ودعمها في الايالة . وتستند القوى الاوروبية لهذا الغرض على المعاهدات التي ابرمتها تونس مع بلدان عديدة والتي تمنح إمتيازات عديدة لهذه الجاليات وخاصة على المستويين الاقتصادي والقضائي.

كما أن المعاهدات التي فرضتها الدول الاجنبية على الايالة التونسية قد حدت من مهمة هذه الاخيرة خاصة وأن هذه المعاهدات المبرمة مع إنجلترا سنة 1863 وسنة 1875 ومع إيطاليا سنة 1868 قد جعلت من تونس مكانا مفضلا للتجارة الأوروبية وأن البضائع المستوردة كانت لا تخضع عند دخولها البلاد لإجراءات جمركية بسيطة زيادة على كونها معفاة من الضرائب المحلية.

وبالإضافة ذلك فقد دعمت هذه المعاهدات التدخل الاقتصادي لأوروبا في تونس بمنحها حق الملكية العقارية للأجانب الذي ورد قبل ذلك سنة 1857 في عهد الأمان .

ويتضح من كل هذا أن البلاد التونسية كانت في مثل هذه الظروف قابلة للاستعمار ، فحكومة الباى كانت آنذاك معزولة عن الأغلبية الساحقة من السكان ، ذلك أن النظام السياسي هو عبارة عن مؤسسة تعمل على إستغلال السكان استغلالا فاحشا عن طريق الضرائب دون أي اعتبار للمصلحة العامة ، وكانت حصيلة الضرائب تعود بالفائدة خصوصا على فئة أصحاب الملكية التي لم تتردد لتنمية مكاسبها

(1) كانت البلاد التونسية تضم قبيل الايالة حوالي 30000 يهودي نصفهم بالحاضرة.

(2) قتر عدد السكان الاوروبيين بتونس عام 1881 بـ 18914 نسمة منهم 708 فرنسيين و 11206 إيطاليين و 7000 مالطيين.

عن طريق إقحام البلاد — بدعوى الإصلاح — في سياسة قروض زادت في تفاقم الجباية إنهاك السكان ، وبالتالي في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أصبحت البلاد التونسية من أجل ذلك رهين القوى الأوروبية التي كانت حينذاك تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية زادت في اهتمامها بهذه البلاد ، وأدت في نهاية الأمر إلى فرض الحماية الفرنسية عليها عام 1881⁽¹⁾

ب- أوضاع أوربا الغربية قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس.

كانت وضعية تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتأثر إهتمامات ومطامع الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا بل وحتى إيطاليا حيث أبدت هذه الدول اهتماما مبكرا بهذا البلد الصغير خاصة وأن إهتماماتها كانت تخضع لعوامل استراتيجية وإقتصادية وسياسية واجتماعية.

فالبلاد التونسية لا تبعد عن صقلية سوى — 140 كم حيث تكون معها المضيق الفاصل بين حوضي البحر المتوسط، وقد اكتسبت بفضل هذا الموقع مكانة إستراتيجية كبرى فصر احتلالها إذن يشكل أهمية بالغة إذ يسمح ب مراقبة طريق العبور بين غربي هذا البحر وشرقه مما يسهل حتما مراقبة التجارة المتوسطية ، بل يسمح أيضا بمراقبة تجارة الشرق الأقصى ، وهو ما صار ممكنا منذ فتح قناة السويس وانتقال طريق الهند⁽²⁾.

وكان لمرفأ بنزرت منزلة خاصة لدى القوى العظمى إذ يمثل قاعدة بحرية من الصنف الأول في البحر الأبيض المتوسط وهمزة وسط بين الشرق والغرب ويسمح تبعا لذلك بتمويل البواخر بالوقود لأن سفينة الحرب لا تستطيع — مثلما يقول جول فيري — (أن تحمل من الفحم إلا ما يكفيها لمدة أربعة عشر يوما وباخرة بدون فحم هي بمثابة الحطام).

(1) - المرجع نفسه، ص، 20 ، 21

(2) - لقد أصبحت طريق الهند منذ فتح قناة السويس عام 1869 تمر بالبحر الأبيض المتوسط. فهذه القناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر الذي يتصل بالمحيط الهادي عن طريق مضيق باب المندب

كما كان ميثاء بنزرت يسمح لانجلترا بحماية طريق الهند الذي يمثل أحد أركان سياستها الكبرى علما بأن هذا الطريق صار يمر بالبحر الأبيض المتوسط منذ فتح قناة السويس في سنة 1869 وهذا ما يجعلنا ندرك الأهمية التي تعلقها هذه القوى العظمى على هذا المرفأ منذ فتح قناة السويس. فقد صرح القنصل الإنجليزي بتونس لزميله الفرنسي قبيل الحماية بقوله: (لقد كتبت لحكومتى مجلدات حول بنزرت) غير أن أهمية الاستراتيجية كانت تخفي في حقيقة الأمر جانبا آخر من اهتمامات القوى الأوروبية العظمى وهو الجانب الاقتصادي ، لأن بلدانا مثل فرنسا وانجلترا كانت إذاك في أمس الحاجة إلى أيجاد أسواق ومجالات لاستثمار فوائض رؤوس أموالها ومصنوعاتها التي تغمر أسواقها الداخلية⁽¹⁾

وهذه الظروف تجعل مراقبة الطرق التجارية غاية يحتمها الوضع الاقتصادي .فالاقتصاد الرأسمالي ضاقت عنه حدود أوربا الغربية عندما بلغ مستوى معيناً من التطور.وقد عرفت هذه النقطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلتين اقتصاديتين:

— مرحلة نمو امتدت من سنة 1851 إلى سنة 1873 وتميزت بارتفاع في مستوى الأسعار والعائدات (المكاسب والاجور) فهي إذن مرحلة ازدهار اقتصادي وسلم اجتماعي.

— ومرحلة ركود امتدت من سنة 1851 إلى سنة 1873 وتميزت بانخفاض في الأسعار والعائدات فهي إذن مرحلة كساد اقتصادي وبليلة اجتماعية.وقد سجلت بلدان مثل فرنسا وانجلترا في هذه الحقبة بالذات فوائض في بضائعها المصنوعة وفي رؤوس أموالها.فلم تعد هاتان الدولتان منذ 1870 تقيمان الحضائر الصناعية الكبرى كما عرفت حركة مد السكك الحديدية و مكننة الفلاحة فتورا كبيرا . ففقدت الصناعة الميكانيكية أهم حرفائها وسجلت بذلك فائضا في مواد التجهيز مما اضطر أرباب هذه الصناعة إلى تقليص طلباتهم من الفولاذ .فسدت آفاق الترويج في صناعة الحديد والصلب التي

(¹) المرجع نفسه ، ص، 26 .

اضطرت — هي بدورها— إلى التخفيض من طلباتها في مادتي الفحم الحجري والحديد الخام الشيء الذي كان له الأثر الكبير في الصناعات الاستراتيجية.

أمام هذا الانكماش الذي أصاب السوق الداخلية توقفت عملية النمو في كل القطاعات الصناعية وتقلصت أنشطتها ، ولم تعد قادرة على خلق منصب شغل جديدة ، بل التجأت إلى طرد عدد كبير من عمالها .وكان لانخفاض صناعات الحديد والصلب تأثير مباشر على صناعات مواد الاستهلاك التي أجبرت هي الأخرى على التخفيض من إنتاجها ، وطردها قسم كبير من عمالها مساهمة بذلك في تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ازدادت هذه الوضعية تعفنا بتقلص الأسواق الخارجية إذ وضعت البلدان الأوروبية الأخرى حواجز جمركية لحماية صناعاتها الفتية من مزاحمة الصناعات الفرنسية والإنجليزية .وتولدت عن هذا الوضع الاقتصادي أزمة اجتماعية إذ سحب انخفاض الأجور انتشار البطالة في صفوف العمال وتعذر على الشباب العثور على منصب شغل . فشكلت هذه البطالة عاملا من عوامل الاضطراب والفوضى سواء في فرنسا أو في إنجلترا⁽¹⁾.

وأمام هذه الأوضاع كان من المناسب جدا بالنسبة للدول الأوروبية لأن توسع نشاطها التجاري والمالي في تونس مستغلة تلك المعاهدات اللامتكافئة التي فرضتها سابقا مع الباي لأن هذه المعاهدات تعفي البضائع الأوروبية من جل الرسوم الجمركية وكذلك من المكوس الداخلية إذ اجبر الباي بموجب الفصل السابع من المعاهدة التونسية الإنجليزية المؤرخة في 19 جويلية 1875 على عدم منع أية بضاعة من إنجلترا خاما كانت أم مصنوعة (وهذه البضائع لا تدفع عند دخولها إلى تونس أكثر من 8% من قيمتها وذلك علاوة على إعفاء مستهلكيها من تونسيين و أوروبيين من كل المكوس التي توظف عادة على السلع المحلية) غير أن هذا المشكل من التوسع لا يمثل رهانا بالنسبة للدول الأوروبية نظرا

(1) المرجع نفسه، 26 ، 27 .

لضعف المقدرة الشرائية للسكان التونسيين — رغم أنه يغمر البلاد بالبضائع الأجنبية ويعمل بالتالي على تفويض ركائز الصناعة المحلية — وهو في آخر الأمر لا يوفر لهذه الدول أرباحا ذات أهمية. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن كل هذه الدول تتمتع في البلاد التونسية بحق الأمة الأكثر رعاية. أي أن كل مكسب اقتصادي تحصل عليه دولة أوروبية يعود بالفائدة على بقية الدول وبعبارة أوضح فإن معاهدة 1875 المبرمة بين إنجلترا وتونس لا تنطبق على التجارة الإنجليزية فحسب بل كذلك على كل البضائع المستوردة من البلدان الأوروبية دون تمييز أو استثناء. وكانت جميع القوى العظمى تحترم هذه القاعدة في أغلب الأحيان .

أما التوسع المالي فقد تم في البداية عن طريق القروض التي كانت تقدم إلى الباي بنسب مرتفعة جدا. وهذه الأموال كانت تأتي في واقع الأمر من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا إذ قبلت هذه البلدان في مرحلة أولى اقتسام السوق التونسية. ولم تلبث أن استغلت عجز حكومة الباي على تسديد فأدت ديونها لتهمين في سنة 1870 على مالية الولاية. وهذا الوضع يتماشى دون شك والرخاء الاقتصادي الذي عرفته القوى الكبرى فيما بين 1851 و 1873 أي في فترة وجدت فيها رؤوس الاوربية مجالا واسعا للاستثمارات المربحة بأوربا نفسها. أما في مرحلة الركود الاقتصادي (1873-1896) فقد كان التنافس بين هذه الدول يحتد كلما ضاقت مجالات الاستثمار بإوروبا وقلت مكاسبها. وأصبحت كل دولة تعمل على ضمان الثر ما يمكن من الامتيازات في الولاية لرعاياها من أصحاب رؤوس الأموال وكذلك على استثمار أكثر ما يمكن من أموالها في هذه البلاد⁽¹⁾

وهذا ما دفع بالفرنسي ريتشارد وود (Richard Wood) الى التدخل لدى مصطفى خزندار قصد الحصول على عقود و امتيازات لصالح رجال الأعمال الإنجليز وتمكن في شهر أوت من سنة 1871 من افتتاح امتياز يتمثل في مد خط حديدي بين مدينة تونس وحلق الوادي من جهة وبين مدينة تونس و باردو من جهة أخرى لحساب شركة إنجليزية ولمدة 99 سنة وكلفت هذه الشركة

(¹) المرجع نفسه، 31 ، 32 .

في نفس السنة بإتمام إنجاز خط تونس حلق الواد المرسى كما عهد إليها مد الخطوط الحديدية بين تونس العاصمة والمدن التالية : باجة، الكاف، بنزرت ، ماطر، سوسة والقيروان.

وقد أثارت هذه الامتيازات التي منحتها حكومة الباى لانجلترا حفيظة كل من فرنسا وايطاليا ، مما دفع بقنصليهما إلى بذل المزيد من الجهد للحصول على مثلها من الامتيازات لفائدة مواطنيهما. ويبدو ان ايطاليا كانت في السبعينات أكثر حماسا من فرنسا بخصوص الحصول على امتيازات خاصة في تونس وكانت مستعدة لدفع أي ثمن لذلك. وكان رجال الأعمال الإيطاليون يجدون كل دعم من (ليكرقو ماشيو Licurgo Maccio) قنصلهم في تونس، ومن حكومة (روما) التي تدعمهم ماديا كي تساعد على مزاحمة الشركات الفرنسية ذات الإمكانيات المتوفرة. وهذا ما مكن الإيطاليين من الحصول على الخط الحديدي تونس — حلق الواد — المرسى (T.G.M).

ثم بدأ اهتمام الإنجليز في تونس يضعف وهذا منذ حصول الإنجليز على جزيرة قبرص سنة 1878 حيث تخلوا على الخط الحديدي وبيعه بالمزاد العلني الذي تم في جويلية سنة 1880 فانترعت شركة ملاحه جنوة خط تونس — حلق الواد — المرسى وهكذا تكون شركة (روبطينو) الإيطالية قد كسبت هذا المزاى على حساب شركة السكك الحديدية الفرنسية (بون قالمة) (Bone-Guelma) بفضل تدخل الحكومة الإيطالية التي قدمت للشركة ضمانا ماليا يصل إلى سبعة ملايين ليرة إيطالية وضمنت لها أيضا نسبة ربح سنوي على المقادير المدفوعة تقدر بـ 6%.

وقد دفعت هذه الجراءة — التي اتسمت بها السياسة الإيطالية بتونس والتي دعمت مركز ايطاليا ومصالحها بهذا البلد — بفرنسا إلى التدخل بصفة جدية في الايالة ، فأصبح قنصلها (تيودور روستان) (Theodore Roustan) يبذل قصارى جهده لضمان التفوق الفرنسي في البلاد التونسية. وكان هذا الأمر يستدعي الوصول على أكثر ما يمكن من الامتيازات لفائدة رجال الأعمال الفرنسيين.⁽¹⁾

(1)- Ganiage :Op.Cit pp525.526.

وقد تحصل روستان منذ 1876 على امتياز مد خط مجردة لفائدة شركة (باتينيول) (Batignolles) التي عهدت بإنجازه ، فيما بعد إلى فرعها بالجزائر المعروف بشركة (بون — قالمة) وقد دشنت هذه الأخيرة في شهر أفريل سنة 1879 الجزء الأول (100 كم) من هذا الخط الحديدي الذي يربط بعد إنجازه ، بين تونس والجزائر. كما حصلت نفس الشركة سنة 1880 على امتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة وبين تونس وبزرت من جهة أخرى بعد ان تخلت عن ذلك الشركة الإنجليزية (The Tunis Railways Company) ثم توصلت في نهاية الأمر إلى الحصول على امتياز مد كل السكك الحديدية بالبلاد التونسية. كما تحصلت في نفس السنة شركة (باتينيول) على امتياز حفر ميناء بتونس العاصمة. وقد اهتمت الشركات الرأسمالية الفرنسية بشراء الاراضي التونسية مثلما اهتمت بحفر الموانئ ومد الخطوط الحديدية ولهذا الغرض فتحت شركة (مرسيليا للقرض) في شهر مارس سنة 1879 فرعا لها في تونس عرف باسم (الشركة الفرنسية التونسية للقرض) وتمكن هذا الفرع في السنة الموالية من شراء هنشيرين هامين ، يقع احدهما في سيدي ثابت ويمسح 5000 هكتار ، بينما يوجد الثاني في النفيضة وهو عبارة عن مقاطعة تمتد على مساحة 100.000 هكتار بين تونس وسوسة كانت ملكا للوزير الأول السابق خير الدين باشا . أما شركة باتينيول لفقد اشترت بدورها هنشيرا بوادي الزرقة — بين مجاز الباب وباجة — تقدر مساحته بتسعة آلاف (9000) هكتار. والملاحظ أن هذه الشركات المذكورة كانت وثيقة الارتباط بتجمعات مالية فرنسية كبرى:

(شركة مرسليليا للقرض) مرتبطة بـ (شركة القرض الصناعي والتجاري) ومجموعة باتينيول —

بون — قالمة لها علاقات وثيقة بمصرف الإسقاط المرتبط بدوره بـ (بنك باريس وهولندا) (Banque de paris et des pays Bas)⁽¹⁾ وكانت هذه التجمعات المالية تضغط من حين لآخر على الحكومة الفرنسية كي تتحصل على امتيازات في البلاد التونسية وهذا ما يفسر دعم الحكومة والقنصل لممثليها في الإيالة التونسية وهذا ما يؤكد السيد (راي Rey) رئيس شركة مرسليليا للقرض نفسه حيث يشير

(¹) Ibid :p526

دائماً بأنه يحظى بكل حفاوة عند استقباله في باريس من قبل أشهر رجال السياسة في فرنسا وكان كل

من (بارثيليمي سان هيلار Barthelemy Saint-Hilaire)

و(وادنقتون Waddington) و(جول فيري Jules Ferry) و(قمبطا Gambetta) يتابعون المسألة باهتمام ، وقد أشار (دي لا نوسون De Lanessan) إلى أن كل الشركات المالية الفرنسية المهتمة بما يجري في تونس كانت تلقى كل التشجيع من القائم بالأعمال روستان ومن حكومة الجمهورية التي يسيرها رجال مصريون على عدم التفريط لأية قوة أخرى في بلد غني كالإيالة التونسية ومرتبطة بالجزائر إلى حد أن مستقبل هذه الأخيرة قد يصبح مهددا لو صارت تونس مستعمرة أجنبية⁽¹⁾.

ولم يتوان تيودور روستان في استعمال شتى الوسائل التي تجبر الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسسات الفرنسية ، وكان القنصل الفرنسي يعتقد في قرارة نفسه بأن كل الأساليب جائزة ما دامت تسهل عمل المؤسسات الفرنسية في تونس. وهو يرى أن الاستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة إذ يعتبر مدخلا للتدخل السياسي بل والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية إحتلال تونس.

وكان (روستان) متحمسا لتطبيق هذا البرنامج خصوصا بعد التغير الذي طرأ على موقف الدول الأوروبية. فإذا استثنينا إيطاليا فإن باقي الدول الأوروبية أصبحت منذ سنة 1878 لا ترى مانعا من انتصاب الحماية الفرنسية على تونس وقد تبلورت هذه النظرة في كواليس مؤتمر برلين المنعقد

من 13 جوان إلى 13 جويلية 1878 لوضع حد لمسألة البلقان. حيث شجعت كل من إنجلترا و ألمانيا فرنسا على بسط نفوذها على تونس. فإنجلترا مثلا تخلت عن تونس لفائدة فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص وذلك بعد أن توصلت إلى إبرام اتفاقية سرية مع الإمبراطورية العثمانية تخول لها السيطرة على هذه الجزيرة وقد صرح وزير خارجية إنجلترا اللورد (سالسبوري Salisbury) لنظيره الفرنسي (وادنقتون Waddington) بقوله : (احتلوا تونس ان شيئتم فأنجلترا لا تمنع في ذلك بل تحترم قراراتكم) وكان يرمي من وراء ذلك إلى صرف نظيره عن مسألة قبرص. ثم أضاف

(¹) Jean Louis de Lanessa : La Tunisie paris 1887.p91

سالمسوري في مقابلة أخرى مع زميله الفرنسي قائلا: (وفضلا عن جميع الاعتبارات الأخرى فإنه يتحتم عليكم ألا تتركوا قرطاج بين يدي شعب متخلف)⁽¹⁾.

وقد أكد الوزير الأول الإنجليزي (بنجمان دسرايلي Benjamin Disraeli) على هذه التصريحات لوزير الخارجية الفرنسي، بل جددت انجلترا لفرنسا تأييدها لفرنسا بخصوص المسألة التونسية عادة مؤتمر برلين أي في 7 أوت 1878 ، ووجدت حكومة الجمهورية نفس الدعم من ألمانيا إذ أيد المستشار الألماني (بسمارك Bismarck) المقترح الإنجليزي المتعلق بتونس رأسا من وراء ذلك إلى منح تعويضات لفرنسا لصرف نظرها عن مقاطعتي الالزاس واللورين اللتين ضمتها ألمانيا منذ سنة 1870. وقد أكد بسمارك ذلك في 4 جانفي 1879 في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين (الكونت دي سانت فاليري De Saint-Vallier) قائلا:

(إنني أعتقد بأن الاجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها)⁽¹⁾ وهكذا يمكن القول بأن فرنسا صارت تتصرف بكل حرية في تونس منذ أن تخلت ألمانيا وانجلترا عن هذه المسألة عادة مؤتمر برلين.

وما كانت ايطاليا لتتخلى بالطبع علن مطامعها في تونس إلا أنها لم تلق دعما فعليا يمكنها من تحقيق غاياتها، بل عارضت انجلترا على عكس ذلك لان هيمنة الإيطاليين على الايالة تخول لهم مراقبة حوضي مضيق صقلية وتمكنهم في نهاية الأمر من قطع طريق الهند الذي أصبح يمر بالبحر المتوسط منذ فتح قناة السويس سنة 1869. غير أن حكومة الجمهورية الفرنسية ظلت ، رغم كل هذه الظروف الملائمة ، مترددة قبل أن تنثير المسألة التونسية . ولم تزل فرنسا تعيش في ذلك الوقت تحت تأثير هزيمتها سنة 1870 ، كما كانت أنظار الرأي العام الفرنسي متجهة نحو الحدود الألمانية بينما كان متطرفو اليسار واليمين يروجون لفكرة الأخذ بالتأثر حتى احتمال شن حرب على ألمانيا لاسترجاع مقاطعتي الالزاس واللورين أمرا واردا ، وكان جل الفرنسيين يرون أن السياسة المطابقة للمصلحة

(1)Jean Ganiage :Op Cit :p 417

القومية هي التي تأخذ بعين الاعتبار أمن البلاد وكذلك تحالفاتها الأوروبية. والسياسة الاستعمارية تبدو بناء على ذلك متنافية وهذا الغرض الملح ، أما سياسة الانطواء التي سلكتها الحكومة الفرنسية منذ سنة 1870 هي الكفيلة وحدها لإعداد فرنسا لحرب لا مفر منها ضد ألمانيا وجعلها تحافظ على قوتها وعلى تحالفاتها.

وعلاوة على كل ذلك فقد اعتبر الرأي العام الفرنسي وعدد كبير من رجال السياسة تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في تونس مناورة يقصد بها المستشار الألماني تعكير العلاقات الفرنسية الإيطالية وعزل فرنسا على الصعيد الأوروبي. وبات من المؤكد ألا يؤيد الشعب في هذا الظرف كل سياسة تعرض أمن فرنسا للخطر. وكانت حكومة الجمهورية واعية بذلك تماما وهو مانلمسه في هذه العبارات التي أسر بها (جول فيري) إن وزير الشؤون الخارجية عند خروجه من اجتماع لمجلس الوزراء في 29 جانفي 1881: (تريد أن نرسل قوة عسكرية لاحتلال تونس ونحن قادمون على انتخابات في هذه السنة؟ أنسيت ذلك يا عزيزي سان هيلار)⁽¹⁾ و من المعلوم ان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي كان قد طلب من حكومته التدخل بكل حزم في تونس.

وهذه الظروف ستؤثر كثيرا في السياسة الفرنسية وستشعل كل تحرك فرنسي داخل الايالة لمدة ثلاث سنوات تقريبا. وإذا كان وزير الخارجية (واندقوتون) قد أعد مشروع حماية في سنتي 1878 و 1880 فإن المعاهدتين بقيتا حبرا على ورق بسبب العداء الإيطالي والمعارضة الشديدة التي أبدتها (قمبطا Gambetta) وإصرار محمد الصادق باي على عدم قبولهما⁽²⁾.

هذه الأوضاع دفعت فرنسا للخروج عن صمتها لسلك سياسة استعمارية وتبسط حمايتها على البلاد التونسية لأن رجال الأعمال الفرنسيين كانوا يرون بأن الاحتلال سيمكنهم على الامتيازات التي تحصلت عليها شركاتهم في الايالة ، وقد بينت صحيفة (لي بيتي باريزيان Le petit parisien)

(¹) Ibid :pp.439.513.

(²) علي المحجوبي: المرجع السابق، ص، 36

الصادرة يوم 29 سبتمبر 1881 في مقال بعنوان: (حقيقة غزو البلاد التونسية) ان مسؤولية التدخل الفرنسي في تونس تعود أساسا الى الشركات المالية الكبرى. والملاحظ أن اول ما قامت به الجيوش الفرنسية في تونس من الاعمال إثر إحتلال البلاد تمثل في السيطرة على منطقة النفیضة لدعم وجهة نظر (شركة مرسيليا للقرض) حتى تتحصل بذلك على حق ملكية الهنشیر الذي اشترته سنة 1880 من الوزير السابق خير الدين. ولعلنا نستطيع أن نفسر التحول المفاجئ الذي طرأ على موقف رئيس مجلس النواب قمبطا من إحتلال الايالة. فبعد أن عارض بشدة كل مشروع حماية على تونس تحسبا من إثارة الفتنة بين فرنسا و إيطاليا نرى الجل القوي في الجمهورية الثالثة يقبل في شهر مارس 1881 فكرة إرسال جيوش فرنسية لهذه البلاد ، ولو أن ذلك تم بإلحاح من البارون (دي كرسال Le Baron de Courcel) مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية. وهذا التغير المفاجئ في الموقف يدفعنا الى القول بأن قمبطا وأصحابه كانوا كانوا معنيين بالمسألة التونسية لأسباب مالية. وكانت هذه الفكرة راسخة في ذهن (اللورد باجي Lord Paget) سفير انجلترا بباريس الذي كتب في تقرير لوزارة الخارجية البريطانية في نهاية عام 1881 أن (قمبطا هو الذي خطط للمسألة التونسية من أجل جمع الاموال للانتخابات الفرنسية وقد ذلك عن طريق المضاربة في البورصة)⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإن التحول الذي طرأ على موقف رئيس مجلس النواب الفرنسي ، والمجهودات التي بذلها (ماشيو Maccio) قنصل إيطاليا بتونس لتعزيز مصالح بلاده على حساب فرنسا، هي التي دفعت رئيس الحكومة الفرنسية جول فيري إلى التدخل مباشرة في شؤون الايالة وكن ذلك في شهر مارس من سنة 1881 .

وكان جول فيري الذي يعتقد حقا بأن مصالح فرنسا تتطابق ومصال أبنائها من أصحاب رؤوس الاموال قد عقد العزم على احتلال الايالة التونسية بعد أن طمأنه قمبطا بأنه سيحظى بمساندة البرلمان

(¹)Jean Ganiage: Op.Cit pp.439.513.

خصوصا وأنه شديد الحرص على حماية مصالح الشركات المالية الفرنسية في تونس ودعمها وعلى إيجاد حل للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها آنذاك الجمهورية الفرنسية⁽¹⁾.

2- **فرض الحماية** : تعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي ، وقد استهدف جول فيري مبتدع هذا النظام أمرين: الاول وهو إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم .والثاني ، وهو إقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة ، لأن من مميزات الحماية أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الاصلاحات الادارية والاقتصادية المفروض ادخالها بواسطة الدولة الحامية.ومن الواضح ان هذا النظام يتمشى مع اهداف جول فيري العامة من الاستعمار، اذ يقدم الاستغلال الاقتصادي على مسألة المجد القومي ويبدو أن فرنسا ارتاحت الى هذا النظام فاتبعته بعد ذلك في عدة مستعمرات مثل الهند الصينية ، مدغشقر لمدة ما ،في مراكش. وتدل معاهدة الحماية على أن فكرة الحماية عند نشأتها كانت تقوم فعلا على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط اشرافا فنيا على الادارة الوطنية وتوجهها دون أن تحل محلها بل أن تلك المعاهدة نصت على أن الاحتلال العسكري يكون مؤقتا⁽²⁾.

لقد تذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجومات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني خمير.وآخر حدث سجل في هذا المجال تمثل في إغتيال مواطن من أولاد سدره من قبيلة خمير في شهر فيفري 1881 حيث عثر عليه رفقة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية كانت على موعد معه في مقاطعة قسنطينة.وكن هذا الحدث كافيا لتدخل القوات الفرنسية في الايالة.حيث جرت إثره عدة مناوشات بين قبيلتي ناهد وخمير أدت الى تدخل السلط الجزائرية بدعوى الفاظ على الامن في الحدود ثم آل الامر الى المواجهة بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30 و31 مارس 1881.وقد استغل (جول فيري) هذا

(1)-علي المحجوبي : المرجع السابق، 39 .

(2) صلاح العقاد: المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر - تونس - المغرب الأقصى ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة دون تاريخ ، ص،190 .

الوضع فطرح المسألة أمام البرلمان الفرنسي وطلب منه اعتمادات مالية قيمتها خمسة ملايين فرنك فرنسي لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة على الحدود وردعها. وصادق أعضاء البرلمان على ذلك في 7 افريل 1881 دون إعتراض⁽¹⁾.

والملاحظ أن المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والقبائل الجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس 1881 بل تعود الى زمن بعيد حيث سجلت سلط الجزائر ما لا يقل عن 2380 حادثة فيما بين سنة 1870 وسنة أي بمعدل 200 حادثة في السنة. وهكذا يتبين أن الحكومة الفرنسية لم تعر أي اهتمام اهذه المسألة الا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية.

وهذا ما أكدته السلطات العسكرية الفرنسية نفسها عندما بينت أن أحداث شهري فيفري ومارس 1881 كانت تشكل فعلا بعض الخطورة ولكنها لم تكن كافية لتبرير الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في تلك الفترة وهذه الاحداث — على تعبير السلطات الفرنسية نفسها — (لا تمثل في نهاية الامر سوى فرصة انتهزناها بسرعة للخروج من وضعية متردية ولتحقيق أهداف سياسية أسمى وأكثر أهمية) فلم تكن قضية خمير إذن سوى حجة واهية اتخذتها الحكومة الفرنسية لتشريع منذ شهر افريل 1881 في احتلال البلاد التونسية⁽²⁾.

وفي 24 افريل عام 1881 تسربت كتيبة فرنسية تضم 35000 رجل من الجزائر الى البلاد التونسية بقيادة الجنرال (لوجيرو Logerot) واحتلت مدينة الكاف في 26 افريل وسوق الاربعاء في التاسع والعشرين افريل وعين دراهم يوم 11 ماي وفي نفس الوقت قامت وحدة المشرق البحرية باحتلال طبرقة يوم 26 افريل بعد أن قصفتها بالقنابل ، وفي 1 ماي استسلمت مدينة بنزرت دون مقاومة حيث بها فرقتان (موران Mourand ، وبرييار Breart) اللتان كانتا متمركزتين قبل ذلك في مدينة (طولون Toulon) الفرنسية الساحلية و في يوم 8 ماي زحف

(¹) علي المحجوبي: المرجع السابق، ص، 40 .

(²) احتلال البلاد التونسية 1881-1883 (L'Occupation de la tunisie 1881-1883)

دراسة قامت بها مصلحة الاستعلامات لجيش الاحتلال سنة 1885 نسخة مرقونة ، ص، 6، 7 .

الجنرال (برييار Breart) على مدينة تونس⁽¹⁾.

وفي الثاني عشر من نفس الشهر دخل في حامية إلى قصر باردو بمعية القنصل الفرنسي (روسطان) بعد أن أعلم الباي رسميا بهذه المقابلة وما كان من الباي إلا أن يخضع ويوقع على معاهدة باردو⁽²⁾ التي تكرر الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية. ورغم ذلك فقد تابع جيش الاحتلال عملياته العسكرية بعد إبرام معاهدة 12 ماي فاحتل مدينة ماطر يوم 18 ماي ودخل الجنرال (لوجيرو) مدينة باجة يوم 20 ماي من نفس الشهر. إلا أن حملة الربيع التي اقتصررت على احتلال شمال الايالة قد توقفت في بداية شهر جوان.

واعتقدت حينئذ السلطات الفرنسية بأن ملف القضية الفرنسية قد طوي ، الأمر الذي جعلها تشرع منذ 10 جوان 1881 في التخفيض من قواتها العسكرية وقد ساعد هذا التخفيض في الجيش على تنامي حركة المقاومة التي امتدت السنة لهيبها بكامل أرجاء البلاد في صائفة 1881 وهذا ما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تعزيز جيوشها لمواجهة الموقف فأرسلت الى البلاد التونسية بـ 84 كتيبة برية بطقع النظر عن القوات البحرية، وتمكنت هذه القوات من احتلال مدينة صفاقس يوم 16 جويلية 1881 عقب معارك عنيفة ، ومدينة قابس في يوم 24 من نفس الشهر فاستسلم حي (جارة) للأعداء دون مقاومة ، أما الحي الآخر للمدينة (المنزل) فقد صمد لأكثر من أربعة اشهر بفضل دعم قبائل نفات وبني زيد ، ولم تتمكن القوات الفرنسية من فرض رقابة فعلية على واحة قابس إلا في نهاية شهر نوفمبر 1881⁽³⁾.

أما جهة الساحل والوسط فلم تستسلم للأعداء إلا في شهر سبتمبر و أكتوبر ، بعد أن واجهت ببسالة القوات الغازية التي تم لها احتلال القيروان في 26 أكتوبر بعد أن فتحت كل الطرق المؤدية إلى هذه المدينة . وهكذا صار جيش الاحتلال يهيمن على أهم مناطق الايالة في نهاية سنة 1881 . غير أنه إذا

(1) علي المحجوبي: المرجع السابق ص، 44 .

(2) للإطلاع على تفاصيل معاهدة باروا انظر الملحق رقم 1 .

(3) المرجع نفسه ، ص، 44، 45.

كان سكان المدن والقرى قد خضعوا للسلط الجديدة فإن أغلب البدو الذين يعتبرون العمود الفقري للمقاومة قد تمركزوا بجنوب الولاية وفي طرابلس ليواصلوا طيلة ثلاث سنوات مناوشة الأعداء ونهب السكان الخاضعين لهم . وهكذا فإن لم تلق قوات الاحتلال مقاومة من قبل جيش الباي فقد كان عليها أن تواجه المقاومة العنيفة التي قابلها بها سكان الولاية⁽¹⁾.

3- بعض مظاهر المقاومة الوطنية التونسية:

أ- المقاومة المسلحة:

الظاهر أن احتلال تونس دون مقاومة تقريبا قد جعل الفرنسيين يعتقدون بأن أمرهم قد استقر ولذلك قبل قائد الحملة بريار بطلب الباي بعدم دخول القوات الفرنسية إلى العاصمة . ومن جهة أخرى أسرع جيل فيري بسحب جزء كبير من قوات الحملة لكي يظهر للمعارضة براعته في تنفيذ خطة الاحتلال بأقل عدد من الجنود والنفقات ، سيما وأن البلاد كانت مقبلة على انتخابات نيابية . وكان جول فيري بحاجة إلى استرضاء أسر الجند، ولكن سرعان ما خاب تقديره حين اندلعت في البلاد ثورة عارمة . ولقد شجع التونسيين على القيام بهذه الثورة عاملان : الأول قيام ثورة في الجزائر ، هي ثورة الشيخ بوعمامة في جنوب وهران في صيف 1881 . وثانيا إحساس التونسيين بأن القوات العثمانية المرابطة في طرابلس الغرب ستؤيدهم أو على الأقل ستأويهم إذا فشلوا في حركتهم .

ولذلك كان القسم الجنوبي من تونس هو المسرح الرئيسي للثورة ، خاصة في مدينة القيروان المشهورة في شمال إفريقيا كله بمكانتها الدينية والتاريخية العظيمة . فهي أول مدينة إسلامية بناها عقبة بن نافع عندما فتح المسلمون هذه البلاد ، وهذا يدل على أهمية الباعث الديني في حركة المقاومة . ومن القيروان امتدت الثورة إلى الساحل الجنوبي ومن ثم إلى باقي القطر التونسي كما سنرى فيما بعد .

لقد أخرجت هذه الحركة الثورية موقف جيل فيري ، فهو الذي أراد أن يتم عملية الاحتلال بأقل عدد ممكن من الجنود . وقد أصبح الآن بين أمرين : إما أن يترك الثورة وشأنها مخاطرا بالمكاسب السهلة

(1) - صلاح العقاد : المرجع السابق ص، 192

التي أحرزها منذ قليل، وإما أن يعزز الحملة بقوات كبيرة، وهذا لا يتأتى إلا بإعلان التعبئة وباعتماد نفقات كبيرة قد لا يوافق عليها مجلس النواب.

وقد تغلب هذا السياسي الاستعماري البارع على هذه المشكلة، إذ قرر الثورة على تونس على مرحلتين: مرحلة أولية عاجلة وتهدف إلى إبعاد الثوار عن المنطقة الساحلية حتى تقطع عليهم سبل الاتصال بالخارج، ويمكن الاكتفاء بالأسطول الفرنسي لإتمام هذه العملية. والمرحلة الثانية وتهدف إلى الزحف على الثوار في الداخل، وقد أجل تنفيذها إلى ما بعد الانتخابات العامة في أوت 1881⁽¹⁾ وكانت المقاومة المسلحة التونسية على النحو التالي :

أولاً: في الشمال.

لقد كانت قبائل خمير وسكان الجبال عموماً في طليعة حركة المقاومة في شمال البلاد. حيث أنه لمجرد سماع نبأ وصول السفن البحرية الفرنسية إلى ميناء طبرقة حتى هب متطوعون من أولاد بوسعيد والحوامة وأولاد عمر بقيادة شيوخهما لمقاومة ولمواجهة الأعداء. ولم تتمكن قوات الاحتلال من الاستيلاء على المدينة في 26 أبريل 1881 إلا بعد قصفها. أما الفروع الأخرى من خمير فلم تغادر مواقعها بل بقيت لقطع السبيل على القوات الفرنسية القادمة من الجزائر حيث تصدت لكتيبة الجنرال (فانسندون Vincendon) في 26 أبريل 1881.

واعترفت السلطات الفرنسية بأن أفراد هذه القبائل قد استماتوا في الدفاع طوال ساعات عديدة ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة. ثم تواصلت المقاومة في جهة جنوبية بمشاركة قبائل أولاد بوسالم والشيحية وعمدون. وكانت هذه القبائل مدعمة بأبنائها من الجنود الذين فروا بأسلحتهم من معسكر على باي في 29 أبريل 1881 للدفاع عن مواطنهم إثر احتلال سوق الأربعاء. وشهد سهل بوسالم في 30 أبريل معركة عنيفة دارت رحاها في موضع يعرف بـ (بن بشير) حيث تواصل القتال

(1) - المرجع نفسه، ص، 192 ، 193 .

من الساعة الثامنة صباحا إلى السادسة مساء. واضطر المقاومون إلى التقهقر والفرار من ساحة المعركة نظرا للتفوق التقني الذي أظهره العدو وخاصة بعد وصول تعزيزات هامة لقواته⁽¹⁾.

وتميزت قبائل مقعد وهذيل في الشمال أيضا بمقاومتها الشديدة للغزاة حيث واجهت قوات الاحتلال بكل شجاعة في جهتي ماطر وبنزرت. ففي 28 أبريل 1881 استولى أبناء مقعد على سفينة حربية فرنسية غرقت في عرض الساحل التونسي بين رأس سرات وميناء بنزرت فنهبوا وأسروا من فيها. واثّر ذلك طاف الشيخان داود بن سعد من المشاركة ، والحاج محمد بن أحمد من مشيخة العرب بالمنطقة لاستنفار السكان وحثهم على حمل السلاح. فاستجاب كل أفراد مقعد وهذيل لنداء المقاومة وأصبحوا على أتم الاستعداد لمواجهة الاعداء. وهذا ما أكدته السلطات العسكرية الفرنسية نفسها عندما أشارت إلى أن (قبيلة مقعد كانت برمتها في حالة عصيان في 12 ماي وانتشر أفرادها في سهل ماطر حيث التحق بهم متطوعون من هذيل وبجاوة وشيخة العرب وجزء من سكان المدينة) ولم تتمكن قوات الاحتلال من القضاء نهائيا على مقاومة هذه القبائل إلا في بداية شهر جوان ، إذ استسلم أبناء مقعد وأجبروا على تسليم أسلحتهم للعدو كما قدموا حوالي عشرين رهينة تم سجنهم فيس في مدينتي عنابة وتونس. كما التزموا أيضا بدفع غرامة حبية قدرها 12000 فرنك. وعمدت سلطات الاحتلال في نفس الوقت إلى نزع السلاح من أفراد هذيل و بجاوة وسكان ماطر.

وبعد أن خضع سكان المناطق الجبلية ظنت حكومة الجمهورية أن ملف القضية التونسية قد طوي وهذا ما حملها على التخفيض من قواتها العسكرية منذ 10 جوان بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما قررت حل جيش الاحتلال في السادس والعشرين من نفس الشهر. لكنها سرعان ما أجبرت على تعزيز جيشها بالبلاد التونسية حتى تتمكن من التصدي للمقاومة التي انتشرت في الوسط والجنوب

(1) - علي المحجوبي: المرجع السابق ص، 46 .

والساحل. وكانت القبائل في هذه المناطق كذلك في طليعة المقاومة إذ لبّت (نفات) و(جلاص) و (الفراشيش) و(الهمامة) و(أولاد عيار) دورا حاسما في هذه الحركة.

وكانت المراسلة مستمرة ومنتظمة بين شيوخ هذه القبائل إذ حاول كل من علي بن خليفة قايد نفات والحاج علي بن مسعي قيد أولاد يدير (جلاص) والحاج علي الحراث شيخ أولاد وزاز (فراشيش) وأحمد بن يوسف قايد اولاد رضوان (همامة) وعلي بن عمار القايد السابق لأولاد عيار تنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم مكونين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة. فاتسعت رقعتها بسرعة مذهلة⁽¹⁾.

وامتدت إلى قبائل أخرى كالمثاليث وأولاد سيعد والسواسي وأولاد عون وغيرها. وفي هذا الظرف تجاوزت كل القبائل خلافاتها المزمّنة وانقسامها المعروف إلى صفّين متعاضدين (أي الصف الحسيني — والباشي — وشداد) للوقوف صفا واحدا في وجه الأعداء ولدرء الخطر الذي يهدد

البلاد⁽²⁾. بل ذهبّت هذه القبائل الى ابعد من ذلك إذ قبلت بأن يكون علي بن خليفة قايد مفات على رأس المقاومة لما عرف به هذا الرجل من حركية ونشاط دائم. وقد عرفت هذه الحركة انتشارا واسعا منذ شهر جوان 1881 وأصبح السكان يعيشون في حالة هيجان قصوى فاضطر كثير من القياد الى الفرار إلى مدينة تونس هروبا من التهديدات التي تلقونها .

كما شددت الرقابة على البعض الآخر حتى أصبحوا لا يقدرّون على وضع حد لحالة الاضطراب التي تعيشها القبائل، وكل ذلك خوفا من أن تؤول مواقفهم وينعتون بالخيانة وقد تخلى الكثير منهم عن مناصبهم والتحقوا بالعاصمة تونس لينظموا إلى جملة المسؤولين المحليين الذين تركوا مراكزهم عندما أحسوا بالخطر ، وأمسك عندئذ قواد المقاومة بزمام الأمور وتصرفوا كسادة حقيقيين في مناطقهم،

(1) المرجع نفسه ص، 46 ، 47 .

(2) المقاومة التونسية في سنة 1881 ، مظاهرها المختلفة : خليفة شاطر، المنشورات العلمية التونسية ، سلسلة الحركة الوطنية عدد 1 (ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881)بحوث الندوة الاولى لتاريخ الحركة الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، تونس 1886 ص، 38 .

وصاروا يهيئون السكان للدفاع عن البلاد ويحثونهم على المقاومة قبل أن تصل القوات الفرنسية إلى المناطق التي يراقبونها. وهكذا فإن جل قبائل البلاد التونسية كانت في شهر جوان 1881 في حالات انتفاضة عارمة. وقد اعترفت السلطات العسكرية الفرنسية نفسها بأن (روح المقاومة كانت تختلج آنذاك (أي في 20 جوان) في صدور جل سكان الولاية الرحل وذلك خارج المناطق التي تراقبها قواتها) ولعل ما قام به أولاد سعيد ورياح خير دليل على ذلك ، إذ حاولوا بدار الباي قتل الموظفين الأوروبيين التابعين لشركة استغلال ضيعة النفبضة رمز الاحتلال الفرنسي. حيث نفذت هذه المحاولة بعد فترة وجيزة من إبرام معاهدة باردو .

وكانت (استراتيجية) المقاومة ترمي إلى منع جيش الاحتلال من محاصرة صفاقس من جهة البحر والوقوف في وجهه حتى لا يتوغل داخل البلاد ، وقطع السبل المؤدية إلى مدينة القيروان .
ولهذا الغرض توجه علي بن خليفة النفاتي إلى صفاقس لتنظيم صفوف المقاومة⁽¹⁾ .

ثانيا: في الجنوب.

لقد تميزت المقاومة المسلحة التونسية بالجنوب بالاضطرابات بصفاقس خلال شهر جوان 1881 قام بها عامة السكان بالاشتراك مع جمع من قبيلة المثاليث. وكانت الشائعات الرائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية قد زادت في توتر الوضع في هذه المدينة .

مما بعث الفزع في الجاليات الأوروبية وكذلك في أعيان المدينة الذين يخشون عمليات النهب التي قد يقوم بها الأعراب في وضع يتسم بعدم الاستقرار. ولم يكن لجوء عائلة نائب القنصل الفرنسي بصفاقس في الخامس والعشرين من شهر جوان الى باخرة (البشير)⁽²⁾ التونسية ليطمئن الجاليات الأوروبية. فأسس القائد حسونة الجلولي بمعية الأعيان حراسا مدنيين لحماية الأوروبيين من غضب السكان وصيانة المدينة من الأعراب. كما بعثت لنفس الغرض ، السلطات الفرنسية بتونس ببخرة

(1) - علي المحجوبي : المرجع السابق ص، 47 ، 48 .

(2) - وهي باخرة قديمة من بقايا أسطول الباي.

(الذئب Le chacal) التي أرست بصفاقس في 27 جوان 1881 ،مما زاد في هيجان عامة السكان الذين هاجموا في الثامن والعشرين من نفس الشهر بمعية جمع من المثاليث قنصلية فرنسا ونزعوا من فوقها العلم الفرنسي كما ضربوا نائب القنصل الفرنسي (ماتتي Mattei) وهم يصيحون (الموت للفرنسيين) دون أن يمسوا بسوء بقية الأوربيين الذين لجأوا رغم ذلك إلى باخرة (الذئب) وفي 29 جوان 1881 هاجم الثوار القايد حسونة الجلولي لتواطئه مع الفرنسيين .

ولم ينج هذا الأخير من غضب السكان إلا عندما احتمى بزاوية سيدي علي الكراي قبل أن يلتحق سرا في الفاتح من جويلية بمعونة أعيان المدينة بإحدى سفن الأسطول الفرنسي التي أرست في نفس اليوم بصفاقس ضمن المدد الذي بعث به (روسطان) بالاتفاق مع الوزير الأول مصطفى بن إسماعيل اثر اضطررا بات 28 جوان 1881 لقمع المقاومة التي كانت تتأهب لحماية المدينة من الغزو الفرنسي، فتأسست لجنة للدفاع عن المدينة تضم 40 عضوا من سكان صفاقس الأصليين و10 من المثاليث تحت رئاسة محمد الشريف ضابط الدفعية بحامية صفاقس — التي إنضمت إلى المقاومة مع قائدها محمد معتوق — وبمساندة الشيخ محمد كمّون بينما أقبل إلى صفاقس عدد كبير من الإعراب لتعزيز المقاومة. ووصل علي بن خليفة النفاتي إلى ضواحي هذه المدينة في بداية شهر جويلية في عدد كبير من أبناء قبيلته، ومنها صار على اتصال دائم مع قبائل المثاليث والسواسي وجلاص. كما بعث برسل لساحل سوسة وقبائل أولاد سعيد ورياح و طرابلسية زغوان⁽¹⁾.

وبفضل الدعم الذي لقيه من نفات وبني زيد والمثاليث صار علي بن خليفة القائد الفعلي لصفاقس واعترف سكان المدينة بنفوذه وسلطته، وطرحت عليه لجنة الدفاع عن المدينة كل المسائل الدقيقة والعويصة التي يملئها الموقف. كما اعترف أعيان المدينة بعد فترة طويلة من التردد والمراوغة بسلطته

إذ رأوا فيه الرجل الوحيد القادر على حماية أملا كههم من عمليات السطو والنهب التي يمكن أن يقوم بها البدو المرابطون بصفاقس وضواحيها⁽¹⁾.

غير أن المقاومة لم تستطع الصمود طويلا أمام الأسطول الفرنسي — الذي بلغ أوجه في 14 جويلية حيث ضم 17 سفينة حربية و6000 جندي — وذلك نظرا للتفاوت التقني بين أسلحة الثوار التونسيين وسلاح قوات الاحتلال. فسقطت مدينة صفاقس في السادس عشر من شهر جويلية 1881 بعد قصف دام عدة أيام وتواصل طوال 15 جويلية وذلك رغم ما أبداه رجال المقاومة من بسالة وشجاعة أدت إلى هلاك عدد كبير منهم. واثّر احتلال صفاقس اتجه بعض الأعيان من البدو يتقدمهم الحاج صالح بن خليفة شقيق قايد نفات نحو قابس لتنظيم المقاومة بهذه المدينة التي تتركب آنذاك من قريتين: المنزل وجارة. وكان سكان قابس يتوقعون قدوم الأسطول الفرنسي إلى بلدتهم. وفعلا فقد أرست في الواحد والعشرين من شهر جويلية 1881 باخرة حربية فرنسية بهذه المدينة وبعث قائد السفينة برسالة يطلب فيها من الأهالي توضيح موقفهم تجاه القوات الفرنسية فوقع اجتماع حضره قاضي ومفتي هذه المدينة وكذلك جمع من أعيان (جارة) يتقدمهم وكيل جمعية الأحباس الحاج احمد بن جراد الذي دعا الجماعة إلى الخضوع لقوات الاحتلال. غير أن هذا الاقتراح قد قوبل بالسب والشتم والرفض من طرف جل الحاضرين، وأثناء الاجتماع نزل خبر مفاده أن الجيش العثماني قد نزل بطرابلس وأنه سيحل عن قريب بقابس. فزاد ذلك في عزم الجماعة على مقاومة الاحتلال. وأصبحت (المنزل) مركزا للمقاومة يقبل إليها المقاومون من جميع قرى واحة قابس مثل شنيني وغنوش وبوشمة ووذرف والمطوية والحامة وكذلك من قبائل نفات وبني زيد وحازم ورغمة⁽²⁾.

(1) - المرجع نفسه ، ص 49 .

(2) - المقاومة الصفاقسية للاحتلال الاستعماري في سنة 1881 : توفيق العيادي ، المنشورات العلمية التونسية سلسلة تاريخ الحركة الوطنية عدد 1 ، المرجع السابق، ص، 141، 142 .

كما التحق بصفوف المقاومة جمع من فقراء جارة. ووصل الأسطول الفرنسي إلى قابس في 24 جويلية 1881 وبدأ في قصف (المنزل) واستقبل أعيان (جارة) في مدخل القرية جنود العدو الذين انتصبوا ببرج هذه البلدة ليطلقوا النار على الثوار المتجمعين بالمنزل ، ورغم ذلك تمكن رجال المقاومة من اكتساح ساحة السوق بجارة حيث دارت معركة بينهم وبين الجنود الفرنسيين انتهت بعودة هؤلاء الى معسكرهم الكائن على الشاطئ. إلا أن قوات الاحتلال أعادت الكرة في السادس والعشرين من شهر جويلية بقيادة الكولونيل (جامي Jamais) وتمكنت من احتلال جارة. ولم يحد ذلك من عزيمة المقاومة التي تواصلت في بقية قرى الواحة مكبدة العدو خسائر في العتاد والأرواح وصمد الثوار لمدة تزيد عن الأربعة اشهر واصلوا فيها مناوشة سكان جارة الخاضعين للعدو وكذلك القوات الفرنسية التي لم تتمكن من السيطرة الفعلية والتامة على هذه المنطقة إلا في نهاية شهر نوفمبر 1881⁽¹⁾.

ثالثا: المقاومة بالوسط والساحل.

لقد شملت المقاومة أيضا قبائل جلاص والهمامة وسكان قرى الساحل الذين هبوا في غمرة الحماس لمقاومة قوات الاحتلال ، بعد أن انضم اليهم عدد كبير من الجنود النظاميين الذين هربوا من جيوش الباي للدفاع عن بلادهم. وقد نشط هؤلاء الجنود أربعة مراكز للمقاومة بالقلعة الكبرى وجمال وبنان وقصور الساف يقودها تباعا الساسي سويلم والحاج علي بن خديجة وسعد بن حسين القم وولد البحر. وبعد مرحلة التعبئة مر المقاومون الى العمل على منع جيش الاحتلال من التقدم. ففي 5 أوت بارح نفر كبير من قبيلة جلاص مدينة القيروان واتجهوا نحو الشمال حيث أغاروا بضواحي باردو على قطيع من الإبل يملكه الباي الذي اتهمه السكان بخيانة البلاد وتسليمها للعدو⁽²⁾.

واستجابة للداء الذي وجهه الحاج حسين بن مسعي ، هبت جموع غفيرة من جلاص والهمامة والسواسي وأولاد سعيد ورياح والطرابلسية تعضدهم حامية القلعة الكبرى للجنود الهاربين من جيش

(¹) - علي المحجوبي : المرجع السابق ، ص، 50 .

(²) - المرجع نفسه ، ص، 50، 51 .

الباي للتصدي في جهة تونس للقوات الفرنسية ومنعها من التقدم الى داخل البلاد. وتمكن هؤلاء المقاومون من ادخلا الرعب والاضطراب في صفوف العدو لمدة أربعة أيام متتالية في الفترة الفاصلة بين 26 و 29 أوت 1881. ففي 26 من نفس الشهر انقضوا على المعسكرات التابعة لكتيبة المقدم (كوريار Corréard) المرابطة آنذاك ببئر حفيظ قرب قرمبالية.

ولم يكتف المقاومون بذلك بل التحقوا في الليلة الفاصلة بين 28 و 29 أوت بالقوات الفرنسية وردوها على أعقابها في منطقة الأربعين بعد معركة ضارية تواصلت من منتصف الليل حتى الرابعة صباحا. واثّر هذا الانتصار الذي أحرزته قوات المقاومة واصل التونسيون مطاردة هذه الكتيبة التي ما انفكت تتقهقرو تتراجع عن مواقعها ثم هاجموها من جديد يوم 29 اوت على مقربة من قرية تركي. وباعتراف السلطات الفرنسية نفسها فإن المقاتلين التونسيين قد جابهوا العدو بكل بسالة طيلة هذه المعارك. وقد برز جنود القلعة الكبرى بصف خاصة في معركة الأربعين التي استشهد فيها الساسي سويلم ، وكان من نتيجة هذه المعارك أن عرقلت المقاومة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد ولو لفترة وجيزة بل وأجبرت كتيبة المقدم (كوريار) على الانسحاب إلى حمام الأنف ضاحية تونس العاصمة . وكانت هذه الانتصارات حافزا لرجال المقاومة دفعهم الى مواصلة الهجوم على جيش الاحتلال .

ففي بداية شهر سبتمبر 1881 قامت قوات من جلاص ورياح وأولاد سعيد والهمامة والطرابلسية بمناوشات ضد الجيش الفرنسي بمنطقة زغوان وفي 14 من نفس الشهر دخلت في معركة حامية ضد جنود الفيلق الخامس حيث أصيب يوسف بن احمد ابن قايد الهمامة بجروح في يده.

وكرر فعل على هذه الأعمال أوقف الجنرال (صاباتيه Sabattier) خمسة عشر من أعيان زغوان واحتفظ بهم كرهائن وفرض على سكان هذه المدينة الذين اتهمهم بالتواطؤ مع المقاومين غرامة كبيرة تسلم في ظرف ثمان وأربعين ساعة وأشار إلى أن كل تأخير في الدفع غرامة اكبر من الأولى وهدد بقتل الرهائن إذا ما واصل المقاومون هجوماتهم دون أن ينبه أهالي زغوان السلطة العسكرية لذلك ،

واضطر اثر ذلك المقاومون إلى تغيير طريقتهم في القتال لعدم قدرتهم على مواجهة هذه القوات الفرنسية التي تفوقهم عددا وعتادا⁽¹⁾

ونظرا للأجراءات التعسفية التي اتخذت ضد مدينة زغوان فقد تخلوا على طريقة الهجوم المباشر واكتفوا بمراقبة المسالك التي تؤدي إلى مدينة القيروان لكي يمنعوا قوات الاحتلال من التقدم نحو هذه المدينة (المقدسة) وفي هذا الإطار تمركزت قوات هامة من جلاص يقودها الحاج حسين بن مسعي في الطريق الرابط بين مدينتي زغوان والقيروان، ومن جهة أخرى استقر اولاد ادير من جلاص وفرق من أولاد سعيد والسواسي ونفات بين سوسة والقيروان تحت قيادة علي بن عمارة الجلاصي ، كما تعهدت مجموعات أخرى من جلاص والهمامة والفراشيش و هاجر لمراقبة الطرق التي يمكن ان تسلكها القوات الفرنسية في زحفها على القيروان انطلاقا من مدينة تبسة بالجزائر.

أما السلطات الفرنسية فقد عملت من جهتها على تحقيق الهدف الذي رسمته لنفسها والمتمثل في إتمام احتلال الايالة بغزوها للقيروان التي تعتبر رمزا للمقاومة وموطنا فعليا لها.

وقد أصر (جول فيري) على احتلال هذه المدينة المقدسة لكي حدا للحملة التي شنها الصحافيون على حكومته بخصوص المسألة التونسية ، ويهدئ الرأي العام الفرنسي وذلك قبل 28 أكتوبر 1881 حتى يتسنى له إعلان هذا النصر لمجلس النواب المنتخب في شهر اوت 1881 ، أي في خضم الازمة التونسية عند افتتاح دورته الأولى. وهذا ما يفسر تعبئة قوات الاحتلال للزحف على القيروان وفتح كل الطرق المؤدية إليها انطلاقا من زغوان وسوسة وحتى من البلاد الجزائرية⁽²⁾

لقد كان نظام الحماية يهدف إلى فرض وصاية سياسية وإدارية على البلاد التونسية وذلك بالإضافة إلى الوصاية الدبلوماسية التي نقرها معاهدة باردو في 12 ماي 1881 . ولتحقيق هذا الهدف كان من المفروض تخطي العديد من العقبات التي تحتّمها الحالة في البلاد التونسية والوضع العالمي، والتي

(¹) - احتلال البلاد التونسية 1881-1883 (L’Occupation de la Tunisie 1881-1883)

المصدر السابق ، ص، 110 .

(²) - Ibid ,110,119.

تكمّن أساسا في عدم استسلام الحكومة التونسية وجزء من السكان للسلطة الفرنسية، وكذلك في وجود نظام الامتيازات واللجنة المالية الدولية. فلم تكن البلاد التونسية تخضع بعد للهيمنة الفرنسية ساعة مجيء الوزير المقيم الجديد بول كامبون (Paul Cambon) في شهر افريل 1882⁽¹⁾. فكان الباي وجزء من حاشيته يعارضون إذاك بصورة خفية هذه الهيمنة مستغلين في ذلك الخلافات القائمة بين القوى الأوروبية⁽²⁾ وكانت المقاومة التونسية كامنة بالجنوب مما زاد في حذر العديد من القبائل التي يشارك الكثير من أفرادها في هذه الثورة كما كانت الصحافة العربية بمصر وخاصة بالقسطنطينية تشجع مراكز المقاومة.

وعلاوة على ذلك فقد كانت وضعية فرنسا القانونية في البلاد التونسية غير ثابتة ، فهي لا تتعدّى بمقتضى معاهدة باردو السيادة على شؤون الايالة الخارجية واحتلال نقاط محدودة من التراب التونسي. ولم تكن هذه الوضعية لترضي بول كامبون الذي يريد حكم البلاد من أعلى إلى أسفل مع الاعتراف بالسيادة الصورية للبلاد. وكان الوزير المقيم يرى أن هناك مهاما مطروحة وفي متناول اليد يجب أن تسبق إزالة العقبات الدولية لأنها تهئى المناخ الملائم لإلغاء نظام الامتيازات واللجنة المالية الدولية. وتتمثل هذه المهام في وضع الباي وحكومته وحاشيته تحت إمرته، وفي تقليص حركة المقاومة، وتحييد الصحافة والطرق الدينية.

وفي هذا الإطار تدرج الاتفاقية السرية التي فرضتها فرنسا على محمد الصادق باي في شهر جويلية 1882 والتي تهدف إلى تدعيم مركزها داخل الايالة وتمكين الوزير المقيم من بسط نفوذه السياسي على حكومة الباي ومن دحر كل العقبات التونسية التي تحول دون الهيمنة الفرنسية ، وذلك في انتظار القضاء على المشاكل التي يملئها الوضع الدولي.⁽³⁾

(1) - لقد سمي بول كامبون وزيرا مقيما بتونس بمقتضى أمر رئاسي مؤرخ في 23 فيفري 1882.

(2) - لم تستطع فرنسا كسب ثقة الوزري الاكبر محمد خزندار كما كان أحمد زروق وزير البحرية والجنرال سليم وزير الحرب مناهضين لنظام الحماية

(3) - علي المحجوبي : المرجع السابق، ص 84 ، 85 .

وشرع الوزير المقيم بول كامبون في العمل من أجل إذعان البلاد التونسية للسلطة الفرنسية. وفعلا فإن الاتفاقية التي وقعها علي باي خليفة محمد الصادق عند تسلمه العرش في 30 أكتوبر 1882 لم تكن سوى امتدادا لاتفاقية 08 جويلية 1882 مع بعض التغييرات. وكانت معاهدة المرسى في 08 جوان 1883⁽¹⁾ هي آخر حلقة من مشروع الحماية الفرنسية على تونس ، حيث بمقتضى هذه الاتفاقية تمكنت فرنسا من بسط نفوذها الفعلي على البلاد التونسية. وإذا كانت معاهدة باردو قد جعلت فرنسا تسيطر على شؤون الولاية الخارجية فحسب فإن معاهدة المرسى مكنتها من التدخل في الشؤون الداخلية مع الإبقاء على سلطة الباي الذي ارتدى في أحضان فرنسا عندما التزم بإجراء الإصلاحات الإدارية التي تراها السلطات الفرنسية صالحة وكذلك بعدم عقد أي قرص دون إذن حكومة الجمهورية⁽²⁾. وبعد ان تمكنت فرنسا من اقناع القوى الأوروبية بمختلف الطرق والوسائل أما على الجبهة الداخلية فقد عمل كامبون حوله بتونس على وضع حد لكل دعاية مناهضة لفرنسا ، فكان عليه أن يكسب حياد بعض الصحف العربية الصادرة بتركيا ومصر التي تقرأ في الأيالة والتي شهّرت بالوضعية الناجمة عن معاهدة باردو. ولأجل ذلك رأى الوزير المقيم أن أفضل طريقة هي إيقاف المبالغ التي كانت تتفق في إصدار صحف عربية في باريس مثل (البصير) وصرف هذه المبالغ في شراء ضمائر مديري الصحف الصادرة بالقسطنطينية والإسكندرية والقاهرة أو مراسلي هذه الصحف في العاصمة التونسية. وقد عقد كامبون في هذا السياق، مع سليم فارس في أبريل 1882 وذلك بواسطة مراسل الجوائب في تونس العربي بسيس. وبمقتضى هذا الاتفاق غيّرت هذه الجريدة موقفها من سياسة فرنسا بتونس مقابل 10.000 فرنك في السنة لسليم فارس و 1500 فرنك للعربي بسيس ، وقد سهل موقف فرنسا من المسألة المصرية مهمة سليم فارس ، ففي 05 أوت 1882 نشرت الجوائب مقالا تشيد فيه بموقف الصداقة

(1) - للإطلاع على تفاصيل معاهدة المرسى، أنظر الملحق رقم 02

(2) - علي المحجوبي: المرجع السابق ص، 87-89.

الذب اتخذته البرلمان الفرنسي تجاه الإمبراطورية العثمانية⁽¹⁾. واستطرد صاحب المقال للثناء على فرنسا مشيراً إلى اعتدال سياستها في البلاد التونسية ، كما اعتبرت الجريدة أن اعتدال السياسة الفرنسية في الولاية يعود أساساً إلى توجيهات كامبون القيمة وبأن سياسة الوزير المقيم في تونس تركز على صيانة حقوق التونسيين⁽²⁾.

وفي هذا الصدد كتب كامبون في سبتمبر 1882 بشأن سليم فارس الشدياق : (... وأضيف فأقول ان مدير هذه الجريدة الهامة (الجوائب) قام بمهمته على وجه وبكل أمانة وساهم بقسط وافر في تعديل نظرة رجال الدين المناهضة لفرنسا بتونس).

واستطاعت فرنسا كذلك بحكم موقفها من القضية المصرية كسب تأييد الحزب الوطني الذي كان يعول عليها في الحصول على جلاء القوات الإنجليزية من التراب المصري. فمن أجل ذلك عدلت الصحف الصادرة في الإسكندرية والقاهرة موقفها من الحماية الفرنسية على تونس. بل ذهبت إلى إبعاد من ذلك ، اعتبار سياسة فرنسا في الولاية مثالا للاعتدال ونقيضا للرعب الذي كانت تزرعه بريطانيا في البلاد المصرية. وقد كان دعم الصحافة العربية الصادرة بالقسطنطينية والإسكندرية والقاهرة هاما بالنسبة لفرنسا مما خول لها الوقوف في وجه بعض الصحف المعادية التي كانت تستمد مقالاتها من ألد أعداء الحماية أمثال الجنرال حسين الذي أسس جريدة أسبوعية في روما: وهي (الأنباء) ، والشيخ بيرم الذي أنشأ جريدة (الاعتدال) بالقسطنطينية. وقد أعلنت هاتان الصحيفتان في أعدادهما الأولى الصادرة 1883 أنهما ستتهتمان بالمصالح الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط وبالمسائل التونسية على وجه الخصوص. وإذا كانت (الأنباء) لم تعمر طويلا نظرا لضعف مواردها واعتماداتها فإن جريدة الشيخ بيرم لم تلق نفس المصير ، وقد كانت تتمتع على الأرجح بدعم من الباب العالي ، فبقيت تصدر بصفة

(1) - لقد رفض البرلمان الفرنسي في 29 جويلية 1882 بـ 417 صوتا مقابل 75 تدخل فرنسا مع بريطانيا لاحتلال مصر.

(2) - المرجع نفسه، ص، 99.

منتظمة وقد شنت حملة معتبرة على المستوى الإسلامي وفي أسلوب صوفي رائع ، وأصدرت نداءات إلى كافة المسلمين تدعوهم فيها إلى نبذ الخلافات والأحقاد الحزبية والطائفية والتكتل والالتفاف حول السلطان. وقد قدرت فرنسا الخطر الذي يمكن أن ينجر عن مثل هذه الدعاية فعمدت إلى حجز الأعداد الخمسين من جريدة الاعتدال التي تصل إلى تونس أسبوعيا وذلك بالتواطؤ مع عون سري يعمل في البريد الإيطالي.

وقد أسس الشيخ بيرم جريدة ثانية بالقاهرة وهي (الإعلام) حيث أظهر عداءه لفرنسا ، الأمر الذي جعله يدخل في نزاع مع الوطنيين المصريين الذين اتهموه بالتواطؤ مع بريطانيا⁽¹⁾.

ومثلما فعل كامبون في الميدان الصحافي حاول أيضا ربح بعض الشخصيات السياسية الهامة وبالأخص الشيخ ظافر المدني المرشد الروحي للسلطان عبد الحميد الثاني ومنشط الجامعة الإسلامية. وقد كان لهذا الشيخ تأثير كبير على إتباع الطريقة السنوسية التي عرفت بمناهضتها للهيمنة المسيحية. وقد كان أخوه حمزة ، يشجع انطلاقا من طرابلس ، قادة المقاومة التونسية. ولم يكن من السهل اذن استمالة الشيخ ظافر. فعمدت السلطات الفرنسية إلى رشوة أخته عائشة التي كانت تقيم بصفاقس . وقد تحصلت عائشة على مبلغ 15.000 فرنك بالإضافة إلى إعفائها من دفع غرامة الحرب التي تقدر بـ 8448⁽²⁾ فرنكا، وتعهدت مقابل ذلك ببذل مساعيها الحميدة لتضع وزن عائلتها في خدمة فرنسا . وقد اتبعت فرنسا سياسة الرشوة أيضا لإضعاف حركة المقاومة في البلاد التونسية. إذ استطاع فيرو (Féraud) قنصل فرنسا بطرابلس بإيعاز من كامبون إخضاع ابن أخ علي بن خليفة ، محمد بن صالح بن خليفة الذي قبل التخلي عن المقاومة مقابل بعض الامتيازات وألتحق بفيرو في تونس وفي باريس حيث منحه وزارة الخارجية 20.000 فرنك ونصبته قائدا على نفزاوة.

(¹) - المرجع نفسه، ص، 99 .

(²) - لقد اجبر سكان مدينة صفاقس على دفع غرامة حربية ثقيلة وذلك بعد مقاومتهم للاحتلال.

وكذلك كان الشأن مع خير الدين الوزير الأكبر السابق إذاك في اسطنبول إذ أبقت فرنسا على الجراية السنوية البالغة 30.000 فرنك التي تسند إليه من ميزانية الولاية وذلك حتى لا يناهض الحماية الفرنسية في البلاد التونسية.

وهكذا تمكنت فرنسا من بسط نفوذها السياسي على الولاية بعد أن ضمنت وصايتها الدبلوماسية التي أقرتها معاهدة باردو. ومن جهة أخرى فقد عملت السلطات الفرنسية على مناهضة الباي وحاشيته لكي تهيمن على الإدارة التونسية⁽¹⁾.

ب - المقاومة السياسية:

تعتبر تونس من بين بلدان إفريقيا الشمالية البلد الأكثر تأثرا بفكر المشرق العربي، وذلك لموقعها الجغرافي الذي جعلها منذ تأسيس مدينة القيروان سنة 675 م القاعدة الأولى لانتشار الإسلام في هذه المنطقة.

ومنذ فجر حركة الوحدة العربية أمّها زوار من المشرق كشفوا لها عن مرامي تلك الحركة. كما تعتبر جامعة الزيتونة — أو جامع الزيتونة — حامية الدين والتقاليد والسنة بإفريقيا الشمالية بأسرها، ويمتد تأثيرها حتى المغرب الأقصى. ولم تنتشر دعوة العلماء في الأوساط الحكومية من المخزن المواظبة على الدروس و الاملاءات القرآنية فحسب، بل في أوساط المثقفين ثقافة فرنسية أيضا. فانضم هؤلاء إلى حركة أولئك العلماء الرامية إلى الإصلاح الروحي. وهكذا تألفت كتائب من الأنصار المنحدرين من الطبقة المتوسطة المشتملة على سكان المدن وأصحاب التجارة والصناعة في الساحل وبنزرت و صفاقس، وهم عازمون على إتباع المنهج الديني ومقاومة المتجنسين لأنهم كانوا يعتبرون مرتدين. وإن رجال الأعمال المحرزين على الحجر التجارية و الفلاحية و التعاضديات الأهلية للقرض، وقد كانوا دائما يتوجهون إلى السلطة العمومية بشواهد الإخلاص، تراهم قد اضطروا إلى مسابقة ذلك التيار

(1) - المرجع نفسه، ص، 100 .

الديني الذي يصطبغ أحيانا بصبغة البغض للأجانب. ومن جهة أخرى توجد 19 طريقة تمثلها في البلاد التونسية 500 زاوية، ينتمي إليها ما يقرب من 300.000 من (الأخوان)، زد على ذلك 40.000 من سلالة الأولياء و إبتاعهم الذين يخدمون 178 زاوية طرقية، وأخيرا 622 من قبور الصالحين المقدسة، قد اثر مجموع ذلك التأثير البليغ خاصة على العناصر المحافظة والشعبية من أعراب وعمال، بالرغم من هجمات العلماء الناجحة. وقد حافظت الطرق على إبتاع لها في الطبقات العليا، حتى في القصر الملكي. أما الأقلية من المتطورين فقد تشبعوا بمذهب العلوم الصحيحة والابتعاد عن التقليد الأعمى، وذلك خاصة أثناء أسفارهم بفرنسا وبترددتهم على أوساط (كجمعية إخوان الصفا) التي تدين بنفوق العقل المشتقة من نظرية (فولتار Voltaire) (1).

ثم بدأ الوعي الوطني يبرز بين الأهالي التونسيين في مطلع القرن العشرين عندما امتزجت أوضاع ناجمة عن النظام الاستعماري بظروف أخرى سابقة للحماية، لأن نظام الحماية كان قد افرز تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت تظهر بحدة كلما نما الاستعمار بين مصالح الأهالي ومصالح الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية. وقد اضر النظام الاستعماري بالأغلبية الساحقة من الأهالي التونسيين في المدينة كما في الريف، وبدا كالمستغل لهما معا، فشارك في التوحيد بين مختلف فئات الأهالي، فقد اتجه التونسيون أمام هذا الخطر المشترك، إلى تجاوز تناقضاتهم الخاصة ونتج عن ذلك شعور باللحمة فكان هذا الشعور أساسا للوعي الوطني.

كما حصلت ظروف أخرى ناجمة عن نظام الحماية ساعدت على تنمية هذه اللحمة وبالتالي في تنمية هذا الوعي، مثل دخول الرأسمالية الأوربية وتزايدها إثر معاهدة باردو، التي مكنت البلاد التونسية من التحول من اقتصاد معاشي إلى اقتصاد سوق، وفعلا فإن نمو وسائل النقل، وإلغاء الجمارك الداخلية وتوحيد الموازين والمكاييل لتيسير المعاملات التجارية كل ذلك قد ساهم في تصفية التجزئة الإقطاعية

(1) - شارل أندري جوليان: افريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ترجمة المنجي سليم وآخرون
الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر الجزائر 1976 ص، 87 .

التي كانت قائمة في الماضي وجعل الولاية كيانا اقتصاديا واحدا. فلم تعد مختلف مناطق البلاد تعيش معزولة كما كانت في السابق، بل أصبحت منذ ذلك الحين ، تستطيع الإنتاج لا لضمان العيش فقط بل للبيع أيضا ، وهكذا رسم بينها تقسيم في العمل — محدود لا محالة— وأصبحت اقتصادياتها في تكامل متزايد ، وقد أحدثت هذه الصلة الداخلية شيئا من الالتحام الاقتصادي بين هذه المناطق وبالتالي تماسكا بين المصالح وشكل بذلك دعامة الوعي الوطني. وعلاوة على ذلك ، فإن تطور المواصلات قد ساعد الأهالي على التنقل و بالتالي على الاختلاط فتقلصت بذلك الفوارق في العقليات بين مختلف الجهات ولاسيما بين سكان المدينة وسكان الريف ، وهذا التقريب بين الأهالي ساعد على اللحمة الوطنية بالبلاد، وزيادة على هذا فإن وسائل النقل قد ساعدت أيضا على تدفق الأفكار وتداولها وهو ما مكن التونسيين من إدراك وضعهم المشترك والوعي المتزايد بخطر النظام الاستعماري عليهم.⁽¹⁾

وقد ازدادت هذه الظاهرة بازدياد سكان المدن الذين نموا بنمو استعمار الأراضي واستقرار المعمرين في الأراضي و الضيعات لاستغلالها لأنفسهم.

وقد لجأ إلى المدن العديد من صغار الفلاحين الذين سلبت أراضيهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و طردوا من شغلهم تبعا لمكننة الفلاحة الاستعمارية. وفي المدينة نما وعيهم الوطني بالاحتكاك مع التيارات الفكرية المتواجدة في المحيط الحضري. كما أن تنامي الوعي الوطني في صلب الأهالي قد دعم بالضرورة من جراء نزوح الريفيين إلى المدينة — وهي ضمير الأمة — وما ينجر عنه من نمو السكان الحضريين. كما أن الوعي الوطني كان ينمو تبعا لتقهقر النزعة القبلية المنجر كذلك عن النظام الاستعماري. حيث كانت القبائل بالبلاد التونسية قبيل الحماية عبارة عن دويلات داخل الدولة ، وبصفة عامة كانت العصبية تطغى على الوعي الوطني، وقد أدى استعمار الأراضي منذ 1881 إلى إضعافهم

(1)-علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934 تعريب عبد الحميد الشابي ط1 المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) تونس 1999 ص111، 112 .

وتقليص أسباب الخلافات بينهم، فساعد بالتالي على تقريب بعضهم من بعض، وفعلا فقد أضعفت السلطات الاستعمارية القبائل البدوية عندما عمدت دون تمييز إلى سلبها قسم كبير من أراضيها ، وعندما قلصت تدريجيا من الأراضي المشتركة فحولتها إلى أراضي (الملك) خففت من العصبية القبلية التي كانت تستمد قوتها من الصبغة الاشتراكية لملكية الأرض وما يترتب عنها من ترابط في المصالح، وهكذا. هذه السياسة ولدت نتيجة عكسية حيث أخذت أسباب الخلافات تتجه نحو الاضمحلال ، بل وتكون بين القبائل المعادية نوع من التوحد أمام الخطر المشترك، وبصفة عامة فكلما نما استعمار الأراضي، تجاوزت القبائل خلافاتها القديمة وحل محل العصبية القبلية الشعور بالوعي الوطني. وهناك ظروف أخرى سابقة للحماية ساعدت على بروز وعي وطني في نفوس الأهالي، و ميزت البلاد التونسية منذ زمن بعيد وهي:

— وحدة التراب:

وهي تنشئ روابط بين سكان البلاد الواحدة الذين يدركون أولا انتماءهم إلى نفس المنطقة فيتولد عن ذلك تعلق بأرض الوطن ونوع من الإرادة لصد كل المخاطر التي تهدده ، وإذا كانت حدود القطر التونسي عريقة في القدم فإن الوعي القطري أي الشعور بالانتماء إلى نفس البلاد كان عميق الجذور في نفوس التونسيين عند انتصاب الحماية. وفعلا فإن أبناء البلاد ، وإن تخلى عنهم الباي وحكومته فتركهم وشأنهم ، قد تصدوا عام 1881 للدفاع عن هذا القطر بالذات فقاوموا الاحتلال الأجنبي وامتدت هذه المقاومة كما أسلفنا إلى جنوب الايالة بمشاركة مختلف القبائل والمناطق التي نسيت إذاك خلافاتها وهبت للدفاع عن بلاد تشترك فيها جميعا⁽¹⁾.

(1)- المرجع نفسه ، ص 113 ، 114 .

— وحدة اللغة:

لئن كانت وحدة التراب تشكل شرطا أوليا لنشوء الوعي الوطني ، فإن وحدة اللغة هي خميرته حيث تساهم كأداة تجاوب بين مختلف قطاعات الأهالي في تقاربهم وتوعيتهم بمصيرهم المشترك، وتساعد بالتالي على بروز نوع من اللحمة الوطنية.وقد وجدت وحدة اللغة بتونس منذ زمن زحف بني هلال على البلاد في منتصف القرن الحادي عشر للميلاد واستقرارهم بها وفعلا فإن انتصاب آلاف من السكان أصيلي الجزيرة العربية قد أتم تعريب البلاد بصف تكاد تكون شاملة ، ومنذ ذلك الحين صار التونسيون يتكلمون العربية باستثناء بضعة آلاف منهم بقوا متمسكين بالبربرية لغتهم الأصلية.

— وحدة الثقافة:

كما أن اللغة دورا آخر لا يقل أهمية فهي تحدد فكر السكان بل وحتى عقليتهم وتنقل بينهم حضارة أدبا، فهي لهذا أساس لوحدة الثقافة التي تشكل رابطا قويا جدا بين الناس وبالتالي تساعد على نمو الوعي الوطني ، فهي تنقل ثقافة شفوية تتمثل في الشعر الشعبي الذي يصور في أسلوب جميل أمجاد العرب، ويمثل الشاعر الشعبي دورا شبيها بدور الصحفي والمؤرخ لعصره ، فهو يسجل عن كثب وبطريقته الخاصة وبحماس شديد أحداث عصره الهامة .وهكذا كان الشأن بالنسبة إلى حركة مقاومة الاحتلال الفرنسي من 1881 الى 1884 وبصفة عامة إلى الصمود أمام الاستعمار منذ انتصاب الحماية، ويمجد الشاعر عامة شجاعة المقاومين ويبيكي القادة و الأبطال الذين استشهدوا في ساحات الوغى إبان مقاومتهم للعدو، ويشكل هذا الشعر الشعبي المتناقل شفويا عبر البلاد سجلا لجميع الإحداث الهامة التي وقعت في الريف أو في المدينة⁽¹⁾ ، ويحفظ هذا الشعر في ذاكرة الناس ويظل متقلدا من جيل إلى آخر فيكتسب على مر الأيام وبفعل الأسطورة مزيدا من التأثير والوقع في النفوس.

(1) - ألفت وزارة الشؤون الثقافية حوالي 200 مجلد من الشعر الشعبي عن الكفاح الوطني تجمع انتاج قرابة 500 شاعر وقد نشر منها محمد المرزوقي ، المشرف منذ عام 1961 على عملية الجمع هذه بعض بعض المنتجات في كتابه(الادب الشعبي بالبلاد التونسية).

والى جنب الثقافة الشفوية يوجد بالبلاد التونسية ثقافة مكتوبة تمجد هي الأخرى التاريخ العربي وبصفة خاصة الهالبيين⁽¹⁾ حيث يقدم هؤلاء كمثال للشجاعة و الإقدام و الإخلاص في القتال⁽²⁾ وتتخذ هذه الثقافة المكتوبة صبغة سياسية عندما تنقلها الصحافة العربية التي عرفت من 1881 الى 1911 حسب الظروف شيئا من الازدهار فكانت هذه الصحافة العربية كثيرا ما تقرأ في المجالس والملتقيات العمومية فتبلغ رسالتها إلى قسم من السكان بما فيهم الأميين⁽³⁾، وقد ساهمت الصحف العربية بنقلها لأفكار سياسية واقتصادية واجتماعية في تكوين فكر عام وبالتالي وعي وطني في صلب السكان التونسيين.

— وحدة العقيدة:

تشمل الثقافة في معناها العاملين أيضا ، والسكان التونسيون ينتمون — باستثناء أقلية قليلة من اليهود — إلى دين واحد هو الإسلام والدين في تونس عامل توحيد بحق. فلا توجد في البلاد التونسية كما هو الشأن في الشرق طوائف متنافسة ، وكل السكان التونسيين تقريبا سنيون⁽⁴⁾ ينتمون عدا أقلية من أصل تركي أو مملوكي إلى المذهب المالكي الذي أدخل إلى البلاد التونسية في القرن التاسع على يد الأغلبية. فهم لذلك لا يرفضون التناقضات الدينية الكثيرة في الشرق الأوسط والتي تشكل مصدر توتر بين المجموعات البشرية العائشة في نفس القطر . ومن البد يهي أن الانتساب إلى دين موحد لابد أن يساعد على تقارب السكان التونسيين ويولد فيما بينهم نوعا من اللحمة الوطنية.

(1) - إن رأي الطبقة الشعبية التونسية في الهالبيين يخالف ما ورث عن ابن خلدون الذي يصف تلك القبائل بـ (كسرب من الجراد).

(2) - المرجع نفسه ، ص 114-116.

(3) - جاك بارك : المغرب بين حربين، لوسوي ، باريس، 1962 ص 17.

(4) - يشمل الاسلام في البلدان الاسلامية للشرق الاوسط، السنيين والشيعية والخوارج، أما في تونس فباستثناء بضعة آلاف من الاباضيين (خوارج) المستقرين في جزيرة جربة فالسكان هم سنيون.

وزيادة على هذا فإن الإسلام في بلاد المغرب ، أوجد روابط أخرى بين مسلمي الأيالة، الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في بلدان المغرب العربي حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، تظهر بفضل (زواياها) وعديد إتباعها ومريديها الموزعين عبر البلاد كجمعيات محكمة التنظيم على غرار الأحزاب السياسية العصرية ، وتكون إذن روابط قوية بين السكان.

إلا أن العامل الديني — خلافا لما يظن البعض — لا يضطلع بدور حاسم في تكوين الوعي الوطني، بل بدور المساعد على أكثر تقدير. وفعلا فوحدة الدين لم تمنع ما كان بين القبائل التونسية من فتن و صراعات لم تنته إلا بظهور الوعي الوطني ونموه. ولاشك أن مشايخ الطرق كانوا يستطيعون التدخل لتهدئة الخصومات بين أتباعهم ن ولكن هذه الطرق علاوة على تعددها وتزاحمها على جلب السكان إليها وهو ما يمكن أن يخلق عوامل الشقاق، فإنها لم تكن دائما ذات صبغة وطنية ن وكان مجال عملها كثيرا ما يتجاوز حدود بلد واحد، ليشمل كل المنطقة المغاربية⁽¹⁾.

ثم أن الطرق الدينية لا تلعب دائما دورا محركا في بعث الوعي الوطني بل كان البعض منها معروف بولائه للسلطات الاستعمارية تقبل خضوع المسلمين (للكفار) وتستعمل نفوذها لدى السكان لكبح مقاومتهم لهذه السيطرة ، وهكذا فإن شيخ الزاوية القادرية بالكاف الشيخ قدور الميزوني الذي كان شديد الارتباط بقنصل فرنسا في هذه المدينة قد وضع سنة 1881 إبان دخول القوات الفرنسية كل نفوذه الأدبي في خدمة فرنسا وأقنع سكان الكاف بأن لا يعارضوا احتلال هذه المدينة، وكذلك عمل شيوخ التيجانة وهي من أهم الطرق الصوفية المنتشرة في كل بلدان المغرب ، ومما لاشك فيه أن هذا السلوك هو موقف وجهاء وأعيان ينزعون بصفة عامة إلى محابة سلطات الحماية للحفاظ على امتيازاتهم⁽²⁾، والاستزادة منها على أن هؤلاء الشيوخ كان لهم فعلا تأثير كبير باسم الدين على جانب لا

(1) علي المحجوبي : المرجع السابق ، ص 116، 117.

(2) -زيادة على الضرائب التي كانوا يجمعونها من أنصارهم ، كان شيوخ الطرق والزوايا يستفيدون من عدة امتيازات من سلطات الحماية

يستهان به من السكان فكانوا يستطيعون بطريقة أو بأخرى حثهم على الإقتداء بهم وجرهم إلى الوجهة التي يريدون ، لذلك لا ينبغي تضخيم دور العامل الديني في هذه الفترة في بعث الوعي الوطني.

فهذا العامل لم يظهر أثره الحقيقي إلا إبان نشأة الوعي الوطني ، فكان عاملا مساعدا على نشأة هذا الوعي وتطوره وانتشاره بين السكان⁽¹⁾.

وهنا يجب أن نفرق بين العامل الديني عند قادة المقاومة المسلحة (الجهاد) منذ انتصاب الحماية مباشرة وبين العامل الديني عند بعض شيوخ الطرق الصوفية في تونس ، حيث كان الدين الإسلامي هو المحرك الأساسي لحركة الجهاد كما أسلفنا.

وبعد فشل المقاومة المسلحة حاول أعيان الحاضرة القيام بحركة احتجاجية غداة الزيارة الأولى التي أداها الشيخ محمد عبده إلى تونس من 06 ديسمبر 1884 إلى 04 جانفي 1885 حيث خرجت مظاهرة عظيمة بقيادة الشيخ محمد السنوسي من العاصمة إلى ضاحية المرسى، وقابل وفد من المتظاهرين الأمير علي باي لإبلاغه مطالب سكان مدينة تونس المتمثلة في الآتي:

- إلغاء قرار الزيادة في فاتورة استهلاك الماء الصالح للشرب.
- إلغاء القرار المتعلق بمطالبة السكان بدفع الأديات البلدية المتأخرة.
- المطالبة بإجراء دفن أموات المسلمين وفق الأحكام الإسلامية⁽²⁾.

ثم اتسع نطاق هذه الحركة التي اتخذت شكلا جماعيا، إذ وقع على العريضة الاحتجاجية ما يناهز الثلاثة آلاف تونسي فخشي المقيم العام الفرنسي أن تتحول حركة الاحتجاج إلى حركة مناهضة لنظام الحماية ذاته ، فقرر أولا التراجع عن القرارات التي أثارت غضب التونسيين ، ثم توجه نحو زعماء الحركة ، فاتخذ ضدهم قرارات بالنفى والعزل.

(1) - المرجع نفسه، ص 118 ، 119.

(2) - حسن حسني عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر

ولم يمتز على زعيم حركة الاحتجاج محمد السنوسي إلى قابس سوى شهرين، حتى وجه رسالة إلى الحكومة طالبا العفو ثم تحول بين عشية وضحاها من معارض إلى متعاون مع حكومة الحماية⁽¹⁾.

وتعتبر تونس هي أكثر بلدان شمال إفريقيا تأثرا بالتيارات الفكرية الإسلامية في المشرق العربي، ولذا كان لحركة جمال الدين الأفغاني، و الإمام محمد عبده في مصر، صدى في النهضة الإصلاحية في تونس. وكثير من رواد الحركة الوطنية في تونس اتصلوا بالإمام مباشرة ، كما أنه زار تونس وحث أهل الفكر فيها على تأسيس مدرسة الخلدونية، على نمط المدارس الوطنية في مصر. ولهذا فإن مصادر الحركة الوطنية التونسية تعود في الغالب إلى أصول إسلامية بحتة ، وهي تتمثل في الآتي:

أولاً: في حركة التجديد التي انتشرت في المشرق ، سواء كان ذلك إحياء العقيدة أم تجديد النظم السياسية .

ثانياً: في المراكز الإسلامية العريقة القائمة في تونس وعلى رأسها جامع الزيتونة التي ينتمي إليها محمد السنوسي الذي قدم عريضة الاحتجاج الموقعة من أعيان البلاد يطالب فيها بإلغاء الحكم المباشر وإحياء الدستور⁽²⁾. كما تخرج من هذه الجامعة شخصية وطنية أخرى هي، الشيخ المكي بن عزوز ، الذي إهتم بإحياء مبادئ خير الدين وسياسته الإصلاحية وكان له فضل تخريج الجيل الأول من المناضلين التونسيين، وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي⁽³⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 161.

(2) - صلاح العقاد : المرجع السابق ، 321، 322.

(3) - عبد العزيز الثعالبي (1879-1944) ابن ابراهيم عبد الرحمان الثعالبي الجزائري درس بجامع الزيتونة انظم الى اول حزب تأسس بتونس عام 1895 لتحرير تونس من الحماية الفرنسية ثم أسس الحزب الوطني الإسلامي وكتب في الصحف المحلية داعياً الى الاستقلال والحرية فأغلقت سلطة الحماية صحيفتين : المنتظر والمبشر فأصدر سبيل الرشاد ، تزعم قيادة الحزب الحر الدستوري التونسي منذ 1920. لمزيد من التفاصيل أنظر، أنور الجندي، عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية ط1 دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1984.

1- حركة الشباب التونسي:

لقد اتسع و ازداد نشاط الحركة الوطنية التونسية في هذا الطور الأول من حياتها على يد فريق من الشبان التونسيين الذين أُتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة. وقد مهد خير الدين باشا التونسي لظهور الطبقة الأولى من هؤلاء المجددين حيث أسس مدرسة الصادقية سنة 1875 لتدرس العلوم الحديثة في إطار عربي. وفيها تخرج رواد الحركة الوطنية التونسية من أمثال بشير صفر وعلي باش حامبة. وكذلك أيد خير الدين حركة الجامعة الإسلامية بسياسته الرامية إلى التقرب للدولة العثمانية، والتي استمر هؤلاء الرواد في الدعوة إليها فأشبهوا بذلك اتجاه الحزب الوطني المصري⁽¹⁾.

ولما فشلت الحركة الطلابية اتجه قادة الفكر في تونس اتجاهها جديدا يرمي إلى نشر التعليم والدفاع عن الشخصية التونسية، والتعريف بالحضارة العربية الإسلامية. وقد تزعم هذه النزعة خريجو المدرسة الصادقية بقيادة بشير صفر الذي وجد كامل الدعم لدى رجال الإصلاح بجامع الزيتونة وعلى رأسهم الشيخ سالم بوحاجب. ولم تعارض حكومة الحماية هذا الاتجاه بل ساعدت أصحابه على إصدار جريدة أسبوعية تنطق باسم الحركة الإصلاحية، وهي جريدة **الحاضرة** التي صدر عددها الأول يوم 08 أوت 1888 وقد كان منهاجها يتمثل في الدعوة إلى الأخذ بأسباب التمدن الغربي ونشر التعليم ، مع اجتتاب الخوض في المسائل السياسية. وتطبيقا لهذا المنهج أسس جماعة الحاضرة في سنة 1896 جمعية ثقافية أطلقوا عليها اسم (الجمعية الخلدونية)⁽²⁾، هذه التي بادرت منذ انبعاثها إلى تنظيم دروس باللغة العربية في التاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء والكيمياء، إلى جانب المحاضرات العامة. كما أنشأت مكتبة عامة زاخرة بالكتب والمجلات العربية والفرنسية.

(1) - صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص 322.

(2) - حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق ص، 161.

وفي 23 ديسمبر عام 1905 تأسست (جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية) تحت رئاسة خير الله بن مصطفى⁽¹⁾ بمعية مجموعة من قدماء الصادقيين وفي مقدمتهم علي باش حامبة وقد اتجهت في أول عهدها الى الكتاب ورجال الفكر الفرنسيين ودعتهم إلى إلقاء محاضرات باللغة الفرنسية ، ثم ما لبثت أن فتحت المجال في وجه علماء الزيتونة المعروفين بأفكارهم الإصلاحية ، فأمكن بذلك تفادي القطيعة بين الزيتونيين والمدرسيين⁽²⁾.

وكان عبد العزيز الثعالبي قد أصدر عام 1901 جريدة (سبيل الرشاد) وكان هذا الأخير من طلبة جامع الزيتونة ومعهد الخلدونية ومن الملازمين للشيخ سالم بوحاجب والأستاذ البشير صفر ، ثم عطلها وسافر إلى الأستانة ومصر. ويقول عنه الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور :

(عاد منهما غريب الشكل والنزعة والمنطق والقلم ، يتكلم بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ومعجبا بالكواكبي وحسن حسني الطويراني ويدعو إلى التطور والحرية وفهم أسرار الدين وأسرار الوجود ، ويعجب بمقالات الحكماء والطبيين ، ذلك هو الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي لم يكد يرجع من مصر حتى أحاطت به هالة من أهل العلم والأدب ، أصبحت ألزم به من ظله ، فكان يتنقل بهم في مجامع العاصمة التونسية ، مأخوذين بحلاوة تعبيره وفصاحة منطقه وقوة عارضته ، ومقدرته على تحليل المواضيع استرسالا بلا ملل ولا فتور وبدأ الناس يلتقطون من كلامه سقطات في مسائل الخلاف بين الصحابة والأولياء و الكرامات ويشيعونها على وجهها أو على غير وجهها حتى بلغت أسماع كبار الشيوخ الناقلين على التطور فأنارتهم ثورة عارمة أدت إلى تناسي خلافاتهم ودفعتهم لمقاومة الثعالبي و الخلدونية مقاومة لا هوادة فيها ، وقد تقدموا بدعوى إلى المحاكم ضد عبد العزيز الثعالبي الذي اعتبروه خطرا عليهم وعلى مصالحهم وخاصة في هجومه على الرجعية والرجعيين و المتدروشين، وقد حوكم الثعالبي وسجن فكان سجنه انتصارا للحركة الجديدة).

(¹) Ali Mahjoubi : Les origines du mouvement en Tunisie 1904-1934 publications de l'université de tunis 1982 p 119.

(²) - حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ، ص 161، 162.

ومنذ صدور قانون الصحافة الجديد عام 1901 أصبحت الصحف على كثرتها تخوض في المباحث الدينية وتتاصر الفكرة الإصلاحية ، وأصبحت فكرة العروى الوثقى منتشرة في تونس وصار لأفكار محمد عبده صدى بعيد في تونس . ولما أحس بهذا الارتباط بينه وبين التونسيين ، خاصة وأن الأشياء التي كان ينادي بها في مصر قد تحققت في تونس بتأسيس معهد الخلدونية وما انبعث عنه من حركة إصلاحية ، قرر في شهر أكتوبر سنة 1903 زيارة تونس والجزائر للاتصال بإخوانه هناك. وقد استقبل من قبل رجال الإصلاح في تونس استقبالا حارا وأقامت الحركة الإصلاحية وخاصة جماعة جريدة الحاضرة احتفالا بمقدمه ودعي لإلقاء محاضرة بالخلد ونية عنوانها (العلم وطرق التعليم) أيد فيها بشدة الاتجاهات الإصلاحية التي كان ينادي بها رجال الحركة الإصلاحية بتونس. وتعتبر الأفكار الإصلاحية التي بسطها الشيخ محمد عبده في محاضراته الركيزة التي قامت عليها حركة إصلاح برامج التعليم الزيتوني . وقد تولت نشرها تباعا جريدة الحاضرة ونقلتها عنها كل من (المؤيد) و (المنار) كما تم طبعها مرتين ، مرة بتونس والأخرى بمصر⁽¹⁾.

إذن لقد كانت بحق العوامل السالفة الذكر بمثابة التربة الخصبة التي نبتت ونمت فيها بذرة الحركة الوطنية التونسية علي أسس صحيحة ومتينة حيث بدأ الوعي لدى الشباب التونسي يتجه الى العمل السياسي والتنظيمي لأن الحركة الوطنية التونسية لم تظهر في بداية الأمر منظمة إلا في أوائل القرن العشرين ولا يعني ذلك انعدامها في الأعوام السابقة ، فقد بدأت بمحاولات فردية عديدة قام بها بعض رجالات تونس في معارضة السلطة الفرنسية، ومقاومة كل مشاريعها الاستعمارية وأشهر رجال المقاومة في هذا العهد محمد السنوسي والبشير صفر ، الذي يعد بحق أب النهضة التونسية الحديثة⁽²⁾. وأخذت فكرة العمل السياسي والتنظيمي تتبلور في أذهان المثقفين التونسيين وفي

(1) الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956 ط2 دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة ، تونس 1990 ، ص 33، 34.

(2) - الدكتور الحبيب ثامر: هذه تونس، تقديم الرشيد إدريس، مراجعة وتحقيق حمادي الساحلي ط1 دار الغرب الإسلامي لبنان 1988 ص 137، 138.

سنة 1907 بالضبط تأسست أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار في تونس بقيادة علي باش حامبة والشيخ عبد العزيز الثعالبي ومحمد باش حامبة. وقد تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها (بحركة تركيا الفتاة). وقد لعبت هذه الحركة دورا قويا وبارزا في الفترة الواقعة بين سنة 1907 وسنة 1912. وقد كانت تتمتع بتأييد شعبي قوي، وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب وبذلك خرجت من الإطار الذي أراد الفرنسيون أن تكون عليه والمتمثل في محاولة إيجاد مجموعة من المثقفين تكون أداة في أيديهم تساعد على نشر الثقافة الغربية كي تحل محل الثقافة العربية الإسلامية، لكن التجربة التي كانت لهؤلاء مع الفرنسيين جعلت منهم وطنيين مرتبطتين بشعبهم وبأمتهم. وكانت هذه أول ضربة توجه للاستعمار الفرنسي من طرف التونسيين المثقفين بالفرنسية ومن شباب تونس المرتبطين أشد الارتباط بوحدة الأمة العربية في المشرق والمغرب. وأول عمل قامت به حركة تونس الفتاة هو إنشاء جريدة ناطقة باللغة الفرنسية في 07 فيفري سنة 1907 سميت بجريدة (التونسي) وأعلنت برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وانظم إليها أغلب الشباب ، وساندها الشعب وتضامن معها . وبذلك تم قير الخلافات على الصعيد الثقافي بين المثقفين ثقافة والمثقفين ثقافة فرنسية أي أن (الأنتلجنسيا) المثقفة ثقافة زيتونية والمثقفة ثقافة فرنسية تضامنتا ، وكان أبرز وجوه هذا التضامن هو انضمام الشيخ عبد العزيز الثعالبي للعمل مع باش حامبة في حركة تونس الفتاة. وعندما لاحظت سلطات الحماية ابتعاد حركة الشباب التونسي عن المسار الذي حدده مؤتمر مرسيليا أصيبوا بالخيبة وراحوا يعيدون الكرة من جديد لدفع الشباب التونسي إلى الانحراف، فدعوا إلى عقد مؤتمر جديد في باريس في سنة 1908 واختاروا له عنوانا جديدا هو مؤتمر شمال إفريقيا ، مستفيدين من التجربة الماضية لكي يوقعوا بالحركة الوطنية في الفخ⁽¹⁾

(1) الطاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص 40

وكان المتحمس أكثر لهذا المؤتمر هو المقيم العام الفرنسي السابق بتونس السيد (ريني ميلي René Millet) حيث تمت دعوة المثقفين التونسيين من خريجي المعاهد فحضر وفد من سبعة مفكرين برئاسة زعيم الحركة الإصلاحية البشير صفر⁽¹⁾، ومساعدته خير الله بن مصطفى وعبد الجليل الزاوش، وعين لرئاسة هذا المؤتمر الحاكم الفرنسي بالجزائر (جونارد Jounard) أحد الدعاة الكبار الذين يدعون للتقارب مع العرب لفرنستهم. وألقى ريني ميلي خطابا مطولا أثنى فيه على الحضارة العربية الإسلامية ، ووجه لوما شديدا للأوروبيين الذين حكموا حكما طائشا — على حد قوله — على جميع الثقافات ماعدا الثقافة الأوروبية ، وأشاد بالدور الذي لعبه الإسلام في نشر العلم في أوربا وفي تقدم العلوم والحضارة الإنسانية ، ولكنه أكد على وجوب تقوية الحضور الفرنسي في شمال إفريقيا وذلك عندما صرح بأن معرفة الأوروبيين للإسلام شرط أساسي للحفاظ على وجودهم في شمال إفريقيا واستمرار مصالحهم هناك والمتأمل في هذا الاتجاه يجد أن ريني كان يريد أن يقول أنه ليس في نية العرب الشمال إفريقيين الانفصال عن فرنسا، لكن الفرنسيين أخطأوا في ذلك فجاء موقف المفكرين التونسيين ليخبر أحلامهم ويكذب أمانيتهم⁽²⁾.

وقد أتضح ذلك جليا في موقف كل من البشير صفر وخير الله بن مصطفى إذ أكد الأول على عروبة تونس موضحا أنها جزء من الوطن العربي والعالم الإسلامي وطالب الثاني بتعريب التعليم وإنشاء مدارس ابتدائية على غرار المدارس المصرية والسورية. وسجل الشباب التونسي انتصارا فكريا في هذا المؤتمر فكان لهذا الانتصار صدى جيدا في نفوس الوطنيين التونسيين جميعا.

(1) البشير صفر (1856-1917) هو ابن لواء من أصل تركي ، دخل الى المعهد الصادقي في نفس سنة تأسيسه وأصبح نظرا لتفوقه في الدراسة من أكثر ضيوف الوزير المصلح خير الدين تكريما وحظوة ، وأرسل الى باريس لمواصلة دراسته الثانوية في معهد سان لويز ، غير أنه عندما قطعت عليه المنحة أدعن للبقاء بتونس حيث باشر وظيفة إدارية ، وبعد شغله لوظيفة متوسط ، أصبح رئيس مكتب محاسبة الحكومة ثم وكيلا فرئيسا لجمعية الأوقاف ثم منذ 1908 قائد سوسة. وإضافة الى هذه المهام الإدارية كان البشير صفر أيد الأريء الإصلاحية أولا في جريدة الحاضرة ثم في المحاضرات التي كان يلقيها لجمعية الخلدونية وأخيرا في جريدة التونسي. على المحجوبي ، جنور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934 المرجع السابق، ص135.

(2) - الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 40 ، 41.

أما الصحافة الفرنسية فلم ترحمهم إذ شنت عليهم حملة شعواء ، وخاصة خير الله بن مصطفى الذي طالب بتعريب التعليم . وبدأت الحركة الوطنية تحقق على الصعيد الثقافي الانتصار تلوى الآخر وبدأت ملامح الانفصال عن الفرنسية تبدو واضحة بل وتقترب شيئاً فشيئاً من جذورها التاريخية ذات البعد العربي الإسلامي⁽¹⁾. وكانت جماعة الشباب التونسي واثقة من رسالتها وخاصة عندما نظّمت صفوفها في الحزب الإصلاحية سنة 1907 وأصدرت جريدتها الأسبوعية (Le Tunisien التونسي) ابتداء من 07 فيفري 1907⁽²⁾ كما أسلفنا الذكر.

ولئن بدا برنامج هذه الجماعة الاقتصادية محتشما وأقتصر على المطالبة بالمشاركة في التحصيل على الأراضي بواسطة بعث مراكز أهلية للتعمير ، واحتلت مسألة التعليم المقام الأول من مشاغلها من دون أن يحظى تعليم الفتاة بالاهتمام الكافي، فإن الصبغة السياسية التي إكتسبتها هذه الحركة كانت أبرز مما جاء في تقارير محمد الأصرم⁽³⁾. التي قدمها في مؤتمر مرسيليا 1906 وكانت جريدتهم تنادي بإلغاء القرارات التي تنص على منع الأهالي من المشاركة في منازرات الدخول للوظائف الإدارية ولا تسمح لهم إلا بتقلد مناصب ثانوية مثل منصب مترجم ، ومنصب حاجب وعون تنظيف من دون أن يكون لهذا الحرمان أي مبرر. كما نادى بحق الأهالي في تبليغ صوتهم ضمن مجلس منتخب ، ووضع حد لحرمانهم من كل تمثيل لدى السلطات العمومية. وكان المشكل موضوعا بكل وضوح في الوقت

(1) - شارل أندري جوليان : المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي ، والبشير بن سلامة ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس 1985 ص 121.

(2) - محمد الأصرم (1858-1925) من عائلة عربية عريقة ، أصيلة القيروان تلقى تربية عصرية درس بالمدرسة الصادقية ثم أرسل الى باريس لتحسين مستواه وبعد عودته إلى تونس عين لإدارة الغابة وزيادة على نشاطه بالخلدونية شارك سنة 1906 في مؤتمر مرسيليا الإستعماري وفي مؤتمر شمال إفريقيا باريس سنة 1908 شارك أيضا في جريدة التونسي الصادرة سنة 1907 دعي خلال الحرب العالمية الأولى للتدريس بالمدرسة العليا للعربية ثم بالمدرسة الصادقية، أنظر الصادق الزمرلي ، وجوه تونسية ، التابعون ص 87-98.

(3) - شارل أندري جوليان : المرجع السابق ، ص 122.

الذي كانت فيه الإقامة العامة بصدد إعداد مشروع لتغيير نظام الجمعية الشورية التي لم يكن التونسيون ممثلين فيها بعد⁽¹⁾.

وكان الحزب الإصلاحي أو حزب الشباب التونسي الذي بلغ عدد منخرطيه آنذاك حوالي ألف منخرط يعتمد في الواقع على عدد قليل من المناضلين المنحدرين من برجوازية أصلها من المماليك وهي طبقة الأتراك الحاكمة.

وكان الزعماء والأتباع متفقيين على وجوب الدفاع عن الحضارة الإسلامية ولكنهم كانوا مختلفين فيما يجب اتخاذه من المواقف. ولم يقطع الصلة بالتقاليد الحضارية إلا عدد ضئيل نذكر منهم عبد الجليل الزاوش. ومن المناصرين للروح العصرية الذين تفتحوا على الثقافة الغربية ولكن جذورهم بقيت موصولة بالحضارة الإسلامية نجد علي باش حامبة⁽²⁾ أما من اقتصر تكوينهم على التعليم الزيتوني أو الأزهري فنجد الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي تعهد بتحرير الصفحة العربية من جريدة (التونسي) لأنه يجهل اللغة الفرنسية، انظم إلى جماعة الشباب التونسي بتأثير من البشير صفر رغم تحفظه على بعض مطالب الشباب التونسي وبقدر ما كان الثعالبي محافظا كان المحامي حسن قلاتي متحررا إذ كان يميل إلى الإصلاحات المعتدلة التي تستسيغها السلطات الاستعمارية أكثر من الهجومات العنيفة وكان هذا المحامي قد تربص أول الأمر في مكتب المحامي علي باش حامبة ولئن لم تسمح مقتضيات الدعاية الصحفية والجدل مع الصحف الفرنسية الصادرة بتونس لجماعة الشباب التونسي بتقديم برنامج متماسك

(1) - عبد الجليل الزاوش : (1873-1947) من عائلة بورجوازية بتونس العاصمة تلقى ثقافة كلاسيكية في مدرسة القديس شارل واول تعليمه بباريس حيث نال شهادات في الحقوق وحضر دروسا في السوربون والكوليج دي فرانس كان يرى أنه على التونسي أن يتخلص من العقلية البالية، سعى إلى إنارة مواطنيه بنور المدنية الغربية، يقال أنه كان ماسونيا منتسبا إلى محفل قرطاج الجديدة

(2) - علي باش حامبة (1876-1918) ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي درس بالمعهد الصادقي ثم عين متصرفا به حصل على إجازة في الحقوق ثم إلتحق بالمحاماة بتونس كان عضوا بالخلدونية ويعتبر المؤسس الأصلي للمدرسة الصادقية أسس سنة 1907 جريدة التونسي ، وجريدة الإتحاد الإسلامي سنة 1911 ، أثناء حادثة الترامواي أصبح قائدا بدون منازع لحركة الشباب التونسي في مارس 1912 أبعد عن تونس وأستقر بإسطنبول حيث أوكلت إليه السلطات التركية مهام إدارية هامة.توفي بتركيا في 29 أكتوبر 1918 في نفس اليوم الذي إستولت فيه

فإنهم على كل حال تمكنوا من بلورة مطالبهم فأكدوا أكثر فأكثر وطنيتهم وتعلقهم بحضارتهم مع ميلهم إلى توخي سياسة تقارب مع الفرنسيين⁽¹⁾.

إنهم لم يطالبوا باستقلال بلادهم إذ كانوا يرون فائدة فيما تقدمه فرنسا من زاد ثقافي و اقتصادي ولكنهم كانوا يرون أن الكرامة الإنسانية تقتضي أن يتساوى المستعمرون مع المستعمرين وحرصوا على وضع حد لنيل فرنسا من الشخصية التونسية فاقترحوا منذ 1906 منح البلاد التونسية دستورا إلا أن ذلك لم يكن الأصل في مطالبهم. وكانوا يرفضون قبل كل شيء الإجراءات التي تفاضل بين التونسيين والفرنسيين ولو رضي بها الشعب التونسي رغم أنهم كانوا لا يعرفونه تمام المعرفة ويعتبرونه خاملا ، قصير النظر ، مستسلما للقضاء والقدر⁽²⁾.

وتمكنت جماعة الشباب التونسي من عرض برنامجها في باريس نفسها حيث خصص مؤتمر باريس المنعقد بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية من 06 إلى 08 أكتوبر 1908 لدراسة شؤون أفريقيا الشمالية ، وأدرك باش حامية الفائدة من احتكاك الأفكار بين جماعة الشباب التونسي وممثلي المعمرين وساء قبلت رغبات التونسيين أم رفضت فإن مجرد عرضها يعد حدثا له أهمية كبرى .

وكانت النخبة الاستعمارية موجودة ضمن الثلاثمائة منخرط ، وإن تمكن الشباب التونسي من إبلاغ صوتهم وبالخصوص فرض أنفسهم في هذا المؤتمر ليعد تتويجا لحركتهم .

وقد بلغوا بذلك أوج إشعاعهم في فرنسا . فبينما لم يظف الجزائريون طيلة 78 سنة من الاستعمار إلا بممثل واحد فإن سبعة من النواب التونسيين قد فرضوا أنفسهم وتناوبوا على المنبر وهم: محمد بلخوجة رئيس قسم حسابات الإدارة العامة للحكومة التونسية المعروف بتبريزه في اللغة العربية ، وخير الله بن مصطفى مترجم محلف لدى المحكمة العقارية المختلطة بتونس المطلع بصفة خاصة على شؤون التعليم، ومحمد الأصرم مدير الغابة بإدارة الفلاحة بتونس ، والطاهر الأسود مجهّز سفن ببنزرت ،

(1) - شارل أندري جوليان : المرجع السابق ، ص 122 - 125.

(2) - المرجع نفسه ، ص 125.

والبشير صفر مدير الأوقاف سابقا و قايد سوسة ولم يمض وقت طويل منذ أن أسندت إليه مسؤولية الساحل مما حال دون مواصلة إلقاء محاضراته بالخلدونية ، وعبد الجليل الزاوش عضو الجمعية الشورية ، والصادق الزمرلي الصحفي الذي كانت مقالاته حول شؤون الشرق والمنشورة بجريدة (التونسي) محل تقدير كبير. ولم تظهر جماعة الشباب التونسي في مظهر الرعايا المتخلفين بل أكدوا اعتزازهم بالانتساب إلى جنس ودين وحضارة لا تقل شأنًا من حيث المجد التاريخي والقدرة على الهضم عن أي جنس آخر أو أي دين من الأديان الأخرى أو أي حضارة من حضارات الشعوب القديمة والحديثة ، وكانت جماعة الشباب التونسي واعية بما أصاب العالم الإسلامي من انحطاط مدركين إمكانيات التجديد فطالبوا بأن يعامل الأهالي كأصدقاء وشركاء لا كمغلوبين ونستشف هذا في خطاب خير الله بن مصطفى نفسه: (هل نكلّف فرنسا الجمهورية فوق طاقتها إذا طالبنا بالحرية والمساواة والأخوة)⁽¹⁾.

وفي سنة 1909 بالتحديد، أصدر علي باش حامبة نسخة من جريدة التونسي باللغة العربية ترأس تحريرها الشيخ عبد العزيز الثعالبي وبذلك انفصلت الحركة الوطنية — بتأثير الثعالبي — عن التأثير الثقافي الغربي وأصبح مقر جريدة التونسي هو مقر قيادة الحركة الوطنية.

كما خاضت الحركة الوطنية معركة أخرى في سنة 1910 بسبب محاولة اليهود التونسيين إكتساب حق النظر في قضاياهم أمام المحاكم الفرنسية وليس أمام المحاكم التونسية، حيث نظرت الحركة الوطنية التونسية إلى هذه المحاولة من جانب المواطنين التونسيين اليهود نظرة سياسية لأنها بداية لحركة تجنيس بعض الفئات الوطنية بالجنسية الفرنسية. وكان ذلك سببا في عقد مؤتمر شعبي لهذا الأمر حيث وجّهت فيه الحركة الوطنية التونسية الدعوة إلى جميع الشّعْب وخطب فيه قادة الحركة

(1) - المرجع نفسه ، ص 135-140.

الوطنية وألحوا على التمسك بالجنسية التونسية والتفاني في الدفاع عنها واحتجوا على محاولة تجنيس اليهود التونسيين بالجنسية الفرنسية⁽¹⁾.

علما وأن الفرنسيين كانوا قد أصدروا مرسوما يدعى مرسوم (Crémieux) في 24 أكتوبر 1870 يقضي بتجنيس اليهود الجزائريين دفعة واحدة⁽²⁾، و عملوا على تطبيق هذا المشروع نفسه في تونس فدفعوا باليهود التونسيين لشن حملة شعواء على السلطات القضائية التونسية ومن جهتها وقفت الصحافة الاستعمارية الفرنسية في تونس إلى جانب اليهود، وكان الهدف طبعاً هو العمل على تقوية الجالية الفرنسية في تونس والتي كانت قليلة العدد في ذلك الوقت حيث كانت الجالية الإيطالية تفوقها بكثير .

وقد شعر عرب تونس بخطورة هذا الموقف الذي أصبح يتحدى وجودهم في كل لحظة من خلال إقدام الفرنسيين على تهجير التونسيين العرب وجلب جاليات أجنبية من فرنسيين وإيطاليين ومالطيين وكورسكيين وتوطينها في تونس⁽³⁾.

وأمام هذا الإجراء فقد تصدت الحركة الوطنية التونسية لهذه الخطة التي تقضي بتجنيس اليهود التونسيين دفعة واحدة معتبرة إياها مساساً بالسيادة الوطنية وتزعم حركة المقاومة علي باش حامية وأحمد الصافي وأدت في النهاية إلى ضد اليهود حيث دعوا الشعب التونسي إلى مقاطعة اليهود اقتصادياً وأدبيا الشيء الذي جعل السلطات الاستعمارية تتراجع عن تطبيق هذا القانون وعن هذه الخطة، واستطاع الشعب العربي التونسي بعد مقاطعته لليهود اقتصادياً أن يتحفز وأن ينشط اقتصادياً وتجارياً مما أدى إلى انبعاث روح الحرص على احتلال مراكز الصدارة في الحركة الاقتصادية للبلاد التي كانت محتكرة من قبل التجار اليهود وكسبت الحركة الوطنية بذلك المعركة وهكذا فإنه كلما كان

(1) - الطاهر عبد الله : المرجع السابق ص 41.

(2) - Charles Robert Ageron : Histoire De L'Algerie Contemporaine (que sais-je ?)

P.U.F.Parie 1977.p 37. -

(3) - الطاهر عبد الله : المرجع السابق ص 42

الاستعمار يخطط وينسج مؤامراته ضد البلاد وجد المجابهة من طرف الشعب التونسي بقيادة (الأنتلجانشيا) التي تملك بيدها الثقافة والوعي إلى جانب الحس الوطني.

وفي عام 1910 قام طلبة جامع الزيتونة بمظاهرات وأضربوا عن الدراسة مطالبين بإصلاح التعليم الزيتوني⁽¹⁾، ووجدوا مساندة كبيرة من الحركة الوطنية التونسية، وقد بلغت درجة الوعي درجة كبيرة عند طلاب جامع الزيتونة حيث عرّفوا بنضالهم وبكفاحهم المستميت من أجل إحياء الثقافة العربية وبعثها من جديد . فكان لكفاح طلبة الزيتونة فضل كبير على تطور الكفاح الوطني حيث كان جامع الزيتونة ملهما للنضال ومصدر إزعاج للسلطات الاستعمارية.

وبدأت الحركة الوطنية في تونس تسير على منوال الحركات الوطنية في كل من آسيا وإفريقيا خاصة بعد فشل دعاة الارتقاء في أحضان الغرب من جراء :

- تعنت الاستعماريين واحتقارهم للتونسيين
- قوة التيار الشعبي المعادي لكل ما هو أجنبي والمتمسك بأهدافه القومية
- اعتداء إيطاليا على طرابلس
- انضمام الشيخ عبد العزيز الثعالبي وبعض الوطنيين الزيتونيين للحركة الوطنية أمثال الشيخ صالح الشريف والشيخ الخضر حسين والشيخ إسماعيل الصفايحي.
- أحداث الوطن العربي والعالم الإسلامي التي أحييت الأمل في النفوس خاصة بعد انتصار الدولة العثمانية عام 1897 ومحاولة السلطان عبد الحميد الثاني إشاعة سلطته الروحية على البلاد الإسلامية ، وكذلك تبني الاتجاه الإصلاحية في حزب الإتحاد والترقي بزعامة أنور باشا لسياسة قومية، وأيضا سياسة الحزب الوطني المصري حيث كانت علاقات شخصية تربط بين قادة الحركة

(1) - شارل أندري جوليان المعمرون الفرنسيون والشباب التونسي : المرجع السابق ، ص 166.

الوطنية في تونس وبين قادة هذا الحزب ، وفي مقدمتهم مصطفى كامل ومحمد فريد على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية في الهند سنة 1907⁽¹⁾.

و الاحتقار لكل كل هذه العوامل جعلت الكفاح الوطني التونسي يتجه الوجهة القومية. ويعبر عن هذا الاتجاه الجديد الذي لم يكن واضحاً في البداية عند الزعيم علي باش حامبة في جريدة التونسي الصادرة بالفرنسية حيث أعلن في مقال افتتاحي بكل صراحة ووضوح عن السير قدماً جنباً إلى جنب مع الحركات المناهضة للاستعمار في آسيا وإفريقيا. وقد صمم على السير في هذا الاتجاه الوطني القومي وبدأت جريدة التونسي تشن الحملات على الصحافة الاستعمارية ، وقد بين باش حامبة في جريدة التونسي : (أنه ليس من قصد الشباب التونسي قطع صلته بماضيه المجيد ولا بالجماهير الشعبية التي يستمد منها العون والدعم ، ولا يمكن أن نتخذ سياسة تصطدم بالشعور الوطني والقومي الذي نتعاون على خدمته مع الصحافة الوطنية العربية).

وقد هاجم الاستعماري الفرنسي (دي كارنيير De Carnière) صاحب جريدة (المعمّر) جريدة التونسي وأسرته وشهر بسياساتهم الوطنية الإسلامية، وقد ردّ عليه علي باش حامبة بقوله: (إن كل عربي مسلم أو مسلم غير عربي هو من أنصار وحدة العالم الإسلامي وأن التونسيين قاطبة أنصار ومؤمنون بوحدة العالم الإسلامي ومتعلقون بالرابطة العثمانية التي هي نتيجة تلك الفكرة ومظهرها الباهر ، وإذا كانت ثقافتنا الغربية قد أكسبتنا عقلية جديدة فإننا بصفتنا مسلمين فإننا قد احتفظنا بولائنا الخالص لإخواننا المسلمين في جميع الأقطار ، فالأتراك والمصريون والسوريون يوحون إلينا بهذا الإحساس كما يوحى به إلينا إخواننا في الجزائر والشعوب الآسيوية في الشرق الأقصى).

ومن هنا يتضح أن الاتجاه الجديد لحركة الشباب التونسي أو حركة تونس الفتاة كما يعبر عنه علي باش حامبة وقادة الحركة الآخرون يرتكز على العمل على أساس إسلامي مرتبط برمز يتمثل فيما كان

(1) - الطاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص 42 ، 43.

يسمى بالخلافة الإسلامية أو الرابطة العثمانية. وهذا يعد تحولا أساسيا في تفكير حركة الشباب التونسي المثقفة بالفرنسية. وقد أفاد الاستعمار بشكل غير مباشر الحركة الوطنية التونسية بسبب مواقف الازدراء ما هو عربي حتى ولو كان يسعى إلى الاندماج في الفرنسية، وبسبب مواقف الفرنسيين المتعنتة وكرههم للعرب ورفضهم لأية مشاركة من طرف التونسيين في الإدارة والعمل. كل هذا جعلت الحركة تعود إلى جذورها الشعبية التي اتخذت في هذا الوقت مظهرا إسلاميا كرد فعل مقاوم وعنيد للاحتلال الفرنسي الذي أراد أن يعمل على انحلال وتذويب الشخصية الوطنية التونسية ذات المظهر الإسلامي⁽¹⁾.

2- حادثة الزلاج⁽²⁾ :

قبل التطرق إلى حادثة مقبرة الزلاج الشهيرة يجدر بنا الإشارة إلى الحرب الإيطالية على طرابلس الغرب بليبيا آخر معقل للخلافة العثمانية في بلاد المغرب العربي وذلك للعلاقة الوطيدة بين الحادثتين، حيث كانت إيطاليا تعتبر طرابلس امتدادا طبيعيا لها وعلى هذا الأساس كانت إيطاليا معارضة لإرساليات تركيا إلى طرابلس .

ولهذه الأسباب شرعت إيطاليا في عملية الاحتلال على شكل احتجاجات⁽³⁾.

وفي يوم 11 سبتمبر 1911 أعلنت الحرب واستولت على مدينة طرابلس ويذكر أحمد توفيق المدني بهذا الخصوص في كتابه (حياة كفاح ، مذكرات ، الجزء ، الأول) : (لا أزال أذكر ذلك اليوم

(1)- المرجع نفسه ، ص 43 ، 44.

(2)- الزلاج ، هو الشيخ محمد بن عمر الزلاج من صوفية تونس ، وصاحب المقبرة ودفن فيها. ولد بتونس وتربى بالمنستير واحترف الزليج بمدينة تونس . قبره عليه قبة بمقبرة الزلاج. توفي سنة 601 هـ .

للمزيد من التفاصيل أنظر، يوسف مناصرية : الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934 ط1 دار دار الغرب الإسلامي ، لبنان 1988 ص 19.

(3)- الجمعي خمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ج2 إشراف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية جامعة منتوري — قسنطينة 2002-2003 ص 361.

الرهاب ، وهو أسوأ يوم في حياتي دون ريب ، وقلبي يلتهب ، ودمي يفور ، وأعصابي توشك أن تتحطم . كانت الدولة العثمانية كما قلت في دور إعادة التنظيم ، ومقاومة الدسائس الأجنبية التي تستعمل مختلف الطوائف المسيحية في البلاد لتقويض بناء السلطة من أساسه ، عندما فوجئت بذلك الحدث الرهاب . ولم تكن ولايتا طرابلس وبرقة في حالة تسمح لهما بالدفاع ، ولم يكن بهما من الجند التركي إلا مالا يكاد يكفي لفظ الأمن الداخلي ، والمواصلات شبه مقطوعة ، فالإنجليز في مصر والفرنسيون بتونس ، يمنعون يميننا وشمالا كل اتصال مباشر مع طرابلس ، والبحر تحت رحمة الأسطول الإيطالي . أما سفير الدولة العثمانية بروما ، أستطيع أن أصفه بالبله والغفلة ، فلم يكن يعلم عن استعداد إيطاليا لغزو طرابلس شيئا . إلى أن وقعت الواقعة . وخرج من روما يجر أذيال الخيبة والفشل⁽¹⁾.

و يضيف أحمد توفيق المدني : أن العالم آنذاك اندهش لأمر ثلاثة شاهدها و لم يكذب صدقها و هي:
- الشباب العجيب الغريب الذي أبداه أهل طرابلس و أهل برقة المتمثل في صمودهم أمام العدوان الإيطالي.

-الضعف الكبير الذي امتاز به الجيش الإيطالي إلى درجة أنه أصبح محل سخرية من قبل كل الناس .
- وقوف العالم الإسلامي عامة و العالم العربي خاصة بكل قوة و صلاة كرجل واحد في وجه العدوان الإيطالي⁽²⁾ ، حيث كان لهذا الغزو آثار مدونة في كل العالم الإسلامي ولاسيما في بلدان المغرب العربي نظرا لما للقطر الكبير من روابط تاريخية و دينية و لغوية و جوارية مع هذه البلدان حيث تعالت الأصوات المنددة و العارضة لهذا الاحتلال من تونس و الجزائر على الخصوص بالرغم من ظروف الاستعمار التي كانت تسود هاذين البلدين .

(1) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات) الجزء الأول ، في تونس 1905-1925 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976 ، ص 36.

(2) - أحمد توفيق المدني : حياة كفاح ج2 المصدر السابق ص 36، 37

ففي تونس مثلاً أصدر الشباب جريدة "الاتحاد الإسلامي" بمناسبة العدوان الإيطالي على ليبيا .
و من عنوان الجريدة تتضح أهمية التضامن العربي الإسلامي مع السلف الليبي الشقيق الذي كانت
تتطلع إليه حركة الشبان في تونس لروع هذا العدوان إذا جاء في العدد الأول لجريدة الاتحاد
الإسلامي: فلا يتعجب الأوروبيون إذا رأوا قلوب المسلمين تخفق نحو تركيا نتيجة هذا الاعتداء
الإجرامي الذي لا نسمح به، و يعتبر هذا الاعتداء على أنه اعتداء على الخليفة الحامي و المدافع عن
الأماكن المقدسة، إنه اعتداء على الإسلام و على العالم الإسلامي كله، و نحن التونسيون نعرب عن
عدائنا لإيطالي، و نرى هذا السلوك هو بمثابة العمل الوحشي الفريد من نوعه الذي عرفه القرن
العشرين، و لا نتردد و لا نخشى من اعتبارنا هذا الاعتداء بمثابة عمل لصوصي و جبان و وصمة
عار في هذه الإنسانية .

لقد كان موقف حركة الشباب التونسي تجاه الاحتلال الإيطالي لليبيا حازماً . فالأخبار التي
كانت تصل من طرابلس كانت تنتشر بسرعة بين الشباب المسلمين في تونس و أصبحت محل تعليق
من مختلف الفئات الاجتماعية مما يؤكد دور الشباب التونسي المؤيد للجهاد ضد الإيطاليين .
أما جريدة الاتحاد الإسلامي فقد وقفت موقفا صامدا في وجه الدعات الإيطالية في تونس . علما بأنه
كان يوجد بتونس في هذه الفترة حوالي 75.000 إيطالي كانوا كلهم يتظاهرون و يرفعون شعارات
التأييد و الولاء لحكومتهم الإيطالية في حربها ضد الليبيين ⁽¹⁾ فاننتقدت جريدة الاتحاد الإسلامي كل تلك
الصحف بما فيها صحافة الحماية الفرنسية التي كانت هي الأخرى تحرف و تزين الحقائق المتعلقة
بتطورات الحرب الدائرة بين الإيطاليين و الليبيين .

(1) - خمري الجمعي : المرجع السابق ص 361-363.

و تجدر الإشارة هنا أنه لأول مرة تتوحد الصحافة التونسية على موقف واحد و تقف إلى جانب الليبيين
لفضح تواطؤ الدول الأوروبية مع إيطاليا الغازية⁽¹⁾

و تقف إلى جانب الليبيين لفضح تواطؤ الدول الأوروبية مع إيطاليا الغازية أما مساعدة الشباب
التونسي لإخوانهم الليبيين فتمثلت في ثلاثة أشياء : الاكتتاب، التطوع، الدعاية لنصرة الليبيين، كما
عملوا على تنظيم و جمع المساعدات المختلفة و تسليمها للهِلال الأحمر التونسي ليقوم بإرسالها إلى
الشعب الليبي، كما قاموا بتسجيل المتطوعين الذين سوف ينتقلون إلى جبهة القتال لمساعدة إخوانهم
الليبيين، و بالفعل لقد وصلت طلبات كثيرة يرغب أصحابها في التطوع في هذه الحرب، غير أن
الموقف المحايد لفرنسا و ربما المتواطئ مع إيطاليا قد أخر تحقيق هذه الرغبة و لم يسمح للمتطوعين
الانتقال إلى طرابلس حتى أن المساعدات المالية التي جمعها التونسيون كانت تقدم إلى طرابلس سرا
إلى السيد"باش حامية" ليقوم هو بإرسالها بطريقته الخاصة إلى المجاهدين في ليبيا .

فإذا كانت التبرعات التي كان يجمعها الهلال الأحمر التونسي سرية في البداية فإنها قد أصبحت
تجمع علانية بعد موافقة إدارة الحماية بعد إلحاح كبير من قبل الشباب التونسي . و كانت هذه
التبرعات تأتي من مناطق مختلفة من القطر التونسي و كانت مهمة جدا فمنطقة أهل الساحل مثلا أعلن
أهلها أنهم أرسلوا لعلي ماش حامية تبرعات وصل عددها 400 قيمة (وصل استلام) و هذا الرقم يعبر
عن قوة التبرع رغم قلة السكان .

أما الأحوال التي جمعت من مختلف الشرائح الاجتماعية فقد استغلت لشراء الأدوية و الأغذية
للجنود الأتراك و توزيع الباقي على معطوبي الحرب.

و من جهة أخرى فتح الشباب التونسي قوائم للتطوع و الالتحاق بالجبهة فتطوع عدد لا بأس به و

(1)- المرجع نفسه ص : 363 .

من هؤلاء نذكر : " العربي بن عطار، الشاذلي قوقة ، ابراهيم الشريف "(1) و قد جاء رسائل التطوع حتى من بعض الجزائريين الذين اعتبروا الاحتلال الإيطالي لليبيا بمثابة فصم للصلات الحضارية و قطع للروابط الثقافية مع بلاد المشرق . و أن هذا الاحتلال هو صورة طبق الأصل لما حل بهم على يد الاستعمار الفرنسي . و هو إعادة لمأساتهم القومية(2).

لقد كانت بحق الحرب الإيطالية الليبية سنة 1911 تجربة صعبة و رائدة في نفس الوقت بالنسبة لحركة الشباب التونسي حيث عبروا من خلالها عن مدى تعلقهم بالجامعة الإسلامية والقومية العربية على حد سواء و لم تكن ثقافتهم الفرنسية لتحول دون وقوفهم إلى جانب إخوانهم في ليبيا . لقد زادت الحرب الإيطالية الليبية في شدة الحركة الوطنية التونسية حيث ازدادت عنفا و صارت تونس ممرا سريا لقوات عثمانية في طريقها إلى طرابلس قادمة من أوربا، و بدأ الصراع بين الشعب التونسي و المستوطنين كما الأوربيين ، كما تعددت حركات الإضراب و الاحتجاج في تونس . و في أواخر نفس العام (1911) و القلق يعم الشعب التونسي والتوتر قائم تحدثت حادثة مقبرة الجلاز(3).

و الجلاز هي مقبرة إسلامية في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية بها مكانة خاصة عن التونسيين نظرا لاحتوائها على " جبل التوبة" المعروف " جبل سيدي أبي الحسن" و " مغارة أبي الحسن الشاذلي " الصوفي المشهور صاحب الطريقة الشاذلية الشهيرة منذ أكثر من ستة قرون، و قبور عدد كبير من العلماء و مشاهير الرجال (4) .

و تعود أصول حادثة مقبرة الجلاز إلى عامي 1884 ، 1885 عندما أعطى الأمر المؤرخ في : 30 جويلية 1884 و قرار أول أفريل 1885 لبلدية تونس الحق في الإشراف و تنظيم مقبرة الجلاز، و

(1)- المرجع نفسه : ص 363 .

(2)- ناصر الدين سعيدوني: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر ، الفترة الحديثة و المعاصرة ج2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988 ص265

(3)- حسن صبحي : دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث و المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،

مصر 1975 ص 100

(4)- الطاهر عبد الله : المرجع السابق ص 45 .

هذا يعني انه أصبح للبلدية الحق في تسجيلها و يعني أيضا من الناحية القانونية إدخالها ضمن ممتلكات البلدية بالرغم من كونها أرض حبوس اعتبر التونسيون أن قضية تسجيل المقبرة يعني وضع يد المسيحيين على أرض حبوس إسلامية بواسطة البلدية، و كانوا قد علموا بهذا الأمر عن طريق نشر قرار البلدية في الجريدة الرسمية "الرائد التونسي" في شهر أكتوبر 1911 و عين يوم 07 نوفمبر 1911 يوم التسجيل، فكان لذلك الخبر أثر بليغ على الأهالي المسلمين .

لقد خلقت هذه الوضعية ضجة كبيرة وسط الجماهير التونسية، من تعاليق شعبية و صحفية، و أصبح موضوع تسجيل المقبرة من طرف البلدية هو الشغل الشاغل للجميع في المقاهي و المساجد و الأماكن العمومية، و استعمل التونسيون لأول مرة المناشير المعارضة لتسجيل المقبرة، و وزعت هذه المناشير على كافة الأحياء و الدور و علقت في المجالات العمومية و الشوارع و غيرها .

و حاولت البلدية من جهتها تبرير هذا الوضع الجديد للمقبرة بأنه يهدف إلى إصلاحها و هو لا يتأتى إلا بتسجيلها ضمن عقارات البلدية .

و قد أثرت حول هذه المسألة عدة أقاويل و آراء منها أن البلدية كانت تريد من وراء هذا الضم الحصول على مساحة كافية لمد خط سكة حديد تربط تونس بغار الدماء على الحدود الجزائرية، و هذا المشروع كان في الحقيقة ضمن المشاريع الفرنسية القديمة التي عرضت قبل سنة 1911 و لكنها أُلجّت من قبل المقيم العام إلى أجل غير محدد في انتظار عقلية الأهالي حسب الزعم الفرنسي، و تغيير نظرته تجاه الإدارة الفرنسية ⁽¹⁾ و هناك رأي آخر يقول أن القصد من وراء هذه العملية هو إقامة خط للترام واي عن طريق المقبرة بعد أن يتم تسجيلها و هذا استجابة لرغبة المليونير " كلود كارتيني Claude cartini" الشخصية المهابة في المجلس البلدي . أما جريدة "الحاضرة" فقد نشرت في عددها الصادر يوم 31 أكتوبر 1911 تعليقا أدانت فيه هذا الإجراء قائلة : " أن البلدية ليس لها الحق و لا أية

(1) - خمري الجمعي : المرجع السابق ص 354.

مصلحة لوضع يدها على مقبرة الزلاّج اللهم إلا إذا كانت تريد تسجيلها بهدف جعلها مكانا عموميا للنزهة أو لبناء عمارات توزعها على المجموعة الأوروبية و هناك رأي آخر يقول أن البلدية أرادت أن تصلح الأرضية المحاذية للسكة الحديدية المهددة بالانحراف فتوجهت إلى أرضية المقبرة للاستفادة من الصخور على اعتبار أن أرضها صخرية و أنها تتوي وضع تفجيرات لهذا الغرض . و من خلال هذه الآراء و الأقاويل تخلص إلى أن مكان المقبرة كان فعلا محل اهتمام من قبل سلطات الحماية منذ مدة طويلة، غير أن تخوفات سلطات الاحتلال من ثورة الأهالي المسلمين هي التي أجرت هذه العملية أما السبب الحقيقي فتكاد تجمع مختلف المصادر و المراجع على أنه يتعلق بمد خط السكة الحديدية لا غير ،أما حيثيات الحادثة فتتمثل في استعداد الجماهير التونسية و في مقدمتهم حركة الشباب التونسي لمواجهة هذا الإجراء فتجمهرت في فجر 07 نوفمبر 1911 في المقبرة و ما حولها، و ازداد الغضب الشعبي تأججا عندما قدم في الصباح رئيس بلدية تونس و مندوب عن الحكومة و مندوب عن المجلس المختلط و مهندسو إدارة المنيح و مساعدوهم و قوة من الشرطة، فصاحت الجماهير في وجههم مرددة و هددته بأنه لن يفلت من قضيتهم إذا لم يطلق سراح إخوانهم، و تظاهرت الشرطة بالاستجابة لمطالبهم حتى تمكنت من إبعاد رئيس البلدية عن الجمهور ثم أطلقوا وابلًا من الرصاص على الجماهير المحتشدة فسقط عدد كبير من القتلى و الجرحى و قابل الجمهور الأعزل هذا القمع الأعمى بوسائله الخاصة من عصي و حجارة و غيرها . و دارت معركة رهيبة بين الطرفين سقط فيها الشباب تحت طلقات الرصاص و غطت الدماء ساحة المعركة و هتفت الجماهير حينما "بالجهاد في سبيل تحرير الوطنية " و "الويل للمعتدين" و كان هذا إنذار بفشل الشرطة في السيطرة على الموقف و التصدي ليد الجماهير و هي تضرب بكل ما تملك من عصي و حجارة و خناجر و تطورت المعركة حتى شملت الأجانب و خاصة الإيطاليين منهم . و يذكر أحمد توفيق المدني أن هذا اليوم الرهيب انتهى بموت عدد غير قليل من التونسيين لا يعرف بالتحديد . و عن اثنين أو ثلاثة من الفرنسيين و الإيطاليين و احد أعوان الشرطة يلقون القبض على الناس جزافا و يدعونهم السجن ظلما و عدوانا . ثم

وقعت المحاكمة يوم 03 جوان 1912 و ما بعده⁽¹⁾. و أسفرت على الحكم بالإعدام على سبعة 7 أشخاص نفذ الحكم على اثنين منهم فقط يوم 26 أكتوبر 1912 و هما الشاذلي القيطاري، و مندوبي الجرجار، أما الخمسة الباقون فبعد عفر من رئيس الجمهورية التونسية خفف الحكم عليهم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة لمدة عشرين سنة⁽²⁾. و باقي الأحكام الأخرى تتراوح ما بين 10 سنوات و ثلاثة أشهر سجنًا و استنفاد الباقي من البراءة⁽³⁾.

و تعتبر حادثة مقبرة الزلاج حسب وجهة نظر أحمد توفيق المدني مكيدة استعمارية أردا الاستعمار الفرنسي من ورائها القضاء على الحركة الوطنية التونسية التي أخذت تظهر للوجود و تترسخ في الأعماق... ثم يضيف قائلا : " هي التي حضرت الهوية الحقيقية بين التونسيين و الفرنسيين، و هي التي جعلت القلوب تضطرم نارا لا تهدأ"⁽⁴⁾.

و واقعة الزلاج هي أول اصطدام عنيف بمدينة تونس بين الجماهير الشعبية و سلطات الحماية⁽⁵⁾. هذه الأخيرة التي حملت جماعة علي باش حامية مسؤولية هذه الأحداث فعطلت جريدة "التونسي" و أعلنت الأحكام العرفية في البلاد " الحكم العسكري" إلى غاية عام 1922⁽⁶⁾.

و ما يمكن من استخلاص من أحداث مقبرة الجلاز هو أن الجماهير الشعبية هي وحدها قادرة على التصدي للقمع و العنف الاستعماري بقوة دون خوف أو تردد، كما أظهرت أحداث الجلاز مدى تمسك الشعب بدينه و عروشه و استعداده للدفاع عن حقوقه حتى الموت كما أظهرت وحدة الشعب العربي في كل من ليبيا و تونس ضد العدوان الإيطالي و قسوة الاستعمار الفرنسي⁽⁷⁾.

(1)- أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ص 45 .

(2)- علي المحجوبي : المرجع السابق ص 143 .

(3)- أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ص 45 .

(4)- المصدر نفسه ص 42 ، 46 .

(5)- علي المحجوبي : المرجع السابق ص 143 .

(6)- الحبيب ثامر : هذه تونس تقديم الرشيد إدريس ، مراجعة و تحقيق حمادي الساحلي ط1 دار الغرب الإسلامي

(7)- الطاهر عبد الله : المرجع السابق ص 49 .

3- حادثة إلتزام واي :

تمثل حادثة مقاطعة التزام واي سنة 1912 امتداد لحرب طرابلس و حوادث مقبرة الزلاج سنة 1911 و يعود سبب هذه المقاطعة من قبل التونسيين إلى الحادثة التي وقعت يوم 08 فيفري سنة 1912 عندما صدم التزام واي طفلا عمره ثمانية سنوات و هو "أحمد ابراهيم الحربي" بالمكان الواقع بين باب السويقة و باب سعدون .

و كان سائق إلتزام واي عاملا إيطاليا⁽¹⁾ . ولما كان سائق التزام واي ايطاليا، و صرح الحرب الإيطالية الليبية لم يتدخل بعد بالإضافة إلى سخط التونسيين على شركة التزام واي بسبب سلوكها العنصري البغيض تجاههم بحيث كانت لا تستخدم إلا القلة القليلة منهم و كانوا يلاقون سوء المقابلة من رؤساء مصالحهم زيادة على أجورهم المنخفضة كثيرا مقارنة بأجور العمال الأجانب، و انعدام فرص الترقية بالنسبة لهم⁽²⁾ .

لهذه الأسباب و غيرها تجمهر عدد كبير من التونسيين و قطعوا الطريق أمام الحافلة القادمة من الجهة الأخرى، و التي كان علي يقودها السائق الذي ارتكب الجريمة، و قد زاد الأمور تعقيدا تجاهل موظفي التزام واي الآخرين خطورة الحادث، و هذا ما زاد في غضب الأهالي ضدهم و إذا كان المتجهرون قد تفرقوا بسرعة، فإن أهل العاصمة تونس (التونسيون) أخذوا على هذه الشركة أن تستخدم عمال إيطاليين بدلا من تونسيين و هو ما يعني حبهم أن تفضل الإيطاليين على التونسيين و هذا ما يثير شعورهم و يחדش مشاعرهم .

و من هنا حدثت عملية مقاطعة التونسيين استعمال عربات التزام واي الكهربائي لمدة ثلاثة شهور كاملة⁽³⁾ .

(1) - خمري الجمعي : المرجع السابق ص 367.

(2) - الطاهر عبد الله : المرجع السابق ص 50 .

(3) - خمري الجمعي : المرجع السابق ص 367 .

و بسبب طول هذه المقاطعة أصبحت الشركة مهددة بالإفلاس مما دفع سلطات الحماية إلى التدخل لوضع حد للأزمة مهما تطلب ذلك من أمر . و تعبيرا عن إرادة الشعب اتفق قادة الحركة الوطنية على التدخل لأبناء المقاطعة مقابل مطالب تتعهد الشركة بقبولها و شكلوا لجنة لهذا الغرض ضمت علي باش حامبة، محمد نعمان، أحمد الصافي، الشاذلي درغوت، محمد العروي، ومجمل مطالبها هو :

1. طرد العمال الإيطاليين و تعويضهم بتونسيين و فرنسيين .
 2. مساواة كل العمال دون تمييز .
 3. تخفيض السرعة في الأحياء العربية .
 4. استعمال اللغة العربية إلى جانب الفرنسية في كتابة العناوين في المحطات و الإرشادات⁽¹⁾.
 5. التزام عمال الشركة باحترام الركاب من التونسيين .
 6. طرد كل من يتسبب في قتل أي إنسان من سائقي الشركة⁽²⁾ .
- و في الأخير رفضت الشركة مطالب التونسيين، و اكتفى مسؤول شركة الترام واي بتقديم التعازي إلى أهل الضحية . و الموافقة على تخفيض سرعة الترام واي .
- الأمر الذي زاد في تذمر الجماهير التونسية و تطورت المطالب من مطالب اقتصادية و اجتماعية إلى مطالب سياسية .

و في يوم 08 ماي 1912 تظاهر الناس أمام مقر إدارة سلطة الحماية و طالبوا بإطلاق سراح الموقوفين في حوادث مقبرة الزلاج و ازداد غضب السكان المسلمين حتى على إدارة الباي نفسه⁽³⁾ .

و لما باءت كل المحاولات لإيجاد حل يرضى الطرفين بالفشل صبت سلطة الحماية حام غضبها على زعماء الحركة الوطنية و حملتهم مسؤولية المقاطعة. و تم اعتقال و إبعاد علي باش حامية، و عبد

(1)- الطاهر عبد الله : المرجع السابق ص 49 .

(2)- المرجع نفسه ص 50 .

(3)- خمري الجمعي : المرجع السابق ص 370 ، 371.

العزیز الثعالبي، و الشاذلي درغوت و محمد الغروي و محمد نعمان، و المختار كاهية . فعلي باشة
حامية نفي إلى تركيا أما عبد العزيز الثعالبي فنفي إلى الجزائر و منها إلى مصر⁽¹⁾ .
و هكذا تم حل اللجنة التي شكلت لأجل معظم المقاطعة. و منع جريدة التونسيين من الصدور، و
تيقن حينها العديد من الشباب التونسي من بطلان سياسة التشريك التي ما انفكوا بنا دون بها حتى ذلك
الحين . حيث ضربت حركة الشباب التونسي ضربة خاصة في الوقت الذي كانت تربط فيه الصلة
الحقيقية مع الجماهير الشعبية و قد ساهم هذا الوضع في إدخال الحركة الوطنية التونسية في حالة
ركود تام طيلة الحرب العالمية الأولى⁽²⁾ .

(1)- الطاهر عبد الله : المرجع السابق ص 50 .

(2)- علي المحجوبي : المرجع السابق ص 152 .

الفصل الثاني : الحزب الدستوري التونسي بين الحربين العالميتين 1919 - 1939 .

1- تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي :

في أعقاب الحرب العالمية الأولى و في ظل غياب أبرز قادة حركة الشباب التونسي أخذ الشباب التونسيون بالداخل على عاتقهم مهمة إعادة بناء الحركة الوطنية التونسية و تنظيمها . لاسيما و أن هؤلاء الشباب لم ينحازوا طيلة هذه الحرب إلى أي طرف من الأطراف . بل اتخذوا لنفسهم موقفا حذرا تمثل في ضرورة انتظار نهاية القتال للاستفادة من النصر مهما كان المحرز عليه ، و في نفس الوقت لم يغيبوا عن الساحة السياسية التونسية، بل استمروا يتلاقون في ناديهم بنهج الكوميسون، و يتناقشون في مصير بلادهم على ضوء تطور الظروف السياسية على الساحة الدولية.

و عند انتهاء الحرب العالمية الأولى تخلوا عن موقف التحفظ ليعطوا الحركة الوطنية التونسية دفعا جديدا و شرعوا في التحضير لتأسيس حزب وطني تونسي .

و كان أهم اجتماع هو ذلك الذي تم في شهر مارس 1919 في صالون مقهى فرنسا سابقا برئاسة خير الله بن مصطفى و هو أكبر الباقية من عهد " جريدة التونسي " سنا، و كان الغرض من ذلك حسب الشاذلي خير الله هو وضع برنامج أنشطة يستعيد مطالب "جريدة التونسي" مع تكييفها مع الظروف الجديدة الناجمة عن الحرب، و قد انقسم المشاركون خلال المناقشات إلى نزعتين متباينتين بوضوح، الأولى يتزعمها عبد العزيز الثعالبي، و قد طالبت بوضع دستور للبلاد و بدأت عزمها على استعمال كل أشكال الدعاية بالبلاد التونسية و خارجها لتغيير نظام الحماية مهما كان الثمن، و الوصول يوما من الأيام إلى تحرير البلاد .

و الثانية تتكون من بضعة تونسيين و ثلاثين يهوديا، لم تكن تبغى الارتقاء في أية مغامرة، بل كانت رؤيتها تقتصر على "تعديل الحماية عن طريق المطالبة بإصلاحات لا غير " و لما كان كل طرف متمسك بموقفه، فقد تقرر عقد اجتماع آخر لإيجاد حل توفيقى، و لكن في التاريخ المحدد تغيب ليهود

الثلاثون. فضم إذن الاجتماع الثاني أنصار النزعة الأولى فقط (أنصار التيار المتصلب) و قرروا تأسيس الحزب التونسي⁽¹⁾.

و كانت هذه التشكيلة الجديدة التي تأسست في ربيع 1919 تضم إلى جانب عبد العزيز الثعالبي و أحمد الصافي و حسن قلاتي زيادة على قدماء أنصار علي باش حامييه . وجوها جديدة جندت من بين المحامية و الصحفيين و الأطباء و حتى من أفراد العائلة المالكة و بهذا يصير الحزب نخبوا لا يختلف كثيرا عند تأسيس عن حركة الشباب التونسي الموجودين بالنادي وسيلة لتجديد حركتهم و توسيعها لتحقيق مطالبهم مستغلين في ذلك مستجدات الساحتين الوطنية و الدولية .

و من هذا المنطلق أرسلوا في شهر مارس 1919 مذكرة إلى الرئيس الأمريكي و ودروا ويلسون إلى وفود مؤتمر الصلح بباريس يطالبون فيها بإعادة النظر في الحريات المفقودة، مع التذكّر من الإذلال السياسي و الاجتماعي الناجم عن الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية .

إلا أن الرئيس الأمريكي الذي وضع في نهاية الأمر مصالح القوى الحليفة فوق مبادئه اعتبر المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية، كما اعترضت الحكومة التونسية على أية مشاركة تونسية في مؤتمر الصلح . و أمام هذا الوضع غير الحزب إستراتيجية و عمل على استعطاف اليسار الفرنسي لتحقيق مطالبه في نظام عصبة الأمم عن طريق موفدي الحزب أحمد سقا و عبد العزيز الثعالبي، و كان يعول كثيرا على أحمد السقا نظرا لثقافة هذا الأخير الفرنسية العالمية خاصة مجال القانون، و لمعرفته الجيدة بالساحة الباريسية و علاقته الواسعة بالصحف و حركات اليسار بفرنسا، و هكذا كانت الظروف مهيأة جدا عن التحقق به في جويلية 1919 عبد العزيز الثعالبي بباريس، فاستطاع وفدا الحزب أن يكسبا للقضية التونسية متعاطفين و لاسيما في أوساط اليسار الفرنسي إلى درجة أن

(1)-علي المحجوبي : المرجع السابق ص 218 ، 220.

الحزب الاشتراكي الفرنسي اعترم النظر في القضية التونسية و عرضها على مجلس النواب . غير أن كتاب "تونس شهيدة" (1).

و هو مؤلف صدر في مطلع عام 1920 كان هو الذي شكل تتويج فهمه أحمد السقا و الثعالبي في العاصمة الفرنسية باريس (2). و تكمن أهمية كتاب "تونس الشهيدة" في تحليله لنظام الحماية و طرح للمطالب التونسية بكل وجهة . فهو يسجل بلهجة شديدة صورة قائمة عن الحالة الناجمة عن الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية، و يندد بدون تحفظ باستعمار الأراضي و تدهور الصناعات المحلية و سياسة التمييز في ميدان الجباية و التقليم و الأجور و القرض إلخ... و بإقصاء التونسيين بما فيهم حاملي الشهادات عن المسؤوليات الإدارية و خرق الحريات العامة و حقوق الإنسان . وبصفة عامة باستغلال السكان التونسيين و استبعادهم (3).

و رغم النشاط المكثف للوفد التونسي في باريس الذي استطاع أن يحقق بعض النجاح في التعريف بالقضية التونسية لدى العديد من الجمعيات و الصحف و يكسب بعض التأييد من عدة قوى . إلا أن فشل الحزب الاشتراكي الفرنسي في انتخابات أكتوبر 1919 و الذي كان يعول عليه كثير في دعم القضية التونسية و تحقيق مطالب النخبة التونسية و خاصة مطلب الاستقلال، قد كان بمثابة الضربة القاصمة لأمال النخبة التونسية بتونس. بل كانت أيضا مفجرا لخلاف بين أعضائها بين مؤيد للحماية و رافض لها فظهرت أربعة اتجاهات، الأول ثوري يدعو إلى الاستقلال الكامل و معاداة الفرنسيين صراحة. و يمثله محمد باش حاميه. و الثاني اتجاه إصلاحى ينادي بالمساواة بين الفرنسيين و التونسيين و تحقيق حكم ذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية و يمثله حسن قلاتي، و الثالث اتجاه

(1) حسب السيد علي المحجوبي فإن كتاب " تونس الشهيدة" الصادر في 212 صفحة هوليس من إنتاج عبد العزيز الثعالبي الشخصي، بل إنه كان ثمرة لمساهمة العديد من الشباب التونسي . وفعلا فإن عبد العزيز الثعالبي شرع في باريس بمعية أحمد السقا و بالاعتماد على تقارير بعثت من تونس لإعداد هذا الملف، و نظرا إلى أن الثعالبي كان يجهل اللغة التونسية فغن أحمد السقا هو الذي حرره باللغة التونسية، فكانت مساهمة هذا المحامي في هذا الكتاب أهم من مساهمة الثعالبي الذي كان ينسب إليه هذا الكتاب / أنظر المحجوبي ص 225 .

(2)-المرجع نفسه ص 222 - 224.

(3)-لمزيد من الإطلاع على محتوى كتاب تونس الشهيدة أنظر المحجوبي ص 226-233 .

معتدل يسعى للنهوض بالتونسيين في إطار سلطة الحماية و يمثله فرحات بن عياد ، و علي كاهية و الشاذلي القسطلبي، و الرابع واقعي مرن، و يمثله الثعالبي، و الرياضي و ابن يحي، و قد استغل أصحاب هذا الاتجاه ظروف نهاية الحرب فطالبوا بالاستقلال ثم عدلوا عن هذه السياسة لما رأوا عدم جدواها و سلكوا بدلا من ذلك منهج الإصلاح⁽¹⁾.

لم يكن الحزب التونسي الذي تأسس في ربيع 1919 كما أسلفنا حركة قوية من حيث الهيكلية بل كان مجرد تجمع جهوي واصل نشاطه تحت اسم حركة الشباب التونسي لما قبل الحرب. و لكن أمام تزايد الإقبال و تكاثر الإنخراطات صار حركة منظمة و قوية⁽²⁾. أمام تبخر كل الآمال أدرك الثعالبي أن على الحركة الوطنية التونسية أن تعول أولا و قبل كل شيء على ضغط الجماهير الشعبية ، و كان هذا هو القصد من الرسالة التي بعث بها إلى أصحابه بتونس في فيفري سنة 1920، حيث نبه فيها إلى إفلاس مبادئ ويلسون و كل ما أثار من آمال، و أضاف أنه لا يتسنى للشعوب كسب حقوقها إلا بمجهوداتها و نضالها و أنه لا بد من الاستعداد لخوض معركة طويلة و شديدة . كما ذكر بأنه لا يمكن في الظروف الحالية المطالبة بإلغاء الحماية بل ينبغي الاكتفاء بالمطالبة بدستور يمكن التونسيين من أخذ مطالب شؤون بلادهم باستثناء السياسة الخارجية التي تعود بالنظر إلى الحكومة الفرنسية وفقا لمعاهدة باردو و يستخلص انه على الحزب لكل هذا أن يُنظم على أسس جديدة و أن يحتوي كل الفئات الاجتماعية و أن يدعى من الآن الحزب الحر الدستوري .و كانت هذه الرسالة قد دعمت مشاركة عبد العزيز الثعالبي في تأسيس تشكيلة سياسية جديدة ظلت تشغل بال الشباب التونسي . و فعلا فقد نظم هؤلاء في شهر فيفري 1920 بتونس في منازل خاصة اجتماعات عديدة قصد إعداد برنامج مشترك و تأسيس حزب سياسي على هذا الأساس يجمع كل المواطنين التونسيين . و انتهى الأمر بعد نقاش حاد بين أنصار سياسة التشريك و دعاة الاستقلال إلى الاتفاق على مشروع مستوح في خطوطه العريضة

(1)-يوسف مناصرية : المرجع السابق ص 55.

(2)-علي المحجوبي : المرجع السابق ص 234.

من مطالب "تونس الشهيدة" ثم أرسل هذا البرنامج في رسالة بتاريخ : 07 مارس 1920 إلى الثعالبي الذي أعاده في 18 من نفس الشهر بعد النظر فيه و تنقيحه، و هكذا أسس هذا الحزب الذي عرف في أول الأمر باسم الحزب الحر التونسي لكنه لم يلبث أن اتخذ بإيعاز من الثعالبي اسما أنسب لبرنامجهِ و هو الحزب الحر الدستوري التونسي و يطلق عليه عادة اسم حزب " الدستور" و هو الحزب الذي سيكون له دور كبير في العشرينات من القرن العشرين⁽¹⁾ . و يذكر السيد يوسف مناصرية أن أول اجتماع تأسيس للحزب الحر الدستوري بتونس كان يوم 14 مارس 1920 بتونس و قرر فيه المجتمعون الغاية التي يهدف إليها الحزب و هي الاستقلال، بينما المطالب التي سيفتح بها الوفد الدستوري كلا من الباب و المقيم العام هي مطالب مرحلية فقط. و سيتمكن الحزب من العيش في ظلها ريثما يكون شبه رأي عام من التونسيين، و تعهد المنخرطون في الحزب على نشر أفكاره و السعي لإدخال الناس في شعبه و حثهم على إمضاء العرائض. و قد سميّا (غاية الاستقلال) بالأهداف البعيدة و مطالبه المحلية بالأهداف القريبة⁽²⁾ و من ثم وجدت الحركة الوطنية التونسية نفسها تمر بمراحل و محطات لا تحد عليها رغم النشاط المكثف الذي قام به رجال الحزب الحر الدستوري التونسي لتمكين هياكل الحزب و التعريف بمطالبه عن طريق الخطب و المحاضرات أو بواسطة المقالات المنشورة في الصحف، و قد حظيت الحركة الدستورية من أول وهلة بتأييد كافة الفئات الاجتماعية و مساندة الأمير محمد الناصر باي و أفراد عائلته و حاشيته و في مقدمتهم ابنه محمد المنصف باي. و لكن لم تمض مدة طويلة حتى ظهرت خلافات بين الشق الملتف حول الثعالبي و المتمسك بالمطالب الواردة في كتاب "تونس الشهيدة" و الشق المعتدل الذي يتزعمه حسن قلاتي الذي يدعو إلى قبول الإصلاحات الهزيلة التي أعلنها المقيم العام "لوسيان سان". و انتهى الأمر بانفصال الشق المعتدل عن الحزب الدستوري في آخر سنة 1921 و تكوين "الحزب الإصلاحي" الذي لم يستطع استقطاب الجماهير الشعبية، و سرعان

(1)- المرجع نفسه ص 235-236.

(2)- يوسف مناصرية : المرجع السابق ص 56-57.

ما أصبح حرا بلا روح وبقي على هذا الحال حتى انحل من تلقاء نفسه عام 1928 . و المحطة الثانية تمثلت في أزمة أبريل 1922 . و فيها تعزز جانب الحزب الدستوري بتأييد الناصر باي له الذي لم يتردد في إعلام المقيم العام بتبنيه للمطالب الوطنية مهددا بالتنازل عن العرش في حالة عدم استجابة الحكومة لتلك المطالب، فتدخل المقيم العام لوسيان سان بكل ثقله لإرغام الباي على التراجع عن قراره مستعملا الترغيب و التهيب، و خاصة بعد المظاهرة الشعبية العظيمة التي نظمها الحزب بالمرسى يوم 05 أبريل 1922 . و لكن بعد ذلك بقليل توفي الناصر باي يوم 10 جويلية 1922 و خلف الحبيب باي الذي بادر إلى الإعراب عن ولائه للحكومة الفرنسية، فأغتنم المقيم العام هذه الفرصة و أصدر مجموعة من الأوامر القمعية و المناهضة للحركة الوطنية . منها الأمر المؤرخ في 20 ديسمبر 1923 و القاضي بمنح الجنسية الفرنسية للراغبين فيها من المواطنين التونسيين، و قد اضطر في هذه الفترة الشيخ عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري مغادرة البلاد التونسية و ذلك منذ 26 جويلية 1923، فركدت بذلك الحركة الوطنية التونسية و لم يصمد أمام سياسة القمع إلا عدد قليل من المواطنين الأحرار. أما المحطة الثالثة فتمثلت في حركة محمد على الحامي " القابسي" الذي سعى إثر رجوعه من الخارج إلى بث روح الحماس الوطني عام 1924 في الطبقة الشغيلة فحثها على روح النضال من أجل الدفاع عن حقوقها المهضومة، و قد تمكن من حمل الشاغلين التونسيين على الانفصال عن المنظمة النقابية الفرنسية " C.G.T " و إنشاء منظمة نقابية وطنية تحمل اسم "جامعة عموم العملة التونسية" فاعتمدت السلطة الاستعمارية الإضرابات التي نظمت هذه الجامعة لإلقاء القبض على قادتها و في مقدمتهم الزعيم النقابي الحامي ⁽¹⁾ .

و أحواله على المحكمة الفرنسية التي حكمت عليه بالنفي بتهمة " المس بأمن الدولة و التباغض بين الأجناس".

(1)-حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ص 165، 166.

فخلا الجو للمقيم الفرنسي لتطبيق سياسته القمعية و إصدار مجموعة من الأوامر في سنة 1926 لتشديد الجناية الضخامة الوطنية و منع الاجتماعات العامة و التظاهر في الشوارع فاكتتب " الأمن الفرنسي" و أصبح الحزب الدستوري في حاجة إلى إعادة النظر في أسلوب عماء في انتظار ظهور زعماء شبان قادرين على بعث الحركة الوطنية من جديد⁽¹⁾.

لأن نشاط الحزب الدستوري كان قد عرف تراجعا كبيرا إثر إصدار الأوامر الجائرة فأصبح قادة الحزب الشروع في أي عمل حتى لا يتسبب نشاطهم في أي مبرر للسلطة التي تبحث على أدنى سبب كي تلحق بهم العذاب الشديد .

فقد التزم الأمين العام للحزب أحمد العياضي بتحفظ حذر إلى حد جعل الناس تروج الإشاعات بأن الأمين العام تخلى عن الحركة و كان مساعده صالح فرحات يبدو رغم رغبته في المحافظة على بعض النشاط للحزب الدستوري شديد الحرص على تجنب أية هفوة، أما محي الدين القليبي و هو من قدماء طلبة الزيتونة و مؤيد متحمس للثعلبي، فقد كان يواصل الدعاية لفائدة حزب الدستور. غير أن نفوذه لم يكن مؤثرا في الأوساط البرجوازية.

و من جهتها غيرت الصحافة الدستورية من لهجتها بعد إصدار الأوامر الجائرة⁽²⁾.

و إن لم تزل تبدي انتقادات و مطالب لكن بأسلوب أكثر لباقة و احتراز، و باستثناء صحيفتي " لسان الشعب" و "النديم" اللتين لم تزالا تبديان شيئا من الحدة فقد كانت بقية الصحف العربية ترضي سلطات الحماية تمام الرضى .

و كانت صحيفة "الوزير تعرب عن ثقتها بالحكومة الحامية و تستنكر المطامع الإيطالية في البلاد التونسية. و تذهب صحيفة " الزهرة" و هي صحيفة أخرى ناطقة بالعربية أبعد من ذلك و تعلن عن

(1)-المرجع نفسه ص 166.

(2)-الأوامر الجائرة و هي مجموعة قرارات أصدرتها إدارة الحماية ترجى إلى فنق كل شكل من أشكال المعارضة بالبلاد التونسية و كان ذلك في يوم 1926/01/29.

مثل هذه الثقة في عبارات سامية ففي 08 فيفري عام 1926، بمناسبة زيارة المقيم العام لصفاقس تحدثت عن فرحة الصفاقسيين برؤية لوسيان سان بمدينتهم، و 22 من نفس الشهر شكرت المقيم العام على تبرعه أثناء جولة في الجنوب التونسي بهبات لترميم بعض المسجد و بناء أخرى و في 05 أفريل الموالي أثنت على الحكومة لموقفها من مسألة مراجعة القانون الأساسي للموظفين و مرتباتهم .

أما صحيفة "النهضة" لسان حال حزب الإصلاح فإنها اغتامت كل المناسبات للتعليق بمرارة على قرار الحكومة . فإنها كانت تتجنب بكل دقة العبارات العنيفة التي لم تكن في الماضي القريب تتحاشى استعمالها⁽¹⁾.

و هذا ما يقرر ثقة المقيم العام بنفسه عندما ذكر في 22 ماي 1926 في تقرير إلى وزارة الخارجية " أن نشاط الوطنيين التونسيين في فتور، و أن الجمهور لم يعد يتبعهم و أن الموارد قلت و أن الحماس انطفأ " و يرى لوسيان سان : " الأهالي في هدوء . و هم يخضعون للقانون باستثناء بعض المتحمسين الذين أضحى عددهم في تناقص مطرد و خطورتهم في تراجع " ⁽²⁾.

و في الواقع فإن الحزب الدستوري و إن تخطى عن كل عمل واسع المدى انتظارا لفرص أكثر ملاءمة فإنه لم يضمحل و لم يختف تماما من الساحة السياسية . و إن كان عاجزا في هذه الفترة عن القيام بنضال خاضع لتحقيق فوري لمطالبه . فإنه قد تبنى خطة جديدة تقوم على تهيئة المجال للمعارك المقبلة .

فسكت مرحليا عن برنامج السياسي ليضع المطالب الفلاحية و المدرسية ⁽³⁾ في المقدمة معتبرا بأن التقدم السياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور هذين الجانبين . و تجلى الاهتمام بهذين الجانبين في الاجتماع الذي عقد الحزب في مقره المركزي بتونس في شهر ديسمبر 1926 حيث احتلت قضية الفلاحة و التعليم مكانة متميزة في هذا الاجتماع .

(1)- وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917- 1926) المجلد 72 ، من سان إلى سريان.

(2)-المصدر نفسه من سان إلى بريان، تونس 22 ماي 1926.

(3)-كان التعليم الإجباري و حق التونسيين في اقتناء الأراضي مطالب دائمة الوجود في مطالب الحزب الدستوري.

و كان الحزب الدستوري يحرص على أن لا تتطفئ الشعلة الوطنية تماما بالبلاد التونسية لذلك لم يفته استغلال بعض الظروف و المناسبات لإحياء هذه الشعلة.

من ذلك فإن "مؤتمر المناهضة للاضطهاد الاستعماري و الإمبريالية " المنعقد في بروكسل من 10 إلى 14 فيفري 1927 و الجامع لعديد الوفود الآتية لتمثيل البلدان المستعمرة . و كذلك لمنظمات أوربية مناهضة للاستعمار . قد وفر للدستور المناسبة المواتية لإعادة الثقة إلى السكان التونسيين الذين بقوا تحت سلطة القمع الذي سلط عليهم منذ عام 1925 بالخصوص .

و من شأن هذا المؤتمر أن يقيم الدليل على أن الحركة الوطنية التونسية لم تكن منعزلة و أنها تتدرج ضمن تيار واسع معارض للإمبريالية، و أنها تتمتع بتضامن دولي، و بالتالي رفع المعنويات و الإسهام في تحريك إحساس الأهالي التونسيين . و من هذا المنطلق فقد أولى قادة الحزب الدستوري أهمية كبرى لهذا المؤتمر من خلال رسالة الأمين العام للحزب أحمد الصافي التي بعث بها إلى منظمي المؤتمر معربا فيها عن الاهتمام الذي يوليه حزبه إلى هذه التظاهرة المناهضة للاضطهاد الاستعماري.⁽¹⁾

و من ناحية أخرى فمن الشكاوى التونسية قد تولى عرضها في المؤتمر الشاذلي خير الله مندوب الحزب الدستوري بباريس و رئيس جمعية نجم شمال إفريقيا ! كما طبعت الفترات الأساسية للخطاب الذي ألقاه أما المؤتمر في شكل من شير و تم إدخالها إلى البلاد التونسية . أما أعمال المؤتمر فقد وصلت إلى التونسيين من خلال جريدة " الأقدام الشمال إفريقي " عدد ماي 1927⁽²⁾.

و رغم حظر هذه الجريدة بالبلاد التونسية بقرار من الوزير الأكبر بتاريخ 28 مارس 1927 فقد حظي العدد المتعلق بمؤتمر بروكسل بانتشار واسع في تونس حيث أرسل من باريس في طرود إلى

(1) - وزارة الخارجية ، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73 ، من سان إلى بريان تونس 18 جانفي 1927.

(2) - " الإقدام الشمال الغفريقي " هي صحيفة ينشرها نجم شمال إفريقيا شهريا بالغتين العربية و الفرنسية .

الدستوريين المعروفين، و بذل الدستوريون كل جهودهم لتوزيع هذا العدد على أوسع نطاق في مختلف أنحاء البلاد.

و كان مؤتمر بروكسل قد بعث الحياة من جديد في الدعاية الدستورية الخاملة منذ مدة إذ تشجع الحزب بما لقينته هذه التظاهرة من صدى لدى السكان التونسيين. و في أوائل شهر جوان 1927 كلف الحزب اثنين من أشهر مناضليه وهما : الشاذلي خزندرا، و زين العابدين السنوسي، للقيام بجولة داخل البلاد لإلقاء محاضرات أدبية لإيقاظ الجماهير الشعبية و تعبئتها⁽¹⁾. و لكن لو كان الوضع الاجتماعي و الاقتصادي متفجرا في هذه الفترة لأمكن لتظاهرة بروكسل أن تكون بمثابة الفتيل و أن تترتب عنها تعبئة كبيرة للسكان التونسيين، غير أن الظروف الداخلية إذ ذاك كانت أبعد ما تكون عن التفجر، لأنه منذ صيف 1926 تحسنت كثيرا الحالة الاقتصادية و الاجتماعية بالبلاد. و من هنا يمكننا القول بأن التحسن المسجل في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بالبلاد هو الذي يفسر ركود الحركة الوطنية التونسية في الفترة ما بين 1925 و 1930، و كان أثر هذا العامل ربما أكثر من الأوامر الجائرة نفسه! .

بعد فترة جمود الحركة الوطنية التونسية 1925-1930 بسبب سياسة القمع و الاضطهاد الاستعماري، أفلت زمام قيادة الشعب من أيدي الجماعة الذين كانوا على راس الحزب، و تقلدته جماعة من الشباب المثقف بعد عودتهم من فرنسا، و قد ظهوروا في الميدان الوطني بحركية جديدة في الأسلوب و النهج. و قد التف هؤلاء مع بقية الشباب التونسي المثقف حول جريدة "صوت التونسي"⁽²⁾. التي أصدرها الأستاذ الشاذلي خير الله بعد أن أوقفت السلطة الفرنسية جريدة "اللواء التونسي" و ساعد تصرفات السلطة الفرنسية نفسها على انتعاش النشاط الوطني و بعثه في ثوب جديد، و في هذه الأثناء

(1) - المصدر نفسه من سان إلى بريان، تونس 23 جوان 1927.

(2) - ظهرت صوت التونسي من 26 مارس 1930 حتى 27 جوان 1950. (أسبوعية من 26 مارس 1930 إلى 15 أبريل 1931 ثم يومية من 16 فيفري 1931 إلى 24 نوفمبر 1932 ثم أسبوعية من 28 مارس إلى 30 ماي 1933 و من جديد أسبوعية من أبريل 1937 إلى 27 جوان 1950).

حدثت في تونس حادثتان كبيرتان و كان لهما أكبر الأثر في استعادة الوعي الوطني من جديد، و يرجع إليهما الفضل الأكبر في استئناف الشعب التونسي لكفاحه السياسي الذي لم يتوان فيه منذ ذلك الحين إلى غاية تحقيق الاستقلال التام⁽¹⁾.

أما الحادثة الأولى فتمثلت في انعقاد المؤتمر الأفخارستي بالعاصمة التونسية في ماي 1930 و قد اعتبره الفرنسيون "حملة صليبية تاسعة" و رأى التونسيون فيه مساسا بكرامتهم و إهانة لدينهم⁽²⁾. و عنه يقول الحبيب بورقيبة في كتابه (حياتي، آرائي، جهادي)⁽³⁾: "في الوقت الذي كانت فيه جريدة صوت التونسي رائجة"⁽⁴⁾، جد حدثان سياسيان هامين أثرا عليّ تأثيرا كبيرا أولهما : انعقاد المؤتمر الأفخارستي بتونس سنة 1930 لا سنة 1931 كما قيل في الإذاعة و التلفزة ، و كنت ذلك العام متربصا عند المحامي الأستاذ: "سيبو" و قد انعقد هذا المؤتمر احتفالا بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر و كان نكبة على البلاد فقد غصت شوارع تونس بالرهبان من جميع أطراف الدنيا حتى أصبح المرء لا يستطيع الخروج و كان مع الرهبان شبان يرتدون ملابس تشبه ما كان يرتديه أفراد الحملة الصليبية الثامنة التي قادها الملك الفرنسي لويس التاسع المعروف باسم القديس لويس و التي توقفت هنا على هضاب قرطاج سنة 1270 و أصيب فيها لويس التاسع بالطاعون الذي قضى عليه و كان هؤلاء الشباب مرتدين ملابس قساوسة القرن الثالث عشر و رافعين أعلام بيضاء مكتوبا عليها "الصليبية التاسعة" أي ها إننا دخلنا تونس التي لم يستطع لويس التاسع أن يقتحمها في عهد المستنصر بالله عام 1270 و كانت اللجنة العليا المشرفة على هذا المؤتمر تضم بالإضافة إلى البابا في الفاتيكان، الباي و الوزراء و شيخ الإسلام و الباش مفتي و غيرهم، و من قبل ذلك التاريخ عمدت الكنيسة في

(1) - الحبيب تامر : المصدر السابق ص 147.

(2) - المصدر نفسه، ص 147.

(3) - حياتي، آرائي، جهادي هي سلسلة المحاضرات التي ألقاها الرئيس الحبيب بورقيبة أمام طلبة معهد الصحافة و علوم الأخبار حول تاريخ الحركة الوطنية.

(4) - صوت التونسي الجريدة التي كان الحبيب بورقيبة ينشر فيها مقالات قبل إصدار جريدة العمل التونسي.

تونس سنة 1925 و قد - كنت إذاك في فرنسا إلى إقامة تمثال للكاردينال لافيجري الذي كان داعية تنصير إفريقيا الشمالية كلها. و قد نصبت له تمثالا كبيرات في مدخل باب البحر على بعد قليل من جامع الزيتونة بتلك الساحة التي تفتح عليه المدينة العربية القديمة و كان التمثال يجسم الكاردينال و في يده صليبا يستعد لتركيزه على الأرض التونسية .و قد وقعت مظاهرات ضد نصب هذا التمثال، و سجن من سجن من المتظاهرين و احتج الدستوريون القدامى كالعادة عند طريق الكتابات و لم يسفر كل ذلك عن طائل و مرت مصيبة المؤتمر الأفخارستي هذه⁽¹⁾ .

إن ما يمكن استخلاصه من إصرار سلطات الحماية الفرنسية على تنظيم هذا المؤتمر بهذا الشكل و بهذا المحتوى ليؤكد حقيقة الحقد الصليبي الدفين و كرههم الشديد للإسلام و المسلمين و بالتالي فإن تنظيم هذا المؤتمر يكون قد فضحهم و كشف عن نواياهم الخبيثة أكثر مما خدمهم و في نفس الوقت فقد عبر رد فعل الوطنيين التونسيين تجاه هذا المؤتمر عن عمق تمسكهم بلغتهم و بدينهم الإسلامي الحنيف.

بينما تمثلت الحادثة الثانية في اعتزام السلطة الفرنسية إقامة الاحتفالات بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس (1881-1931)⁽²⁾. و عن هذا الحدث يقول الحبيب بورقيبة : " و في نهاية عام 1930 نفسه في نوفمبر أو ديسمبر، شاع خبر مفاده أنه سيحتفل في العام القادم بالذكرى الخمسين لاحتلال تونس من طرف الجيوش الفرنسية و أجمع الناس على أن هذا الاحتفال سيكون نكبة أخرى". و لمواجهة هذه المستجدات اجتمع في نزل "لوريون Orient " أعيان البلاد و جماعة من الحزب الدستوري القديم أمثال الطيب رضوان مع الطاهر صفر، البحري قيقة بحضور الحبيب بورقيبة و قرر المجتمعون إنشاء جريدة يومية و انتخبوا هيئة التحرير و كان الحبيب بورقيبة من بين أعضائها رفقة الطاهر صفر و صالح فرحات، و استطاع هذا الجيل أن ينفخ في الجريدة روحا جديدة بموافقة الشاذلي

(1) - الحبيب بورقيبة : حياتي ، آرائي ، جهادي ، دار الكتب الوطنية، تونس ص 81-82.

(2) - الحبيب تامر : المصدر السابق ص 147.

خير الله⁽¹⁾. و قاموا بحملة للتشهير بالاستعمار و فضح مخططاته الأثيمة. و استجابة لطلب المقيم العام دعا صاحب الجريدة الشاذلي خير الله المحررين التخفيف من لهجتهم، فانفصل عدد من الوطنيين الأحرار⁽²⁾. من جريدة "صوت التونسي"، و حاولت السلطة الفرنسية من جهتها القضاء عليهم و على نشاطهم فقدمتهم للمحاكمة سنة 1931 و لكن الشعب تضامن معهم و قام بمظاهرات في الشوارع أجبرت سلطة الاحتلال على التراجع و إلغاء المحاكمة. فكان لذلك انعكاس إيجابي على مسار الحركة الوطنية الصحيح، و عمت فرحة طبقات الشعب و قوّت إيمانه و تعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه⁽³⁾. ثم بادر هؤلاء الشباب إلى إصدار جريدة وطنية جديدة ناطقة بالفرنسية منذ أول نوفمبر 1932 بعنوان (العمل التونسي L'Action Tunisienne) بإدارة المحامي الشاب الحبيب بورقيبة رفقة بعض أعضاء هيئة إدارة "صوت التونسي"⁽⁴⁾

2- برنامج الحزب هياكله و نشاطه :

لقد كانت أهداف الحزب الحر الدستوري التونسي البعيدة ترمي إلى تخليص البلاد التونسية من نير الاستعباد و رفع الشعب إلى مستوى الشعوب الحرة الأخرى، فيتمتع بحقوقه و حرياته مثلها. و بناء على ذلك فقد عمل في اتجاه هذه الغاية بجميع الوسائل النافعة له، و اجتهد في وضع دستور يضمن للشعب التونسي حكمه الذاتي و يسير شؤونه بنفسه طبقا لمبادئ العدل المتبعة من الشعوب المتقدمة.

و قد فصل المؤتمران معاني و مرامي الحزب البعيدة. فالتزموا في برنامج- بفصل السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية، و ضمن الحريات الشخصية في المسكن و الاجتماع، والملكية، و القول، و الكتابة، و النشر، و جعل منها مقدسة لجميع سكان المملكة التونسية. و كان يؤمن بأنها

(1) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق، ص. 82-83

(2) - حسن حسني عبد الوهاب : المصدر السابق، ص. 167.

(3) - الحبيب تامر : المصدر السابق ص 148.

(4) - حسن حسني عبد الوهاب ، المصدر السابق، ص 167.

مستلزمات النجاح و ازدهار البلاد، ثم قال أخيرا بضمان بقاء السلطة وراثية في الأسرة الحسينية المالكة و تعهد بالإخلاص لها. و قد جاءت هذه الأهداف (البعيدة) مفصلة على النحو التالي :

(1) الحكومة :

تتألف الحكومة في حكم الدستور من الوزراء الذين يختارهم من يعينه الأمير لتأليف الوزارة، و تولى رئاستها. و تكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة التونسي. و يجب لبقائها في الحكم أن تتمتع بقة الأغلبية. و لهذه الوزارة الحق في تكليف المقيم العام الفرنسي بتونس بإدارة السياسة الخارجية تحت مسؤوليتها، و ذلك ريثما تتمكن الحكومة التونسية من تسيير شؤونها الخارجية بنفسها مباشرة بواسطة مكلفين بشؤونها الخارجية⁽¹⁾ .

(2) مجلس الأمة التونسي :

يتكون مجلس الأمة التونسي من أعضاء ، ينتخبهم التونسيون خاصة. و نظرا للحالة الراهنة يمكن للجاليات الأجنبية أن تتيب عنها ممثلين لا يمكن أن يتجاوز عددهم ثلث مجموع أعضاء المجلس، و ذلك رغما عن عدم أي حق شرعي يسمح للأجانب بالمشاركة في العمل التشريعي مع التونسيين. و هذه الحالة مرهونة بتمكن الأجانب من الامتثال للقوانين التونسية.

و فيما يخص الحقوق المدنية فإن كل تونسي له من العمر واحد و عشرون سنة له الحق في انتخاب الأعضاء التونسيين بمجلس الأمة. أما انتخاب الأعضاء الأوربيين فيجري على مقتضيات خاصة تصدرها الحكومة بالاتفاق مع المقيم العام و يصادق عليها مجلس الأمة.

كما تتأسست مجالس عامة في مراكز الولايات (القائدات) تكون وظيفتها مشاركة رئيس المجلس (القائد) في إدارة الولاية. و ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، كبقية المجالس الانتخابية الأخرى. كما يجب أيضا أن تؤسس حجرات تونسية بحتة للفلاحة و التجارة في جميع المدن الكبرى التونسية.

(1) -Daniel, Goldstein ou Annexion aux Chemins croisés de l'histoireTunisienne 1914-1922, (Tunis, MTE, 1978),P294

وينتخب أعضاؤها الفلاحون و التجار التونسيون. و تخصص مداخل الميزانية التونسية لمصاريف المصالح العامة التونسية و الجيش الوطني التونسي الذي يجب أن يتجاوز عدده ما يلزم لحفظ استقرار البلاد و أمنها. و لا يمكن استعماله بأي صورة لمحاربة شعوب تدين بالدين الإسلامي، دين الشعب، إذ هو اعتداء فظيع على دين البلاد الرسمي و دين جيشها⁽¹⁾.

و إذا كان هذا البرنامج (المدى البعيد) الذي هو الوجه الحقيقي للحزب الدستوري، يهدف أساسا إلى الاستقلال التام و تكوين نظام تونسي حر فإن البرنامج السياسي الذي واجه به حكومة الباي و الإقامة العامة معا، ما هو إلا تمهيدا لتحقيق الأهداف البعيدة للحزب. و قد تضمنت مطالبه أساسا ثمان نقاط، ثم أصبحت تسعا بإضافة مطلب التعليم الإجباري. و هي كالتالي :

(1) - يوسف مناصرية : المرجع السابق ص، 58.أنظر أيضا ،

-Rober - Raymond , le Nationalisme Tunisien, Afrique Française, Renseignements coloniaux et documents ,No.6Bis 35 année , (Juin 1925), P.217-226.

1. تأسيس مجلس استشاري، يتكون من أعضاء تونسيين و فرنسيين منتخبين بالاقتراع العام، له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله، و له اختصاصات واسعة فيما يخص الميزانية.
 2. تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.
 3. الفصل بين السلطات التشريعية، و التنفيذية، و القضائية.
 4. دخول التونسيين في جميع الوظائف الإدارية بشرط أن تتوفر فيهم الضمانات الثقافية و الأخلاقية المتوفرة في المترشحين الفرنسيين.
 5. المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوروبيين على حساب التونسيين.
 6. تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع أنحاء المملكة.
 7. حرية الصحافة، و الاجتماع، و تأسيس الجمعيات.
 8. مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية و أملاك الدولة⁽¹⁾.
- و قد أراد الحزب الدستوري بالمطلب الأول إلغاء سلطة المقيم العام الفرنسي من جهة و إبعاد نفوذ الفرنسيين التشريعي و التنفيذي و المالي من جهة أخرى. إذ أن المقيم العام كان هو رئيس (المؤتمر الاستشاري) يقدم له مقرراته و تشريعاته، و تعديلاته على الميزانية، و المؤتمر يصادق عليها دون مناقشتها، لأنها بطبيعة الحال كانت كلها في صالح الفرنسيين. و كان هذا المؤتمر يتألف من فرنسيين و تونسيين، الثلثان منتخبان من الأوائل، و الثلث الباقي يعينه المقيم من التونسيين. ويتم اختياره من بين المناوئين لسياسة الحماية، و مع ذلك فالمقيم لا يستشيرهم في شيء.

(1) - المرجع نفسه، ص 59.

أخطأ السيد ديران تجليفيال في ترتيب هذه المطالب في كتابه (ما تطلبه تونس من فرنسا ص 43-44) في الإشارة إلى المطلب السابع (بالتعليم الإجباري) و صوابه هو المطلب التاسع الذي أضافه وفد الحزب الدستوري الثاني فيما بعد. و نفس الخطأ ارتكبه علال الفاسي (الحركات، ص 52-53). أما الأستاذ ش.أ. جوليان (إفريقيا الشمالية تسيرن ص 92-93) فقد أخطأ بين عريضة التونسيين إلى مؤتمر الصلح و بين برنامج الحزب الحر الدستوري التونسي، فاعتبر العريضة هي البرنامج السياسي له.

و ذكر السيد ابن الحاج عثمان الشريف في كتابه (أضواء على تاريخ تونس) إن المبدأ الأول من برنامج الحزب هذا، كان يهدف إلى الازدواجية في التمثيل النيابي. من ذلك أنه كان يطالب بنصف عدد نواب المجلس. و قد اعتمد في هذا الرأي على ما جاء في كتاب الحبيب بورقيبة (مدخل إلى تاريخ الحركة القومية، ص 40 و الحقيقة أن القائل بهذا المفهوم هم الاشتراكيون الفرنسيون الذين أصدره في جريدة (الزمن) الفرنسية في 20 فيفري 1921 فهو رأي خاطئ من أساسه، توضحه النقطة الأولى نفسها من البرنامج⁽¹⁾.

فالمطلب الأول إذن كان يهدف إلى إحداث مجلس شوري تسود فيه الأغلبية فتملك السلطة التشريعية بيدها، و يبقى المقيم العام من أعضاء السلطة المسؤولة أمام المجلس، و هي السلطة التنفيذية. و أعلى مسؤولية يمكن أن تسند إليه هي: وزير، إذ يستحيل عليها أن يصبح بايا و لا رئيسا للوزراء. فلا يصلح له إلا منصب وزير الشؤون الخارجية. و هذا ما تنص عليه روح معاهدة باردو و ما يريده أصحاب الدستور.

و رغم ما في النقطة الرابعة من البرنامج منافع للتونسيين في فتح أبواب التوظيف أمامهم، فإن شرطي الكفاءة الثقافية و الأخلاقية قد يحولان بينهم و بين بلوغ هذا الهدف. و ذلك أنه لم تكن لأغليبيتهم ثقافة عالية مثلما هي لدى الفرنسيين، باستثناء الأقلية المحظوظة. فلا يمكن إذن أن يقوم على رأس هذه الوظائف إلا العارفون بأمورها و أساليبها ولغتها، و هم الفرنسيون و الأقلية التونسية. و تبقى الأكثرية من هؤلاء إلى المناصب الثانوية.

أما شرط الأخلاق فقد طرح أساسا لإبعاد عمليات الرشوة و المحسوبية و الربا و غيرها، التي كان يتعاطاها الفرنسيون و غيرهم من الأوروبيين و اليهود، و حتى بعض التونسيين، ممن كانت بيدهم بعض المناصب الإدارية. و لعل الدستوريين قد أرادوا إظهار مرونتهم و رغبتهم في الإصلاح العادل ؟

(1) - المرجع نفسه ، ص 59.

و لكن كأن عليهم أن يشترطوا العدالة في التوظيف، و المساواة في المعاملة، دون اشتراط الثقافة و الأخلاق، لكيلا تستعمله فرنسا ضدهم.

و لعل أعضاء الحزب هنا قد سادتهم فكرة النخبة المثقفة ثقافة أوربية، و يستبعد أن تكون من أفكار ذوي الثقافة الإسلامية، لأنه كان عليهم أولا المطالبة بتعريب الإدارة و إرجاعها إلى أصلها حتى تتمكن أغلبية السكان من الاستفادة من هذا المطلب. و لعل قائلا يقول إنهم كانوا ينتظرون من المجلس الاستشاري (حين تعيينه) المطالبة بذلك؟ و لكن هذا المطلب عاجل، فهو من نقاط برنامج المدى القريب، و لا يقبل التأجيل! . و كانت البنود الأخرى كلها في صالح التونسيين إذ تنص على إلغاء القيادات الواقعة تحت سيطرة المعمرين المباشرة، و تعويضها بمجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام، فتكون السيطرة الحقيقية فيها للأغلبية بطبيعة الحال . و لكن الواقع غير ذلك، فالشعب في البوادي و الأرياف لا يملك لا الثقافة و لا المال، و لا يعرف حتى معنى المجالس البلدية. فهذا إذن لا يمكن أن يقوم إلا في إطار الاستقلال و زوال الجهل، و القوات العسكرية الفرنسية و مكاتبها العربية من مناطق الجنوب، إذ يستحيل أن ينطبق نظامان مختلفان، الأول مدني (مجالس بلدية) والثاني عسكري (مكاتب عربية) في نفس الوقت على نفس الأشخاص.

و ربما كان البند الوحيد الذي جاء لصالح التونسيين كاملا فير منقوص هو البند الخاص بحرية الصحافة و الاجتماع، و تأسيس الجمعيات. فتنشر بمقتضاء الثقافة و الوعي السياسي و الفكري، و تقوى العزيمة على مواجهة المسخ الحضاري و دفع المظالم، و بالتالي تكوين جيل يقدر النيابة في مجلس الشورى و يدافع عن مصالح بلده الحقيقية أولا، ثم يطالب بالاستقلال الكامل ثانيا، طال الأمد أو قصر. و نجد موضوع المساواة في الأجور بين أصحاب القدرات المتساوية من الفرنسيين و التونسيين، في صالح الأقلية المحظوظة فقط من التونسيين. و كذلك الأمر بالنسبة لمشاركة هؤلاء في شراء أسهم الأراضي الزراعية و أملاك الدولة. فالمستفيد من ذلك هي الأقلية البرجوازية التونسية وحدها، مع أننا لا يمكن أن نتجاهل المنفعة التي يمكن أن يجنيها باقي الشعب إذ يصبح مزارعا خماسا

أو نصافاً، لدى التونسيين المسلمين الذين يحترمون عقيدته و تقاليده، و يحفظون كرامته، بخلاف المعمرين المستبدين بكل شيء لا يراعون شيئاً من مقومات شخصيته.

و مع ذلك كان على الدستوريين المطالبة بإلغاء نفوذ الواردات الأجنبية و صناعاتها على السوق التونسية، فتحفظ بذلك الصناعات و الحرف الشعبية التي كانت مصدر عيش الأكثرية.

و من دون شك فإن هذا البرنامج، في جميع بنوده، كان يهدف إلى زوال سلطة الحماية، و تقييدها أمام مقررات المجلس المطلوب تأسيسه، ولم يطالب البرنامج بإلغائها، بل كان يريد العودة بها إلى تطبيق نص معاهدة باردو فتعود للباي السلطة الكاملة على البلاد، و يبقى المقيم العام بمثابة وزير خارجيته، و سفير فرنسا لديه معاً. و يتمكن الشعب التونسي من استرجاع سلطاته الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية، فيستطيع حينئذ العودة إلى التمتع باستقلاله و تسيير شؤونه بنفسه.

و نستنتج من هذه المناقشة أن المطالب التسعة التي تضمنها برنامج الدستوريين، كانت واقعية جداً، و سارت في إطار قانوني هدفت من ورائه إلى الرجوع بالحماية إلى الالتزام بمبادئ معاهدة باردو. ولكن سلطة الحماية بقيت متصلة في موقفها و لم تكن لها أدنى إرادة في الإطلاع على نص المطالب مما جعل السيد ديران -إنجليفيل، الاشتراكي الفرنسي، يقول : " إنه من الأنفع لنا أن ننظر ملياً في المطالب الدستورية التي يطالبنا بها التونسيين حتى نتمكن من مناقشتها. فهم قابلون بإطار الحماية، و بعبارة أخرى أوضح، فهم ملتزمون بالواقع و يقفون في مجمل القول، عند حدود كيفية التعاون سلطة الحماية⁽¹⁾ .

و ذكر هذا الكاتب أنه حضر معظم جلسات الوفود الدستورية إلى باريس، في جانفي 1921، و شهد تصريحها إلى الحكومة الفرنسية بالاعتراف بالحماية كعامل تاريخي لا مناقشة فيه. و قد اطلعنا على العريضة التي قدمها الوفد الدستوري شهر ديسمبر 1920، برئاسة الطاهر بن عمار، و كان ديران -إنجليفيل من بين أعضائه، و لم نعثر على مثل هذه العبارة، بل إن الوفد الح في الطلب على منح

التونسيين دستورا، و تحمل الوفد باسم الشعب التونسي جميع الإجراءات التي يمكن أن تؤخذ في شأن ممثليهم، و هم : الشيخ الثعالبي، و ابن يحيى، و الرياحي، الذين كانوا يمثلون الشعب في قضيتة العادلة⁽¹⁾.

و لعل التصريح المذكور كان من رئيس الوفد، و لم يكتب في العريضة، و بالتالي فهو مسؤول عنه وحده و ليس الحزب كله. و أكبر الظن أن الذي صرح بذلك هو السيد فرحات بن عياد الذي كان يمثل الحزب فبي باريس منذ شهر أكتوبر 1920. مع أن المعروف أن هدف الدستوريين هو الرجوع بسلطة الحماية إلى تطبيق مضمون معاهدة باردو نصا و روحا، و ربما ذلك ما كان يقصد ديران - انجليفيل ؟.

و استمر الحزب الحر الدستوري التونسي في صراع مرير مع سلطة الحماية التي أنكرت مطالبه و اعتبرتها مخالفة لنص معاهدة باردو و اتفاقية المرسى، و لم تستجب إلا قليلا حيث رفعت حالة الحصار، و أعلنت فن تفريق السلط في السنوات الأولى التي تلت الحرب. و نظرا لسلبية فرنسا و نظامها و تعنتها أصيب الحزب الدستوري، مع مرور الزمن ، بخيبة أمل، فاضطر إلى التعنت و الكبرياء، و اتخذ موقفا متصلبا لا رجعة فيه، و رفض مبدأ التعاون مع الحماية، و جاهرها بطلب الاستقلال الكامل⁽²⁾. و قد كشف بذلك عن هدفه البعيد و الأسمى.

- هياكل الحزب :

تطرقنا إلى تحليل البرنامج السياسي للحزب الحر الدستوري، بقسميه العاجل و الآجل. و نريد الآن أن نتناول نظام هذا الحزب الإداري، و نتعرف على هياكله .

لقد تأسس هذا الحزب رسميا تحت اسم (الحزب الحر الدستوري التونسي) ، يوم انعقاد مؤتمره الأول بمدينة تونس، بدار الشيخ المختار كاهية، بتاريخ 14 مارس 1920، و لم يعلن عنه جهارا إلا

(1)-المرجع نفسه ،ص 61.

(2) -Mohamed –Salah, Lejri. Evolution du Mouvement National Tunisien, des origines à la deuxième guerre mondiale, (Tunis, MTE, 1974).P.28

يوم انعقاد مؤتمره الثاني بتونس في 3 جوان 1920، بمنزل الشيخ حمودة المنستيري بالمرسى، حيث تقرر الإعلان عنه حالا⁽¹⁾ و أخذ من مدينة تونس مقرا له، و اعترف به رسميا أثر استقبال الباي محمد الناصر للوفد الدستوري يوم 18 جوان 1920 أيضا، و موافقته على مبادئه.

و كان القانون الأساسي للحزب الدستوري يفتح عضوية الحزب لكل المسلمين و اليهود التونسيين غير المتجنسين بجنسية أجنبية و القاطنين بالقطر التونسي، شريطة أن تلتزموا بمبادئ الحزب و يقسموا يمس الإخلاص لبرنامجهم على كتاب دينهم المقدس، و أن يسعوا في نجاحه بكل وسيلة و بصدق و إخلاص. و يقع هذا القانون في واحد و عشرين فصلا حدد فيها النظام العام للحزب كالاتي :

1. الشعب المحلية.
 2. اللجان التنفيذية المحلية.
 3. شعب الجهات.
 4. اللجان المركزية للجهات.
 5. مؤتمرات الجهات.
 6. المؤتمر العام.
 7. اللجنة المركزية الرئيسية (و تعرف أيضا باسم اللجنة التنفيذية).
- و قد نص الفصل الخامس من هذا القانون على السماح لأعضاء الحزب بتأسيس شعب محلية في كل بلد تونسي، و حدد النظام الداخلي لهذه الشعب و اعتبر حضور جلساتها أمرا ضروريا على كل عضو تابع لها، و له بها بطاقة انخراطه في الحزب، و أن يقوم بواجبه نحوها. و أن حدث إن أخل العضو بأحد واجباته تقترح اللجنة التنفيذية المحلية طرده من الحزب على اللجنة المركزية في الجهات.

(¹) - أ.و.إ.م.ت.ق.ح.و. /تونس، رقم B2-54، ابن قفصية، (جملة المؤتمرات).

و كان دور الشعب المحلية هو ربط عمليات الحزب في الجهات، و قيام أعضائها بالبحث و مد بعضهم بالوسائل اللازمة لنشر الدعاية للحزب و إدخال فكرته في وسط الطبقات التونسية و جلبهم للمشاركة في أعماله.

و السلطة العليا في الشعب المحلية هي (اللجنة التنفيذية المحلية) التي تتركب من ثلاثة أعضاء على الأقل يقع انتخابهم في جلسة مكونة من جميع الأعضاء التابعين للشعبة. و تجتمع هذه اللجنة لزوما مرتين في الشهر على الأقل من أجل توزيع العمل على جميع أعضاء الشعبة و تكوين الحركات المحلية و استدعاء الجلسات العامة للشعبة. و اللجنة المحلية ملزمة بالارتباط المستمر بلجنة الجهة و إعطائها تقارير عن جميع حركاتها. و نص القانون على تأسيس شعب للجهة لربط العلائق بين أن لا تتأسس شعبة للجهة إلا إذا احتوت على خمس شعب محلية لا يقل أعضاؤها على خمسمائة عضو. و في حالة انفراد شعبة محلية، يجب أن تلحق بأقرب شعبة للجهة. و من مهام شعب الجهات احترام مبادئ و برنامج الحزب و مقررات المؤتمر العام و اللجنة التنفيذية المركزية. و على هذه الشعب أن تجعل تراتيب خاصة بها لا يمكن بحال أن تغاير تراتيب الحزب. و قبل فتح كل مؤتمر جهوي يجب أن تعقد جلسة الشعب العامة لتسمية نواب للمؤتمر. و تدير شعب الجهات لجنة مركزية للجهة تتركب من خمسة أعضاء على الأقل يؤخذ نصفهم من البلدة التي هي مركز الجهة و النصف الآخر ينتخبه مؤتمر الجهة. كما ينتخب النصف الأول من الجهة. و اللجنة مسؤولة عن أعمالها أمام مؤتمر الجهة. و تتلخص مهام اللجنة المركزية للجهة في ربط العلائق مع الشعب المحلية و مدها بتعليمات اللجنة المركزية الرئيسية بتونس مع جميع الإرشادات التي تفيدها في أعمالها. كما للجنة المركزية للجهة السلطة المطلقة في ضبط العمل في دوائرها و عليها أن تتخابر و تتفق مع اللجنة المركزية بتونس. و إن كان هذا العمل على جانب من الأهمية، توجه منظمة عن حركة الحزب في كافة أنحاء جهتها إلى اللجنة المركزية للحزب بتونس، و توجيه اثنين من أعضائها كل شهر إلى نفس اللجنة بتونس لإحاطتها علما بحالة الحزب في الجهة و إعدادها (اللجنة) بما تراه من الإرادة و المقترحات. أما مؤتمرات الجهات فيجب

أن تجتمع قبل انعقاده المؤتمر العم للنظر في حالة الحزب بالجهة و تحرير الاقتراحات المراد عرضها على المؤتمر العام، و تعيين نواب الجهات في هذا بالجهة و تحرير الاقتراحات المراد عرضها على المؤتمر العام، و تعيين نواب الجهات في هذا المؤتمر العام. و يتألف مؤتمر الجهة من نواب الشعب المحلية الذين يقع تعيينهم في جلسة عامة. و من أعمال مؤتمر الجهة انتخاب اللجنة المركزية للجهة. و يتألف المؤتمر العام من نواب شعب الجهات الواقع تعيينهم من طرف مؤتمرات الجهات على نسبة عضو عن كل شعبة واجب وجوده في مؤتمر الجهة، لتمثيل الشعبة و عضو آخر عن كل فريق يتركب من مائتين و خمسين عضوا عاملا. و يستمع المؤتمر العام إلى تلاوة تقرير اللجنة التنفيذية المركزية للحزب بتونس و يبحث في سياسة الحزب و منهجه و له السلطة العليا في إدخال كل التغيرات على برنامج الحزب السياسي و تنظيماته و تقع مقررات هذا المؤتمر بالأغلبية المطلقة و ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب بتونس. و يتجدد هذا الانتخاب على رأس كل سنتين⁽¹⁾.

و تتركب هذه اللجنة من خمسة عشر عضوا منهم كاتب عام، و كاتب عام معاون⁽²⁾.

و تتلخص مهام هذه اللجنة في مراعاة مقررات المؤتمر و الحفاظ على برنامج الحزب و تسهر على تطبيقه، و تعمل على انتشار حركة الحزب في البلاد و تقوم ببسط أعمالها و مساعيها لدى المؤتمر، و إيصال آراء المؤتمر العام و مقرراته إلى الشعب المحلية في أنحاء البلاد، و مدها بالتعليمات اللازمة لنشر حركة الحزب. و اللجنة التنفيذية المركزية مسؤولة لدى المؤتمر العام في أعمالها و من واجبها

(1) - اتفق الدرعي (ص 195-198) مع العقيد بارون (ص 42-46) على أن المؤتمر العام يجتمع مرتين في السنة على الأقل، بناء على استدعاء من الأمين العام للحزب أو إذا رأت لجنة الحزب الإدارية ضرورة لذلك بعد موافقة أكثر أعضائها. كما يجتمع أيضا بناء على طلب معلل يتقدم به خمسة و عشرون عضوا. ولم يأت ذكر هذه التفاصيل في القانون الأساسي للحزب الذي اعتمدنا عليه.

(2) - كان للجنة التنفيذية المركزية بتونس، بالإضافة إلى أمينها العام و الأمين المساعد، أمين للمال و أمين مساعد له.

أن تدعو المؤتمر العام لعقد جلسة عامة فوق العادة⁽¹⁾. و حدد القانون الأساسي للحزب طيفية أداء اليمين الدستورية، و القبول في العضوية للحزب فأوجب على كل من يروم الانخراط في سلك الحزب أن يقسم باليمين المعبرة شرعا على أنه يحترم أصول الحزب و برنامجه⁽²⁾. و هذه صورة اليمين المقررة : "أقسم بالله العظيم على العمل بمبادئ الحزب الدستوري التونسي و الإخلاص له مدة حياتي، و لا أخونه أبداً، و الله على ما أقول شهيدا، و هو حسبي و نعم الوكيل"⁽³⁾. و يشترط في كل شخص يريد الدخول للحزب أن يقدمه عضوان من أعضاء الحزب ثم يقع عرضه على اللجنة المحلية فإذا قررت قبوله أقسم اليمين لدى الهيئة المكلفة بقبول الأعضاء، فإذا وافقت على قبوله، فله أن يرفع طلبه إلى اللجنة المركزية بتونس و هي تقرر ما تراه⁽⁴⁾. أما فيما يخص الصحافة فإن الحزب يختار لسان حاله من بين الصحف التونسية الصادرة بالعربية و العبرية و الفرنسية، لنشر دعايته و أفكاره في الأوساط الشعبية. و قد حدد الحزب كيفية تمويله رسميا على أن يشترك كل عضو فيه بعشرة فرنكات شهريا⁽⁵⁾. و يتقبل الحزب كل التبرعات التي تقدم إلى أمين ماليته أو تسلم له. و التزم الحزب في سياسته الخارجية بتوجيه وفود عنه إلى باريس و غيرها، لخدمة مبادئه و الدعاية لها، و تنفيذ مقرراته كلما مست الحاجة لذلك. و وضح مهام هذه الوفود و البعثات و حدد مهامها، و ألح خاصة على وجوب توحيد جهودها ، وضمها إلى جهود البعثات و الوفود السابقة فيه. و أن تركز وفود الحزب جهودها حول عقد المؤتمرات، و إلقاء الخطب و تنظيم الندوات و كل ما من شأنه أن يعرف الأمم الأخرى بمطالب الشعب التونسي و يعرب لها عن

(1)- تقوم اللجنة المركزية للحزب بدعوة المؤتمر العام كلما اقتضى الحال لتقرير أمر هام يتعلق بتغيير برنامج الحزب أو سياسته العامة و غير ذلك من الأمور الخطيرة . أنظر : أ.و.إ.م.ت.ق.ح.و.تونس، رقم 4-24 A ، (القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري)، صورة طبق الأصل.

(2)- المدني ، ج. 1 ص 195-196.

(3)- الفصل الثاني من القانون الأساسي للحزب.

(4)- ذكر المدني، ج. 1 (ص 195-196) إن الراغب في الدخول للحزب تقديم اثنان من أعضاء اللجنة المركزية، و الصواب ما حدده الفصل الثالث من القانون الأساسي للحزب الذي اعتمدنا عليه.

(5)- ارتفعت هذه القيمة في اجتماع 2 جوان 12 فرنكا. أنظر : المدني، ج. 1، ص 195-196.

إدارته.⁽¹⁾ و يجب أن يعين عمل هذه الوفود و يحدد بناء على موافقة أعضاء الحزب و لجنته الإدارية. و بناء على هذا القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري التونسي أجمع الحاضرون على منح رئاسة الحزب للشيخ عبد العزيز الثعالبي، غايبا و وقع انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى. و اختير المحامي أحمد الصافي أمينا عاما للحزب و المحامي صالح فرحات أمينا عاما مساعدا و الشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال، و محمد الصالح خناش أمينا مساعدا للمال. و السادة الأعضاء المنصف المنستيري، و الطيب الجميل، و محي الدين القليبي، و أحمد توفيق المدني، و علي كاهية و الشاذلي خزاندر⁽²⁾. وقد انعقد مؤتمر الحزب الثالث في 21 ماي 1921، بدار الشيخ المختار كاهية، إثر خروج الشيخ الثعالبي من السجن، و تقرر تسليمه إدارة الحزب. و اطلع على مطالبه التي أصبحت تسعة بعدما زادها الوفد الدستوري الثاني إلى باريس مطلب التعليم الإجباري⁽³⁾. ثم كان أعضاء الحزب على ميعاد يوم 29 ماي 1921، بدار الشيخ حمودة المنستيري، تحت رئاسة الشيخ الثعالبي، و أعيد انتخاب اللجنة التنفيذية. فبقيت أمانة الحزب العامة في يد المحامي أحمد الصافي، و اختير أحمد توفيق المدني أمينا عاما مساعدا للقلم العربي و الطيب الجميل أمينا عاما مساعدا للقلم الفرنسي، و الشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال، و المحامي الإسرائيلي البير بسيس، أمينا للمال بالنيابة، و لكنه لم يحضر إطلاقا.

كما اختير الأستاذان المنوبي درغوث و الطيب رضوان مستشارين للمالية⁽⁴⁾. أما السادة الأعضاء

(1) - استمد الحزب سياسته الخارجية من نص رسالة ابن عياد إلى الثعالبي بتاريخ 7 فيفري 1920 التي نقلت جزء منها الإقامة العامة بتونس.

(2) - سجل هنا امتناع السيد حسن قلّاتي عن أداء اليمين الدستورية . أنظر : ابن قفصية، أضواء على الصحافة. ص 26.

(3) - أ.و.إ.م.ت.ق.ح.و. /تونس، رقم B2-54 . ابن قفصية (جملة المؤتمرات).

(4) - لم يأت ذكر أمانة القلم العربي و الفرنسي و استشارة المالية في القانون الأساسي للحزب . و لكن أضيفت هذه المناصب خلال المؤتمر الثالث للحزب ، و ذلك لتدعيم هياكله ماليا و دعائيا . و لعل السؤال المطروح لماذا لم يضاف أيضا منصبا لأمانة القلم العبري مادامت العبرية هي اللغة الثالثة للسانه الرسمي ؟ و يبدو أن رفض اليهود المناصب العليا التي أسندها لهم الحزب هو من الأسباب الرئيسية التي جعلت مؤتمر الحزب الثالث لا يهتم بإيجاد منصب للقلم العبري .

وهم: عبد العزيز الثعالبي و هو في نفس الوقت رئيس الحزب، و صالح بن يحي،⁽¹⁾ و محمد الرياحي، و علي كاهية، و إيلي جريح، و المحامي ألبير وزان و هما إسرائيليان، ولم يحضرا اجتماعات الحزب إطلاقاً.

كما انتخب المؤتمر لجنة تشريعية للحزب برئاسة الثعالبي، و بعضوية أحمد الصافي و غيره⁽²⁾. ثم تشكلت لجنة لنشر الدعوة الدستورية من بين أعضاء الحزب البارزين كالثعالبي و الصادق النيفر.⁽³⁾ و وقع تشكل اللجنة المالية تحت رعاية السيد حمودة المنستيري، و محمد الصالح ختاش⁽⁴⁾.

وقد لاحظت هيئة الأركان الحربية الفرنسية أن خروج الشيخ الثعالبي من السجن في شهر ماي 1921، قد أحدثت فرحة منقطعة النظير في تونس، فاجتمعت من حوله وفود عمال (عربات الترام)، و عمال السكك الحديدية، و تلامذة المدرسة الصادقية، و الموظفون التونسيون بالإقامة العامة، و أعضاء الشعب الدستورية بالمدن و المراكز الداخلية، و هذا فضلاً عن شيوخ جامع الزيتونة. و ذكرت الهيئة أن الثعالبي كان، أثناء أحداث يوم 5 أفريل 1922 (تتازل الباي محمد الناصر عن العرش، و المظاهرات الشعبية التي تبعت ذلك و رفض الإصلاحات الفرنسية)، يقيم خفارة في مكتب الحزب

(¹)- الشيخ صالح بن يحي من أصل جزائري من واحات الجزائر، ساهم إلى جانب إخوانه من الجزائريين كالثعالبي : ابراهيم اطفيش، و ابراهيم من الحاج بن عيسى أبو اليقظان، في تدعيم الحزب الحر الدستوري التونسي و اعتبروه حزبهم، و جاهدوا إلى جانب الشيخ الثعالبي، بالمال و الكلمة المقروءة و المسموعة، و نشروا اسمه في الجزائر غربها و شرقها. فشددت عليهم سلطة الحماية الخناق، و شتتهم بين الجزائري و القاهرة، و فيهم من سجنته. عن نشاط الجزائريين في هذا الحزب، أنظر : محمد الصالح الجابري، تونس في نظر الشعراء الجزائريين، مجلة الفكر، السنة 29، العدد 4، (تونس، جانفي، 1984)، ص 57-63،

(²)- و من أعضاء اللجنة التشريعية نذكر صالح فرحات، الطيب الجميل، إيليا جبرح، و ألبير بسيس، و هما إسرائيليان و لم يشاركا.

(³)- نضيف إليهما الشاذلي المورالي، و الطيب بن عيسى، و سليمان الجادوي، و محمد الجعايبي، و صالح بن يحي، و أحمد جعيط، و المنوبي درغوت، و الشاذلي خزندار، و محمد بن عمار، و ألبير وزان، و لم يشارك أيضاً.

(⁴)- و كان من بين أعضاء هذه اللجنة مصطفى آغا، و المنوبي درغوت، و الشاذلي خزندار، و محمد بن عمار، و أحمد جعيط، و صالح بن يحي، و محمد التليلي، و ألبير بسيس، و لم يشارك أيضاً. للتوسع طالع : -المدني، ج 1، ص 192-195، و كذلك أ.و.إ.م.ت.ق.ح.و. تونس، B3-13، عمر بن قفصية (خلاصة الأبرار أو ترجمة زعيم الأحرار)، ص5.

بشارع إنكلترا في قلب مدينة تونس⁽¹⁾. و إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الجد و المثابرة لإعطاء الحزب نفسا جديدا و قويا.

- نشاط الحزب :

و لم يشارك اليهود التونسيون في نشاط الحزب رغم المناصب العليا التي خولت لهم به مثل منصب نائب اللجنة المالية. و سواء تأثر أعضاء الحزب المسلمين بآراء محمد باش حامية و وصاياه بالعناية باليهود و إشراكهم في الحركة الوطنية، أو إنهم وقعوا تحت تأثير الثعالي الذي طالما أوصاه باش حامية باليهود، فإن الأعضاء المسلمين قد فتحوا أمام اليهود أبواب الحزب على مصراعها. و ذلك لأمرين على الأقل، لكونهم يهودا تونسيين، لهم الحق في العضوية ثم للاستفادة منهم استراتيجيا و ماديا.

و كانت الصحافة هي الوسيلة الأولى التي اعتمد عليها الحزب في نشر آرائه و مبادئه بين صفوف الشعب و كسب عضويتهم. فبالإضافة إلى الخطب التي كانت تلقى في المساجد، و النوادي، و الساحات العامة، و كذلك الندوات الشعرية، هناك الصحافة العربية و الفرنسية التي كانت تبث الدعاية للحزب بكامل أرجاء الوطن في المدن و الأرياف، ابتداء من يوم اعتراف الباي به. فمن الصحافة العربية التونسية⁽²⁾ نذكر (جريدة الصواب)، التي تبنت آراء الحزب رسميا و اهتمت بالدعاية له. و كانت تشرح مطالبه، و تنوّه بغاياته و تشيد بذكره، و تبث أفكاره ، و تعلق على أعمال رجاله في الخارج و الداخل . و لما عطلت سلطة الحماية هذه الجريدة، يوم 5 أفريل 1922، لاهتمامها بحادثة تنازل الباي عن العرش ، خلفتها جريدة (الاتحاد). و لما تعطلت هذه الأخيرة من طرف صاحبها باتفاق مع سلطة الحماية، أنشأ الحزب الدستوري جرائد أخرى عبر فيها عن آرائه السياسية و غيرها . و كان من بينها و أبرزها جريدة (الأمة)، و (المبشر)، و (العصر الجديد) ، و (إفريقيا) . و لكنها جميعا تعطلت هي

(1)- يوسف مناصرية : المرجع السابق ، ص 68.

(2)- باستثناء جريدة الزهرة التي وقفت على الحياد.

الأخرى، لأسباب كثيرة منها ما أوقفته سلطة الحماية، و منها ما توقف من تلقاء نفسه لأسباب مالية و غيرها⁽¹⁾.

و هناك جرائد عربية أخرى ظهرت لنفس الغرض و صارت اللسان الرسمي للحزب الحر الدستوري التونسي، و أبرزها جريدة (الإرادة) التي ظهرت سنة 1934، لصاحبها الأستاذ المنصف المنستيري.⁽²⁾

و من صحافة الحزب الفرنسية، نذكر جريدة (صدى الصحافة l'écho de la presse) التي أسسها الشيخ الثعالبي في مارس 1923. و قد دافعت بشدة عن القضية التونسية، و لكنها توقفت عن الصدور على اثر محاكمة صاحب امتيازها، الفرنسي بول دوستوكهولم. ثم أصدر الحزب جريدة أخرى سماها (الحر le libéral) سنة 1924. و لما صار الأستاذ الشاذلي خير الله عضوا في لجنة الحزب التنفيذية، أصدر جريدته (اللواء) (L'Etendard) و (صوت التونسي La voix du Tunisien) التي شارك فيها أحمد الصافي، و صالح فرحات، و سواهما من أعضاء الحزب البارزين. ثم تأسست جريدة فرنسية أخرى سنة 1932، هي (العمل التونسي L'Action Tunisienne) لصاحبها الحبيب بورقيبة فيما بعد.

و قد عملت كل هذه الجرائد العربية و الفرنسية على نشر الدعاية للحزب و كسب الأعضاء و جمع الأموال من الفلاحين، و العمال، و التجار، و الموظفين التونسيين. و أثارتهم ضد سياسة سلطة الحماية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. و قدمت هذه الدعاية للحزب أكبر خدمة في جمع الأموال لتغطية مصاريفه في الداخل و الخارج. و مع ذلك فقد أسس الحزب سنة 1920 مجلة خصصها لجمع

(1) - عمر بن قفصية، أضواء على تاريخ الصحافة ، ص 20-21.

(2) - ذكر الأستاذ علال الفاسي (الحركات، ص 59) انه كان للحزب الحر الدستوري أكثر من عشرين صحيفة عربية تؤيده و تنشر دعوته. و الحقيقة أن هذه الجرائد على كثرتها لم تكن كلها للحزب إنما كانت أما لبعض أعضاء لجنته التنفيذية، و أما لبعض الغيورين على وطنهم، و لكنهم لم يبنوا قضية الحزب رسميا. فكانوا يدافعون عن مبادئ الحزب حبا منهم في وطنهم، و شعورا منهم بصحة هذه المبادئ و قوتها.

الأموال، و هي (مجلة الفجر) التي كانت في ظاهرها علمية و أدبية و فكرية، و لكن باطنها كان وسيلة لجمع الأموال⁽¹⁾ .

و مع ما كانت تقدمه هذه المجلة من أموال للحزب، و ما كان يتحصل عليه أيضا من الاشتراكات عن طريق أعضائه، فإن ذلك لم يكن كافيا لمصاريفه الكثيرة. و اعتمد الحزب إذن على تبرعات الشعب الحرة، و كلف بعض أعضائه بجمع الأموال من مختلف المدن و مناطق البلاد التونسية⁽²⁾ .

و لم يكتف الحزب بالاعتماد على مشاركة الشعب التونسي المالية و المعنوي، بل تعداها إلى جمع التبرعات من الشعب الجزائري. و وجه الدعوات لطلب الإعانة من الجمعيات الإسلامية في العالم. فجاء في تقرير حكومة الحماية الفرنسية بتونس، أن الشيخ الثعالبي قد راسل يوم 25 نوفمبر 1922، الجمعية الإسلامية بلندن، يطلب منها إعانة مالية لحزب الدستور، و شرح لأعضائها، الذين كان أغلبهم هندوا، ما يعانيه الشعب التونسي المسلم من مظالم سياسة حكومة الحماية و تعسف المعمرين الفرنسيين. و قد ألح الثعالبي في طلب الإعانة المادية من هذه الجمعية حتى لا يتعرض الحزب إلى الزوال، و حتى يتمكن من مواصلة كفاحه ضد طغيان و استبداد المسيحيين.

و ذكرت الوثيقة أن هذه الجمعية الإسلامية قد سبق لها و أن أرسلت إعانات مادية إلى الريفيين المغرب الأقصى، و هو ما جعل الثعالبي يسرع في توجيه الطلب إليها. و قد ألح المقيم في هذه الرسالة على الرئيس الفرنسي، في إبلاغ السفارة الفرنسية بلندن، هذا الخبر لكي تعمل من جهتها على التأثير على هذه الجمعية و تمنعها من الاستجابة إلى إرادة الثعالبي. ثم طلب المقيم من حكومته أن تقدم له تقريرا مفصلا عن هذه الجمعية الإسلامية. و ختم رسالته أسفا : "إنه من المؤسف أن يتلقى حزب

(1) - أحمد توفيق المدني: ج، 1، المصدر السابق ص 179-180.

(2) - يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 69.

الدستور إعانات من الخارج لتمول نشاطه من جديد، و هو الآن في حالة تدهور واضح، و عاجز عن جمع الأموال التي يحتاج إليها دعايته من القطر التونسي.⁽¹⁾

و كان الحزب فعلا يعاني من أزمة مالية حادة إذ منعت الحكومة الفرنسية، الاستفادة من تبرعات الشعب بقرار صدر سنة 1921، خاصة بعد أن تبين لها خلال التحقيق الذي أجرته في قضية الشيخ الثعالبي، اعتماده الكلي على اشتراكات و تبرعات التونسيين.

و لكن ذلك لم يقلل من عزيمة أعضائه. فبالإضافة إلى رسالة الثعالبي إلى الجمعية الإسلامية بلندن، نجدهم يجتمعون تحت رئاسة الثعالبي، في بداية شهر جوان 1922، في منزل أحد أعضاء الحزب. و قد اتفقوا على توسيع عملية التبرعات باسم الجمعيات الخيرية و استغلالها لصالح الحزب الدستوري. و رغم أن أعضاء هذه الجمعيات الخيرية لم يكونوا كلهم دستوريين، فان الثعالبي استطاع إقناعهم بفكرته هذه و أكد لهم أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تمنع التبرعات الخاصة بالجمعيات الخيرية.

و لم يكن ذلك يخفي عن أعين الصحافة الاستعمارية التي نددت بهذه العملية و طلبت من حكومة الحماية أن تراقب سجل التبرعات الخاصة بالجمعيات المذكورة، و أن تطلب منها حسابات دقيقة⁽²⁾.

و إذا كانت دعوة الحزب قد انتشرت في العالم الخارجي، وطلب رجاله الإعانة المادية و المعنوية من الجمعيات الإسلامية في العالم، ترى هل كان لهذا الحزب صدى في الجزائر؟ و هل وجه الدعوة للجزائريين أيضا؟ و هل استجاب الشعب الجزائري إلى ندائه؟.

لقد اعتبر الجزائريون قضية الحزب الحر الدستوري التونسي قضيتهم و انتصارهم هو انتصارهم. فاندفعوا في العمل فيه و دعموه بجهودهم السياسية و المالية و الفكرية. و لم يكن هذا العمل مقصورا على المهاجرين الجزائريين المستقرين بمختلف المدن التونسية، بل كان منتشرا أيضا في المدن الجزائرية و أريافها. و كان الجزائريون يهدفون إلى استقلال القطرين التونسي و الجزائري. و ذكر

(¹) - المرجع نفسه، ص 70 .

(²) - A.M.I / CDN / MN ,Tunis,No-A5 – 14.Le Parti Tunisien.La Tunisie Française.du 10/06/1922.

تقرير حاكم الجزائر العام إلى المقيم العام الفرنسي بتونس في نهاية سنة 1920، أن الجزائريين كانوا ملتفين حول جمعية دينية تعمل على الدعاية لاستقلالها عن طريق التونسي و الجزائري معا. و هم كلهم ثقة بأن كل المستعمرات الفرنسية ستنال استقلالها عن طريق هذه الجمعية مثل ما هو الأمر في مصر و ليبيا و غيرهما من البلدان التي نالت استقلالها بناء على مبادئ الرئيس ويلسون.

وكان الشيخ صالح بن يحيى على رأس هؤلاء الجزائريين، إذ كان عضوا بارزا في حزب الدستور التونسي، و استغل حرفته التجارية و تجول في منطقة بني مزاب بالوحدات الجزائرية و جمع سنة 1920، مبلغ 130000 فرنك باسم "دستور أهل تونس، و مديره الشيخ الثعالبي، و وجهها للحزب⁽¹⁾.

و قد شارك في تمويل الحزب الدستوري جزائريون كثيرون في الجمعية الدينية التي ذكرها حاكم الجزائر العام في تقريره المذكور، و شاركوا فيها بأموالهم، و قرنوا مصيرهم بمصير الحزب الدستوري التونسي، و ضموا نشاطهم لنشاطه، و أموالهم لأمواله. و كل انتماءاتهم تدل بوضوح على اتجاههم الموحدوي العربي الإسلامي. فكانوا كلهم فيما يظهر من الملاكين الكبار و التجار في الجزائر و المغرب الأقصى ، و المغضوب عليهم و المعادين لسلطة الاستعمار. و منهم من شارك في وفد الاحتجاج على قضية التجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين، و منهم من كان يرسل صحف المشرق العربي و ينشر فيها، و منهم أصدقاء سليمان الباروني و كتابه الذين يجمعون المال لإقامة حركة ضد الفرنسيين.

و قد أكد التقرير أن جهود هذه الجمعية كانت موجهة إلى تدعيم الحزب الحر الدستوري التونسي، و هي تنظم الاشتراكات و تجمع التبرعات لنشر دعايته، و تمويل بعثاته إلى باريس للمطالبة بالدستور، و كذلك لسد مصاريف قضية الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

و من أنشط أعضاء هذه الجمعية و أبرزهم الشيخ صالح بن يحيى بن الشيخ سليمان، و الشيخان بعلي صالح بن بعلي، و أطفيش إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، و هم مراقبو التلامذة الجزائريين بمدرسة

(1) - يوسف مناصرية: المرجع السابق ، ص71.

(السلام) القرآنية الحرة في تونس، التي كان يشرف علي إدارتها الأستاذ الشاذلي المورالي. و نذكر أيضا الشيخ صالح بن الحاج عمر المدعو (سيوسيوي) الذي يعتبر أيضا من أعداء الهيمنة الفرنسية. و كانوا جميعا على علاقة وطيدة مع الشيخ ابن يحي الذي ألقت عليه سلطة الاحتلال الفرنسي القبض صعبة الحاج محمد الرياحي، في تونس، يوم 28 أكتوبر 1920، بتهمة تهديد أمن الدولة⁽¹⁾.

و رغم أن الفرنسيين قد أعطوا لهذه الجمعية الجزائرية عدة تفاسير، و اعتبروا من وحي الحركة الشيوعية العالمية (و هو تفسير كان سائدا في تلك الفترة) فإن موقف الجزائريين من الحزب الدستوري لدليل على وحدة الهدف و المصير.

و قد انتشرت دعاية الحزب في جميع أرجاء البلاد التونسية، و تكونت له شعب بمدنها الرئيسية، أخذت تتطور تدريجيا. و كانت لهذه الشعب صحف ناطقة باسمها تنتشر آراء الحزب، مثل جريدة (العصر الجديد) بمدينة صفاقس، التي كان يحرر جل مقالاتها الأستاذ محي الدين القليبي. و مما يدل على تمسك الشعب التونسي بمبادئ الحزب و أهدافه البعيدة و القريبة، احتجاجه على تعطيل سلطة الحماية لهذه الجريدة في شهر فيفري 1924. و قد عبر على ذلك بتنظيم مظاهرات عمت مدينتي تونس و صفاقس.

و جاء في تقرير هيئة الأركان الحربية الفرنسية، سنة 1922، إن مبادئ الدستور كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد. وكان الشعب لا يفرق بين عبارتي (الدستور) و (الجهاد المقدس). و رغم ما في هذه العبارة من مبالغة، تهدف إلى تحريض الحكومة على الحزب الدستوري، فإنها في نفس الوقت تبرهن على انتشار مبادئ الدستور في المدن و الأرياف و الجبال التي كانت تحت الحكم العسكري. و قد عمت هذه المبادئ جميع الشرائح الاجتماعية. و كان أعضاء الحزب يعملون على تأسيس الشعب الدستورية في المدن الرئيسية بالبلاد، كصفاقس، و سوسة و غيرها، فضلا عن شعبه التي انتشرت بسرعة في مدينة تونس. و قد اعتمد الحزب من أجل تحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى الصحف العربية و الفرنسية التي

(1) - المرجع نفسه، ص 72.

لعبت دورا بارزا في نشر أفكاره، و شرح مواقفه، و التعريف بنشاطه، اعتمد على العناصر الشابة. و استغل طلبة جامع الزيتونة و غيره من مراكز التعليم، في بث الدعاية له خاصة أثناء عطلم الصيفية. و قد ذكرت مصالح الشرطة الفرنسية أن أعضاء الحزب الدستوري قد طلبوا في صيف 1922، من طلبة جامع الزيتونة الأعظم أن يستغلوا عطلم الصيفية في تنظيم شعب للحزب بمدنهم و قراهم و العمل على الدعاية له و كسب المنخرطين و الأعضاء بهذه الأماكن⁽¹⁾ هذه بعض الإشارات إلى نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي و كيفية تمويله، و نشر مبادئه بين صفوف الشعب، و تكوين شعب له على مستوى القطر التونسي. و قد أردنا من خلالها توضيح القاعدة التي تأسس عليها الحزب و الطرق التي بنى عليها.

3- ظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد و نشاطه (1934-1939) :

تعود البدايات الأولى لظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد إلى ذلك النشاط الدعوي و التأثير الفعال في الأوساط الشعبية التونسية، و إلى المواجهات و المصادمات العنيفة مع الإدارة الاستعمارية. و الذي انفردت به جماعة جريدة "العمل التونسي" منذ تأسيسها عام 1932، حيث تجلّى هذا التأثير بالخصوص في قضية التجنيس التي أصبحت في صدارة القضايا الوطنية منذ مطلع الثلاثينيات إذ شنت جريدة العمل التونسي حملة شعواء على قانون التجنيس. لما يمثله من خطر يهدد الهوية التونسية العربية الإسلامية، و دعت إلى منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية. فكثر المصادمات بين الجماهير الشعبية و قوات الأمن في عدد من المدن التونسية، مثل تونس العاصمة و بنزرت، و المنستير، بمناسبة وفاة بعض المتجنسين، و اضطرت السلطة الفرنسية في آخر الأمر إلى تخصيص أماكن لدفن المتجنسين خارج مقابر المسلمين فكان انتصار كبير أحرزته الحركة الوطنية التونسية بوجه عام و جماعة جريدة العمل التونسي بوجه خاص⁽²⁾.

(1)- المرجع نفسه، ص 73.

(2)- حسن حسنس عبد الوهاب : المرجع السابق ، ص 167.

و هكذا انبعثت الحركة الوطنية التونسية انبعثا جديدا، و أخذ الحزب يعمل لرص صفوف الحزب و جمع كلمة العناصر القديمة و عناصر الشباب الجديدة، و رأى أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم من جديد على أسس متينة، فشرع في وضع خطط ملائمة لظروف تلك المرحلة و مسابقة لما اكتسبه الشعب من وعي وطني و تعبئة واسعة، و كان الدافع لسلوك هذا الاتجاه الجديد هو ما وقف عليه الحزب الدستوري من نشاط و اندفاع و كفاءة في عناصر الشباب الجديدة، و لما رأت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري ما أحرزه هؤلاء الشباب من نجاح عقدت مؤتمرا وطنيا عاما -المؤتمر الأول للحزب الدستوري- في تونس يومي 13، 12 ماي 1933⁽¹⁾ -مؤتمر نهج الجبل-.

و منذ افتتاح المؤتمر، ألقى الحبيب بورقيبة، رئيس تحرير جريدة "العمل التونسي" الناطقة بالفرنسية و الممثل بهذه الطبقة لجيل الشباب الجديد المثقف خطبا منهجيا شرح فيه الأسباب الداعية إلى التجمع و أهدافه. و قد لخص خطابه هذا في مقال أصدره في جريدة "العمل التونسي" قال فيه : "منذ زمن قريب كان من أثر الحركة الواسعة التي أحدثتها في الأمة التونسية أن استغلت الأفكار بمسألة اتحاد كل المناضلين و كل الطاقات و كل قوى المقاومة الوطنية. و كان ذلك نداء صاخبا نابعا من أعماق البلاد التي لا تغفر لنخبته أن تشتت جهودها من الأحداث الخطيرة التي جددت أثناء الأسابيع الأخيرة و خصوصا من عزم الحكومة على القضاء قضاء مبرما على الحركة الوطنية التونسية أن اقتنع أشد الناس تعنتا بضرورة قيا جبهة موحدة في وجه المساعي الخادعة التي يديرها أصحاب التفوق الذين أصبحوا في حيرة و ارتباك الحزب الحر الدستوري العظيم... بما له من تنظيم عنيد، هو الجهاز الملائم تماما و القادر على الجمع و التوحيد بين كل النزاعات الوطنية التونسية بشرط العدول عن طريقه البالية و برنامج القديم الذي قد تجاوزته الأحداث أيما تجاوز و لم يعد يستجيب لتطلعات الشعب العميقة"⁽²⁾.

(1) - الحبيب تامر : المصدر السابق ص 149.

(2)-L'action Tunisienne 15 Mai 1933.Un congrès Historique

و بعد ذلك قرر المؤتمر في نهاية أشغال ضم أعضاء هيئة تحرير جريدة "العمل التونسي" إلى الهيئة التنفيذية للحزب، و عم الدكتور محمود الماطرين و الحبيب بورقيبة، و الطاهر صفر، و محمد بورقيبة، و البحري فيقة⁽¹⁾. و في هذا الظرف الذي تسيطر عليه أحداث أفريل 1933⁽²⁾ التي لم تمض عليها إلا بضعة أسابيع تجاوبت و رؤية الحزب الجديدة أحسن تجاوب مع شعور الأغلبية الساحقة للمؤتمرين كما صادق المؤتمر في اليوم الأخير من أشغاله 13 ماي 1933 على ميثاق وطني جاء في ديباجته : "أن سياسة التظاهر مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا بعد تجربة دامت سنوات طويلة". و أن الغاية التي يرمي إليها الحزب هي تحرير الشعب التونسي و منح البلاد قانونا منيعا قارا في شكل دستور يحمي الشخصية التونسية و يقر سيادة الشعب بواسطة :

- برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام يملك حق وضع جدول أعماله و له كامل التصرف في السلطة التشريعية.
- حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان و فصل السلطات التشريعية ، و التنفيذية ز القضائية و تعميم العدالة التونسية على كل المقيمين بالقطر التونسي.
- الاعتراف بالحريات العامة لكافة التونسيين بدون تمييز.
- التعليم الإجباري للجميع.
- حماية الحياة الاقتصادية للبلاد .

و بصفة عامة كل ما من شأنه أن ينقذ البلاد من الانهيار المادي و المعنوي أينما وجد و ضمان مكانتها بين الأمم المتحضرة. لاشك أن هذا الميثاق قد استوحى من المبادئ الدستورية التي ما انفك يطالب بها الحزب الدستوري غير أن تطبيقه يقضي خلافا لمطالب الدستور القديم .حتما إلى إعادة

(1)- حسن حسني عبد الوهاب : المصدر السابق ص، 167.

(2)- أحداث افريل هي عبارة عن مظاهرات قامت بها الجماهير الشعبية التونسية ضد دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية و أقرها الحزب الدستوري التونسي و شملت عدة مدن تونسية مثل بنزرت و تونس و المنستير .

الوجود للشخصية و السيادة التونسية.من ذلك أن الميثاق الجديد لم يناد كسابقه بأحداث"مجلس تفاوضي مؤلف من ممثلي التونسيين و الفرنسيين على قاعدة التساوي ينتخبون بالاقتراع العام". بل برلمان تونسي يملك حق وضع جدول أعماله و له كامل التصرف في السلطة التشريعية.⁽¹⁾ و إثر هذا المؤتمر ازداد نشاط الحركة الوطنية و ساد التضامن بين قادة الشعب فقررت السلطة الفرنسية إزاء هذا أن تتخذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة الوطنية، فصدرت من جهة قرارا خاص بإنشاء مقابر خاصة للمتجنسين التونسيين.⁽²⁾ و بتاريخ 13 ماي 1933، أصدر المقيم الفرنسي قرارا يقضي على الحزب الدستوري و تعطيل جريدة "العمل التونسي" و في 27 ماي 1933، اتخذ نفس المقيم العام إجراءات قمعية جديدة تمثلت في إصدار الأمر الأثيم « secret scélérant » يقضي باتفاق نشر الصحف التونسية المكتوبة بالفرنسية مثلما سبق بالنسبة للصحف المكتوبة بالصحف العربية⁽³⁾ و لكن هذه الإجراءات لم توقف نشاط الحركة الوطنية التونسية و بالخصوص نشاط الحزب الدستوري إذ كان يرى الشعب في تأسيس مقابر خاصة بالمتجنسين انتصارا كبيرا سجله ضد الاستعمار إلى درجة أنصار المتجنسون المسلمون يطالبون بالرجوع إلى الجنسية التونسية⁽⁴⁾. و في صيف 1933 طرحت من جديد على الساحة السياسية مشكلة دفن التونسيين المتجنسين بعد فترة من الهدوء رغم تبني سلطات المحاكمة لمبدأ إنشاء مقابر خاصة و في 7 أوت 1933 اعترض سكان المنستير على دفن (الطفل الصغير، و هو ابن لتونسي متجنس بالمقبرة الإسلامية، و عندما أخبر قايد" المنستير المراقب المدني بسوسة بالحادثة، أرسلت قوات من الجيش الفرنسي و أطلقت الرصاص على جميع المتظاهرين فقتلت أحدهم و هو المسمى شعبان بن صالح البحوري، و جرحت ثمانية عشر آخرين، و تم زيادة على ذلك إيقاف خمسين من المتظاهرين.و قد أحدث هذا القمع الدموي، و في نفس الوقت تراجع

(1)- علي المحجوبي : المرجع السابق . ص. 544-545.

(2)- الحبيب تامر : المصدر السابق ص 150.

(3)- محمود الماطري : مذكرات مناضل، تقديم عز الدين قلوز، تعريب حمادي الساحلي ط1 دار الشروق ، القاهرة.

مصر . 2005 ص 49.

(4)- الحبيب تامر : المصدر السابق ص 150.

السلطات الاستعمارية و كأنها تخلت عن مبدأ المقابر الخاصة، مظاهرات تضامنية مع سكان المنستير، قامت بالمدينة و سوسة والساحلين.⁽¹⁾ في هذه الأثناء تزايدت ضغوطات المستوطنين الفرنسيين على إدارة الحماية مطالبة مانصرون و تعويضه بمرسال بيرطون « Marcel Peyraïton » أحد ولاة المستعمرات بإفريقيا الغربية. و قد وصل هذا المقيم العام الجديد يوم 8 أوت 1933، و وجد الوضع في البلاد ينذر بالانفجار، ذلك أن مشكلة المتجنسين لم تحظ بتسوية نهائية. حيث تعرض تطبيق القرار الذي يرمي إلى إحداث مقابر خاصة للمتجنسين لبعض الصعوبات، فحاول بعض المتجنسين دفن موتاهم بمقابر المسلمين بدعم من السلطات المحلية فأثارت تلك المحاولات مظاهرات إحتجاجية من قبل الجماهير التونسية⁽²⁾. و قد حاول هذا الأخير منذ مجيئه إيجاد حلول عاجلة كتلك التناقضات المستجدة و التي جعلت من الرأي العام بصفة عامة و النخبة الوطنية بصفة خاصة تصبح في عدااء صريح مع الإدارة و الحكومة حسب اعتراف المقيم العام نفسه "بيرطون" فجاء بالإصلاحات السريعة مثل الإصلاح الإداري، الميزانية الجديدة، الإصلاح الاقتصادي، القانون الانتخابي... إلخ لكن الوضع العام لم يتحسن لأنه كان في حاجة إلى حلول جذرية و ليس حلول سطحية ترقيعية فقط. و من جهة فإن الوضع العام الداخلي للحركة الوطنية التونسية قد زاد في التعقيد و التصدع بالرغم من المؤتمر الذي عقده الحزب الدستوري في شهر ماي 1933 و الوحدة المؤقتة التي حققتها الحزب في صفوفه. أما الكفاح الوطني فقد عرف تطورا هائلا خاصة بعد ظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد المتمخض عن مؤتمر قصر هلال الشهير في شهر مارس 1934⁽³⁾، و انقسام الحزب الدستوري التونسي إلى تيارين متصارعين، تيار الحزب الحر الدستوري التونسي القديم، و تيار الحزب الدستوري التونسي الجديد. لقد كانت مظاهرات 7 أوت 1933 بالمنستير ضد دفن أحد المتجنسين من

(1) - علي المحجوبي : المرجع السابق . ص. 562.

(2) - محمود الماطري : المصدر السابق. ص 49.

(3) - زهير النوادي : تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939، ط1، الأطلسية للنشر. تونس 2003 ص 35 .

التونسيين في المقابر الإسلامية. و المظاهرات التضامنية معها التي حدثت أيام 09،10،12 أوت 1933 في عهد المقيم العام الجديد مارسيل بيروطون هي بداية التصدع بين قادة الحزب الدستوري لأنها كشفت عن المواقف الحقيقية لكل طرف نجاه في هذه القضية، إذ رأت جماعة جريدة "العمل التونسي" بزعامة الحبيب بورقيبة في مواقف بقية أعضاء اللجنة التنفيذية بأنها مواقف لا تخدم القضية التونسية فهي مواقف متخاذلة. لا تتسم بالحنكة و الدبلوماسية. بداية الصراع و طبيعته : كان أول سبب مباشر لهذا التصدع و الانشقاق قد تمثل في تزعم المحامي الشاب الحبيب بورقيبة يوم 4 سبتمبر 1933 وفدا من المنستير يشكو إلى الباي القمع الذي سلط على السكان يوم 7 أوت و تصرفات "القايد"⁽¹⁾. و بما أن بورقيبة لم يحط اللجنة التنفيذية للحزب علمها بهذه الزيارة، فقد استاءت اللجنة من ذلك و وجهت إليه توبيخا رفضه بحق، و بهذا الخصوص يقول محمود الماطري : "و قد كنا شاعرين و الحق يقال أن أعضاء اللجنة التنفيذية القداماء كانوا يبحثون عن خصومة معه بلا موجب". ثم يضيف محمود الماطري : " و في يوم 9 سبتمبر 1933 قدم الحبيب بورقيبة استقالته من الحزب و قد استأنا حقا من الإجراء المتخذ دون مبرر، فانسحبنا جميعا من اللجنة التنفيذية في شهر نوفمبر 1933"⁽²⁾. و عن هذه الاستقالة يقول الحبيب بورقيبة نفسه : " و أدركت عندما علمت بلائحة اللوم ضدي أي القصد من إدخالني لعصوية اللجنة التنفيذية هو وضع وثاق يشدني و إقامة العرافيل في وجهي للحيلولة دون قيامي بأي عمل حتى و كانت المشاركة في وفد " .

و أعلنت جماعة اللجنة التنفيذية إني في غنى عن الشرف الذي منحوني إياه باللاحاق بهم و قدمت استقالتي من اللجنة⁽³⁾ يوم 09 سبتمبر 1933، و فكر محمود الماطري و بعض الأعضاء في الاستقالة أيضا فعارضتهم بحجة أن لاستقالتي سببا و أن لاستقالتي سببا و أن من الأصلح بقائهم عليهم

(1) - علي المحجوبي : المرجع السابق . ص. 262، 263.

(2) - محمود الماطري : المصدر السابق. ص 53.

(3) - استقالة الحبيب بورقيبة كانت من اللجنة التنفيذية و ليس من الحزب كما ذكر محمود الماطري في مذكراته .

يفيدون القضية الوطنية، خاصة و المقيم العام الجديد أخذ يجس نبض الحركة الوطنية و طلب مقابلة وفد من اللجنة التنفيذية في المرسى⁽¹⁾.

و فعلا ففي شهر أكتوبر 1933 استقبل بيروطن وفدا دستوريا ضم أحمد الصافي و صالح فرحات و محي الدين القلبي و علي بوحاجب و المنصف المتبري و البحري قيقة، أما محمود الماطري فقد غاب عن هذا اللقاء هو لكي يبدي بيروطن حسن نواياه أمام هذا الوفد⁽²⁾.

لكن الحبيب يذكر في هذا الشأن أن المقيم العام استقبلهم بفطرة شديدة كعادته و بث في قلوبهم الرعب مستكرا ما حصل من الاضطرابات في البلاد و قال لهم أن فرنسا لن تتحمل اضطرابات جديدة، ثم روى ما ذكره له البحري قيقة أحد أعضاء الوفد كالتالي: " أن أحد أعضاء الوفد خاطب المقيم بقوله : " سيدي المقيم العام لنا نحن القائمين بالتشويه بل حصل بعض الاكتتاب من جراء ما قرره المؤتمر من إدخال جماعة من الشبان في اللجنة التنفيذية، و إنما المتسبب في التشويش هو بورقيبة " و بعد خروج الوفد من الاتفاق العام بالمرسى مساء في حالة يرثى لها من الهلع و الخوف أقسم الجماعة وضعين أيديهم على المصحف الشريف أن تبقى المقابلة سرا بينهم، إلا البحري قيقة فإنه لم يقسم و ذهب في حال سبيله، و أعلم بورقيبة بما جرى .

و في اليوم الموالي استاءت كثيرا شعب الحزب من إقدام اللجنة التنفيذية على القول للمقيم العام أن جماعة العمل التونسي هي السبب و أن بورقيبة هو المحرك لأعمال التشويش و الداعي لها، و حصلت ضجة في أوساط الحزب و رأت اللجنة التنفيذية أن السبيل الوحيد للقضاء على تلك الضجة هو محاكمة البحري قيقة و طرده من الحزب و منع الإتصال به⁽³⁾.

(1) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ص 91 .

(2) -محمود الماطري : المصدر السابق ص 50 .

(3) -الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ص 92.

و قد ذكر رجال اللجنة التنفيذية أن السر الذي أفشاه البحري قيقة يتعلق بما أعلن عنه المقيم العام من استعداد للتخفيض من المنح التي يتمتع به الفرنسيون في تونس و منها منحه الثلث الإستعماري، و جابهم البحري قيقة بأن السر في الحقيقة هو استنكارهم أمام المقيم العام لعمل جماعة العمل التونسي و انطلاقا من موضوع هذا السر بدأ الخلاف يتوسع بين الطرفين و أصيب أعضاء الشعب الدستوري بالحيرة.⁽¹⁾ و في يوم 17 نوفمبر 1933 أحمد الصافي و أصحابه برد فعل على هذه الحملة و قرروا شطب⁽²⁾ اسم البحري قيقة من حزب الدستور بتهمة إفشاء أسرار اللجنة التنفيذية للحزب و هي عملية من شأنها الإضرار بمصالح الحزب و الأمة معا و إحداثه الشقاق في صلب الحزب و ذلك بالقدح في سياسة لدى البعض من أعضاء الشعب لإبعادهم عن الحزب، و السعي بذلك إلى تأسيس حزب آخر مواز للحزب الموجود من قبل و هو ما يشكل عقبة في طريق الحركة و يشتت وحدة الأمة السياسية و احتجاجا على ذلك قدم أصحاب قيقة السياسيون (محمود الماطري و الطاهر صقر و محمد بورقيبة استقالتهم من اللجنة التنفيذية التي كان موقفها تجاه السلطات شديد الضعف بينما كان عملها على إحداث الانشقاق كبيرا بين المناضلين.⁽³⁾ و بهذه الاستقالة تأكد نهائيا أمر لتطبيق بين قادة الحزب الدستوري القدماء و الجدد، فاندلعت عندئذ معركة لا هوادة فيها بين النزعتين تحاول كل نزعة جلب القاعدة و الحزب إلى جانبها. و بقي أحمد الصافي و أصحابه وحدهم في اللجنة التنفيذية، فشنوا حملة عنيفة لتبرير موقفهم لدى الشعب الدستورية و تحذيرها من تصرفات البعض من العناصر المطرودة أو المستقلة من الحزب و التي لم تبق لها أية صفة للتحدث باسمه.⁽⁴⁾

(1)-المصدر نفسه ص 92 ، 93

(2)-كان يدافع عن البحري قيقة أثناء محاكمته من طرف اللجنة التنفيذية للحزب كل من الطاهر صقر و محمود الماطري، انظر الحبيب بورقيبة المصدر السابق ص 92.

(3)-المؤتمر العام للحزب الدستوري (كراس في 54 صفحة،محركة بالعربية و منشور من قبل الدستور الجديد غداة مؤتمر قصر هلال بتاريخ 2 مارس 1934، ذكره محمد الصالح الأجرى : تطور الحركة الوطنية التونسية من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية ، المجلد 11، تونس 1977 ص 70 .

(4)-المحجوبي : المرجع السابق ص 564، 565 .

أ- مؤتمر قصر هلال و تأسيس الحزب الدستوري التونسي الجديد :

بعد هذا التصدع و الانشقاق الذي قسم ظهر الحزب إلى شقين متنازعين ذهب كل طرف ينشط من جهته لإقناع أكبر عدد ممكن من الشعب الدستورية بصحة آرائه و توجهاته لكسبها إلى جانبه . و من ذلك نجد أن الأمين العام للحزب الدستوري أحمد الصافي يرسل في 18 نوفمبر 1933 منشورا إلى رؤساء مختلف الشعب لإعلامهم باستقالة الحبيب بورقيبة من اللجنة التنفيذية و طرد البحري قيقة من الحزب مضيفا أن الأول " قد فقد كل حق في الإطلاع على أنشطة الحزب إلا بوصفه مجرد عضو في الحزب " و أن الثاني " لم يعد له صفة الدستوري التي تخول له الدخول إلى محلات لحزب أو إقامة علاقات سياسية مع أعضائه المطالبين بدورهم بعدم إطلاعه على قراراتهم " و واصلت اللجنة التنفيذية حملتها في صحيفة " الإدارة " التي سمح لها بالصدور في بداية 1934 و التي طالبت في عددها الأول لمناضلين على وجه الخصوص بالانضباط المطلق لتنفيذ قرارات الحزب و تعليماته .

و من جهته شن الحبيب بورقيبة و أصحابه داخل قاعدة الحزب حملة شديدة ضد قدماء اللجنة التنفيذية و آخذوهم على انتهاك قرارات مؤتمر نهج الجبل المنعقد أيام 12، 13 ماي 1933 ⁽¹⁾ و طعنوا في طرق عملهم و اتهموهم بالتراخي و العجز و الاستبداد ⁽²⁾ .

و أكثر من ذلك فإن الحبيب بورقيبة كان قد وجه انتقادا لاذعا إلى الحزب الدستوري القديم قال فيه : " و الخلاصة إن الحزب الدستوري القديم كان جزء من مسرحية الحماية، فقد كان هناك باي و وزراء مثقفون بالناشيين، و حزب معارضة له مطالب ينادي بها! أما السلطة الحقيقية فقد كانت بيد المقيم العام الفرنسي و الكاتب العام و المراقبين المدنيين و ضباط مكاتب الشؤون الأهلية بالجنوب و جميعهم فرنسيون " ⁽³⁾ .

(1) - هناك من يذكر بأن هذا المؤتمر قد دام ثلاثة أيام 12، 13، 14، و منهم الحبيب بورقيبة نفسه .

(2) - علي المحجوبي : المرجع نفسه ص 565 .

(3) - الحبيب بورقيبة : المصدر نفسه ص 85

كما شرح بورقيبة و أصحابه في منشور وجهوه إلى الشعب الدستورية جدور خلافهم مع زعماء الحزب القدامى . و لم تكتف جماعة بورقيبة بهذا فقط بل شرع كل من بورقيبة و الطاهر صفر في جولة بالساحل شرحا خلالها موقف جماعتهم تجاه اللجنة التنفيذية و تمكنا في 03 جانفي 1934 بشيء من الصعوبة من إقناع أعضاء شعبه قصر هلال بوجاهة هذا الموقف . و قال حينها بورقيبة أنه أدرك بهذه المناسبة فضائل الاتصال المباشر لتلقين الجماهير الشعبية قيما جديدة و دفعها لمقاومة أنجع للنظام الاستعماري⁽¹⁾ .

و للتعبير عن تضامنهم مع سكان المنستير و مساندتهم لكل عمل جماهيري انضموا "جماعة العمل التونسي " فظاهرة قرب ضريح شعبان بن صالح البحوري الذي قتل أثناء أحداث 07 أوت 1933 مكرسين أياه بطلا و شهيدا للحركة الوطنية التونسية . و هكذا تمكن الحبيب بورقيبة و أصحابه أن يكسبوا لقضيتهم العديد من الشعب الدستورية التي اقترحت على اللجنة التنفيذية، أنه من أجل الحفاظ على وحدة الحزب و تجنب أي انقسام، إما إنهاء هذا الخلاف ثم الاتحاد أو تنظيم مؤتمر لمعرفة رأي الأغلبية⁽²⁾ .

و في نهاية شهر جانفي 1934 وقع اجتماع دستوري لبعض الشعب بتونس العاصمة استدعى إليه الأعضاء المنشقون عن الحزب، و ابتدأ الطاهر صفر الاجتماع بخطاب بين فيه أن أعضاء اللجنة التنفيذية لا يريدون السير بالحزب في المنهاج الذي اختارته له الأمة في مؤتمر نهج الجبل عام 1933، ثم تلاه الحبيب بورقيبة و شرح للمجتمعين سبب تقديم استقالته و بين تعاطف المنقذين مع الشعب و تلبية إرادة الأمة قائلا : " كانوا يشاركون الأمة في المظاهرات يصادمهم البوليس، و كانوا ينظرون إلى تلك الدبابات... تمر أمام أعينهم " بينما كانت الجمعة القديمة منزوية في بيوتها . فتحمس

(1)- علي المحجوبي : المرجع السابق ص 565، 566

(2)- المرجع نفسه ص 566 .

الحاضرون إلى هذه العبارات و هتفوا بحياة بحياة (بحياة أولاد بورقيبة، و الماطري و صفر، و قيقه)
و سقوط الخونة و الدجالين .⁽¹⁾

و من جهتهم لجأ أعضاء اللجنة التنفيذية القدامى إلى عدة حجج لتشويه سمعة و صورة جماعة بورقيبة
أمام الشعب الدستورية مستغلين في ذلك على الآيات القرآنية منها الآية الكريمة : " يا أيها الذين آمنوا
إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " .

صدق الله العظيم، الحجرات، الآية 14

غير أن حجة منع جماعة العمل التونسي -باعتبارهم مستقلين من الحزب- من التحدث باسمه ما كانت
لتقنع العديد من المناضلين الذين كانوا في شهر ماي 1933 قد أوصلوهم إلى اللجنة التنفيذية. و يرى
العديد من المناضلين أن الخلاف بين أعضاء القيادة لا يمكن حسنه إلا في نطاق المؤتمر الذي هو
الهيئة العليا للحزب⁽²⁾.

و من الملاحظ أن النقاش الذي شغف المناضلين آنذاك لم يمس المبادئ و الأهداف
الإستراتيجية للحزب من الناحية النظرية أو من الناحية السياسية فهو لم يشكل من الناحية التاريخية
إعادة نظرية إستراتيجية الأهداف أو صيغ العمل النضالي، التي وقع إقرارها في مؤتمر نهج الجبل بل
إن النقاشات دارت حول الحياة الداخلية للحزب و ركودها و أسرارها و جوانبها المظلمة المرتكزة
على المحظوظية و المحبوبة و التقرب و المجاملة و علاقات العائلات، و الألعاب ... و ما ينجر عن
ذلك من تعفن الأطر و عدم تسليحهم للقيام بمهامهم النضالية و الحزبية ، و كانت موجة النقد الموجهة
ضد اللجنة التنفيذية تخص روح الامتيازات و أساليب النضال العتيقة و غير المجدية، وبعد القيادة عن
القاعدة الحزبية و الشعبية التي جعلت الحزب منبرا للحصول على مراتب اجتماعية أو مهنية دون
تحويله إلى أداة نضال، لكن اللجنة التنفيذية تصرفت تجاه نقمة المواطنين بتكبر و امتعاض غير لائقين

(1)-يوسف مناصرية : المرجع السابق ص 169، 170 .

(2)-علي المحجوبي : المرجع السابق ص 566، 567 .

بأخلاقية العمل السياسي و النضال الوطني، في حين عمد الفريق الثاني إلى الاتصال المباشر مع القواعد الحزبية و الشعبية و فتح أفق تجاوز تلك الحالة بالانفتاح على المبادرات القاعدية و التوجه نحو الممارسة العملية و النشطة التي تضمن حيوية الحزب و قابليته للتأثر و التأثير على شؤون البلاد⁽¹⁾ .

في هذه الظروف، و رغم معارضة زعماء الدستور القدامى كان الوضع ملائماً لعقد مؤتمر وطني فوق العادة، و كان أن تشكلت إذاك جماعة العمل التونسي في شكل لجنة مؤقتة و أوكلت لنفسها مهمة الإعداد لعقد هذا المؤتمر يوم 2 مارس 1934 بقصر هلال وكانت الدعوى الموجهة إلى الشعب الدستورية و كذلك إلى كافة أعضاء اللجنة التنفيذية تحتوي على التالي : " بناء على طلب أغلبية شعب الحزب عقد مؤتمر فوق العادة لحسم الخلاف الذي حدث داخل اللجنة التنفيذية في شان تطبيق البرنامج السياسي الذي قرره المؤتمر الأخير و أساليب العمل و صياغة نظام داخلي يكفل حياة الحزب و نجاح القضية التونسية، فقد قررت اللجنة الوقتية استدعاءكم لحضور هذا المؤتمر فوق العادة الذي سينعقد فوق مدينة قصر هلال على الساعة التاسعة صباحا من يوم الجمعة 1 ذو القعدة سنة 1953 الموافق لـ ثاني مارس الافرنجي . و المرغوب أن تبعثوا نائبا عنكم و تسلموه نيابة بإمضاء لجنة شعبكم ليبدلي بها عند الطلب"⁽²⁾ . و في اليوم المحدد انعقد مؤتمر قصر هلال في دار أحمد عياد⁽³⁾ و كانت له أهمية بالغة حسب وجهة نظر محمود الماطري الذي يقول عنه : " لذلك حرصت كل الحرص على حضوره رغم أني كنت مريضا ، حيث أجريت عليّ عملية جراحية لالتهاب حاد في فخذي يومين قبل ذلك"⁽⁴⁾ .

(1) - زهير الدواوي : المرجع السابق ص 43 .

(2) - علي المحجوبي : المرجع السابق ص 568 .

(3) - أحمد عياد و هو دستوري قديم من قصر هلال تربى على الصراحة و الوقوف إلى جانب الحق، كان قد تعاطف كثيرا مع المهمشين و دعمهم مثل : الطاهر الحداد و محمد علي الحامي، و في بيته لقصر هلال جمع مجموعة كبيرة من الدستوريين من قرى الساحل ثم كشف لهم عن ضيفيه "الطاهر صفر، و الحبيب بورقيبة" . و كان ذلك قبل انعقاد مؤتمر قصر هلال.

(4) - محمود الماطري : المصدر السابق ص 54 .

و قد حضر المؤتمر ممثلون عن حوالي خمسين شعبة دستورية معظمهم من العناصر الشابة، و لم يساهم في المؤتمر رئيس شعبة قصر هلال محمد بوزويطة الذي ظل مترددا و لكنه بقي على اتصال غير مباشر مع المؤتمرين، كما لم يحضر أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية، رغم دعوتهم جميعا دعوة رسمية و كان محي الدين القليبي موجودا في المنطقة منذ بضعة أيام.

و كان أهم ما ألقى في المؤتمر خطابين اثنين: الأول ألقاه الطاهر صفر في الجلسة الصباحية، و الثاني ألقاه الحبيب بورقيبة في الجلسة المسائية، كما تناول الكلمة عدد كبير من المناضلين للتنديد بتقاعس اللجنة التنفيذية، و التشهير بما عمدت إليه من أساليب عدائية قصد تشويه سمعة وطنيين شباب التحقوا بالحزب جهودهم إلى جهود إخوانهم الحزبيين السابقين. ثم صادق المؤتمر على لائحتين : الأولى قدمها الحبيب بوقطفة نائب شعبة بنزرت للتنديد باللجنة التنفيذية، و الثانية قدمها الحبيب بورقيبة للمطالبة بطرد أعضاء اللجنة التنفيذية من الحزب، وبعد ذلك قرر المؤتمر تعويض اللجنة التنفيذية بهيئة أخرى أطلق عليها اسم "الديوان السياسي" مؤلفة من: محمود الماطري رئيسا، الحبيب بورقيبة كاتباً عاماً، الطاهر صفر كاتباً عاماً مساعداً، محمد بورقيبة أمين مال، البحري قيقة أمين مال مساعد.

و في الأخير انتخب المؤتمر مجلساً وطنياً يضم عشرين عضواً و هم : محمد بوزويطة ، الحبيب بوقطفة، الطاهر الراشدي، البشير بن فضل، الشاذلي عطاء الله، محمد الجلاصي، محمد بعيزيق ، الشاذلي قلالة، الهادي شاكر، محمد قلنزة، يوسف الرويسي ، محمد الجربوعي، عبد المجيد بن ذياب، صالح شعبان لعجيمي، محمد الجعايبي، الطاهر بوتورية ، صالح العباسي، محمد بنور، جلول بو لعوالي ، بلحسن جراد⁽¹⁾

خمسة عشر عضو من هذا المجلس يمثلون داخل الأيالة، و الخمسة الآخرين يمثلون تونس العاصمة. كما أوكلت لهذا المجلس مهمة مراقبة عمل الديوان السياسي لمنعه من التسلط و الاستبداد،

(1) المصدر نفسه و المكان نفسه.

كما أعد المؤتمر مشروع نظام داخلي لضبط المسؤوليات و تجنب العودة إلى التجاوزات السابقة ليعرض على المؤتمر القادم بعد تسجيل ملاحظات الشعب عليه⁽¹⁾.

و بطبيعة الحال فإن اللجنة التنفيذية لم تعترف بالقرارات التي أصدرها مؤتمر قصر هلال و اعتبرت نفسها هي الممثل الشرعي و الوحيد للحزب الدستوري .

و كرد فعل سريع عقد أعضاءها مؤتمرا بتونس يوم : 26 أفريل 1934 و انتخبوا أعضاء جددا في اللجنة التنفيذية مكان المنشقين، و هم أحمد توفيق المدني و الشيخ الطيب رضوان، محمد بن ميلاد . و الهادي بن فرج، و الهادي الزبيدي . و أذاع الحزب بيانا بيّن فيه أنه لم يتنازل عن أي مطلب من مطالبه و أكد على السير بالبلاد نحو الاستقلال، و هو الهدف الأسمى للحزب، و ركز على البرنامج السياسي الذي سطره مؤتمر نهج الجبل و تمسك بجميع الإصلاحات التي من شأنها أن تتقذ البلاد من الحالة السيئة التي انغمست فيها، و يضمن لها مكانتها بين الأمم الحرة المتطورة⁽²⁾. لكن في الواقع لم يكن هذا الإجراء سواء حفظا لماء الوجه لأن الأيام أثبتت عكس ذلك و منذ ذلك الحين أصبح بالبلاد التونسية تنظيمان ينتمي كلاهما إلى الحزب الدستوري، اللجنة التنفيذية و الديوان السياسي، و للتمييز بينهما أطلق الملاحظون الأجانب على الأولى اسم الدستور القديم و على الثاني اسم الدستور الجديد و في الواقع فإن الخلاف الوحيد بين الطرفين كان متصلا بأساليب العمل، و ماعدا ذلك فليس هناك فرق كبير بين التنظيمين⁽³⁾.

و كتعبير عن فرحته بسياسة الحزب الدستوري الجديد الجديدة و تأييدا لها قام المقيم العام في بداية شهر ماي 1934 بزيارة مدينة المنستير و الساحل التونسي و استدعى الحبيب بورقيبة و جماعة و أخبرهم أن الإقامة العامة قد رخصت لهم إخراج جريدتين بالعربية و الفرنسية للتعبير على لسان

(1)-علي المحجوبي : جنور الحركة الوطنية ،المرجع السابق ص 569-571 .

(2)-يوسف مناصرية : المرجع السابق ص 171 ، 172 .

(3)-علي المحجوبي : المرجع السابق ص 571 .

حزبهم و نشر مبادئه . و تحمل الجريدة العربية اسم " العمل " و الجريدة الفرنسية " العمل الحر L'action libre " و قد تمكن الحزب الجديد بفضل ذلك من بث أفكاره و آرائه، و كانت تلك هيبة و هدية من المقيم العام لنشر أفكار الحزب و مبادئه، و لم تكن الصحافة هي الوسيلة الوحيدة التي نشر بها الحزب الجديد دعايته بل نشرها أيضا عن طريق الجولات التي كان يقوم بها أفرادها لمواجهة أعمال اللجنة التنفيذية . و هكذا فعوضا أن يبدوا قادة الحزب الدستوري - قد ماء و جد - سهامهم إلى صدر الاستعمار الفرنسي، سدوها تجاه بعضهم البعض و طعنوا الشعب التونسي في وحدته و انتقلت الحرب إلى صفوف أبناء الحزب⁽¹⁾ .

لكن سياسة المقيم العام مع الحزب الجديد سرعان ما تغيرت لمجرد أن أدرك خطورة هذه الحركة على الاستعمار الفرنسي، و بالتالي قرر القضاء عليها، فألقى القبض على قادة الحركة و على أبرز قادتها في 03 سبتمبر 1934 و اعتقلهم بـ برج القصيرة⁽²⁾ في صحراء الجنوب الفرنسي و كان من بين هؤلاء : الحبيب بورقيبة، يوسف الرويسي، الحبيب بوقطفة، الهادي شاكر و صالح بن يوسف و غيرهم من أقطاب الحركة الوطنية التونسية⁽³⁾ أما محمود الماطري فاعتقل في بن قردان على الحدود الشرقية التونسية الليبية⁽⁴⁾ .

و ما كاد خبر اعتقال قادة الحزب ينتشر حتى عمت الاضطرابات كامل البلاد فأعلنت الإضرابات و توالى الإصطدامات بين الشعب و القوات المسلحة الفرنسية خاصة في بلدة مدنين و قصر هلال و طبرقة و البرجين و نفطة و منزل تميم فكانت هذه الاضطرابات بداية عهد اضطهاد عنيف لم يسبق له مثيل دام سنتين متتاليتين بلا انقطاع .

(1) - يوسف مناصرية : المرجع السابق ص 172 .

(2) - كان الفرنسيون يسمونه برج لوبوف " le bœuf " ثم أطلق عليه بعد الإستقلال اسم برج بورقيبة .

(3) - الحبيب ثامر : المصدر السابق ص 152 .

(4) - محمود الماطري : المصدر السابق ص 60 ، 61 .

و كلما زاد تعنت السلطة الفرنسية اشتد رد الفعل من الشعب و ازدادت مقاومته، و كانت الاعتقالات مستمرة في صفوف الرجال العاملين طيلة هذه المدة . لكن السلطة الفرنسية في آخر الأمر رأت أهد سياستها هاته المرتكزة على استعمال القوة و العنف قد منيت بالفشل، خصوصا وقد اشتد الضغط على المقيم العام " بيروطون" من طرف هيئة الحزب التي كانت تعمل في باريس تحت زعامة سليمان بن سليمان بمساعدة أحزاب اليسار الفرنسية .

و أمام هذا الضغط لجأت الحكومة الفرنسية إلى انتهاج سياسة جديدة في تونس و أقدمت على تعويض المقيم العام بيروطون بشخصية أخرى هي شخصية " جيون Guillon" في شهر أفريل 1936. الذي بادر بإطلاق سراح المعتقلين و أباح الحريات العامة، و كان انفراج الأزمة بعدما عانت الحركة الوطنية التونسية من اضطهاد عنيف يعتبر انتصارا عظيما سجله الحزب الجديد . و باعنا على سرعة انتشار الوعي القومي من جديد، فتمكن الحزب من استكمال تنظيم صفوفه على أسس الديمقراطية بعد أن تعطل مدة سنتين، فانتشرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة في كامل التراب التونسي، كما تكونت شبيبة للحزب في كل المراكز ، و كثرت جمعيات الكشفة و تأسست النقابات الوطنية الحرة، حتى أصبح الشعب كله تقريبا مكتلا في تنظيمات الحزب .

في هذه الظروف تقلدت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا ⁽¹⁾ فبعث هذا الحدث الأمل في نفوس الشعب التونسي ، و رأى الحزب الجديد أن يسلك سياسة التقاهم مع فرنسا في عهد هذه الحكومة اليسارية المعروف عليها مناصرتها للشعوب المستعمرة فأوفد الحزب الجديد أمانة العام الزعيم الحبيب بورقيبة إلى باريس مرات عديدة خلال سنتي 1936 - 1937 للتقاهم مع الحكومة الفرنسية و الدوائر الرسمية ⁽²⁾ و إقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي قد سلك الحزب آنذاك سياسة مناورة جديدة تقوم على المطالبة بإصلاحات مستعجلة، كمرحلة أولى في سبيل

(1) ترأس حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا عام 1936 الزعيم الاشتراكي " بلوم فيوليت Blum Viollette " .

(2) الحبيب ثامر : المصدر السابق ص 153

تحقيق أهداف الحزب الأصلية التي ترجي إلى استقلال البلاد و سياستها، على أن يكون الوصول إلى هذه الأهداف على مراحل، و في مقدماتها احترام المعاهدات التي خرقتها فرنسا منذ فرض الحماية، و تنفيذ ما التزمت به من السير بالشعب في طريق الرقي، و إعدادة لتسيير نفسه بنفسه .

و قد قدم الحزب إلى الحكومة الجبهة الشعبية في فرنسا مشروع مطالبة المستعجلة، الذي يقوم على منح الشعب التونسي برلمانا و حكومة مسؤولة أمامه .

لكن حكومة الجبهة الشعبية هي الأخرى خيبت الظن بأن سلكت نفس السياسة التي سلكتها الحكومات الفرنسية التي سبقتها على اختلاف ألوانها السياسية، و هي سياسة إعطاء الوعود التي لا تنفذ و لا يقصد منها غير تخليد الشعب و ربح الوقت . و أول إجراء قامت به هو إرسالها للوزير " بيير فينو Pierre Vienot" إلى تونس الذي أعلن يعد دراسة الحالة هناك وجوب إصلاح الإدارة التونسية و تشريك التونسيين في غدارة شؤون بلادهم .

و هذا التصريح هو سياسي أكثر منه عملي لأنه من جهة لا يلبي طموحات الشعب التونسي و رغبته في تسيير كامل شؤونه . و من جهة أخرى أنه لم يسجد على أرض الواقع . لأن السياسة الفرنسية لم يطرأ عليها أي تغيير لأن خطة فرنسا الاستعمارية لا تتأثر بتغيير الحكومات .

و في هذه الأثناء قام العمال التونسيون بإضرابات عامة من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية فقاومت السلطة الفرنسية حركة العمال مقاومة شديدة و عنيفة تسببت في حوادث دامية أسفرت عن عشرات القتلى و مئات الجرحى في مناجم المتلوي، و أم العرايس، و المظيلة، و الجبل الأبيض، و المتلين⁽¹⁾ .

و لما رأى الحزب أن سياسة التفاهم هذه لا تجدي نفعا دعا إلى عقد مؤتمر في شهر أكتوبر 1937 الذي اتخذ قرارات هامة ترمي إلى تنظيم خطة للمقاومة و مواجهة العنف بالعنف⁽²⁾ خاصة و أن فرنسا في هذه الفترة قد صممت على القضاء على الحركات الوطنية ليس في تونس فحسب بل و في جميع

(1)-المصدر نفسه ص 153-155 .

(2)-حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ص 168 .

أقطار المغرب العربي، إذ لم يمض وقت قليل حتى بدأت الإضطهادات العنيفة في كل من مراكش و الجزائر . فرأى الحزب أن يتضامن عندئذ مع الحركة الوطنية في مراكش و الجزائر، و قرر الإضراب العام في نوفمبر 1937⁽¹⁾. و على الصعيد الداخلي للحزب الدستوري فإن الصراع الداخلي ما زال ينخر جسم هذا الحزب حتى أن عودة الزعيم الروحي عبد العزيز الثعالبي إلى تونس و ما يمثله من وزن معنوي و سياسي و فكري و محاولته الرأب الصرع من خلال عمله الدؤوب و المغني و الاجتماعات الماراطونية مع شقي الحزب - اللجنة التنفيذية و الديوان السياسي - و اللجان المختلفة التي شكلها لحسم هذا النزاع و التي ضمت شخصيات دينية و سياسية و ثقافية لها وزنها و مكانتها لدى الأمة العربية و الإسلامية من طراز الشيخ الجليل عبد الحميد بن باديس و الشيخ أحمد توفيق المدني، فإن هذه المساعي لم تجدي نفعا لتصلب رأي الفريقين و استمرت الأزمة مع بروز ميدانيا الحزب الجديد الذي أصبح المحرك الفعلي لمختلف الأنشطة السياسية و الاجتماعية التي أفرزها الصراع الحزبي منذ 1934 و فشل الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مهمة توحيد الحزبين القديم و الجديد و أختار تبني مواقف رفاقه القدامى منذ جماعة الحزب الجديد الذين سمحت لهم الظروف السياسية منذ بداية الثلاثينات تبنيوا مبادئ و أهداف سياسية لم يتمكن الثعالبي فرضها عند تأسيسه للحزب، لذلك اعتبر الشيخ الثعالبي التجديد الذي قام فريق الديوان السياسي تراجعاً إلى الوراء على صعيد المبادئ حيث تبني الحزب الجديد مفاهيم الاستقلال التونسي التي يتعارض معها الشيخ الثعالبي بشكل مطلق، لأن الحبيب بورقيبة قد حدد في المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد مسألة الاستقلال كمايلي : " الاستقلال لن يتحقق إلا بإحدى الصيغ الثلاث التالية : ثورة شعبية عنيفة و عامة تصفي الاستعمار، أو هزيمة عسكرية فرنسية في حرب ضد أخرى، أو حل سلمي يقع عبر مراحل بإعانة فرنسا و تأطيرها و إشرافها " و يوظف بورقيبة شرح موقفه قائلاً : " إن اختلال موازين القوى بين الشعب التونسي و فرنسا، ينسق كل حظوظ القدرة الشعبية من ناحية ثم إن هزيمة فرنسا العسكرية لن تعين على استقلال

(1)-الحبيب ثامر : المصدر السابق ص 155 .

البلاد لأننا سوف نسقط في مخالب استعمار جديد ... فلن يبق لنا سوى طريق الإنعتاق السلمي تحت رعاية فرنسا"، تلك هي النظرة التحليلية التي رفضها الشيخ عبد العزيز الثعالبي و اعتبرها تراجعاً سياسياً لأهداف النضال الوطني، و قادة هذا الموقف إلى مناهضة كل المبادرات و النضالات التي خاضها و قادها الحزب الدستوري الجديد بما في ذلك انتفاضة أفريل 1938.⁽¹⁾ و يدل هذا التضامن على مدى قوة الحزب الدستوري و متانة اتصاله بالفئات الشعبية في الشمال والجنوب من جهة و مدى تمكنه من توجيه الشعب نحو أهدافه و تربيته على معاداة سلطة الحماية من جهة أخرى. كما يدل أيضاً على صدق روح الشعب و تعلقه بجامع الزيتونة الأعظم. وكان جل شيوخ و تلامذة الجامع الأعظم دستوريين حتى أن سلطة الحماية اعتبرته "معقل الوطنية، و رمز الشعور الديني"⁽²⁾ و قد كان لجامع الزيتونة أهمية كبيرة فعلاً في نفوس التونسيين خاصة و المسلمين الذين ترددوا عليه عامة. فكان له الأثر البالغ في صقل شعورهم الوطني، و طبع نفوسهم بطابعه الثقافي الإسلامي. و كان شأنه مع الحزب الدستوري شأن جامع الأزهر مع الحزب الوطني. و لم تأت سنة 1933 على الحزب الدستوري حتى كان يضم جميع الشرائح الاجتماعية التونسية مع شيوخ جامع الزيتونة وطلبته، و كذلك المثقفين، و المحامين، و أساتذة المدارس الحرة، و الموثقين، و الوكلاء، و كتاب المحاكم، و الصناع، و التجار، و الفلاحين، و الحرفيين، و الملاك، و الموظفين، و العمال، و سائقي السيارات. و لعل ذلك ما أدى بالإدارة الفرنسية إلى القول : "إن الحزب الحر الدستوري كان بين سنوات 1924 و 1933، حزب الرجال المخلصين"⁽³⁾. و لعل أصدق شريحة التزمت للمبادئ الوطنية الحقّة هي الطلبة الزيتونيون الذين كانوا متعلقين تعلقاً شديداً بالحزب الدستوري. و ذلك بحكم انتمائهم الاجتماعي، و وضعهم الثقافي و بعد تصورهم الحضاري. أما الشرائح الأخرى، فرغم حسن إيمانها بالقضية الوطنية و تعلقها بمبدأ

(1)- زهير الدواوي: الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، سراس للنشر تونس 1995 ص 50-58

(2)- المصدر نفسه، ص، 680.

(3)- أنظر : Kraiem, « le vieux »...P 268-269

الاستقلال، فإن مفهومها له يختلف، بحكم انتمائها الاجتماعي و مستوى ثقافتها و تصورها و مصالحها. و لعل خير من كان يعبر عن هذا المفهوم هم : الحزب الإصلاحى، و الحزب المستقل، و الحزب الدستوري الجديد، التي سنتناولها فيما بعد. و قد عمل الدستوريون كأحمد الصافي، و صالح فرحات، و محي الدين القليبي، و غيرهم على تغذية الروح الوطنية و توجيه الشعب نحو المطالبة بالإصلاح السياسي، كإقامة مجلس تشريعي، و محاربة التجنس و الاندماج، و الإصلاح الثقافي كالتحريض على بناء المدارس الحرة باللغة العربية، و الإصلاح القضائي و الديني كالدفاع على القضاء الإسلامي و محاربة المسح الحضاري، و الإصلاح الاقتصادي كتشجيع المصنوعات الوطنية و الإقبال على الحرف التقليدية و الزراعية، و الإصلاح الاجتماعي كالمحافظة على القيم الخلقية و الدينية، و عدم تقليد الأوروبيين في تعاطي المحرمات كالخمر و الربا و غير ذلك. ولئن كان هؤلاء كلهم دور في دفع عجلة الحركة الوطنية إلى الأمام في جميع جوانبها، فإن الشيخ الثعالبي كان دوره هو الآخر في ذلك رغم غربته و أعماله في إطار الجامعة الإسلامية. فلقد كان له اتصال وثيق بالشعب الدستورية و الدستوريين. و كان يتبادل معها الرسائل في المناسبات و الأعياد الإسلامية. و نورد هنا رده على شعبة الحلفاويين و لنتعرف من خلاله على فكرة الاستقلال الحضاري الذي كان يعتقده الثعالبي و بناء على التاريخ و الدين و الوطن، و روح التضحية التي دعا إليها شعبة الحلفاويين في مطلع سنة 1933 بقوله : "أبنائي الأعزاء ليوث الكريهة...طلائع الحق الهضيم و أنصار القومية النبيلة... و خليك بكم أن ترسلوها شعلة توقد الجوانح فأما حياة طيبة و إما موت مريح...إن الحركة قدسية لا تموت. فسيروا على بركة الله...غير ناظرين إلا إلى الواجب الذي في أعناقكم للدين و التاريخ و الوطن فإن النكوب عنه انتحار شنيع و موت أبدي"⁽¹⁾.

(1)- أ.و.إ.م.ت.ق.ح.و.تونس، رقم B3-13 ، رسالة خطية من الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى أعضاء شعبة الحلفاويين الدستورية. (ردا على الرسالة التي وجهتها إليه الشعبة بمناسبة عيد الأضحى)، القاهرة، في 30 أبريل 1933.

ب - مؤتمر نهج التريبونال⁽¹⁾ : و خلاف المطاري مع بورقيبة .

طبيعة المواجهة العنيفة التي قابلت بها السلطات الاستعمارية حركة الإضرابات العامة التي قام بها العمال التونسيون هي التي جعلت قادة الحزب الدستوري الجديد يعيدون النظر في سياسة الحزب و في طريقة تعاملهم مع إدارة الاحتلال، حيث رأوا أنه لا بد من مؤتمر عام للحزب للنظر في مستجدات الأحداث و البحث عن استراتيجية جديدة لمواجهة تلك المستجدات، ثم شرع في التحفيز لعقد هذا المؤتمر الذي تقرر أن يكون يوم 31 أكتوبر 1937 ، وبخصوصه يذكر محمود المطاري في مذكراته أنه خلال الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر بدأت الوفود تتوالى على تونس العاصمة في أعداد غفيرة قادمة من جميع أنحاء البلاد و كان بعضهم منشغل البال و بالخصوص الشباب منهم الذين كانوا يعلقون على الوضع تعليقا حادا متحمسا و يميلون إلى الحلول القصوى (أي إعلان الاستقلال و تنظيم مظاهرات جماهيرية و الامتناع عن دفع الضرائب و عن أداء الخدمة العسكرية ، بل حتى القيام بالأعمال إرهابية).

و في صبيحة 31 أكتوبر افتتحت الجلسة بنادي الحزب بشارع التريبونال بحضور مئات المندوبين و الضيوف، و ألقى رئيس الحزب محمود المطاري كلمة رحب فيها بالمؤتمرين لفت فيها أنظارهم إلى ما يحضى به الحزب من إشعاع متزايد و ما له من تأثير متصاعد على إدارة الاحتلال، كما ندد بممارسات المستوطنين و المتواطئين مع الإدارة الاستعمارية ، كما حذر المناضلين من المظاهرات غير المنظمة و التصريحات الصاخبة التي لم يكتب لها أن تقضي إلا إلى ردود فعل انتقامية دون تقديم حلول . أما الحبيب بورقيبة من جانبه فقد ألقى خطابا جيدا واضحا تمام الوضوح و واقعيا غاية الواقعية و محبوبا حبا محكما ، خال من تلك الثثرة الديماغوجية التي كانت كثيرا ما يركن إليها هذا الخطاب ابتهج له رئيس الحزب محمود المطاري و هنا عليه بورقيبة بحرارة.

(1) - سمي ذلك الشارع باسم " التريبونال Tribunal " أي المحكمة المختلطة المخصصة لفض النزاعات بين التونسيين و غيرهم من سكان البلاد التونسية.

و قد تخللت أشغال المؤتمر مناقشات كانت أحيانا حادة لاسيما داخل لجنة السياسة العامة و لجنة المالية حيث انتقد عدد كبير من النواب في هاتين اللجنتين بحدة وضع ميزانية الحزب التي صارت منذ رجوع المبعدين من برج البوق تحت تصرف بورقيبة وحده رغم وجود أمين مال لأن هذا الأخير لم يعد يقوم إلا بدور صوري فقط؟⁽¹⁾

و استمرت المناقشات الحادة حتى أثناء صياغة لائحة السياسة العامة و كانت نقاط الاختلاف تتمثل فيما يلي:

1- المطالبة بالاستقلال : هذا المطلب رأى فيه رئيس الحزب محمود المطاري ما بعد لأوانه و رأى أنه من الأهم التمسك بعبارة " التحرير " الواسعة المعنى لأن استعمال كلمة " الاستقلال " حسب رأيه من شأنه أن يغلق جميع أبواب النقاش مع السياسيين الفرنسيين لأنهم كانوا على اختلاف نزعاتهم لا يستسيغوا هذه الكلمة ، و أكثر من ذلك فقد هدد المطاري بالانسحاب من رئاسة الحزب في حالة إقرار هذا المطلب.

2- سحب توسم الخير من الحكومة الفرنسية : هذا الموقف سبق أن وضعه الحزب تجاه حكومة ليون بلوم الاشتراكية السابقة مع مواصلة الثقة في المقيم العام " أرمان لقيون " ممثل نفس الحكومة لكنه هذه المرة رأى عددا كبيرا من نواب الحزب مصيب و أنه يفضل إلى تناقض ، فلم يتم إقراره⁽²⁾

و بمجرد انتهاء أشغال المؤتمر و عودة المندوبين إلى مناطقهم انتظمت في كل مكان اجتماعات عامة و كانت الخطب التي تلقى فيها لا تبعث على التهئية و كثيرا ما كانت توفر للسلطات الاستعمارية فرصة التدخل لتسميم الجو و من جهة أخرى كانت المقالات المنشورة في جريدة لعمال التونسي و

(1) - محمود الماطري : المصدر السابق ، ص 119، 120.

(2) - يذكر محمد الماطري أن اللائحة الخاصة بسحب توسم الخير من الحكومة الفرنسية و التي تمت المصادقة عليها أنه استغرب كون الفقرة المتعلقة بسحب توسم الخير قد أضيفت فيما بعد إلى اللائحة ، وعرضت على الجلسة العامة و تمت المصادقة عليها في غيابه لأنه كان مريضا ذلك اليوم و لما اطلع عليها بعد التصويت احتج على تلك الخدعة ، لكنه و حرصا على تجنب كل انشقاق داخل الحزب فإنه قبل بالأمر الواقع .و قرر مواصلة الاضطلاع بتلك المهمة إلى غاية إنعقاد المجلس الوطني للحزب قبل نهاية سنة 1937 - 14، 15 ديسمبر 1937.

لاسيما منها مقالات الحبيب بورقيبة تزداد تصعيدا كل يوم خاصة ⁽¹⁾ و أن المؤتمر كان قد قرب مواصلة الكفاح بعد أن إتضح للمؤتمرين القوة التي أصبح عليها الحزب من خلال انتشار أفكاره و مبادئه و من خلال سلسلة الاجتماعات التي أصبح من الميسور عقدها ، حتى أن فرنسا أصبحت تستعد بحزم أكبر للقضاء على الحزب ⁽²⁾.

و في هذه الفترة قامت السلطات الفرنسية بأعمال قمعية في كل من الجزائر و المغرب الأقصى ضد الوطنيين و النقابيين و اعتقلت عدد كبيرا من منهم و رغم ردود الفعل في هاذين البلدين كانت ضعيفة ، فإن بورقيبة و صالح بن يوسف و سليمان بن سليمان و الهادي نويرة و الحبيب بوقطفة رأوا أنه من الضروري شن إضراب عام تضامني في تونس ، أما البحري قيقة و محمود الماطري فكانا ضد هذه المبادرة ، لأن هذا الإضراب في نظر الماطري في هذه الظروف لا يخدم القضية التونسية و لا القضية المغاربية .

رغم رفض كل من رئيس الحزب الماطري و عضوا الديوان السياسي البحري قيقة لهذه المبادرة إلا أن الإضراب نظم حيث وقع يوم 20 نوفمبر 1937 لكنه لم يحقق نجاحا كبيرا ، وكان قد تسبب في اندلاع بعض الحوادث و اعتقال عدد من الوطنيين لاسيما في بنزت حيث سجل سقوط بعض الضحايا، و أصبحت البلاد يخيم عليها جو مقل بالتهديدات و صارت لهجة جريدة العمل التونسي تحتد يوما بعد يوم .

و سعيا للتخفيف من هذا التصعيد سعى طالب رئيس الحزب محمود الماطري هيئة تحرير الجريدة بالاجتماع يوميا في مكتب الحبيب بورقيبة ، واشترط ألا تصدر أية مقالة دون موافقة أغلبية الحضور . و في 24 ديسمبر 1937 حرر بورقيبة مقالا شديدا للهِجة بعنوان " أ هذا عدم إدراك أم استخفاف " و كان يعزم نشره في الجريدة يوم 25 ديسمبر 1937 و أطلع عليه الماطري فعارضه بشدة و قرر تغيير

(1) - المصدر نفسه ص 120-122.

(2) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق، ص 138.

عنوانه لما فيه من تحامل على ممثل فرنسا ، كما قرر حذف فقرة أو فقرتين منه لكن المقال نشر بنفس العنوان و دون حذف أية فقرة ، فغضب الماطري لهذا المكر و اتصل ببورقيبة الذي أنكر أن يكون له ضلع في ذلك و نسب الخطأ إلى سكرتير الجريدة الهادي نويرة ، و من هنا يبدأ الخلاف بين رئيس الحزب و أمينه العام ، حيث أعلم الماطري ببورقيبة قائلاً: "إن الديوان السياسي سوف يتلقى عما قريب استقالتي بصورة لا رجعة فيها هذه المرة".

في حقيقة الأمر إن الخلاف بين الرجلين - الماطري ، بورقيبة - كانت ملامحه قد بدأت منذ مؤتمر التريبونال و اتضحت من خلال توجيهات كل واحد إذ كان الماطري يميل إلى التهدئة مراعاة لظروف تلك الفترة بينما الحبيب بورقيبة كان يعمل على التصعيد الأمر الذي لم يطقه الماطري فقرر تقديم استقالته⁽¹⁾ من رئاسة الحزب ، و يقول الماطري عن هذه الاستقالة : "إن استقالتي عوض أن تحمل قادة الحزب على التبصير ، فقد زادت في إثارتهم ، فاحتدت لهجة جريدة العمل أكثر فأكثر ، و تعددت الاجتماعات العامة و المظاهرات ، حيث كان الخطباء يدعون إلى الإضراب عن دفع الضرائب و الامتناع عن الخدمة العسكرية و استعمال الإرهاب والكفاح المسلح ... و لكن بأي سلاح؟"⁽²⁾ و منذ ذلك التاريخ بدأت السلطة الفرنسية تتربص برجال الحزب العاملين و تنزل بهم أقسى أنواع العذاب ، كما منعت الاجتماعات العامة ، فازداد هيجان الشعب ، و لم يرضخ الحزب لهذا المنع و استمر يعقد الاجتماعات و ينظم المظاهرات الشعبية للاحتجاج على السلطة الفرنسية فأسفر ذلك عن اصطدامات بين الشعب و القوات الفرنسية المسلحة منذ أوائل سنة 1938، حيث سالت الدماء في عدة أماكن و خاصة في مدينة بنزرت .

و إزاء هذه الحال اجتمع المجلس الوطني للحزب الجديد في شهر مارس 1938 و حدد موقفه النهائي من سياسة القمع التي انتهجتها فرنسا في كافة أنحاء البلاد ، وتوزع قادة الحزب لعقد

(1) - أنظر ملحق 05 .

(2) - المصدر نفسه ، ص 122-124.

الاجتماعات العامة لإعداد الشعب للصمود أمام هذه الموجة الاضطهادية ، فكانت السلطة الفرنسية تلقي عليهم القبض أثناء قيامهم بجولات دعائية ، فاعتقلت في 04 أفريل الدكتور سليمان بن سليمان والأستاذ يوسف الرويسي ، بعد أن منعت اجتماعات أراء عقدها في وادي مليز ، وعلى إثر ذلك قامت إضطرابات أفضيت إلى الاصطدام بين الشعب و القوات المسلحة الفرنسية فمات العشرات و جرح المئات من المواطنين.

وفي يوم 06 أفريل تم اعتقال الأساتذة : صالح بن يوسف ،و الهادي نويرة ، و محمود بورقيبة ، أثناء قيامهم بجولة دعائية في منطقة الكاف .و هكذا قامت السلطات الفرنسية بحركة اعتقالات واسعة شملت جميع قادة الشعب⁽¹⁾ .

لقد كان رد فعل الحزب عنيفا إزاء هذه الاعتقالات إذ قرر سلسلة من المظاهرات لا تتقطع في جميع أنحاء البلاد ، كما أصدر الحبيب بورقيبة الذي بقي طليقا الإذن بشن إضراب ابتداء من يوم 08 أفريل 1938، و رغم الإنذار الذي وجهه المقيم العام بشتى الطرق و الوسائل ، فقد تم إقرار الإضراب و المظاهرات .

فقامت مظاهرات هائلة في كامل أنحاء القطر التونسي يوم 08 أفريل 1938 و تمت في هدوء تام ، و قد ظهرت فيها قوة الحزب الجبارة و نظامه العنيد و تكتل الشعب حوله .

و إزاء هذه الحال قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائيا على الحزب و لو أدى ذلك إلى أسوء العواقب⁽²⁾ وفي يوم 09 أفريل 1938 و بمجرد احتشاد الجماهير الشعبية أمام قصر العدالة أين سيحاكم علي البلهوان و المنجي سليم ، احتجاجا على هذه المحاكمة اختلقت الشرطة الفرنسية الذرائع و أقدمت على جريمة شنعاء راح ضحيتها العشرات من القتلى و الجرحى و تم عقبها إلقاء القبض على علي البلهوان و المنجي سليم ، و على الساعة السابقة من ذلك اليوم أعلن عن حالة الحصار في كل من

(1)- الحبيب ثامر : المصدر السابق ،ص 155،156.

(2)- محمود المطاري : المصدر السابق 125.

تونس العاصمة و سوسة و أصبحت شوارع المدينة و كأنها اجتاحتها إحصار ، و غمرت الدهشة السكان إذ تملكتم الحيرة من سرعة الانتفاضة و خطورتها و التي باغتت قوات البوليس و الدستوريين على حد سواء و في يوم 10 أفريل ألقى القبض على الحبيب بورقيبة و الطاهر صفر و الدكتور بوصفارة، و قدمت من الجزائر نجدة بمائة و ثمانين رجل من الحرس المتجول و اقترفت في الوطن القبلي بعض عمليات التخريب فأعلن عن حالة الحصار في قرمبالية⁽¹⁾ وصارت المحاكم العسكرية في كل المدن تصدر أحكامها المستعجلة بالأشغال الشاقة و السجن الطويل الأمد ، و غصت السجون و المعتقلات بالوطنيين و انتشر الجيش الفرنسي في البلاد ، يعذب فيها فادا ، و يعذب الأهالي و يضطهدهم و يعتدي عليهم في الشوارع و ينتهك حرمت بيوتهم ، و استمر الاضطهاد و التعسف بصورة فضيحة لم يسبق له مثيل.

و قد قرر الشعب التونسي إثر حوادث 09 أفريل 1938 الداخلية أن يقابل العنف بالعنف ، فدخلت الحركة الوطنية التونسية بزعامة الحزب الدستوري الجديد في طور جديد من المقاومة ، و قامت الإضطرابات و الحوادث الداخلية في جميع أنحاء البلاد بالرغم من إعلان الأحكام العرفية ، واعتقال الألوف من الوطنيين بشكل مستمر ، و بالرغم من أن الحزب لم يكن له في ذلك الوقت قيادة منظمة⁽²⁾ و بعد بضعة أشهر من حوادث 09 أفريل انتظمت الحركة الوطنية - الحزب الجديد - من جديد تحت قيادة الدكتور الحبيب ثامر⁽³⁾ و تشكلت شعب للحزب في كافة المدن و القرى في نظام سري محكم و

(1)- تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق 7 الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943، خمس سنوات من المقاومة ، نشر وزارة الإعلام تونس 1983 ص 80-82.

(2)- الحبيب ثامر : المصدر السابق ، ص 157.

(3)- الحبيب ثامر من مواليد 1909 بتونس العاصمة من كبار زعماء الحركة الوطنية التونسية في الأربعينات ، ترأس سنة 1935 المؤتمر الخامس لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بتلمسان ، و عاد إلى تونس عام 1938 بعدما حصل على شهادة الدكتوراه في الطب و خلال هذه الفترة قاد بنفسه مظاهرة شعبية أمام قصر الباي للمطالبة بإطلاق سراح المساجين و تلبية مطالب الشعب فالقي عليه القبض ثم أطلق سراحه ، ترأس الحزب الجديد بعد الماطري ، توفي في 13 ديسمبر 1949 بباكستان في حادث طائرة.

صارت هذه التشكيلات تعمل في الخفاء و تنفذ التعليمات التي تتلقاها من القيادة.

و كان الحزب ينظم من وقت لآخر مظاهرات في الشوارع احتجاجا على السلطة الفرنسية و تصرفاتها في تونس ، و أول مظاهرة قام بها الحزب في ذلك العهد كانت في ميناء تونس و شارعها بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسي الجديد " ايريلابون Erik labonne" في 22 نوفمبر 1938 و اشتهرت هذه المظاهرة بمشاركة عدد من السيدات اللاتي ألقى عليهن القبض مع عدد من المتظاهرين ،و إزاء هذا التصعيد من جانب الوطنيين رغم حالة الطوارئ جنحت السلطة الفرنسية إلى تخفيف وطأة الاضطهاد ، فقررت إرسال لجنة تحقيق تتكون من نواب في البرلمان الفرنسي برئاسة السيد " لاكروزليير" فكان وجود هذه اللجنة مناسبة لأن تتقدم إليها الوفود التونسية من مختلف جهات الوطن بعرائض تطالب فيها بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين و الاستجابة لمطالب الشعب.

كما سمح المقيم العام الجديد بإصدار بعض الجرائد ذات الصيغة الوطنية مثل جريدة " تونس الفتاة" و جريدة " تونس" ⁽¹⁾

و في هذه الأثناء كانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب ، فظهرت مطامع إيطاليا في الاستيلاء على تونس من جديد ، فقررت الحكومة التونسية في شهر جانفي سنة 1939 إيفاد رئيسها " دلاديه Deladier" إلى تونس لإظهار تمسك فرنسا بها ، واغتتم الشعب هذه الفرصة ليظهر للعالم أنه غير راض عن تصرفات فرنسا في بلاده ، و أنه يطالب باستقلاله ، وقام بمظاهرات رائعة ، و خاصة في بنزرت و باردو ، و تونس و صفاقس و في كل مكان حل به الرئيس الفرنسي ، و قد اعتقلت السلطة الفرنسية أثناء هذه المظاهرات المئات من الوطنيين و حكمت عليهم أحكاما قاسية و نجد احتجاج الشعب على السلطة الفرنسية في كل ما كان يحدثه من أعمال الإرهاب و التخريب التي كلفت الإدارة الفرنسية خسائر فادحة : كما تكاثرت الحرائق في المصالح الفرنسية و في مصالح جيشها و في حقول

(1) - لقد صدرت جريدة " تونس الفتاة " بإدارة الأستاذ الرشيد إدريس، اما جريدة " تونس" فقد أصدرها الأديب زين العابدين التونسي.

المعمرين ، فكانت وسائل المواصلات تقطع في سائر أنحاء القطر التونسي ، و خاصة الخط الجديد و أعمدة الهاتف و أسلاكه. و لم يوقف تيار هذه الحركة ما كانت تصدره المحاكم الفرنسية العسكرية من أحكام بالإعدام على كل من يهتم بالقيام بعمل من هذا النوع⁽¹⁾

أما حل الحزب الدستوري الجديد فقد تم يوم 12 أفريل 1938 حيث أعلن مجلس الوزراء قرارا أعلن فيه عن حل الحزب الدستوري بسبب التحريض على تنظيم مظاهرات مسلحة في الطريق والنيل من حقوق القوة الحامية ، و نفذ القرار في الحين فأغلق مقر الحزب الجديد في ذلك اليوم و حذرت الوثائق التي عثر عليها داخله⁽²⁾.

4- نبذة عن حياة زعيم الحزب الجديد - الحبيب بورقيبة :

ولد الحبيب بورقيبة بن علي كما يذكر في محاضراته أمام طلبة معهد الصحافة و علوم الأخبار في 03 أوت 1903 بالمنستير من عائلة فقيرة له خمسة إخوة ذكور و بنتان و كان آخر العنقود. و في عام 1907 بعثه أبوه إلى تونس العاصمة عند أخويه من أجل الدراسة لأن والده غير قادر على التكفل به لفقره و تقدمه في السن ، درس بالمعهد الصادقي الذي درس به كثير من حركة الشباب التونسي أمثال : علي باشحامية و الطاهر صفر و غيرهم ، وكان أبوه من الحين إلى الآخر يزوره في تونس ليقف على حقيقة دراسته و يذكر بورقيبة نفسه أن أباه زاره في المدرسة حيث قال : " جاء إلى الصادقية ليرى إن كنت جادا في الدرس كما كان يوصيني دائما ، فقابل القائم العام للمدرسة " ليد سيردون Serdon" الذي دعاني من قاعة المذاكرة فوجدت أبي معه و على الفور قال له سيردون : " إن أبنك كثير الهرج" قالها ثلاثة مرات . فسأله أبي إن كنت مجتهدا في الدرس فأجابه بأن مثابرتي على الدراسة لا بأس بها . فقال له أبي : " إن دعه يهرج ما شاء " و كان رأي سيردون أن والدي شجعني

(1)- المصدر نفسه ص 157-159.

(2)- تاريخ الحركة الوطنية التونسية ووثائق 7 الدستور التونسي الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943

المصدر السابق ص 82.

على " الشيطنة" . و الحقيقة أن الهاجس الوحيد الذي كان لواليدي هو الاطمئنان علة كدي في الدراسة أما ما عد ذلك فما كان ليحفل به و هو الذي استبدت به الرغبة في أن يراني عاكفا على تحصيل العلم. و في عام 1913 تحصل على الشهادة الابتدائية ، و كان بورقيبة شغوفا بدراسة العلوم الرياضية و يرجع ذلك إلى أستاذ هذه المادة الذي كان ينسجم معه كثيرا . كما أحرز على الجزء الأول من شهادة البكالوريا بتفوقه في مادة الحساب ، و رغم توفقه في هذه المادة إلا أنه لم يتخصص فيها بل مال إلى الفلسفة و العلوم السياسية و علوم الصحافة عندما التحق بالجامعة .

توفيت والدته فتومة في نفس العام الذي تحصل فيه على الشهادة الابتدائية (1913)⁽¹⁾ و كان أبوه قد دخل كجندي في الجيش العثماني في صفوف المشاة ثم أصبح فيما بعد رقيباً تحت أمره بوزبوشي المنطقة، ثم أحيل على التقاعد قبل ولادة الحبيب بورقيبة ب21 سنة .

ثم التحق بمعهد " كارنو" رفقة كل من البحري قيقة و طاهر صفر و هو ما أصبح يطلق عليه " الثلاثي الساحلي " و رغم أن البحري قيقة ينحدر من دستور فإن معاشرته لأهل الساحل جعلته ساحلياً في طبعه و سلوكه أكثر من الساحليين أنفسهم. أما الطاهر صفر الذي ينحدر من المهديّة فلطالما أشبعه شغف المعرفة و الحياة ، لقد برز الطاهر صفر بسرعته كخطيب مولع بالسياسة و الفن و التاريخ. و إن كان يتمتع بذكاء حاد فإنه كان على حساسية مفرطة سرعان ما أفقدته الحماس لمواصلة سيره في حقول مليئة بالإعشاب الطفيلية، لقد تعلم بورقيبة من طاهر صفر الخطابة و القدرة على تناول المواضيع قولاً و تحريراً.⁽²⁾ أما من بحري قيقة فقد تعلم الحبيب شغف الحياة و ألعابها، فالثلاثي الساحلي سيواصل السير معاً إلى سنوات باريس، و من هناك سيبدأ لكل واحد منه السير لوحده إلى قدره⁽³⁾.

(1) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ، ص 29،08.

(2) - الصافي سعيد : بورقيبة سيرة شبه محرمة ط1 رياض الرايس للكتب و النشر - بيروت لبنان 2000 ، ص 47،37.

(3) - المرجع نفسه ص 47.

ثم بدأ اهتمام الحبيب بورقيبة يرنو نحو السياسة و هو في معهد الصادقية حيث قام بأعمال سياسية في عام 1919 بمناسبة عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، كما شارك في عام 1922 في مظاهرة 5 أفريل لدفاع الفكرة الوطنية الذي كان يحلم بها و بدافع حب الوطنية⁽¹⁾ ثم أصبح معجبا باتجاهات الحزب الحر الدستوري الذي أسسه كل من الشيخ عبد العزيز الثعالبي و المحامي أحمد الصافي ، و الذي سيعرف أول انشقاق الداخلي عام 1921 ، حيث أصبح بعض المنتمين لهذا الحزب يأخذون عليه استغراقه في الشعارات الكبيرة ، و قد رأوا أن كلمة " دستور " لا تناسب وضع الأهالي في هذه المرحلة لأنهم مازالوا يحتاجون إلى عناية و رعاية ، و ظهر ما يعرف بالحزب الإصلاحى الذي بد معتدلا و أكثر تفهما في المرحلة و تواضعا في مطالبه السياسية ، و في هذه الأثناء أبد بورقيبة تحمسه لزعامة الحزب الحر الدستوري و في نفس الوقت كان من المهاجمين الشرسين للشيوعيين، و كذلك للنقابيين ، و قد نظر إلى النقابيين على أنهم يريدون بعث البلبلة ، أما الطاهر الحداد فقد أعجب به كثيرا لأفكاره التحريرية حول المرأة ، أما محمد علي⁽²⁾ فقد نظر إليه كشيطان جلب معه أفكارا هدامة نسجها من خلال رحلته إلى اسطنبول و برلين خاصة و أن اهتمام بورقيبة في هذه الأثناء كان منصبا بشكل كبير على الحياة السياسية الفرنسية ، وكان يمجّد الاشتراكيين الذين وصلوا إلى فرنسا آنذاك آملا في حصوله على منحة لموصلة الدراسة بالخارج .

و في الأخير تكفل به أخوه محمود و أرسله للدراسة بباريس على حسابه الخاص و سجل في جامعة السربون لمتابعة دروس في علم النفس و الآداب إلى جانب دروس الحقوق ، و كان مفتونا بالفلسفة و الآداب و كذلك بالعقل الغربي كما كان معجبا بالقائد التركي مصطفى كمال أتاتورك ، و بزعم الاشتراكية الفرنسية جون جوريس Jean Jaures " ، كان بورقيبة متحمسا للعمل أكثر من الإيديولوجيا كما قال عن نفسه لاحقا و العبارة التي قرأها على تمثال أوغيست كونت August cunt " : " لنحيا من

(1) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ص 43.

(2) - محمد علي هو محمد علي المحامي القابسي النقابي التونسي.

أجل الغير " المنتصب في ساحة السربون ، و قبل أن يخطو بورقيبة الخطوات الفعلية نحو العمل السياسي كان يلقب بالحيوان السياسي الأول في بلاده لأن تأخر في الاندفاع نحو السياسة فهو لم يقترب كما فعل بعض رفاقه من أوساط نجم شمال إفريقيا التي كانت تعتبر مدرسة ممتازة لكثير من المناضلين المغاربة و إذا انضم الطالب الطيب الدبابي و البحري قيقة و الطاهر صفر إلى صفوف مصالي الحاج الذي كان على رأس هذا التيار السياسي فإن الحبيب بورقيبة لم ينظم إلى هذا الحزب و هو الغدر بالطبقة و هذا الغدر سيؤهله للوقوف دائما في الوسط ⁽¹⁾ و في باريس تزوج الحبيب بورقيبة بأرملة فرنسية ماتيلدا Matilda" و أنجب منها ابنه الوحيد " الحبيب الابن" و كانت هذه السيدة تكبره بحوالي 12 سنة ، و مع ذلك فقد ارتبط بها ارتباطا وثيقا ، فقد كانت هي عالمه الأول، إذ لم يعد يلتقي برفاقه إلا نادرا محتفظا فقط ببعض اللقاءات القصيرة مع البحري قيقة و الطاهر صفر، حتى أن الجامعة أصبحت عند بورقيبة تمثل الدرجة الثانية من اهتمامه.

في سبتمبر عام 1926 و هو في عطلة في تونس توفي أبوه و حضر جنازته ثم عاد إلى باريس لاستئناف الدراسة ثم دخل المدرسة الحرة للعلوم السياسية و بذلك يكون بورقيبة قد جمع بين علم النفس، والحقوق و الفلسفة و العلوم السياسية ثم علوم الصحافة ، و بعد حصوله على الإجازة في الحقوق عاد إلى تونس ليمارس مهنة المحاماة و ضل يشتغل في هذه المهنة و في نفس الوقت يمارس السياسة و النشاط الصحفي .

و منذ عام 1929⁽²⁾ انغمر في عالم السياسة بلهفة شديدة و في وقت قصير أصبح سياسيا محنكا يحسب له ألف حساب من قبل زملائه و منافسيه في مقصورات أو صالونات السياسة في مدينة

(1)- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص 64.48.

(2)- يذكر بورقيبة أن بداية عهده بالسياسة تعود إلى عام 1928 عندما دعي لحضور محاضرة حول الحجاب ألقتها السيد : منشاري، و صبت جام غضبها على الحجاب و أزاحت حجابها في حركة مشهورة أمام الحضور فأخذ الكلمة و قال لها : " إن الحجاب جزء من الشخصية التونسية " ، و من هنا تبدأ مسيرته السياسية أنظر الحبيب بورقيبة المصدر السابق ص 80.

أما عالم الصحافة فبداية عهده تعود إلى عام 1930 حيث كان ينشر مقالات صحافية في جريدة " اللواء التونسي " ثم جريدة " صوت التونسي " ونظرا لنشاطه الصحفي رفقة زملائه في جريدة " صوت التونسي " أحالتهم السلطات الاستعمارية على العدالة.

و قبل المحاكمة دعاهم المقيم العام لمقابلته بالمرسى فحضرت نفس الجماعة كحضور الشاذلي خير الله صاحب الجريدة ، و أثناء تبادل الحديث كرر المقيم العام مرات عديدة كما بينت ذلك صباح اليوم لصديقكم الشاذلي خير الله ؟. و تم الاتفاق على تأجيل المحاكمة ، لكن بورقيبة تساءل لماذا لم يخبرنا الشاذلي بلقاء الصباح مع المقيم العام ؟ ثم بدأ يتملص بعد هذه الحادثة من جريدة " صوت التونسي " شيئا فشيئا .

وفي يوم 01 نوفمبر 1932 أسس رفقة أعضاء هيئة تحرير " صوت التونسي " جريدة " العمل التونسي " و سارت هذه الجريدة سيرا طيبا و كان أول مقال كتبه بورقيبة في عددها الأول بعنوان " الميزانية التونسية " (2) .

لقد ناضل بورقيبة ضد التجنيس بشراسة و قد جعلت منه هذه القضية الراجل المصارع و في مقدمة الفاعلين في الساحة السياسية فبورقيبة الذي ضل متهما في بعض الأوساط حتى ذلك الوقت بإعجابه المفرط بفرنسا سيرز كأكبر مدافع عن الأصالة التونسية حتى بدا و كأنه وجد الفرصة ليكفر عن بعض ذنوبه (3) .

و أول خلاف لبورقيبة مع اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري كان بسبب مصاحبته وفد المنستير الذي جاء لمقابلة الباي للحسم في قضية ابن أحد المتجنسين التي تسببت في أحداث دامية حيث وجه له توبيخا لعدم التزامه بتعليمات الحزب ، لكن بورقيبة رد على هذا اللوم معتبرا أن ذهابه إلى القصر كان

(1) - الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص 79.68.

(2) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ، ص 86.79.

(3) - الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص 48.

بصفته من أصيلي هذه المنطقة " منطقة المنستير" ثم بصفته محام وليس كمتكلم أو ممثل عن الحزب⁽¹⁾.

و في يوم 12 ماي 1933 مؤتمر الحزب الأول " مؤتمر نهج الجبل " و حضره بورقيبة و خطب فيه حيث دعي إلى ضرورة استعمال طرق جديدة و اللجوء إلى رجال جدد لمكافحة الاستعمار لأن العمل الذي تقوم به اللجنة التنفيذية في تلك الفترة لن يجدي نفعا، و عوض أن يعمد أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب إلى طرد الحبيب بورقيبة من الحزب فقد اقترحه الجميع كعضو جديد في اللجنة التنفيذية رفقة زملائه في هيئة تحرير جريدة " العمل التونسي" و بهذا الخصوص يذكر بورقيبة : " و أدركت عندما علمت بلائحة اللوم ضدي أن القصد من إدخالني لعضوية اللجنة التنفيذية هو وضع وثاق يشدني و إقامة العراقيل في وجهي للحيلولة دون قيامي بأي عمل حتى و لو كانت المشاركة في وفد ظن و أعلمت جماعة اللجنة التنفيذية أنني في غنى عن الشرف الذي منحوني إياه بإلحاقهم بهم ."

و في 09 سبتمبر 1933 قدم استقالته من اللجنة التنفيذية مقدما النصيحة لزملائه في جريدة العمل التونسي بعد الاستقالة مثل محمود الماطري ، لكنهم بعد فترة وجيزة قدموا استقالتهم كذلك ، فبدأ التصدع في اللجنة التنفيذية بين الجيل القديم و الجيل الجديد⁽²⁾.

في 02 مارس 1934 استطاع بورقيبة رفقة رفاقه عقد مؤتمر قصر هلال التاريخي و الانفصال عن اللجنة التنفيذية نهائيا مشكلا عوضها الديوان السياسي و منذ هذا التاريخ يظهر الحزب الدستوري التونسي الجديد برئاسة محمود الماطري و كاتبه العام لحبيب بورقيبة⁽³⁾ و يختفي نوعا ما الجيل القديم و يبرز بقوة جيل بورقيبة و يستمر الحزب الجديد يناضل بزعامة الحبيب بورقيبة حتى تحقيق استقلال

(1) - المرجع نفسه ، ص 85.

(2) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ، ص 91.

(3) - محمود الماطري : المصدر السابق ، ص 53.54.

تونس في 20 مارس 1956⁽¹⁾ و كان بورقيبة قبل ذلك قد سجن العديد من المرات في أماكن مختلفة منها برج الجوف بجنوب تونس في 04 سبتمبر 1934 ، و سان نيلولا بمرسيليا ثم بروما .

كان الحبيب بورقيبة أثناء الحرب العالمية الثانية و رغم المعاملة الخاصة التي لاقاها في المعتقل من قبل دول المحور إلا أنه أبدى بعض الميول نحو الحلفاء على أساس المثل الديمقراطية و الأهداف التحررية التي ادعوها ، و في نهاية الحرب شرع بورقيبة في انتهاج سياسة جديدة عليها تجدي نفعاً و تدفع بالقضية التونسية نحو التقدم ، و ذلك بالاتجاه نحو المشرق العربي حيث سيعقد هناك اجتماع لتأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة ، و لا بد أن تكون القضية التونسية من بين نقاط جدول أعمالها و رغم الظروف المشددة على بورقيبة في تونس إلا أنه استعد لهذه المغامرة ، و بعد ترتيب كل الأمور و طريقة الهروب و السفر يذكر بورقيبة كيف انطلقت هذه الرحلة الشاقة فيقول : " و بينما أنا مستغرق في حيرتي من أمر هذه الرحلة إذ بزوجتي ، أم ابني الحبيب تدخل عليا تسألني : أي بذلة تريد أن ترتدي لمقابلة القنصل الأمريكي ؟ - لم يخبرها بأمر الرحلة - فأجبتها إن هذه المقابلة لن تتم و كان الوقت التاسعة ليلاً فأقبل علي عبد الصمد فقلت له إنني مستعد للرحلة و في تلك اللحظات فكرة في أمر زوجتي و ابني المسكينين و ما سيكون مصيرهما لو هلك في الطريق و هل أعلمهما بما أنا مقبل عليه من مخاطرة أم لا ؟ ثم قررت أنه لا فائدة من إعلامهما و من حسن الحظ أن عوني الجندرمه كانا قد انصرفا و لا شك أنهما عندما شاهداني أوقف السيارة أمام باب المنزل و أصدع إلي بيتي قد فكرا أنني سأنام و أرتاح ؟ فتمكنت من الخروج و اجتزت نهج الوادي - و كان نهج بوخريص

(1) - Alan Palmer : The Pinguins dictionary of Twentieth- Century History 1900. 1982.
New Edition Oxford 1979 pp 62 ,63

- يخترقه و في هذا النهج تسكن وسيلة⁽¹⁾ و هي امرأة تحبني و قد توقفت برهة قصيرة من الزمن و قد هممت بأن أقصد بيتها لأراها و لسان حالي يردد بيت الشاعر :

أمر على الديار من غير حاجة

لعلي أراكم أو أرى من يراكم

و لكنني خفت أن تضعف نفسي أو يقع مالا تحمد عقباه فعدلت عن التعرّيج على بيت وسيلة ، و واصلنا سيرنا في جنح الليل . " ثم واصل بورقيبة رحلة المغامرة عن طريق صفاقس فقرنقة و من قرنقة شق البحر عن طريق زورق صغير لأخذ التجار التونسيين نحو صبراته بليبيا و منها بواسطة جمل إلى مصراته فبنغازي و أخيرا وصل بورقيبة بعد رحلة شاقة و طويلة إلى القاهرة⁽²⁾ دامت 22 يوما من 26 مارس 1945 إلى 16 أبريل 1945 و خلفه على قيادة الحزب صالح بن يوسف الأمين العام للحزب رفقة بقية أعضاء الديوان السياسي و هم : المنجي سليم ، الهادي نويرة ، و علي البهلوان و الدكتور سليمان بن سليمان⁽³⁾ و في القاهرة كانت لبورقيبة عدة نشاطات و اتصالات مكثفة سواء بمندوبي الدول العربية في الجامعة العربية أو بسفراء أمريكا و فرنسا ، و خاصة بالسفير العراقي الذي كان له سندا قويا و قدم له الدعم الكبير ساعده على القيام بزيارة دول المشرق العربي كالأردن و السعودية ، ثم عاد إلى القاهرة و عند تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة كان عضوا فيه ، كما سمحت له الظروف بأن يزور الولايات المتحدة الأمريكية لدعم التونسية في الأمم المتحدة و أصبحت لبورقيبة شبكة واسعة من العلاقات.

(1)- و وسيلة : هي وسيلة بن عمار التي تعرف عليها بورقيبة منذ عودته من الاعتقال سنة 1943 إذ كانت معجبة به و بنضاله فتعلق بها و دامت هذه العلاقة حتى الاستقلال حيث تزوجها و لعبت دورا كبيرا في توجيه سياسة بورقيبة الرئيس .

(2)- الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ص 184-192.

(3)- الحبيب ثامر : المصدر السابق ص 168.

و في هذه المرحلة بدأ يدخل في صراع سياسي داخلي مع بعض رفاقه في الديوان السياسي و وصل الصراع حتى إلى عضويته في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة⁽¹⁾.

و في ديسمبر عام 1949 قرر بورقيبة العودة إلى تونس مقتنعا بأن النضال الحقيقي يجب أن يكون على أرض الوطن ، فعاود الكرة لتحقيق أمنيته القديمة و هي التفاهم مع الفرنسيين مباشرة ، و في أبريل 1950 ذهب إلى باريس لهذا الغرض و لكن الصعوبة التي كان يصطدم بها دائما هي استمرار السياسة الفرنسية على عدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل عام 1938 ، لذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباي الذي عقدت معه معاهدة الحماية ، بل أن بعض هؤلاء الساسة راح يشيع التهم الباطلة حول الدستورين فاتهمهم بالانتماء إلى الشيوعية الدولية ، و حتى يبطل الوطنيون التونسيون هذه التهمة جعلوا الاتحاد العام التونسي للشغل ينضم إلى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار ، و هو الاتحاد الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية و يعتبر معاديا للنقابات الشيوعية⁽²⁾ و حرصا منه - بورقيبة - على انقاد الصداقة الفرنسية التونسية المفيدة لكلا البلدين فلقد رغب دوما في حل المشاكل بواسطة الحوار و هو لا يود أن يظل الحقد و الضغينة بين الشعبين التونسي و الفرنسي إلى الأبد ، و من ناحية أخرى فقد كان يرغب دوما في الحصول على مساندة الرأي العام الفرنسي و العالمي ، ذلك أن رفض الحوار يحمل فرنسا قبعة الأخطاء و يبرر عندئذ كل التبرير الكفاح المسلح الذي أقر بورقيبة العزم على خوضه إذ ما رفضت فرنسا التفاهم عن طريق المفاوضات⁽³⁾ و من هذا المنطلق قرر بورقيبة السفر إلى باريس فوصلها يوم 12 أبريل 1950 ، و في يوم 14 من نفس الشهر أدلى في العاصمة الفرنسية بالتصريح التالي : " بعد الرحلة التي قمت بها إلى كل من نيويورك و القاهرة حرصت على القدوم إلى باريس لأضع فرنسا

(1) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق 192-204.

(2) - صلاح العقاد : المغرب العربي ، المرجع السابق ص 344.

(3) - أحمد القصاب : تاريخ تونس المعاصر 1881 - 1956 تعريب حمادي الساحلي ، الشركة التونسية للتوزيع ،

تونس 1986 ، ص 611.

أمام مسؤوليتها ، ذلك أن هذه البلاد التي تربطنا بها عدة روابط مصرة على عدم اعتبار إدارة التونسيين النتريدة لتحرير بلادهم و في حين نرى قسما كبيرا من العالم العربي قد استرجع في الوقت الحاضر استقلاله تبقى فرنسا الدولة الوحيدة الراغبة في إبقاء نظام الحماية الذي يكتسي صبغة استعمارية قد أكل عليها الدهر و شرب ، و لقد بينت لي الجولات التي قمت بها في مختلف أرجاء البلاد التونسية ، أن هذا الوضع يثير امتعاض الشعب التونسي بإجماعه ، أنه لا يمكننا العيش بدون وطن ، و لقد كنا نود الوصول إلى تسوية مرضية للطرفين و لكننا لم نجد أمامنا إلى حد الآن إلا أناس " عنيدون " و إن هذا الوضع الحالي من شأنه أن يفضي لا محالة إلى انتفاضات مؤسفة ، و أنه لمن واجبي قبل أن يحصل ذلك لفت انتباه الفرنسيين بفرنسا للأمر " (1)

و في يوم 15 أفريل 1950 سلم لوكالة " فرانس براس " النقاط السبع التي تلخص أهم المطالب التونسية وهي:

- 1- بعث السلطة التنفيذية التونسية .
 - 2- تشكيل حكومة تونسية يرأس اجتماعاتها عاهل البلاد .
 - 3- إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية .
 - 4- إلغاء المراقبين المدنيين .
 - 5- إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيث ما توجد جاليات فرنسية .
 - 6- إحداث مجلس وطني تأسيسي منتخب بالاقتراع العام .
- رفض المستوطنون الفرنسيون " المتفوقون " هذه المطالب و ضربوا بها عرض الحائط و عملوا على إبقاء الحزب الجديد خارج القانون لأنه منحل و تمت متابعة قادته و رؤساء الشعب الدستوري و

(1) - Bourguiba Habib : La Tunisie et la France vingt cinq ans de lutte pour une coopérations libre - ED Julliard jaris 1954 pp 226-229.

اتهموهم بالتآمر على أمن الدولة ، كما تم حل الاتحاد العام التونسي للشغل و عزل الموظفين الذين انخرطوا في الحزب الدستوري أو الذين قدموا له مساعدة ⁽¹⁾.

و لما لم تجد مساعي الوزير الأكبر " محمد شنيف" و وزير العدل صالح بن يوسف في باريس نفعا بل العكس ضرت مذكرة 15 ديسمبر 1951 تؤكد من خلالها الحكومة الفرنسية من جديد على مبدأ السيادة المزدوجة و على إصرارها على عدم التخلي في المستقبل عن القيام بعملها لفائدة مجموع الساكنين بالإيالة لقد أذهلت هذه المذكرة الوطنيين التونسيين و كانت إشارة للدخول في مرحلة جديدة حاسمة ، مراحل الكفاح التونسي ، حيث جاء الرد سريعا على لسان الحبيب بورقيبة قائلا : " لقد طويت صفحة من صفحات التاريخ التونسيين و إن جواب السيد شومان - وزير الخارجية الفرنسي- يفتح عهد من القمع و المقاومة مع ما يتبع ذلك من دموع و أحزان و أحقاد. و في أوائل سنة 1952 عاد بورقيبة من باريس إلى تونس و دعا الشعب التونسي للكفاح حتى النهاية .

و بمجيء المقيم العام الجديد " جون دي هوتكلوك" يوم 13 جانفي 1952 شرع في ترهيب و تضيق الخناق على الحزب الجديد و منعه من مؤتمره المقرر يوم 18 جانفي 1952⁽²⁾ و قبله بيوم " 17 جانفي " انتظمت مظاهرة في باجة بمشاركة عدد كبير من النساء من بينهم السيدة وسيلة بن عمار . وفي 18 جانفي ألقى القبض على الحبيب بورقيبة و أبعد إلى طبرقة وعلى عدد من الدستوريين بين قرابة 150 دستوري⁽³⁾

و في أول جوان 1955 عاد بورقيبة إلى تونس بعد سنوات طويلة قضاها في المعتقل و في المنفى حيث قدم عن طريق البحر عبر باخرة " مدينة الجزائر " القادمة من مرسيليا و نزل في ميناء حلق الواد رافعا يده ملوفا بمنديل أبيض تحية لشعبه و هو يكفكف دموعه فاهتزت مشاعر مستقبله.

(1)- أحمد القصاب : المصدر السابق ص 612.614.

(2)- رغم إجراءات المنع فإن المؤتمر قد انعقد في الوقت المحدد بمشاركة الهادي شاكر و طالب بإلغاء الحماية و الارتقاء البلاد التونسية إلى مصاف الدول المستقلة .

(3)- المرجع نفسه ، ص 625.626.

و كان بورقيبة قد تجاوب مع مقترح رئيس الوزراء الفرنسي " منداس فرنس " الذي زار تونس في 31 جويلية 1945 عارضا على الأمين باي نظام حكم ذاتي داخلي يسمح بتشكيل حكومة تونسية. و تمثل تجارب بورقيبة في تصريحه التالي : " الاستقلال يضل الطموح الأكبر للشعب التونسي ، و تشكل مقترحات منداس فرنس مرحلة حاسمة " هذا النهج الجديد لبورقيبة كان عاملا بنصيحة الملك عبد العزيز بن سعود الذي كان قد أوصاه عند إقامته بالمملكة العربية السعودية عام 1948 باعتماد سياسة المراحل و تجنب المواجهة و حماية الطاقات المناضلة ⁽¹⁾ لكن القوميون التونسيون المتشددون لم يتفهموا هذا النهج السياسي الذي يكرس زعامة بورقيبة فحذروا من استعمار جديد مقنع . و اعتبر صالح بن يوسف الأمين العام للحزب أن الحكم الذاتي بمثابة خطوة إلا الوراء مستجدا بعروبة و قومية الشعب التونسي لينادي بحرب عارمة تسودها جميع دول المغرب العربي ضد فرنسا و بهذا يكون الصراع قد احتدم بين رئيس الحزب بورقيبة و بين أمينه العام صالح بن يوسف انتهى بإقصاء صالح بن يوسف من الحزب يوم 12 أكتوبر 1955 لكن هذا الأخير لم يكتثر لهذا القرار و ضل متمسكا بمنصبه كأمين عام خاصة و أنه تلقى تأييدا من جمال عبد الناصر في هذا الوقت بالذات مما زاد في قلق بورقيبة و رفاقه فتأزمت الأوضاع و تطورت الأحداث أكثر .

و في نوفمبر 1955 عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمر في صفاقس و انتصر فيه بورقيبة و توسعت دائرة الصراع حتى شملت رفاقه الأوائل أمثال البحري قيقه و الطاهر صفر و سليمان بن سليمان ، و محمود المطاري و الشاذلي الخلافي ... الذين اتفقوا على الاستقلال إلا أنه لم تكن لهم الجراءة السياسية في نظر بورقيبة فانتهدهم في خطبة ⁽²⁾

و بعدما وقع بورقيبة على وثيقة الاستقلال التام يوم 20 مارس 1956 و خروج صالح بن يوسف من تونس معارضا ، واصل بورقيبة تألقه حيث أصبح وزيرا أولا ، و شرع في التخطيط للانقلاب

(¹) - الطاهر بالخوجة : الحبيب بورقيبة - سيرة زعيم . شهادة على عصر مطبقة علامات تونس دون تاريخ و دون

سنة النشر ، ص 3-5

(²) - المصدر نفسه ، ص 756.

على الأمين باي ، و في 25 جويلية 1957 ينجح في الانقلاب و يصبح هذا التاريخ موعد الجمهورية و يصبح بورقيبة يلقب بآخر بايات تونس ⁽¹⁾ ، ثم يتزوج بعشيقة السيدة وسيلة بن عمار التي تعرف عليها منذ 12 أفريل 1943 حين جاءت لتهنئته بمناسبة إطلاق صراحه بعد خمس سنوات قضاها في المعتقل ⁽²⁾ ثم انتخب رئيسا للجمهورية التونسية و منذ عام 1974 انتخب رئيسا للجمهورية مدى الحياة.

و في يوم 07 نوفمبر 1987 ⁽³⁾ نتفاجأ بتتحية الحبيب بورقيبة بسبب ملف صحي حسبما يقال و اعتلاء زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية التونسية و أصبح يوم 07 نوفمبر يوم وطني - عيد التحول الوطني في تونس- يحتفل به احتفالا رسميا أما الرئيس بورقيبة الزعيم ، المجاهد الأكبر ، آخر بايات تونس، وحيد القرن فقد ظل في إقامته الجبرية في " قصر مرناق " بضواحي تونس العاصمة حيث فارق الحياة في شهر سبتمبر 2000 عن عمر تجاوز التسعين سنة .

(1)- الصافي سعيد : مرجع سابق ص 203.

(2)- الطاهر بالخوجة المصدر السابق ، ص11.

(3)- لقد سمعت بخبر تتحية الحبيب بورقيبة يوم السبت 07 نوفمبر 1987 بعدما خرجت من إمتحان اليوم الأول لمسابقة السنة التمهيدية للماجستير بقسم التاريخ ، كلية الآداب جامعة الاسكندرية جمهورية مصر العربية.

الفصل الثالث : نشاط الحزب الدستوري التونسي الجديد من عام 1939 حتى عام 1956.

1- موقف الحزب من اندلاع الحرب العالمية الثانية :

لقد كانت حوادث أبريل 1938 ضربة موجعة للحزب الدستوري الجديد حيث حل الحزب و أعلنت حالة الحصار و أعتقل الطاهر صفر و الحبيب بورقيبة ، و بلغ عدد الاعتقالات - على حدود قول الدستوريين - ما بين الألفين و الثلاثة آلاف شخص .

أما الحزب الدستوري القديم فقد ابتهج كثيرا لما حل بخصمه و اعتبر ذلك جزاء الخائن ، و أكثر من ذلك أن عبد العزيز الثعالبي قد ذهب بعيدا بأن أولى بشهادة ضد الحبيب بورقيبة. و إثر هذا أصبح موقف الحزب الدستوري ضعيفا خاصة و أن الحرب العالمية الثانية على الأبواب.

و من جهتها وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية فرصة سانحة لسلوك سياسة جزئية ، فغداة الحوادث - حوادث أبريل 1938- صرح المقيم العام بأنه لا ينوي الرجوع في سياسته المتحررة ، ثم قرر مباشرة بحث مسألة تحسين حالة الفلاحة و الصناعة التقليدية ، حيث أصبحت تحتل الصدارة في الوقت الذي خمد فيه كل نشاط سياسي.⁽¹⁾

ثم جاءت أوامر أول جويلية 1938 التي أسفرت عن خنق الصحافة التونسية و تشديد التشريع الخاص بالجمعيات و الاجتماعات العمومية و التنظيمات السياسية إلخ .

و لكن الشعب التونسي لم يفقد الأمل في المستقبل ففي سنة 1939 تمكن الدستوريون من تضيق الخناق على الحكومة ، و ذلك بعد رفع الحصار و إطلاق سراح نحو المائة و خمسين معتقلا من طرف المقيم العام الجديد " إيريلا لابون".

و لقد حاول الدكتور الحبيب ثامر و الطيب سليم المحافظة على انسجام الحزب و على حماسه ، و قد كان المطلب الأساسي للدستوريين آنذاك يتمثل في إطلاق سبيل المبعدين.

(1)- شارل أندري جوليان : المصدر السابق ص 114، 113.

وبالرغم من القمع الشديد توصلت الاجتماعات في بيوت المناضلين و توالى العرائض و المناشير و المظاهرات ⁽¹⁾ و حتى عمليات التخريب التي إن دلت على شيء إنما تدل على حيوية الحزب الذي استمر يضطلع برسائلته، رغم محاولة القضاء على قيادته. ⁽²⁾ كل هذه الظروف الصعبة التي مر بها الحزب الدستوري الجديد جعلته لم يتخذ موقفا علنيا واضحا من اندلاع الحرب العالمية الثانية باعتباره من جهة حزبا منحلا و من جهة ثانية أن أغلب قيادته كانوا في السجون و المعتقلات. ⁽³⁾

و في نوفمبر عام 1939 أُلقت السلطات الاستعمارية القبض على الباهي الأدغم ، و الهادي السعيد، و الهادي خفشة ، و البشير زرق العيون ⁽⁴⁾

و لما اندلعت الحرب العالمية الثانية و انكسرت فرنسا أمام ألمانيا أتضح للدستوريين انحطاط فرنسا و عجزها عن استمرار سيطرتها على تونس لمدة أطول ، خاصة و أن الدعاية الألمانية قد كانت في هذه الفترة تصل إلى تونس عن طريق عدة أصوات معروفة مثل يوسف بحري العراقي الذي كان يتكلم في إذاعة برلين بالإضافة إلى الدستوري القديم الدكتور مراد .

و في الوقت الذي ابتهج فيه الحزب الدستوري القديم بسقوط فرنسا و إبداء إعجابه بالماريшал " بيتان" حيث كان يعلق عليه أمالا كبيرة ، حيث صرح بهذا الخصوص عبد العزيز الثعالبي قائلاً: " إن الإسلام يحب القوة و العدل ، و قد أظهر تفضيله للقادة " فقد وجه الدستوريون الجدد أنظارهم عكس ذلك أي إلى الباي أحمد إذ لم ييأسوا منه بالرغم من عدم اكتراثه بهم و نبهوه إلى أن مهمة فرنسا قد انتهت ، و أعدوا المظاهرات للمطالبة بإطلاق سراح المساجين. ⁽⁵⁾

(1)- من هذه المظاهرات ، مظاهرات أوت 1940 التي قتل فيها 14 في مدينة الكاف ثم إضرابات قابس في ماي 1941، و الجريد عام 1942.

(2)- أحمد القصاب : المصدر السابق ، ص 568، 569.

(3)- شارل أندري جوليان : المصدر السابق ص 114.

(4)- أحمد القصاب : المصدر السابق ، ص 569.

(5)- شارل أندري بوليان : المصدر السابق 117، 118.

و عند إمضاء الهدنة بين فرنسا و ألمانيا رأى الحزب الدستوري أن يقوم بحركة واسعة للمطالبة بالاستقلال لتونس و بقية أقطار المغرب العربي ، حيث أصبحت وضعية فرنسا الجديدة الناتجة عن احتلال جيوش المحور لها تجعلها عاجزة عن القيام بتعهداتها نحو تونس ، و الحماية و أن ينادوا بالاستقلال لتونس ، و في 20 جوان 1940 تقدم وفد برئاسة الحبيب ثامر بعريضة إلا البلاط يطالب فيها حكومة الباي بإعلان سقوط الحماية و إطلاق سراح الزعماء المعتقلين في فرنسا ، كما تقدمت وفود أخرى بعرائض في نفس المعنى إلى السلطات التونسية المحلية ⁽¹⁾ لكن السلطة الفرنسية اعتقلت هذا الوفد قبل أن يحض بمقابلة الباي ⁽²⁾ كما اعتقلت أعضاء الوفود الأخرى و زجت بهم في السجون، ثم أطلقت سبيلهم بعد بضعة أسابيع بتدخل من الباي نفسه .

و على إثر ذلك كثرت أعمال التخريب و الاضطرابات و الحوادث الدامية و الثورات المحلية ، و كان أبرزها حوادث قصر هلال و ثورة دقاش ، مما أدى إلى اعتقال مئات من المواطنين .

أما الزعماء الذين اعتقلوا على إثر حوادث 09 أفريل 1938 و في مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة فهم لا يزالون معتقلين في سجن " سان نيكولا" بمدينة مرسيليا ، و قد ساءت حالتهم من الجوع و العذاب إلى درجة أن أشرف بعضهم على الهلاك ، و لم تتجاسر السلطة الفرنسية على محاكمتهم خشية وقوع اضطرابات خطيرة في تونس - لكن إزاء ضغط الرأي العام التونسي و استمرار الحوادث عملت على تحسين حالتهم المادية ثم أطلقت سراح 12 منهم و نقلتهم إلى قرية " ترييتيس Trites" بقرب مدينة " أكس أنبرفانس Aixen provence" حيث أقاموا هناك إقامة جبرية ⁽³⁾

(¹) - الحبيب ثامر : المصدر السابق، ص 160.

(²) - الباي الذي كان جالسا على العرش آنذاك هو أحمد باي الثاني الذي دامت مدته من سنة 1929 إلى سنة 1942.

(³) - الحبيب ثامر : المصدر السابق، ص 160، 161.

و بعد فترة من التردد عادت السلطة الفرنسية من جديد إلى سياسة القمع ، فاعتقلت في 19 جانفي 1941 الدكتور الحبيب ثامر ⁽¹⁾ و الطيب سليم و هما يتأهبان لاجتياز الحدود التونسية الليبية ، فكان اعتقالهما شديد الوقع على نشاط الحزب خاصة و قد حكمت عليهما المحكمة بعد ثلاثة عشر شهرا بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة و لم تنفعهما مرافعة الأستاذ : تيكسييه "Taxier" الحماسية و أمام هذه الصدمة لم يقف الحزب الجديد مكتوف الأيدي بل شكلت دواوين سياسية أخرى تولت زمام الحركة، حيث كلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها جماعة أخرى على قيادة الحركة ، و هكذا لم تنقطع حركة المقاومة ⁽²⁾

أما الحبيب بورقيبة فرغم جميع العراقيل إلا أنه تمكن من تبليغ توجيهاته من السجن بفرنسا عام 1942 حرص فيها على تحذير التونسيين من التعاون بأي شكل من الأشكال مع قوات المحور. ⁽³⁾

و مما سبق نستنتج بأن موقف الحزب الدستوري التونسي من اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يكن قويا موحدا بل كان منقسما يمثله تياران ، تيار الحزب القديم و كان يؤيد قوات المحور و تيار الحزب الجديد الذي كان يسير بمقتضى توجيهات الزعيم الحبيب بورقيبة الموجود آنذاك في سجن " سان نيكولا" بمرسيليا و التي يحذر فيها التونسيين من مغبة التعاون مع قوات المحور ، و طبعا هذا الموقف الضعيف المنقسم يعطي الفرصة أكثر للسلطات الاستعمارية الفرنسية لممارسة مزيد من القمع و الاضطهاد .

(1) - إثر إلقاء القبض على الدكتور الحبيب ثامر رئيس الديوان السياسي السادس للحزب الجديد تكون ديوان سياسي سابع يضم مجموعة من المناضلين على رأسهم الأستاذ الرشيد إدريس و صلاح الدين بوشوشة ، و أُلقي عليه القبض في شهر جوان 1941 ، تكوين ديوان سياسي ثامن و هكذا إلى أن اعتلى العرش الملك الوطني المنصف باي .

(2) - المصدر نفسه ، ص 161.

(3) - أحمد القصاب : المصدر السابق ، ص 569.

2- نشاط الحزب أثناء الحرب العالمية الثانية .

في الحقيقة لقد انتعش نشاط الحزب الدستوري و تعزز باعتلاء محمد المنصف باي عرش تونس في 19 جوان 1942⁽¹⁾ هذا الباي الذي كان معروفا بمواقفه الوطنية السابقة ، و مناصرته لهذا الحزب الذي كان عضوا رسميا فيه منذ شبابه سنة 1922 ، فعمل على تقوية الروح الوطنية بواقفه الخالدة ، و قد أراد أن يدافع عن كرامة عرشه و حقوق شعبه ، فقدم عريضة إلى رئيس حكومة "فيشي" يوم 04 أوت 1942 طالب فيها باحترام السيادة التونسية ، و إرضاء رغبات الشعب ، و كانت هذه العريضة في بنودها الستة عشر لا تختلف عما كان يطالب به الحزب قبل اعتقال زعمائه سنة 1938.

و إثر هذا توترت العلاقات بين المنصف باي و ممثل فرنسا بتونس⁽²⁾ لكن الأزمة انفجرت بعد أن وعدت الحكومة الفرنسية الباي بتحقيق مطالبه لكنها في الحقيقة لم تتجز شيئا بل بالعكس بدأت منذ ذلك الحين تضمّر الشر للباي و تنتقي الفرص للتخلص منه⁽³⁾ لقد حرص المنصف باي على ملازمة تونس الحيادية في الحرب العالمية الثانية و أبلغ ذلك رسميا الحلفاء و دول المحور و بالتالي لم يخضع للضغط الألماني أو الأيرالي " ستيفا" و لا إلى بعض أفراد عائلته بل تخلص من تلك المصاعب على أكمل وجه و كانت له عدة مواقف مشرفة منها مطالبة المريشال " بيتان" نقل المقيم العام " ستيفا من تونس لتصرفاته غير اللائقة و كذلك احتجاجه على قبلة مدينة القيروان جوا و غيرها من المواقف .

و في 13 ديسمبر 1942 و دون انتظار موافقة الإقامة العامة شكل المنصف باي وزارة قومية تونسية يرأسها محمد شفيق بمساعدة الماطري و الصالح فرحات و شيخ المدينة محمد العزيز الجلولي و باختياره لشخصيات معتدلة كانت هذه الحكومة في مأمن من انفعالات الإقامة العامة ، ثم أبدى الباي و حكومته استعدادهما للتعامل مع الإقامة العامة و كانت هذه السياسة الرشيدة قد جلبت للباي

(1)- وفاة أحمد باي الثاني المغضوب عليه من قبل الشعب التونسي.

(2)- ممثل فرنسا في تونس الذي خلف " إيريك لابون" هو " جان بيار استيفا Jen oerre Esteva" ، و ذلك في جويلية عام 1940.

(3)- الحبيب ثامر : المصدر السابق ، ص 163.

انتصارات حقيقية منها إلغاء مرسوم 30 جانفي 1898 المتعلق بامتلاك الأجناس بطريقة المفاوضة العقارية أو المالية - لقد ضل الوطنيون يقاومون ذلك الأمر منذ 45 سنة - و منها مد الموظفين التونسيين بمنحة 28% المعادلة لمنحة زملائهم الفرنسيين .

و باختصار إنه لم يبرهن منذ 1880 أي باي سابق مثلما برهن عليه المنصف باي من القوة و النجاح في التمسك باستقلاله ، كما لم يعرقل حياد الباي الرسمي استعادة الدستور الجديد لنشاطه ، الذي اهتم خاصة بالشبيبة الدستورية التي كان ينظمها الهادي نويرة ثم أخذ المناضلون المحنكون يعودون لقيادة مناضليهم⁽¹⁾

و في هذه الأثناء أصبحت تونس جبهة ساخنة من جبهات الحرب العالمية الثانية (جبهة إفريقيا) و مسرحا لعدة معارك طاحنة بين الحلفاء و قوات المحور⁽²⁾

و أصبحت القوى الوطنية التونسية حينئذ في تجاذب بين القوى المتحاربة ، أما بالنسبة للحزب الحر الدستوري فكان له موقفان بحكم انقسامه ، القديم و كان يؤيد قوات المحور أما الجديد فكان زعيمه الحبيب بورقيبة يحذر من سجنه أنصاره من التعامل مع الألمان .

أما أحداث المعارك على الأرض التونسية فهذه بعض مقتطفات منها :

في يوم 09 نوفمبر عام 1942 تم الاستيلاء على مطار العوينة من طرف القوات الجوية الألمانية ثم توالى وصول الطائرات الألمانية حيث بلغ عددها حتى يوم 10 نوفمبر 1942 إلى 120 طائرة و في 12-13 نوفمبر من نفس العام نزل الجنود الألمان و الإيطاليون بحلق الواد بضواحي العاصمة تونس، و بنزرت و تمكنوا من الدخول إلى العاصمة تونس دون قتال ثم استولوا على شرق البلاد التونسية و خاصة الموانئ منها ، حيث تمكنوا من تدعيم مواقفهم في وسط البحر المتوسط و من عرقلة مواصلات الحلفاء في اتجاه مصر مع حماية مواصلتهم في اتجاه ليبيا.

(1) - شارك أندري جوليان : المصدر السابق ، ص 120 .

(2) - لمزيد من الإطلاع على أحداث المعارك على الأرضية التونسية انظر تاريخ الحرب العالمية الثانية ، سلسلة معارك الحرب ، معركة تونس وممر قصرين ، ترجمة كمال عبد الله ط1 المكتبة الحديثة بيروت لبنان 1982 .

و من ناحية أخرى فإنهم أبعادوا مؤقتا الخطر الذي كان يتهدد جيش " رومل " المتقهقر أمام تقدم الجيش الثامن بقيادة القائد الإنجليزي " منتغمري " .

و في يوم 21 نوفمبر نزلت الفرقة البريطانية الثامنة و السبعين بعنابة و انتصبت على واجهة الجبل الأبيض و بسيدي نصير و وادي زرقة في حين تجمعت المصفحات الأمريكية قرب باجة و امتدت الحرب إلى عدة مناطق من التراب التونسي .

و في الجنوب استولت مجموعة فرنسية و أمريكية يقودها الجنرال " فيرفير " على قفصة يوم 22 نوفمبر 1942 ، و في الوسط طرد الجنود الفرنسيون و الأمريكيون و الإيطاليون من سبيطة و في الشمال شرع البريطانيون و الأمريكيون في الهجوم في اتجاه وادي زرقة و مجاز الباب و طبرقة من جهة و باتجاه العاصمة تونس من جهة ثانية .

و في يوم 29 نوفمبر 1942 وصلت مصفحاتهم إلى جنوب ماطر و الجريرة بينما احتل الفرنسيون مدينة الفحص. (1)

و في الوقت الذي كانت فيه معارك الحرب دائرة على الأرض التونسية فإن نشاط الحزب الجديد لم يتوقف ، حيث رأى الوطنيون الموجودون في السجون أن الوقت مناسب لاستئناف نشاطهم السياسي الوطني في هذه الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد التونسية ، فحاول المعتقلون منهم الخروج من السجن بالقوة بعد أن علموا أن السلطة الفرنسية بصدد تدبير مؤامرة لنقلهم إلى ما وراء خطوط القتال ، فقاموا بالثورة داخل السجن و تمكنوا من فتح أبوابه إلا أن الجنزد المرابطين أمام باب السجن حالوا بينهم و بين ذلك ، بعد أن قتل منهم أربعة و جرح الكثير ، و كانت هذه الحادثة السبب الرئيسي في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في كافة سجون تونس في 01 ديسمبر 1942 .

أما مساجين مرسيليا فقد أطلق سبيلهم يوم 18 نوفمبر 1942 و سلموا إلى السلطات الإيطالية التي نقلتهم إلى روما في 09 جانفي عام 1943 على أمل جعلهم دعاء لفائدتها و استقر الزعيم الحبيب

(1) - أحمد القصاب : المصدر السابق ، ص 574، 576.

بورقية في قصر - فيورينيني " حيث كان محل حفاوة فائقة من طرف السلطات الإيطالية و لكنه لم يندفع إليها و وضع شرطا مسبقا للتقاهم مع روما ألا و هو استقلال البلاد التونسية⁽¹⁾

و في تونس كان الدستوريون الجدد يتطلعون إلى رجوع الحبيب بورقية قائدهم الحقيقي و في انتظار ذلك قاموا بتنظيم الشعب الحزبية من جديد و عادوا إلى تنظيم المظاهرات في الشوارع و تدخلوا مباشرة في الشؤون العامة إلى درجة إقلاق الوزراء التونسيين⁽²⁾.

و بخصوص مفاوضات زعيم الدستور الجديد الحبيب بورقية في روما تذكر وثائق الحزب الجديد أنه لما اضطر بورقية إلى توضيح وجهة نظره كتابيا حرر مذكرة إلى الحكومة الإيطالية وضع فيها شرطا أساسيا لأية مشاركة من الحزب الجديد يتعذر طبقا على الحكومة الإيطالية قبوله و هو الاعتراف باستقلال تونس التام - كما أسلفنا - و فتح مفاوضات مباشرة بين الحكومة التونسية و دول المحور لضبط نطاق تلك المشاركة و هدفها ، و في 06 أفريل عام 1943 تكلم لأول مرة في إذاعة روما فألقى خطابا كان يحتوي على تلميحات إلى الاعتداءات المفرطة التي قام بها الاستعمار الفرنسي، و لكن بالخصوص إلى تحذير لمواطنيه من بعض المطامع الأجنبية ، كما احتوى الخطاب على نداء لتوحيد الصفوف حول العرش و بعد ذلك بيومين رجع الزعيم إلى تونس بعد خمس سنوات من الاتفاقية⁽³⁾.

و ذلك بإلحاح من جلالة الملك المنصف باي و كان ذلك يوم 08 أفريل عام 1943، و إن كان بعض المواطنين قد أبدوا تعاطفا نشيطا مع الألمان كما عبرت عن ذلك جريدتهم " الشباب " فإن قادة الحزب الدستوري الجديد و على رأسهم الحبيب ثامر قد اتخذوا موقفا متسما بالحرر و الواقعية و ذلك وفق للنصائح التي أسداها إليهم الحبيب بورقية⁽⁴⁾.

(1) - أحمد القصاب : المصدر السابق ، ص 592.

(2) - شارل أندري جوليان : المصدر السابق ، ص 121.

(3) - المصدر نفسه ، ص 121.

(4) - أحمد العقاب : المصدر السابق ، ص 593.

ففي رسالة وجهها هذا الأخير من منفاه بسجن "سان نيكولا " إلى الحبيب ثامر يوم 08 أوت 1942 كتب الزعيم بورقيبة يقول : " إن كثيرا من الناس يعتقدون اعتقادا ساذجا أن هزيمة فرنسا هي عقاب من الله و أن السيطرة الفرنسية انتهت و أن استقلالنا سيأتينا من انتصار المحور الذي هو أمر لا شك فيه و أن هذا شيء مفهوم .

و أقول أن هذا خطأ و هو خطأ خطير لا يغتفر و أننا سندفع ثمنه لو شاطرناه و بالخصوص لو شاطرتموه - لا الحزب فحسب الذي تمكن لحد الآن من البقاء رغم جميع الاضطهادات ، بل الحركة الوطنية بأجمعها و النخبة المفكرة و العاملة في الأمة " .

" إن الحقيقة التي تبهر العيون هي أن ألمانيا لم تريح الحزب و لم يعد في إمكانها أن تريحها و أن الوقت يعمل ضدها و أنها حسابيا ستتخطم " ، ثم يواصل بورقيبة كلامه : " و الذي ينبغي لكم أن تقوموا به و الحالة تلك هو إعطاء الأوامر للمناضلين تحت مسؤوليتي و حتى بإمضائي إن اقتضى الأمر ، لاتصال بالفرنسيين أنصار ديغول بتونس (و لا بد أنه يوجد عدد منهم ببعض أصدقائنا الاشتراكيين مثلا) و ذلك لتحقيق تضافر عملنا السري مع عملهم إن أمكنه ذلك و ترك مشكل استقلالنا جانبا إلى ما بعد الحرب ، حاولوا بقدر الإمكان و بواسطتهم الاتصال بالأعوان الإنجليز و الأمريكيان الذين لا بد أنهم موجودون بكثرة في تونس و من الممكن جس النبض حول نوايا بلديهم تجاهنا بعد النصر " ثم يواصل " أن مساندتنا للحلفاء أن تكون لا مشروطة لأن الأمر الأساسي بالنسبة إلينا نجد أنفسنا عند انتهاء الحرب الذي لن يتأخر الآن طويلا ، في صف المنتصرين الذين ساهموا في الانتصار المشترك و لو بقسم ضئيل "

إذن بعد هذه الرسالة و هذا الموقف من بورقيبة لم يعد بإمكان الحزب الدستوري الجديد أن يفكروا في أي نوع من أنواع التعاون مع قوات المحور ، بل إن حرصهم الأساسي يتمثل في العمل على إعادة نشاط الحزب و إعادة تكوين شعبه و الزيادة في عددها و تنظيم الاجتماعات الإخبارية الدورية و تنظيم و تنشيط الشبيبة الدستورية و الهلال الأحمر و السهر على ظهور الجريدة اليومية " إفريقيا الفتاة التي

تأسست في أوائل عام 1943⁽¹⁾ هو ما تم فعلا حيث استأنف قادة الحزب كفاحهم و نشاطهم و انتظم الحزب من جديد بجميع تشكيلاته و انتشرت شعبه في المدن و القرى و المداشر و أنشأ منظمة للشباب التونسي تضم الآلاف من الشباب الذين أنشأت لهم معسكرات التدريب و غير ذلك من النشاط⁽²⁾ و في 07 ماي عام 1943 دخل جيوش الحلفاء إلى العاصمة تونس و في نفس اليوم اقتحمت جنود الإنجليز قصر حمام الأنف حيث يوجد الباي محمد المنصف ألقوا عليه القبض و ذهبوا به إلى مدينة تونس ثم إلى المرسى أين جاءه الجنرال "جون Jun" يوم 13 ماي و طلب منه إمضاء وثيقة التنازل عن العرش ،فرفض ذلك و عندئذ أمضى الجنرال " جيرو Jerau" القائد الأعلى للقوات الفرنسية بإفريقيا أمرا يقض بعزل العاهل التونسي الذي أبعاد إلى الأغواط في الجنوب الجزائري ، و في 06 جويلية أرسل المنصف باي إلى الجنرال ماسط و وثيقة التنازل عن العرش⁽³⁾ ثم تم نقله إلى مدينة تنس في الشمال الجزائري ثم إلى مدينة " بو pau" بجنوب فرنسا حيث أدركته المنية هناك في أول سبتمبر عام 1948⁽⁴⁾ و كان سبب تنحية المنصف باي و نفيه في نظر الحلفاء هو اتهامه بالتعاون مع قوات المحور لكنه و في حقيقة الأمر أن هذا الاتهام باطل لأن المنصف باي كان قد عمل على الحياد طيلة فترة حكمه رغم صعوبة المهمة في ظروف الحرب الدائرة ، و قد بينت فيما بعد الوثائق بطلان تلك التهمة .

و الواقع أن ذنبه الوحيد يتمثل في جرأته على معارضة سلط الحماية و المطالبة باسم الأمة التونسية بحقوقها المشروعة ، و قد تألم الشعب التونسي من إبعاد أميره الذي كان الأمير الأول و الوحيد المتمتع بشعبية حقيقية من بين أمراء البيت الحسيني ، و كان يراوده الأهل في عودة المنصف باي إلى آخر وقت .

(1)- المصدر نفسه، ص 594، 595.

(2)- الحبيب ثامر : المصدر السابق، ص 163.

(3)- أحمد القصاب : المصدر السابق، ص 595، 596.

(4)- لقد نصبت القوات الفرنسية مكانه محمد الأمين باي الذي بقي على العرش حتى إعلان الجمهورية 1957/07/25.

أما قادة الحزب الدستوري الجديد فقد سعوا في الحين إلى رفع الالتباس، و بعد المقابلة التي جرت بين بورقيبة و الجنرال " مورو " يوم 09 جوان 1943 لم يبقى للسلط الفرنسية أي شك حول موقف الحزب الدستوري الجديد تجاه الحلفاء في الماضي و الحاضر ، و لم يواجه الحبيب بورقيبة أية صعوبة بإقناع ممثلي الحكومتين الإنجليزية و الأمريكية بمساندته المطلقة لقضيته العادلة⁽¹⁾

و مع ذلك لقد قام الجيش الفرنسي و السلطة الفرنسية في كل أنحاء القطر التونسي بحملة قمع جماعي فأصدرت أوامرها بإعدام المئات من الأفراد رميا بالرصاص من دون محاكمة و نسفت القرى الآمنة و ألقت من الوطنيين غياهب السجون و المعتقلات ، كل ذلك لإنزال الرعب في قلوب الشعب و القضاء على الحركة الوطنية .

و لكن الشعب أمام هذه الموجة من الاضطهاد صمد في مقاومته حتى أدى به الأمر إلى القيام بثورات مسلحة خاصة بناحية دوز و ناحية رأس الجبل .

أما زعماء الحركة الوطنية أنفسهم فقد أفلتوا من هذا الاضطهاد و لكنهم ظلوا تحت رحمة السلطات الفرنسية التي ضيقت عليهم الخناق و وضعتهم تحت رقابة مشددة ، و كانت الأحكام العرفية مسلطة على البلاد ، و بالرغم من هذا فإنهم عملوا على جمع شتات الشعب حول الحزب مقاومين تيار اليأس و محافظين على الوعي القومي الذي كان قد زرعه الحزب بعد جهود جبارة .

و بعد أن انتظم الحزب في الخفاء بجميع تشكيلاته القديمة ، عقد قادة الرأي في تونس مؤتمرا في شهر فيفيري عام 1945 و اتفقوا على تقديم عريضة للحكومة الفرنسية تتضمن المطالبة بالاستقلال الذاتي للبلاد التونسية .

و لكن السلطات الفرنسية لم تغير موقفها بل شددت الخناق على الحزب و استمرت في اتباع سياسة الضغط و الاضطهاد و فرضت على الزعيم الحبيب بورقيبة إقامة جبرية بتونس العاصمة و كانت تهدف من وراء ذلك إلى منعه من القيام برحلات داخل القطر التونسي لنشر دعاية الحزب .

(1) - المصدر نفسه ، ص 596، 597.

و إزاء هذه الحالة و بعد يؤس قادة الحزب من الوصول إلى حل للقضية التونسية مع فرنسا ، اتجهت أنظارهم إلى الخارج و خاصة إلى المشرق العربي و رأو وجوب خرق النطاق الحديدي المضروب على تونس حتى يرفعوا صوتها عليا بالمطالبة بحقوقها أمام الضمير العالمي ، و في ذلك الحين كان بروتوكول الإسكندرية قد تم توقيعه ، و ظهرت للوجود جامعة الدول العربية ، فأوفدوا الأستاذ الحبيب بورقيبة إلى مصر فغادر تونس يوم 26 مارس 1945 و اجتاز حدودها خفية و بعد سفيرة متعبة و شاقة و محفوفة بالأخطار وصل الطاهر يوم 16 أبريل 1945⁽¹⁾

3- نشاط الحزب بعد الحرب العالمية الثانية :

أ- النشاط الداخلي : قبل التطرق إلى نشاط الحزب الداخلي في أعقاب الحرب العالمية الثانية يجدر بنا الحديث عن طبيعة السياسة الفرنسية في تونس بعد جلاء القوات الألمانية و الإيطالية عنها ، حيث تغيرت هذه و لم تصبح على ما كانت عليه قبل فترة وجيزة فقط ، إذا عمت اللجنة الفرنسية للتحريض الوطني بمقتضى الأوامر الصادرة في 21 جوان عام 1943، و 7 مارس عام 1944 إلى نزع الصبغة التونسية عن الكتاب العام للحكومة التونسية الذي أصبح يدعي الكتاب العام للحكومة فقط ، و أصبح يتم تعيينه من طرف الحكومة الفرنسية لا من طرف الباي كما كان في السابق .

و في شهر فيفري قدم الجنرال " ماسط" برنامجه الإصلاحية الذي بدا هزيلا في نظر أشد الوطنيين التونسيين اعتدالا ، و مما جاء فيه هو استحداث منصب وزير تونس للشؤون الاجتماعية و إلغاء وزارة الأوقاف ، فجاء رد الفعل تجاه هذا البرنامج سريعا من طرف القوى الوطنية التونسية و في مقدمتها الحزب الدستوري التونسي ، حيث اتخذت جميع الاتجاهات السياسية بالبلاد باستثناء الشيوعيين من أجل تحرير و ضبط بيان الجبهة الوطنية في 22 فيفري عام 1945 و طالبوا فيه بمنح الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية و إقامة نظام ملكي دستوري.⁽²⁾

(1)- الحبيب ثامر : المصدر نفسه ، ص 166، 168.

(2)- أحمد القصاب : المصدر السابق ص 600، 601.

في هذه الأثناء كان على رأس الحزب الدستوري التونسي الجديد الأمين العام للحزب الأستاذ صالح بن يوسف الذي خلف الحبيب بورقيبة بعد مغادرة هذا الأخير تونس في اتجاه القاهرة ، و كان صالح بن يوسف مع بقية أعضاء الديوان السياسي وهم الأساتذة : المنجي سليم ، و الهادي نويرة ⁽¹⁾ و علي البهلوان ، و الدكتور سليمان بن سليمان ، فواصل الديوان السياسي عمله في أحكام تنظيم الحزب و تقوية دعايته بين طبقات الشعب بالرغم من كل العراقيل التي كانت تضعها السلطة الفرنسية في طريقه، فازداد الحزب قوة و انتشارا ⁽²⁾ ثم إن المظاهرات التي نظمت بمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي روزفيلت (15 أفريل 1945) و انتصار الحلفاء (08 ماي 1945) قد بينت مساندة الرأي العام لمطالب الجبهة الشعبية التونسية ⁽³⁾ غير السلطة الفرنسية قد استمرت في سياستها دون أن تلتفت إلى هذه المستجدات التي أصبحت تهدد نفوذها ، فحاولت في مناسبات عديدة إحداث الاضطرابات للبطش بالشعب و القضاء على حزبه ، و من هذه الحوادث حادثة " الطابور " التي دارت رحاها في شهر أوت 1945 ، و قد أطلقت فيها أيدي جيش الطابور في شوارع تونس فهجم على السكان و قتل منهم الكثير و تكررت حوادث من هذا النوع قام بها الجيش الفرنسي في سائر أنحاء القطر التونسي ، كانت أفزعها كارثة بلدة " زر مدين " في شهر جويلية 1946، حيث سلط الفرنسيون فيها قوات الدرك على سكان القرية فعاثوا فيها فسادا و هدموا الدور و أتلّفوا ما بها و هتكوا الأعراض .

و إزاء هذه الاعتداءات الشنيعة نظم الشعب التونسي حركة مقاومة إلى جانب حركة الحزب الدستوري ، ثم تكونت جمعيات سرية كثيرة قامت بتوزيع النشريات السرية تدعوا إلى المقاومة العنيفة ⁽⁴⁾.

(1) - الإطلاع على سيرة الهادي نويرة أنظر : محمد لطفي الشابي ، الهادي نويرة 1911،1993 المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية،جامعة مندوبة سلسلة مناضل و أثره تونس 2005 .

(2) - الحبيب ثامر المصدر السابق ص 168

(3) - أحمد القصاب : المرجع السابق ص 601.

(4) - الحبيب ثامر : المصدر السابق ،ص 168،169.

لكن الحدث العام الذي جد في هذا التاريخ هو ميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة الزعيم النقابي فرحات حشاد و يضم الأغلبية الساحقة من العمال التونسيين و كان يعمل في إطار نقابي صرف و يشن الإضرابات من تلقاء نفسه في تونس و في صفاقس على الخصوص ⁽¹⁾ و كان إذا من اللازم العمل على تقويم الوضع ، و بناء على ذلك قرر مناضلو الحزبين الدستوريين القديم و الجديد و أنصار المنصف باي ⁽²⁾ و إتباع الحركة الزيتونية و غيرهم من الوطنيين المستقلين توحيد جهودهم في إطار جبهة وطنية تونسية واحدة ⁽³⁾ و في 23 أوت 1946 عقد قادة الشعب مؤتمرا ⁽⁴⁾ عاما حضره ممثلون عن الحزب الدستوري القديم و الجديد و نقابات العمال و أساتذة جامع الزيتونة ، و اتحاد الموظفين ، و اتحاد التجار ، و أرباب الصناعات ، و جمعية الفلاحين و جمعية الأطباء و الصيادلة و جمعية المحامين التونسيين و جمعية المعلمين ، كما حضره الوزراء السابقون في حكومة المنصف باي و بعض أعضاء المجلس الكبير ، و كان عدد الحاضرين يفوق السبعمئة و كان برئاسة العروسي الحداد ⁽⁵⁾ رئيس الدائرة بمحكمة الوزارة الذي أعطى الكلمة إلى الكاتب العام للحزب الدستوري القديم صالح فرحات فاحتج على الإدارة المبشرة و على إبعاد المنصف باي و طالب بمنح تونس الاستقلال التام .

و حينما تناول الكلمة الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف اقتحم أعوان الأمن قاعة المؤتمر فتوجه إلى الحاضرين بقوله : " هل أنكم موافقون على إعلان استقلال تونس " و أجابوا بصوت واحد: " الاستقلال إلا الاستقلال " و ألقى القبض على نحو خمسين شخصا و تقرر إعلان

(1) - أحمد القصاب : المرجع السابق ، ص 601، 602.

(2) - التحق المنصف باي بجوار ربه يوم فاتح سبتمبر عام 1948 و نقل جثمانه إلى تونس حيث نظم له الشعب التونسي جنازة وطنية رائعة و دفن في مقبرة الزلاج.

(3) - المصدر نفسه ص 602.

(4) - سمي بمؤتمر ليلة القدر لأنه تصادف معها .

(5) - الحبيب ثامر : المصدر نفسه ، ص 169.

الإضراب العام بداية من الغد حيث دام ثلاثة أيام⁽¹⁾ كما وافق المؤتمرين بالاجماع على ميثاق وطني⁽²⁾ أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية و طالبوا بالاستقلال التام و الانضمام إلى جامعة الدول العربية و قبل افتراق المؤتمرين هاجمت القوات الفرنسية مكان الاجتماع و ألقت القبض على أربعين من الحاضرين ، فعم البلاد جو من الإضطرابات الخطيرة ، و قامت المظاهرات و أضرب الناس عن أعمالهم و احتجبت جميع الصحف العربية ، كما أحتج العالم العربي على هذا التصرف ، و ردد صدى هذه الحادثة الرأي العام العالمي ، و خشيت السلطة الفرنسية اندلاع الثورة في البلاد فأطلقت سبيل المعتقلين بعد أن قضوا شهرا في السجن⁽³⁾ و سعيًا لتهدئة الخواطر و وضع حد للمظاهرات أعلن الجنرال ماسط يوم 21 نوفمبر 1946 أمام المجلس الكبير عن إجراء بعض الإصلاحات لكن خطابه قوبل بعدم الاكتراث من طرف التونسيين .

و في 16 جانفي 1947 المحافظ الاشتراكي "جون" هو نص يعين مقيما عاما بتونس خلفا للجنرال ماسط ، و كلف بتطبيق الإصلاحات التي أعلنها "ماسط" و فور وصوله ألغى الرقابة على الصحافة ثم استأنف الاتصالات مع الزعماء الدستوريين و قرر إدخال الإصلاحات حيز التنفيذ ، و هي تتمثل في الزيادة من عدد الوزراء التونسيين (6 وزراء عوض 4) و منح الوزير الأكبر صلاحيات أوسع و تحديد مشمولات مجلس الوزراء بصورة أدق ، لكن الحقيقة أنه لم تحدث تغيرات جذرية بل اقتصر الأمر على إدخال تعديلات جزئية على نظام الإدارة المباشرة الذي يمثله الكاتب العام للحكومة .

كما أن الأمين باي لم يكن يحظى بتقدير التونسيين كسابقه المنصف باي ، حيث كانوا يعتبرونه غاصبا للعرش و أداة طبيعة بين أيدي الفرنسيين⁽⁴⁾ .

(1) - أحمد القصاب : المرجع السابق ، ص 602، 603.

(2) - للإطلاع على نص الميثاق أنظر ملحق 07.

(3) - الحبيب ثامر : المصدر السابق ، ص 169.

(4) - أحمد القصاب : المرجع السابق ، ص 603.

و كانت السلطات الفرنسية تحاول إقناع قادة الشعب بقبول مشروع الاتحاد الفرنسي لكنهم رفضوه كما رفضوه في السابق عندما عرض في دستور فرنسا الجديد و من أبرز نشاط الحزب الدستوري على الساحة التونسية في هذه الفترة هو تنظيم الاحتفالات الشعبية الرائعة يوم 22 مارس سنة 1947 بكافة المدن و القرى إحياءها للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية و كانت هذه الاحتفالات عبارة عن استفتاء عام قام به الشعب التونسي ليبين لفرنسا أن أنظاره متجهة إلى جامعة الدول العربية لا إلا المشاركة في الاتحاد الفرنسي.

و النشاط الثاني هو إعلان الحزب الجديد و القيام بإضراب يوم 12 ماي 1947 و هو يصادف الذكرى السادسة و الستين للاعتداء الفرنسي على تونس بفرض الحماية الفرنسية عليها ، و كذلك إعلان الاضطراب العام يوم 13 ماي 1947 احتجاجا على خلع محمد المنصف باي أي اليوم الذي اعتدى فيه الفرنسيون على عرش تونس.

و باختصار فإن الإصلاحات التي كانت تأتي بها السلطات الفرنسية كانت عبارة عن اصطلاحات صورية فقط لم تغير شيئا في جوهر الوضعية التونسية ، فأجمع الشعب على رفضها و في مقدمته قادة الحزب الدستوري الذين صمموا على رفض أي مشروع تتقدم به فرنسا لا يكون مبنيا على أساس الاستقلال التام للبلاد ، لأنهم ملوا من سياسة الوعود الكاذبة التي لا تسمن و لا تغني من جوع⁽¹⁾

ب- النشاط الخارجي :

إلى جانب النشاط الداخلي للحزب الدستوري الجديد كان هناك أيضا نشاط خارجي موازي و مكثف قام به قادة الحزب و كان لبورقية فيه النصيب الأوفر و تتمثل في :

أولا : نشاط المعتقلين التونسيين.

لقد رأى قادة الحزب بعد خروجهم من السجن و هم على الخصوص الحبيب ثامر ، الأستاذ الطيب سليم ، و الرشيد إدريس ، و حسين التركي ، و الهادي السعيد ، يرون وجوب الهجرة إلى أوروبا .

(1) - الحبيب ثامر : المصدر السابق ، ص 170، 171.

و كان على اتفاق معهم الأستاذ يوسف الرويسي ، و الحبيب أبوقطفة⁽¹⁾ اللذان كانا معتقلين في سجون فرنسا و كان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد ، و وجوب انتهاز الفرصة لخرق النطاق الحديدي المضروب على تونس و بقية بلاد المغرب ، و قد تحدوا أشد الصعوبات في تلك الظروف الحرجة للوصول إلى أوروبا حاملين راية الكفاح الوطني خارج البلاد ، فكتبوا صفقة جديدة من الجهاد في الدعاية للقضية التونسية لدى مختلف الأوساط الأوروبية ، و قد ضموا جهودهم إلى جهود زعماء العرب المهاجرين و تعاونوا معهم و أنشأوا مكتبا ببرلين " مكتب المغرب العربي" و آخر بباريس للدعاية لقضية بلادهم ، و أصدروا صحيفة باللغتين الألمانية و العربية في برلين تحت عنوان " المغرب العربي".

و قد رأوا أن يصرفوا عنايتهم للاهتمام بالجالية المغربية المقيمة بفرنسا و أوروبا ، حيث كان عددها يفوق المائتي ألف ، فعملوا على بث الدعاية الوطنية بين صفوفها و إيقاظ شعورها الوطني . و كان أكثرهم مسخرين للعمل في المصانع و في أعمال التحصينات على شاطئ المحيط الأطلسي ، و هم يعيشون في ظل ظروف خاصة و يعاملون معاملة قاسية من قبل المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي "Vichy"⁽²⁾ و كان لهذه الحركة التي قام بها رجال الحزب في أوروبا أثرها البالغ في الدعاية للقضية التونسية خاصة و لقضايا المغرب العربي عامة حتى في البلاد العربية الأخرى لأن ظروف الحرب العالمية الثانية اقتضت وجود عدد كبير من رحلات العرب و شبابهم في أوروبا كانوا يجهلون كل شيء عما كان يجري في بلاد المغرب العربي⁽³⁾ .

(1)- توفي الأستاذ الحبيب أبو قطفة في 5 ماي 1943 أثناء قصف الباخرة التي كانت تنقله بين تونس و صقلية و دفن في مدينة ترائاني في جزيرة صقلية فكانت خسارة تونس فيه كبيرة و رزوها بفقده عظيما لأنه كان بطلا في الكفاح و شكلا في التضحية و الإخلاص .

(2)- المصدر نفسه ، ص 165، 166.

(3)- المصدر نفسه ص 166.

ثانيا : نشاط الزعيم الحبيب بورقيبة .

إذا كان الحبيب بورقيبة قد أظهر بعض الميول نحو الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية على أساس المثل الديمقراطية و الأهداف التحررية التي أدعوها فإن سلوك السلطات الفرنسية منذ نهاية الحرب قد دفع برئيس الحزب الدستوري الجديد إلى ضرورة خوض تجربة سياسية جديدة تتجه هذه المرة نحو المشرق العربي ، خاصة و أن حدث تأسيس جامعة الدول العربية ⁽¹⁾ مازال ساخنا و كان له صدى واسعا في شمال إفريقيا في نفسية الحبيب بورقيبة شخصا حيث عقد على هذا الحدث العظيم آمالا عريضة للدفاع عن القضية التونسية و ذلك بالاستعانة بالدول العربية المستقلة في المشرق لتحرير تونس ⁽²⁾ فغادر بورقيبة ميناء صفاقس يوم 26 مارس 1945 - لقد أشرنا إلى هذا عندما تحدثنا عن سيرة بورقيبة - في رحلة شاقة و طويلة مخطرة دامت 22 يوما (26 مارس 1945 - 16 أبريل 1945) نحو القاهرة المعز التي ينبض بها قلب الإسلام ⁽³⁾.

و يذكر بورقيبة في سلسلة محاضراته " آرائي ، حياتي ، جهادي " أن خروجه من تونس خفية كان سببا في تنحية المقيم العام الفرنسي في تونس فيقول : " و نزلت إلى أحد فروع البريد فوجهت برقية إلى تونس قلت فيها وصلنا في صحة طيبة إلى القاهرة .. و إني على يقين أن تلك البرقية كانت السبب في تنحية المقيم العام من منصبه بتونس لأن المسؤولين الفرنسيين استنكروا عليه أن يكون لعبة في يد شخص يجيد القدرة على أن يبرز في القاهرة دون علم أحد و عابوا عليه أن تكون الشرطة الفرنسية مغفلة إلى هذا الحد " ⁽⁴⁾ و يعتبر انتقال الحبيب بورقيبة على القاهرة و انضمامه إلى مكتب

(1)-تأسيس جامعة الدول في يوم 22 مارس عام 1945 و مقرها القاهرة .

(2)- صلاح العقاد : المصدر السابق ص 341.

(3)- أحمد القصاب : المصدر السابق ص 605.

(4)- الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ، ص 194.

المغرب العربي ، ثم لجنة تحرير المغرب العربي ⁽¹⁾ تحولاً هاماً اتجاه الحزب الدستوري الجديد ، فمن المعروف أن هذه اللجنة كان يرأسها الأمير عبد الكريم الخطابي ، أشد الزعماء المغاربة خصومة للفرنسيين و يسيطر عليها حزب الاستقلال المغربي الذي يؤمن بأن وجهة المغرب القومية وجهة عربية إسلامية ⁽²⁾. و إذا تتبعنا رسائل الحبيب بورقيبة خلال هذه الفترة نلاحظ فعلاً أن له ميل إلى فكرة التضامن العربي .

و يبدو أن الظروف السيئة التي أحاطت بجامعة الدول العربية حينئذ لم تعمل على تثبيت الاتجاه الجديد في نفسية بورقيبة . ففي الفترة التي قضاها في القاهرة لم تكن مشاكل شمال إفريقيا تشغل المشرق العربي بنفس الأهمية التي حظيت بها قضية فلسطين . فلم تول المسألة التونسية الاهتمام الذي أمله منها الحبيب بورقيبة ، بل أنها تركته يعيش ظروف مادية سيئة و أصبح يحس بضعفه أمام الرأي العام العالمي ، فهو عندما يسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدعاية لقضية تونس لا يستطيع مقابلة وزير الخارجية الأمريكي إلا بتوسط شخصيات سياسية مرموقة مثل السفير السعودي مثلاً.

كل هذه العوامل جعلته يفكر في محاولة الاتصال بفرنسا مجدداً ، فيجري محادثات غير رسمية مع الملحق العسكري بالسفارة الفرنسية في القاهرة و يظهر استعداده لعقد معاهدة مع فرنسا تضمن لها امتيازات استراتيجية و اقتصادية واسعة ، و لكن عقلية الساسة الفرنسيين لم يطرأ عليها أي تطور ، كما يتضح ذلك من مشاريع الإصلاح التي قبلوا إدخالها إلى تونس في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. إذ تقرر سنة 1945 رفع عدد الأعضاء التونسيين في المجلس الاستشاري بحيث أصبحوا متساويين مع عدد الفرنسيين (53 عضواً عن كل فريق) وتشكيل لجنة عليا من 07 أعضاء

(1)- تأسست لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة يوم 05 جانفي 1948 تحت رئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية التونسية و الجزائرية و المغربية ، أنظر : مكتب المغرب العربي في القاهرة ، دراسات و وثائق د. أحمد بن عبود ، منشورات عكاظ ، مكتبة جامعة الدول العربية ، القاهرة ص 52، 53.

(2)- زكي مبارك ، محمد الخامس و ابن عبد الكريم الخطابي و إشكالية استقلال المغرب ، ط1 منشورات

عن كل قسم لوضع الميزانية ، كما تقرر زيادة عدد الوزراء التونسيين في مجلس الوزراء ، و من الواضح أن هذه الإصلاحات ليست لها أية علاقة بمشكلة تونس السياسية ، أي احترام السيادة التونسية بل على العكس أن هذه الإصلاحات تؤكد مبدأ السيادة المزدوجة لأنها تتيح للفرنسيين الاشتراك في المجالس المحلية ⁽¹⁾ و بالقاهرة كان للحبيب بورقيبة عدة اتصالات هامة كتلك التي جمعته بالسفير الأمريكي " دوليتل " ، ثم بالسفير العراقي الذي قدم له دعما كبيرا تمثل في منحه جوازات سفر عراقية سهلت له مهمة السفر فسافر إلى عدة دول عربية مشرقية كالملكة الأردنية ، و المملكة العربية السعودية هذه الأخيرة التي تلقى منها النصح و التوجيه و بعض الأموال. و من مصر سافر إلى فرنسا و إلى سويسرا و إلى نيويورك. ⁽²⁾

و هو في القاهرة التحق به سنة 1946 الدكتور الحبيب ثامر و الطيب سليم و الرشيد إدريس و قاموا جميعا بنشاط دعائي مكثف في العاصمة المصرية و سائر أقطار المشرق العربي ، فنشروا الفصول التوضيحية عن طريق النشريات العديدة الصادرة عن لجنة تحرير المغرب العربي ، و كانت الجرائد الدستورية السرية التي تأسست سنة 1947 بتونس كالهلال و الكفاح ، و الانفجار تتولى نشر تلك النشاطات ليطلع الشعب التونسي ⁽³⁾

و في سنة 1949 أدرك بورقيبة اليأس من تجربة الاعتماد على الجامعة العربية فقرر العودة إلى تونس و كان ذلك في شهر سبتمبر 1949 و هو مقتنع بأن النضال الحقيقي يجب أن يكون على أرض الوطن ، و عاود الفكرة لتحقيق أمنيته القديمة و هي التفاهم مع الفرنسيين مباشرة ، و في أبريل 1950 سافر إلى باريس لهذا الغرض لكن الصعوبة إلي كان يصطدم بها دائما هي استمرار السياسة الفرنسية على عدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل سنة 1938 ، و اعتقادهم أنه من المخاطرة التفاهم مع ممثلي الشعب و لذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف

(1) - صلاح العقاد : المرجع نفسه ، ص 342، 343.

(2) - الحبيب بورقيبة : المصدر السابق ، ص 199، 200.

(3) - أحمد القصاب: المرجع السابق ص 607.

مفاوضا شرعيا سوى الباى الذى عقدت معه معاهدة الحماية ، بل أن بعض الساسة راح يشيع التهم الباطلة حول الدستوريين فاتهمهم بالانتماء إلى الشيوعية الدولية ، و حتى يبطل الدستوريون هذه التهمة جعلوا الاتحاد العام التونسى للشغل⁽¹⁾ ينظم إلى الاتحاد الدولى للعمال الأحرار و هو الاتحاد الذى تشترك فيه النقابات الأمريكية و يعتبر معاديا للنقابات الشيوعية⁽²⁾ و بهذا يكون الحزب الدستورى الجديد قد قام بنشاط خارجى مكثف جلب إلى القضية التونسية دعما سياسيا و معنويا كبيرا .

4- المفاوضات و الاستقلال :

عاد إذن الحبيب بورقيبة إلى تونس فى شهر سبتمبر 1949 بعد غياب دام قرابة خمس سنوات كانت كلها اتصالا و سفريا من أجل دعم القضية التونسية . و حظي باستقبال حماسى كبير ، ثم انطلق فى الحين إلى العمل عن طريق الاتصال المباشر مع الجماهير و مع مناضلى الحزب فى جميع أنحاء البلاد (من سبتمبر 1949 إلى أبريل 1950) و قد دعاهم إلى ضرورة الاستعداد للمرحلة الحاسمة و الالتفاف حول الحزب و زعمائه لمجابهة قوى القهر التى تحاول بجميع الوسائل تأخير الاستقلال ، و قد دعت جميع القوى الحية فى تونس إلى الاستعداد للكفاح ، مثل الاتحاد العام التونسى للشغل ، و الاتحاد التونسى للصناعة و التجارة بقيادة الفرغانى بالحاج عمار أحد مناضلى الحزب الدستورى الجديد ، و الاتحاد العام للمزارعين التونسيين و الاتحاد النسائى التونسى ، و جمعية قدماء المحاربين التونسيين ، و الشبيبة الدستورية ... إلخ .

و نظرا لما يتسم به الحبيب بورقيبة من واقعية أساسية و حرصا منه على تجنب بلاده الهزات المأساوية التى كانت تشهدها " الفتنام" فى ذلك التاريخ فإنه رفض التورط فى أى نمط أيديولوجى و بما أن هدفه الوحيد هو العمل على تحرير بلاده فقد حاول أن يوفر لعمله جميع الأسباب التى من شأنها أن تمكنه من بلوغ الهدف الذى رسمه لنفسه بأقل التكاليف .

(1) - الاتحاد العام التونسى للشغل بقيادة فرحات حشاد هو تنظيم فرعى قوى للحزب الدستورى الجديد .

(2) - صلاح العقاد :المرجع السابق ،ص 344.

و معروف على بورقية أنه لم يكن من أنصار الحلول العنيفة فهو لا يلجأ إلى القوة إلا في أقصى الحدود ، و ذلك عندما يكون قد استنفذ جميع وسائل الإقناع، فقد سعى دوما إلى حل المشاكل عن طريق الحوار ، و كان يطمح دوما في الحصول على مساندة الرأي العام سواء التونسي أو الفرنسي والعالمي ، لأنه يدرك جيدا أن رفض الحوار يحمل فرنسا تبعه كل الأخطاء و يبرر عندئذ كل التبرير الكفاح المسلح الذي عقد بورقية العزم على خوضه إذا ما رفضت فرنسا التفاهم⁽¹⁾ و أمام مطالبة بورقية بضرورة إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتمكين الشعب التونسي من ممارسة حقه في الاستقلال ، جرت اتصالات بين الحكومة الفرنسية و الأمين باي كللت بتأليف وزارة جديدة برئاسة محمد شنيق يوم 17 أوت 1950 بمشاركة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد ، مكلفة بالتفاوض مع فرنسا حول التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تقود البلاد عبر مراحل متتالية نحو الاستقلال الداخلي .

لكن إصلاحات 08 فيفري 1951 التي جاءت بعد مفاوضات جرت بتونس قد خيبت آمال الوطنيين التونسيين و في أواخر شهر أكتوبر 1951 استؤنفت المفاوضات الفرنسية التونسية من جديد في باريس و قد طالب الوفد التونسي المفاوض برئاسة الوزير الأكبر محمد شنيق منح البلاد التونسية الاستقلال الداخلي حالا فرد وزير خارجية فرنسا " روبر شومان " بذاكرة مؤرخة في 15 ديسمبر 1951 أكد فيها بالخصوص أن العلاقات بين تونس و فرنسا ينبغي أن تركز على مبدأ " السيادة المزدوجة " و ألح على ضرورة تمثيل الجالية الفرنسية في الهيئات النيابية التونسية .

فاستخلص الحبيب بورقية من هذه المذاكرة عدم جدوى الحوار المباشر بين تونس و فرنسا : " إن جواب السيد شومان سيفتح عهدا من القمع و المقاومة ، مع ما يتبع ذلك حتما من دموع و أحزان و أحقاد"⁽²⁾ و لما لم تجد المفاوضات نفعا اندلعت المعركة الحاسمة يوم 18 جانفي 1952 إثر الشكوى

(1) - أحمد القصاب : المرجع السابق ، ص 608-611.

(2) - حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ، ص 172.

التي قدمتها الحكومة التونسية إلى منظمة الأمم المتحدة ضد الحكومة الفرنسية ، و قرر المقيم العام الجديد " دي هوتكلوك " منع مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي كان مقررا عقده في ذلك اليوم ، كما أمر في نفس اليوم بإلقاء القبض الزعيم الحبيب بورقيبة و إبعاده إلى مدينة طبرقة صحبة المنجي سليم ، و تم أيضا اعتقال عدد كبير من المناضلين الدستوريين و حتى بعض الشيوعيين ، و كان ذلك إيذانا باندلاع الكفاح المسلح⁽¹⁾.

و ما إن انتشر خبر إيقاف بورقيبة حتى أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام فأغلقت الدكاكين أبوابها و انتظمت المظاهرات الشعبية في العاصمة و في كامل البلاد التونسية ، و قد تصدت لها الشرطة معززة بالجيش ، لتشتت المتظاهرين ، فأُسفرت المواجهة عن عدد كبير من القتلى و الجرحى من بين المتظاهرين و لقي بعض رجال الشرطة و الجيش مصرعهم .

و رغم قرار المنع فقد عقد الحزب الدستوري الجديد بطريقة سرية في العاصمة يوم 18 جانفي 1952 مؤتمره الوطني برئاسة الزعيم الهادي شاكر و وافق المؤتمر بالإجماع على لائحة تطالب بإلغاء معاهدة الحماية و الاعتراف باستقلال تونس التام.

و تواصلت المقاومة في الأيام الموالية و اتخذت أشكالاً مختلفة حسب تطور الظروف في الداخل و الخارج ، فاتخذت في أول الأمر شكل مظاهرات و إضرابات و مصادمات مع رجال الأمن ، ثم شكل عمليات تخريب و اغتيال .

و تحولت فيما بعد إلى حرب عصابات و مقاومات مسلحة في الجبال و الأرياف فكان رد السلطة الاستعمارية متمثلاً في تنظيم حركة إرهاب مضاد بواسطة منظمة إرهابية شبه رسمية تدعى " اليد الحمراء " و قد عمدت هذه المنظمة إلى اغتيال عدد كبير من القادة و المناضلين الوطنيين في مقدمتهم

(1) - حمد الله مصطفى حسن : أصداء المقاومة المسلحة التونسية ضد الاحتلال الفرنسي في الصحافة المصرية 1945-1957 أعمال الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر و العشرين المنعقدة أيام 18،19،20 نوفمبر 1993 بنزل الدبلوماسية، تونس منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس 1995، ص 107.

الزعيم النقابي فرحات حشاد الذي استشهد يوم 5 ديسمبر 1952 ، و كذلك الهادي شاكر عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد الذي اغتالته نفس المنظمة يوم 13 سبتمبر 1935، و من ناحية أخرى أقدم المقيم العام على إقالة وزارة محمد شنيق يوم 26 مارس 1952 رغم إرادة الباي ، و عوضها بوزارة سورية برئاسة "العميل" صلاح الدين البكوش كما أمر بإبعاد الزعيم الحبيب بورقيبة إلى جزيرة جالطا ، حيث بقي في عزلة تامة لمدة سنتين .

و أمام تصاعد المقاومة التونسية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إعفاء المقيم العام دي هوتوك من مهامه في 23 فيفري 1953 و خلفه بياقوازار الذي انتهج سياسة المهادنة و المراوغة ، فتمكن من استمالة الباي و إقناعه بتأليف وزارة جديدة برئاسة محمد صالح مزالي (2 مارس 1954).

و أول عمل قامت به هذه الوزارة هو إجراء إصلاحات وهمية قابلها الرأي العام التونسي بالرفض رغم تركية الباي ، و لم تستطع وضع حد للمقاومة المسلحة و لم يقطع الجيش الفرنسي المهزوم في ديان بيان فو بالفتنم ماي 1945 التغلب على المجاهدين ، بل أصبح يخشى الثورة المسلحة و امتدادها للجزائر ⁽¹⁾ و في هذه الظروف بالذات تقلد منصب رئيس الوزراء بفرنسا في 18 جوان 1954 " بيار منديس فرانسى Pierre Mandis France" المعروف بأفكاره التحررية فما إن فض مشكل الهند الصينية (الفيتنام) حتى تحولت إلى تونس يوم 31 جويلية 1954 و ألقى خطابا شهيرا في قصر قرطاج أعلن فيه رسميا اعتراف الجمهورية الفرنسية باستقلال الدولة التونسية الداخلي و قد رحب بورقيبة من منفاه بجزيرة جالطا بهذه الخطوة و اتفقت فرنسا وديا مع الحزب الدستوري الجديد على تأليف وزارة برئاسة أحد الوطنيين المستقلين و هو الطاهر بن عمار ، على أن يشترك معه أربعة من الدستوريين ⁽²⁾ لتولي مهمة التفاوض مع فرنسا.و في أعقاب هذه الإجراءات وجه المقيم العام الجديد الجنرال " دي لاتور" المعروف بشدته نداء إلى المقاتلين بتسليم أسلحتهم لكن هذا النداء لم يكن ليلقى

(1) - حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ، ص 172، 173.

(2) - الدستوريون الأربعة هم المنجي سليم، محمد المصمودي، الهادي نويرة، الصادق المقدم.

أذانا صاغية من قبل رجال المقاومة فعاد القتال إلى أشده و وقعت بعض أحداث القتل في صفوف القوات الفرنسية .و لقد تطورت الأحداث السياسية و الدبلوماسية بعد ذلك فجرى اتفاق بين الوطنيين من خلال المباحث على إنهاء القتال و تسليم السلاح على الرغم من أن هذا الإجراء قد أبرز الخلاف الحقيقي بين رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة و بين الأمين العام للحزب صالح بن يوسف الذي اعترض على مبدأ التسليم قبل الاتفاق⁽¹⁾ و بعد مفاوضات طويلة و شاقة تم التوقيع يوم 23 جوان 1955 على اتفاقيات الاستقلال الداخلي.و في يوم فاتح جوان 1955 كان قد عاد الزعيم الحبيب بورقيبة إلى أرض الوطن فخصه الشعب باستقبال منقطع النظير ، و لكن لم تمض سوى ثلاثة أشهر حتى ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحزب الدستوري الجديد ، ففي سهر سبتمبر 1955 عاد إلى تونس الكاتب العام للحزب صالح بن يوسف و بادر بالتعبير عن معارضته للاتفاقيات الفرنسية التونسية التي اعتبرها خطوة إلى الوراء داعيا الشعب إلى استمرار الكفاح⁽²⁾ و رغم مصادقة المؤتمر الوطني المنعقد بصفاقس في 15 نوفمبر 1955 على السياسة الواقعية التي انتهجها الديوان السياسي للحزب ، فقد انضم عدد كبير من الحزب الدستوري الجديد إلى صالح بن يوسف الذي فصل من الديوان السياسي و عوض بالسيد : الباهي الأدغم بصفته كاتب عام للحزب.و نشبت منذ ذلك الحين معارك حامية بين الوطنيين و أنصار بورقيبة و أنصار صالح بن يوسف ، كادت تتحول إلى حرب أهلية ، فاغتنم رئيس الحزب الحبيب بورقيبة فوز الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات التي جرت في فرنسا في جانفي 1956 و طالب بإجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة الفرنسية لمراجعة بنود الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي تعارض حق تونس في استقلال البلاد التونسية استقلالاً تاماً⁽³⁾

(¹) - أعمال الندوة الدولية السابق ، حمد الله مصطفى حسن : المرجع السابق ص 131،132.

(²) - حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ص 173.

(³) - المرجع نفسه ،ص 174.

الباب الثاني : حزب الشعب الجزائري 1937 - 1954 .

الفصل الأول: الاحتلال الفرنسي للجزائر وردود الفعل الوطنية حتى ظهور

حزب الشعب الجزائري .

1- أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي عام 1830.

لدراسة موضوع الحركة الوطنية الجزائرية أو بالأحرى أحد تياراتها البارزة والمتمثل في نجم شمال إفريقيا(حزب الشعب الجزائري ومن ثم الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية E.N.A ,P.P.A ,M.T.L.D) لابد من العودة قليلاً إلى الوراء لإعطاء لمحة تاريخية عن الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830 إلى غاية تأسيس حزب الشعب الجزائري و ذلك لمعرفة طبيعة الأرضية التي نشأت فيها البذور الأولى للحركة الوطنية الجزائرية. ذلك أنه من الواضح أن ظهور الحركات الوطنية سياسية كانت أم دينية في العصر الحديث في العالم العربي و الإسلامي قد ارتبط إلى حد بعيد بوجود استعماري مباشر أو غير مباشر، و كانت حدة نشاط هذه الحركات تقوى بقدر توغل الاستعمار و تختفي عند انحسار سيطرته على مقومات الأمة و الوطن.⁽¹⁾

ومن هنا فإن التوغل الاستعماري الفرنسي في الجزائر الذي فرض سيطرته منذ الوهلة الأولى عام 1830 على الشعب الجزائري و على مقوماته الوطنية كان قد ولد ردود فعل جزائرية عنيفة ومتنوعة، امتدت على طول فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر هذا و يمكن تلخيص الوضع العام في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830 حتى تأسيس حزب الشعب الجزائري عام 1937 في النقاط التالية:

- الاحتلال:

تعود العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى ما قبل الاحتلال و بالضبط إلى عام 1521 في عهد الملك "فرانسوا الأول FRANCOIS I حيث تم تبادل السفراء بين البلدان، و تطورت هذه العلاقات فصارت

(1)- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،

إبان الثورة الفرنسية الكبرى عام 1798 مثلا تقوم على أساس التبادل التجاري، و حدث أن أقرض "الداي حسين" - داي الجزائر - حكومة "الإدارة DIRECTOIRE"⁽¹⁾ الفرنسية عام 1796 مبلغ مليون فرنك فرنسي بدون فوائد لشراء القمح⁽²⁾، و من هنا جاءت قضية "حادثة المروحة"⁽³⁾ بين الداي حسين و القنصل الفرنسي "دوفال DUVAL".

كما تميزت العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال معظم فترات العهد العثماني بالاستقرار النسبي، و كانت فرنسا أول دولة تحصل على امتيازات تجارية على السواحل الجزائرية ابتداء من القرن السادس عشر، و قد أصبحت تلك الامتيازات هي التي تحدد الإطار العام لعلاقات البلدين كما أنها كانت السبب الرئيسي الذي أدى إلى النهاية المؤلمة التي عرفتھا الجزائر عام 1830⁽⁴⁾، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى أدت إلى احتلال فرنسا الجزائر يمكن إيجازھا في النقاط التالية:

1- اهتمام فرنسا بالجزائر منذ أمد بعيد و رغبتها في الحصول على امتيازات على سواحل الجزائر مثل مدن القالة، عنابة، سكيكدة.

2- موقع المغرب العربي الاستراتيجي الهام الذي كان محط أنظار و أطماع الدول الاستعمارية الكبرى خاصة بعد أن بدأ الضعف يدب في الدولة العثمانية.

3- التنافس الاستعماري بين فرنسا و بريطانيا فيما يخص التوسع في المستعمرات و مد النفوذ.

(¹) - DIRECTOIRE و هو نظام سياسي إداري مرت به فرنسا، و يقوم على أساس الإدارة و هو عبارة عن مرحلة انتقالية فقط. و لمزيد من الإيضاح انظر: مجلة الثقافة العدد 38، سبتمبر، أكتوبر 1984، وزارة الثقافة و السياحة، الجزائر "عدد ممتاز" ص 42.

(²) - كوليت و فرانسيس جانسون: الجزائر الثائرة، ترجمة: محمد علوي الشريف، محمد خليل فهمي، هنري يوسف سردار، دار الهلال، 1957، ص 17.

(³) - "حادثة المروحة" و تتمثل في رفض فرنسا تسديد ديوان الجزائر، مما أدى بالداي حسين إلى أن استدعى القنصل الفرنسي "دوفال" يوم 29 أبريل 1827، و أثناء اللقاء لم يتمثل القنصل لأوامر الداي فضربه بالمروحة، انظر: كوليت و فرانسيس جانسون: المرجع السابق، ص 17.

(⁴) - أرزقي شويتم: نهاية الحكم التركي في الجزائر و عوامل أنهياره 1800 - 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1988، ص 146.

4- رفض فرنسا دفع ديون الجزائر و إلقاء المسؤولية على التاجرين اليهوديين "جوزيف بكري"

JOSEPH BAC RI، و نفتالي بوشناق NAFTALI BOUCHNEC⁽¹⁾

5- سوء الحالة الداخلية في فرنسا مما أدى "بالمملك شارل العاشر" CHARLES X إلى توجيه أنظار

الشعب الفرنسي إلى خارج فرنسا و بالخصوص إلى مشروع احتلال الجزائر .

6- تطلع فرنسا إلى ضرب الأسطول الجزائري و الحد من سيطرته البحرية و لاسيما و أن مؤتمر

فيينا عام 1815 كان قد قرر وضع حد للقرصنة في البحر المتوسط.⁽²⁾

هذا وقد ترجع أسباب اهتمام فرنسا المتزايد بالجزائر في العهد الأخير من الحكم العثماني إلى

إدراكها ضعف الجزائر داخليًا نتيجة للعوامل التي فصلت جوانبها عنها، ونتيجة للعوامل الخارجية التي

تمثلت في الغارات المتتالية التي شنتها عليها الدول الأوربية خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر

من جهة، و إلى اشتداد التنافس بين الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية حول مناطق النفوذ

في سواحل شمال إفريقيا من جهة ثانية.⁽³⁾

- الحملة الفرنسية العسكرية على الجزائر:

لم تكن الحملة الفرنسية العسكرية على الجزائر عام 1830 ترتبط بالسياسة الاستعمارية الفرنسية

فقط بل كانت ترتبط أيضًا بسياسة فرنسا الداخلية و الخارجية و بأوضاعها السيئة و هذا في أواخر

عهد شارل العاشر إذا كانت فرنسا تبحث عن وسيلة تخرجها من هذا المأزق الخطير و تحفظ لها

هيبتها و مكانتها المرموقة، فوجدت في قضية الديون فرصة مناسبة، فقامت بفرض حصار بحري كبير

على مدينة الجزائر أستمر ثلاث سنوات كاملة "من يوم 16 يونيو 1827 إلى يوم 13 يونيو 1830"

(1)- لمزيد من الإطلاع على حياة التاجرين اليهوديين و علاقاتهما بقضية الديون انظر: الدكتور أبو القاسم سعد الله:

تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1970.

(2)- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث،

قسنطينة 1985، ص 23-24.

(3)- أرزقي شويتم: المرجع السابق، ص 146.

و مقابل ذلك قام **الداي حسين** بتدمير المكاتب الفرنسية الموجودة في كل من مدينة عنابة و القالة⁽¹⁾ في شهر أغسطس 1869 ففكرت حكومة "بولينيكا POLIGNAC تنفيذ مشروع لغزو شمال إفريقيا يساعدها فيه **محمد علي** والي مصر حينئذ، إلا أن الخطة فشلت لعدة أسباب منها أن الخطة اكتشفت من قبل سلطان المغرب الأقصى و إنجلترا⁽²⁾ ثم في شهر يناير عام 1830 قررت حكومة "بولينيكا" إرسال حملة عسكرية لاحتلال الجزائر.⁽³⁾

و بررت فرنسا قرار إرسال الحملة بالانتقام من الجزائر التي أهان دايها "الداي حسين" الشرف الفرنسي، و كذلك لوقف القرصنة و تخليص أوروبا من القلق والاضطرابات في البحر المتوسط، و كانت تهدف من وراء مبرراتها السابقة إلى إقناع الرأي العام الفرنسي و الأوروبي بشكل خاص.⁽⁴⁾

و جاءت الحملة الفرنسية على الجزائر في وقت كانت فيه الجزائر تعاني من وضع أمني غير مستقر بسبب تمرد بعض القبائل، مثل الطريقة الصوفية الدرقاوية⁽⁵⁾ كذلك كانت الجزائر تعاني من وضع اقتصادي منحط بسبب فرض الحصار البحري الفرنسي "1827-1830"، و في يوم 14 يونيو عام 1830 نزلت القوات الفرنسية و كان تعدادها حوالي 37000 رجل في ميناء سيدي فرج غرب مدينة الجزائر العاصمة، و لم تجد أمامها سوى 15000 جندي جزائري، و بعض المتطوعين.⁽⁶⁾

(¹)- عنابة و القالة: مدينتان جزائريتان على الساحل الشرقي من الجزائر، قامتتا في هذه الفترة بنشاط تجاري كبير، فكانتا محط أنظار فرنسا على الخصوص.

(²)- AGERON CHARLES ROBERT ? HISTOIRE DE L'ALGERIE CONTEMPORAINE (QUE SAIS-JE) P.U.F, 7em, PARIS 1980.P6.

(³)- UN COUP DE CHASS-MOUCHES...ET LES FRANCAIS DE BARQUENT LE MARQUIS DE ROUE , REVUE HISTORIA " N°= SPECIALE" N°= 486 JUIN 1987, PARIS. P.5.

(⁴)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1938، ص 15.

(⁵)- AGERON CHARLES ROBERT : (QUE SAIS-JE° OP CIT , P.5.

(⁶)- AHMED MAHSAS : LE MOUVEMENT REVOLUTIONNAIRE EN ALGERIE DE LA 1ère GUERRE MONDIALE A 1954 ED L'HARMATTAN PARIS, 1985 , P.25.

و في مصدر آخر كان عدد الجنود الجزائريين الذين وجدتهم القوات الفرنسية، لا يتجاوز 6000 جندي⁽¹⁾.

و لقد فند أحد الكتاب الأوروبيين و هو "أمري EMERIT" أسباب الحملة الفرنسية الجزائرية بقوله "أنه لم يكن هدف فرنسا من الحملة على الجزائر القضاء على القرصنة لأن القرصنة توقفت عام 1818 و الدليل على ذلك أننا لم نجد في سجل غنائم البحرية الجزائرية سوى 12 سفينة أسبانية و سفينتين بابويتين، كما أن قضية تحرير الأسرى المسيحيين لم تكن سببا لشن حملة عسكرية ضد الجزائر بهذا الشكل، لأنه لم يكن يوجد في سجون الجزائر سوى مائة سجين كانوا يعتبرون أسرى حرب⁽²⁾.

و قد تمخضت عن الحملة الفرنسية على الجزائر نتائج عديدة من أهمها أن الحملة قد ولدت لدى الجزائريين شعورا قويا بالمقاومة، و ذلك بمجرد أن أدرك الناس نوايا فرنسا الاستعمارية، و قد تمثلت المقاومة في النشاط السياسي و العسكري، فقام "حمدان بن عثمان خوجة"⁽³⁾ بتأسيس أول حزب وطني عرف "بحزب المقاومة أو لجنة المغاربة" و ذلك عام 1830، و قدم هذا الحزب العرائض و المذكرات إلى السلطات الفرنسية طالبا فيها التخلي عن الجزائر و تطبيق ما ورد في المعاهدة المبرمة بين البلدين يوم 5 يوليوي عام 1830 فقط⁽⁴⁾، كما أوفد الحزب مبعوثا خاصا إلى باريس لشرح القضية الجزائرية

(1)- ABDELLAH LAROUÏ : L'HISTOIRE DU MAGHREB, ED MASPERO, PARIS 1970, P.222.

(2)- أرزقي شويتم: المرجع السابق، ص: 163-164.

(3)- حمدان بن عثمان خوجة: هو كرجلي الأصل أي من أب تركي و أم جزائرية، كان يشغل منصب أمين مال في عهد الدايات، و هو آخر عهد للوجود العثماني في الجزائر. له كتاب مشهور بعنوان "المرآة" يعتبر من أهم المصادر التاريخية للجزائر في العهد العثماني، ترجم إلى عدة لغات منها الفرنسية.

(4)- معاهدة الاحتلال: وقعت بين الداي حسين و الكونت دوبورمون DEBOUREMENT يوم 5 يوليوي عام 1730 حيث نص البند الخامس منهما على ما يلي: "إن إقامة الشعائر الدينية المحمدية تكون حرة و لا يقع أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، لا بدينهم و لا بأموالهم و تجاربهم و صناعاتهم و تحترم نساؤهم و القائد العام يتعهد بذلك تعهد شرف" كما يورد الدكتور أبو القاسم سعد الله نصا زائدا في البند الثاني من المعاهدة جاء فيه: "إن تحترم التقاليد الجزائرية و لا يسمح للجنود الفرنسيين بالدخول إلى المساجد الفرنسية"، انظر: الدكتور أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المؤسسة للكتاب، الجزائر 1974، ص48.

لدى الحكومة الفرنسية.⁽¹⁾

و لكن رغم ما بذله الحزب من نشاط كبير، إلا انه لم يعمر طويلاً، إذ قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بنفي زعمائه بتهمة التآمر على الحكم الفرنسي، لكن الحزب كان قد حقق نتيجة إيجابية تمثلت في زرع بذرة النضال و المقاومة في نفوس الجزائريين، إما المقاومة العسكرية فقد خاض غمارها المزارعون و التجار الصغار الذين كانوا يقطنون في ضواحي مدينة الجزائر العاصمة بالإضافة إلى المقاومة التي قادها أحمد باي في الشرق الجزائري و الأمير عبد القادر في غرب و وسط البلاد. كذلك من أهم نتائج الحملة الفرنسية هو القضاء على السلطة العثمانية السياسية "الدايات" و العسكرية "الأنكشارية" حيث غادر الداوي حسين الجزائر متجهاً إلى "نابولي" و منها إلى الإسكندرية، أما السلطة العسكرية فقد ذكرت المصادر أن الفرنسيين قد قاموا بترحيل 2500 جندي أنكشاري على ظهر أربع سفن فرنسية في اتجاه آسيا الصغرى.⁽²⁾

و بخصوص معاهدة الاحتلال فإن بنودها لم تنص على فرض السيادة الفرنسية على الجزائر و إنما هي عبارة عن تسليم عسكري مقابل وعد فرنسي رسمي بعدم المساس بحرية السكان الجزائريين و الحفاظ على تقاليدهم الدينية و الاجتماعية، لكن السلطات الاستعمارية الفرنسية ما لبثت أن ضربت عرض الحائط ببنود المعاهدة فنشط قوادها خلال فترة عهد التردد "1830 - 1834" في ارتكاب الجرائم الجماعية في الوقت الذي كانت فيه فرنسا منشغلة بالأحداث الثورية و المناورات الدبلوماسية في أوروبا. و يصور لنا تقرير اللجنة الأفريقية⁽³⁾ RAPPORT DU COMITE AFRICAIN عام 1833 الوضع في الجزائر على حقيقته حيث جاء فيه: "لقد حطمنا ممتلكات المؤسسات الدينية و جردنا

(1)- أرزقي شويثام: المرجع السابق ، ص 124.

(2)- المرجع نفسه ، ص 164 - 176.

(3)- اللجنة الأفريقية : و هي لجنة تحقيق حكومية فرنسية أرسلتها فرنسا إلى الجزائر ردًا على الحملة التي نظمتها جماعة جزائرية في المنفى ترأسها حمدان خوجة و ساندتها المعارضة الفرنسية. فسافرت اللجنة الأفريقية إلى الجزائر يوم 128 أغسطس 1833 و عادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر من نفس العام. زارت خلالها بعض المدن التي كان يحتلها الفرنسيون مثل الجزائر العاصمة، و متيجة، البليدة، وهران، عنابة، أرزيو.

السكان الذين وعدناهم بالاحترام و أخذنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض و ذبحنا أناسًا كانوا يحملون عهد الأمان و حاكمنا رجالاً يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم لأنهم كانوا شجعاناً لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين.⁽¹⁾

- سياسة الأستيطان:

بناء على توصيات اللجنة الأفريقية أصدرت الحكومة الفرنسية قرار 22 يوليو عام 1834 و نص على أن "الجزائر أرض فرنسية" و تقسيمها إلى ثلاث عمالات (محافظات) تخضع لمراقبة الوالي العام في الجزائر العاصمة. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد شهدت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830 هجرة استيطانية أوربية كبيرة وصفها المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان CHARLES ANDES JULIEN" بقوله: " بعد دخول الجيش الفرنسي الجزائر أنزلت السفن القادمة من مارسيليا و أسبانيا و إيطاليا جماهيراً غفيرة من الأوربيين لا ضمير لهم مولعين بحب الدراهم، فانتشروا في البلاد الجزائرية كالبلاء المستطير متكالبين على بيع العقارات و شرائها، لا يهمهم إلا الأرباح الطائلة⁽²⁾ حيث بلغ عدد الأوربيين في الجزائر عام 1832 خمس و عشرين ألف نسمة منهم 2500 مستوطن⁽³⁾ فأدى تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية التي كان يقودها بصورة رئيسية الجنرال "بيجو BUGEAUT إلى تأسيس مركز استعمارية على السواحل الجزائرية مثل وهران، و عنابة، و سكيكدة. و في عام 1846 بلغ عدد الأوربيين في الجزائر 110 آلاف منهم 38 ألف فرنسي، و الباقي من جنسيات أوربية مختلفة.⁽⁴⁾ ولما كانت البطالة ضاربة أطنابها في فرنسا قررت الحكومة الفرنسية إرسال العاطلين عن العمل إلى الجزائر كي تستريح من شرهم، و في عهد الإمبراطورية الفرنسية

(1)- أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 17 - 18.

(2)- فرحات عباس: ليل الاستعمار - حرب الجزائر و ثوراتها- ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، بدون تاريخ، ص 95.

(3)- أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1،

المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 23.

(4)- المرجع نفسه، ص 23.

الثانية 1825 - 1870، و في ظل سياسة الامتيازات فقد بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مستمرة، إذ بلغ عدد المستوطنين عام 1866 مائتين ألف مستوطن، و خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870- 1914) زادت حركة الهجرة إلى الجزائر فوصل عدد الأوروبيين عام 1876 إلى 344 ألفا منهم 189 ألف فرنسي، وخلال هذا العهد أيضاً تمتع اليهود بالجنسية الفرنسية بمقتضى مرسوم "كريميو CREMIEUX"⁽¹⁾ الصادر يوم 24 أكتوبر عام 1870، و في عام 1899 صدر قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولود في الجزائر فرنسيين تلقائياً رغما عنهم.⁽²⁾ وكانت ترافق عملية تشجيع الهجرة إلى الجزائر عمليات أخرى مكاملة و هي منح هؤلاء المهاجرين تسهيلات لتملك الأراضي، إذ وضعت الإدارة الفرنسية يدها على أملاك الأوقاف الدينية و الخيرية، فاستولت على أملاك الذين هاجروا خارج الجزائر هروباً من سيطرة الاستعمار، كما استولت أيضاً على أراضي القبائل التي شاركت في القتال ضد الفرنسيين، و اتبعت سياسة تهدف إلى أبعاد القبائل العربية خارج الأراضي الجيدة و ساعدها على تنفيذ ذلك الجيش الفرنسي نفسه الذي استصلح الأراضي و أقام القرى، فتمكن خلال ثلاث سنوات "1832- 1845" من إقامة 35 مركزاً للاستيطان و منح للمعمرين⁽³⁾ 1050000 ألف هكتار.⁽⁴⁾

- سياسة الدمج:

لقد وُجدت قوانين الدمج (الفرنسية) أساساً للحفاظ على مصالح المستوطنين الأوروبيين دون الاهتمام بمالح الجزائريين، و مع ذلك نجد هؤلاء لا يكتفون بما حققوه من مكاسب و امتيازات بل أخذوا

(1)- كريميو CREMIEUX و هو وزير الداخلية الفرنسية في تلك الفترة التي أصدر فيها قانونه الخاص بتجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية، و هو يهودي الأصل و كان يهدف من وراء ذلك إلى زيادة عدد الفرنسيين و تحقيق رغبات اليهود مقابل ما قدموه من مساعدات مالية لفرنسا في حربها ضد الألمان عام 1870.

(2)- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 95- 96.

(3)- المعمرون LES COLONS و هم المستوطنون الذين جلبتهم فرنسا لتعمير الجزائر من عدة جنسيات أوربية مثل الإيطاليين و الأسبانيين، و لكن أغلبهم فرنسيون وقد مارسوا بعض الضغوط على فرنسا، و حاولوا الاستقلال بالجزائر و خاصة بعد سقوطها أمام ألمانيا عام 1940.

(4) - AGERON CHARLES ROBERT:/ QUE SAISJE) OP CIT, P.21. - (4)

يتجهون إلى سياسة الحكم المستقل أي يحكمون الجزائر بأنفسهم، و من أجل ذلك عقدوا مؤتمرًا لهم عام 1848 طالبوا فيه بأن يؤخذ رأيهم في المسائل السياسية و المالية التي تخص الجزائر.⁽¹⁾

وفي يوم 4 نوفمبر عام 1848 أعلن دستور الجمهورية الفرنسية الثانية (المادة 109 منه) بأن "الجزائر تعتبر أرضًا فرنسي" و وعد هذا الدستور بان الجزائر ستوضع تحت نظام قوانين البلد الأم.⁽²⁾ وفي الفترة ما بين 1848 - 1852 منحت الجمهورية الجزائرية الفرنسية الثانية فرنسي الجزائر حقوقًا تمثيلية في المجالس الفرنسية، 4 نواب في المجلس التأسيسي، 3 نواب في المجلس التشريعي، و منحهم أيضًا حق انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية في الجزائر بينما منحت على قلة معينة من الجزائريين و لأول مرة منذ الاحتلال بحق انتخاب ممثلين لهم على ألا يتعدى ذلك ثلثي أعضاء المجالس البلدية.⁽³⁾ كما حاول "نابليون الثالث" NAPOLEON III بعد انقضاء عشر سنوات على سياسة الدمج الفاشلة، أن يقوم سنة 1858 و حسب رأي بعض المؤرخين بمحاولة جديدة أكثر راديكالية RADICALE عن طريق دمج الجزائر بفرنسا دمجًا فعليًا فأنشأ ما يسمى "وزارة الجزائر والمستعمرات" برئاسة ابن عمه "نابليون جيروم" NAPOLEON JEROME الذي أتبع سياسة جديدة كان يهدف من ورائها زعزعة المجتمع الجزائري حتى يسهل صهره في بوتقة المجتمع الفرنسي.⁽⁴⁾

و من بين القوانين التي أصدرها "نابليون الثالث" القانون المعروف بـ "السيناتوس كونسولت" SENATUS CONSULTE الذي صدر يوم 22 أبريل 1863 حيث كان ضربة للمستعمرين الذين يريدون الاستيلاء على أراضي العروش بدعوة أنها ملك دولة تركية و أن الفرنسيين هم الذين يرثونها،

(1)- أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 25.

(2)- CLUDE BONTEMPS : MANUEL DES INSTITUTIONS ALGERIENNES TOME. IED
CUJAS, PARIS 1976, P. 195.

(3)- أحمد الخطيب: جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 19.

(4)- AGERON CHARLES ROBERT : (QUE SAIS-JE° OP CIT, P.28.

و مما جاء في هذا القانون: " أن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في أرض الجزائر بصفة مستمرة منذ أمد طويل إنما هي ملك رسمي لتلك القبائل".⁽¹⁾

كما أصدر مجلس السيناتوس كونسولت يوم 14 يوليو 1865 قانون الجنسية⁽²⁾ الفرنسية لمن يرغب فيها من الجزائريين (الأهالي) مع احتفاظه بأحواله الشخصية و الإسلامية⁽³⁾ و بذلك استطاع الأهالي أن يصلوا إلى بعض الوظائف المدنية و العسكرية.⁽⁴⁾

- قانون الأهالي CODE DE L'INDIGENAT

أن سياسة المساواة التي تظاهرت بها فرنسا في الجزائر منذ الاحتلال كانت تعنى في الواقع مساواة الجالية الأوروبية في الجزائر بالفرنسيين و تأمينهم و فسخ المجال لهم لحكم الجزائر باعتبارها أرضاً مفتوحة، أما الأهالي (الجزائريون) فلا يستحقون المساواة، و نشطت هذه السياسة و خاصة بعد سقوط الحكم العسكري عام 1870 و انتهاء مهام "المكاتب العربية LES BUREAUX ARABES"⁽⁵⁾ التي كانت تسعى إلى حفظ حقوق الأهالي من جشع المستوطنين، و أصبح الرأي السائد منذ 1870 انه لا داعي لاعتبار الجزائريين مثل الفرنسيين، و أنه يجب أن تفرض عليهم سياسة الخضوع بالقوة⁽⁶⁾، و من هنا صدرت قوانين "الأنديجينا L'INDIGENAT" و هي عبارة عن قوانين استثنائية فرضت على الجزائريين منذ عام 1881 -أي- بعد فشل مقاومة الشيخ المقراني و الحداد عام 1871. و

(1) - أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 61.

(2) - من عام 1865 إلى عام 1875 تجنس 371 مسلم جزائري فقط، تنظر: AGERON CHERLES REBERT : (QUE SAIS-JE) OP , CIT, P.32.

(3) - يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص: 23- 24.

(4) - AGERON CHARLES ROBERT : OP CIT, P.32.

(5) - المكاتب العربية LES BUREAUX ARABES : و تأسست بموجب قرار أول فبراير 1844، و هي عبارة عن مجموعة سلطات أعطيت لضباط عسكريين فرنسيين بهدف تهدئة المناطق الثائرة و تنظيمها و ذلك لخدمة التوسع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، و كانت عام 1866 تضم 602 ضابطاً و يوجد مع جهاز الموظفين الملحق بكل مكتب (طبيب، مترجم، خوجة، كاتبان، شوايش، عدد متغير من السباهيين و المخازنية). انظر:

AGERON CHARLES ROBERT : OP CIT, (QUE SAIS-JE), P.27.

(6) - IBID, P.60.

تهدف هذه القوانين إلى منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي و خاصة على القبائل الثائرة.

وتتمثل في سلسلة من العقوبات الزجرية التي لا صلة لها بالقانون العام، و شملت 41 مخالفة خاصة بالأهالي لكنها خففت عام 1891 إلى 21 مخالفة فقط، و استمرت الإدارة الاستعمارية تعمل بها حتى عام 1930 حيث تم إلغاؤها نظرياً فقط ليبقى العمل بها سارياً حتى عام 1954.⁽¹⁾

و ترتب على هذه القوانين ما يلي:

1- خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي بدون محاكمة بدعوى حفظ الأمن و ذلك بالسجن و التغريم.

2- خولت السلطة الإدارية حق سجن الأشخاص و مصادرة أملاكهم بدون صدور حكم قضائي بذلك.

3- تم التوسع في سلطات قضاة الصلح و خول شيوخ البلديات من مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

4- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان و تطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

5- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم و المناطق بدون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.⁽²⁾

2 - بعض مظاهر المقاومة الوطنية الجزائرية

أ - المقاومة المسلحة.

واجه الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر عام 1830 مقاومة شعبية قادها سكان الجزائر العاصمة ثم توسعت هذه المقاومة حتى شملت البائل المتواجدة قرب مدينة معسكر، حيث التفّت هذه القبائل بالشيخ محي الدين الهاشمي -أب الأمير عبد القادر- و بايعته بالإمارة و القتال معه ضد الفرنسيين الذين

(1)- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 41- 42.

(2)- للإطلاع على تفاصيل قانون الأهالي. أنظر: يحي بوعزيز سياسة التسلط. المرجع السابق، ص 41-43.

بدأوا يتوسعون في احتلالهم للجزائر حيث توجهوا إلى الغرب الجزائري⁽¹⁾، فقاد الأمير محي الدين الهاشمي الكفاح ضد الفرنسيين طيلة عامين (1830-1832) و لما أحسّ بعجزه و كبر سنه أشار على أنصاره بانتخاب ابنه "عبد القادر سلطانا" - الذي لم يكن يتجاوز آنذاك سن الخامسة و العشرين من عمره - فبايعته أغلب مناطق القطر الجزائري، و كان ذلك 1832.⁽²⁾

و عندما نشبت المعارك مع الفرنسيين تمكنت قوات الأمير عبد القادر من استعادة أغلب المناطق التي سبق و احتلتها القوات الفرنسية، فحاصرت قوات الأمير الفرنسيين في المدن الساحلية، و لم تفلت هذه الأخيرة من الهلاك إلا بعقد الهدنة مع الأمير الذي كان يهدف إليها ربحاً للوقت من جهة، و لإعادة بناء و تنظيم قواته على أسس حديثة من جهة أخرى، لكن الفرنسيين كانوا يعملون على نقض الهدنة عندما يكونون في مركز قوة.

و هناك هدتان مشهورتان في عهد الأمير عبد القادر، و هما: معاهدة "دي ميشيل DES MICHELS" و عقدت يوم 26 فبراير عام 1834 بين الجنرال "دي ميشيل" و الأمير عبد القادر و بمقتضاها اعترف للأمير بالإمارة و التنازل عن بعض المناطق التي احتلها "دي ميشيل" كميناء أرزيو البحري كي يكون ثغراً بحرياً للأمير⁽³⁾، لكن سرعان ما خرق الفرنسيون هذه المعاهدة و ذلك بمجيء تريزيل TREZEL الذي حل محل "دي ميشيل" حيث تحالف "تريزيل" مع بقايا الجنود الأتراك (قبائل المخزن) ضد الأمير عبد القادر.⁽⁴⁾ فحدثت معركة "المقطع المشهورة بالقرب من أرزيو في شهر يونيو عام 1835 و هزم فيها "تريزيل" لكنه نجا من ثلثة من جنوده تاركاً في أرض

(1) - إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر (بدون تاريخ)، ص 42.

(2) - أديب حرب: التاريخ الإداري و العسكري للأمير عبد القادر الجزائري 1837-1847، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة القديس يوسف، بيروت 1980، ص 2.

(3) - كوليت و فرانسيس جانسون: المرجع السابق، ص 25.

(4) - عبد العظيم محمد رمضان: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي و حركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة 1985، ص 100 - 101.

المعركة أربعة آلاف جندي فرنسي بين قتيل جريح.⁽¹⁾ ثم معاهدة تافنا التي وقعت بين الأمير عبد القادر و الجنرال "BUGEAUT بيجو" بتاريخ 30 مايو عام 1937 و جاءت على أثر اجتياح الأمير لأغلب المناطق الجزائرية، و محاصرته للمدن التي يحتلها الفرنسيون، و نصت المعاهدة على تحديد الأراضي التي يحتلها الفرنسيون و الاعتراف بالمناطق الساحلية تحت حكم الأمير عبد القادر و تقدر بثلاثي (2/3) مساحة الجزائر، و نصت أيضاً على حرية ممارسة المسلمين في المناطق المحتلة لشعائرهم الدينية و على إمداد الأمير للجيش الفرنسي في وهران بقدر معين من الحنطة و الشعير و البقر مقابل تقديم فرنسا للأمير ما يحتاجه من بارود و كبريت و أسلحة، كما نصت كذلك على تخلي الفرنسيين عن بعض المدن و القلاع لصالح الأمير.⁽²⁾

و استغل الطرفان معاهدة تافنا استغلالاً كبيراً، فالفرنسيون عندما أمنوا جانب الأمير شرعوا في شن حصارين على قسنطينة على التوالي 1832، 1837 و تصدت لهم قسنطينة بقوة بقيادة أحمد باي، و نجحت في الحصار الأول لكنها فشلت أمام الحصار الثاني 1837 للتفوق العسكري من جانب الفرنسيين بصورة خاصة، و مرة أخرى لم يترك الفرنسيون الفرصة الكافية للأمير لتطوير دولته فخرقوا بنود المعاهدة في شهر أغسطس 1839 واشتعلت الحرب من جديد بين الطرفين⁽³⁾، و حينها وجدت فرنسا نفسها بين خيارين اثنين أما " إخلاء الجزائر" أو "احتلالها احتلالاً كاملاً و في الأخير اختارت سياسة الاحتلال الكامل، و اختير لهذه المهمة الجنرال "بيجو" صاحب فكرة سياسة "الأرض المحروقة" لبلوغ الهدف، و كان من أهم معاونيه "بليسيسه" PELLISSIER "سانت آرنو" SAINT ARNAUD "شانجارنييه" CHANGARNIER "لاموريسير" LAMORCIERE"، " دي هيريسون" D'HERISSON"، "مونتانيك" MONTAGNAC، "كافيناك" CAVAIGNAC و

(¹) - إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 87.

(²) - AGERON CHARLES ROBERT : OP CIT, (QUE SAIS-JE), P.13.

(³) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 56.

كل هؤلاء من ذوي السوابق في الأعمال الوحشية ⁽¹⁾. و أمر الجنرال "بيجو" جنوده بأن يخلقوا الرعب في نفوس الجزائريين، كحرق المحاصيل الزراعية و حبز النساء و الأطفال، و خنق قبائل كاملة في الكهوف. ⁽²⁾

وإلى جانب هذه الفظائع قامت جيوش "بيجو" بدم الآبار و تسميمها و قطع الأشجار المثمرة، و إحراق الغلال، و قتل المواشي. حيث تلقى "بيجو" من حكومته إمدادات ضخمة، مما أجبر الأمير عبد القادر إلى اللجوء للمغرب مرتين، إذا استقبله السلطان المغربي في المرة الأولى لكنه منعه في الثانية من الإقامة في المغرب و ذلك بسبب تهديد فرنسا له، فوجد الأمير نفسه بين نارين فاستسلم أخيراً للفرنسيين يوم 23 ديسمبر عام 1847. ⁽³⁾

لكن المقاومة الوطنية لن تتوقف باستسلام الأمير عبد القادر بل استمرت و شملت مناطق عديدة من الوطن، و كانت تعبيراً عن مواصلة الكفاح ضد المستعمر و استعدادها للتضحية بالنفس و النفيس من أجل الوطن، لكنها مع مرور الزمن فشلت فشلاً ذريعاً لعدة أسباب ⁽⁴⁾ سنعرفها فيما بعد.

الثورات الشعبية:

إن الدارس للثورات الشعبية التي واصلت الكفاح المسلح بعد استسلام الأمير عبد القادر عام 1747 ليجدها قد استمرت حتى عام 1912 و شملت عدة مناطق من القطر الجزائري، و هي تعبير صادق عن إرادة الأمة الجزائرية في رفض كل ما هو غريب عنها و الدفاع عن مقوماتها الحضارية المتميزة. ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ - كوليت و فرانسيس جانسون: المرجع السابق، ص 26.

⁽²⁾ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930، المرجع السابق، ص 19.

⁽³⁾ - حسن صبحي المرجع السابق، ص 37.

⁽⁴⁾ - المرجع نفسه، ص 47.

⁽⁵⁾ - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 65.

ونظرًا لطول فترة الثورات الشعبية و تعددها، فإننا نوجزها في النقاط التالية حسب تسلسلها التاريخي:

1- ثورة بومعزة: في منطقتي الشلف و الونشريس و استمرت سنة كاملة "1846-1847" و انتهت باستسلام زعيمها بومعزة.

2- ثورة الزعاطشة (واحة بسكرة): اندلعت عام 1848 بقيادة "أبو زيان" أبيد أهلها و أزيلت الواحة من الوجود، و مكانها مدينة بسكرة.

3- ثورة الأغواط: في الجنوب الجزائري عام 1825، و قد قمعت بشدة.⁽¹⁾

4- ثورة بلاد القبائل الصغرى: و فتكت فيها فرنسا 300 قبيلة و قرية أثناء قمعها.

5- ثورة لالة فاطمة نسومر: و قد نجح فيها أهل الأوراس في منع دخول الفرنسيين إلى جبالهم حتى نهاية القرن التاسع عشر.

6- ثورة أولاد الشيخ: في جنوب الجزائر الغربي، و استمرت خمس سنوات "1864-1869".

7- ثورة الشيخ محمد المقراني و الشيخ الحداد 1871: و تعتبر أهم الثورات الوطنية بعد حرب الأمير عبد القادر، فقد اجتاحت مراكز الفرنسيين في شمال شرق الجزائر و وصلت في وحفها إلى أبواب العاصمة "الجزائر" مما أجبر فرنسا على تعجيل استرجاع جنودها الأسرى لدى الألمان في حرب السبعين 1870، و وجهتهم مع إمدادات كبيرة نحو الجزائر ⁽²⁾ فتمكننت من إيقاف تقدم جنود المقراني ثمة التغلب عليهم في معركة "البويرة" حيث استشهد المقراني إلا أن الثورة استمرت بقيادة شقيقه "بومرزاق" ستة أشهر أخرى.⁽³⁾

(¹) - AGERON CHARLES ROBERT : L'ALGERIE ALGERIENNE DE NAPLEON III A DEGAULE ED SINDABAD, PARIS 1980, P.39.

(²) - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة 1956، ص 154.

(³) - للمزيد من التفاصيل عن ثورة "1871"، انظر: د. يحي بوعزيز: ثورة 1871 و دور عائلتي المقراني و الحداد، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1978.

8- ثورة الشيخ بوعمامة: في الجنوب الغربي من الجزائر 1881، و استمرت حتى عام 1904 و تعتبر أطول ثورة من هذا النوع.

9- ثورة بني شقران: في ضواحي مدينة معسكر في بداية الحرب العالمية الأولى، و يعود الدافع الأساسي لاندلاعها إلى الرفض القاطع لقانون التجنيد الإجباري 1912.⁽¹⁾

10- ثورة الأوراس (أولاد سلطان) 1916: و دامت عدة شهور، و تعود أسبابها إلى معارضة قانون التجنيد الإجباري، و تعتبر هي آخر الثورات الشعبية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.⁽²⁾ و مما يلاحظ عن هذه الثورات أنه لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب نذكر منها:

1- فقدانها للتعبة و التنظيم الوطنيين، فقد كانت القبائل تنثور لمجرد الإهانة من المستعمر الفرنسي.
2- جهل الجماهير لأسباب الثورات و حقيقة الدعوة إلى الجهاد و ثقافتها في زعماء تلك الثورات.

3- عدم اتساعها مما سهل مهمة الجيش الفرنسي في القضاء عليها بسرعة.
4- الارتجال في تفجير الثورة و عدم السماح لقادة المقاومة بالاستعداد الكافي.
5- انعدام التنسيق بين القبائل النائرة، الشيء الذي أضر بهذه الثورات و عدم تزامنها.⁽³⁾

لكن احد كبار الموظفين الفرنسيين في الجزائر "أوكتاف ديبون OCTAVE DE PONT" فيعيد أسباب هذه الثورات إلى هزيمة فرنسا في معركة "شارلروا CHARLEROI"⁽⁴⁾ في الأراضي البلجيكية. و يقول في مقال له نشؤ في مجلة "إفريقيا الشمالية REVUE DE LA FRIQUE DU

(1)- JAQUE JURQUET : LA REVOLUTION NATIONALE ALGERIENNE ET LE PARTI COMMUNISTE FRANÇAIS , TOME II, ED CENTENAIRE PARIS 1974, P.25.

(2)- أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 41.

(3)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 65 - 66.

(4)- شارلروا: و هو اسم معركة انكسرت فيها القوات الفرنسية بقيادة نابوليون بوناپرت على الأراضي البلجيكية عام 1814.

"NORD" عام 1922: "بعد شارلروا اشتد الانفعال... و رفضت القبائل حكمنا...و يبدو أن العديد

من هذه القائل قد تأثر بأمر سري- فأعلنوا عن رفضهم للتجنيد الإجباري".⁽¹⁾

وكل ما يقال عن الانتفاضات أو الثورات الشعبية هي أنها و أن لم تحقق نجاحًا عسكريًا، فإنها حققت نجاحًا أدبيًا، و وطنيًا و ذلك بترسيخ الروح الثورية في النفوس و صمود الفكر الرفض للاحتلال و للوجود الفرنسي بجميع أشكاله.⁽²⁾

أما فيما يخص الجانب الثقافي في الجزائر في المرحلة الأولى من الاحتلال فنجد أنه قد عرف هو الآخر تدهورًا كبيرًا كاد يفقد فيه المثقفون الجزائريون حتى الاتصال بماضيهم، و ذلك لفقدان الكتب و انعدام المدارس باللغة العربية، إذ أن المدارس و المساجد الموجودة قد حولت إلى كنائس ومستشفيات أو إلى متاحف، فكانت اللغة العربية عندئذ أكثر النظم الوطنية معاناة⁽³⁾. كما أبعد الجزائريون إلى الأرياف و إلى الصحاري حيث الأراضي الجرداء القاحلة، و حيث العزلة التامة عن مجتمع المدينة.⁽⁴⁾ وفي ظل هذه السيطرة أخذ المجتمع الجزائري يفقد شيئًا فشيئًا بعض مقوماته الشخصية القديمة مثل مجتمع القبيلة و المدينة الإسلامية ذات الحضارة العربية الإسلامية العريقة مثل مدينة تلمسان في الجنوب الغربي من الجزائر و التي اشتهرت بتقاليدها العربية الإسلامية.⁽⁵⁾

ورغم كل ذلك فقد حافظ المجتمع الجزائري على خصائصه العربية الإسلامية، و من أهم الخصائص التي حافظ عليها و تمسك بها ما يلي:

1- الاعتزاز بالعروبة و التمسك بالإسلام.

2- عدم الاندفاع بسرعة لتغيير التقاليد و العادات الموروثة من تراث ثقافي و ديني و لغوي و حضاري.

(1) – JAQUE JURQUET :OP CIT, P.24.

(2) – محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 71.

(3) – أبو قاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 57- 59.

(4) – صلاح العقاد:الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، القاهرة 1964، ص7.

(5) – علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة 1948، ص 10.

3- أنه مجتمع يتكون من طبقة معدمة و طبقة متوسطة.⁽¹⁾

كما كانت الحالة الاقتصادية سيئة للغاية لأن المعمرين أستولوا على الأراضي الخصبة، و فرضت الضرائب الجحفة على الأهالي و التي تفوق ضرائب الأوربيين، فكان الجزائريون يدفعون 49% من الضرائب المباشرة رغم أنهم لا يملكون سوى 37% من ثروات البلاد⁽²⁾، فترتب على الأوضاع هجرة أعداد كبيرة من الجزائريين إلى فرنسا بصورة خاصة لأنها شجعت هذه الحركة - الهجرة المعاكسة- و كانت تهدف إلى إخلاء الجزائر من جهة، و من جهة أخرى لتشغيل معاملها التي كادت تتوقف بسبب مغادرة عمالها نحو الجزائر⁽³⁾، و يعيد المؤرخ الفرنسي "جابريل ايسكير GABRIEL ESQUER" أسباب هجرة الجزائريين إلى فرنسا إلى السيطرة المفروضة عليهم من قبل المعمرين منذ الاحتلال، و إلى القوانين المجحفة لتي صدرت ضدهم كقوانين الأنديجينا مثلاً، فأصبحوا يشعرون بالذل و المهانة فوق أرضهم.⁽⁴⁾

أما الدكتورة "مغنية الأزرق" فتعيد ذلك إلى السياسة الفرنسية التي خلقت الشروط المادية لتطور الطبقات، و هذا ما زاد في تفاقم الأوضاع و استغلال الجزائريين المبالغ فيه ومصادرة أراضيهم فنشأت التفرقة بين الجزائريين أنفسهم، فكانت وجهات نظرهم بشأن مستقبل الجزائر متباينة.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ - رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجوده في التربية و التعليم 1900 - 1940، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر (بدون تاريخ)، ص 20 - 22.

⁽²⁾ - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 46.

⁽³⁾ - TAYEB BELLOUA : LES ALGERIENS EN France LEUR PASSE LEUR PARTICIPATION A LA LUTTE DE LIBERATION NATIONAL LEURS PERSPECTIVES. ED E.A.L, ALGER, 1965, PP.34,35.

⁽⁴⁾ -GABRIEL ESQUER : HISTOIRE DE L'ALGERIE 1830 – 1950, P.u.F, PARIS 1950, P.80.

⁽⁵⁾ - مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر - دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي و السياسي، ترجمة: سمير سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت. 1970، ص 69.

ب - المقاومة السياسية:

و ظهرت مع الاحتلال الفرنسي مباشرة عام 1830 ، و منذ مطلع القرن العشرين تأثرت بالحركة الفكرية و الإصلاحية في المشرق العربي، التي كان يقوم بها قادة الإصلاح هناك من أمثال الشيخ جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و رشيد رضا، التي كان لها تأثيرها الواضح في المغرب العربي بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة، حيث في هذه الفترة و بالضبط في عام 1904 زار الشيخ محمد عبده من مصر الجزائر، فتركت زيارته آثارا إيجابية وخاصة لدى علماء الجزائر آنذاك مثل الشيخ عبد الحميد بن باديس و الشيخ محمد البشير الإبراهيمي.⁽¹⁾

ومنذ هذا التاريخ و الجزائريون يتابعون باهتمام بالغ حركة النهضة الفكرية و الإصلاحية في المشرق العربي و خاصة في مصر، فكانت الجزائر حينئذ كما يصفها المؤرخ الجزائري "محمد علي دبوز" متجهة بعقلها و قلبها نحو مصر⁽²⁾، ترى فيها الدين و الإصلاح لاجتماع و الحضارة و العبقريّة السياسية التي كان يتسم بها علماء مصر و زعمائها السياسيون أمثال محمد عبده.⁽³⁾

وهؤلاء العلماء قد أثروا في الجزائريين من خلال مؤلفاتهم و مقالاتهم التي كانوا ينشرونها في "المنار" و "العروة الوثقى" فكان الجزائريون يرون في هؤلاء النموذج الصحيح و القدرة الحسنة للإصلاح الاجتماعي و إيقاظ الأمة الجزائرية، و بحق فقد ألهمت هذه الأفكار العربية الإسلامية الشيخ عبد الحميد بن باديس و زملاءه فأفلحوا فيما بعد في تأسيس جمعية العلماء التي دافعت على الفكرة العربية الإسلامية من خلال المدارس و المعاهد و النوادي التي كانت تؤسسها لهذا الغرض، و كذلك

(1) - جلال يحيى: المغرب العربي الحديث و المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1972، ص 189.

(2) - محمد علي دبوز: نهضة الجزائر و ثورتها المباركة، ج2، المطبعة العربية، الجزائر 1971، ص 28.

(3) - نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي و الاسلامي و دوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990، ص 44.

من خلال البعثات العلمية التي كانت ترسلها إلى المشرق العربي.⁽¹⁾ و أيضًا دعائهم كالشيخ الفضيل الورتلاني الذي كانت له صدقات حميمة مع بعض مشايخ الأزهر الشريف إلى درجة أنه اقترح عليهم بعض الأفكار الإصلاحية و المشاريع التي تعود بالخير على عامة المسلمين فاقترح مثلاً على علماء الأزهر إنشاء معهد علمي بالجزائر⁽²⁾، لكن السلطات الفرنسية وقفت بالمرصاد أمام كل المجهودات التي كان يقوم بها علماء الجزائر بالتنسيق مع علماء مصر و المشرق العربي، فأقدمت سلطات الاحتلال على التكنيل برجال الحركة الإصلاحية الجزائرية خوفاً من تأثرهم بأفكار و تيارات المشرق العربي التي ستؤثر لا محالة على سياسة الدمج و الفرنسية التي تسلكها فرنسا في الجزائر، فعملت على قطع العلاقات الثقافية و القومية بين الشعبين العربيين الجزائري و المصري.⁽³⁾

وفي هذه الظروف الصعبة أيضاً- مطلع القرن العشرين- ظهرت مجموعة مثقفة من الجزائريين درست في فرنسا و عادت إل الجزائر لمقاومة الاستعمار الفرنسي بالطرق السلمية و ذلك سنة 1910، و أبرز أعضاء هذه الجماعة: المحامي أحمد بوضربة، و النائب المالي الحاج عمار، و الصحفي الصادق دندان، و كانوا يطالبون بالإصلاح على أساس قانون 1865 الذي نص على تحقيق بين الأهالي و المستوطنين، و كانت غاية هؤلاء هي تحقيق فكرة الجامعة الإسلامية التي سبق أن نادى منها جمال الدين الأفغاني لنهم كانوا يتلقون الدعم من الدولة العثمانية⁽⁴⁾ و كانت لهذه الجماعة صحف تدافع عن حقوقهم و مصالحهم.⁽⁵⁾ و لما تطورت أفكار هذه الجماعة أسسوا هيئة لهم و أطلقوا عليها

(1)- المرجع نفسه، ص 44.

(2)- رابح تركي: التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931- 1956، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1975، ص 126.

(3)- نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 44.

(4)- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 10- 12.

(5)- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 160.

اسم "الجزائر الفتاة" عام 1912⁽¹⁾. و بدأت بعد ذلك الحركات السياسية في الظهور الواحدة تلو الأخرى نكر منها على الخصوص الحركات التالية:

أ- **المحافظون:** و يتكونون في الغالب من العلماء (رجال الدين) وقدماء المحاربين، و رجال الطرق الصوفية، و بعض الإقطاعيين و المزارعين و لم يكن لهم تنظيم واضح إنما كانت لهم أفكار واضحة، فكانوا يطالبون بالمساواة التمثيل النبائي و إلغاء الضرائب، و دعوا إلى الجامعة الإسلامية بزعامة السلطان عبد الحميد الثاني، و عارضوا التجنيس و التجنيد الإجباري وطالبوا بإلغاء قانون الأهالي و العودة إلى نظام القضاء الإسلامي، و احترام التقاليد الإسلامية⁽²⁾ ثم طالبوا بحرية الهجرة و بخاصة نحو المشرق العربي.⁽³⁾

ب- **جماعة النخبة:** و كانت على نقيض سياسي و اجتماعي في أغلب المواقف مع المحافظين، و تركزت مطالبها على المساواة في الحقوق السياسية مع إلغاء قانون الأهالي، و التمثيل النبائي الكامل للجزائريين، و كانت هذه الجماعة تهدف إلى توحيد الجزائر مع فرنسا، و تبنت أفكار الغرب و ثقافته حتى قال فيهم الكاتب الفرنسي "جون جوريس JEAN JAURES: أنهم جماعة ضاعوا بين حضارتين، الحضارة العربية والحضارة الغربية"، و تاريخ ظهورهم غير محدد بالضبط و يعتبر المؤلفان "كلود كولوت CLUDE COLLOT و "جون روبير هنري" JEAN ROBERT HENRY أن جماعة النخبة هي بداية لظهور الأحزاب السياسية في الجزائر منذ 1912 بالمعنى الصحيح.⁽⁴⁾

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) جندت فرنسا أبناء المغرب العربي، وخاصة أبناء الجزائر الذين فرّ الكثير منهم إلى الجبال هروباً من التجنيد⁽⁵⁾، أما عدد الجزائريين الذين جندتهم

(1) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 83.

(2) - أحمد الخطيب: جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 36.

(3) - Rechar d and Joan Brance : Ordeal in Algeria, New York 1960,p. 27.

(4) - Claude Collot et Jean Robert Henry : LeMouvment National Algerien, Textes 1912-1954, 2em ed o.p.u. Algeret Lharmttan, Paris 1981, p. 23.

(5) - علال الفاسي: المرجع السابق، ص 11.

فرنسا إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى، فقد تضاربت الآراء حوله، فالدكتور أحمد توفيق المدني يقدر العدد بنحو 400 ألف رجل ⁽¹⁾، أما السلطات الفرنسية فقدرت عدد المجندين الجزائريين بنحو 183 ألفاً فقط في الفترة من 1916 إلى 1918 وجه معظمهم إلى العمل في المصانع الحربية. ⁽²⁾

وخلال الحرب العالمية الأولى أُتيح لبعض الضباط الجزائريين فرصة الترقية إلى مرتبة عالية في الجيش الفرنسي، و أحد هؤلاء هو الأمير "خالد محي الدين" حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، فكان الأمير خالد يعلق آمالاً كبيرة على نهاية الحرب لتحقيق الوعود الفرنسية للجزائريين، لأنه كان عازماً على تحقيق المساواة بين الجزائريين و المستوطنين، و إلغاء قانون الأهالي خاصة و أنه قد اطلع على مبادئ الحرية و الديمقراطية في أوروبا. ⁽³⁾

3- الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى:

يعود تطور للحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى إلى افرازات هذه الحرب و إلى التحولات التي استجذت على الساحة الدولية، حيث أصبح بالإمكان تحديد هوية الأحزاب السياسية الجزائرية بوضوح بعدما كان يشوبها بعض الغموض في اتجاهاتها و في مواقفها ⁽⁴⁾.

إذ كان للحرب العالمية الأولى تأثير كبير في نضج و تطور الفكر السياسي الجزائري نظراً لاحتكاك الجزائريين الذين شاركوا في هذه الحرب بالمجتمع الأوروبي الذي كان آنذاك يتمتع بمبادئ الحرية و الديمقراطية إلى جانب ذلك هناك أيضاً إعلان الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسن WODROW WILSON" عن مبادئ الأربعة عشر و التي من بينها حق تقرير مصير الشعوب

(1) - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 161.

(2) - صلاح العقاد: تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، القاهرة 1961، ص 43.

(3) - AGERON CHARLES ROBERT : POLITIQUES COLONIALES AU MAGHREB, P.U.F. , PARIS 1972, PP.256-257.

(4) - نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 47.

المستعمرة⁽¹⁾ فكان الجزائريون ينتظرون نهاية الحرب لتحقيق الوعود التي وعدتهم بها فرنسا و على هذا الأساس فعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام 1918 شكل الجزائريون الذين شاركوا في الحرب وفدًا ترأسه الأمير⁽²⁾ خالد الجزائري و قدموا مذكرة مطالب إلى الرئيس الأمريكي "ويلسن" الذي تجاهل مطالبهم لأنه كما يرى بعض المؤرخين كان غارقًا في محاولة إقناع أوروبا بقبول مبادئه و تقسيم تركات ما بعد الحرب، فتأثر الجزائريون من جراء هذا الموقف و أصيبوا بنوع من الفشل و الإحباط.⁽³⁾

ومن جهة أخرى كان المهاجرون الجزائريون، و خاصة منهم الموجودون في فرنسا، يتتبعون الأحداث العالمية، و أصبحوا يقدرّون قيمة العامل، فبدأوا يهتمون بما يجري في بلدهم "الجزائر" من أحداث سياسية و نهضة اجتماعية إصلاحية فتتبعوا حركة الأمير خالد الإصلاحية بحماس شديد، و تأكدوا من صعوبة تأسيس حركة سياسة في الجزائر في تلك الظروف الصعبة.⁽⁴⁾

أما بالنسبة لفرنسا فإن الرأي العام الفرنسي كان متخوفًا من استمرار سياسة الاستيطان و الدمج المفروضة في الجزائر من أن تؤدي إلى نتائج سلبية على الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، ولهذه الأسباب شن بعض المفكرين الفرنسيين أمثال "بول بوردياي PAUL BOURDAY" و كذلك بعض النواب أمثال "ألبان روزي ALBAIN ROSE"، جورج لوك GEORGE LUCK "هنري دوازي HENRY DOUAZET هجومًا على قانون الأهالي⁽⁵⁾. و لهذه الأسباب أيضًا أقدم "جورج

(1) - أحمد الخطيب: جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 38.

(2) - الأمير خالد: هو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري ولد بدمشق عام 1875 شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا برتبة ملازم أول، و بعد نهاية الحرب عكف على خوض غمار الكفاح السياسي و أسس حركة إصلاحية تعد البذرة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا و استمر الأمير خالد يناضل حتى وفاته بدمشق عام 1936. أنظر: بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984.

(3) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 85.

(4) - محمد قناتش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 - 1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،

الجزائر 1982، ص 27 - 28.

(5) - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية، المصدر السابق ص 49.

كليمنصو GEORGES CLIMENSAUX رئيس وزراء فرنسا -آنذاك- على إصدار قانون 4

فبراير 1919⁽¹⁾ الذي اشتهر فيما بعد بقانون الإصلاحات و تضمن النقاط التالية:

- 1- إلغاء القوانين الزجرية (الأهالي) في الشمال و الجنوب.
- 2- إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنع حق الرعي و يفرض على الأهالي حراسى الغابات مجاناً، و تغريمهم في حالة تعرض هذه الغابات لحرائق.
- 3- السماح للمتقنين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية.
- 4- إلغاء الضرائب الزائدة على الجزائريين.
- 5- توسيع حقوق الانتخابات للجزائريين في المجالس البلدية و العمالات و المجلس المالي بحيث يكون لهم ربع ¼ المقاعد في مجالس العمالات.
- و ثلث 3/1 المقاعد في المجالس البلدية، و بشرط أن يكون رئيس البلدية فرنسيًا.
- 6- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة و أراضي القبائل الجماعية.⁽²⁾ و يعيد بعض المؤرخين الفرنسيين أمثال "أجيرون AGERON" و "جوليان JULIEN" أسباب صدور قانون 4 فبراير 1919 إلى وفاء فرنسا بوعود بعض سياسيتها إلى الجزائريين أمثال "بوانكاريه POINCARIER" و "جورج لوك GEORGE LUCK" حيث كانوا يلحون على مكافأة الجزائريين على ما بذلوه في الحرب إلى جانب فرنسا.⁽³⁾

ولكن المتتبع للأحداث السائدة آنذاك يرى بأن هناك أسباباً أخرى إضافية ساهمت إلى حد كبير في صدور قانون 4 فبراير 1919 كالأضطرابات العنيفة التي تمثلت في ثورات بوعمامة (188- 1904،

(1) -CLAUDE COLLOT : LES INSTITUTIONS DE L'ALGERIE DURANT LA COLONIALE (1830-1962) ED C.N.R.S, PARIS ET O.P.U. ALGER 1987, P.277.

(2) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 85.

(3) - شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص 50.

و بني شقران 1914 في الغرب الجزائري، و أخيراً ثورة الوراس عام 1916 بالشرق الجزائري،
يضاف إلى ذلك تلك التطورات الفكرية و السياسية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى سواء داخل
الجزائر أو خارجها.⁽¹⁾ لكن قانون الإصلاحات (قانون 4 فبراير 1919) في الواقع لم يحل المشكلة
الأساسية المتمثلة في التجنيس و المساواة، بل بقي الجزائريون رعايا فرنسيين من الدرجة الثانية، كما
جاء في قول فرحات عباس: "و في الحقيقة الأمر أن هذا الإصلاح لم يغير من حالتنا بل بقينا رعايا
من أهل الزمة- إن صح هذا التعبير- و بقيت القوانين تقيم حاجزاً بين العربي و الفرنسي...و لكن
المشكلة الجوهرية و الأساسية- أي مشكلة الجنسية و المساواة بقيت كما كانت عليه...و أن هذا القانون
الجديد كان لا محالة واهياً، و لذا لا يستطيع أن يكون أساساً لتشييد بناء اجتماعي صحيح و صريح
محكم".⁽²⁾

وعلى أثر ذلك فقد قابل الجزائريون قانون 4 فبراير 1919 بالرفض و طالبوا بإصلاحات جديدة
مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى إصدار قرار بإحالة الأمير خالد على التقاعد استجابة لرغبة
المستوطنين الذين تضايقوا من تحركاته⁽³⁾، لكن هذا الأخير سارع إلى التوجه بنشاطه إلى الجماهير
الشعبية لكسب الثقة و توحيد الصفوف، فنبد الفكرة لعرقية والعنصرية ودعا إلى الوطنية⁽⁴⁾، كما استغل
التجمعات الشعبية و الحفلات العامة لنشر أفكاره فكان أسلوب النضال السياسي لتحرير الجزائر يشبه
إلى حد ما نفس الأسلوب الذي كان يسلكه بعش الزعماء مثل "سعد زغلول في مصر"، "عبد العزيز

(1)- أحمد الخطيب: حزب الشعب، المرجع السابق، ص 48-49.

(2)- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 137-138.

(3)- يحي بوعزيز: سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 86.

(4)- VICTOR SPIELMANN : L'EMIR KHALED, SON ACTION POLITIQUE ET SOCIALE EN ALGERIE DE 1920 ED TRAIT D'UNION ALGER 1938, P.8.

الثعالبي في تونس، جواهر لال نهرو في الهند"... و غيرهم، حيث كان يعمل من أجل عرض القضية الجزائرية على الرأي العام العالمي.⁽¹⁾

واستطاع الأمير خالد أن يؤسس حزبًا جديدًا في شهر يناير عام 1922، و هو حزب "الخاء الجزائري LA FRATERNITE ALGERIENNE كما حافظ على استمرار صدور جريدته "الإقدام" و التي أسسها يوم 10 سبتمبر عام 1920.⁽²⁾

و ظل يطالب بمساواة الجزائريين مع الفرنسيين في كل الحقوق مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية الإسلامية⁽³⁾، و منذ هذا التاريخ (عام 1922) بدأ الأمير خالد يتعرض لمضايقات من قبل السلطات الفرنسية، التي بدأت تفرض عليه الغرامات المالية، و تلصق به التهم، كتهمة المس بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر مثلًا⁽⁴⁾، و بعدها نفى إلى فرنسا في شهر يونيو عام 1923 و بقي هناك حتى استولى تكتل اليسار بزعامة (إدوارد EDWARD HERRIOT) وقدم له عريضة عرض عليه فيها مطالب الجزائريين⁽⁵⁾، و لكنها رفضت فاتصل بشيوعي شمال إفريقيا لنفس الغرض لكن المحكمة الفرنسية حكمت عليه بالسجن⁽⁶⁾، و أرغمت الإدارة الفرنسية الكثير من أنصاره على التخلي عنه، فاضطر إلى اختيار طريق المنفى من جديد، و هذه المرة في "الإسكندرية"، و هناك دبر ضده الإنجليز مؤامرة و أرغموا السلطات المصرية على تسليمه إلى القنصل الفرنسي الذي بدوره رحّله إلى مسقط رأسه دمشق حيث توفي هناك عام 1936.⁽⁷⁾

(1) -MAHFOUD KADDACHE : HISTOIRE DU NATIONALISME ALGERIEN
QUESTION NATIONALE ET POLITIQUE ALGERIENNE 1919-1951 TOME I ED
S.N.E.D ALGER 1980, P 111.

(2) - أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري ، المرجع السابق، ص 78.

(3) -BECHIR TLILI : NATIONALISME, SOCIALISME ET SYNDICALISME DANS LE
MAGHREB, DES ANNEES 1919-1934. TOME I

(4) - MAFOUD KADDACHE : OP CIT (TOME I) PP. 113-114.

(5) - CLOUDE COLLOT ET HENRY : OP CIT, P 30.

(6) - AGERON CHARLES ROBERT : (QUE SAIS-JE) OP CIT,p.72.

(7) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 88.

و بعد نفى الأمير خالد نهائياً إلى المشرق العربي انقسم أنصاره "حركة الشبان الجزائريين" إلى قسمين، قليل منهم نادى بالتجنيس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية و هم جماعة "ابن التهامي"، أما القسم الثاني و هم أكثرية فقد طالبوا بالتجنيس الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، و هم أنصار الأمير خالد الذين اختاروا طريق النضال الثوري لتحرير الجزائر، و هو الطريق الذي سلكه حزب نجم شمال إفريقيا فيما بعد ⁽¹⁾، و كان يطلق على جماعة ابن التهامي اسم "بني وي وي OUI OUI " لأنهم كانوا يردون بكلمة "نعم نعم" على كل ما تأمرهم به الإدارة الفرنسية⁽²⁾، و رغم ذلك فقد فشلت هذه الجماعة فشلاً ذريعاً في انتخابات عام 1925 و خاصة في مدن الجزائر العاصمة و جيجل، معسكر، تيارت، و حتى الذين فازوا منهم في بعض المناطق الأخرى من الوطن فقد نفوا نفياً قاطعاً بأن يكون لديهم هدف سياسي فيما بعد.⁽³⁾

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الفكر السياسي الجزائري قد تبلور و تطور بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، و بدأت تظهر الأحزاب السياسية بشكل بارز و متطور، و سنقتصر الحديث على أهمها.

١- نجم شمال إفريقيا E.N.A:

ظهر نجم شمال إفريقيا في أول الأمر في فرنسا، و قد ساعدته عدة عوامل على الظهور هناك- في فرنسا- و تقتصر على ذكر عاملين أساسيين هما:

1- **الهجرة:** لقد هاجرت موجة كبيرة من الجزائريين إلى الخارج هروباً من السياسة الاستعمارية الفرنسية المجحفة، خصوصاً أثناء الحرب العالمية الأولى، و توجه بعضهم نحو المغرب الأقصى، و البعض الآخر نحو المشرق العربي و تركيا، و منهم من توجه إلى فرنسا نفسها، و نذكر

(1)- أحمد الخطيب: حزب الشعب، المرجع السابق، ص 81.

(2)- ANDRE NOUSCH, LA NAISSANCE DU NATIONALISME ALGERIEN : 1914-1954 DU MINUIT, PARIS, 1962, P.55.

(3)- ARCHIVES AIX EN "PROVENCE CARTON 11 H 47 RAPPORT ADMINISTRATIF MANUSCRIT SOUS TITRE " LES ELECRTIONS DE 1925"

بالخصوص من بين الذين هاجروا إلى فرنسا "أحمد بو ضربة"، "حمدان بن عثمان خوجة"⁽¹⁾، هذا رغم أن الهجرة إلى فرنسا بهدف العمل كانت لا تزال ضعيفة آنذاك لأن الإدارة الفرنسية كانت تضع قيودا صعبة على الهجرة إلى فرنسا، و من بين هذه القيود ما نص عليه قانون 1874 الصادر بهذا الشأن، و الذي يجبر الحصول مسبقاً على إذن بالسفر.⁽²⁾ لكن حاجة فرنسا الملحة إلى عدد كبير من اليد العاملة الجزائرية أثناء الحرب العالمية الأولى أدت بها إلى إصدار مرسوم 15 يونيو 1914 الذي فتح أبواب الهجرة إلى فرنسا على مصراعيها فتزايد عدد المهاجرين الجزائريين إليها فشاركوا بقسط كبير في انتعاش اقتصادها.⁽³⁾

2- الديمقراطية: لقد أتيحت الفرصة للشبان الجزائريين الذين تجندوا للخدمة العسكرية الإجبارية الفرنسية بمقتضى قانون التجنيد الإجباري عام 1912 للإطلاع عن قرب على مبادئ الحرية و الديمقراطية و تأثروا بالحياة الحرة في أوروبا، و تبين لهم أن الفرنسيين هناك يحترمون الشعور الإنساني و الحريات الأساسية، و يتعاملون مع غيرهم بطريقة واقعية تخالف تماماً الطريقة التي يتعامل بها المستوطنون في الجزائر مع الجزائريين.⁽⁴⁾

ونتيجة للعاملين السابقين تأثر عدد كبير من المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بصفة خاصة بتلك المبادئ الإنسانية و الحضارية المتقدمة، و من بين هؤلاء أحمد مصالي الحاج و بعض من رفاقه الذين فضلوا البقاء في فرنسا مستغلين مبادئ احترام النشاط السياسي، عندئذ شرع هؤلاء في التفكير في تأسيس حزب سياسي في باريس يدافع عن حقوق العمال المغاربة (الجزائر، تونس، المغرب

(1)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص 61- 79.

(2)- JEAN JAQUES RAGER : LES MUSULMANS ALGERIENS EN France ET DANS LES PAYS ISLAMISQUES ED LES BELLES LETTRES PARIS 1950, P.63.

(3)-MURACCIOLE LUCIEN :L'EMIGRATION ALGERIENNE, ASPECTS ECONOMIQUES. SOCIAUX ET JURIDIQUES, ED LIBRAIRIE FERRARIES, ALGER 1950, P.31.

(4)- عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر

الأقصى)، و الذي عرف باسم "نجم شمال إفريقيا"، أما تاريخ تأسيس النجم فقد تضاربت حوله الآراء و تعددت فيه الروايات فمثلاً: "أحمد بغلول"⁽¹⁾، "عمر خيضر"⁽²⁾ يعيد أنه إلى عام 1924، معتمدين على نشاطات الأمير خالد و تقربه من "موريس فيوليت" MAURICE V. المتفهم لمطالبه⁽³⁾، كما أن ميثاق الجزائر 1963 يعتمد هذا التاريخ أي عام "1924".⁽⁴⁾

و هناك رأي آخر يراه البعض هو الأرجح و الأقرب للحقيقة لأنه معتمد من قبل مؤسسي نجم شمال إفريقيا أنفسهم، و تعتمد أيضاً أغلب المصادر و المراجع و حتى وثائق الإدارة الفرنسية، و هذا الرأي يعيد تاريخ تأسيس النجم إلى عام 1926.⁽⁵⁾

و يذكر محمد قنانش- و هو شخصية مهمة في نجم شمال إفريقيا و من ثم في حزب الشعب الجزائري فيما بعد - أنه في يوم يوليو عام 1926 انعقد اجتماع لأعضاء النجم بقاعة النقابة بباريس، و في هذا الاجتماع تأسست اللجنة المركزية لشمال إفريقيا، كما يوضحها الجدول التالي:

(¹)- أحمد بغلول: ولد في 20 يونيو 1896 كان وثيق الصلة بالأمير خالد و موطن ثقته، فكان وسيطه مع الحزب الشيوعي الفرنسي، و مع السلطان الأطرش في سوريا، أنظر: عمار أوزفان: الجهاد الأفضل، تعريب و نشر دار الطليعة بيروت، 1962، ص 146.

(²)- عمر خيضر: من مواليد عام 1908 هاجر إلى فرنسا عام 1930 وانضم إلى نجم شمال إفريقيا، و ظل يناضل حتى تم اعتقاله عام 1944 بتهمة اتصاله بالألمان، و أفرج عنه 1959. انظر:

MAHMOUD BOUAXAD : L'HISTOIRE PAR LA BANDE ED S.N.E.D ALGER 1974
PP.36, 37.

(³) -IBID, P.61.

(⁴) -F.L.N : COMMISSION CENTRALE D'ORIENTATION : LA CHARTE D'ALGERIE
ALGER 1964, P.14.

(⁵)- أحمد الخطيب: حزب الشعب، المرجع السابق، ص 95، 96.

اللجنة المركزية لحزب نجم شمال إفريقيا يوم 2 يوليو عام 1926⁽¹⁾

المهام	الاسم	المهنة	بلد النشأة في الجزائر	الاتجاه السياسي
رئيس	حاج علي عبد القادر	تاجر	غيليزان	شيوعي
كاتب عام	أحمد مصالي الحاج	بائع متجول	تلمسان	
أمين مال	شابيلة الجيلالي	إصلاح المعرج	البليدة	شيوعي
عضو	محمد سعيد الجيلالي	عامل	الأربعاء نايت ايرائن	
عضو	بابون أكلي	خضار	سيدي عيش	
عضو	محمد معروف	مسؤول نقابي	الأصنام	شيوعي
عضو	قدور فار	معطوب	الأغواط	
عضو	سعدون	عامل	بني عباس	
عضو	مفرارش	بطل	بني عباس	
عضو	عبد الرحمن السبتي	طالب	العلمة أو الخروب	
عضو	آيت تودرت	معطوب	عين الحمام	شيوعي
عضو	غاندي صالح	عامل	بوسعادة	
عضو	إيفور محمد	معطوب	الأربعاء نايت ايرائن	
عضو	رزقي	عامل	خنشلة	
عضو	بوطويل	عامل الميترو	جيجل	شيوعي

و تذكر وثائق الإدارة الفرنسية: "أن الجمعية المسماة نجم شمال إفريقيا تأسست في باريس عام

1926 من قبل المدعو "الحاج علي عبد القادر" و هو جزائري الأصل، و في نفس الوقت عضو في

(¹) - محمد قناش: المرجع السابق، ص 35 - 36. انظر أيضًا: MOHAMED BOUAYED : OP CIT, P.52.

الهيئة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي- و أن مركز النجم يقع في شارع "بروطاني

BRETAGNE رقم 49"(1)

كذلك هناك تقارير للشرطة الفرنسية تؤكد بأن النجم تأسس عام 1926 برعاية "الحزب الشيوعي

الفرنسي P.C.F." (2)

وهناك أيضاً رواية أحمد مصالي الحاج نفسه - و هو رئيس النجم بعد الحاج علي عبد القادر - حيث يقول في مذكراته: " خلال اجتماع ضم الحاج علي عبد القادر وسي الجيلالي و أنا شخصياً و بعض الرفاق الآخرين تألفت في مارس عام 1926 الجمعية المسماة "نجم شمال إفريقيا" فكان النجم مرة سنوات عديدة من العمل و الاجتماعات المتتالية".(3) و في عام 1927 خلف الحاج علي عبد القادر في رئاسة النجم "أحمد مصالي الحاج"(4)

وكانت غاية نجم شمال إفريقيا في البداية تتمثل في الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية و المعنوية لأن زعيمه- مصالي الحاج- كان يرغب في أن يجعل منه حركة تشمل شمال إفريقيا ككل، فطالب النجم باستقلال الأقطار الثلاثة- الجزائر، تونس، المغرب الأقصى- و قد ظهرت هذه الفكرة أكثر من مرة من مطالب النجم.(5)

وابتداء من عام 1927 بدأ التونسيون و المراكشيون يفضلون الاهتمام بما كان يجري داخل أوطانهم، و أثروا تأسيس حركات سياسية هناك لأن الظروف تسمح بذلك، و على هذا الأساس سيطر

(1)- GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE DIRECTION GENERAL DES AFFAIRES INDIGENES ET DU TERRITOIRE DU SUD (C.I.E) N°= 110.3 AOUT 1936 « NOTES SUR L'ETOILE NORD- AFRICAINE » F1.

(2)- ARCHIVES DE AIX EN PROVENCE : RAPPORT DE POLICE SUR « DOSSIER NATIONALISME » F1.

(3) LES NEMOIRES DE MESSALI HADJ : ED J.C. LATTES, PARIS 1982, P.151.

(4)- أحمد مصالي الحاج: ولد يوم 16 مايو عام 1898 بمدينة تلمسان بالغرب الجزائري من عائلة فقيرة تعمل في الفلاحة و اشتغل عدة وظائف، و في عام 1918 أستدعي إلى الخدمة العسكرية الفرنسية الإجبارية، فنقل إلى "مرسيليا" ثم إلى "بورجو"، للمزيد من الإطلاع أنظر الفصل الثاني الباب الثاني من الرسالة.

(5)- بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931- 1935، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص 222.

العمال الجزائريون على النجم فأصبح حركة سياسة جزائرية صرفة، كما وصف مناضلوا النجم الأوائل بالاتجاه الشيوعي، و السبب في ذلك يعود إلى النشاطات التي قاموا بها داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، لكن هذه الادعاءات سرعان ما تلاشت بمجرد تجدد أعضاء النجم⁽¹⁾، بل و احتدم الصراع بين مصالي الحاج و الحزب الشيوعي الفرنسي بسبب توقيف هذا الأخير لمساعداته المخصصة للنجم، و هذا منذ خريف عام 1927⁽²⁾، فاتضح لمصالي بأن المبادئ الثورية و الاستقلالية أصبحت لا تتماشى مع الحزب الشيوعي الفرنسي، و اتضح له أيضاً أن الحاج علي عبد القادر الذي كان يتوقع مساندته في هذا الصراع لم يكن سوى أداة في يد الحزب الشيوعي الفرنسي⁽³⁾، و كان النجم يقوم على أسس متينة لإرادة نشاطه، و تتمثل في: جمعياته العامة، وهي الهيئة العليا و الأساسية و تعقد اجتماعاتها بشكل سري، ثم اللجنة المركزية (التنفيذية) و كانت تضم في الغالب 25 عضواً، و أخيراً، المكتب التنفيذي و يتكون من خمسة إلى ستة أعضاء و له صلاحيات منها الإشراف على جرائد النجم و الدعاية و النشر.⁽⁴⁾

وهكذا ظل النجم ينشر أفكاره الثورية و الاستقلالية حتى يوم 29 نوفمبر عام 1929 حينما أقدمت السلطات الفرنسية على حله بتحريض من الحزب الشيوعي و الفرنسي، ثم عاد النجم إلى الظهور مرة أخرى عام 1933 تحت اسم جديد و هو "نجم إفريقيا الشمالية المجيد G.E.N.A"⁽⁵⁾ و عقد مؤتمراً هاماً في فرنسا تمخض عن برنامج مطول تضمن عدة إجراءات وتدابير أهمها: الاستقلال

(1) - صلاح العقاد: المغرب العربي، المرجع السابق، ص 30.

(2) - LES MEMOIRES DE MESSALI HADJ : OP CI, P 161.

(3) - IBID, P. 161.

(4) - أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية: 1930 - 1945، ج3، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 117-118.

(5) - أحمد الخطيب: حزب الشعب، المرجع السابق، ص 128.

الكامل للجزائر، و جلاء الجيش الفرنسي، و إنشاء جيش وطني ثم إحلال مجلس وطني زائري محل المجلس المالي ينتخب بطريقة التصويت العام.⁽¹⁾

ومنذ عام 1934 أصبح النجم يواجه ضغوطاً كبيرة من قبل السلطات الفرنسية و ملاحقة قادته و خاصة مصالي الحاج الذي لجأ إلى سويسرا حتى ظهور الانتخابات الفرنسية المقرر إجراؤها في شهر أفريل 1936، حيث كان يتوقع نجاح الجبهة الشعبية فيها⁽²⁾، و في شهر أفريل عام 1935 صدر قرار بحل النجم المجيد، و لكن قادة النجم استأنفوا نشاطهم تحت اسم جديد و هو " الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا. U.N.M.N.A " و تقدموا بالقانون الأساسي لهذا الاتحاد إلى محافظة "السين" بفرنسا بتاريخ 28 فبراير 135 و أعلنوا عن هدف الاتحاد و هو " تحرير مسلمي شمال إفريقيا ماديا و معنويا"⁽³⁾ و في أغسطس 1936 زار مصالي الحاج و ألقى خطاباً⁽⁴⁾ أمام جمهور غفير في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة حالياً يسمى (ملعب 20 أغسطس 1955) أثار به ضجة و حماساً كبيرين خاصة عندما أعلن عن رفضه لربط الجزائر بفرنسا⁽⁵⁾، فحملته الجماهير على الأكتاف الأكتاف معبرة عن تأييدها له. و في يوم 26 يناير 1937 حلت حكومة الجبهة الشعبية LE FRONT POPULAIRE في فرنسا نجم شمال إفريقيا، و استمر نشاطه تحت اسم "أحباب الأمة" و في 11 مارس 1937 أسس مصالي و رفاقه من جديد "حزب الشعب الجزائري P.P.A"، و ذلك في مدينة نانثير NANTERRE الفرنسية⁽⁶⁾، و بعد ذلك انتقل نشاط الحزب إلى الجزائر في

(1) - بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ص 222 - 223.

(2) - عبد الحميد زوزو: الهجرة الجزائرية و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 - 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 68 - 69.

(3) - أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 185.

(4) - MOHAMMED HARBI : AUX ORIGINES DU F.L.N. ED CHRISTAIN BOURGEOISE PARIS 1975. P. 313.

(5) - محفوظ قداش و محمد قنانش: حزب الشعب الجزائري 1937 - 1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985، ص 11.

(6) - Le JOURNAL « EL OUMA DU 20 MARS 1937

شهر يونيو عام 1939، و في 27 أغسطس من نفس العام أعتقل مصالي الحاج مع خمسة من أعضاء الحزب و هم: مفدي زكريا، محمد مسطول، حسين الأحول، إبراهيم غرافة، ابن عمر خليفة بتهمة التشويش و إعادة تأسيس نجم شمال إفريقيا المنحل، و أودعوا جميعاً في سجن "بربروس" بالجزائر العاصمة، و في 5 نوفمبر عام 1937، حكم على مصالي بسنتين سجن مع حرمانه من كل حقوقه المادية و المعنوية، و في يوم 27 أغسطس عام 1939 أطلق سراحه، لكن في يوم 26 سبتمبر 1939 حلت الإدارة الفرنسية حزب الشعب الجزائري و منعت جرائده من الصدور مثل: الأمة⁽¹⁾، البرلمان، الشعب، و في شهر أكتوبر من نفس العام اعتقل مصالي من جديد مع عدد كبير من أعضاء الحزب، و منذ هذا التاريخ و حزب الشعب الجزائري يعمل في السر طيلة الحرب العالمية الثانية حتى تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 23 أكتوبر عام 1946⁽²⁾ و هذا ما سنعرفه في فصولنا اللاحقة.

ب - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "LES OULEMAS":

وإلى جانب نجم شمال إفريقيا هناك أيضاً جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و ميلاد هذه الجمعية في الحقيقة عملية طويلة و مؤلمة في نفس الوقت، ذلك أن إنشاء جمعية إصلاحية في بلاد كالجائر تخضع لاستعمار بغض لم يكن بالأمر الهين، و لكن الذي جعل الأمر ممكناً هو وجود أشخاص مؤمنين إيماناً راسخاً بالإصلاح متأثرين بالوضع المتردي الذي يعانيه أبناء أمتهم إذ لم يعد من دواء لهذا الوضع سوى النهوض بالمجتمع الجزائري نهضة عملاقة تستهدف التغير في مختلف الميادين الاجتماعية و الدينية و السياسية.⁽³⁾

(1) - جريدة الأمة و هي جريدة ناطقة باللغتين الفرنسية و العربية صدرت في باريس في شهر ماي 1930 و هي

لسان حال نجم شمال أفريقيا ، و من ثم حزب الشعب الجزائري ابتداء من 1937.

(2) - أحمد الخطيب : حزب الشعب ، المرجع السابق ، ص 132 - 133.

(3) - أحمد الخطيب: جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 95.

وكان الشيخ عبد الحميد بن باديس⁽¹⁾ هو صاحب فكرة تأسيس جمعية دينية "جمعية الإخاء العلمي" حيث قال: "إنما ينهض المسلمون بمقتضيات إيمانهم بالله و الرسول (ص) إذا كانت لهم قوة و كانت لهم جماعة منظمة تفكر و تدبر و تتشاور و تتآزر و تنهض لجلب المصلحة ولدفع المضرة متساندة في العمل عن فكر و عزيمة".⁽²⁾

وسعيًا من الأمام عبد الحميد بن باديس لوضع اللبنة الأولى لتأسيس جمعية العلماء قام بنفسه بزيارة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بمدينة سطيف عام 1924 و أعرب له عن نتيته وعزمه على تأسيس جمعية نعرف باسم "جمعية الإخاء العلمي" يكون مقرها مدينة قسنطينة، وذلك لجمع شمل العلماء و الطلبة الجزائريين المشتتين في مختلف أنحاء القطر الجزائري، وتوحيد صفوفهم وجهودهم.

وعهد الشيخ ابن باديس إلى الشيخ الإبراهيمي تحرير قانون الجمعية فوضعه الإبراهيمي، لكن ظروفًا ما عطلت بعض الشيء مشروع الجمعية لعدم الاستعداد الكامل لهذا المشروع الذي يتطلب في الواقع وقتًا أطول كي تختمر فكرة الجمعية في عقول جمهور الشعب الجزائري فيقتنع بها الجميع.⁽³⁾

بالإضافة إلى عدم تجاوز بعض موظفي الإدارة الفرنسية مع علماء قسنطينة هذه الفترة

(1) - الإمام عبد الحميد بن باديس: ولد في الخامس من ديسمبر عام 1889 بمدينة قسنطينة ينحدر من أسرة المعز بن باديس الصنهاجي، تلقى تعليمه الديني على يد أستاذه الشيخ حمدان الونسي بقسنطينة، ثم درس بجامع الزيتونة بتونس، أدى فريضة الحج، حيث التقى هناك بمفكري العالم الإسلامي، كما التقى بالشيخ الإبراهيمي بمكة المكرمة، و اتفقا هناك على تأسيس جمعية العلماء لمواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، توفي بسقط رأسه قسنطينة يوم 16 أبريل عام 1930، بعد أن كون جيلًا قويًا مشبعًا بالإيمان، قادرًا على التصدي للاستعمار الفرنسي و مواجهته.

أنظر: د. نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 87، 115.

كذلك انظر: د. محمود قاسم: الإمام عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، ط2، دار المعارف، القاهرة 1979.

(2) - عبد الحميد بن باديس: تفسير ابن باديس جمع و ترتيب محمد الصالح رمضان، توفيق شاهين، دار الكتاب الجزائري، الجزائر 1964، ص 428.

(3) - أحمد الخطيب: جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 96.

(1924 – 1925)⁽¹⁾ و بالرغم من عدم تحقيق فكرة الجمعية حينئذ فقد استمر رجال الإصلاح في نشاطهم وواصلوا جهودهم، و في عام 1925 أصدر الشيخ عبد الحميد بن باديس جريدة **المنتقد** لتتولى محاربة رجال الطرق الصوفية الذين حاولوا التعاون مع الاستعمار الفرنسي، و كان شعار هذه الجريدة **"اعتقد و لا تنتقد"**⁽²⁾ وفي نفس السنة نشرت جريدة **الشهاب** التي تلت جريدة المنتقد — دعوة إلى المتعلمين المصلحين المشتتين في أنحاء القطر الجزائري لتجميعهم و تنقية الدين الإسلامي من البدع و الشعوذة و الخرافات، و ذلك للنهوض بالمجتمع الجزائري نهضة إصلاحية مستمدة من الكتاب و السنة⁽³⁾. هذا لأن دعوة علماء الجزائر تدعو إلى العودة إلى منابع الإسلام الصافية و إلى إتباع سلوك السلف الصالح، و الثورة على الجمود الفكري و البدع و الخرافات و محاربة الجهل و الظلم و الاستغلال و إزالة كابوس الاستعمار الجاثم على الجزائر منذ 1830⁽⁴⁾، وهذه الدعوة مستمدة من تعاليم زعماء الإصلاح في المشرق العربي و رواد المدارس السلفية و الوهابية في مقدمتهم **محمد بن عبد الوهاب و ابن تيمية، و رشيد رضا، و الشيخ محمد عبده**⁽⁵⁾ خاصة و أن علماء الجزائر قد كانت لهم رحلات في المشرق العربي و الحجاز و شبه الجزيرة العربية التقوا خلالها بقادتها هناك، و من بينهم الشيخ عبد الحميد بن باديس و الشيخ محمد البشير الإبراهيمي و الطيب العقبي.....الخ، فكانت دعوة جريدة الشهاب لتجميع علماء المسلمين الجزائريين لأنها لاقت تجاوبا و تأييدا كبيرين من قبل بقية العلماء و المصلحين من أمثال: الشيخ الطيب العقبي، و الشيخ المولود بن الصديق الحافظي، الشيخ مبارك

(1) - الشيخ البشير الإبراهيمي : سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة 1935، ص 46، 47

(2) - أحمد الخطيب :جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 97 — 98

(3) - جريدة الشهاب، العدد 3، يوم 26 نوفمبر 1925، قسنطينة، ص 5.

(4) - أسس الدعوة الإصلاحية في حركة علماء الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين: بوصفصاف عبد الكريم، مجلة سيرتا، السنة السادسة العدد 10، أبريل 1988، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة ص 151.

(5) - نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، 59.

الميلي⁽¹⁾ ومن أبرز الشخصيات التي وجهت لها الدعوة نذكر: الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ البشير الإبراهيمي و الشيخ الطيب العقبي، مبارك ميلي، العربي التبسي، وبعض شيوخ الطرق الصوفية مثل الشيخ القاسمي مدير معهد الهامل قرب مدينة بوسعادة، و ابن عليوه، و كمبار ال؟أدباء مثل أمين العمودي و السعيد الزاهري، الشيخ السعيد أبو يحيى الزواوي، ورغم التفاهم التام بين علماء الجمعية إلا أن بعض رجال الطرق الصوفية، قد اتجه إلى مهاجمة الجمعية كابن عليوة مثلا الذي أسس جمعية علماء السنة لتقف في وجه جمعية العلماء و أصدر لها جريدة "البلاغ الجزائري" لتعبر عن رسالته الإصلاحية داخل و خرج الجزائر، لكن العلماء فضلوا عدم مواجهته⁽²⁾، وفي صيف عام 1926 فكرا لعلماء في تأسيس نادي لهم يجتمعون فيه و يتبادلون الرأي حول مختلف القضايا الدينية و الوطنية، فاقترح عليهم أحمد توفيق المدني فكرة "نادي الترقى"⁽³⁾ و تم الاتفاق على اقتراح الشيخ المدني و حدد يوم 3 يوليو عام 1927 هو تاريخ الافتتاح. فكان حدثا تاريخيا عظيما في حياة العلماء في حياة الشعب الجزائري الذي رحب و هلل بهذا الانجاز الكبير⁽⁴⁾ و كان الغرض من تأسيس هذا النادي في البداية هو إحياء الثقافة و التراث إلا أن جهود العلماء انصبحت على مسائل دينية هامة كالمحافظة على نقاء الدين الإسلامي.⁽⁵⁾ و أول من باشر النشاط في نادي الترقى هو الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم 25 يوليو عام 1927 بسلسلة من المحاضرات كانت الأولى منها بعنوان "الاجتماع و النوادي عند العرب"⁽⁶⁾ ثم بدأ النادي يشهد نشاطا مكثفا و متنوعا لكنه بعيدا عن الجوانب السياسية لتفادي الدخول في صراع مع السلطات الاستعمارية . و بعد ذلك اجتمع أعضاء النادي و أصدروا

(1)- أحمد الخطيب: جمعية العلماء، المرجع السابق، ص98.

(2)- نبيل بلاسي: المرجع السابق، ص21.

(3)- نادي الترقى: و هو مبنى موجود في قلب الجزائر العاصمة، و هو المقر الذي ولدت فيه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. أنظر: د لأحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مذكرات، ج2 في الجزائر، 1925 — 1954، المؤسسة الوطنية

للكتاب، الجزائر، 1988، ص109 — 110.

(4)- المصدر نفسه، ص110 — 112.

(5)- صلاح العقاد: المغرب العربي، المرجع السابق، ص 295.

(6)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 113.

قرارات حول مواصلة الجهود لجمع الشمل أكثر و اعتبار النادي مقرا مؤقتا للجمعية حتى تجد مقرا خاصا بها. كما شهد أعضاء النادي بأنهم وراء فكرة تأسيس الجمعية ماديا و معنويا و أدبيا.⁽¹⁾

و في نفس الوقت نشر " عمر إسماعيل" أحد كبار التجار في الجزائر العاصمة إعلانا في جريدتي الشهاب و النجاح إلى علماء الجزائر جاء فيها: "أن من يؤسس جمعية العلماء الجزائريين له جائزة قيمتها ألف فرنك فرنسي"⁽²⁾

و في اليوم الخامس من مايو عام 1931 عقد اجتماع في شكل جمعية عامة بنادي الترقى لمناقشة قانون الجمعية الأساس و الذي كان قد حضره الشيخ الإبراهيمي و أعلن عن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بصفة رسمية في نفس اليوم، و تم انتخاب مجلسها الإداري، و أنتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا للجمعية في غيابه⁽³⁾، و أنتخب الشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له. وكان مجلس الجمعية الإداري يتكون من:

— عبد الحميد بن باديس	— محمد البشير الإبراهيمي نائبا للرئيس
— محمد الأمين العمودي كاتباً عاما	— الطيب العقبي نائب الكاتب العام
— مبارك المليي أمين المال	— إبراهيم بيوض نائب أمين المال

وكل من:

— المولود الحافظي	— مولاي بن الشريف
— الطيب المهاجي	— السعيد اليجري
— حسن الطرابلسي	— عبد القادر القاسمي

(¹)- أحمد الخطيب: جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 106، 107.

(²)- أحمد توفيق المدني : حياة كفاح، المصدر السابق، 175.

(³)- هناك رواية لأحمد توفيق المدني في مذكراته تقول بأن الشيخ عبد الحميد بن باديس كان حاضرا في ذلك الاجتماع و ألقى خطاب الافتتاح الذي كان المدني نفسه قد هيأه له بطلب من ابن باديس نفسه. انظر: د. أحمد توفيق المدني: كفاح حياة، المصدر السابق 179-180.

— محمد الفضيل الورتلاني مستشارا.⁽¹⁾

و لخص رئيس الجمعية مبادئها في الآتي:

" العروبة، الإسلام، الفضيلة" و اتخذت الجمعية شعارا لها هو:

" الجزائر وطننا، الإسلام ديننا، العربية لغتنا"⁽²⁾

وكانت جمعية العلماء تتستر تحت غطاء الدين الإسلامي لممارسة النشاط السياسي و نجد هذا واضحا في كلام الشيخ الإبراهيمي نفسه حيث قال: "من الغلط أن يقال بأن جمعية العلماء هي جمعية دينية، و يجب أن ينحصر عملها في الإصلاح الذي عرفه الناس، ومن فروع هذا الغلط ما رماها به بعض مرضى العقل و صرعى الجهل من أنها خرجت عن مدارها عندما زجت بنفسها في بعض شؤون الحياة غير الدين⁽³⁾ و فكرة مقاومة الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت مثالة في عقول العلماء قبل تأسيس الجمعية⁽⁴⁾، و كانت أهدافهم تتلخص في: تطهير الإسلام و نشر الثقافة العربية في كامل التراب الجزائري، التستر وراء الدين الإسلامي لمحاربة سياسة التنصير الديني و تحقيق استقلال الجزائر العربية الإسلامية، ثم أخيرا، المحافظة على الشخصية الجزائرية و مقوماتها الحضارية⁽⁵⁾ إلى جانب ذلك كانت هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي ذكرناها و تضمنها القسم الثاني من قانون الجمعية الأساسي.⁽⁶⁾

⁽¹⁾ - مجلة الشهاب، الجزء الخامس، المجلد السابع، مايو 1931، قسنطينة ص 341 — 344.

⁽²⁾ - نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي، مرجع سابق، ص 62.

⁽³⁾ - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الدين و السياسة: د. نصر الجويلي المجلة التاريخية المغربية، السنة الخامسة عشر، العددان 49، 50 يونيو 1988، تونس ص 15.

⁽⁴⁾ - محمود متولي: ثورة الجزائر و انتصار إرادة الإنسان العربي، الهيئة المصرية للاستعلامات، وزارة الإعلام، ص 33.

⁽⁵⁾ - نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 64.

⁽⁶⁾ - وثائق الحركة الوطنية: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نصوص أساسية ووثائق 1931 — 1944 رقم 7، 9، ط2، مطبوعات مديرية الوثائق لولاية قسنطينة 1982، ص 4.

وفي يوم 22 مايو عام 1931 حصلت جمعية العلماء على ترخيص رسمي من الإدارة الفرنسية فباشرت نشاطها حيث شرعت في فتح المدارس التعليمية لنشر الثقافة العربية الإسلامية⁽¹⁾، و من ثم بدأت تكشف بعض الشيء عن نواياها السياسية الأمر الذي أدى بأحد مسؤولي الإدارة الفرنسية و هو "ميشيل MICHEL"⁽²⁾ إلى إصدار قرار يقضي بمراقبة نشاط الجمعية، و احتكار دروس الوعظ و الإرشاد الديني على موظفي الإدارة الفرنسية الرسميين فقط، وتعيين شخص فرنسي لرئاسة المجلس الاستشاري الإسلامي فاعتبرت جمعية العلماء هذا القرار بمثابة الاعتداء على الدين الإسلامي وعلى الشخصية الوطنية، عندئذ وجدت الجمعية نفسها مضطرة إلى ممارسة السياسة فدخلت في صراع مرير مع الإدارة الفرنسية التي اعتقلت عددا كبيرا من أعضائها⁽³⁾. و كان الصراع بين جمعية العلماء و الإدارة الفرنسية يتمحور حول النقاط التالية:

1- سياسة التجنيس و منع أعضاء الجمعية إلقاء دروس الوعظ و الإرشاد في المساجد.

2- منع الجمعية من إنشاء النوادي و إقامة النشاط فيها.

3- عدم السماح بفتح المدارس للتعليم العربي.⁽⁴⁾

ومنذ هذا التاريخ و جمعية العلماء في صراع دائم مع السلطات الفرنسية.

ج - الحزب الشيوعي الجزائري "P.C.A.":

بدأت الأفكار الشيوعية تنتشر في عمالة قسنطينة بين أوساط أروبية منذ عام 1921، و بعد فترة وجيزة تسربت هذه الأفكار إلى الجزائريين.⁽⁵⁾

(1)- المصدر نفسه، ص 4.

(2)- "ميشيل MICHEL" مسؤول فرنسي شغل منصب الكاتب العام لإدارة الأمن و الشؤون الأهلية بالجزائر.

(3)- يحيى: بوعزيز: سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 99.

(4)- الصراع بين الجمعية و إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر 1933، 1939. رابح تركي مجلة الثقافة، السنة الخامسة الخامسة عشرة، العدد 85 يناير، فبراير 1985، وزارة الثقافة و السياحة، الجزائر، ص 188.

(5)- ARCHIVES HISTORIQUES: RAPPOERT DE POLICE (C.I.E) 4 DECEMBRE 1941
WILAYA DE CONSTANTINE.

بينما يرى الدكتور "نبيل أحمد بلاسي" بأن انتشار هذه الأفكار يعود إلى العام 1922 لأنه خلال هذا العام تم العثور على منشورات في منطقة القبائل⁽¹⁾ تدعو إلى الانضمام في الحركة الشيوعية العالمية، و تضمنت مدح "لينين LENINE" و نظامه.⁽²⁾

و في عام 1924 تأسست الفدرالية الشيوعية الجزائرية في الوقت الذي كان الصراع قائما بين الشيوعيين الجزائريين – أغلبهم فرنسيون – و بين الحكومة الفرنسية بسبب تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لثورة الأمير عبد الكريم الخطابي و في الريف المغربي⁽³⁾. و في عام 1925 أعاد الحزب الشيوعي الفرنسي تنظيم فرعه في الجزائر. و منذ عام 1926 أصبحت الفدرالية الشيوعية الجزائرية تعلن صراحة عن نضالها من أجل استقلال الجزائر، و أخذت تقترب من الجماهير الجزائرية أملا في كسب ثقتها و دعمها لها.⁽⁴⁾

وظل الشيوعيون الجزائريون يعملون تحت سيطرة الحزب الشيوعي الفرنسي طيلة خمس عشرة سنة تقريبا، و في مؤتمر "فيللربان VILLEURBANNE" بفرنسا عام 1935 أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري مستقلا عن الحزب الشيوعي الفرنسي.⁽⁵⁾ و من أبرز أعضائه "عمار أوزفان"، "ابن علي بوخرت" و بعد ذلك أنشأ الحزب عدة خلايا له في الجزائر و تضاعف عدد المنخرطين فيه إلى أربعة مرات و أصبحت نشاطاته واسعة النطاق و خاصة في الميادين السياسية و النقابية، و ظهرت قوة تأثيره في صفوف الطبقة الكادحة و خاصة في مديني سكيكدة، و عنابة بالشرق الجزائري⁽⁶⁾ ومع

(1) - القبائل: و المقصود بهم البربر (الأمازيغ) وهم سكان الجزائر الأصليون يتكلمون اللهجة البربرية بالإضافة إلى اللغة العربية و اللغة الفرنسية.

(2) - نبيل أحمد بلاسي: جبهة التحرير الوطني الجزائري و دورها في حرب الاستقلال، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة القاهرة، 1976، ص 56، 57.

(3) - أحمد الخطيب: حزب الشعب، المرجع السابق، ص 81، 82.

(4) LA LUTTE SOCIALE (LE GRAND HEBDOMADAIRE DU P.C.A) 12 MARS 1926.

(5) - جوان غليسي: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة 1966، ص 83، 84.

(6) - بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ص 242، 243.

ومع ذلك فقد دخل في صراع مع بقية الأحزاب الوطنية الأخرى و خاصة منها نجم شمال إفريقيا الذي رفض مشروع بلوم - فيوليت و مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936. كما اعتبر الحزب الشيوعي الجزائري المنتخبين المسلمين الجزائريين فاشيين، وطالب ببقاء الجزائر تابعة لفرنسا، و عمل من أجل الاتحاد مع حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا أملا في إلغائها لقرار"رينيه REGNIER"⁽¹⁾

وفي أوائل عام 1937 دعا الحزب الشيوعي الجزائري كل الاتجاهات السياسية و الدينية الجزائرية إلى الإتحاد مع الجبهة الشعبية في فرنسا، لكن سقوط هذه الأخيرة و فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري قد خيب آمال الشيوعيين الجزائريين ⁽²⁾.

و في عام 1939 كان مصير الحزب الشيوعي الجزائري نفس مصير بقية الأحزاب السياسية الجزائرية الأخرى حيث أقدمت السلطات الفرنسية على حله.⁽³⁾ و عندئذ واصل انتصاره نشاطهم السري و عملوا على جذب أنصار حزب الشعب الجزائري لكنهم لم يوفقوا في ذلك، و أثناء الحرب العالمية الثانية أصبح الشيوعيين الجزائريين أكثر إحتراما للقوانين الفرنسية، و رغم ذلك فقد اعتقلت السلطات الفرنسية الكثير منهم بتهمة إعادة تأسيس منظمة منحلة. و منذ عام 1942 استأنف الشيوعيين الجزائريين نشاطهم بعكس بقية الأحزاب الجزائرية الأخرى.⁽⁴⁾

(1) - "رينيه REGNIER" هو وزير الداخلية الفرنسية الذي أصدر قرارا قاسيا يوم 30 مارس 1935 نص على تشديد المراقبة على الجزائريين و خنق حرياتهم فاقترن هذا القرار باسمه. انظر: الدكتور أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 26، 27.

(2) - المرجع نفسه ، ص 245، 246.

(3) - جوان غليسي: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة 1922، ص 83، 84.

(4) - بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ص 246.

د - المؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936:

إذا كانت الساحة السياسية الجزائرية قد شهدت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة ظهور بعض الحركات الإصلاحية و السياسية و الدينية كحركة الأمير خالد، و نجم شمال إفريقيا، و جمعية العلماء، و الفدرالية الشيوعية الجزائرية، فإن هذه الساحة نفسها قد شهدت في فترة الثلاثينات من القرن العشرين تطور فكر هذه الحركات التي أصبحت أحزابا قائمة بذاتها⁽¹⁾ و أصبح بالإمكان تحديد هويتها واتجاهاتها و هي كما يلي :

- 1 - اتجاه يتنوع بين أقصى اليمين و اليمين المعتدل، وعبرت عنه " الطرق الصوفية".
- 2 - اتجاه الوسط و عبرت عنه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " OULAMAS".
- 3 - اتجاه يتنوع بين اليسار وأقصى اليسار و عبر عنه نجم شمال إفريقيا و الحزب الشيوعي الجزائري.⁽²⁾

و في عام 1936 شهدت الجزائر أول تجمع جزائري من نوعه إذ لم تعرف مثله طيلة أكثر من قرن و هو المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بعاصمة البلاد يوم 7 يونيو عام 1936 والذي اشتركت فيه كل التيارات و الاتجاهات الجزائرية و مثلت فيه كل الطبقات فكان حدثا عظيما في وقت كانت فيه الحركة الوطنية الجزائرية في أمس الحاجة إلى وحدة الصف و الكلمة لأن سياسة الخلاف و الانشقاق أصبحت غير مجدية.

قبل عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري كانت هناك عدة مؤتمرات إسلامية قد عقدت في بعض الدول الإسلامية الأخرى كمؤتمر الخلافة الإسلامية بالقاهرة، و المؤتمر الإسلامي بالقدس⁽³⁾، و مؤتمر

(¹)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 133.

(²)- نبيل أحمد بلاسي: الإتجاه العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص 49.

(³)- مثل الجزائر في مؤتمر القدس الشيخ إبراهيم أطفيش، انظر الدكتور: أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 148.

مسلمى أوروبا "جنيف" GENEVE بسويسرا، لأن أوضاع فلسطين و شبه القارة الهندية كانت تدعو المسلمين إلى عقد مثل هذه المؤتمرات⁽¹⁾

و قد اهتمت صحافة جمعية العلماء بوقائع مؤتمر القدس و نقلت أخباره بل أن أحد دعاة هذا المؤتمر وهو الأمير شكيب أرسلان قد دعا علماء الجزائر و المسلمين خلال شهر مايو عام 1931 إلى الاهتمام بالحركة الإسلامية الناهضة و الدفاع بكل الوسائل.⁽²⁾

و تعود فكرة عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي سبق له و أن صرح لجريدة الدفاع الناطقة باللغة الفرنسية و التي يديرها الأمين العمودي و هي لسان حال الحركة الإصلاحية في الجزائر — بأنه يدعو إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي لوضع قائمة مطالب موحدة، وكان ذلك في شهر يناير 1936، و بعد ذلك بدأ التحضير لعقد هذا المؤتمر من قبل ابن باديس و ابن جلول، و سرعان ما انتشرت فكرة المؤتمر في كامل الجزائر و استجاب لها الشعب الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية و السياسية و الدينية، ماعدا نجم شمال إفريقيا⁽³⁾ الذي لا يزال نشاطه آنذاك في فرنسا.

و استجاب لدعوة المؤتمر أكثر من خمس مئة ألف "500,000" شخص كانوا يترقبون بكل حماس أمل المشاركة في هذا المؤتمر، و اشترك فيه بالإضافة إلى ذلك كبار الشخصيات مثل: "الدكتور ابن جلول، الدكتور سعدان، فرحات عباس، ابن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي" و عن الشيوعيين " ابن علي بوخرت " رئيس الحزب الشيوعي الجزائري. و في يوم 7 يونيو 1936 افتتحت

(1) - بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ص 251، 252.

(2) - ANDRE NOUSCHI: LA NAISSANCE DU NATIONALISME ALGERIEN 1914 – 1954 ED DU MINUIT PARIS 1962 pp 55.56.

(3) LA DEFENSE N°40.12 JUIN ET JUELLET 1936.COPNstantine.

أشغال المؤتمر⁽¹⁾، و لقي هذا الحدث اهتماما خاصا لدى الجرائد الإسلامية الصادرة بقسنطينة حيث رحبت كلها بانعقاد هذا المؤتمر و عبرت عن فرحتها الكبرى⁽²⁾، فكان يوم الافتتاح — الأحد 7 يونيو عام 1936 — بالنسبة لجريدة الوفاق الفرنسي يوما تاريخيا عظيما يمثل ثورة حقيقية كان لابن جلول الفضل الكبير في قيامها.⁽³⁾

أما جريدة النجاح فعلى الزعم من ترحيبها بالمؤتمر إلا أنها انتقدت بشدة ابن جلول و اتهمته أنه يهدف من وراء دعوته إلى هذا المؤتمر إلى التقليل من الانتقادات الموجهة إليه و بالتالي مزاحمة الإمام ابن باديس على رئاسة المؤتمر.⁽⁴⁾

أما جريدة "الصوت الأهلي LA VOIX INDIGENE" فقد أعلنت عن تأييدها للمؤتمر و اعتبرته انتصارا لسياسة الإدماج التي ترناح إليها هذه الجريدة، و كتبت تقول: " تنتصر السياسة الإدماجية على طول خط ... و يحقق اتجاهها التفوق " ⁽⁵⁾

أما مجلة الشهاب — لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين — فأنها عبرت عن اعتزازها بهذا اليوم التاريخي. لذي تجلت فيه عظمة الشعب الجزائري في تضامنه و إتحاده و نشرت تحت عنوان "صوت المؤتمر" قصيدة للشاعر الجزائري " محمد العيد آل خليفة" بعنوان " يا فرنسا" ألقاها بمناسبة انعقاد المؤتمر:

فاز فيه اليسار فالأمة اليو م ستغدى بما عسى أن تفيدا

أجمعت أمرها لمؤتمر الشع ب فوفته مهرجانا و عيدا

(¹) - يرجع سبب غياب نجم شمال إفريقيا عن المؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936، إلى عدم توجيه الدعوى للنجم بالحضور. لكن محمد قناش يذكر بأن النجم شارك في المؤتمر عن طريق عضوين منه الأول من فرع تلمسان، و الثاني من فرع مستغانم بالغرب الجزائري، انظر: قناش: المرجع السابق، ص 70.

(²) - ابن حسين كريمة: الحياة السياسية في قسنطينة. 1930 — 1939، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة 1984، ص 200. اشراف الاستاذ الدكتور توفيق علي برو

(³) - L'ENTENTE FRANCO- MUSULMANE N°30.11JUN 1936.

(⁴) - جريدة النجاح 12 يونيو 1936، قسنطينة.

(⁵) - LA VOIX INDIGENE 14 JANVIER ET JUIN 1936.

يا فرنسا ردي الحقوق علينا و أقلّي الأذى و كفي الوعيدا⁽¹⁾

و كانت كلمة الافتتاح⁽²⁾ للدكتور ابن جلول الذي عبر فيها عن ولائه و إخلاصه لفرنسا ثم تلاه الامام عبد الحميد بن باديس الذي ألقى خطابه باللغة العربية الفصحى⁽³⁾ . فكانت النقطة التي التف حولها المؤتمرون هي مشروع " بلوم – فيوليت" التي نشب حولها بعض الخلاف، فقال عنها الشيخ البشير الإبراهيمي ما هي إلا نقطة من نقاط المؤتمر، و كان يهدف من وراء ذلك إلى وجوب وضع برنامج مستقل مستوحى من الظروف الجديدة التي يمر بها الشعب الجزائري كي يتفادى المؤتمرون هذه المشكلة على حد تعبير الإبراهيمي.

بينما كان الشيوعيين يهدفون إلى تحقيق وحدة الجماهير و التفاتها حول الجبهة الشعبية في فرنسا. و في الأخير عين وفد المؤتمر الإسلامي الذي سافر إلى باريس لتقديم ميثاق المطالب إلى الحكومة الفرنسية.⁽⁴⁾

وفي يوم 7 يوليو 1936 توجه هذا الوفد⁽⁵⁾ إلى باريس وقدم ميثاق المطالب إلى رئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم LEON BLUM" الذي وعد بأنه سينظر في هذه المطالب فيما بعد. و بدأ ينظر بجد إلى مشروع بلوم – فيوليت الذي سبق و أن رفض البرلمان الفرنسي عام 1935 بهدف إرضاء جماعة المؤتمر الإسلامي.

(1) - مجلة الشهاب : الجزء الرابع، المجلد 12 يونيو 1936، ص 217.

(2) - انعقد المؤتمر بقاعة الماجستيك MAGISTIQUE (قاعة سينما الأطلس حاليا) بالجزائر العاصمة، و جلس في المنصة الشرفية كل من ابن جلول رئيس المؤتمر، 19 ممثلا لتسع مدن من عمالة وهران، 10 ممثلين لخمس مدن من عمالة قسنطينة، 31 ممثلا لخمس مدن من عمالة الجزائر العاصمة بالإضافة إلى ممثل الجبهة الشعبية السيد "اسكوت ASCOUTE" وممثل الحزب الشيوعي الجزائري "ابن علي بوخرت" VOIR REVUE :ALGERIENNE DES SCIENCES JURIDIQUES ,ECONOMIQUES ET P9OLITIQUES VOLUME N°04 DECEMBRE 1979.FACULTE DE DROIT ALGER.

(3) - ابن حسن كريمة:رسالة دبلوما لدراسات المعقمة ، المرجع السابق ص 202.

(4) - المرجع نفسه، ص 204 – 205.

(5) - مثل عمالة قسنطينة في وفد المؤتمر الإسلامي كل من : ابن باديس، ابن جلول، الأخضرى، فرحات عباس،

انظر : ابن حسين كريمة: نفس الرسالة، ص 206.

أما بخصوص نجم شمال إفريقيا و موقفه من المؤتمر الإسلامي فأن أعضاء النجم في باريس كانوا قد استقبلوا وفد المؤتمر و اجروا استجوابا مع الإمام ابن باديس لكن ابن جلول امتنع عن مقابلتهم و أبدى النجميون معارضتهم لبعض المطالب المؤتمر، و خاصة قضية ربط الجزائر بفرنسا و تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي⁽¹⁾ و حاول أعضاء النجم اقناع الوفد بعدم تقديم المطالب إلى الحكومة الفرنسية، لكن الشيوعيين أصروا على تقديمها.

و في 2 أغسطس عام 1936 حل مصالي الحاج بالجزائر و حضر مهرجان المؤتمر الإسلامي في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة، و ألقى حماسيا و مؤتمرا و حمل على الأكتاف، حيث كان قبل ذلك مقيما في فرنسا.⁽²⁾

و أسفرت أعمال المؤتمر الإسلامي على مجموعة مطالب نذكر منها ما يلي:

- 1 — إلغاء كل القوانين الاستثنائية و إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر و إلغاء مجلس النواب المالية و نظام البلديات المختلفة.
- 2 — ربط الجزائر بفرنسا.
- 3 — تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي مع المحافظة على الأموال الشخصية الإسلامية.
- 4 — توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات.
- 5 — العفو على المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة عام 1934.⁽³⁾
- 6 — فصل الدين عن الدولة.

(1) - المرجع نفسه ، ص 206.

(2) - أحمد الخطيب: حزب الشعب، مرجع سابق، ص 196، 199.

(3) - حوادث قسنطينة: وقعت يوم 5 أغسطس 1934، و تسبب فيها اليهود حيث اعتدى أحدهم على مقدسات المسلمين " الجامع الأخضر: مسجد الإمام ابن باديس". للاطلاع على تفاصيل هذه الحوادث أنظر: عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 — 1936. الجزء الأولى، ص 417 — 429، و كذلك - VALLET EUGENE : LES EVENEMENTS DE CONSTANTINE, 5 AOUT, 1934. ED, BACONNIER, ALGER.

7 — إعادة كل المعاهد الدينية إلى الجماعات الإسلامية و إعادة أموال الأوقاف.

8 — حرية الصحافة و حرية تعلم اللغة العربية و بناء مدارس التعليم العربي.

9 — زيادة إنشاء مراكز الصحة من مستشفيات و مستوصفات.

10 — معادلة الأجر بالجهد و بالرتبة و الكفاءة.

و يلاحظ أن هذه المطالب كانت في مجملها متواضعة و لم تدعوا إلى تحرير الجزائر من السيطرة الفرنسية، بل كانت إصلاحية تتعلق بتغيير الأوضاع في الجزائر و تحسينها، و استطاعت جمعية العلماء أن تفرض وجودها في المؤتمر و تؤكد على المحافظة على اللغة العربية و على الدين الإسلامي. أما النواب و على رأسهم ابن جلول و فرحات عباس فكان همهم الوحيد هو ربط الجزائر بفرنسا. و أثناء المهرجان وقعت حادثة مقتل "مفتي الجزائر" ابن دالي محمود⁽¹⁾ المدعو

"كحول" ووجهت الإدارة الفرنسية التهمة إلى جمعية العلماء، فاعتقلت "الطيب العقبي" و كانت الإدارة الفرنسية تهدف إلى تشويه سمعة الجمعية و زعزعة وحدة المؤتمر، لكن الدكتور أبو قاسم سعد الله وجه التهمة إلى الإدارة الفرنسية نفسها.⁽²⁾

و كان قد ثار جدل كبير حول هذا المؤتمر و هل كان حقيقة مؤتمرا أساسيا؟ و لا شك أن المتتبع لسير أشغال المؤتمر و نتائجه يلاحظ أنه كان مؤتمرا اجتماعيا إصلاحيا أكثر منه سياسيا، فأعضاء المؤتمر كانوا طيلة أيام المؤتمر حذرين من التعرض للقضايا السياسية، بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا استثنينا بعض المطالب مثل حق تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي و إلغاء منصب الحاكم لعام في الجزائر، فإننا نجد المؤتمر كان قد قدم مجموعة من مظالم لا مجموعة مطالب⁽³⁾. و بالتالي فإن

(1) - دفن المفتي "كحول" بمدينة قسنطينة، لمزيد من التفاصيل عن هذه الحادثة أنظر: مجلة الشهاب، الجزء السادس، المجلد 12 أغسطس — سبتمبر 1936 ص 286.

(2) - ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 209.

(3) - أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المرجع السابق، ص 158 — 164.

البعض يود أن يقول بأن المؤتمر لم يحقق النتائج المنتظرة منه و التي كانت تتطلع إليها الجماهير الشعبية الجزائرية.

و في هذه الأثناء أبدت الحكومة الفرنسية استعدادها لتقديم مشروع " بلوم — فيوليت" من جديد إلى البرلمان الفرنسي للمصادقة، فرأى أعضاء المؤتمر في ذلك فرصة لإعادة بناء وحدتهم و العمل أكثر للاستفادة من هذا المشروع.⁽¹⁾ و قرروا عقد مؤتمر إسلامي ثان في الجزائر مع بداية شهر يوليو عام 1937. فتم التحضير له و انعقد يوم 9 يوليو 1937 بنادي الترقى بالجزائر العاصمة و شاركت في مختلف التيارات السياسية في البلاد ماعدا حزب الشعب الجزائري⁽²⁾ الذي أبدى رغبته في المشاركة إلا أن المشاركين رفضوا ذلك، و لم يوجهوا له الدعوة بالحضور فتأسف أعضاء حزب الشعب لعدم حضورهم المؤتمر. و كتبت جريدتهم " الأمة" تقول: "إن رفض حضور حزب الشعب الجزائري المؤتمر يؤكد بأن شخصية مصالي الحاج و وجوده في الجزائر يقلق رجال المؤتمر لأنهم يخشون دخوله قاعة المؤتمر"⁽³⁾، و في الأخير أعلن المؤتمر تمسكه بمطالب المؤتمر الأول كحد أدنى، و طلب مساندة الشعب الجزائري له، و طلب أيضا من النواب تقديم استقالتهم من وظائفهم في حالة عدم موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع بلوم — فيوليت — قبل الانتخابات الإقليمية المقرر إجراؤها في الجزائر في شهر أكتوبر عام 1937.⁽⁴⁾

و مرة أخرى كان مصير المؤتمر الإسلامي الثاني هو نفس مصير المؤتمر الإسلامي الأول، فخابت آمال المؤتمرين و خابت معها آمال الشعب الجزائري لأن الحكومة الفرنسية على مطالب المؤتمرين

⁽¹⁾ LA LUTTE SOCIAL N° 97 DU 15 MAI 1937.

⁽²⁾ "حزب الشعب الجزائري" بعد أن حلت الجبهة الشعبية نجم شمال إفريقيا يوم 26 يناير 1937 أعاد مصالي تأسيس حزبه تحت اسم جديد و هو حزب الشعب الجزائري يوم 11 مارس 1937. سوف نتطرق بالتفصيل لهذا الموضوع في الفصل الثاني من الباب الثاني.

⁽³⁾ EL OUMA N° 53 DU 1er AOUT 1937. PARIS.

⁽⁴⁾ - LA LUTTE SOCIAL N° 106 DU 14 JUILLET 1937.

كان كما هو معتاد — مزيد من الانتظار — ⁽¹⁾ و نتيجة للموقف السلبي من الحكومة الفرنسية عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر اجتماعاً يوم 29 أغسطس 1937 بنادي الترقى و أصدرت قرارات تاريخية هامة بهذا الشأن نذكر منها ما يلي:

- 1 — استقالة النواب المسلمين من وظائفهم حالاً.
 - 2 — عدم مشاركة النواب في المجالس الاستشارية ابتداء من يوم 29 أغسطس 1937.
 - 3 — اعتبار يوم 30 سبتمبر 1939 هو آخر موعد لتقديم الاستقالة.
 - 4 — إلغاء عضوية النواب في المؤتمر في حالة عدم امتثالهم لقرارات اللجنة التنفيذية.⁽²⁾
- و أخيراً يمكن القول بأن المؤتمر الإسلامي الجزائري حتى و أن كان قد أخفق في تحقيق ما كان يتطلع إليه الجزائريون، بل حتى في تحقيق مطالبه، إلا أنه استطاع أن يعطي دفعا قويا للحركة الوطنية الجزائرية بأن فضح أساليب و نوايا الاستعمار الفرنسي العدائية للشعب الجزائري.

هـ- مشروع بلوم - فيوليت: **blum-viollette** :

في عام 1931 وضع "موريس فيوليت" ⁽³⁾ MAURICE VILHETTE كتابه الشهير "هل ستعيش الجزائر؟ L'ALGERIE VIVRA-T-ELLE ؟ حيث عرض فيه بعض الأفكار السياسية الإصلاحية من وجهة نظر فرنسية، ثم حول هذه الأفكار إلى مشروع و قدمه إلى مجلس النواب الفرنسي عام 1935. و لكن النواب رفضوه، و رفضه أيضاً المستوطنون في الجزائر لأنهم لا يرغبون في تغيير الأوضاع في الجزائر بتاتاً بينما رحب به دعاة الإدماج في الجزائر و

⁽¹⁾ - ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 220.

⁽²⁾ AFRIQUE FRANCAISE N° 10 OCTOBRE 1937. PARIS, P.461.

⁽³⁾ - موريس فيوليت MAURICE VIOLLETTE : شغل منصب الحاكم العام في الجزائر في وقت سابق، أصبح نائباً في البرلمان الفرنسي، اشتراكي الاتجاه، وضع مع "ليون بلوم LEON BLUM وزير الداخلية في حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، المشروع الذي عرف فيما بعد بمشروع بلوم - فيوليت BLUM-VIOLLETTE

اعتبروه خطوة إيجابية لتحقيق طموحاتهم السياسية⁽¹⁾، و خاصة أنه نص على عدة نقاط هامة على حد تعبيرهم نذكر منها: منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية و العسكرية من الجزائريين، و منحهم بعض الحريات بصورة تدريجية⁽²⁾. أما نجم شمال إفريقيا فقد عارضه معارضة مطلقة لأنه يتناقض تمامًا مع مبادئه الثورية و الاستقلالية. و بهذا الخصوص صرح مصالي الحاج قائلاً: "لا يمكن لسياسة الإدماج أن تتحقق فهي مرفوضة عقلاً وعدالة و تاريخاً، و الحل الوحيد هو تحرير شمال إفريقيا تحرير كاملاً... أننا نعلنها صراحة بأننا نرغب و نأمل في رؤية هذا التحرير يتحقق بالمساعدة الفعلية لفرنسا مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة"⁽³⁾، و بنجاح الجبهة الشعبية و وجود موريس فيوليت عضوا فيها تجدد الأمل في نفوس الإدماجين الجزائريين⁽⁴⁾ لأن الجبهة الشعبية أبدت تجاوباً مع بعض مطالب المؤتمر الإسلامي، و من ثم أصبح مشروع "موريس فيوليت" يعرف بمشروع "بلوم فيوليت" بعد تعديله و إضافة إليه بعض البنود الجديدة.

كذلك هاجمته جريدة الأمة فكتبت تقول: " خطر كبير يهدد الوحدة الجزائرية أيها الشعب الجزائري قف في وجه مشروع بلوم- فيوليت"⁽⁵⁾ و وصفه **عمار عيماش** أحد زعماء حزب الشعب الجزائري البارزين بقوله: "إنه يشبه تحويل الصنوبر إلى صفصاف"⁽⁶⁾ و يقصد بذلك تحويل الشعب الجزائري إلى شعب فرنسي و يلاحظ أن مشروع بلوم فيوليت قد فرض نفسه على الساحة السياسية الجزائرية خصوصاً في الفترة "1936 1938" حيث كان محل تأييد و مساندة من قبل الإدماجين و الشيوعيين.

(1)- ALI MERAD : LE REFORMISME MUSULMAN EN ALGERIE DE 1925 A 1940 ESSAI D'HISTOIRE RELIGIEUSE ET SOCIALE, ED MOUTON PARIS 1967, P.413.

(2)- MAURICE VIOLETTE : L'ALGERIE VIVRA-T-ELLE ? NOTES D'UN ANCIEN COUVERNEUR GENERAL'' COLLECTION :LES QUESTION DU TEMPS PRESENT'' ED ALCAN PARIS 1931,P 424

(3) – EL-OUA, MARS, AVRIL, 1936, PARIS.

(4)-ALI MERAD : OP CIT, P 411.

(5)-EL-OUA JUIN 1936, PARIS

(6)-IMACHE AMAR : L'ALGERIE DU CARRE FOUR, LA MARCHE VERS L'INCONNU ED LIBRAIRE DE TRAVAIL IMPREMERIE CENTRALE, PARIS, P6.

أما العلماء فقد اعتبروه ناقصًا، لكنهم لم يتخذوا تجاهه موقفًا واضحًا، و ربما كانوا ينتظرون سقوط الجبهة الشعبية ليكشفوا بعد ذلك عن مشاعرهم الحقيقية.

أما فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة برئاسة ابن خلدون بن جلول فقد ضغطت على الحكومة الفرنسية لتطبيقه، حيث اعتبرته المبادرة الوحيدة القادرة على منح تمثيل حقيقي للمسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي، و في نفس الوقت حماية السيادة الفرنسية في الجزائر. و الواقع أن الجبهة الشعبية لم تكن مستعدة لمناقشة هذا المشروع، و على هذا الأساس كانت دائمًا تلجأ إلى خلق الحجج و المبررات التي تحول دون ذلك بهدف تعطيل تحقيق هذا المشروع خاصة و أنها عندما طرحت المشروع للمناقشة لم تضع في الحسبان معارضة المستوطنين له في الجزائر، و بهذا تكون آمال الجزائريين في مشروع بلوم- فيوليت قد خابت، و ثقّتهم في الجبهة الشعبية قد فقدت⁽¹⁾، لأنه لم يكتب لهذا المشروع المقدم مرة أخرى إلى مجلس النواب الفرنسي يوم 30 ديسمبر 1936 أن يرى النور، و سحبته الحكومة الفرنسية نهائيًا من البرلمان في شهر سبتمبر عام 1938.⁽²⁾

و نتيجة لموقف الجبهة الشعبية السلبي من مطالب المؤتمر الإسلامي اتخذ أعضاء المؤتمر موقفًا تجاهها تمثل في استقالة النواب المسلمين من مناصبهم، فوصل عد المستقلين في عمالة قسنطينة وحدها إلى أكثر من 3600 نائب مستقيل من بين 6814 نائب⁽³⁾، كما أدى جمود السياسة الفرنسية في الجزائر و تعطيل تطبيق الإصلاحات بفرحات عباس إلى الخروج عن تحفظه، و نشر مقالين في جريدة "الوفاق الفرنسي الإسلامي" يوم 23 ديسمبر 1937 أحدهما تحت عنوان "نحو الحزب السياسي" و ثانيهما الوحدة الشعبية الجزائرية من أجل نصرة حقوق الإنسان و المواطن "دعا فيهما إلى ضرورة

(1)- ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 227 - 233.

(2)- ANDRE NOUCHI : OP CIT. P.95.

(3)- AGERON CHARLES ROBERT : HISTOIRE DE L'ALGERIE.

تأسيس منظمة سياسية قوية لمجابهة المستعمرين الذين يعارضون كل الإصلاحات و خاصة منها مشروع بلوم - فيوليت.⁽¹⁾

أخيرًا يمكن القول بأن فشل هذا المشروع هو فشل لسياسة الإدماج التي يناصرها الإدماجيون في الجزائر، و الذين شجعهم هذا الفشل الذريع على التخلي عن تلك السياسة، و على ضرورة التمسك بالحقوق الشرعية للجزائريين و المطالبة بها و التوضيح من أجلها، خاصة و أن فترة الثلاثينات من القرن العشرين كانت قد اتسمت بتطور و نضج الفكر السياسي الجزائري إلى درجة كبيرة، و أصبحت مطالب قادة الحركة الوطنية واضحة و متماشية مع تطلعات الجماهير الشعبية، لكن هذا لا ينفي الخلافات التي كانت قائمة بين الأحزاب الوطنية، فجمعية العلماء برئاسة عبد الحميد بن باديس مثلاً كانت ترد على أنصار الإدماج بأن الشعب الجزائري شعب عربي مسلم يرفض أن يكون فرنسياً لأنه بعيد عن هذه الأمة تاريخياً و جغرافياً و لغوياً، و ليست بينهما روابط ثقافية أو دينية.⁽²⁾

كما كانت جمعية العلماء مصدر قلق بالنسبة للإدارة الفرنسية التي كانت تشدد الرقابة على أعضائها خاصة بعد أن اتضحت مواقفهم الوطنية من الإستعمار الفرنسي و أصبحوا يجاهرون بمشاعرهم، و نستشف هذا من قصيدة الشيخ عبد الحميد بن باديس المشهورة "شعب الجزائر مسلم" التي قالها عام 1937 و عبر فيها عم موقفه السياسي من الاستعمار الفرنسي⁽³⁾، و نظراً لأهمية هذه القصيدة من الناحية السياسية، فإننا نستشهد بثلاثة أبيات منها:

- شعب الجزائر مسلم و إلى العروبة ينتسب
- من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

(1) - ابن حسين كريمة: المرجع السابق ، 242.

(2) - بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ص 237.

(3) - عبد الملك مرتاض: الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير و التأثر، ط1، دار البعث بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 30.

جمعية العلماء إذن لم تكن بعيدة عن المسرح السياسي، حيث أن أول اصطدام لها مع الإدارة الفرنسية يعود إلى عام 1933 و تطور هذا الاصطدام فيما بعد إلى صراع، و برز بشكل كبير بعد صدور قرار 8 مارس عام 1938 القاضي بإلغاء التعليم العربي الذي رفضته جمعية العلماء بشدة و نددت به في الصحف و في الاجتماعات العامة و الخاصة، كما حاربت رجال الطرق الصوفية و شيوخ الزوايا الذين أبدوا ولاءهم للاستعمار الفرنسي و نددوا بموقف الجمعية من قرار 8 مارس 1938 و انتقدوا الإمام عبد الحميد بن باديس. (2)

كما عارضت جمعية العلماء على لسان زعيمها الشيخ عبد الحميد بن باديس مقال فرحات عباس (3) الذي نشره في جريدة "الوفاق" L'ENTENTE يوم 23 فبراير عام 1936 و الذي كان تحت عنوان "فرنسا هي أنا" "LA France C'EST MOI" حيث جاء فيه ما يلي: "نحن أصدقاء الدكتور ابن جلول. سوف نكون قومين و ليس هذا الاتهام جديداً، و لقد تحدثت مع شخصيات مختلفة عن الموضوع و رأيي معروف. القومية هي تلك العاطفة التي نشأت فيها هذه الشبكة من الدول. لو أنني اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت قومياً و لما خجلت منها كخجلي من جريمة. إن الذين ماتوا في سبيل الفكرة القومية يكرمون و يحترمون كل يوم و ليست حياتي أعلى من حياتهم و مع ذلك فما كنت لأموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له. أنا لم أكتشفه لقد سألت التاريخ و سألت الأحياء و

(1) - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية 1936-1945، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 138.

(2) - ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 2، 3.

(3) - فرحات عباس و لد عام 1899 بقرية الطاهير بشرق الجزائر، تلقى تعليمه في كل من جيجل و قسنطينة و الجزائر العاصمة، ثم استقر كصيدلي في مدينة سطيف، و في عام 1920 بدأ حياته السياسية في فيدرالية النخبة، و في عام 1938 أسس الاتحاد الشعبي الجزائري شارك إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الثانية، و حرر بيان الشعب الجزائري عام 1943 ثم أسس أحباب البيان و الحرية عام 1933 و في عام 1908 انتخب رئيساً للحكومة الجزائرية المؤقتة حتى عام 1921 و توفي في الجزائر يوم 24 ديسمبر عام 1985.

الأموات و زرت المقابر و لم يحدثني عنه أحد. إن الإنسان لا يبني فوق الهواء، لقد بددنا إلى الأبد الضباب و الأشباح لنربط مستقبلنا نهائياً بمستقبل الإنجازات الفرنسية في هذه البلاد و فضلاً عن هذا ليس هناك من يؤمن جدياً بقوميتنا..."⁽¹⁾

حيث كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس مقالاً في جريدة "النجاح" أكد فيه وجود الأمة الجزائرية منذ أقدم العصور، و مما جاء في مقاله: "نحن فتننا في صحف التاريخ و فتننا في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة و موجودة كما تكونت، و وجدت كل أمم الدنيا، و لهذه الأمة تاريخها الحافل بجلال الأعمال و لها وحدتها الدينية و اللغوية و لها ثقافتها الخاصة و عاداتها و أخلاقها بما فيها من حسن و قبيح شأن كل أمة في التاريخ ثم أن هذه الأمة المسلمة الجزائرية ليست فرنسا و لا تريد أن تصير فرنسا حتى و لو أرادت بل هي بعيدة كل البعد عن فرنسا و لا تريد أن تندمج معها لأن لها أقليم محدد و هو الجزائر."⁽²⁾

(¹)- FERHAT ABBAS : DE LA COLONIE VERS LA PROVANCE, LE JEUNE ALGERIEN, ED LA JEUNE PARQUE, PARIS, 1931 P.116
VOIR AUSSI : L'ENTANTE 23 FEVRIER 1936, PARIS.

(²)- جريدة النجاح العدد 1843 يوم 24 أبريل 1936، ص 1.

الفصل الثاني: ظهور حزب الشعب الجزائري و نشاطه حتى عام 1945

1 - تأسيس الحزب:

قبل التطرق إلى ظروف و أسباب إعادة تأسيس نجم شمال إفريقيا تحت اسم جديد هو حزب الشعب الجزائري Parti du peuple Algerien P.P.A لابد من الوقوف أولاً على أسباب و ملابسات حل النجم و على ما ترتب على ذلك من انعكاسات على الساحة السياسية الجزائرية في فرنسا و في الجزائر و ذلك للعلاقة الوطيدة مع ظروف و عوامل إعادة التأسيس.

أما أسباب و ملابسات حل النجم فتعود على ما يبدو إلى الخلاف الذي بلغ أوجه بين أعضاء النجم و الشيوعيين إضافة إلى الانتقادات التي وجهها النجم إلى منظمي المؤتمر الجزائري عام 1936، حيث جعلت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية من هذه الخلافات فرصة متابعة لتصفية حساباتها مع النجم و إنهاء وجوده القانوني، خاصة و أن إشاعات كانت متداولة في نهاية عام 1936 تتحدث عن نية الحكومة الفرنسية في تطبيق القانون الصادر في 10 جانفي عام 1936 بحق النجم⁽¹⁾ لأن هذا القانون يعطي رئيس الجمهورية وحده حق إعلان حل المنظمات التي تهدد وحدة البلاد و ذلك بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

و على الرغم من التحرك الوفائي الذي شرع فيه النجم محاولة منه لإقناع الحكومة الفرنسية بالتراجع عن قرار الحل، حيث عقد اجتماع يوم 09 جانفي 1937 حضره جمع غفير من العمال الفرنسيين و الشمال إفريقيين احتجاجاً على نوايا الحكومة الفرنسية في حل النجم،⁽²⁾ إلا أن مرسوم الحل قد صدر يوم 26 جانفي عام 1937،⁽³⁾ و جاء في قرار الحل ما يلي:

(¹) - L'humanité ; 8 décembre 1936.

(²) - le populaire ; 13 janvier 1937.

(³) - Mohamed Guenaneche , Mahfoud Kaddache : le parti du peuple Algerien 1937.1939, documents et témoignages pour servir à l'étude du Nationalisme Algerien, o.p.u Alger . 1985 p 8.

المادة الأولى: تحل جمعية نجم إفريقيا الشمالية التي مقرها في باريس شارع داقير Daguerre رقم 19.

المادة الثانية: يتولى وزير الداخلية و وزير العدل كل منهما في مجال صلاحياته تنفيذ هذا المرسوم.

باريس في 26 جانفي 1937

ألبير لوبران A. Le brun.,

و تمثل رد فعل النجم إثر قرار الحل بأن وجه اتهاماته إلى المنتخبين الجزائريين أمثال ابن جلول و إلى الصحافة اليمينية و اليسارية على حد سواء و ذلك لمواقف هؤلاء المعادية للنجم و تحريضهم السلطة الفرنسية عليه.⁽¹⁾

أما الاتهام الرئيسي فقد وجه إلى الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أتهم بأنه يرغب في القضاء على النجم، و اعتقد النجميون أن الشيوعيين أو عزوا إلى حكومة الجبهة الشعبية التي تحظى بتأييدهم، باتخاذ قرار الحل، و كان اعتقاد الشيوعيين مبنيا على الحملة الصحافية الشيوعية ضدهم، و الاتهامات التي وجهت إليهم بأنهم يتخذون نفس الموقف الذي اتخذه الفاشيون و كبار الكولون ضد مشروع فيوليت.⁽²⁾ أما مصالي الحاج فقد صرح بهذا الخصوص قائلا : "إن الشيوعيين قد اتهمونا بأننا نتعاون مع فرانكو و موسوليني، و بأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائما يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يصمدون في وجهه ... و أخذ علينا الحزب الشيوعي أيضا تعاوننا مع شكيب أرسلان و علاقتنا بالعالم العربي، و أخيرا موقفنا من مشروع فيوليت هذا الموقف الذي ضايقه كثيرا.⁽³⁾

(¹) - تصريح مصالي الحاج لجريدة - La Flèche N ° 51 ; 30 janvier 1937.

(²) - l'humanité . 24 JANVIER 1937.

(³) - Les Mémoires de Messoli p 241.

و عزز اعتقاد النجم، تصريح(راوول أوبو) المسؤول عن الشؤون الأهلية الجزائرية في المحكومة الفرنسية في معرض شرحه لأسباب حل النجم أمام مجلس الشيوخ الفرنسي حين قال : " إن الحل اتخذ في الوقت الذي وجهت فيه الانتقادات للنجم من الأهالي الجزائريين و من الحزب الشيوعي" و عدد أوبو، دوافع الحل بقوله: " نشاط انفصالي، نفوذ أجنبي، محاولات من الخارج للتقسيم ".⁽¹⁾ علما بأن ممثلي الحزب الشيوعي الفرنسي في مجلس الشيوخ لم يحركوا ساكنا خلال جلسة النقاش.⁽²⁾

إن حل النجم لم يؤثر في الواقع على نشاطه إذ سرعان ما استعان بأسماء أخرى كعادته، و ذلك في مرحلة انتقالية قصيرة إلى أن اعتمد قاداته إسما جديدا وبقي محافظا على نفس الإتجاه الذي عرف به سابقا ،وهو الإتجاه الثوري الإستقلالي ، و أصبح يطلق على النجم P.P.A حزب الشعب الجزائري.

يتضح مما تقدم أن الحركة الثورية الجزائرية قد ظهرت في أول الأمر في فرنسا بفضل عاملين أساسيين هما: الهجرة العمالية نحو فرنسا مع بداية الحرب العالمية الأولى حيث كانت فرنسا بحاجة إلى يد عاملة تحل محل العمال الفرنسيين الذين انتقلوا إلى جبهات القتال، و العامل الثاني هو طبقة الحياة الديمقراطية في فرنسا التي سهلت للعمال الجزائريين سبل الحركة السياسية بعيدا عن قيود قانون الأنديجينا السابق الذكر.

لقد وجد العمال الجزائريون أنفسهم في دوامة من الحركات السياسية و النقابية التي حاولت جذبهم نحوها، إلا أنهم كانوا يجدونها غريبة عنهم على الرغم من أنها تلبي بعض طموحاتهم و مطالبهم الاجتماعية، فقد كانوا يتوقون لما هو أهم في نظرهم.

لقد كان حلم الاستقلال يراودهم و يهز مشاعرهم، خاصة بعد التغيرات السياسية التي أقرتها الحرب العالمية الأولى، و من ثم كان الانسجام و التفاهم حول الأهداف المنشودة التي يتطلعون إلى

(1) - J.O.F. Débat parlementaires, senat 1937 p 64.

(2) - Jacole Moneta , la politique du parti communiste français dans la question colonale ; 1920- 1963 , ed Maspero 1971 p 112.

تحقيقها عن طريق نضال سياسي يتمثل في تأسيس جمعية وطنية تؤطر هذا النضال، فكانت جمعية نجم إفريقيا الشمالية هذا المولود الذي رفع راية الكفاح الوطني و انطلق ينشط في عدة مجالات مختلفة.

و ما لبثت النجم ان تسرب إلى الجزائر يحمل أسلوبه في التنظيم و حيويته في النشاط فأحدث ثورة في الاتجاهات الوطنية، إذ وقف في وجه دعاة الإصلاح و الاعتدال و حارب التيار الاندماجي و سلك الطريق الثوري الصعب، طريق الاستقلال التام و تعرض في سبيل ذلك إلى الضغط و الملاحقة و أخيرا حل في 26 جانفي 1937، و لكن هذا الإجراء لم يحد استمرارية النجم و نشاطه بل اتخذ اسما جديدا. فكان حزب الشعب الجزائري Le parti du peuple Algérien هو الحركة الثورية التي قادت النضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي حتى عام 1954، فمن يكون هذا الحزب؟

كان مصالي الحاج زعيم الحزب في مدينة ليون Lyon الفرنسية عندما صدر المرسوم القاضي بحل النجم يشرف على بعض الشؤون الحزبية، و قد فوجئ رفقة أنصاره هناك بالتوقييت الذي صدر فيه المرسوم لأنه قبل أيام قلائل كان قد حضر مع رفقائه في ليون اجتماعا حيث ألقى : "ليون بلوم " رئيس حكومة الجبهة الشعبية خطابا هاما، و بالمناسبة قدم أعضاء النجم لرئيس الحكومة باقة زهور، و لم يخطر ببالهم أن المكافأة ستكون باهضة و قريبة جدا.⁽¹⁾

و كعادة النجميين عندما يحل تنظيمهم و يلاحقون، يسرعون في البحث عن تغطية جديدة مناسبة لهم لإخفاء نشاطهم خلفها، فسابقا استتروا تحت اسم جمعية نجم إفريقيا الشمالية المجيد بعد حل جمعية نجم إفريقيا الشمالية، ثم تحت اسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا.

و استفادة من التجارب السابقة و تجنباً لأخطاء الماضي طلع مصالي الحاج و هو ما يزال في مدينة ليون بفكرة تأسيس جمعية "أحباب الأمة أو أصدقاء الأمة Les Amis d'el-ouma و طلب من أعضاء الحزب في اجتماع القسمة المركزية في ليون استئناف نشاطهم تحت هذا الاسم الجديد.

(¹) - Les Mmoires de messali ; p240.

و تعتبر المرحلة الممتدة من تاريخ حل النجم 26 جانفي 1937 حتى 11 مارس 1937 هي المرحلة الانتقالية و تعرف بمرحلة " أحباب الأمة " و يمكن أن نلخصها فيما يلي:

يذكر مصالي الحاج أنه بعد عودته من ليون إلى باريس Paris اجتمع بقيادة الحزب و قرروا تأسيس " جمعية أحباب الأمة" ثم وجهوا رسائل خطية إلى القسامات في فرنسا و في الجزائر و في بلجيكا و صدرت طبعة خاصة من جريدة " الأمة" سحب منها عشرات الآلاف من النسخ، و وجهت احتجاجات لكل جرائد أحزاب الجبهة الشعبية، ثم توجه قادة جمعية أحباب الأمة نحو جمعية حقوق الإنسان و نحو لجنة المتقنين اليقظة المعادية للفاشية، و إلى أحزاب الجبهة الشعبية و إلى منظمات الشعوب المستعمرة و إلى أصدقاء النجم مثل مارسو بيفار Marceau Pivert و دانيال غيران D . Guérin و قاستون برجري G .Bergery أي تم طرق أبواب من أجل التأييد و المساندة.

و فكرة أحباب الأمة ليست جديدة بل هي مستمدة من جريدة الأمة التي صدرت عام 1930 وأكثر من ذلك أن السيد محمد قنانش كان قد وضع نشيدا وطنيا في سبتمبر عام 1936 يشيد فيه بأحباب الأمة و هو ما يوحي بأن الحل البديل كان جاهزا حيث جاء في هذا النشيد ما يلي:

هيا يا أحباب الأمة	و يا أنصار الحرية
لنيل هذه البغية	و رفع مستوى الأمة
قوموا اعملوا بلا مهل	و استتجزوا هذا العمل
فنجمكم رائدكم	و مصالي قائدكم
و هديكم قرآنكم	و غايتكم الحرية
فكل من سعى وصل	و نال بغية الأمل

كما أن النجم كان دائما يحث جميع أعضائه و أصدقائه على مساندة جريدة الأمة و الاشتراك فيها و من جهتها كانت جريدة الأمة منذ صدورها تضع إعلانا صغيرا على صفحتها الأولى تحث فيه القراء على مساندتها بقولها: "جريدة الأمة" تدافع عنكم "فدافعوا عنها باشتراككم فيها و باكتتابكم الجماعي"

و كانت الجريدة تسعى لإيجاد تعاطف مباشر مع قرائها و من هنا خلقت جماعات من الأصدقاء و الأحباب من بين أعضاء النجم و من مؤيديه، فكان هؤلاء يسعون بكل همة لتوسيع دائرة انتشار الجريدة، و زيادة عدد قرائها و المشتركين فيها، و كان هذا النشاط أيضا من صلب الواجبات الواجبات الحزبية

و لما خلا مرسوم حل النجم من إشارة لتعطيل "جريدة الأمة " فقد كان استمرارها موحيا لقادة النجم بضرورة تجنيد مناضلي الحزب تحت شعار "أحباب الأمة " و بالفعل وجهت التعليمات لكافة قسّمات الحزب بعدم القيام بأية حركة، و عليهم في مقابل ذلك أن يوجهوا نشاطاتهم لتوزيع جريدة الأمة التي كانت لسان حال النجم و عليهم أيضا أن ينشئوا جماعات محلية تسمى "أحباب الأمة".⁽¹⁾

و هكذا فبعد حل النجم تجمع الوطنيون خلف جمعية "أحباب الأمة " و أخذت الجريدة توجه خطواتهم للاتحاد و التجمع خلفها و طالبت جميع أحبابها بأن يكون هتافهم في المظاهرات و في الأعياد و المناسبات هو " الأمة في كل مكان ".⁽²⁾

في 15 فيفري 1937 وجهت وزارة الداخلية الفرنسية رسائل إلى بعض مسؤولي المحافظات الفرنسية و إلى الوالي العام في الجزائر تنبههم فيها بأن مسؤولي جمعية نجم إفريقيا الشمالية المنحلة يفكرون في استعادة نشاطهم تحت اسم آخر، و لذلك فعليهم أن يفرضوا رقابة دقيقة على الجزائريين المقيمين في محافظتهم و أن يعلموها بكل حركة، و بكل تجمع يبدو منه أنه يهدف إلى إعادة تأسيس الجمعية المنحلة.⁽³⁾

و يتضح أيضا من نشرة معلومات سرية تصدرها دار عمالة وهران أنه " بعد التعليمات التي وجهها خليفة بن عمار، رئيس لجنة النجم في الجزائر، يحاول النجم تغيير اسمه تقاديا للملاحظات، و

(¹) - Ministère de l'intérieur , Direction générale de la sureté nationale « dissolution de l' E.N.A N° 2102 ; paris le 15 Février 1937 (Archives de la wilaya d'oran).

(²) - Le procé de messali, preface de felicion Challey ed E lma 1938 p 54.

(³) - Ministère de l'intérieur, Direction Générale de la surèté nationale Dissolution de l' E.N.A op. cit.

يتابع الآن نشاطه تحت اسم " أحباب الأمة " و هذا يعود للتوجيهات التي وردت في أن آخر عدد من جريدة الأمة و والتي جاء فيها اقرأوا الأمة و اجعلوها تقرأ و أسسوا في كل مكان مجموعات " أحباب الأمة " و في 22 فيفري 1937 وضعت " مصلحة شؤون أهالي إفريقيا " تقرير بينت فيه أن مسؤولي النجم أسسوا " لجنة للدفاع و لبيع البطاقات و الاشتراك في جريدة الأمة، و أن هذه اللجنة وضعت بطاقات تضامن " أحباب الأمة " و أن ثمن البطاقة الواحدة هو ثلاثة فرنكات.⁽¹⁾

و بتعبير آخر فإن رد فعل الجمعية على إجراء الحل كان فوريا ، فقد تحولت خلايا النجم إلى مجموعات " أحباب الأمة"، ثم سرعان ما انعقد اجتماع بناحية نانتر Nanrerre بباريس حضره ما يقرب من 300 مشارك، تولد عنه "حزب الشعب الجزائري" بتاريخ 11 مارس 1937، و قد اشتملت اللجنة المركزية الجديدة على جميع الأعضاء السابقين كما ضمت آخرين جدد كشعبان علي، و آيت منقلات، و عيساوي، و أسندت رئاسة الحزب الشرفية إلى السيد أمسايج، و أودعت قوانين الحزب بمركز الشرطة في 14 أبريل 1937⁽²⁾ و الملاحظة هذه المرة أن الجمعية قد فضلت استعمال اسم حزب بدل جمعية و هذه التسمية الجديدة تشير إلى الميدان الجديد للنشاط المقبل، لأن الأحداث الجارية بالجزائر كانت فرصة نادرة و سائحة لنقل العمل الوطني إلى ميدانه الحقيقي و الطبيعي لذلك تميز هذا الطور بالتحول التدريجي إلى الميدان الأم. و ظلت فرنسا لظروفها السياسية و الاجتماعية ميدانا لعقد مؤتمرات الحزب، و دعمه من جديد معنويا و ماديا.

و كانت " الأمة " تتابع الأحداث بالجزائر، و تركز حملاتها على الاتجاهات المضادة، و تقضع أساليب القمع و الانتخابات المزورة التي تلجأ إليها الإدارة الفرنسية، كما حاول أصحاب جريدة الأمة إصدارها أسبوعيا حتى تساير و تواكب الأحداث بالجزائر، لكنها تعرضت للتفتيش و

(¹) - Services des affaires indigènes , Nord Afriqaines 22 février 1937
(Archives. De w d'oran)

(²) - عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحريين 1914 - 1939 ، نجم شمال

إفريقيا و حزب الشعب ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2007، ص 71، 70

الحجز عدة مرات، و في الأخير المنع من الصدور، و تم اعتقال المشرفين عليها، كما استعمل حزب الشعب وسيلة دعم أخرى و هي مضاعفة التجمعات الاحتجاجية من عمليات القمع و حملات الاعتقال و السجن، أما الدعم المادي فكان عن طريق الاكتتاب حيث تجمع الأموال في فرنسا و ترسل إلى الجزائر ، و قد استمر هذا الدعم المادي و المعنوي باسم حزب الشعب الجزائري إلى نهاية هذه المرحلة أي باندلاع الحرب العالمية الثانية.

و هنا يمكن طرح السؤال التالي:

هل قام العمل الوطني في فرنسا على منهج عقائدي إيديولوجي؟ و هل تطورت عقيدته بمرور الزمن ؟ و إذا كانت الإيديولوجية هي جملة أفكار و تصورات لمفاهيم معينة في ميادين عدة لدى جمعية أو حزب من الأحزاب في شكل أهداف عقائدية لا بد من بلوغها بواسطة مذهب ما. فإن النجم قد صرح بإيديولوجيته على لسان أمينه العام في مؤتمر بروكسل المنعقد ما بين 10 و 14 فيفري 1927 ، وكان محتواها استقلال الجزائر، و جلاء جيوش الاحتلال الفرنسي من أرض الجزائر، و تأسيس جيش وطني و مصادرة الممتلكات الفلاحية الكبرى المحتكرة من طرف المعمرين الإقطاعيين، عملاء الإمبرالية و الكولون و الشركات الرأسمالية الخاصة و تسليمها إلى الفلاحين الذين انتزعت منهم و احترام الملكية الوسطى و الصغرى، و إرجاع الأراضي و الغابات المحتكرة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية، و الإلغاء الفوري لقانون الأهالي و الإجراءات الاستثنائية و العفو على المساجين و الخاضعين للإقامة. المحروسة، و المنفيين بقانون الأنديجينا و حرية الصحافة و الجمعيات، و الاجتماع و المساواة مع فرنسيي الجزائر في الحقوق السياسية و النقابية، و تبديل اللجان المالية المنتخبة بالاقتراع المفيد، ببرلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.⁽¹⁾ و تكوين المجالس البلدية منتخبة بالاقتراع العام، و أهمية التعليم في جميع المستويات، و تأسيس

(1) - المرجع نفسه ، ص 70، 71.

المدارس باللغة العربية، و تطبيق القوانين الاجتماعية و التوسع في السلفيات الفلاحية لصغار الفلاحين .

هذه المطالب تعكس بوضوح موقف النجم - حزب الشعب الجزائري- من الوضعية في الجزائر و هي وضعية كانت في صالح الأقلية الأوروبية المحتكرة لمصادر الاقتصاد ولاسيما الأراضي مورد الأهالي الوحيد حيث يسود فيها نظام اجتماعي جائر وتنعدم فيها حرية التعبير وتسيطر الأقلية الأوروبية على المجالس و اللجان المالية، بينما الأهالي محرومون من التعليم عامة ومن لغتهم خاصة، لذلك وردت المطالب في صبغة ناقمة و ناقدة للوضعية السائدة هناك .

أما عن جلاء جيوش الاحتلال الفرنسي و تعويضها بجيش وطني فهو أيضا نقد لمنطق القوة السائد آنذاك، ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تبرر احتلالها للشعوب المغلوبة على أمرها بعجز تلك الشعوب من حماية نفسها لأنها لا تملك جيوشا قوية تحميها، و هو منطق مردود على أصحابه .

إن ورود المطالب بهذا الشكل المتداخل يظهر النقائص الموجودة في المجال العقائدي فكيف يمكن التوفيق بين المطالبة بالاستقلال التام و بانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام في آن واحد ؟ لأن تحقيق المطلب الأول كاف في نظرنا لتحقيق الثاني دون اللجوء إلى المطالبة به، و كيف يتصور تحقيق الاستقلال دون جيش وطني؟ و بالعفو العام و البلاد مستقلة؟

إن ما يفهمه الباحث من المطالب المذكورة هو إما تفصيل لما ترتئ الجزائر المستقلة القيام به، أو تطالب بإنجازه في ظل الاحتلال كمرحلة أولى للوصول إلى الاستقلال التام .

و إما هو مزيج من هذا و ذاك، و يوجد نقص كذلك في الشمول، و ذلك أن المطالب اقتصر على الميدان السياسي، و الفلاحي و الاجتماعي و لم يرد ذكر لنواحي الاقتصاد الأخرى، كالصناعة و المناجم و المصارف ، و أهمل الميدان الديني بكامله .

و لعل ما يبرز هذه النقائص هو تضعضع النجم سياسيا في طوره الأول لأن البناء العقائدي سرعان ما انتظم في الطور الثالث، الذي وضعناه بطور التنظيم . و قد صدر في بداية البرنامج بقسمين فبين

القسم الأول منه المطالب المراد تحقيقها عاجلا في ظل الوجود الفرنسي، و بين القسم الثاني منه ما ستتكفل بتحقيقه الدولة الجزائرية المستقلة.

و من خلال مقارنة بسيطة بين برنامج سنة 1927 و برنامج سنة 1933 يلاحظ الباحث بعض التطور في إيديولوجية النجم، كاتضاح المطالب العاجلة في إطار الاحتلال الفرنسي عن المبادئ العقائدية البعيدة، و ورود مطالب جديدة لم تكن موجودة في البرنامج الأول سنة 1927 مثل: حرية السفر إلى فرنسا و إلى سائر البلاد الأجنبية، و إبطال البلديات المختلطة و المناطق العسكرية، و احترام العقيدة الدينية لدى المسلمين حسب تعاليم القرآن الكريم.⁽¹⁾

و قد حدد البرنامج الثاني الصادر سنة 1933 بعض المطالب هي أكثر وضوحا كمطلب انتخاب برلمان وطني جزائري، بدل "برلمان جزائري فقط" و لم يقتصر البرنامج الثاني على المطالبة بتأسيس مدارس باللغة العربية، بل تعليم هذه اللغة تعليما إجباريا و استعمال الازدواجية في المراسلات الرسمية، و من جهة أخرى فتح الأبواب أمام الجزائريين لتولي كامل المناصب و مراعات العدالة في توزيع الأجور، و تمكين العمال بفرنسا من حقوقهم في المنح و العلاوات الاجتماعية، كما بينت المطالب نوعية مساعدة الفلاحين بتنظيم الري لعلاقته بالأرض، و مد طرف المواصلات و مساعدتهم في سنوات الجفاف القحط.

أما في إطار الجزائر المستقلة فالاستقلال ليس غاية نهائية فهو وسيلة للحصول على إنجازات ذات طابع سياسي و اقتصادي و اجتماعي لذلك وقع الجهر بالمبادئ الإيديولوجية قبل الوصول إلى مرحلة الاستقلال. و كان فهم النجم للاستقلال هو إعطاء الكلمة للشعب ليقرر بنفسه المبادئ و النظم التي تحكم بمقتضاها البلاد، و نص البرنامج أيضا على إنشاء اقتصاد وطني حقيقي بدلا من الاقتصاد الاستعماري بتأميم وسائل الإنتاج الكبرى (المناجم، البنوك، الموانئ) و تأميم الملكيات الكبيرة التي

(1) - المرجع نفسه، ص 73.

استولى عليها المستعمرون و الشركات الكبرى، و توزيعها على الفلاحين و مساعدتهم بتنظيم الري و وسائل المواصلات، و احترام الملكية الصغيرة و المتوسطة.

أما في الناحية الاجتماعية و الثقافية فقد نص البرنامج على تنمية الحقوق الاجتماعية و الحرية النقابية و جعل التعليم مجانا و إلزاميا في جميع مراحلها و باللغة العربية "اللغة الرسمية للبلاد".

و لم يكن برنامج سنة 1933 قد فصل كل مبادئ إيديولوجية النجم، بل ورد بعضها مفصلا قليلا كما في الحقل الاجتماعي، و أشير إلى البعض الآخر مجرد إشارات، لكن بالتدرج، و كلما تقدمت تجربة الحزب، سيكتمل تصور إيديولوجية النجم بفضل المطالب التي كان يطالب بها، و التي تلقي المزيد من الأضواء على تلك المبادئ بما تحويه من تفاصيل، فمطالب سنة 1935 مثلا، قد أوضحت شكل البرلمان الجزائري بإضافة عبارة بدون تمييز في العرف أو الدين، كما جاء ضمن مطالب سنة 1935 مطلب جديد يبين موقف النجم من الدين و هو : " احترام حرية العبادة الإسلامية، و تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة" أما مطالب سنة 1936 فقد بينت بشكل مفصل مايعنيه النجم (تنمية الحقوق الاجتماعية) مما سبق يتضح تطور ونضج إيديولوجية النجم من خلال الإعلان عن بعض مبادئها سنة 1927 ثم عن جميع مبادئ هذه الإيديولوجية سنة 1933، إلى التصور التفصيلي لها سنة 1936 وفقا للمناخ السياسي في كل طور، و وفقا للنضج السياسي و تجارب النجم المختلفة⁽¹⁾

إذن لقد كانت بحق تلك الأحداث التي سبقت تأسيس النجم من جديد هي عبارة عن مرحلة انتقالية ضرورية و ذلك من أجل ضمان نجاح الإجراء الجديد، و بالفعل فقد تم وضع كل الترتيبات اللازمة لإعادة تأسيس النجم تحت اسم جديد. و بتاريخ 11 مارس 1937 قدم مصالي الحاج و عبد الله فيلالي إلى محافظة الشرطة علما و خبرا بتأسيس حزب سياسي يدعى : "حزب الشعب الجزائري" Parti du peuple Algérien P.P.A. و أرفقا الطلب بالمستندات اللازمة من نظام أساسي و

(1) - المرجع نفسه، ص 73، 74.

برنامج، و لائحة بأسماء أعضاء الهيئة التأسيسية و الهيئة الإدارية⁽¹⁾ و انطلقا عشية ذلك اليوم إلى المهرجان الذي كان قد أعد له في نانثير للإعلان رسميا عن تأسيس الحزب من الجديد، و أعلن مصالي الحاج النبا بقوله: " مواطني الإغزاء، يشرفني و يسعدني بأن أعلن لكم أننا خلال بعد ظهر هذا اليوم 11 مارس 1937 أسسنا حزب الشعب الجزائري و ذلك بوضع علم وخبر في محافظة الشرطة، إن الفعل الذي رأى النور منذ ست ساعات لا يطلب سوى الحياة، و سوى أن يلعب دوره كاملا و أن ينجز مهمته السامية التي من أجلها ولد، إننا نتمنى له جميعا السعادة و النجاح و المستقبل الجميل، و الآن و قد وصل إلى هذا العالم فإنه يرث ماضيا عظيما عليه أن يغذيه و ينعشه. إن هذا الطفل هو ابن كل الجزائريين، و أنا إذ أضعه بين أيديكم أطلب منكم ان تحبوه و أن تحموه و تدعوه يتم مهمته، فلنسهر جميعا عليه، و ليحمله الله القدير.⁽²⁾ من خلال قراءة بسيطة في ملف التأسيس يلاحظ أن حزب الشعب قد احتفظ في هيئته الإدارية بأغلب مسؤولي النجم السابقين ما عدا عيماش عمار الذي يبدو و أنه كان على خلاف مع مصالي حول بعض جوانب سياسة النجم، حيث رأى في برنامج حزب الشعب ميلا أكثر إلى الاعتدال فامتنع عن الانتساب إليه.⁽³⁾ أما هيئة حزب الشعب الإدارية فقد تكونت من الأسماء التالية:

- 1- مصالي الحاج : رئيسا.
- 2- بلقاسم راجف
- 3- عمر خيضر.
- 4- أرزقي كمال.
- 5- سي الجيلالي المدير المسؤول لجريدة " الأمة ".
- 6- أحمد صنهاجي: الرئيس السابق لقسمه النجم في نانثير.
- 7- آيت منقالات: المسؤول السابق عن قسمة puteau – suronnes
- 8- الأخضر مبارك: المسؤول السابق عن قسمة Gennevilliers

(1) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 220.

(2) - Les Mémoires de Messali ;Op,Cit p 245.

(3) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 220.

9- صالح نادي: المسؤول السابق عن قسمة الدائرة 13.

10- قراندي: المسؤول السابق عن قسمة الدائرة 18.⁽¹⁾

لكن عند تأسيس حزب الشعب الجزائري فإن التصريح بالإيديولوجية أصبح خطرا على الحزب و ذلك لتغير الظروف، حيث لم يعد الكشف عنها ممكنا، إلا في ظروف تتعلق بمستقبل الحزب، كما هو الحال في المناسبات الانتخابية مثلا، لأن مثل هذه الإيديولوجية لا يتحقق إلا ابتداء من إعلان الاستقلال.

لذلك أخذ حزب الشعب الجزائري يركز في مطالبه على الإصلاحات الفورية، و يراعي عاملين اثنين هما: الجو السياسي في الجزائر المغاير لجو فرنسا و نشاط التشكيلات الوطنية الأخرى.

فمراعاة للعامل الأول، اختلفت الصيغ الإيديولوجية لتحل محلها صيغ تكتيلية، فصيغة " جمعية تأسيسية منتخبة عن طريق الاقتراع العام من دون تمييز في الجنس أو الدين، مثلا تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه كلمة " استقلال " و هذا المعنى تؤديه أيضا كلمة " التحرير الكامل ".

و تحولت مطالب حزب الشعب إلى أهداف استراتيجية اقتضتها ظروف الجزائر كما اقتضت الظروف أيضا التعريف بمهمة الحزب العاجلة بأنها " النضال من أجل التحسين المادي و المعنوي للجزائريين فالتجارة الصغيرة و الحرفية ، و العمال و صغار الفلاحين و الطلبة، و المهن الحرة، كلهم يلقون على حزبنا المدافع و الناطق باسمهم في جميع الظروف سعيا وراء جلب الجماهير إلى حضيرته، و التغلغل في جميع الأوساط.

و قد تناولت مطالب الحزب في أوت 1938 كامل هذه العناصر الاجتماعية، و مراعاة للعامل الثاني تقرر في اجتماع أوت 1938 بباريس التخلي عن التصلب و بدء سياسية التحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى، و الهيئات الموجودة بالجزائر و متابعة السياسية معها حتى و لو كانت لا تقاسمهم

(¹) - Rapport du services des affaires indigènes nord-Africaines, au sujet de la Constitution du « parti du peuple Algérien » paris le 16 mars 1937.

آراءهم و مذاهبهم و نظرتهم للأمور ما دام ذلك لا يلزمهم التخلي عن العقيدة الخاصة بالحزب، بهدف الحصول على شرعية تمثيل الشعب الجزائري، وتبوء مكان الطليعة من بين التشكيلات المختلفة.

إن الوصول إلى الأهداف العفائية يجعل رسم مذهب ما شيئاً ضرورياً، فالمذهب هو الطريق الواجب استعمالها لبلوغ الهدف النهائي، و الطريقة تشمل ميادين لا تقبل التجزئة، فالمذهب الكامل يستلزم فكرة و تنظيمًا، و وسائل قائمة بذاتها، و طريقة عمل معينة.⁽¹⁾

و عن تأسيس حزب الشعب الجزائري و التطور الذي ظهر في برنامجه يقول أحد زعماء الحزب البارزين محمد قنانش في كتابه " الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939 " إن تأسيس حزب وطني جزائري أصبح ضرورة ملحة".

و ذلك لكي يسد - حسب رأي السيد محمد قنانش- الثغرة و ليقوم بالمهمة التي كانت تنتظره من توعية و تنظيم، و بث روح الكفاح و التضحية لأن هذه الفترة التي عرفت نجاح الجبهة الشعبية في فرنسا و تكالب الفاشية و النازية باسم الوطنية و الاشتراكية، قد غير مفهوم الكلمات و الشعارات التي كانت معروفة آنذاك، فأصبحت كلمة الوطنية تعني النازية، و كلمة الاستقلال تعني الارتقاء في أحضان الفاشية، و الانفصال عن فرنسا معناه الالتقاء مع الطليان و الألمان، و لهذا جاء في برنامج حزب الشعب ما يلي: "لا اندماج، و لا انفصال، و لكن تحرر".

فالاندماج خرافة و تظليل لأن الشعب الجزائري المتمسك بلغته و دينه و ماضيه لا يمكنه أن يندمج في غيره أو يمحي من الوجود، و الانفصال غير ممكن لأن الأمم لا يمكنها -كيفما كانت قوتها - أن تتكمش على نفسها.

فالجزائر المحررة تصبح صديقة و حليفة لفرنسا لأن المنافع المشتركة و الأمن المشترك يحتمان على الاثنين مساعدة حقيقية و صريحة و هذا الموقف ليس تراجعاً بالنسبة لبرنامج النجم كما

(1) - أحمد الخطيب المرجع السابق، ص 74 - 76 .

يظهر لأول وهلة و كما حاول تفسيره بعض المغرضين، و لكنه تفهم للوضعية الجديدة و تلاؤم مع الظروف العالمية.

فبرنامج النجم قد حدد الخطوط الرئيسية، و المبادئ الأساسية للمغرب الكبير، و حزب الشعب يسعى إلى تحقيق مطالبه الديمقراطية و توسيع آفاق الكفاح حتى لأقل مطلب يكن أن يفيد الشعب في طريقه إلى التحرر.

و عندما تركزت حركة النجم في الجزائر الوطن الأم و شرعت في إعلان مبادئها و مطالبها وجدت جوا غير الجو الذي ألقته في فرنسا من حرية و أفكار ثورية، و منافسة حادة، فالوعي السياسي في الجزائر يكاد يكون منعدما، و الخوف كان يخيم على القلوب نتيجة قوانين الأندجينا، و لا توجد إلا الفكرة الدينية التي يمكنها أن تحرك النفوس.

و هكذا فقد بدأ العمل من جديد أي من الصفر، و أول شيء كان التركيز عليه هو أن القضية الجزائرية قضية تحرير لا قضية إصلاحات، و الاستقلال طبيعي بخلاف الاندماج الذي هو غير طبيعي و مستحيل التحقيق و أن النظام و الكفاح المتواصل هو الطريق الوحيد إلى الغاية المرجوة.

و أخيرا لماذا حزب الشعب الجزائري؟ إن هذه الكلمات الثلاث لتي طالما أقلقنا السلطات الاستعمارية، إنها تدل دلالة واضحة على برنامج معين وعلى إيديولوجية محددة فهو أول حزب جزائري وطني بنظامه المحكم و روحه القوية أما كلمة، شعب فإنها كانت تعني أمة لها مقوماتها وتاريخها و عاداتها تقاليدها، و هي أيضا تلك الأغلبية الساحقة التي كانت تجهل قوتها و إرادتها، و أما الجزائر فهي تلك الأرض التي كانت تعد فرنسية حتى من قبل أبنائها و التي أصبحت لها شخصيتها تعترف بها و تفتخر بانتسابها للعروبة و الإسلام بعدما كانت تخجل من ذكرهما.⁽¹⁾

(1) - محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1982، ص 84-88.

- تنظيم الحزب و هيكله (1)

لقد حافظ النجم في ملف التأسيس عل نفس التنظيم الهيكلي الذي كان متبعاً في عهد النجم و الذي يبدأ بشكل تصاعدي من القاعدة أي الأعضاء العاملين، فالقسمة ثم الهيئة الإدارية، فاللجنة المركزية و أخيراً المؤتمر أو الجمعية العامة مع اختلاف طفيف فيما يخص النظام الداخلي للحزب الذي يلاحظ عليه أنه محصور في إطار قانوني و سياسي فقط على عكس النظام الداخلي للنجم، كما اعتمد حزب الشعب من الناحية القانونية نظامين هما:

1- النظام أو النشاط الشرعي المصرح به قانوناً.

2- النظام أو النشاط السري.

فالنظام الأول هو الذي يبرز على السطح و يتحمل أعضاؤه المسؤوليات القانونية تجاه الدولة، حيث يعدون أنفسهم مستقبلاً لخوض الانتخابات العامة، أما النظام السري فيتكون من الأعضاء العاملين و المؤيدين الذين ينشطون ضمن الجهاز الهيكلي للنجم، و ينفذون المهام الموكلة إليهم. أما من الناحية السياسية فإن الحزب قد قلص من نشاطه و حدده في الجزائر أي أنه أصبح جزائرياً صرفاً، بعد أن كان هدف النجم سابقاً " التحرير المادي و الفكري لمسلمي شمال إفريقيا و الاستقلال لشمال إفريقيا، و لعل هذا التحول ناتج عن تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في تونس، و تأسيس لجنة العمل المغربي في المغرب عام 1934، مما جعل النجم هو الآخر يقرر اختيار هذا الاسم الجديد وتحديد نشاطه وأكثر من ذلك أنه أكد هذا الإتجاه حين أعلن المكتب السياسي للحزب في أبريل 1937 ما يلي: " إن مهمة الحزب العاجلة هي النضال من أجل إصلاح حال الجزائريين مادياً و فكرياً، و توفير الرأي العام بشأن الجزائر الحقيقية و بشأن الحل الأكثر عدالة لها. (2)

(1) - Claude Collot : Le parti du peuple Algériens ; Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques, et politiques Vol 8 N° 1 Algér Mars 1971 p 135 .

(2) - El , Ouma 10 Avril 1937 .

هياكل الحزب.

من خلال الإطلاع على بعض الوثائق الرسمية و على بعض الأعداد من جريدة الأمة و التي أشارت إلى هياكل الحزب، يتضح أن حزب الشعب الجزائري كغيره من الأحزاب السياسية المعتمدة في فرنسا يخضع في تنظيمه الأساسي لنص القانون الصادر عام 1901 و الذي يقضي بموجب وجود تنظيمات مركزية تتكون من جمعية عامة و لجنة مركزية، و مكتب سياسي، ثم بعد ذلك يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية تتكون من فيدراليات، و فروع (قسمات) هذه القسمات هي التي جزأها حزب الشعب في بعض المناطق إلى خلايا محلية وفقا للظروف التنظيمية و الأمنية الخاصة، و يتمثل التنظيم الهيكلي للحزب فيما يلي:

أ- التنظيمات المركزية:

1- المؤتمر السنوي أو الجمعية العامة: و هو الذي يقوم بتعديل النظام الأساسي للحزب، و إقرار برنامج النشاط المستقبلي، و البرنامج السياسي و التقرير المالي. و هو الذي يحدد النهج السياسي للحزب، و ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية.

2- اللجنة التنفيذية: ينتخبها المؤتمر السنوي وعدد أعضائها يفوق العشرين عضوا، مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر و تتمتع بصلاحيات واسعة و غير محددة أحيانا، و لكن بالنظر لتعذر اجتماعها المنتظم ، (فهو لم تجتمع إلا مرة واحدة منذ تأسيس حزب الشعب إلى غاية تاريخ حله 1939) تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب و نشاطاته.

و خلال عام 1938 كانت اللجنة المركزية للحزب مشكلة على النحو التالي:

- مصالي الحاج رئيس الحزب معتقل في الجزائر.

- علي شعبان كاتب عام

- بانون آكلي: أمين الصندوق

- آيت منقلات: مساعد أمين الصندوق

- خيضر عمر : عضو
- بلقاسم راجف : عضو
- محمد ربوح : عضو
- سي الجيلالي : عضو
- أحمد صنهاجي: عضو
- العروسي : عضو
- آيت حيبوس : عضو
- بداك محمد : عضو
- أرزقي كمال : عضو
- يحياوي : عضو
- حسين الأحول : عضو⁽¹⁾

3- الهيئة الإدارية:

و تعتبر القيادة الفعلية للحزب فهي مكلفة بالإشراف على شؤون و إدارة نشاطاته و هي التي تقرر إمكانية إشراكه في الانتخابات العامة و تتولى إعداد التصريحات الحزبية، و تتخذ المواقف الرسمية بشأن المسائل السياسية المحلية و العالمية، و تتخذ القرارات التأديبية، و يحق لها اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بنقل مراكز الحزب، من ذلك مثلا نقلها مقر الحزب في أبريل 1939 من شارع دافير الدائرة 14 في باريس إلى نانتيير Nanterre شارع بارباس رقم 53.

بعد انتقال مصالي الحاج إلى الجزائر في صيف 1937 تركز ثقل الحزب في الجزائر و أصبح للحزب هيئتان إداريتان واحدة في فرنسا و الأخرى في الجزائر.

(¹) - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 222 - 224 .

4-المكتب السياسي: و هو الهيئة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الإدارية، عدد أعضائه لا يزيد على 6 أو 7 أعضاء، و يتكون من رئيس، كاتب عام، أمين مال، مساعدين، و يتولى إدارة النشاط اليومي للحزب، و يصدر الأوامر للفيدياليات و القسمات، و يتلقى تقاريرها، و يمسك زمام المحاسبة و يتلقى المداخل، و يدفع المصاريف و يراقب جريدة الحزب، و هو مكلف بالاتصال بالمنظمات و الأحزاب الفرنسية و الأجنبية، و من مهامه أيضا توجيه برقيات الاحتجاج إلى السلطات المختصة.⁽¹⁾

كان تمركز المكتب السياسي في باريس، و منها كان يدير شؤون الحزب، و لكن بعد انتقال ثقل الحزب إلى الجزائر و بالضبط ابتداء من شهر نوفمبر 1938 انتزعت الهيئة الإدارية الجزائرية التي كان يرأسها مصالي الحاج السلطة الفعلية من يد المكتب السياسي⁽²⁾، و قد ولد ذلك تنافسا بين الهيئتين، و يبدو أن الهيئة الإدارية في الجزائر قد تمادت في محاولاتها للاستقلال عن السلطة المركزية في باريس مستغلة شخصية مصالي الحاج المؤثرة على التنظيم الحزبي و ذهبت إلى حد إصدار جريدة خاصة بالحزب في الجزائر هي جريدة البرلمان الجزائري « Le parlement Algérien » ظهر أول عدد منها في شهر مارس 1939 و لكن السلطة الفرنسية مالبثت أن أوقفتها في 27 أوت من نفس السنة.

ب - التنظيمات الإقليمية:

لم يحدث حزب الشعب الجزائري تغييرات كبيرة في التنظيمات الإقليمية بل حافظ على التنظيم السابق للفيدياليات و القسمات بنسبة كبيرة، و كانت هذه التنظيمات على النحو التالي:

(¹) - المرجع نفسه، ص 225، 226.

(²) - rapport mensuel du centre d'informations et d'études C.I.E du gouvernement général de l'Algérie Novembre 1938

1- الفيدراليات:

لقد حافظ حزب الشعب الجزائري على الفيدرالية الوحيدة في فرنسا و هي فيدرالية الرون. التي يديرها محمد بداك.⁽¹⁾

أما في الجزائر فقد أنشأ حزب الشعب الجزائري ثلاث فيدراليات على أساس فيدرالية في كل عمالة، و كانت فيدرالية عمالة الجزائر العاصمة هي الأقدم و الأهم، حيث تأسست في جويلية عام 1937⁽²⁾ و كانت تتمتع بصلاحيات كبيرة تغطي أحيانا كامل القطر الجزائري، كما كان أعضاء هيئاتها الإدارية عرضة للملاحقة و الاعتقال و هذا ما جعلها تتغير ثلاث مرات منذ جويلية 1937 حتى أوت 1938، و شكلت هيئاتها الإدارية في أوت 1937 من الأسماء الآتية:

- مصالي الحاج.
- مفدي زكرياء.
- حسين الأحول.
- محمد مسطول.
- خليفة بن عمر.
- ابراهيم غرافة.

و نجد أن كل أعضاء هذه الهيئة قد اعتقلوا في 27 من نفس الشهر⁽³⁾، و حل محلهم كل من كمال ارزقي، الذي قدم من باريس، فيلاي مبارك، أمرا دشوق، أحمد مزغنة، لعساكر، بورماش، و هؤلاء أيضا ما لبثوا أن اعتقلوا بدورهم و في 30 جانفي 1939 صدرت في حقهم أحكام قضائية مع وقف التنفيذ.

و في شهر أوت 1939 أعيد تشكيل الهيئة الإدارية لفيدرالية عمالة الجزائر العاصمة كما يلي:

(1)- أحمد الخطيب ، المرجع السابق، ص 226.

(2) - المرجع نفسه، ص 226 - 227 .

(3)- جريدة الشعب "لسان حال حزب الشعب الجزائري ، السنة الأولى، العدد الأول، 27 أوت 1937.

- مصالي الحاج رئيس.
- مقري الحسين كاتب.
- غازي خالد كاتب مساعد .
- أحمد مزغنة أمين مال.
- برادال أمين مال مساعد.
- محمد خيضر عضو.
- بن يوسف جوارانتي عضو.
- بورماش عضو.
- هيهواني عضو
- غربي عضو⁽¹⁾

أما مقر الفيدرالية فقد تواجد في البداية في شارع لبنان، ثم نقل في جانفي 1939 إلى شارع ديكن رقم 26.

أما فيدرالية عمالة قسنطينة التي أنشئت في شهر سبتمبر عام 1937 فكانت هيئتها الإدارية مكونة من:

- عمر بن دحمان .
- علي فيلاي (المكي)
- أبو جريد عمار من قالمة.

أما فيدرالية عمالة وهران فقد أنشئت في 29 أوت 1937 و كانت مدينة تلمسان مقرها الرئيسي،

أما هيئتها الإدارية فكانت مكونة من:

- معروف بن زروق.
- عبد الله بوعنان.
- محمد صبان.
- محمد مميشاوي.

و حسب رواية كلود كوللو Claude Collot فإن تأسيس هذه الفيدرالية قد تم بتاريخ 12 مارس

عام 1938.

(¹) - المرجع نفسه، ص 228.

لقد اقتصرّت وظيفة الفيدراليات في الجزائر على تنسيق العمل بين القسمات كل ضمن عمالته، و من حقها أن تعيد تبيان مواقف الحزب تجاه بعض المسائل بإصدارها بيانات رسمية.

2- القسمات:

كانت بعض القسمات الغنية بعدد أعضائها تتمتع باستقلال نسبي، فلها الحق في عقد جمعية عامة لكي تقترح على نظام أساسي خاص بها، لا يخرج بطبيعة الحال عن إطار النظام الأساسي العام للحزب. و تنتخب القسمة مكتبها الإداري المكون عادة من 5 أو 6 أعضاء، يتولى كاتبه العام إدارة نشاط القسمة، و له أن يستدعي الأعضاء للاجتماع. و يدير الاجتماعات بنفسه و يشرف على تنظيم المهرجانات و توزيع المنشورات الحزبية، و بيع جرائد الحزب.

و من بين النشاطات التي يشرف عليها الكاتب العام أيضا الملصقات الحزبية و كتابة الشعارات و المطالب على الجدران.

و قد جزئت بعض هذه القسمات فيما بعد إلى خلايا بحيث أصبح لكل حي أو منطقة أو معمل خلية خاصة به، من ذلك مثلا إنقسام قسمة تلمسان في شهر مارس 1938 إلى ثلاث خلايا، و أصبح لكل من عنابة و سكيكدة خلايا في ضواحيها كذلك في الجزائر العاصمة، كما شهدت فرنسا خلايا المعامل و المرافئ.⁽¹⁾

2 - برنامج الحزب :

في الحقيقة إنه من خلال الإطلاع على المطالب الأساسية التي تقدم بها الحزب خلال السنوات الثلاث من مرحلته الأولى (1937- 1939) يتضح بأن برنامج الحزب هو عبارة عن نسخة طبق الأصل لمجموع المطالب السياسية و الإدارية و الاجتماعية التي كان النجم قد تقدم بها في 20 جوان 1936 إلى وزارة الداخلية الفرنسية، لكنها أكثر تطورا و نضجا، و يمكن تفصيلها كالتالي:

(1) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 228 - 229.

أ- البرنامج السياسي:

لقد تمحور برنامج الحزب السياسي منذ تأسيسه حول أربعة أهداف رئيسية هي:

أ- معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا.

ب- معارضة مشروع بلوم فيوليت.

ج - النضال من أجل تحقيق سيادة و استقلال الجزائر.

د- محاربة الاستعمار المحلي و العالمي بكل أشكاله و صورته.

و قد لخصه المكتب السياسي للحزب كما يلي: " لا اندماج و لا تقسيم، و لكن تحرير، إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة إندماجية قانونية كانت أم سياسية أم تاريخية، لا يمكن لسياسة الاندماج أن تتحقق أبدا، إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائر تحريرا كاملا ، و الجزائر المتحررة التي تمارس حرياتها الديمقراطية، و تتمتع باستقلال ذاتي إداريا و سياسيا و اقتصاديا تتكامل بحرية في نظام الأمن الجماعي الفرنسي في البحر المتوسط. إن الجزائر المستقلة ستكون صديقة و حليفة لفرنسا، و مثال العلاقات بين سوريا و فرنسا، و بين العراق و بريطانيا خير دليل على ذلك، هذا ما يريده حزب الشعب الجزائري، إن نشاط الحزب لا يمكن أن يكون صراعا عرقيا، و لا صراعا طبقيًا، فالحزب يمد يد الأخوة. للطوائف الموجودة عندنا دون أي اعتبار لجنسهم أو دينهم، و لكن الشرط الأول هو مشاركة الجميع في إدارة البلاد سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، إننا نطالب بالحرية للشعب عامة دون أي تفرقة عنصرية أو دينية" .

و خلال الانتخابات التي جرت في الجزائر في شهر أكتوبر 1937 و شارك فيها حزب الشعب

الجزائري، أصدر الحزب بيانا انتخابيا حدد فيه أهدافه السياسية كما يلي:

" إن هدف حزب الشعب هو النهوض بالجزائر و وضعها في مصاف الدول الأخرى التي تتمتع بكامل

حقوقها ، إلغاء قانون الأنديجينا و قانون الغابات و القوانين الاستثنائية، تأمين الحريات الديمقراطية و

احترام الشريعة الإسلامية، تحويل النيابة المالية إلى مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام دون أي تفرقة في الجنس أو الدين". و في جانفي 1938 حددت جريدة " الأمة " برنامج الحزب كالتالي:

- 1- إلغاء قانون الأهالي (الأنديجينا) و قانون الغابات و كافة القوانين الاستثنائية.
- 2- تأمين الحريات الديمقراطية،: حرية الصحافة، و تكوين الجمعيات، و حرية الفكر، و العمل النقابي و الاجتماع، و مساواة القوانين و الجزائريين في الخدمة العسكرية، و احترام الديانات الإسلامية و إعادة أوقافها إليها.
- 3- إيقاف المساعدات المالية الممنوحة من قبل الولاية العامة للديانتين الكاثوليكية و البروستانتية
- 4- حرية السفر إلى فرنسا و البلاد الأجنبية.⁽¹⁾
- 5- تحول النيابة (المجالس المالية) إلى مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام دون تمييز في العرق أو الدين.

6- التفريق بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية.⁽²⁾

ب- البرنامج الاقتصادي:

يبدو من خلال تطور الأحداث أن حزب الشعب قد عدل في مطالبه بعض الشيء فمطالبه الاقتصادية التي تقدم بها عام 1936 ليست هي نفسها حيث صاغ مطالبه بأسلوب أقل إشارة من أسلوب النجم محاولا تصادم مع السلطات الاستعمارية الفرنسية.

و في 10 أبريل 1937 نشرت جريدة الأمة بيانا للمكتب السياسي جاء فيه : "إن لحزب الشعب الجزائري مهمة عاجلة هي الكفاح من أجل تطوير الجزائريين ماديا و فكريا فالتجارة الصغيرة، و الحرف، و العمال و صغار الفلاحين، و الطلاب و المهن الحرة، يجدون في حزبنا مدافعا عنهم و متحدثا باسمهم في كافة الأحوال و الظروف".

(1) - المرجع نفسه، ص 229 - 231.

(2) - المرجع نفسه، ص 232.

من خلال هذا البيان يلاحظ أن هناك تراجعاً واضحاً عن المطالب التي كان النجم قد تقدم بها سابقاً و التي جاء فيها : " تسليم جميع المرافق الاقتصادية و العمرانية، و المناجم و الموانئ التي اغتصبها المحتلون، إلى الدولة الجزائرية صاحبة الحق الشرعي فيها"، " مصادرة الملكيات إلى الفلاحين الذين يزرعونها، و احترام الملكيات الصغيرة و المتوسطة". "مساعدة الفلاحين بقروض معفاة من الفوائد لكي يشتروا الآلات و الأسمدة و البذور ... إلخ".

لكن البيان الانتخابي لحزب الشعب جاء أكثر تركيزاً و تشدداً من البيانات السابقة و قد ورد في المجال الاقتصادي:

- 1- تخفيض الضرائب.
- 2- الضريبة على الدخل تكون تصاعدية.
- 3- تأميم التسليف، و الصناعات الرئيسية، و أعمال الاحتكار.
- 4- النضال ضد البطالة.
- 5- تشجيع استقرار المواطنين في الأرض و تقديم التسهيلات اللازمة للاستثمار.
- 6- منع الفائدة على قروض الموسم بالنسبة للفلاحين و التجار.
- 7- إضافة نظام جمركي يتولى إنقاذ الصناعات و المنتجات المحلية من الإنتاج المماثل.

ج- البرنامج الاجتماعي:

ورد في البيان الانتخابي للحزب عام 1937 برنامج الحزب في المجال الاجتماعي جاء فيه:

- 1- تطوير التعليم باللغتين العربية و الفرنسية.
- 2- جعل التعليم العربي إجبارياً لجميع الأهالي و لمختلف الدرجات.
- 3- يجب أن تطبق في الجزائر كافة القوانين الاجتماعية و العمالية السارية المفعول في فرنسا
- 4- تطوير الخدمات الصحية و الإسعاف العام.

أما نشاط الحزب فبالرغم من أنه كان يتمتع بالأهلية القانونية إلا أن نشاطاته كانت تتم في ظروف صعبة و شاقة، حيث كانت الإدارة الفرنسية تحيطه بأجهزة مراقبة شديدة لكنه كان في كثير من الأحيان يتملص من ضغوط الإدارة بفضل التنظيم السري الذي كان يعتمد، بالإضافة إلى الجهاز السياسي البارز الذي كان يواجه العراقيل و الصعوبات التي كانت تضعها الإدارة الفرنسية و قد شمل نشاط الحزب المجالات التنظيمية و السياسية و الاجتماعية ... إلخ .

و يلاحظ أنه منذ تأسيس الحزب عام 1937 قد انتقل ثقل النشاط إلى الجزائر و أصبحت العاصمة الجزائر هي المقر الفعلي لقيادة الحزب و أصبحت مصدر الأوامر و التوجيهات.

أما من حيث توزيع القسمات فنجدها قد كانت موزعة عبر ثلاث عمالات رئيسية هي عمالة الجزائر العاصمة، عمالة قسنطينة، عمالة وهران، و كان عدد القسمات يقدر بـ 80 قسمة في الجزائر كلها، و العدد في تزايد باستمرار حيث انتشرت قسمات الحزب في المشاتي و القرى عبر كامل التراب الوطني، حيث تجذر الحزب في الأوساط الشعبية بقوة.

- صحافة الحزب:

للحزب عدة جرائد و صحف نوردها بالترتيب حسب صدورها :

الإقدام الباريسي L'ikdame de paris من خلال العنوان يتضح أن هناك رغبة في إحياء جريدة الإقدام الوطنية التي كان يصدرها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر في الجزائري و التي توقفت بعد إبعاد الأمير خالد إلى فرنسا عام 1923.

صدر من الإقدام الباريسي ثلاثة أعداد: أكتوبر 1926 - نوفمبر و ديسمبر 1926 جانفي فيفري 1927، كانت الجريدة تطبع في مطبعة دار النقابات في باريس بإشراف محمد معروف عضو اللجنة

(¹) - EL ouma - janvier 1938.

المركزية الأولى للنجم، والعضو العامل في الحزب الشيوعي، و كان يتولى مسؤوليتها "أرنست ديسبرا "E , Despres"

كانت الجريدة تصدر باللغتين العربية و الفرنسية (بمعدل صفحتين بكل لغة) توقفت في أول فيفري عام 1927 و لكن سرعان ما عادت إلى الظهور باسم آخر هو " الإقدام الشمال افريقي" الذي صدر في مارس 1927 و يبدو و أن الشاذلي خير الله العضو في الحزب الدستوري التونسي و الذي أصبح عضوا في النجم أيضا كان رئيسا لتحرير هذه الجريدة، يساعده عبد القادر الحاج علي، و لم تكن الجريدة تباع في الأسواق و إنما كانت كسابقتها توزع في الاجتماعات الحزبية و في المهرجانات التي كانت تنظمها جمعية نجم شمال إفريقيا.⁽¹⁾

إقدام نجم إفريقيا الشمالية L'Ikdam de L'etoile Nord Africane .

المعلومات عن هذه الجريدة غير متوفرة بدقة لكن يبدو و أنها صدرت في ديسمبر 1927 و كانت لهجتها عنيفة للغاية، فقد أعلنت موقفها الرافض للاستعمار الفرنسي بكل وضوح، و هي مع استقلال و وحدة أقطار المغرب العربي، كما دعت إلى تنظيم حملة واسعة ضد الاستعمار و هاجمت المنتخبين المسلمين و اعتبرتهم إقطاعيين، وخدم للاستعمار و كانت ترفع دائما شعار " يحيا استقلال الجزائر" و طالب العدد الصادر في جوان 1928 بـ " الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال، و تأسيس مجلس وطني"، أما عدد جويلية 1928 فقد طمأن مناضلي النجم بالدعم المتزايد من الشعب الكادح الذي سبق له و كافح ضد الاعتداء المجرم في الريف المغربي.⁽²⁾

الأمّة: « El Ouma »

صدر العدد الأول من هذه الجريدة لسان حال نجم شمال إفريقيا في أكتوبر 1930 و لم يرد فيه باللغة العربية سوى الآية القرآنية المكتوبة في داخل الهلال القائم إلى يمينين اسم الجريدة، و

(1) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 245 - 247.

(2) - Ageron charles Robert : histoire de l'Algérie contemporaine T2 ;
ed P.U.F. paris 1979 p 350.

هي " و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا" و تعلو الهلال نجمة و في أسفل الهلال كتابة عربية أخرى،"جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية"، و ما عدا ذلك كانت الجريدة كلها تصدر باللغة الفرنسية.

مدير الجريدة السياسي هو مصالي الحاج، و رئيس تحريرها هو عمار عيماش، و المدير المسؤول هو سي الجيلالي الذي اعتقل في 24 جويلية 1938 و حل محله علي شعبان الكاتب العام و عضو المكتب السياسي في حزب الشعب، و عندما اعتقل هذا الأخير في جويلية 1939 حل محله محمد العروبي الذي استمر في إدارة الجريدة حتى توقف صدورها. كان مقر الجريدة عند صدورها في شارع داقير Dagguerre رقم 19، الدائرة 14 ثم تحول بعد 19 سبتمبر 1936 إلى شارع باس دي كارم Basse de Carme رقم 14 الدائرة الخاصة.

كانت الأمة تصدر مرة واحدة في الشهر و قد لاقى نجاحا سريعا في التوزيع إذ تطورت من 12000 نسخة عام 1932 إلى 44000 نسخة عام 1934 لذلك أعرب المشرفون على الجريدة عن رغبتهم في إصدارها أسبوعيا حتى تتصدى بشكل سريع للهجمات التي يتعرض لها حزبهم يوميا، فصدرت مرتين في شهر أبريل 1938 بانتظار أن تصدر أسبوعيا و لكن تعرضها من وقت لآخر للحجز و تعرض مقرها للمداهمات البوليسية واعتقال مسؤوليها بين الحين و الآخر جعل صدورها غير منتظم فكانت تصدر تارة كل شهرين و تارة كل شهر إلى أن منعت نهائيا في 29 سبتمبر 1939.⁽¹⁾

- **جريدة الشعب:** تعتبر " الشعب" أول جريدة للحزب تصدر في الجزائر بعد تحول ثقله إلى الجزائر، كما أنها كانت أول جريدة للحزب تصدر كاملة باللغة العربية و قد ولدت الشعب نتيجة رغبة الحزب في تنشيط الإعلام الوطني في الجزائر.

(1) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 248 - 249 .

تتكون الهيئة المشرفة على جريدة الشعب من مصالي الحاج مديرا سياسيا، علي بن لامين صاحب الامتياز، مفدي زكرياء رئيس قلم التحرير، محمد مسطول أمين المال، و كان مقرها في نهج بوتان Boutin رقم 14 الجزائر العاصمة.

اعتبرت الشعب نفسها أنها لسان الحركة الوطنية بالجزائر المسلمة العربية.⁽¹⁾
و صدر منها في الواقع عدنان العدد الأول في 27 أوت 1937 أما العدد الثاني فقد صدر قبل نزوله إلى الأسواق في 20 سبتمبر 1937 و هو نفس اليوم الذي صدر فيه قرار منع الجريدة.
بعد توقيف جريدة الشعب أخذ الحزب يعد العدة لإصدار جريدة عربية أخرى باسم " صرخة الشعب" و أوكل رئاسة تحريرها إلى السيد محمد قنانش من تلمسان و لكن اعتقال هذا الأخير في شهر فيفري 1938 أفشل المحاولة.⁽²⁾

البرلمان الجزائري : Le Parlement Algérien

صدرت هذه الجريدة ذات الحجم الصغير بتاريخ 18 مارس 1939 في الجزائر العاصمة باللغة الفرنسية شعارها : " للدفاع و لتحرير الشعب الجزائري " و جاء إلى يمين الجريدة في الأعلى و بمحاذاة الاسم كتابة بالعربية كما يلي: " و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا " و تحتها و بين رأسي هلال : " البرلمان الجزائري جريدة وطنية نصف شهرية تدافع عن حقوق الجزائر العربية- العبارة الأخيرة داخل الهلال، و صدر من هذه الجريدة سبعة أعداد، و كان المسؤول عنها أحمد بودة، و لكن تحريرها الفعلي كان بأقلام أعضاء الحزب المعتقلين في سجن الحراش بالعاصمة، و ذلك بعد استفادتهم من امتيازات الاعتقال السياسي.⁽³⁾

(1) - جريدة الشعب العدد الأول 27 أوت 1937.

(2) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 252.

(3) - Claude Collot ; Le parti du peuple Algérien « Revue Algérienne des sciences juridique, économique et politique op ; cit, p 161.-

حاولت الجريدة في البداية تفادي إظهار علاقتها بالحزب لكن عناوينها كانت تفصح انتماءها، فقد جاء في عنوان بارز في إحدى صفحاتها الأولى " تحية إلى أصحاب القضية الجزائرية مصالي الحاج، مفدي زكريا، " أمأهدافها فكانت كالتالي: إيصال الخبر إلى الشعب بصدق و أمانة، دعوة إلى الشبيبة الجزائرية و إلى الديموقراطيين المخلصين للسعي من أجل إقامة برلمان جزائري ينتخب بالاقتراع العام فهذا هو الحل الوحيد للقضية الجزائرية".

ارتفع عدد نسخ الجريدة من 5000 نسخة في العدد الأول إلى 8000 نسخة في أوت 1939 و لم تلبث السلطة أن أوقفتها في 27 أوت 1939.⁽¹⁾

3 - نبذة عن حياة زعيم الحزب - أحمد مصالي الحاج -

ولد أحمد مصالي الحاج في 16 ماي 1989 بتلمسان⁽²⁾ من أبوين جزائريين من أصول كرغلية، ينتمي جده إلى عائلة مسلي (و هو ما يعني ساكن الموصل) هذا الاسم حولته الحالة المدنية الفرنسية إلى مصالي، تنتمي عائلة مصالي إلى زاوية درقاوة المدرسة القرآنية التي تعلم الإسلام للمجتمعات القروية.

نشأ في أسرة شديدة الفقر، أبوه كان شغوفاً بتركيا يتابع باهتمام كبير لتطورات السياسة لذلك العصر مستمداً حماسه في العمل السياسي لمصطفى كمال أتاتورك، كان يحث ابنه أحمد على الاهتمام بحركة أتاتورك مؤكداً له بأن هذه الحركة سوف توقف العالم العربي الإسلامي و تدفعه إلى التحرير:

(¹) - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 254.

(²) - مدينة في أقصى غرب الجزائر امتازت بالتقاليد العربية الإسلامية المستمدة من التاريخ الإسلامي حيث كانت مركز إشعاع فكري كبير بها عدة آثار إسلامية مازالت قائمة إلى يومنا هذا مثل مسجد سيدي بومدين، و القلعة... إلخ. و مقابل هذه المدينة أسس يوسف بن تاجفين مدينة أخرى تكرررت أو تاغرارت ثم ضمت للمدينتان إلى بعضها البعض فيما بعد. و في عهد بني عبد الواد تم إنشاء مملكة أخرى عاصمتها تلمسان، و تحت هذا الاسم تلمسان أوج ازدهارها خصوصاً في عهد يغمراسن الذي استقبل 50.000 أندلسي من قرطبة بعد طردهم من الأندلس.

و إذا كان لمصالي ارتباط بالأرض عن طريق الأب فإنه كان مرتبطاً برجال الدين عن طريق والدته التي كانت أبوها قاضياً، حيث كانت من عائلة ساري حاج الدين و إسمها أفطيمة. أما جدته لأمه و اسمها بنخلفات فهي التي لعبت دوراً تربوياً و عاطفياً في حياة مصالي حيث تكفلت عملياً بتربيته بعد وفاة أمه عام 1922.

رغم السيطرة الاستعمارية إلا أن الجزائر ظلت متصلة ببقية العالم العربي الإسلامي بفضل التدفق المواصل للجرائد و الكتب و المجالات التي كانت تصل إليها، و ذلك بفضل الحج الذي كان وسيلة أخرى للمحافظة على الاتصال بالعالم العربي، إن الثورة عام 1958 قد خلفت كثيراً من التعاطف و كذلك الحرب الأهلية التركية في ليبيا التي أدت إلى جمع الأموال و تسليمها للهلال الأحمر لتقديمها إلى الجرحى الطرابلسيين، فكانت مناسبة لانبعاث تضامن شعبي.

كانت هذه الأحداث قد أثرت في حياة الشاب مصالي، هذا الأخير اضطر في وقت مبكر إلى مغادرة المدرسة، حيث لخص في مذكرات السنوات العشرية الأولى من حياته، ففي سن التاسعة كان حلاقاً متمرنًا ثم إسكافياً متمرنًا و في العاشرة انفصل عن أهله لكي يوضع كصبي بقال، هذه التجربة المبكرة التي احتفظ منها بذكرى مرة.

أعيد إدماجه من جديد في المدرسة التونسية، و كانت في هذه الفترة برامج المدرسة الفرنسية المخصصة للشباب الجزائريين تعين تعليمًا موجهًا للفلاحة و الأشغال اليدوية، و كانت خطط الدروس تؤكد للمدرسين أن يدفعوا التلاميذ إلى أشغال الحقول و الورش و أن يتقادوا توجيههم إلى الوظائف الهامة.

و أعد كتب خاصة بالجزائريين، تطابق مع السياسة الإسلامية السارية المفعول آنذاك، و كان يدرس تاريخ و جغرافية الجزائر لمدة أسبوعين أو ثلاثة خلال السنوات الست الأولى من المدرسة، بينما كان تاريخ فرنسا يعلم و يراجع كل يوم و نتيجة لذلك كان الشبان الجزائريون يرون بأن تاريخ فرنسا و جغرافيتها أفضل من تاريخ الجزائر و جغرافيتها، و هكذا كان يتوالى على نظر مصالي.

في سن الثالثة عشر من عمره سار مصالي في مظاهرة ضد الخدمة العسكرية الإجبارية للجزائريين المسلمين، و فوجئ بالإرادة الكبيرة التي كانت تحرك المشاركين في هذه المظاهرات و في سنة 1916 غادر المدرسة الفرنسية و في شتاء 1918 ذهب مصالي الحاج لأداء الخدمة العسكرية، حيث تم تجنيد 173000 جزائري (قتل منهم 25000)، كما تم تعويض 75000 جزائري اليد العاملة الفرنسية التي أرسلته إلى جبهة القتال، و هذا ما سمح لهم باكتشاف ظروف العمل في المصانع و النضال المطلبي للطبقة العاملة الفرنسية، و من جهة أخرى فإن ضجيج النفوذ و الأحداث الخارجية كانت تصل إلى الجزائر مثل الدعاية التركية و الألمانية، و تصريح الرئيس الأمريكي ويلسون الذي صدر في 22 جانفي 1917 حول حق الشعوب في تقرير مصرها، و كذلك الثورة الروسية 1917.

لقد جند مصالي الحاج في الجيش الفرنسي عام 1918 و غادر تلمسان إلى وهران حيث عين في الفيلق العشرين بوهران و أصبح ينتمي إلى مصلحة المقتصدية العسكرية، و في النصف الثاني من شهر أفريل 1918 رحل على متن الباخرة سيدي إبراهيم إلى فرنسا و في ربيع 1918 وصل مدينة بوردو و هو لم يبلغ سن العشرين من عمره، ثم باشر التدريبات العسكرية.

و في فرنسا سمحت الظروف لمصالي بأن يتابع المفاوضات التي أدت إلى الهدنة في 11 نوفمبر 1918، حيث أقيمت الاحتفالات بهذه المناسبة و التي شارك فيها مصالي لكن سرعان ما استدرك قائلاً "هل هو معني بها؟ و ماذا سيكون مصير العالم العربي و الإسلامي بعد انتصار الحلفاء". و طبعا فغن نهاية الحرب كانت قد كرسست تقسيم تركيا إلى أجزاء، أما في الجزائر فغن أهم النتائج كانت إصدار مرسوم 04 فيفري 1919، الذي يوسع المواطنة الفرنسية إلى بعض فئات الجزائريين، قدامى العسكريين حاملي الأوسمة و الملاك و الأعيان و الأثرياء و الأهالي الموالين لفرنسا.⁽¹⁾

و لم يكن السلم الذي حل بأوربا يعني التسريح من الجندية بالنسبة لمصالي الحاج لكن مصالي استفاد من هذه التجربة حيث تعرف على أصدقاء جدد من بين المجندين الجدد من ضمال فرنسا و هم

(1)- Bengamin stroa, Messali Hadj 1898- 1974 d'après ses mémoires pp 19.32.

جزائريون مثله، و تبادل معهم وجهات النظر حول العديد من القضايا المتعلقة بالدين و الوطن، حيث كان مصالي في هذه الفترة عميق الإيمان قائماً بالفرائض، فكان يقيم صلواته الخمسة و يصوم رمضان، بعيداً عن شرب الخمر أو التدخين، و كان يرسل أصدقاءه في زاوية درقاوة الذين كانوا في جوابهم يقدمون له كثيراً من الإرشادات الدينية.

لقد كانت الهجرة و الحرب تمثل لمصالي تجارب أساسية، لقد التقى في بوردو مع جزائريين آخرين لم يكن قد عرفهم في الجزائر، كما تعرف على فئات أخرى من طبقات اجتماعية مختلفة من خماسين و فلاحين صغار، و عمالاً يدويين جمعتهم الحرب بصفة عارضة، و بصفته جزائرياً فإنه احتك بآخرين من المستعمرة مجندين و اكتشف فرنسي فرنسا الذين مازالوا حتى ذلك الحين وهميين بالنسبة له.

في أوت 1919 عين مصالي الحاج في رتبة عريف و حصل على إجازة إلى الجزائر فلاحظ عدة أشياء أثرت في نفسيته مثل عدم التساوي في الغنى، و التفوق السياسي للعنصر الأوربي الذي يمثل الأقلية، كما لاحظ ظهور المنظمات العمالية في الجزائر و تأثير ثورة أكتوبر الروسية في الجماهير الجزائرية، و عند عودته إلى فرنسا "بوردو" رقي إلى رتبة صف ضابط (رقيب) فتحسن أحواله و أصبح يتمتع بحرية أزيد، لكن إخضاع مصالي إلى قانون الأهالي جعله يعيد حياة التميز في التعامل بحيث كان يقبض 1.50 فرنك في اليوم بينما يقبض أحد رفاقه في نفس السن و نفس الرتبة 7 فرنكات. و في 28 فيفري عام 1921 سرح من الخدمة العسكرية و عاد إلى تلمسان فتوالت عليه النصائح و العروض من كل جانب سواء من قبل والديه أو أصدقائه للعمل في الأرض أو في محافظة الشرطة و لم يكن لدى مصالي في هذه الفترة طموح محدد بل كانت له جاذبيته مؤكدة نحو الشرف.

لقد صدم مصالي خلال فترة عمله في الجزائر مع أرباب العمل حيث يصرح: "العمل الذي كان يعرض علي في الجزائر لم يكن يعجبني أو يناسبني و كنت أجده مرهقاً متناقضاً مع قانون العمل و احترام حقوق العمال، لقد عملت على عند خمسة أرباب عمل بعد تسريحي من الجندية، و ما من واحد منهم ساعة التوظيف حدد لي مرتبي و لا شروط العمل و لا ساعات العمل أو أيام الراحة، لقد

كان العمال كمًا مهملاً، و كان ذلك يثير سخطي و يخيب أمني إلى حد لفته هذا النوع من العمل و المجتمع في بلدي، و ما كان يثير سخطي أكثر هو رؤية نفس أرباب العمل يتدفقون طوال اليوم بالمبادئ الإسلامية و الصلاة في الجامع الكبير و الحج إلى مكة، إنها حقيقة لكن أن تجدها تصدم، و لكن أنا نفسي صدمت و لا يمكنني أن أنفيها".⁽¹⁾

هذا التجربة في العمل مع الباترونا المحلية هيأت لمصالي لقبول و تفضيل الطريقة الثورية في مساره النضالي.

في 13 أكتوبر 1923 وصل مصالي إلى باريس باحثاً عن عمل من جهة و من جهة أخرى باحثاً عن تنظيم سياسي يفجر به ميوله النضالية و يحقق من ورائه طموحاته و أهدافه الوطنية و كعهده أثناء الخدمة العسكرية أعاد ربط الاتصال ليس فقط مع الشعب الفرنسي و لكن على الخصوص مع المغاربة و التونسيين و الملغاش و جالية الهند الصينية و الأفارقة، و وجه في جالية شمال إفريقيا مبتغاه لأن الرجال الذين يؤلفون هذه الجالية هم الذين سيكزن على أيديهم تأسيس نجم شمال إفريقيا. داخل هذه الجالية انتظمت حياة مصالي الحاج حيث بعد أسبوع واحد فقط وجد عملاً في مصنع النسيج و عمل في مؤسسة لصهر المعادن.

و في 17 أكتوبر 1924 نظم اتحاد المستعمرات مهرجاناً ضد الفاشية الكولونيالية شارك فيه العديد من العمال المهاجرين و ترأسه حاج علي عبد القادر و تناول فيه الكلمة خطباء مهاجرون و فرنسيون كله شجبوا السياسة الكولونيالية لكتلة اليساريين، و في 7 ديسمبر 1924 انعقد أول مؤتمر لعمال شمال إفريقيا ضم 150 عاملاً من منطقة باريس و تبني بالإجماع برنامج مطالب سياسية و اقتصادية و ذكر بوضوح استقلال المستعمرات.

في هذه الظروف استطاع مصالي الاتصال بحاج علي عبد القادر حيث بدأت تنشأ بين الرجلين صداقة عميقة ثم شارك في اجتماعات الحزب الشيوعي الفرنسي لكنه مع مرور الزمن اكتشف عدم

(1)- Ibid : pp32-38.

جدوى النضال مع هذا التنظيم لأن حزب الريف في المغرب و كذلك عدم نجاح حاج علي عبد القادر في الانتخابات التشريعية قد كشفت له الحقيقة المرة فصبح يفكر في ضرورة إيجاد تنظيم مستقل لشمال إفريقيا و لما وجد هذا التنظيم قرر الانخراط فيه دون تردد.

و في الحقيقة إن النجم الذي وضع ببراعة من طرف الشيوعيين تحت إشراف الأمير خالد قد أسس سنة 1924 من طرف هذا الأخير على أنقاض جمعية دينية في باريس هي جمعية "الإخوة الإسلامية" و يؤكد هذا الكلام السيد محمد حناش بقوله: " إن نجم شمال إفريقيا تأسس على أنقاض جمعية دينية". أما بخصوص علاقة مصالي الحاج بالحزب الشيوعي الفرنسي، فيذكر هو نفسه في مذكرات قائلاً: "أعلمني حاج علي أنه من الأهمية القصوى من أجل السير الحسن للأمر أن انخرط كمتعاطف في الحزب الشيوعي الفرنسي، مضيفاً بأن هذا سيكون خيراً لك و يسمح لك باكتساب بعض المعارف الضرورية لكل مناضل، فتم الانخراط و عينت في خلية حيي التي كانت تجتمع في شارع بلفور بالدائرة 11".⁽¹⁾

و منذ 2 جويلية 1926 أصبح مصالي الحاج أميناً عاماً لنجم شمال إفريقيا و كان عمره 28 سنة و كان يملك جميع الخصال بما فيها قوة الإرادة و منذ هذا التاريخ شرع مصالي في تحضير المهرجانات و الاجتماعات للتعريف بالحركة و كسب المتعاطفين.⁽²⁾

و منذ مؤتمر بروكسل المنعقد من 10 إلى 15 فيفري 1927 أكد النجم علانية المجرى الذي ينوي السير فيه، حيث ألقى مصالي خطاباً مدوياً أثب فيه تمسك الحزب بمبادئه الثورية الاستقلالية، حيث أحصى مطالب الحزب و التي أصبحت فيما بعد تعرف ببرنامج النجم منذ 1933، مثل المطالب الفورية، و البرنامج السياسي.

و منذ جوان 1933 فرض مصالي الحاج نفسه على جميع الملاحظين السياسيين حيث يؤكد تقرير الشرطة الفرنسية بأنه بدون مصالي ما كان للنجم أن يولد مجدداً من رماده و أنه الوحيد الذي يحوز

(1)- Ibid: pp45-59.

(2)- Ibid : pp, 61.

نفوذاً حقيقياً، و في الواقع إن نجم شمال إفريقيا يمتزج بشخصية مصالي الحاج، لقد أعاد تنظيم النجم بمفرده، و العمل الذي قام به خلال سنوات 1928- 1933 قد نجم في تثبيت العلاقة بين جيلي الحزب الجيل القديم و الجيل الجديد.

لقد تم اعتقال مصالي سنة 1934، و خلال غياب مصالي سُير النجم من طرف حسين جيلالي، يحياوي، بانون ركلي و بوزيان و خيضر عمار، و يبدو أن القيادة الفعلية خلال غياب مصالي كان يديرها بالتنسيق مع يحياوي التونسيان، بين سليمان و الهادي نويرة.

كان مصالي الحاج يتحفظ على مطالب المؤتمر الإسلامي 1936 و خاصة المطلبين، فرنسة الجزائر و ربطها بفرنسا أي إلحاقها، و في 02 أوت وصل مصالي إلى الجزائر بعد غياب دام أكثر من 16 سنة، و دخل الملعب البلدي حاضراً التجمع و أخذ الكلمة دافعاً عن فكرته المتمثلة في ضرورة استبدال النواب الماليين ببرلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام، و مما جاء في كلمته: " عليكم أن تنتظموا و أن فتحدوا داخل تنظيماكم بهذه الطريقة فقط تتألوا الاحترام و يسمع صوتكم القوي في الضفة اخرى من المتوسط من أجل حرية و نهضة الجزائر التقوا جماهيراً حول منظمكم الوطنية نجم شمال إفريقيا. مدافعكم و مرشدكم إلى الحرية".

ما كاد ينتهي الخطاب حتى غمره الحماس و انحنى ليأخذ حفنة من التراب تقدياً لأرض الوطن قائلاً: " إن هذه الأرض ليست للبيع فالشعب هو صاحبها و وارثها ! البلاد لا تدمج و لا تستعاب".

كانت هذه الكلمات مؤثرة في نفوس الحضور فجاءته إلى المنصة و حملته على الكتاف و مما لا شك فيه أن النشاط الرسمي لنجم شمال إفريقيا قد بدأ تحديداً بالعاصمة مع هذا الخطاب، و بهذا الخطاب ولدت المصالية في الجزائر⁽¹⁾. إذن لقد عبرت أفكار مصالي و النجم البحر المتوسط وزرعت في الأرض الجزائرية لتتبت وعياً راضياً و لتدعم أكثر صورة مصالي ونفوذه لدى

(¹)- Mahfoud Kaddache : la vie poliiue à alger de 1919 à 1939 S.N.E.D. alger 1970, p 304 .

الجزائريين، لكن لم يمنع حصول بعض الخلافات داخل تنظيم النجم إذ ظهر هذا عندما كان مصالي الحاج في جولة بالجزائر في أوت 1936 و كذلك بين عمار عيماش و راجف بلقاسم و يحيوي حول الموقف الممكن اتخاذه تجاه الثورة الإسبانية، حيث وجه اللوم إلى عيماش من قبل راجف و يحيوي لأنه اعترض على إرسال رجال أفارقة شماليين لمساندة ميليشيات الجبهة الشعبية الاسبانية، أما فوقف مصالي فتمثل في حث المغاربة على حمل السلاح لطرد الأسبان من الريف.⁽¹⁾

انطلاقاً من تجربة الماضي فكر مصالي في تأسيس منظمة جديدة مؤكداً أن عهد الجمعيات قد ولى بل لابد من تأسيس حزب منظم و مهيكّل، فكان حزب الشعب الجزائري.⁽²⁾ لقد سمحت فرصة انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني (2 جويلية 1937) لمصالي بان يذهب بعيداً في انتقاده ضد كل التيارات الإصلاحية، حيث ضاعف من هجومه ضد منظمة المؤتمر الذين منعوه من المشاركة في هذا التجمع الإسلامي الواسع و لتلك الأسباب قرر تحويل مقر حزب الشعب الجزائري إلى مدينة الجزائر، و قرر المشاركة في المهرجان الذي ينظمه الحزب الشيوعي الجزائري بمناسبة 14 جويلية باسم الجبهة الشعبية. و شارك بموكب حزب الشعب الجزائري الذي رفع العلم الجزائري الذي حضرته زوجته و كان العلم أخضر و أبيض عليه هلال و نجم باللون الأحمر و حمله شخص يُدعى عبد الرحمان.

في 27 أوت 1937 تم توقيف مصالي بتهمة إعادة تأسيس تنظيم مُحل، رفقة مفدي زكرياء، حسين كحول، و بمجرد الإعلان عن القبض على قادة حزب الشعب الجزائري جرت مظاهرات في تلمسان و قالمة و وهران و البليدة و في مدينة ليون الفرنسية، و كانت ردود الفعل حارة جداً، و نفس الشيء حدث في تونس و المغرب، ففي بنزرت أسفرت مشادة عن موتى و جرحى و في يوم 9 سبتمبر 1937 نشر الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري التونسي الجديد في جريدة العمل التونسية مقالاً اجتماعياً صارماً، و في مدينة الجزائر دخل حزب الشعب الجزائري في 1943 شبه سرية.⁽³⁾

(¹)- Ibid : P 150, 151.

(²)- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الباب الثاني، الفصل الثاني العنصر الأول من الرسالة.

(³)- Ibid : pp173-176.

و في 26 أفريل أفرج عن مصالي من جديد لكنه أجبر على الإقامة الجبرية مع الوعد بمنحه الحرية و السماح له بالتنقل خلال شهرين و خلال نقله من سجن لامبير توقف سطيف حيث التقى بفرحات عباس و الشيخ البشير الإبراهيمي، و خلال هذا اللقاء اعترف عباس لمصالي قائلاً: " يا مصالي بالأمس كنت ضدك...لقد كنت مناصراً متحمساً للاندماج، و حاربتك لكن الأحداث أثبتت أنك على صواب و أنني عل خطأ و اليوم فإنني أثق فيك و أتبعك".

كان هذا هو اللقاء الأول ثم تبعته لقاءات أخرى، فقد التقى الرجلان في نهاية شهر ماي من نفس السنة و اقترح مصالي على عباس إضافة إلى البيان تضمنت ما يلي:

" في نهاية الحرب تقام في الجزائر دولة جزائرية مزودة بدستور خاص بها تعده جمعية جزائرية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر".

مع مصالي إذن تم الانتقال من مفهوم الجنسية الجزائرية المذكورة في بيان الشعب الجزائري (فيفري 1943) إلى مفهوم أمة ذات سيادة، و من مفهوم دستور ممنوح بشكل أو بآخر كما جاء في نفس البيان الأول إلى مفهوم الجمعية التأسيسية، و طبقاً للإضافة التي اقترحها مصالي الحاج فإن الحاكم العام الفرنسي سيصبح سفيراً " محافظاً سامياً يرأس حكومة تتكون من أربعة فرنسيين و أربعة مسلمين جزائريين، لكن إضافة مصالي رفضت في جوان 1943 من قبل الجنرال "كاترو Catreaux"، و في ديسمبر من نفس السنة جرى لقاء بين مصالي و عباس لكن يتيح لحزب الشعب الجزائري إمكانية الانضمام إلى البيان و سيكون البيان حركة و ليس حزباً و بهذه المناسبة أكد مصالي لعباس: " إنني أثق فيك لإقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا و في المقابل لا أثق أبداً في فرنسا، إن فرنسا لن تعطيك شيئاً إنها لا تتنازل إلا بالقوة و لن تعطي إلا وانتزع منها".

و طبقاً فإن الاتصالات بين خصوم أمس لا تروق الحكومة المؤقتة التي يرأسها الجنرال ديغول ففي 10 ديسمبر 1943 أفتيد مصالي بالقوة إلى عين صالح بالصحراء الجزائرية بالقرب من مالي،

وفي 4 جانفي 1944 أعيد إلى قصر الشلالة، و بقي على مواقفه المتمثلة في ضرورة استقلال الجزائر، و في 14 مارس 1944 تأسست حركة أصحاب البيان و الحرية.

و في غمرة حوادث 8 ماي 1945 أراد الشيوعيون و في مقدمتهم الحزب الشيوعي الجزائري إصاق التهمة بأنصار حزب الشعب الجزائري و وصفوهم بالهتلريين و الفاشيين فطالبوا بضرورة إعدام مصالي الحاج.

لقد عانى مصالي الحاج ويلات السجون و المعتقلات داخل و خارج الوطن و في الأخير عاد إلى الجزائر في بداية شهر أكتوبر 1946 ليستقر في بوزريعة قرب الجزائر العاصمة، لواصل نضاله السياسي من هناك.

و في 30 أكتوبر قرار عفو بخصوص عقوبة الأشغال الشاقة لكنه يبقى في الإقامة الجبرية و في هذه الأثناء كانت حوادث ماي 1945 قد دفعت الجماهير الشعبية على اختلاف شرائحها إلى الانضمام إلى حزب الشعب الجزائري، و كان التفكير حينها يدور حول ضرورة إعادة تأسيس الحزب تحت اسم جديد و ذلك من أجل المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة يوم 10 نوفمبر 1946 فكانت "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D".⁽¹⁾

و منذ عام 1946 و بالضبط عندما أصبح يقيم في بوزريعة بأعالي العاصمة و بدأ التشاور بين قادة الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية حول موضوع الانتخابات التشريعية (المشاركة أو عدم المشاركة) بدأ الخلاف يدب بين قيادة هذا الحزب و أخذت الهوية تتوسع من يوم لآخر فمصالي و من عمه قرروا المشاركة في هذه الانتخابات بينما رفضها تيار آخر.⁽²⁾

و في بداية سبتمبر 1951 قرر مصالي السفر إلى مكة للقيام بمهمة في البلدان العربية و الآسيوية، و بعد الانتهاء من أداء فرائض الحج زار القاهرة و هناك خصص كامل وقته للتعريف بالقضية

(1)- بنيامين سطورة: مصالي الحاج 1898 - 1974، رائد الوطنية الجزائرية . ترجمة صادق عماري،

مصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر 1998، ص 186 - 198.

(2)- محمد عباس: رواد الوطنية، شهادة 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2005، ص 68.

الجزائرية سواء لقادة الجامعة العربية أو لممثلي البلدان العربية و الإسلامية، كما زار الأمير عبد الكريم الخطابي في مسكنه بالقاهرة و درس معه مستقبل بلدان المغرب العربي.

و ما أن رحل عام 1953 حتى اتسع شرح الخلاف بين مصالي و جماعته، و بين جماعة اللجنة المركزية للحزب و أصبح هذا الخلاف يعرف باسم أزمة حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"، و منذ مارس 1954 أصبح مصالي يعمل دون الرجوع إلى اللجنة المركزية، و استمر هذا الصراع و لم تفلح كل محاولات الصلح حتى أن المؤتمر الذي أعدته اللجنة المركزية و المقرر عقده يوم 15 أوت 1954 لم يحضره مصالي الذي قرر رفقة أتباعه الذهاب إلى مؤتمر هورنو ببلجيكا بالقرب ببروكسل، علماً بأن مصالي كان في هذه الفترة في منفاه بمدينة ليون بفرنسا.

في نهاية شهر ديسمبر 1954 قرر إنشاء تنظيم جديد هو الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A التي حاول من خلالها تحقيق أهدافه النضالية غير أن تطور أحداث الثورة إلى صدامات و مواجهات بين الطرفين جيش و جبهة التحرير الوطني و التنظيم الذي أسسه مصالي بجناحيه السياسي و العسكري.

و بعد 22 سنة قضاها في السجون و الأشغال الشاقة و المنفى و الإقامة الجبرية أطلق سراح مصالي في 15 جانفي 1959، و استقر في قوفيو Gouvieux بالقرب من شانتي و شرع في العمل، و رد على الحبيب بورقيبة الذي طلب قائده الانضمام ليس إلى فرحات عباس و لكن إلى جبهة التحرير الوطني قائلاً: "إني لا أبحث في الوقت الراهن عن تحديد المسؤوليات في هذا الوضع المأسوي، ما أرغب فيه بكل قوتي هو إيجاد حل لوضع حد لهذه المأساة و العمل على انتصار طموحات الشعب الجزائري و بناء هذا الاتحاد المغاربي الذي لا يستند في الوقت الراهن إلا على الجناحين الاثنيين لشمال إفريقيا. و رغم النزيف الذي عرفه تنظيمه إلا أن مصالي بقي رافضاً التعامل مع جبهة التحرير الوطني حتى في فترة المفاوضات، بل ترك المجال حراً لاتفاقيات إيفيان التي وقعتا جبهة التحرير

الوطني و ترك السلطة من 1962 حتى وفاته و هو الذي اتجه بأن التعطش للسلطة كان يحركه طول حياته.⁽¹⁾

في 19 جوان 1962 قرر مصالي الحاج إعادة تكوين حركة بإعطائها الاسم القديم حزب الشعب الجزائري، و لما لم يقبل حزبه الجديد في المشاركة في الانتخابات حول تقرير المصير في أول جويلية 1962 رفض الدخول إلى الجزائر لأن الديمقراطية كما صرح بذلك لا تتلاءم مع أي تحفظ فوضع ثقته في بروز الجماهير الشعبية الجزائرية على المسرح السياسي في صيف 1962.

لقد كان يضع كامل ثقته في الشعب و في المستقبل، فأسس مجلة شهرية اسمها "صرخة الشعب الجزائري" في أكتوبر 1962 و لم يبقى مع مصالي سوى مشاوي عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و بعض المناصرين، وانسحب إلى الامور لاي بفرنسا و عاش وحيداً مع ابنه علي. لقد كان مصالي طويل القامة مغرماً ببذل الجهد العضلي، و يمارس الرياضة كل صباح في بيته و يقرأ القرآن، و منذ 1970 شرع في كتابة مذكرات "أصول الحركة الوطنية الجزائرية" و ظل يكتب إلى غاية 1972، حيث بدأت تظهر عليه أعراض مرض السرطان الذي أودى بحياته.

لقد وصفه إيف ديشيزيل (محامي مصالي و صديقه) مصالي قائلاً: "إن الرجل العجوز كان يتابع دائماً باهتمام وشغف مجرى الأحداث عبر العالم برغم أن القدر وضعه بعيداً عن السلطة و لكنه استخرج فلسفة من عظمته بنضاله و سجنه". في شهر فيفري عام 1974 حالته الصحية فجأة، و في يوم الاثنين 3 جويلية 1974 فارق الحياة في باريس لينقل جثمانه في صمت إلى مسقط رأسه تلمسان أقامت له جنازة في حجم جنازة الأبطال و الزعماء. لقد مات على مواقفه، جلب الاستقلال للجزائر و لم ينعم به.

كانت هذه سيرة مختصرة لحياة زعيم و هب حياته للجزائر من أجل تحريرها.⁽²⁾

(¹) - المرجع نفسه، ص 205-273.

(²) - Benjamin Stora : Messali Hadj 1898- 1974 , op cite p.p. 280- 282.

4- حزب الشعب الجزائري و الحرب العالمية الثانية:

أ- موقف الحزب من المشاركة في الحرب العالمية الثانية:

انطلاقاً من المعطيات المعروفة عن الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين المتمثلة في التطور و النضج وضوح المطالب و قوتها. إلا أن نهاية هذه الفترة سرعان ما تغير كل شيء بسبب قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الساحة السياسية الجزائرية تتسم بالضعف بسبب الانقسام الذي دب في صفوف قادة الحركة الوطنية، يضاف إلى ذلك أن مطالب الجزائريين في تحقيق المساواة مع الفرنسيين، و تطبيق مشروع بلوم-فيوليت و تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لم تجد أذاناً صاغية لدى حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا⁽¹⁾ حيث بسقوط هذه الحكومة يوم 10 أفريل عام 1938 ضاعت معها آمال قادة الحركة الوطنية، و من ثم شرعوا في التفكير في جمع القوى الشعبية الجزائرية و توحيدها، فاقترح الشيوعيون الجزائريون عدة أشكال لتحقيق جبهة إسلامية عام 1938، ثم جبهة التحرير إسلامية فرنسية عام 1939، كما نادى أنصار حزب الشعب بإنشاء الجبهة الإسلامية الجزائرية.

و أمام هذه المحاولات التي اصطدمت بتصلب رأي السلطات الاستعمارية الفرنسية و بمناورات المستوطنين، فكر زعماء سياسة تكون قادرة على تحقيق مطالبهم.⁽²⁾

فدفع ذلك فرحات عباس إلى تأسيس " الاتحاد الشعبي الجزائري U.P.A عام 1938 لتحقيق

الأهداف التالية:

1- تحقيق نظام تسوده المساواة و تلغى فيه كل الامتيازات الطبقية أو العرقية أو الدينية.

2- تحقيق نظام اقتصادي يوفر الخبز و العيش للجميع.

3- اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار الأقاليم الموجودة في فرنسا.⁽³⁾

(1)- Mahfoud Kaddache : Histoire du nationalisme algériens : Op. Cit pp 571- 574.

(2)- ابن حسين كريمة : المرجع السابق ، ص 299.

(3)- Claude collot : Op. Cite p 138.

و قد اعتبر فرحات عباس أن الانخراط في صفوف الاتحاد الشعبي الجزائري واجباً على كل جزائري يرغب في الحصول على الجنسية الفرنسية و في التمتع بالحرية الفرنسية، و تكمن مهمة الاتحاد في تحقيق تقدم جزائري في إطار فرنسي.

و كان الاتحاد يضم مناضلين مخلصين يتحلون بطاعة النظام، لكن الشيء لملاحظ عن هذا الاتحاد أنه لم يشر في أهدافه إلى قضية استقلال الجزائر.⁽¹⁾

و من جهته أسس الدكتور أبْن جلول " التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري R.F.M.A " عام

1938⁽²⁾، و كان هذا التجمع يضم جماعات مختلفة من حزب الشعب الجزائري و ممثلين عن

الاتحادات التجارية الأوروبية، و أعضاء من بعض الأحزاب الشيوعية الاشتراكية الفرنسية⁽³⁾

بالإضافة إلى العلماء و الفلاحين و العمال و التجار و الموظفين و قدماء المحاربين و الطريقيين.⁽⁴⁾

و هكذا فقد أصبحت حركة المطالبة الإسلامية الجزائرية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية ضعيفة

و منقسمة على بعضها البعض، ففيدرالية النواب لعمالة قسنطينة انحلت تقريباً، أم الاتحاد الشعبي

الجزائري لفرحات عباس، و التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري لابْن جلول فلم يبق فيهما سوى أقلية

من المنخرطين و إن نشاطهما أصبح ضعيفاً و فشلاً فشلاً ذريعاً في تحقيق أهدافهما، أما العلماء

فأصبحوا ضحايا لإجراءات قاسية سلطتها عليها الإدارة الفرنسية للتضييق على حركتهم. كما أصدرت

السلطات الفرنسية قراراً بحل الحزب الشيوعي الجزائري، و حزب الشعب الجزائري و اعتقلت معظم

زعمائهم و عطلت من لحقهم.⁽⁵⁾

و قبل الحديث عن أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة و

على حزب الشعب الجزائري بصفة خاصة لابد من إشارة وجيزة عن حيثيات اندلاع هذه الحرب

(1) - ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 301.

(2) - Mohamed tegnia : Op. Cite p 61.

(3) - ناهد ابراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 225.

(4) - L'entente. Franco- Musulimane N° 85, 25 Aout 1938.

(5) - ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 310.

العالمية الثانية من أكبر الأحداث التاريخية التي عرفت البشرية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، نظراً لما تخللها من تغيرات جذرية في مواقف الدول من جهة، و من جهة أخرى لما انعقد خلالها من مؤتمرات دولية، و ما ترتب عنها من نتائج.⁽¹⁾

كانت الحرب العالمية الثانية قد اندلعت يوم 03 سبتمبر 1939⁽²⁾ لعدة أسباب منها: قرارات مؤتمر الصلح عام 1919 و ما ترتب عنها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، عدم فاعلية عصبة الأمم⁽³⁾ و غير ذلك من الأسباب.

و كانت بداية الحرب تمثلت في حادثة عبور القوات الألمانية الممر البولندي، في دخول القوات (السوفياتية الأراضي البولندية).⁽⁴⁾

و لما أصبح من الواضح أن فرنسا هي الدولة التي ستدور على أرضها أحداث هذه الحرب. فقد أصبح من المؤكد أن يؤثر هذا سلباً على الأوضاع العامة في الجزائر، خاصة و أن فرنسا كانت قبل اندلاع الحرب تعلق آمالاً كبيرة على الاقتصاد الجزائري و على مشاركة الجزائريين إلى جانبها في هذه الحرب.⁽⁵⁾

و فعلاً تأكد ذلك عندما وجه الحاكم العام الفرنسي في الجزائر آنذاك " لوبو Lepeaux " نداءً يوم 04 سبتمبر 1939 إلى الشعب الجزائري يدعو فيه إلى الوقوف إلى جانب فرنسا و مساندتها في حربها ضد ألمانيا حيث قال: " يا سكان الجزائر ! منذ الأمس دخلت فرنسا و بريطانيا العظيمة في حالة

(1) - رياض الصمد : العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط2 المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت 1986 - ص 18.

(2) - مجموعة من الأساتذة: الحرب العالمية الثانية في البحر الأبيض المتوسط، 1940 - 1943، ط3 دار الكتاب العربي/ مصر 1963 ص 11، 12.

(3) - رمضان لاوند: الحرب العالمية الثانية، ط11، دار العلم للملايين، بيروت ص 9، 10.

(4) - رياض الصمد: المرجع السابق، ص 20، 21.

(5) - Ageron Op. Cite Tome II p 547.

حرب مع ألمانيا، إن هتلر رئيس الدولة الألمانية بتماديه في سياسة التباغض بين الأمم من أجل جعل العالم أجمع تحت نير العبودية الألمانية.⁽¹⁾

و يستطرد قائلاً: " إن الوطن الجزائري هو الجزء الأهم من المملكة الفرنسية يجب كله بالقبول لخطاب السيد" لوبران Le pranne رئيس الجمهورية الفرنسية، و للسيد إدوارد دلادية Edwarde Daladier رئيس الوزراء الفرنسي، و يكون مثلاً لوطنه هادئ ذي عزم و امتثال باتحاد جميع أبنائه في حب الوطن، لتعش الجزائر فرنسية ! لتعش الحرية"⁽²⁾

أما الجنرال ديغول "DEGUAULLE" فقد علق في مذكراته (مذكرات الحرب) على إعلان فرنسا الحرب ضد ألمانيا بقوله: "في الأول من سبتمبر -أيلول- راح هتلر يلقي بثقله على بولندا- بولونيا حالياً- أما فرنسا فقد لفيت في جميع هذه الفصول التي تؤولف فرضية واحدة دور الضحية كي تنتظر دورها.⁽³⁾

و يستطرد قائلاً: " و عندما حذت الحكومة الفرنسية في سبتمبر - أيلول - عام 1939 حذوا الحكومة البريطانية و قررت الاشتراك في الحرب التي بدأت في بولندا لم يساورني لحظة واحدة في أنها فعلت ذلك و هي تتصور أننا بالرغم من وجود حالة الرعب فإننا لن نضطر إلى خوض معركة شاملة"⁽⁴⁾

و يفهم من تصريح دلاديه، و شارل ديغول أن فرنسا أصبحت عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية ضعيفة منهكة القوة و غير مستعدة لخوض حرب كونية مدمرة.

و الجدير بالملاحظة أن حدث اندلاع الحرب العالمية الثانية كان قد وجد الأوضاع العامة في الجزائر - السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية متدهورة للغاية، فبالنسبة للحالة الاقتصادية فقد توالى

(1)- عبد الرحمان بن إبراهيم ابن العقون: المصدر السابق، ص 224.

(2)- المصدر نفسه، 224 .

(3)- شارل ديغول: مذكرات الحرب تعريب و تعليق خير حماد ط1، دار أسامة ، دمشق. ص 47.

(4)- المصدر نفسه، ص 47.

المحن و الكوارث الطبيعية، قبل الفيضانات و حالة الجفاف، بسبب هذا قطع العلاقات الاقتصادية بين فرنسا و الجزائر فيما بعد⁽¹⁾، و نفس الشيء اتسمت به الساحة السياسية الجزائرية لأن الأحزاب الجزائرية أصبحت عبارة عن جسد بلا روح فهي محظورة النشاط و مفروض عليها رقابة شديدة⁽²⁾، و رغم ذلك فقد كان للأحزاب الجزائرية على اختلاف تياراتها و اتجاهاتها مواقف معينة من اندلاع الحرب العالمية الثانية، فمثلاً التزمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الصمت، و لم تعبر عن موقفها صراحةً، و في نفس الوقت سارعت إلى توقيف مجلتها "الشهاب" تحسباً لما ربما تجبرها السلطات الفرنسية على نشر ما هو في صالح فرنسا، و نجد أن جمعية العلماء أقدمت على الفور⁽³⁾ المعاملة بالمثل لأن فرنسا نسيت الجمعية أيام الرخاء، فالجمعية تنساه اليوم ساعة الشدة⁽⁴⁾، (شدة فرنسا)، خاصة و أن للجمعية سمعتها و مكانتها المحترمة عند الأوساط الجزائرية، و لها الثورة الكاملة على إقناع هذه الأوساط الجزائرية بمثل هذا الإجراء.

و أمام موقف الجمعية هذا لجأت السلطات الفرنسية إلى طريقة أخرى عليها تستطيع اختراق صفوف الجمعية، فاتصلت بأعضاء الجمعية كل على حده، لكنها فشلت مع معظم الأعضاء، و إن كانت قد استطاعت أن تؤثر على عدد منهم مستغلة في ذلك بعض الخلافات الطفيفة التي حصلت في صفوف الجمعية، خاصة منذ حادثة اغتيال المفتي كحول، و كانت تعتقد أنها بهذه الطريقة تستطيع إقناع زعيم الجمعية الشيخ عبد الحميد بن باديس، لكن كل محاولاتها قد باءت بالفشل، فأعضاء الجمعية رفضوا رفضاً قاطعاً كل العروض و المغريات التي قدمت لهم، كما امتنعوا عن توجيه برقيات الولاء و التأييد لفرنسا في حربها ضد ألمانيا، و رفضوا أيضاً توجيه النداءات إلى الشعب الجزائري لنفس الغرض.⁽⁵⁾

(1) - جون غليسي: المرجع السابق، ص 70.

(2) - كوليت و فرانسيس جونسون: المرجع السابق، ص 56.

(3) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 196.

(4) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح ج 2 المصدر السابق، ص 64، 65.

(5) - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 64، 65 حياة كفاح، ج 2.

و لم تمض سنة فقط على اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى فاجأ القدر زعيم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم 16 أفريل عام 1940، و مع ذلك فإن موقف الجمعية من الحرب و من الجمعية قد بقي ثابتاً و لم يتغير حيث سلك خليفة الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي نفس النهج رغم وجوده في المنفى بقرية "أفلو" جنوب غرب الجزائر.⁽¹⁾

أما جماعة المنتخبين (فيدرالية النواب)⁽²⁾ التي ينتمي إليها كل من فرحات عباس و الدكتور بن جلول، فقد أيدت في البداية هذه الحرب و أبدت استعدادها للوقوف إلى جانب فرنسا، و على هذا الأساس تطوع كل من فرحات عباس⁽³⁾ و الدكتور بن جلول و الدكتور الأخضرى، في هذه الحرب دفاعاً عن فرنسا، و بهذا يكونوا قد جددوا تعليقهم بفرنسا و عبروا عن ثقتهم في رئيس الوزراء الفرنسي " إدوارد دلاديه" و في الجيش الفرنسي اعتقاداً منهم بأن مشاركتهم في هذه لحرب إلى جانب فرنسا تعني الانتصار للسلام و للحرية و الديمقراطية و خدمة الإنسانية⁽⁴⁾ كما أنهم ظنوا بأن الوقوف إلى جانب فرنسا في محنتها هاته يسمح لها بمراجعة سياستها نحو الجزائريين و النظر إلى مطالبهم بعين العطف و العدالة.⁽⁵⁾

كان فرحات عباس قد تأكد خلال مشاركته في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا من حقيقة العنصرية التي مارسها عليه الجنود الفرنسيون، فلما عاد إلى الجزائر ظهر بوجه جديد مخالفاً لما كان عليه في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما كان ينادي بتطبيق الإدماج، و هذه المرة لقي

(1) - المصدر نفسه، ص 275.

(2) - جمعية النواب هي نفس اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تأسست عام 1927 و من أبرز قادتها فرحات عباس، الدكتور بن جلول، ابن نهجي... إلخ.

(3) - لقد شارك فرحات عباس في الحرب العالمية الثانية برتبة رقيب في المصلحة الصحية.

(4) - Bulletin du gouvernement Général 14 Septembre 1939 , Archives Aix en prevence carton 11 H 48 et 11 H 49.

(5) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 195.

ترحيباً كبيراً من قبل الجماهير الشعبية الجزائرية التي أصبحت بلا قيادة، لأن قادة الحركة الوطنية إما في السجن أو في المنفى.

و أول عمل قام به فرحات عباس انه وجه رسالة إلى الحاكم العام في الجزائر احتج فيها على تعيين أعضاء في اللجنة المالية الجزائرية لأنهم حسب رأيه ينتمون إلى الطرق الصوفية و ليسوا أهلاً لهذه المهمة، و لم يكتف بهذه الرسالة بل أخرى مقابلة مع الحاكم مهام نفسه، "شاتيل Chatel" و اختلف معه في عدة نقاط، فوجه رسالة إلى المارشال بيتان Petain ذكره فيها بضرورة مطالب الجزائريين لكن "بيتان" هو كذلك لم يعره أي اهتمام⁽¹⁾

أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد أبدى هو الآخر عملية الوقوف إلى جانب فرنسا في هذه الحرب رغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية عندما خضعت للاحتلال الألماني أفدت على حل الحزب الشيوعي الجزائري و ألقت بزعمائه في السجون و المعتقلات بحجة ارتباطهم بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أبدى تأييده لألمانيا.⁽²⁾ و بهذا يكون الحزب الشيوعي الجزائري قد وجد نفسه عند اندلاع هذه الحرب في وضعية صعبة مما دفع بزعميه آنذاك "ابن علي بوخرت" إلى تقديم استقالته من الحزب.⁽³⁾

أما حزب الشعب الجزائري فيمكن القول أنه فشل في تحقيق الجبهة الإسلامية التي كان يدعو إليها، كما تضاعف نشاطه في نفس الوقت بسبب مضايقة الإدارة الفرنسية لمناضليه و اعتقال عدد كبير منهم، و مع ذلك فقد استطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً في الانتخابات التي جرت بالجزائر العاصمة في شهر أفريل 1939، حيث فاز فيها مرشح الحزب المناضل "محمد زوار"، و علقت مجلة الشباب على

(¹)- Ageron : Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxième guerre mondiale, Revue d'histoire maghrébine N° 04 Juillet 1975 Tunisie pp 125-127.

(²)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 196.

(³)- Ahmed Mahsas : Op. Cite P 156.

هذا الفوز بقولها، إن الشعب الجزائري أصبح يميل إلى الذين يمثلون الوطنية الجزائرية لأنهم يحملون فكرة جديدة و برنامجاً ضد اليأس حتى وعود فرنسا.⁽¹⁾

كما حيت من جهتها فدرالية النواب لعمالة قسنطينة هذا الانتصار و اعتبرته فوزاً حققه الشعب الجزائري على النظام الفرنسي المستبد.⁽²⁾

و لما لاحظت الإدارة الفرنسية تأثير حزب الشعب الجزائري المتزايد على الجزائريين، خاصة و أن نيران الحرب مشتعلة سارعت إلى حله و اعتقال زعيمه مصالي من جديد رفقة بعض مناضلي الحزب⁽³⁾ و منذ هذا التاريخ شرع أنصار حزب الشعب في العمل السري، و بدأت تظهر نشاطاتهم خاصة خلال الانتخابات التي تنظما السلطات الاستعمارية، و في هذه الحالة كانت تلجأ لإلغاء نتائجها خاصة تلك النتائج التي تكون لصالح الجزائريين.⁽⁴⁾

و كان موقف حزب الشعب الجزائري ضد القضايا التي تخدم مصالح السلطات الاستعمارية و لا تخدم القضية الجزائرية موقفاً ثابتاً و واضحاً، أي الرفض التام، و نجد هذا في قضية المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا حيث رفض رفضاً قاطعاً التجنيد في الجيش الفرنسي أو التعاون بأية صفة كانت مع الإدارة الفرنسية رغم وجود أغلب قادته في السجون و المعتقلات عند اندلاع الحرب العالمية الثانية.⁽⁵⁾

و على أية حال فإن حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه و هو يطالب بمبدأ الاستقلال و ظل على هذا المبدأ حتى عند اندلاع الحرب العالمية الثانية⁽⁶⁾. و من هذا المنطق شرع حزب الشعب في عمله رغم إجراء الحل الذي تعرض له، و هذا من أجل غرس الروح الوطنية و تقويتها و الدعوة إلى الفكرة

(1)- ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 304، 305.

(2)- L'entente Franco-musulmane, N° 122 – 11 Mai 1939.

(3)- ابن حسين كريمة: المرجع السابق، ص 306.

(4)- علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدراسات العربية

العالمية، مطبعة نهضة مصر 1955، ص 94.

(5)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 196.

(6)- André Noushi : La naissance du nationalisme algérien op.cite p 127.

الاستقلالية. إذ قام شباب متحمسون رأوا في الحرب الدائرة و في ضعف فرنسا فرصة لإعلان التمرد عليها و إعلان الثورة لتحقيق الاستقلال، و أصبح هؤلاء الشباب ينتظرون من قيادة الحزب السماح لهم للقيام بعمل عسكري لكنهم لم يتحصلوا على ذلك لأن الوقت حسب رأي القيادة غير مناسب و أن الاستعداد غير كاف، كما أن الظروف لا تسمح بذلك، حتى أن جانب ألمانيا غير مؤتمن بسبب نزعتهم النازية.

لكن الشباب لم يقتنعوا بتلك المبررات، فقام بعضهم بنشاط خارج إطار الحرب و أخرى اتصالات مع الجهات الأجنبية و خاصة الألمانية منها للحصول على السلاح و التدريب على حمله و استعماله، فاعتبر حزب الشعب الجزائري هؤلاء الشباب متمردين يجب فصلهم من عضوية الحزب و لا يمكن إعادتهم إليه إلا بعد أن تثبت قواتهم و إخلاصهم للحزب وصف نواياهم، و كان من بين هؤلاء الشباب الوطنيين المتحمسين الشاب محمد بوراس قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية الذي اكتشفت السلطات الفرنسية اتصالات بالألمان قائد منه على الفور علم 1941.⁽¹⁾

و هناك أيضًا شخص آخر هو صالح بوزراع من قسنطينة تمكن من تهريب الأسلحة من ثكنة "القصة" بقسنطينة و توزيع بعض المناشير الثورية بين أوساط الجماهير الشعبية الجزائرية، و كاد أن يقع في يد السلطات الفرنسية لولا أنه فرّ و اختفى.⁽²⁾

و من جهة أخرى نجد أن السلطات الفرنسية قد وجدت في رجال الدين الرسميين في الجزائر و الذين يخضعون لسيطرتها كامل التأييد و الولاء لها حيث جاءت برقياتهم تعلن فتوى رجال الدين الرسميين بوجوب الحرب إلى جانب فرنسا، لأن الفرنسيين كانوا دائمًا عندما تحل بهم المحن مثل (الحرب السبعينية، الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية) يشيدون بالجزائريين و يعتبرونهم مخلصين لهم، مستشهدين على ذلك بتأييد بعض الأسر الكثيرة و رجال الدين الرسميين و شيوخ العرب

(1) - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 197.

(2) - المرجع نفسه، ص 197، 198.

لهم، لأن هؤلاء هم الواسطة بين فرنسا و الشعب الجزائري، فكانت تلك الفتاوي المؤيدة لفرنسا هي عربون الولاء الذي حصلت عليه فرنسا من هؤلاء.⁽¹⁾

و أمام تغلب موقف قادة الأحزاب الوطنية الجزائرية و على رأسها حزب الطب الجزائري و رفضهم تأييد و مساندة فرنسا في حربها ضد ألمانيا لجأت هذه الأخيرة إلى فرض سياسة التجنيد الإجباري على الجزائريين بالقوة، فجندت أكثر من مليون جزائري، وزعتهم بين جنود في الميدان و بين عاملين وراء الجنود و اعتبرت مشاركتهم في هذه الحرب أنها قائمة على أساس أنها حرب بين الحرية التي تمثلها فرنسا و الحلفاء و بين الحركة النازية العنصرية التي تمثلها ألمانيا.⁽²⁾ و ساعدها على تطبيق و فرض هذه السياسة مستوطنوها في الجزائر الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر هذه الفرصة حتى يصفو لهم الجو و تفرغ الساحة الجزائرية و يتمكنوا من التطرق بحرية في الجزائر⁽³⁾، لأن المستوطنين لا يتقون في بقاء المجندين الجزائريين في الجزائر⁽⁴⁾ و هذا يلتقي مع فكرة المارشيل بيتان التي تعتبر أن سبب وجود فرنسا في الجزائر هو من أجل المحافظة على سلامة الإمبراطورية الفرنسية، فتجاهلا مأساة شعب بكامله، و هو الشعب الجزائري الذي شارك في حرب لا ناقة له فيها و لا جمل.⁽⁵⁾

و هنا لابد من أفتح قوسا لأعطي فكرة عن التجنيد الإجباري الذي لجأت إليه السلطات الاستعمارية الفرنسية. و هو أن هذه السياسة ليست جديدة على الجزائريين بل هي فكرة قديمة تعود إلى مطلع القرن العشرين و بالضبط إلى علم 1912 عندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى تلوح في الأفق، حيث ضغط المستوطنون الأوروبيون على فرنسا بأن تلجأ إلى هذه السياسة فأصدرت علم 1912 قرارا

(1) - أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص 169، 170.

(2) - الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، بيروت 1963، ص 80.

(3) - صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة القاهرة، 1964، ص 44.

(4) - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 170.

(5) - Maurice Agulhon andré nouchi : La France de 1940 à nos jours ed fernand nathan, paris 1972, pp 162-163.

بفرض التجنيد الإجباري على الجزائريين، زاعمة بذلك أنه يحقق المساواة بينهم و بين الأوروبيين،

لطقن في الواقع أن فرنسا حققت المساواة بينهم و بين الأوروبيين في الواجبات فقط دون الحقوق (1)

و هكذا عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى علم 1914 جهزت فرنسا كل قواتها و استعدت كل الرجال الذين يبلغ سنهم من 18 سنة حتى 50 سنة بل و استعدت حتى الذين لم يشملهم قانون التجنيد الإجباري، و بهذه الطريقة جندت فرنسا حوالي 400 ألف مقاتل منهم 250000 من الجزائريين، و 150000 من الفرنسيين، فاستشهد من الفرنسيين حوالي 18000 و من الجزائريين حوالي 80000 ألف في الحرب العالمية الأولى (2) هذا و كان قانون التجنيد الإجباري قد أثار مشاعر الجزائريين فأعربوا عن تذرهم بأن شكلوا وفودا للاحتجاج لدى السلطات الفرنسية

لكن من دون جدوى (3) . الشيء الذي حمل الجزائريين على الهجرة إلى بلاد الشام و تركيا على الخصوص، فهاجر عدد غير قليل خصوصا من تلمسان (4)

و زاد من كاستياء الجزائريين من هذا القانون أن الجزائريين الذين يؤدون واجب الخدمة العسكرية كانوا لا يعاملون على قدم المساواة مع الجنود الفرنسيين، فهم من جهة يقضون ضعف المدة التي يقضيها الفرنسيون و من جهة أخرى لا ينالون ما يناله الفرنسيون من رتب و ألقاب، كما لا يتقاضون نفس الأجور (5)

(1) - يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص 48.

(2) - أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ص 67

(3) - نبيل أحمد بالسي: الاتجاه العربي و الاسلامي و دوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة 1990 ص 221.

(4) - هاجر من مدينة تلمسان وجدها حوالي 800 عائلة إلى المشرق العربي أنظر عن بوعزيز: سياسة التسلط، المرجع السابق ص 4. كما وصف أحد الكتاب الفرنسيين و هو "فيكتور دي مونت" victore de monté هذه الهجرة بقوله " إنه الهلع الحقيقي الذي يوشك أن يكون وباء أخلاقيا" أنظر بنيل أحمد حلاسي، الاتجاه العربي ، المرجع السابق، ص 222

(5) - أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر. المصدر السابق ، ص 67.

و من الواضح أن السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت قد ضيقت الخناق على قادة الأحزاب⁽¹⁾ الوطنية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، و طبقت عليهم سياسة القمع و الاضطهاد و هذا بهدف تفرقتهم و تشتيتهم لكنها فشلت في ذلك، لأن هذه الإجراءات قد زادت في حماس الجزائريين بشكل كبير⁽²⁾ . إذ صمت الجماهير الشعبية الجزائرية بكل قوة و عزيمة في وجه كل وسائل القهر و التعذيب التي كانت تسلطها السلطات الاستعمارية الفرنسية عليهم⁽³⁾ مما أدى بالمنقذين الجزائريين المعتدلين إلى تغيير أفكارهم و اتجاهاتهم و أصبحوا طالبون بحقوق و حريات أوسع، لأن فرنسا في هذه الظروف أصبحت خاضعة لضغوط المستوطنين و نفوذهم، هؤلاء الذين رفضوا فكرة المساواة بينهم و بين الجزائريين حتى و لو كان الجزائريون على درجة عالية من الثقافة الفرنسية.

و الشيء الملاحظ بالنسبة لفرنسا خلال الفترة من 1939 إلى 1940 هي أنها رغم ضغطها و انكسارها إلا أنها كانت لا تزال في نظر بعض الجزائريين محل إعجاب و احترام، لكنها بالنسبة للبعض الآخر كانت تثير الكراهية و الانتقام، لأن مواطن ضعفها لا زالت لم تظهر بعد فهي في الميدان تحارب و لها حلفاء و مستعمرات لكن في الواقع ضعيفة و منهكة القوى⁽⁴⁾.

و على هذا الأسباب كانت ردود أفعال الجزائريين اتجاه هذا الوضع الجديد الذي بلغت فرنسا محل خلافاً كبير بين المؤرخين، فمنهم من يرى بأن الجزائريين كانوا قلقين من جراء ما كان يحدث في فرنسا ولاسيما عندما عرفوا أن حكومة "بول رينو Paul Renaut" " قد أعربت عام 1940 عن استعدادها للتنازل عن تونس لإيطاليا مقابل حياد إيطاليا في الحرب و عدم تحالفها مع ألمانيا، ثم تجزئة

(1) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 114.

(2) - جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر 1890 - 1962 ط1، دار المعارف القاهرة 1959، ص 292.

(3) - محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط و تيارات السياسة، دار المعارف، مصر 1959، ص 268.

(4) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 114.

القطر الجزائري فتظم عمالة قسنطينة إلى تونس، و تهدي عمالة وهران إلى اسبانيا و تحتفظ فرنسا لنفسها بعمالة الجزائر.⁽¹⁾

أما الجزائر عند بداية اندلاع الحرب فكانت تبدو هادئة لكن مستقبلها غير واضح⁽²⁾ أما حزب الشعب الجزائري فبالرغم من محاكمة قائده إلا أن لم يوقف نشاطاته و جرت محاولات كثيرة من التجمع وقعت في آخر سنة 1940 بالجزائر العاصمة، البليدة، الأربعاء و مفتاح و سيدي موسى، و المدية و دلس. و أراد بعض المناضلين استغلال تمرد أو عصيان عمال فيلق المشاق المعسكر بالحراش في جانفي 1941 للقيام بحركة احتجاجات واسعة، كما اتخذت مبادرات عديدة لإنشاء أو إحياء خلايا حزب الشعب الجزائري بسطيف و مشرية و المدية. و في بعض المراكز الحضرية تكونت خلية حزب الشعب ضمن المجموعات الكشفية التابعة للكشافة الإسلامية الجزائرية، و ضمن الجمعيات الرياضية فشكلت خلايا في التجنيد الفرنسي نفسه، و سمحت الاتصالات القائمة بين المساجين و المعتقلين و المناضلين الذين بقوا أحرار بأن تتسق جميع هذه المبادرات و أن توجيه التعليمات. و بدأت حملة التسجيلات في شهر أفريل عام 1941 و كانت شعاراتها واضحة جدا: " إن حزب الشعب الجزائري سينصر "الجزائر للجزائريين" "أطلقوا سراج مصالي" " يحيا حزب الشعب الجزائري"

قرر بعض المناضلين إنشاء لجنة شمال إفريقيا الثورية و ذهب بعضهم إلى ألمانيا في ربيع 1939 حيث تدبروا على تقنيات التخريب و طرب العصابات و و غدهم الألمان ما عانتهم بالأكلة لكنهم لم يوفوا بالوعد. أما الحرب فقد أنكر عمل قادة لجنة شمال إفريقيا الثورية كما تنبراً مصالي الحاج من

(1) - فرحات عباس: المصدر السابق ، ص 165.

(2) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ، ج3، المرجع السابق، ص 170.

هذا العمل و اعتبره مغامرة، و لم يوافق على طلب التماس للحصول على إعانة لا من موسوليني أو هتلر لأنه لم يكن يؤمن أنه ينبغي اغتنام فرصة انهزام فرنسا عام 1940 للتمرد عليها⁽¹⁾

خلال شهر أوت 1940 و في الجزائر العاصمة اتصل من جديد أعضاء من لجنة شمال إفريقيا الثورة بالألمان، و الإيطاليين، الذين قطعوا الوعود على أنفسهم و أكدوا بأن التعاون مع حكومة "فيشي" أهم في نظرهم من مساندة الوطنيين الجزائريين و عليه قرر قادة لجنة شمال إفريقيا الثورية تكريس جهودهم كلها لإقامة منظمة قوية و متينة كفيلة بالقيام بالكفاح المسلح، لأن الوقت مناسب جدًا حسب قناعتهم، كما لعتت مجموعة من المناضلين دورًا هامًا بعد الانزال الأمريكي (قوات الحلفاء) في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942.

و في فرنسا قرر مناضلو حزب الشعب الجزائري الذين أطلق سراحهم بعد احتلال المنطقة الشمالية الفرنسية من قبل الألمان إعادة تنظيم الحزب و اتصلوا من جديد بالمناضلين و العمال المهاجرين بواسطة اتحاد عمال شمال إفريقيا و كان الهدف هو الاستعداد لأي عمل محتمل، و استطاع اتحاد عمال شمال إفريقيا أن ينظم و يهيكل العمال المهاجرين حيث استفاد من التسهيلات التي منحتها السلطات الألمانية و لكنه لم يستجيب للدعاية الألمانية، إن مناضلي حزب الشعب الجزائري، صحيح أنهم قدموا خدمة للألمان لكنهم لم يؤيدوا "محمد المهدي" الشخص الذي أراد أن يقيم حزب إسلام شمال إفريقيا التابع للألمان و اذين شكل كتيبة من الميليشيات بمن فيهم سوابق عدلية.

كما ظن مناضلون آخرون أن الانزال الأمريكي قد يساعد على العمل المسلح لهذا الأساس درس المكتب السياسي لحزب الطب الجزائري إمكانية إنشاء جيش سري و قدم المشروع للحزب أيامًا قلائل

(1) - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ 5 المقاومة السياسية 1900، 1954 الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 70، 71.

قبل دخول الألمان إلى باريس، و في الجزائر العاصمة حث قادة لجنة شمال إفريقيا الثورية المجندين ألا يلبوا نداء الشعبية.⁽¹⁾

و في نفس الإطار نجد أن حكومة فيشي إلى سياسة الاعتقال خاصة بالنسبة للشيوعيين إذ أقدمت على حل حزب الشعب الجزائري رسميًا مما أدى بأعضائه إلى اللجوء إلى العمل السري، لكنهم في الجزائر فقد كانوا شدي الحرص على احترام القانون و مع ذلك فقد اعتقلتهم و أحضرتهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة محاولة تنظيم هيئة منحلة و مضادة لاتجاهها.

و نفس الشيء وقع لأعضاء حزب الشعب الجزائري، حيث قرر الجنرال "توقيس" قائد القوات الفرنسية في شمال إفريقيا خلال الفترة 1939-1940 سجن أعضاء الحزب و منهم مصالي الحاج بسبب قيامهم بنشاط مكشوف معاد لفرنسا حيث كانوا يندسون في الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي و يعملون على إصفاة روحهم المعنوية و يحرضونهم على العصيان و عدم المشاركة في الحر ضد السوريين في الشام، و يذكر مصدر آخر أسماء عدد من أعضاء الحزب الذين ألقى عليهم القبض في الرابع أكتوبر 1939 و هم مصالي الحاج و بومدين معروف و عمار بوجريدة و خليفة بن عمار و مفدي زكرياء و الشاذلي المكي و محمد فليته و قدور التركي، ابن العقبي، و محمد خيضر، و بومعزة علاوة. و ممشاوي محمد، و كانت هذه المتابعة من الإدارة الاستعمارية كافية بأن تجعل حزب الشعب ينقل نشاطه من العلنية إلى السرية بالإضافة إلى أن السلطات الفرنسية كانت قد أُلنت عن حل الحزب من بداية الحرب كما سبق ذكره.⁽²⁾

أما حكومة فيشي فقد حاولت في أول الأمر إتباع سياسة الوفاق مع حزب الشعب و عندما فشلن في ذلك لجأت إلى الأساليب القمعية ضده.

(¹) - المرجع نفسه، ص 71.

(²) - Sarrasin, Paul-Emile, la crise algérienne du cerf paris 1949, pp 129- 151.

لقد جرت اتصالات مرتين بمصالي الأولى في نوفمبر 1940، و الثانية في مارس 1941 لمحاولة التفاهم معه على أساس التعاون على قدم المساواة بين الفرنسيين و المسلمين بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالاقتراع العام و البرلمان الجزائري. و غيرها من مطالب الحزب الأساسية، و عندما رفض مصالي هذا العرض قدم للمحاكمة العسكرية، و بدلاً من مصالي اختار الفرنسيون أربع شخصيات من أعيان الجزائر و عينوهم بقرار في 25 ماي 1941 ليكونوا في المجلس الوطني الاستشاري الذي كان يتبع حكومة فيشي.

و يرى أحد الكتاب أن السلطات الفرنسية كانت على علم بنشاط حزب الشعب السري لكنها عاملت أعضائه على أنهم أناس مخادعون، فاكثفت بسجنهم لأنها لم تكن تعتقد بأنهم يشكلون عليها خطراً، و هنا نتساءل إذا يقصد هذا الكاتب بالخطر هذا من جهة و من جهة أخرى انه لو ل تشعر حكومة فيشي بخطورة حزب الشعب لما حاولت التفاهم معه و لما لجأت إلى سجن أعضائه و الحكم على رئيس أحكاماً قاسية.⁽¹⁾

و نتيجة لنشاط أعضاء حزب الشعب و أمثالهم من الوطنيين حدث تمرد في ضاحية الحراش قرب العاصمة يوم 25 جانفي 1941 قام به فرقة من الرماة التابعة لفيلق الشرق الذي يقسم حسب تعبير أحد الكتاب عناصر معروفة بالصلاحيية و العناد⁽²⁾. و رغم أن ظروف هذا التمرد و تفاصيله تبدو غامضة إلا أن محاكمات أعضاء حزب الشعب بعد هذا الحادث تدل على أنه قد يكون لهم ضلع فيه. أما التمرد فقد أسفر عن مقتل عدد من الفرنسيين تجاوز العشرة، و نذكر مصدر آخر أن التمرد قد أدى إلى تقديم تسعة جنود و مدني واحد إلى المحكمة العسكرية و إصدار أحكام قاسية ضدهم بتهمة المشاركة في الاضطرابات التي أدت إلى تظاهر الجنود و قبل ستة أشخاص، لكن هذا المصدر قد

(¹)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ، ج3، المرجع السابق، ص 176، 177.

(²)- Robert Aron et Autres : Les origines de la guerre d'Algérie ED : FAYARD paris 1962, p 79.

لاحظ أن أسباب التمرد لم يعليها عنها من طرف الفرنسيين⁽¹⁾، و على هذا الأساس فغننا نعتقد بأن المحاكمة كانت للمشاركين في ترمد الحراش رغم الخلاف في نتائج الحادث.

و بعد شهر فقط من تمرد الحراش و فشل محاولة التفاهم الثانية مع مصالي الحاج قدم هذا الأخير أمام محكمة عسكرية في الجزائر، و قد صرح مصالي أمام القضاة بأنه حزبه يرغب في المساواة المطلقة و احترام تقاليدها و لغتها و ديننا و نحن لا نريد الانفصال عن فرنسا، و لكن نريد التحرر بإعانتنا في إطار السيادة الفرنسية، و أعلن عن ظله في إحداث تغييرات جديدة مع فرنسا" و مع ذلك حكمت عليه المحكمة بستة عشر سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة و عشرين سنة نفيًا من الجزائر و ثلاثين مليون من الفرنكات غرامة، مع مصادرة أملاكه الشخصية⁽²⁾، و قد شملت المحاكمة أيضا بعض أعضاء الحزب الذين ذكرت بعض أسمائهم سابقا.

أما ردود الفعل على محاكمة مصالي و أعضاء حزبه فقد كانت سريعة و مكشوفة رغم ظروف الحرب التي كانت تبرر كل إجراءات التعسف بواسطة الشرطة العادية التي أضيف لها الأمن العسكري، و استعمال السجن و المحتشدات و الإقامة الجبرية في المنازل و نحوها و أول رد فعل هو مضاعفة أعمال الحزب السرية و إنشاء إدارة جديدة سرية أيضا له لكي تسيّر الأمور في تلك الأمور الطبيعية. ذلك أن الزعماء البارزين للحزب أصبحوا لا يستطيعون القيام بنشاطهم العادي لأن الشرطة تعرفهم أو لأنهم في السجون و المنفى.

و من الأسماء التي ظهرت في التنظيم السري الجديد: أحمد فرغنة، أحمد بودا، حسين عسلة، الدكتور الأمين دباغين، مقري حسين، محمد طالب.⁽³⁾

و كان الحزب خلال ذلك يقوم بدعاية واسعة وسط الجنود، و الأهالي و المناضلين المساجين، و كان يوزع سرّيًا عدة وثائق و نشرات من بينها نشرتا: العمل الجزائرية "L'action Algérienne"،

(¹) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 177.

(²) - Robert Aron : opcit p 79.

(³) - فرحات عباس: المصدر السابق ص 137 - 138، 202.

و "صوت الأحرار La voix des indépendant"، و كان أنصار الحزب يلصقون على الجدران العبارات المعادية لفرنسا و المطالبة بتحرير مصالي و غيره من أعضاء الحزب، و من هذه العبارات نذكر: " الجزائر للجزائريين، يعيش مصالي" ! و هذه الموجة صف ردود الفعل المنسقة هي التي جعلت والي إقليم الجزائر يكتب:

إن الحكم على مصالي قد مس أخيراً قداماء المناضلين في حزب الشعب الجزائري...و المستقبل وحده هو الذي يحكم ما إذا كان قرار المحكمة سيعطي المصاليين مجداً جديداً ببلورة شعور الغضب و المرارة لدى أعضاء حزبه ضد الفرنسيين⁽¹⁾.

و قد كانت معاملة حكومة فيشي لحزب الشعب معاملة سيئة استعمل فيها كل طرف ما عنده من وسائل الحكومة استعملت الإداري و المحاكمة و السجن و النفي و الإقامة الجبرية⁽²⁾ و غيرها،و الحزب استعمل الدعاية المضادة لفرنسا و الدعوة إلى العصيان و إضعاف الروح المعنوية لدى الجنود الجزائريين، و تنظيم الجبهة الداخلية إن عهد حكومة فيشي الموالية للألمان رغم أنه عهد مخاطب سياسي بالنسبة للحركة الوطنية و مرحلة انتقالية لها، لأن فترة سيطرة المعمرين و حكم فرنسا الجمهورية القوية قد ولى و حل محله فترة تذبذب بالنسبة للمعمرين بين "بيتيان" و "ديغول" و تضعف سمعة فرنسا التي أصبحت محتلة من طرف الألمان، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك دعاية قوية من الحلفاء انفتحت عليها الجزائر، فقد كان هناك التحالف البريطاني الأمريكي ثم الروسي و ظهور فكرة الميثاق الأطلسي و صوت فرنسا الحرة المنطلق من لندن، و كل هذه الأمور كانت تدور في اتجاهات مختلفة و متناقضة، لذلك أصبحت أحاديث الناس في الأسواق و المقاهي و الملاهي و السجون تدور حول هذه التطورات.

(1)- Robert Arom : Op.Cit p79.

(2)- في 24 أفريل 1942 أخرج مصالي من سجون و وضع تحت الإقامة الجبرية في قصر الثلاثة، و في 30 أفريل 1945 نفي إلى برازا فيل (الكونغو الشعبية)، أنظر شارل أبيدي جوليام، ص 277.

و كان الوطنيون المنبثون في كل مكان يتناقشون و يخططون، ينتصرون لهذا أو لذاك، و يدرسون طريق المستقبل، و قد بدأت في الظهور أسماء جديدة وسط تيار الحركة الوطنية كان أصحابها ما يزالون في مرحلة الدراسة و العمل داخل صفوف حزب الشعب، منها أسماء محمد يزد، سعد حلب، ابن يوسف بن خدة، و عبان رمضان و هكذا بدأ التوازن القديم في العلاقة بين المستعمر و المستعمر، و بالخصوص منذ عام 1941.⁽¹⁾

ب - علاقة الحزب بقوات المحور:

قبل التطرق إلى علاقة حزب الشعب الجزائري بقوات المحور، أو بالأحرى الاتصالات التي جرت بين عناصر من حزب الشعب و قوات المحور لابد من الإشارة أولاً إلى تطور أحداث الحرب العالمية الثانية و من تم سقوط فرنسا أمام ألمانيا و أثر ذلك على تطور السياسة الجزائرية، ثم انتشار الدعاية الألمانية في المغرب العربي، و طبيعة الساحة السياسية الجزائرية، ثم انتشار الدعاية الألمانية في المغرب العربي، و طبيعة الدعاية و تأثيرها على أنصار حزب الشعب الجزائري.

لقد سارعت الأحداث بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام 1939 بما أن حل شهر جوان من عام 1940 حتى سقطت فرنسا ضريعة أمام ألمانيا، فكان ذلك صدمة بالنسبة للجزائريين الذين كانوا يتوهمون بأن فرنسا لا تهزم و أن جيشها معزز بالقوة الإلهية، لأن سقوطها قد أدى إلى كشف كثير من الحقائق بين الجزائريين و الفرنسيين، فكان ذلك كفيل بإيقاظ الجزائريين الذين لا يزالون يعتقدون بقوة فرنسا⁽²⁾ و من ثم فقد ترتب على هذا الحدث التاريخي الهام عدة قضايا جديدة، ففي شهر ماي عام 1940 حشدت القيادة الألمانية قواتها على الحدود الهولندية البلجيكية بهدف احتلالها تمهيداً لاحتلال فرنسا، ثم شرعت في تنفيذ خطتها الهجومية فاضلت هولندا في ظرف أربعة أيام،

(1) - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 135، 203.

(2) - جلال يحي: تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة لكتاب

فاضطرت كل من فرنسا و بريطانيا إلى إرسال قواتهما إلى هناك لنجدة بلجيكا⁽¹⁾ لكن القوات الألمانية كانت قد تقدمت و حطمت خط "ماجينو Maginaux" الشهر الذي وضعت فرنسا دفاعاً عن حدودها، و كان ذلك يوم 14 ماي 1940، و بذلك تكون القوات الألمانية قد اخترقت الجيش التاسع الفرنسي في منطقة "سيدان Sedan و أجبرته على التراجع و الفرار السريع.

و بانهيار الجيش الفرنسي بهذه السرعة لم تجد القوات البريطانية في مدينة "دنكرك Dunkerque" شمال فرنسا بدا من الفرار و اجتياز بحر المانشي تاركة وراءها كامل عتادها الحربي، و في هذه الأثناء أعلن "موسولينى Moussoulini" الحرب على فرنسا و بريطانيا يوم 10 جوان 1940 حيث اتضح بأن النصر سيكون لصالح ألمانيا، فأقدم على هذا العمل أملاً في اقتسام غنائم الحرب مع ألمانيا، رغم أنه قبل ذلك كان يرفض دخول الحرب على الإطلاق.⁽²⁾

و استعداداً من الحكومة الفرنسية برئاسة "بول رينو paul Renault لمواجهة الهجوم الألماني الكاسح، و أول عمل قام به هو إجراء تعديل وزاري يومي السادس و السابع من شهر جوان عام 1940 فعين بمقتضاه "شارل ديغول Charles Deghaul" وزيراً للدفاع و هي مهمة صعبة فيمثل هذه الظروف فقبلها هذا الأخير عن طلب السفر فوراً إلى لندن لمقابلة وزير الدفاع البريطاني حينئذ "ونستون تشرشل Winston Churchill" ليطلب منه مساعدة فرنسا في هذه المحنة، و استطاع ديغول أن يحصل على موافقة تشرشل.⁽³⁾

و في يوم 08 جوان 1940 اتصل الجنرال ديغول بالقائد الفرنسي "ويغان Wagan" فوجده قد استسلم للألمان الذين تقدموا بعد استسلامه حيث عبروا نهر السوم sum و أبح من الصعب الوقوف في وجههم.⁽⁴⁾

(1)- رياض الصمد: المرجع السابق، ص 23.

(2)- المرجع نفسه، ص 23، 24.

(3)- ميشيل سليم يمين: فرنسا الحرة و بطلها الجنرال ديغول، مطبعة المعارف و مكتباتها، مصر، 1942، ص 42.

(4)- شارل ديغول: المصدر السابق، ص 79.

و منذ 8 ماي 1940 صار واضحا للفرنسيين بأن المعركة أصبحت بيد الألمان، و بعد إحتلال مدينتي " روان rouin"، " فرنون Vernon" تأكد الفرنسيون بأن العاصمة " باريس Paris" أصبحت لم تعد تبعد عنهم بأكثر من 60 كم. و أمام هذا الخطر الداهم وجه رئيس الوزراء الفرنسي " بول رينو " إلى الرئيس الأمريكي حينئذ " روز فيلت Rose Velte " رسالة جاء فيها : " لقد أصبح العدو اليوم على أبواب باريس تقريبا و سنقاتل أمام أبواب باريس و وراءها،ه و سنسحب إلى إحدى ولاياتها لكي نقاتل حتى ولو أخرجنا منها، فسوف نذهب إلى شمال إفريقيا لكي نتابع القتال هناك، و إذ دعت الضرورة فسنقصد ممتلكاتنا في أمريكا للغرض نفسه (1)

و في يوم 15 جوان عام 1940 سقطت مدينة باريس تحت ضربات قوات هتلر و استقالت حكومة "بول رينو" و على إثر ذلك شكلت حكومة جديدة تحت رئاسة " المارشال بيتان Marechal Petain"(2) و مقرها منطقة " نيشي Nichy "+الصغيرة في الجنوب الفرنسي و أصبحت منذ هذا التاريخ بحكومة فيشي،÷ و أول عمل قامت به هذه الحكومة هو مطالبة الألمان بوقف القتال فورا، و قد استجابت له القيادة الأمنية تمهيدا لتوقيع الهدنة.

و بعد فترة من المناقشات و جدت حكومة "بيتان" نفسها بين خيارين اثنين، إما توقيع الهدنة مع ألمانيا، و هذا يعني الخضوع التام للألمان دون قيد أو شرط، و إما الانتقال إلى شمال إفريقيا " الجزائر" لمواصلة الحرب من هناك إلى جانب بريطانيا، لكن في النهاية لجأت حكومة فيشي أو حكومة بيتان إلى توقيع الهدنة مع الألمان، لأن الاختيار الثاني تترتب عليه عواقب وخيمة على فرنسا ككل (3)، لأن الحكومة الفرنسية كانت تدرك أنها في حالة نقل قواتها إلى شمال إفريقيا فإنها لا تستطيع الرد على الهجوم الألماني الذي قد يأتيها عن طريق إسبانيا و جبل طارق، يضاف إلى ذلك عدم ثقة فرنسا

(1) - موسى بدوي: معركة الأردن و قصة هبوط الحلفاء في نورماندي دار المعارف. القاهرة 1981 ص 241، 242.

(2) - المارشال بيتان: كان مواليا للألمان و بالتالي أصبح في نظر الفرنسيين الأحرار و لاسيما أنصار الجنرال ديغول بمثابة الخائن، لكن كانت له شعبية كبيرة عن المستوطنين الأوربيين في الجزائر، و كذلك لدى بعض الجزائريين.

(3) - رياض الصمد: المرجع السابق، ص 24.

بقدره بريطانيا في الصمود في وجه الهجوم الألماني، خاصة و أن الموقف الأمريكي بخصوص دخول الحرب مازال غامضا ⁽¹⁾.

و في 22 جوان عام 1940 وقعت حكومة بيتان هدنة الاستسلام مع الألمان على نفس عربة السكة الحديد التي سبق و أن وقعت عليها ألمانيا هدنة عام 1918 و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا وافقت ألمانيا على وقف القتال و توقيع الهدنة مع فرنسا الضعيفة المنهزمة، قبل أن تكمل ألمانيا احتلال فرنسا؟ و الجواب على السؤال يكمن في أن الألمان لهم رؤية أخرى تتمثل في خوفهم من اضطرار فرنسا إلى ضم أسطولها القوي آذاك إلى الأسطول البريطاني لاسيما و أن لفرنسا أملاكا بحرية في المتوسط. و على العموم فإن توقيع الهدنة كان في مصلحة الطرفين — فرنسا و ألمانيا — و مما جاء في بنود الهدنة، هو تقسيم فرنسا إلى قسمين شمال و جنوب. يخضع القسم الشمالي إلى الاحتلال الألماني، أما القسم الجنوبي و هو صغير المساحة، فيبقى حرا تحت سلطة حكومة بيتان أو فيشي أما الأسطول الفرنسي فيجرد من السلاح و لا يمكن استعماله لا من طرف الألمان و لا حكومة فيشي و لا حتى من قبل الايطاليين. قد تضطر إلى استعمال هذا الأسطول في حالة اصطدامها مع بريطانيا، و لذلك عمدت هذه الأخيرة إلى تدمير قسم كبير من الأسطول نهاية شهر جوان 1940.

و منذ هذا التاريخ أصبح الخلاف قائما بين بريطانيا و حكومة فيشي، الأمر الذي أدى ببريطانيا إلى أن تسارع لتأييد لجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول ⁽²⁾ الذي لم يرضى بأن يخضع الفرنسيون للألمان. ⁽³⁾

(¹)- Robert Aron : Histoire de vichy 1940- 19+42. Ton ed Aartheme Fayard Paris 1954 pp127-130.

(²)- لجنة فرنسا الحرة Comite de France libre : و هي اللجنة التي ترعها الجنرال ديغول حيث كان يهدف إلى التعبير عن معارضته لسياسة حكومة بيتان أو فيشي الموالية للألمان هذه اللجنة أصبحت تبث أخبارها من لندن و مؤيدة للحلفاء، فأصبح لها مؤيدون كثيرون سواء في فرنسا نفسها أو في المستعمرات الفرنسية مثل الجزائر، لمزيد من التفاصيل أنظر ميشيل سليم يمين، المصدر السابق.

(³)- رياض الصمد: المرجع السابق، ص 26.

إذن لقد أفرز حادث سقوط فرنسا أمام ألمانيا إلى انقسام فرنسا إلى ثلاث قوى رئيسية تكاد تكون متناقضة و متصارعة مع بعضها البعض، و هذه القوى هي: حكومة المارشيل بيتان - حكومة فيشي - الموالية للألمان، لجنة فرنسا الحرة بزعامة الجنرال ديغول المدعويين من قبل الحلفاء، المستوطنون في الجزائر.⁽¹⁾

هؤلاء المستوطنون الذين انضم 80 % منهم لحكومة فيشي و أصبحوا من دعامة المتحمسين غير المبالين بالمشاكل الأساسية الأخرى لأن شغلهم الشاغل هو المحافظة على سيطرتهم على العرب في الجزائر⁽²⁾. و يفهم من هذا أنه كانت لمریشال بيتان شعبية معتبرة في الجزائر، و إن صح هذا الكلام بالنسبة للجماهير الشعبية فإنه لا يصح مع قادة الحركة الوطنية. فمثلا كان موقف حزب الشعب الجزائري - المحل آنذاك - رافضا لأية سلطة أجنبية⁽³⁾ هذا و بالرغم من هزيمة فرنسا النكراء أمام القوات الألمانية إلى أنها لم تغير في سياستها في الجزائر، بل أبقت على حالة الطوارئ، لكنها لفت قرار كريميو الشهير، و سمحت بتنصيب لجان الهدنة "الألمانية و الإيطالية"⁽⁴⁾، و في نفس الوقت سمحت بانتشار دعاية دول المحور التي يقوم بها الفرنسيون أنفسهم، ولاسيما المستوطنون، فظهرت صحف ذات اتجاه جديد في الفترة الممتدة من 1940 حتى 1942، و كانت تدعو بالنصر لقوات المحور و تشيد بسياسة هتلر⁽⁵⁾، و في نفس الوقت تتكرر سياسة الحلفاء "بريطانيا و أمريكا" قصد هذه الصحف نذكر "السريع الجزائر La Dépêche Algérienne"، "آخر جديد Dernier Nouvelle"، "مجلة بونوا Revue Bounois"، "صوت المعمرين La voix des colons"⁽⁶⁾ و لأهمية هذه الدعاية و علاقتها الوثيقة بموضوع البحث لابد من التطرق إلى ظروف نشأتها و علاقتها بدول المغرب العربي،

(1) - أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية، ج 3 المرجع السابق ص 171.

(2) - فرحات عباس المصدر السابق ص 164.

(3) - Juliens Charles André : L'Afrique du Nord en Marche Nationalisme Musulmans et Souveraineté Française paris 1972, p p 137-140.

(4) - ألغي قرار كريمو Crimieux يوم 8 أكتوبر 1940 أي بعد أقل مبدأ أربعة أشهر فقط منذ تأسيس حكومة فيشي.

(5) - عبد الرحمان إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 229.

(6) - André Noushi : Op- Cit pp126-128.

و هل أثرت في مسار الحركة الفرنسية الجزائرية و حققت أهدافها؟ و كيف تعامل معها أنصار حزب الشعب الجزائري؟

في الحقيقة إن الدعاية الألمانية في الجزائر ليست وليدة الحرب العالمية الثانية و لا حتى فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، إنما تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر أي مع بداية حروب الوحدة الألمانية، و اشتدت أكثر في الحرب السبعينية بين روسيا و فرنسا عام 1870، حيث نشط البروسيون في الجزائر ضد الفرنسيين محاولين استغلال غضب الشعب الجزائري، و دفعه إلى الثورة على فرنسا لكنهم فشلوا في ذلك، فدفعهم هذا الفشل إلى تزوير رسائل تأييد باسم الجزائريين إلى ملك روسيا، حيث نشرت الجريدة الرسمية الألمانية في أواخر نوفمبر عام 1870 رسالة مزعومة من الجزائريين إلى الملك غليوم يعضون فهبها تأييدهم له و فرحهم بانتصاره، لكن الجزائريين كذبوا ذلك في رسالة مطولة وجهوها إلى جريدة المبشر الجزائرية لنشرها.⁽¹⁾

كما جدد الألمان دعايتهم في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 حيث يذكر أحد الفرنسيين أن ألمانيا قد بدأت دعايتهم في الجزائر منذ عام 1900، و يذكر كاتب آخر أن الألمان قد حاولوا تدعيم علاقاتهم مع الشعب الجزائري مستغلين فرصة إثارة الجزائريين ضد الفرنسيين⁽²⁾، بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي أدى إلى تمرد و عصيان بعض العائلات الجزائرية بل و إلى قيام ثورات في مناطق مختلفة من الوطن.

و لقد أوضحت ألمانيا منذ 19 مارس عام 1913 أن هدفها هو المساعدة على إحداث ثورة عامة في كامل إفريقيا الشمالية، إذ وضعت خطة تستطيع من خلالها خلق صعوبات للإدارة الفرنسية في المنطقة عن طريق الزعماء الدينيين و السياسيين.

(1) - جريدة المبشر يوم 05 جانفي 1871.

(2) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ، ج2، المرجع السابق ، ص 251-253.

فحتى حادثة ضرب مدينتي عنابة و سكيكدة يوم 04 أوت 1914 من السفينتين الألمانيةين "بريسلو، غوين" هناك من يعتبرها تتماشى و تلك الخطة، مما دعا بالدعاية الفرنسية إلى الحديث عن حل الألمان في إشارة الجزائريين ضد فرنسا، و اعتبروا ذلك دليلاً على أن الجزائريين كانوا مخلصين لفرنسا، لكن في الحقيقة لا يوجد أي دليل يؤكد أو ينفي ما ذهب إليه الدعاية الفرنسية.⁽¹⁾

و بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى اختفت الدعاية الألمانية، ثم ظهرت من جديد في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، و خاصة بعد وصول الحركة النازية إلى الحكم، حيث وجهت الصحافة الفرنسية في الجزائر أصابع الاتهام إلى الألمان فيما يخص بعض الأحداث التي عرفت الجزائر هذه الفترة، ففي 27 ماي 1933 نفتت صحيفة "السريع الجزائرية" La Dépêche Algérienne أنظار المسؤولية إلى آثار "الهتلرية في الجزائر"، و في نهاية جويلية 1934 أي قبل أحداث قسنطينة بأيام قليلة كانت في قسنطينة فرقة مسحية ألمانية، و أن مظاهرات جرت في الأحياء الشعبية آنذاك حمل أصحابها الصليب المعقوف و نادوا بحياة هتلر، و الكتابات الفرنسية تنسب أسباب هذه الأحداث إلى الألمان المعاديين لليهود، متجاهلة الأسباب الحقيقية و المتمثلة في قيام أحد اليهود بانتهاك حركة المسجد الأخضر ليلة 3 أوت 1934 و المتمثلة في قيام أحد اليهود بانتهاك حركة المسجد الأخضر ليلة 3 أوت 1934، و نجد أن الدعاية قد بلغت أعلى مراحلها عشية اندلاع الحرب العالمية لثانية فمذ بداية شهر أفريل عام 1939 افتتحت عدة إذاعات ألمانية كانت تبث برامجها و أخبارها باللغة العربية، بل و حتى بالقبائلية (البربرية) منها راديو برلنية، و راديو شتوتغارت، إضافة إلى الإذاعات الإيطالية من روما و طرابلس، و بسقوط فرنسا أصبحت إذاعة باريس مونديال، تحت الإشراف الألماني في 20 جويلية عام 1940 فقد بنتت هذه الإذاعات أخبار الحرب و انتصارات دول المحور و تحدثت عن أحوال الأهالي في العالم العربي و الإسلامي و عن الاستعمار الفرنسي و الانجليزي و وعدت شعوب المستعمرات و خاصة شعوب المغرب العربي بالاستقلال و ببناء عالم جديد، و كان هدفها من ذلك

(1)- المرجع نفسه، 253، 254.

إقناع العرب و من ورائهم المغاربة بالوقوف إلى جانب دول المحور ، ولقد ردد الأجير شكيب أرسلان آنذاك " أن المسلمين لا يذكرون ضعف الفرنسيين والإنجليز وأنهم لو أدركوا ذلك لأخرجوهم من بلدانهم و هو كلام قد يوحي بضرورة استغلال هذه الفرصة.⁽¹⁾

أما المعلقون العرب في الإذاعات فقالوا بأن ألمانيا ستحرر شعوب شمال إفريقيا من السيطرة الفرنسية، و أن الله قد بعث الألمان لينتقموا لهم...و أن الله سيزيل ظلم الفرنسيين بانتقام الألمان لكل العرب. و يرى بعض الملاحظين و خاصة رجال الإدارة الفرنسية في الجزائر بأن الأهالي بالجزائر و بفعل الدعاية الألمانية أصبحوا تائهيين بين مؤيد و باهت، و هناك أيضا من لاحظ بأن الأهالي كانوا يصفقون كثيرا في دور السينما كلما ظهرت صورة هتلر، بل و أن الإذاعة الفرنسية بالجزائر أصبحت غير مسموعة، إذ كان الأهالي حرصين على الاستماع إلى الإذاعات الألمانية و الإيطالية، و عندما إفتتحت إذاعة باريس مونديال أعلن إن أصوات المسلمين في شمال إفريقيا التي طالما خنقتها فرنسا سيكون في مقدورها الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها، و هذا ما زاد في حجم التأثير الدعائي بالنسبة لدول المحور في الجزائر على الخصوص.⁽²⁾ و بالفعل فقد تم تعيين جزائريين كمذيعين في هذه الإذاعة و هما راجف بلقاسم و سي الجيلالي.⁽³⁾

(1)- إبراهيم لونسي: تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر بأن الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 مجلة المصادر العدد الرابع 2001 المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 76، 77.

(2) - المرجع نفسه ص 77، 78.

(3)- راجف بلقاسم و سي الجيلالي: الأول من مواليد 19 سبتمبر 1909 بدوار أومالو " الأربعة ناث إيراثف " بتيزي وزو، هاجر عام 1924 و في أواخر 1930 إنخرط في حركة نجم شمال إفريقيا، بعد ندوة عام 1933 عين في المكتب السياسي رفقة مصالي و عمار عيماش و سي الجيلالي و بانون آكلي، كان من مؤسسي حزب الطب الذي عقد مؤتمره التأسيس في نانيتير يوم 11 مارس 1937، تعاون مع الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية في خدمة استقلال الجزائريين كان بعد حصة إذاعية موجهة للمهاجرين الجزائريين. استأنف النضال مع بواذر الهدنة و عمل على إحياء حزب الشعب الجزائري بفرنسا رفقة مناضلين آخرين. ثم التزم الحياء إثر الخلاف الذي حدث بين المناضلين و المركزيين، كان من الذين وجهوا إلى القيادة نداء العقل، غير أن راجف وجد نفسه في الأخير مع المركزيين حيث مؤتمره بالجزائر في منتصف أوت عام 1954، أما الثاني فهو مبارك الجيلالي من هو حوالي العلة بسطيف في 16 جانفي 1917 إنخرط في حزب الشعب عام 1942 و كان من مؤسسي قسمة العلة، أنتخب عام 1948 عضو في =

و بخصوص الاتصالات التي تمت بين بلقاسم راجف أحد أعضاء حزب الشعب الجزائري البارزين و الألمان يذكر محمد عباس في كتابه " رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية" عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية و تطورت الأحداث سريعا و انعكس ذلك سلبا على حزب الشعب الجزائري اتصل تاجر جزائري في بلجيكا بسي بلقاسم ببحث عن جواب لسؤال طرحه عليه بعض عيون ألمانيا هناك، مفاده: ما هو الموقف الذي ستتخذه الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب، و قبل أن يطرح سي بلقاسم نفس السؤال على مسؤولي الحركة و على رأسهم مصالي، قرر رفقة صديق له يدعى: " ربوح" الذهاب إلى بلجيكا سرّا، و دون إذن من قيادة الحزب للاتصال بالألمان، طمعا في مساعدتهم للحصول على الاستقلال، و كان السؤال الذي يختمر في ذهنهما هو: ماذا يمكن أن يقدمه الألمان للحركة الوطنية.

رحلة البحث عن جواب لم تنته في بلجيكا بل بدأت منها، لقد وجد راجف نفسه في مدينة "فيس بادن" الألمانية بيد لمخابرات الهتلرية موضع استنطاقات مشددة، قصد التعرف على إمكانيات الحركة و احتمال استغلالها في الحرب.⁽¹⁾

و يبدو أن الألمان لم يجدوا ما كانوا يبحثون عنه لدى راجف، و هو بدوره لم يجد ضالته لديهم، و مع ذلك و مع ذلك فقد قادت الرحلة سي بلقاسم و زميله حتى برلين عاصمة "الرايخ الثالث".

كلف راجف بعد عودته من برلين المناضل و عمارة رشيد ليخبر مصالي الحاج "السجين يومئذ بالحراش" بقضية الاتصال بالألمان، فعارض الموضوع بشدة، و بلغ الأمر فيما بعد إلى فصل كل المناضلين الذين كانت لهم صلة بالألمان و منهم راجف نفسه الذي يعبر عن موقف مصالي هذا بقوله: "إنه كان على حق"⁽²⁾ ، أما بشأن العمل في الإذاعة الألمانية فيقول راجف بأنه كان يتهم على

= المجلس الجزائري في عام 1953 عين عضو في اللجنة المركزية للحزب، غداة اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 أُلقي عليه القبض و سجن بقسنطينة ثم بالبرواقية.

(1)- محمد عباس: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة الجزائر 2005، ص 29.

(2)- المرجع نفسه، ص 30.

الاستعمار الفرنسي من خلال الحصّة التي يقدمها إلى جانب ترجمة البلاغات العسكرية المختلفة و هذا إلى غاية شهر مارس 1941 أي عندما حدث التمرد العسكري المشهور في ثكنة الحراش، حيث قام راجف و صديقه سي الجيلالي باستتكار القساوة التي عومل بها المتمرّدون من طرف الجيش الفرنسي الذي كان تحت مسؤولية حكومة فيشي الموالية للألمان. مما اضطر المسؤول على الإذاعة إلى استدعائهما ليطلب منهما مستقبلاً تقديم النصوص سيقرونها عبر الإذاعة إلى المراقبة، الأمر أدى بالمذيعين تقديم استقالتهما فوراً من الإذاعة الألمانية.

و كانت الإذاعة الألمانية بباريس ترسل حصصها باللغة العربية في كل من زيزن Seezen، و شتوتغارت Stuttgart، و كان لها أعوان شمال أفريقيين يقرؤون الحصص و ينشطون المحادثات و على رأسهم عبد الرحمان ياسين التونسي الأصل الذي كانت تربطه علاقة بالألمان و كان يتكلم لغتهم، بالإضافة إلى راجف بلقاسم الجزائري كما سبق الذكر.

و تؤكد التقارير المختلفة أنه كان للدعاية الألمانية تأثير واضح على السجناء لشمال إفريقيا في الجزائر و في مركز تجمع الفارين لشمال إفريقيا و هو مركز "كلارمان فيران Clermont ferrand" بفرنسا، و أهم الموضوعات التي اهتمت بها الدعاية الألمانية تمثل في ما يلي في إبراز الحقائق التالية:

- 1 - عدم اكتراث فرنسا بمسائل المسلمين في شمال إفريقيا و لم تبحث على تطوير مصيرهم و أهملتهم نهائياً، بل ارتكز اهتمامها على تقويم المزاي إلى الكولون و على الخصوص في الجزائر.
- 2 - اعتبار فرنسا دولة ضعيفة و ليست في مصاف الدول العظمى.
- 3 - إبراز تفوق ألمانيا على فرنسا في جميع المجالات.

4- الاهتمام الكبير الذي توليه الأمة الألمانية إلى المسائل الإسلامية و تقديم المساعدة للمسلمين لتحقيق استقلالهم...⁽¹⁾ و هكذا.

و بعبارة أخرى فإن الدعاية الألمانية الموجهة إلى شعوب المغرب العربي و من بينها الجزائر كانت تخدم الإستراتيجية العسكرية و السياسية لدول المحور، و لم تكن تهدف إطلاقاً إلى تحرير الجزائر، و لا شعوب المنطقة و هذه الدعاية هي في حقيقتها نابعة من العداء الشديد الذي كانت تكنه ألمانية للدولة الفرنسية و الذي تعود جذوره ما قبل حروب الوحدة الألمانية كما أبلغنا.

أما ردود الفعل الجزائرية تجاه الدعاية الألمانية فتمثلت في ظهور عدة حركات فردية و جماعة قام بها جزائريون يرغب أصحابها في الانتقال من العمل السياسي إلى العمل العسكري لأنه الأسلوب الوحيد الذي يكفل لهم إخراج فرنسا من أراضيهم، و من أبرز هذه الحركات تلك التي أطلقت على نفسها اسم "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" التي تعود جذورها إلى عام 1938 عندما كانت هناك اتصالات سرية بين الألمان و بعض عناصر حزب الشعب، و كان هدفها الأساسي هو التحضير لثورة يقوم بها الجزائريون ضد فرنسا مستغلين ظروف اندلاع الحرب العالمية و معتمدين على المساعدات الألمانية، دون أن يكون لأعضائها أية علاقة بالبرنامج السياسي للحركة النازية أو بأفكارها.⁽²⁾

و بعد سقوط باريس و استسلام الماريشال بيتان، أعادت اللجنة إحياء نشاطها مرة أخرى و قررت الاتصال بلجنة الهدنة الألمانية التي جاءت إلى الجزائر و اتخذت من فندق "لاليتي - السفير حالياً" مقراً لها حيث أرسلت لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا موفودين عنها و هما محمود عبدون، و عمارة رشيد إلا أن ضباط اللجنة غضب من ذلك واحتج على الموفدين بكل خشونة قائلاً لهما: إن ما قمتم به خطأ، إنكم مجانين بمجيئكم إلى هنا" و ضرب لهم موعداً آخر في إحدى المقاهي في شارع العقيد

(1) - يوسف مناصرية: وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر العدد 8 ماي 2003، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 142، 143.

(2) - إبراهيم لونيسي: تجدد فكرة العمل المسلح، مجلة المصادر: المرجع السابق، ص 82.

"دورنانو Dornano " عيان معنان حاليًا، لكن محاولاتهم باءت كلها بالفشل، و فقد الثقة في الألمان لكن اللجنة لم تتدنر، بل ظهرت من جديد عند نزول قوات الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر 1942 حيث يذكر أحد أعضائها و هو "سيد علي الحميد" أن بعض أعضائها اجتمعوا في مدرسة الرشاد في الجزائر العاصمة لإنشاء منظمة جديدة، و من هؤلاء الأعضاء نذكر: "محمد طالب، حسين عسلة، عبد المالك تمام، محمود عبدون، سي أحمد بن الشيخ الحسين القائم بالتعليم في المدرسة نفسها.⁽¹⁾

كما قامت جماعة من الشباب الجزائري في تونس بتأسيس منظمة وطنية أطلقوا عليها اسم "الحزب القومي الجزائري" و هدفها العمل على تحرير الجزائر و إنشاء دولة وطنية فيه، و لما علم الألمان بذلك عملوا على تسخيرها لخدمة مصالحهم بتكوين فرقة مظلية من عناصرها بهدف القيام بالتجسس لصالح الألمان في الجزائر، لكن نوايا الألمان لم تكن في صالح الجزائريين و بالتالي هذه العملية كذلك.⁽²⁾

و كخلاصة لما تقدم بخصوص علاقة حزب الشعب الجزائري بقوات المحور أنها لم تقف في شيء لأن كل طرف كان حريص على مصالح الخاصة، بل أن هذه التجربة أكدت مرة أخرى لعناصر حزب الجزائري الذين كانت لهم اتصالات مع الألمان أنه طائل من وراء هذه الاتصالات فالشرك ملة واحدة.

ج- الحزب و بيان الشعب الجزائري:

استمرارًا للنشاط حزب الشعب الجزائري السري خلال الحرب العالمية الثانية هذا النشاط الذي لم يتوقف لحظة واحدة حيث كان أنصار حزب الشعب لا يفوتون أية فرصة تتاح للقيام بعمل وطني سياسي كان أو مسلح، فمثلاً نجدهم قد سارعوا إلى استغلال فرصة نزول قوات الحلفاء بالجزائر في خريف 1942 حيث تؤكد الحصاد الأمريكي بأن الوطنيين الجزائريين قد اتصلوا بالسيد مورفي ممثل أمريكا في الجزائر و عبورا له عن رغبتهم في مساعدة الحلفاء من أجل حصول الجزائر على

(¹) - المرجع نفسه، ص 92، 93.

(²) - المرجع نفسه، ص 82، 83.

استقلال، و كان زعيم الاتصال هو فرحات عباس الذي كان يتمتع بحرية النشاط و التحرك، حيث اتصل بالسيد مورفي Maurphi عدة مرات قبل نزول الحلفاء، و آخر اجتماع بين الرجلين كان يوم 07 نوفمبر 1942، و يقول السيد مورفي أن هذا الاجتماع كان بدون استدعاء و بدون ان يتوقعه، و في نفس الوقت يصف مورفي فرحات عباس: بأنه وطني عربي جزائري متحمس، و أنه له حركة في مقدورها أن تسبب مصاعب شاقة أمام نزول قوات الحلفاء لو استعملها"، و قال فيه أيضاً أنه وجد فيه رجلاً معتدلاً و متعقلاً، و أنه كان يحضر إله لمناقشة استقلال الجزائر، و في المرة الأخيرة التي اجتمعا فيها أراد عباس أن يعرف رأي الحكومة الأمريكية فيما يخص إقامة دولة جزائرية مستقلة، فأحضره مورفي بأن أمريكا تتعاطف مع كل رغبات الاستقلال لكنها في الوقت الراهن حددت هدفها في هزيمة النازية.

و حسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فعن انطلاقة عباس بعد ذلك في إعداد وثيقة البيان الجزائري كانت من و حي هذه الاتصالات، بالإضافة إلى بعض الوعود التي أطلقها الحلفاء هنا و هناك، و هناك من يذهب إلى فرحات عباس يكون قد اجتمع بالرئيس الأمريكي "روزفيلت Roosevelt" أثناء مرور هذا الأخير بالجزائر، و أن عباس كان متحمساً لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو معتمداً على الوعد الصادر عن الحلفاء من أن الشعوب المستعمرة سيكون لها الحصر في مؤتمر السلام لأن تعبر عن نفسها.

و مهما يكن من أمر فإن عملية نزول قوات الحلفاء بالجزائر قد سمحت للمواطنين الجزائريين بالاتصال العلني و السري ببعضهم البعض، حيث حدث اتصال بين أفراد حزب الشعب و بين السيد فرحات عباس و كان موضوع النقاش هو شروط دخول الجزائر الحزب إلى جانب الحلفاء.⁽¹⁾

و بهذا الخصوص يذكر فرحات عباس أنه غداة نزول الأمريكيين و الأنجليز⁽¹⁾ في شمال إفريقيا سنة 1942 سرعان ما التأم شمل الحركة الوطنية الجزائرية و وحدث صفوفها و ضبطت برنامجاً

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، 196، 201.

مشاركاً و وجهت نداء إلى السلطات الفرنسية لكنه لم يخص بأي احترام، فاجتمعوا في مكتب الأستاذ بومنجل في الجزائر العاصمة، و حضر هذا الاجتماع السادة: الدكتور تافرالي رئيس القسم القبائلي في النيابة المالية، و غرسي أحمد نائب مالي، و قاضي عبد القادر مستشار عام و رئيس الجمعية الفلاحية، و الدكتور الأمين دباغين، وحسين عسلة عضوا حزب الشعب الجزائري، و الشيخ العربي التبسي، و الشيخ خير الدين، و الشيخ أحمد توفيق المدني من جهة العلماء المسلمين الجزائريين، و الدكتور ابن جلول، و فرحات عباس، و محمد الهادي جمام رئيس جمعية الطلبة، و الدكتور سعدان مستشار عام.

اتفق هؤلاء النواب على خطط مبدئية و قرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري و يضيف فرحات عباس.. " و كلفت أنا بتحريره فعدت إلى مدينتي سطيف و هناك حررت بيان الشعب الجزائري. "

هذا البيان لم تطلع عليه أية شخصية فرنسية أو أمريكية إلا بعد تسليمه رسمياً للسلطات المعنية " الحلفاء " و تباين التقرير الذي بعثه فرحات عباس للمارشال " بيتان " في أبريل 1941.

لقد لخص فرحات عباس في هذا البيان حصيلة 112 سنة من الاستعمار و حدد جملة من المطالب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الدينية تعيد الجزائر سيادتها و حريتها و في شهر فيفري عام 1943 صادق على نص البيان جميع النواب. و لم يكشف فرحات عباس بذلك بل صال و جال ربوع الوطن عارضا وثيقة البيان على الطب الجزائري.⁽²⁾

و يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله أنه بعد رفض جيرو مقترحات الوفد الجزائري الذي تقدم بمذكرة إلى الحلفاء في 20، 22 ديسمبر 1942 معتبرا نفسه مسؤولاً على الحزب و ليس على السياسة، عمد الجزائريون إلى وسيلة أخرى للضغط على الفرنسيين لكي يتخذوا موقفا واضحا من

(¹) - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 167.

(²) - المصدر نفسه ص 167، 168.

مطالبهم فحرروا بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943 و سلموا إلى السيد بيروظون بتاريخ 31 مارس 1943 كما أرسلوا أشخاص البيان إلى ممثلي أمريكا و روسيا و بريطانيا في الجزائر و أرسلوا نسخة منه إلى الجنرال ديغول في لندن و إلى الحكومة المصرية في القاهرة، و غي 3 أبريل عين الحاكم العام الفرنسي لجنة لدراسة المسائل الاقتصادية و الاجتماعية للمسلمين الجزائريين دون المسائل السياسية، و كانت السلطات تتماطل في التعامل مع وثيقة البيان بهدف تفويت الفرصة على الجزائريين و خلفه انقسامات داخل الحركة الوطنية حيث اعتبرت البيان وثيقة طوباوية أكثر منها واقعية لذلك طلبوا من الجزائريين تقديم ملحق مفصل للبيان.

أما البيان فقد احتوى على خمسة أقسام تعرض القسم الأول "الافتتاحية" إلى الوضع بالجزائر منذ احتلالها من الحلفاء، و تناول القسم الثاني أهمية الحريين العالميين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية، و في القسم الثالث استعراض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ عام 1830 و عن الاستعمار و الاستغلال و التفرقة العنصرية، و درس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة و اندلاع الحرب العالمية الثانية و أهمية نزول الحلفاء بالجزائر، أما القسم الخامس و الأخير فتضمن مطالب الجزائريين الأساسيين.⁽¹⁾

بينما تضمن ملحق البيان قسمين: القسم الأول احتوى الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلى ما بعد الحرب على أن تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص يضعه مجلس منتخب بالاقتراع العام من جميع سكان الجزائر.

أما القسم الثاني فتضمن ثلاثة أجزاء هامة مثل الاشتراك الفوري و الفعال للمثليين الجزائريين في حكومة و إدارة الجزائر و تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء بعدد متساوي بين الفرنسيين و الجزائريين، و إلغاء قانون الأهالي و توحيد نظام التجنيد، و تقديم إصلاحات اقتصادية و اجتماعية. و يلاحظ أن البيان و ملحقه أنه وثيقة احتوت على خليط من المطالب السابقة لحزب

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ، ج3، المرجع السابق، ص 203-205.

الشعب و العلماء و النخبة، و في 26 ماي 1943 قدم ملحق البيان إلى الفرنسيين، و قدمت نسخة منه إلى ديغول في 10 جوان من نفس العام.⁽¹⁾

لكن أحلام الجزائريين تبخرت بمجيء كاترو منذ جوان 1943 إلى الجزائر (لجنة فرنسا الحرة) حيث تنكر لكل شيء بما في ذلك البيانو ملحقه، و أصر على أن الجزائر فرنسية و ستظل فرنسية، و اعتبر بأن حركة البيان عاصفة يجب القضاء عليها و وقفها فقام بحل مجلس الوفود المالية و اعتقال فرحات عباس و عبد القادر السائح و نفيهما إلى إحدى قرى جنوب وهران⁽²⁾، أما الشعب الجزائري فقد تظاهر و عبر عن تضامنه مع زعمائه المعتقلين فأطلق سراحهم⁽³⁾ و موازاه مع ذلك فقد أعادت لجنة فرنسا الحرة العمل بقرار كريميو المشهور و هذا ما أضر بسمعة فرنسا في نظر الجزائريين و بالإضافة إلى كل ذلك عين كاترو لجنة في 14 نوفمبر 1943 تتكون من 16 عضواً لدراسة إصلاحات تخص المسلمين الجزائريين، و هي الإصلاحات التي أشار إليها ديغول في 12 ديسمبر 1943 عند زيارته إلى قسنطينة و هي الإصلاحات التي سيتضمنها قانون 07 مارس 1944 فيما بعد و هي تقريباً نسخة طبق الأصل لمشروع بلوم فيوليت عام 1936 مع بعض الاختلافات مثل نسخ الجنسية الفرنسية للجزائريين دون شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.⁽⁴⁾

في هذه الظروف العميقة كان حزب الشعب الجزائري رغم الحظر يقوم بنشاط سياسي مكثف على نطاق واسع من القطر الجزائري، إذ كان يشكل العمود الفقري للحركة الوطنية باعتباره التيار الثوري الاستقلالي الوحيد آنذاك، فكان يبذل قصارى جهده في التنظيم و يحاول في الوقت نفسه قيادة باقي التيارات الأخرى و توحيدها على هدف واحد و هو الاستقلال، لأن أنصار حزب الشعب صقلتهم

(1) - لمزيد من التفاصيل عن البيان و ملحقه أنظر:

Ahmed Mahsas : Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de la 1er guerre mondiale a 1954. ED L'HARMATTAN paris 1979 pp 165-168

(2) - فرحات عباس: المصدر السابق ، ص 207.

(3) - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900 - 1954 المرجع السابق، ص 76.

(4) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 212.

تجارب النضال المرير مع سياسة المستعمر فأصبحوا لا يتقنون في عودته و قد أثبتت الأحداث صحة توجهاتهم، مثل موقف لجنة فرنسا الحرة من البيان و ملحقه، و قانون 7 مارس 1944 و غيرها من الوعود الكاذبة.⁽¹⁾ لقد سمحت الأوضاع الداخلية و الخارجية بتأسيس تجمع وطني كبير تنسيق واسع بين ثلاثة تيارات وطنية هامة هي: حزب الشعب الجزائري (العمل السري) و العلماء و المنتخبون بقيادة فرحات عباس في الوقت الذي لم يكن فيه حزب الشعب يتصور أبداً الاندماج الكلي مع هذه التيارات لولا المصلحة الوطنية من جهة و من جهة أخرى إيجاد غطاء سياسي يستطيع من خلاله ممارسة نشاطه الوطني، و لهذا الغرض تأسست حركة "أصحاب البيان و الحرية A.M.L" بمبادرة من فرحات عباس الذي أودع ملفهما بنفسه لدى ولاية قسنطينة و كان ذلك يوم 14 مارس 1944 أي أسبوع فقط على صدور قرار 7 مارس 1944 و بالتالي يكون هذا التنظيم القوي كرر فعل مباشر على هذا القرار.⁽²⁾

و عن مجريات تأسيس "أصحاب البيان و الحرية A.M.L" يقول فرحات عباس: رغم هذه الحوادث فإن صمود النواب الماليين أرغم الوالي العام الجنرال كاترو Catroux إلى إعادة النظر في القضية و إعداد إصلاحات أخرى رفضها الجنرال ديغول نفسه للبلاد في الخطاب الذي ألقاه بمدينة قسنطينة بتاريخ 12 ديسمبر 1943، يتمخض عن هذه الخطبة مرسوم 7 مارس 1944 و لم يأت هذا المرسوم بالشيء الجديد، لأنه كان في جملة مستمداً من روح مشروع بلوم فيوليت... و يضيف فرحات عباس: " بعد صدور هذا المرسوم أسسنا في مدينة سطيف الحركة المسماة "أحباب البيان و الحرية" و دفعت أنا شخصياً قوانينها الأساسية لعمالة قسنطينة، و جددنا فيها أهداف هذه الحركة." كالتالي:

- المهمة العاجلة و الأكيدة لهذه الحركة، هي الدفاع عن البيان.

- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا.

(1)- Ahmed Mahsas :Op-Cit, p 173.

(2)- IBID, P175.

- استنكار الاستبداد و التنديد بالعنصرية و جبروتها.

أما وسائل النشاط فقد حددت كما يلي:

- إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية و ضحايا القمع و الاضطهاد.

- إقناع الجماهير بمشروعية حركتنا و خلق تيار مؤازر للبيان.

- ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، و تأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع

جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، و خلق روح التضامن في الجزائر بن اليهود و المسلمين

و المسيحيين و شعور المساواة و رغبة التعايش في السراء و الضراء تلك الروح التي هي أساس

تكوين أمة.⁽¹⁾

و يضيف فرحات عباس: "لقد بقيت متمسكاً بأهداف هذا المذهب الجديد و بعدما حددت هذه

القوانين الأساسية لحركتنا اتصلت بمختلف المنظمات، إن جمعية العلماء لم تتأخر عن الانخراط فيها،

وجرت بيني و بين زعيم حزب الشعب الجزائري مصالي الحاج اتصالات مشجعة و مثمرة أيضاً، و

أما الشيوعيون فأبوا الانخراط في حركتنا و أخذوا على سرعة و عجلة و أسسوا حركة أخرى

"أصحاب الديمقراطية و الحرية A.D.L" مناصرة لسياسة الإدماج".

أما النواب المسلمون الملتفون حول البيان فقد استطاعوا أن يطلقوا في مارس 1943 سراج

المعتقلين السياسيين و من جملتهم مصالي الحاج من سجن "لامبيز LAMBAISE و قضي يومه الول

و ليلته الأولى في منزل فرحات عباس بسطيف، و بعد إقامة قصيرة في الجزائر العاصمة وضع تحت

الحراسة في بوغار ثم قصر الشلالة، و يقول فرحات عباس أنه زراه مرتين و أكد له تأييده لحركة

أحباب البيان و الحرية مع شيء من التحفظ و الاحتراز ، و هذا ما قاله مصالي الحاج لفرحات عباس:

(¹) - Ferhat Abbas : La Mait coloniale, guerre et Revolution d'Algérie René Gulliard, Paris 1962, pp149, 150.

" يجب علينا أن نفعل شيئاً ما" ثم قال: " إنني أوليك ثقتي لتأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا و لكن لا أثق البتة بفرنسا، لأنها لا تدعم إلا للقوة و لا تعطي إلا ما ينتزع من يدها انتزاعاً".⁽¹⁾

فعندما توفرت عناصر الوحدة الوطنية عن طريق التيارات الثلاثة السابقة الذكر و التي تشكلت منها حركة أحباب البيان و الحرية، استطاعت هذه الأخيرة أن تخطو خطوات عملاقة و أن تكتسح الساحة في وقت قياسي إذ بلغ عدد المنخرطين 50.00 منخرط و في مارس 1945 تم تشكيل 163 شعبة و لعبت جريدة الحركة "المساواة" التي أنشئت في سبتمبر عام 1944 دوراً كبيراً في إعلام هؤلاء المناضلين و تنقيفهم ثقافة سياسية و أعطى العلماء ولاسيما حزب الشعب الجزائري نشاطاً قوياً لحركة أحباب البيان و الحرية و استفاد حزب الشعب من التغطية القانونية لأحباب البيان و الحرية للقيام من جهة بإدخال أكبر عدد ممكن من الجزائريين في الحركة الشرعية، و من جهة أخرى شن حملة وطنية شديدة ضد الاستعمار الذي لا يمكن إزالته إلا عن طريق الكفاح المسلح.

و ظهر حزب الشعب الجزائري أكثر فأكثر كحزب طلائعي بالنسبة لأحباب البيان و الحرية، و أقام انقسام أحباب البيان و الحرية إلى معتدلين و متطرفين، و رغبة المعتدلين في وساطة فرنسية لإيجاد حل وسط، بقي حزب الشعب على مبادئه المعهودة و تحدث عن استقلال الجزائر عندها بدأت تظهر الخلافات و خاصة في مؤتمر مارس 1945 تمسك حزب الشعب بمطالبه السابقة المتمثلة في:

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية.

- وضع دستور جزائري ديمقراطي و جمهوري.

- استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.

- استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية.

- الاعتراف بعلم جزائري.

(¹)- IBID, P 151.

كما صوت هذا المؤتمر (مارس 1945) لصالح إطلاق سراح مصالي الحاج، كما استطاع حزب الشعب أن يتجاوز المعتدلين فأصبحت الحركة الوطنية قوية موحدة أكثر من أي وقت مضى⁽¹⁾، فأصبحت السلطات الاستعمارية الفرنسية تتحين لها الفرصة لضربها في العمق.

و يذكر أحمد محساس في كتابه: " الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى حتى 1954" أنه عند تعاون حزب الشعب مع أحباب البيان و الحرية ساهم مناضلون في إضفاء الصبغة الشعبية على التجمع حيث انخرطت الفئات الشعبية في صفوفه بكل ديمقراطية، و تبوء حزب الشعب الجزائري مكانة معتبرة في التجمع و رجع الكفة لصالحه، و من ثم أصبحت مطالب أحباب البيان الحرية أكثر تطرفاً في محتواها لأن طموحات حزب الشعب كانت منسجمة مع طموحات الشعب الجزائري، و انعكس هذا التحول و التطور في الحركة الوطنية بفضل أنصار حزب الشعب منذ شهر جانفي 1945 في صورة إعادة توزيع القوى الفاعلة في صفوف قيادة أصحاب البيان و الحرية حيث نجد عدة مسؤولين من حزب الشعب أمثال: "الأمين دباغين و حسين عسلة، مسطول، و الشاذلي المكي و غيرهم" فمشاركة هؤلاء إلى جانب القادة ذوي الاتجاه المعتدل في قيادة الحركة قد أعطى منعرجاً حاسماً في مسار الحركة الوطنية.

و أمام قوة و صلابة الحركة الوطنية في هذه الفترة عمد الاستعمار إلى أسلوب الاستقزاز و المناورة بغية القمع و التخويف و بث الشقاق، و حاول أيضاً تفكيك صفوف أحباب البيان و الحرية و إثارة الحزازات بين المسؤولين، إذ كان يعتقد أن هذه الوسائل تمكنه من عزل حزب الشعب الجزائري، و بالتالي يضمن تفادي الخطر الذي قد تحدثه هذه القوى الموحدة، و من أساليب التفريق التي لجأ إليها المستعمر تلك القصة التي رواها فرحات عباس نفسه حيث يقول: حاول موظف الإدارة لفت انتباهي إلى نوع تشكيلة فروع أحباب البيان و الحرية المكلفة بنشر جريدة المساواة فقال لي: إن في مكاتب تلك الفروع عناصر معروفة بانتمائها إلى حزب الشعب...إنكم تعملون لصالح مصالي" و كان رد فعل

(1) - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 77، 78.

فرحات عباس بأن من حق جميع الجزائريين الانضمام إلى أصحاب البيان و الحرية و أن أهم شيء بالنسبة للجزائر في عام 1945 هو تلبية لمطالب الوطنية و تسطير برنامج التنفيذ تلك المطالب فالأحرى أن ترتاح الحكومة لوجود حزب الشعب في هذا التجمع.⁽¹⁾

و من خلال ما سبق يمكن القول أن حزب الشعب الجزائري قد واصل نشاطه السياسي محافظاً على مبادئه التي جدها في برنامج ماي 1933 و لم يغير منها غير مبال بمختلف أساليب القمع التي تعرض لها، و كان دائماً في المواعيد السياسية التي يملئها عليه الواجب الوطني فشارك في تحرير بيان الشعب الجزائري عام 1943 و شكل النواة الصلبة لحركة أصحاب البيان و الحرية لعام 1944، فهو بحق مدرسة وطنية و قبلة التيار الثوري الاستقلالي.

(1)- Ahmed Mahsas : OP.CITe, pp 191- 195.

الفصل الثالث: حزب الشعب الجزائري من عام 1945 حتى عام 1954.

1- حزب الشعب الجزائري و حوادث 8 ماي 1945:

من خصائص حزب الشعب الجزائري أنه حزب متماسك لم تضعفه لا ويلات الحرب العالمية الثانية و لا مختلف وسائل القمع و الاضطهاد التي تلجأ إليها السلطات الاستعمارية الفرنسية بل لم تزده هذه الأساليب إلى قوة و صلابة، و ظل من فترة لأخرى يسجل تطورا مع الساحة السياسية و بانضمامه إلى حركة أصحاب البيان و الحرية ازداد قوة و أصبح يمثل تيار الأغلبية في الحركة الوطنية. فأطروحة ثورية اكتسحت أطروحات التيار المعتدل (جمعية العلماء، فرحات عباس)، و بهذا ازداد التناظر بين الاستعمار و الحركة الوطنية، حيث تعذر على الحكومة الفرنسية إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، خاصة و أن الإصلاحات التي جاءت بها⁽¹⁾ لم تحظ بالقبول من طرف الشعب الجزائري، و لم تتل رضى حتى المعمرين، هذه الوضعية نتجت عن تعنت الحكومة الفرنسية في موقفها الرافض للتسليم بالواقع الجزائري، و رفضها القاطع لأية تسوية حتى و لو كانت حلاً انتقالية مثل التي نادى فرحات عباس. و منذ هذا التاريخ و الإدارة الفرنسية تتربص الفرص بأنصار التيار الثوري الاستقلالي (حزب الشعب) و لما عجزت عن مواجهة حركة أصحاب البيان و الحرية خلال شتاء 1944 و ربيع 1945 و قد أثارت هذه العملية موجة من السخط و المظاهرات لصالح إطلاق سراحه سواء من أعضاء حزبه أو من أعضاء حركة أصحاب البيان و الحرية، و بدلاً من إطلاق سراحه نقل إلى قصر الشلالة وزاره فرحات عباس هناك.⁽²⁾

و في قصر الشلالة دبر له والي ولاية الجزائر "لوري بيريلييه Perillier" عملية استغرافية و هي عملية عسكرية ضد قبائل البدو العشابة متخذاً إياها محكاً لامتحان سلطته، أدت تلك الاجراءات التعسفية إلى اندلاع مظاهرات وطنية و انتهت باعتقال زعماء أصحاب البيان و الحرية في منطقة

(1)- لمزيد من التفاصيل عن قرار 7 مارس 1944 أنظر:

Mahfoud Kaddache histoire du nationalisme Op. cite , p 953.

(2)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 228.

العشابة، و ملت السلطات الفرنسية مصالي الحاج مسؤولية ما وقع و قررت نفيه إلى أقصى الجنوب في مدينة المنيعية و كانت الأزمة السياسية على أشدها و زادت تلك الإجراءات ضراوة.⁽¹⁾

و من المنيعية إلى "برازافيل" عاصمة الكونغو الفرنسية في إفريقيا و قد اعتبر الوطنيون هذه العملية تحدياً له و إثارة لمشاعرهم في وقت كانت فيه البلاد تستعد للاحتفال مع الحلفاء بانتصار الحرية و الديمقراطية.⁽²⁾

و ما يؤكد بأن الظروف كانت فعلاً مشحونة بالتوتر و توشي بقرب حدوث أشياء خطيرة هو تصريح عاملة قسنطينة السيد: "كاربونيل ليستراد Lestrade- Carbonnel " للدكتور سعد أن أحد مسؤولي أصحاب البيان و الحرية يوم 26 أبريل 1945 و ذلك في سرية تامة قائلاً: "بأن لبعض الاضطرابات توشك أن تقع و سوف يتلوها صدور بحل حزب كبير، و من جهة أكد رئيس اتحادية شيوخ البلديات السيد: "أبو Abbo" بأن اندلاع أحداث الشعب هو وشيك الوقوع و أن الجنرال ديغول سيضطر إثرها إلى إلغاء إصلاحات 7 مارس 1944".⁽³⁾

و بحلول فاتح ماي 1945 اليوم العالمي للعمال، فقد عمت المظاهرات جميع مدن الجزائر و كانت في أغلبها هادئة سليمة، و رغم تحرير فرنسا و عودة الديمقراطية و الحرية إلى أوروبا و تحقيق أهداف الميثاق الأطلسي⁽⁴⁾ فإن حزب الشعب الجزائري ما يزال ممنوعاً من ممارسة نشاطه بل هو عبارة عن منظمة عمالية فقط، و كان رئيس قد أبعد من الجزائر كما أسلفنا إلى برازافيل لذلك قام أعضاء حزب الشعب و أنصاره بمظاهرات يوم فاتح ماي 1945 نادوا فيها العلم الوطني.⁽⁵⁾

(1)- Ahmed Mahsas : Op. Cite, p 195.

(2)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 229.

(3)- Ferhat Abbas : Op. Cite, pp 153-154.

(4)- الميثاق الأطلسي 14 أوت 1943.

(5)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 229، 230.

و كان حزب الشعب يريد أن يبرز تمثيل الحركة الوطنية الجزائرية و يبرهن للحلفاء أنه يوجد بالجزائر متحدثون باسم الشعب الجزائري أكفاء غير السلطات الفرنسية، و جرت مظاهرات أو ماي في مدن كثيرة و كانت مظاهرة الجزائر العاصمة أكثر عنفاً.⁽¹⁾

و شارك في المظاهرات عشرات الآلاف من الجزائريين عبر كل المدن الجزائرية في مسيرات منظمة سادها الانضباط، و كانت قوات الشرطة تعمل على استفزاز المتظاهرين لكنهم بقوا متمسكين بتعليمات قادة الحزب.

و في الجزائر العاصمة أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين و قتلت مناضلين اثنين و أصابت حاملي العلم "بلحفاف، و زيار".⁽²⁾

و حسب رواية محفوظ قداش، فإن عدد القتلى اثنين و عدد الجرحى ثلاثة عشر⁽³⁾، لقد أثار اغتيال بعض المناضلين في الجزائر العاصمة سخط الشعب الجزائري عبر كامل التراب الوطني، و توتر الوضع بشدة و انتشر خبر مجازر العاصمة في كل مكان.⁽⁴⁾

كانت هذه إذن الأوضاع العامة في الجزائر و واقع النشاط السياسي الوطني و خاصة واقع حزب الشعب الجزائري المحل عشية حوادث 8 ماي 1945.

أما فيما يخص حوادث 8 ماي 1945 و علاقتها بحزب الشعب الجزائري على الخصوص فإنه يمكن القول بأن نجاح الحزب في تنظيم مسيرات أول ماي 1945 و التي بلغ عن طريقها الحلفاء بمطالبه الوطنية المعتادة، فكل تحرير مصالي الحاج إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، برلمان جزائري، الاستقلال الوطني، قد شجع أنصار هذا الحزب بأن يعيدون الكرة لتنظيم مظاهرات أخرى يوم 08 ماي 1945 بمناسبة انتصار الحلفاء على النازية، لأن حزب الشعب يريد إظهار تعلق الشعب

(¹)- الجليلي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 79.

(²)- Ahmed Mahsas : Op. Cite p 197.

(³)-Mahfoud Kaddach : Histoire du Nationalisme Algérienne Tou II , Op. Cite, p 700.

(⁴)- Ahmed Mahsas : Op. Cite, p 197.

الجزائري بالمثل العليا التي أكد عليها الحلفاء أثناء الحرب و خاصة منها مبدأ تقرير المصير للشعوب المغلوبة على أمرها".⁽¹⁾

و فعلاً لقد شارك أنصار حزب الشعب في هذه المظاهرات بقوة سواء عن طريق التعبئة أو عن طريق التنظيم و الملاحظ هنا أنهم حثوا المتظاهرين على التزام الهدوء التام و أكدوا على الطابع السلمي لهذه المظاهرات، لقد رفعت تقريباً نفس الشعارات، و بهذا الصدد كتب فرحات عباس يقول: "08 ماي 1945 كان يوم ثلاثاء وهو يوم سوق أسبوعي، تستقبل مدينة سطيف في مثل هذا اليوم ما بين 05، 15 ألف شخص من الفلاحين و التجار القادمين من المناطق المجاورة".

إن الإدارة الاستعمارية هي التي آذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات، استجابة لطلب بعض المسلمين الذين أعربوا عن رغبتهم في وضع باقة من الزهور على قبر الجندي المجهول.⁽²⁾

لنا هنا بصدد التطرق إلى تفاصيل هذه الحوادث لأنها ليست موضوعنا و إنما نحاول الوقوف على علاقة حزب الشعب بها و على تداعياتها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية ككل، عن حزب الشعب الجزائري دائماً نجده سباقاً إلى تنظيم المظاهرات و المسيرات التي مدخلاً لها يدافع عن القضية الجزائرية و مناسبة 8 ماي 1945 هي واحدة من اكبر المناسبات العالمية التي استغلها الحزب مؤكداً على الطابع السلمي لهذه المظاهرات، لكن المناسبات العالمية التي استغلها الحزب مؤكداً على الطابع السلمي لهذه المظاهرات، لكن و كما سبق و أن أشرنا فإن الإدارة الاستعمارية كانت دائماً تتربص الفرص لضرب هذا الحزب و من ورائه الحركة الوطنية الجزائرية، و فعلاً لقد استنفرت المتظاهرين و حولت المظاهرات إلى حوادث مأساوية، و أقدمت على حل أصحاب البيان و الحرية⁽³⁾ و أقدمت

(1) - الجبالي صاري: محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 79، 80.

(2) - Ahmed mahsas : Op. Cit, p 198.

(3) - لقد حلت حركة أحباب البيانو الحرية يوم 14 ماي 1945 لمزيد من التفاصيل أنظر: Mohmed Harbi : Aux Origines du Front de libérations nationale, la scission du P.P.A M.T Contribution à L'histoire du populisme Révolutionnaire en Algérie, Ed. Christian Bourgois, Paris 1975, p 23.

على اعتقال قادة الحركة الوطنية زاعمة أنها قضت على الحركة الوطنية إلى الأبد.

إن هذه الحوادث الدموية في حقيقة الأمر لم تزد الحركة الوطنية إلا قوة و تماسكاً و استمرارية و هو ما أكدته الأحداث فيما بعد، لن الشعب الجزائري استوعب الدرس جيداً و اقتنع و لآخر مرة بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

2- إعادة تسمية الحزب " M.T.L.D " و نشاطه.

بعد رفع حالة الحرب التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية و عن حوادث 8 ماي 1945 الدموية و بدأت إجراءات التهدة التي أقرتها الإدارة الاستعمارية فأصبح لزاماً على قيادة حزب الشعب الجزائري المحظور أن يبحثوا عن أسلوب جديد و عن طريقة أخرى تكفل لهم مواصلة نشاطهم و نضالهم الوطني⁽¹⁾ خاصة بعد إطلاق سراح مصالي الحاج في 11 أوت 1946⁽²⁾ و وصوله إلى الجزائر في 13 أكتوبر 1946 و استقراره في بوزريعة بأعالي العاصمة، حيث منع من التنقل إلى المدن الكبرى و من التجوال في أحياء العاصمة.⁽³⁾ في هذه الأثناء طرحت على قيادة الحزب مسألتان، مسألة الوضع القانوني و الشرعي للحزب، و مسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946.

لقد فاجأ مصالي الحاج بعض المناضلين بقرار المشاركة في هذه الانتخابات، و استطاع في الأخير أن يقنع اللجنة المركزية بضرورة المشاركة و هنا طرحت إشكالية التسمية الجديدة، فاقترح السيد إبراهيم معيزة⁽⁴⁾ اسم " الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D " تعتمد كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية مع إبقاء الحزب العتيد كجناح سياسي سري⁽⁵⁾، لأن

(1)- André Noushi : Op. cite, p 145.

(2)- بعد اطلاق سراحه توقف في باريس و نشط تجمعات شعبية نظمها العمال المهاجرون، لمزيد من التفاصيل أنظر: Hahfoud Kaddach ; Op. Cite, 753.

(3)- Ahmed Mahsas : Op. Cite, p 227.

(4)- إبراهيم معيزة عضو اللجنة المركزية للحزب و هو محامي من سطيف أنظر: Mahfoud Kaddache : Op. Cite, p 756

(5)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 230.

القضية لا تتعلق حسب قيادة الحزب بتغيير البرنامج أو المبادئ أو الهيئات القيادية أو هيكل الحزب، إنما هي إستراتيجية جديدة لمواصلة المسار النضالي الوطني، و في هذا السياق تم التطرق أيضا إلى ضرورة الشروع في إنشاء جناح سري مسلم من أجل الإعداد للثورة التحريرية، و هذا ما عبر عنه صراحة كل من عمر أوصديق و الطيب بولحروف، عندما قال انتقد سياسة القيادة و تنديدها بشأن التحضير للثورة و طالبنا صراحة بتغيير القيادة و إنشاء تنظيم عسكري موحد⁽¹⁾ ، و هذا ما يجب استخلاصه - حسب رأيهما- من مجازر 8 ماي 1945.

و كان قرار المشاركة الذي فرضه مصالي الحاج و جماعته مدعماً بعدة حجج و مبررات أهمها ضرورة المزوجة بين النضال الشرعي العلني و النضال السري بهدف إعطاء الحركة دفعا قويا⁽²⁾. إذن لقد قرر حزب الشعب الجزائري المشاركة في انتخابات 10 نوفمبر 1946 الخاصة بالمجلس التشريعي تحت الاسم الجديد للحزب " الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية و هي الانتخابات الأولى من نوعها في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، و كان بإمكان الحزب الفوز بعدد مريح من المقاعد لو لم تتدخل الإدارة الاستعمارية بالمانورة و التزوير الذي تجلى في رفض ترشح مصالي الحاج في الجزائر العاصمة، كما رفضت قوائم الحزب في وهران و سطيف و لم يعلم الحزب بذلك إلا بعد انقضاء المدة القانونية للترشيحات، و بالتالي لم تحصل الحركة سوى على 05 مقاعد ثلاثة منها في قسنطينة و هم "لمين دباغين، جمال دردور، سعود بوقادوم" و مقعدان في العاصمة و هما: " أحمد مزغنة، محمد خيضر" كما ترشح لهذه الانتخابات 08 مترشحين عن الإدارة الفرنسية و

(1) - Mohamed Harbi : Aux Origine, Op. Cite, p27.

(2) - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني: الأسطورة و الواقع ترجمة كميل قيصر داغرط، دار الكلمة، بيروت، لبنان، 1983، ص 42.

مرشحان عن الشيوعيين.⁽¹⁾ علماً بأن حزب فرحات عباس "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A تاركاً كل الحظوظ لحزب مصالي الحاج و ذلك بالتنسيق مع هذا الأخير.⁽²⁾

كانت طبعاً هذه الانتخابات هي الأولى التي يخوضونها الحزب منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أولاهم أهمية كبيرة ليس على أساس عدد النواب المرشحين و إنما على أساس ما ستؤدي إليه من نتائج قد تعود بالفائدة على مستقبل التيار الاستقلالي.⁽³⁾

و منذ هذا التاريخ أصبح اسم الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D هو الغطاء الشرعي و القانوني للحزب و في نفس الوقت يستمر حزب الشعب في عمله السري، و من أجل مشروعية حركة الانتصار في التعامل مع مصالح الإدارة الاستعمارية بشكل رسمي اعتبر أحمد مزغنة رئيساً لحركة الانتصار وحيد كحول أميناً عاماً لها هذا ظاهرياً فقط.⁽⁴⁾

و تلا نشاط الحزب المتمثل في المشاركة في الانتخابات التشريعية 10 نوفمبر 1946 نشاط آخر تتمثل في انعقاد ندوة إدارات الحزب- اللجنة المركزية + بعض إدارات الحزب- و ذلك في نهاية شهر ديسمبر 1946 في إقامة خاصة⁽⁵⁾ بغابة باينام قرب بوزريعة برئاسة زعيم الحزب مصالي الحاج، حضرها حوالي 50 عضواً من إدارات الحزب.⁽⁶⁾

و قد دافع مصالي الحاج و كحول و معيزة إبراهيم على النهج الجديد الذي شكاه للحزب و هو المشاركة في الانتخابات، أما خصومهم عمر أوصديق و الطيب بولحروف و عمار ولد حمودة فدعوا إلى السرية التامة و الإعداد الفوري للكفاح المسلح.

⁽¹⁾- Ahmed Mahsas: Op. Cite, p231.

⁽²⁾- Bengamin Stora- Zkya Souad : Ferhat Abbas Une autre Algérie ed Casbah Alge 1995, p175.

⁽³⁾- Ahmed Mahsasi : Op. cite , p 231.

⁽⁴⁾- Ben youcefben Khadda: les origines du 1er November 1954 ED DAHLEB- Alger 1989, p 117.

⁽⁵⁾- الإقامة التي تم فيها الاجتماع هي للمناضل في الحركة "المهدي" أنظر، Mahfoud Kaddach : Op.cite, p775.

⁽⁶⁾- Hocine Ait Ahmed: Mamovies d'un Combatant, P 87.

أبرز مصالي ضرورة الدمج بين النضال الشرعي و النضال الغير شرعي و عدم ترك المجال متاحًا للخصم، و كان مصالي مهتمًا بضرورة تأييد معارضته حيث حاول إقناعهم بنصيحة عبد الرحمان عزام الأمين العام للجامعة العربية آنذاك عند ما قال له: " إن مشكلتكم غير معروفة، عرفوا بها إذا أردتم أن اخرجوا من الحوار الثنائي مع فرنسا و تدويلي، دعوا الرأي العام العالمي يقف إلى جانبكم" و قد اعتبر بناي و أعلى أحد إطار الحزب الذي لم يكن يشعر بي تعاطف مع الجامعة العربية، إن تدخل عزام باشا غير مقبول، و في بعض الأوساط كان الكلام عن الجامعة العربية يثير الضحك. لقد كانت عروسة مصالي تغذي عدااء خصومه خاصة في منطقة القبائل لأن فكرة الجزائر جزائرية كانت تلوح في الأفق.

أما الدكتور لمين دباغين فبقي صامتًا و لم يبد رأيًا وفر صمته من قبل معارضي الانتخابات على أنه رفض للمسار الجديد.⁽¹⁾

و بعد ناقشة صعبة و جادة تغلب الاتجاه الذي يمثله زعيم الحزب، و رغم موافقة الحاضرين بالأغلبية على النهج الجديد للحزب إلا أن هذه الندوة يمكن اعتبارها البداية الحقيقية للصراع داخل هياكل الحزب و مقدمة الأزمة التي سيعرفها الحزب في المستقبل القريب.

و في نهاية أشغال الندوة اتفق الحاضرون على إنشاء لجنة رقابة هدفها الإعداد لعقد مؤتمر تطرح في جميع القضايا المتعلقة بالحزب، و لعل ذلك كان إشارة إلى أن مسألة المشاركة في الانتخابات لم تلق الموافقة التامة من قبل إدارات الحزب⁽²⁾، مما جعل الجماعة التي لم تتسع طريقة الانتخابات تطالب بضرورة عقد مؤتمر و جعلت من مهمتها الإعداد له ضمن هدف واضح و هو إعداد تغييرات

⁽¹⁾- Mohamed Harbi: Le FLN MIRAGE et REALITE des origines à la prise du parvoir 1945-1962. ENAL . Alger 1993, p 34.

⁽²⁾- Hocine Ait Ahmed: Mémoire d'un combattant l'esprit d'indépendance 1942-1952 document sylvie messinger, paris France 1983, P 88.

في الهيئات القيادية، و يبدو ان الفشل في الانتخابات عن طريق رفض بعض اللوائح في الجزائر و
وهران و تزوير الانتخابات قد سهل بعض الشيء من مهمة هؤلاء⁽¹⁾.

إن الطبيعة الشعبية لحركة الانتصار و تجذرها في عمق المجتمع الجزائري و التعبير الصادق الذي
كان يطبع سلوك مناضليها هو الذي أكد الوطنية الحققة لهذه الحركة، لاسيما و أنها كانت أكثر الحركات
الوطنية الأخرى نفوذًا و أقواها تنظيمًا و أوسعها انتشارًا في المدن و الأرياف⁽²⁾.

و بفضل التنظيم المحكم و النضال المستمر نجحت حركة الانتصار في ترسيخ مبدأ الاستقلال لدى
الشعب الجزائري بمختلف شرائحه.

و نتيجة لهذا التجدر الشعبي ظهرت عدة جمعيات و منظمات تبنت مبادئ حركة الانتصار فشكّلت
امتدادًا طبيعيًا لها، و من هذه المنظمات و الجمعيات نجد "المشاركة الإسلامية الجزائرية Scoute
Muslmane Algérienne" التي تعد بحق مدرسة للوطنية الجزائرية⁽³⁾ " و جمعية الطلبة المسلمين
الجزائريين للشمال الإفريقي "A.E.M.A.N.A." و كذلك "اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل".

إن هذه التركيبة الاجتماعية التي تميزت بها حركة الانتصار جعلت منها حركة عمالية توغلت
داخل المهاجرين الجزائريين بأوروبا عمومًا و فرنسا خصوصًا و قد كان لهؤلاء المهاجرين دورًا
بارزًا و خطيرًا في تطور حركة الانتصار و خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، حيث
لعبوا دورًا هامًا من حيث المشاركة في الثورة و إنجاحها.

(¹)- Mohamed Harbi: Le FLN op.cite pp 34, 35.

(²)- yves Gauthier et Joel: Naissance et croissance de la République Algérienne
démocratique et populaire ed Marketing, 1978, p 28.

(³)- Mohamed Harbi: La guerre commence en Algérie, ed Complexe bruxelles 1984,
p 15.

و خلاصة القول أن حركة الانتصار هي نسخة طبق الأصل لنجم شمال إفريقيا و حزب - استمرارية- بحيث أن ما طرأ من تغييرات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و مذابح 08 ماي 1946 لم يمس المبادئ و الأفكار و البرامج بل حتى بعض الجوانب الشكلية فقط.⁽¹⁾

و كما كان متفقاً عليه و تجنباً لاستمرار الخلافات و الانقسامات التي خلفتها مسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية 10 نوفمبر 1946 تقرير عقد مؤتمر يضم إدارات الحزب يومي 15، 16 فيفري 1947، اجتمعت الإطارات يوم 15 ببوزريعة، و يوم 16 ببلكور، و وفقاً لما ذكر عمر أوصديق فقد حضر المؤتمر حوالي 55 عضواً يمثل عشرون منهم ولايات وهران، الجزائر، قسنطينة، القبائل، و الباقي هم أعضاء الحزب.⁽²⁾

و من بين الذين حضروا المؤتمر نذكر: مصالي الحاج، حسين الأحول، بن يوسف بن خدة، محمد خيضر أحمد مزغنة، محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، حين آيت أحمد، محمد بلوزداد، عمر أوصديق، عبد الحميد سيد علي، عبد الرحمان طالب، حمو بوتليليس، هوارى سويح، محمد يوسف، مبارك فيلاي، و علي بناي، إبراهيم معيزة، شوقي مصطفىوي، سعيد عمرانى، أحمد بودة، حسين عسلة، عبد المالك تمام، محمد ممشاوي، حاج محمد شرشالي و غيرهم.⁽³⁾

انتهى الخلاف بتسوية المسائل الرئيسية حيث كان كل واحد يفكر بان الهدف الأساسي هو الحفاظ على وحدة الحزب.⁽⁴⁾

و توصل المؤتمر في الأخير إلى القرارات التالية:

1- الإبقاء على حزب الشعب الجزائري في إطاره السري القديم للعمل على توسيع القاعدة الحزبية و نشر الفكرة النضالية الاستقلالية.

⁽¹⁾- يؤكد أحمد بودة أحدي قيادي حركة الانتصار بأن التغييرات قد مست التسمية و الهياكل و بعض الأشخاص فقط..
⁽²⁾- Mohamed Harbi: Le FLN Op- Cite, p 35.

⁽³⁾- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 239.

⁽⁴⁾- Mohamed Harbi: Le FLN Op- Cite, p 35.

2- متابعة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمظهرها الشرعي و إطارها القانوني بمساعيها و نشاطها في الأوساط الرسمية و الشعبية لتوعية الجماهير بصفة عامة و للتخفيف من المشاكل اليومية التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية لدى الإدارة الفرنسية.

3- إنشاء المنظمة الخاصة "L'O.S" :

لقد أعاد قرار إنشاء المنظمة الخاصة الحيوية من جديد للحزب، و قد عين على راس هذه المنظمة محمد بلوزداد و هو شاب من خيرة المناضلين ذكاءً و تكويناً و حيوية و إخلاصاً، كان قد تولى مسؤولية شبيبة الحزب ببلكور و مسؤولية في الحزب بعمالة قسنطينة، و قد كان رغم صغر سنه عضواً في المكتب السياسي للحزب، و نظراً لصفاته و أخلاقه العالية أولاه الحزب الثقة المطلقة، و أسند إليه مهمة تشكيل التنظيم السري العسكري، و تعهد له بتقديم المساعدة الكاملة، و ترك الحرية له في اختيار العناصر الوطنية المؤهلة للعمل الثوري.

و قد باشر بلوزداد عمله وفق مبدئين هما:

- اختيار أحسن المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة الخاصة.
 - الفصل التام بين المنظمة الخاصة و التنظيمات الأخرى التابعة للحزب حفاظاً على السرية التامة.⁽¹⁾
- ثم بادر بتوزيع المهام على المناضلين الذين أختارهم و هم : محمد بلوزداد رئيس هيئة الأركان.

- حسين آيت أحمد نائب رئيس هيئة الأركان مسؤول على منطقة القبائل.

- بلحاج الجيلالي عبد القادر المدرب العام.

- محمد بوضياف مسؤول قسنطينة.

- محمد رجيمي مسؤول الجزائر العاصمة.

- محمد مبروك مسؤول الشلف و الظهرة.

(1)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 240، 241.

- عمار ولد حمودة مسؤول وهران.

- محمد يوسف مسؤول شبكات الاستعلامات و الاتصالات.⁽¹⁾

و قد عرفت المنظمة تغييرات على مستوى قيادتها لظروف طارئة فكان أن عوض حسين آيت أحمد محمد بلوزداد في بداية سنة 1948 بسبب حرص هذا الأخير، ثم استبدال آيت أحمد بأحمد بن بلة بسبب ما سمي آنذاك بالأزمة البربرية.⁽²⁾

و قد أستعين بعناصر الحزب المحنكة و كان يطلب منهم علاوة على خصال المناضل من إيمان و روح تضحية و تقان و اكتمال جسدي، و انضباط صارم و المحافظة على السر، و كان إختيار مناضلي المنظمة الخاصة يتم من بين المناضلين الذين لا يعرفوهم الجمهور و تجهلهم الشرطة، و استطاعت المنظمة أن تضم ما بين 1000 و 1500 مناضل كان تكوينهم مزدوجاً تكوين سياسي و تكوين عسكري فالعسكري، مثل حرب العصابات، التعرف على السلاح، دراسة القوانين العسكرية، ثم التمارين التطبيقية مثل استعمال الأسلحة و مناورات في الميدان، و في أقل من سنة استطاع مناضلو المنظمة الخاصة أن يكتسبوا تكويناً سياسياً و عسكرياً متيناً، فكونت ثوريين منضبطتين و على استعداد لأي عمل عسكري.⁽³⁾

كما سعت المنظمة للحصول على الأسلحة بجميع الوسائل داخل و خارج الوطن، و أنشئت مراكز لصنع الأسلحة و الذخيرة الحربية و المتفجرات في عدة مناطق من الوطن، و حددت مناطق للتدريب في الجبال و الوديان و الغابات و الشعاب و الصحاري لأن حرب العصابات تتطلب معرفة طبيعة الأرض، ثم أنشأت شبكات دعم للمنظمة مثل شبكة التواطؤ Réseau de complicité، و شبكة الاتصالات Réseau de Transmission و مهمة الشبكة الأولى هي اختيار الملاجئ السرية التي يمكن إخفاء المناضلين فيها عندما تطاردهم الشرطة و إعداد مخابئ للأسلحة و الذخيرة، أما مهمة

⁽¹⁾ - المرجع نفسه، ص 241 .

⁽²⁾ - M'hamed. Yousfi : L'Algérie en Marche Tou I ENAL Alger 1984, pp83, 84.

⁽³⁾ - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 98، 99.

الشبكة الثانية فهي شراء أجهزة الاتصالات و التدريب عليها، و يشرف على هاتين الشبكتين اختصاصيون في حدود الإمكان.⁽¹⁾

كما قسمت المنظمة الخاصة البلاد إلى مناطق و نواح، و تم تفويض المناضلين في خلايا و فرق على أساس السرية و احترام الفصل في الأفواج، و قد كانت المنظمة صارمة في مبدأ السرية إلى درجة أن التدريبات يشرف عليها مدربون لا تبدوا إلى أعينهم و لا تعرف أسماؤهم الحقيقية و إنما يعرفون بأسماء مستعارة، و حتى القادة الذين يراقبون التدريبات ،و ينتقلون يؤدون مهامهم في سرية مستعملين الألقاب.

و ما كاد عام 1948 ينقضي حتى تقدم مسؤول المنظمة بتقرير إلى اللجنة المركزية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية. و هو تقرير هام جداً جاء في وقت اشتد فيه القمع و الزجر، و احتدم فيه الصراع الحزبي، و في وقت لا يعلم الشعب الجزائري بهذا التنظيم السري، و يعتبر التقرير وثيقة أساسية من وثائق الثورة الجزائرية، لأنه يؤكد على عدة حقائق مثل التحضير الجدي و الجاد للثورة المسلحة، و الاستعداد الكامل مادياً و معنوياً.

كما حدد التقرير بكل وضوح شكل الكفاح الذي يجب أن تكون عليه معركة التحرير مثل :

- كفاح التحرير لا يكون بانتفاضة شعبية.
- كفاح التحرير لا يكون بتعميم الإرهاب.
- كفاح التحرير لا يمكن اختصاره بتحقيق منطقة محررة فقط و إنما يكون الكفاح التحرير ثورة حقيقية شاملة لأن عهود الاندماج و الإصلاح و الانتخابات قد تجوزها الزمن.

و في نفس الوقت تأثر التقرير بوضعية الحزب بأن انتقد وجود حزبين لجماعة واحدة حزب الشعب الجزائري، و الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية بجناحهما العسكري المنظمة الخاصة، و استدل على هذه الوضعية بأقوال المناضلين الذين ملوا من سياسة الانتخابات مثل: " لا

(1)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 242.

تستدعوننا للانتخابات"، "أعطونا سلاحاً"، "أنا لا أريد أن أجازف بدون فائدة"، "نريد أن نموت مرة واحدة"، هذه هي التعبيرات التي ردها الجزائري آنذاك و هي تشهد على تذمر الجماهير من طريقة الانتخابات التي لم تؤد إلى حل و لم تحقق أية نتيجة، و لم تتوقف المنظمة عند حدود أن تكون هي الرائدة في الكفاح المسلح في الجزائر فقط بل سعت إلى حث كل من تونس و المغرب على الاتجاه الثوري و القيام بعمل موحد و أبدت استعدادها و مسؤوليتها لتوحيد المغرب العربي، و خوض معركة مشتركة لأن الكفاح المشترك هو ليس فقط ضماناً للانتصار على الاستعمار بل هو كذلك لضمان لوحدة المغرب العربي، إذ في خضم الكفاح التحريري تنهار الحدود المصطنعة التي تجزئ هذه الوحدة.⁽¹⁾

و لم ينس التقرير إشعار المسؤولين في اللجنة المركزية للحزب بأن المناضلين قد استوعبوا مناهج التدريبات و هم في انتظار الأوامر للشروع في تنفيذها و لا ينبغي أن يطول انتظارهم حتى لا يتحول أملهم و حماسهم إلى خيبة و يأس و لأهمية التقرير فإن قيادة المنظمة تقدمت به لاجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في شهر ديسمبر 1948 بزيدين في البداية ثم انتهى الشطر الثاني منه في البليدة، و رغم تأكيد التقرير على الاستعداد الكامل للعمل المسلح غير أن اللجنة المركزية رأت بان الوقت غير مناسب لذلك، و قررت تدعيم المنظمة الخاصة بالرجال و المال و السلاح رغم عجز الصندوق المالي للحزب عن تلبية حاجات المنظمة كلها.⁽²⁾

و للحصول على المال قررت المنظمة الخاصة الهجوم على بريد وهران قام به أحمد بن بلة و مجموعة من رفاقه و ذلك باتفاق مع حسين لحول الأمين العام لحركة الانتصار آنذاك، و استولت المجموعة على مبلغ قدره 3150.000 فرنك فرنسي و لم تعلم الشرطة بطابعه السياسي إلا بعدما أُلقي القبض على فلاح بسيط، حيث كانت الشرطة تظن أنه عمل من أعمال المجرمين.⁽³⁾ كما قامت المنظمة

(¹) - المرجع نفسه، ص 242 - 246.

(²) - المرجع نفسه، ص 246 - 247.

(³) - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 99.

بأعمال أخرى نجحت في أغليبيتها و فشلت في بعضها الآخر مثل عملية منجم الوزرة، محافظة الشرطة ببودواو و تمثال الأمير عبد القادر بـ " كاشرو " (1).

هذه العملية الأخيرة التي وقعت في شهر أكتوبر 1949 و التي حاولت المنظمة الخاصة من خلالها تخريب النصب التذكاري للأمير عبد القادر الذي دشنه نايجلان رمز التزوير الانتخابي و مسؤول القمع الاستعماري - هذا الأخير الذي أراد من خلال إحياء هذه الذكرى الظهور بمظهر الممجد لتاريخ الجزائر. كما كانت الشرطة الفرنسية تقتفي آثار المنظمة الخاصة منذ عملية كاشرو - تمثال الأمير عبد القادر - و لكنها كانت تجهل كل شيء عن المنظمة الخاصة.

-اكتشاف المنظمة الخاصة :

في شهر مارس 1950 وقع حادث إتهم خلاله أحد المناضلين بأنه على اتصال مع الشرطة الفرنسية فألقي عليه القبض من قبل كومندوس المنظمة الخاصة.(2)

هذا المناضل هو عبد الرحمان خياري المدعو رحيم الذي عوقب بالطرد من الحزب ثم أخذ في سيارة خاصة من قبل محمد بوضياف و ديدوش مراد من أجل الاستماع إليه لمعرفة حقيقة ما وقع لكنه استطاع أن يقفز من السيارة و يفلت و أخبر الشرطة الفرنسية بتفاصيل المنظمة الخاصة.(3)

و بعد إخبار الشرطة وقعت عدة اعتقالات و إستنطاقات أدت إلى إلقاء القبض على مناضلين كثيرين و اكتشاف أسلحة في العديد من مدن الشمال القسنطيني و أعطت قيادة حزب حركة الانتصار الأمر إلى المناضلين المعتقلين بأن ينكروا كل مشاركة في المنظمة الخاصة حتى يروج في الرأي العام أطروحة المؤامرة الاستعمارية و تحميل الإدارة الفرنسية كل ما وقع و أن تقام حملة ضد التعذيب و الاعتقالات التعسفية و القمع بصفة عامة.

(1)- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 247.

(2)-جيلالي صاري: محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 99، 100.

(3)-M'hamed. Yousfi: Op. Cite , pp 104, 105.

لقد أُلقي القبض على ما يقرب من 400 مناضل بما فيهم قادة كثيرون، منهم احمد بن بلة، و بلحاج الجبالي، و محمد رجيبي، و أصدرت محكمة وهران الجنائية في شهر جوان 1950 الأحكام الآتية: الأشغال الشاقة المؤبدة لحمد بن بلة، و محمد خيدر، و بوشعيب أحمد، و بلحاج الجبالي، و آيت أحمد، و بوجمعة سويداني، و عمار حداد، و مسكين فلوح، و بن ناعون، و 10 سنوات أشغال شاقة لأبن زرققة، و 8 سنوات لحمو بوتليليس، و 20 سنة لرابح لورجوي.

و استطاع قادة الآخرون الإفلات من يد الشرطة الفرنسية و لكن بعضهم حكم عليهم غيابيًا، فالتحق ابن طوبال بالجبال ابتداءً من 1950 و ذهب آيت أحمد إلى القاهرة ولاذ ابن بولعيد، و بيطاط إلى السرية بالأوراس، و أرسل بوضياف إلى فرنسا حيث كلف بقيادة فيدرالية فرنسا، و أنصب القمع على حركة الانتصار و لقد تضررت الحركة من الصدمة بدرجة كبيرة، إذ نظمت الإدارة الفرنسية في بعض المناطق ميليشيات لمطاردة الوطنيين فامتألت السجون بهم، و قام سجناء الشلف بإضراب دام 37 يومًا و كان السجن بالنسبة لهم مدرسة تكوين و بالنسبة للشعب مركزًا للشهداء.

بعد هذه الحادثة الأليمة التي تعرضت لها المنظمة الخاصة طُرح السؤال التالي: إن المنظمة الخاصة قد قوضت فما العمل؟

و عليه أراد بعض القادة الذين بقوا أحرارًا أن يعيدوا تشكيل المنظمة الخاصة و تكليفها بمهمة إعداد العمل المسلح في المناطق الجبلية، الأوراس، القبائل، الونشريس، إلا أن القيادة إرتأت أنه من الأفضل التوقف قليلًا فأمرت بحل المنظمة الخاصة، و أذعن لهذا القرار معظم مسؤولي المنظمة، و رغم تأثرهم إلا أنهم احتفظوا بأمل استئناف نشاطهم.

إن الإيمان الثوري و الحماس النضالي و الأمل في استئناف العمل يومًا ما كان ذلك السمة المشتركة لجميع مناضلي المنظمة الخاصة القدامى.

و سواء أكانوا بالمنفى أم بالسجون، أم في مناصبهم الجديدة فإن أعضاء المنظمة الخاصة كانوا يمثلون الطليعة العاملة، و أصبحوا ثوريين محنكين و محاربين عاقدين العزم على استئناف الكفاح المسلح.⁽¹⁾

4- الأزمة الداخلية للحزب (1953 - 1954)

يمكن أن نجمل أزمة الحزب الداخلية في النقاط التالية:

1- واقع الحزب بعد مؤتمر 1947:

في الحقيقة لقد عرف فكر مصالي الحاج و ممارسته السياسية تغييرات هامة بعد الحرب العالمية الثانية، أبرزها استجابته السريعة للمشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية خلال شهر نوفمبر 1946 تحت لواء حزبه الجديد- المتجدد- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بعد أن كان رافضاً لكل مشاركة سياسية تكون فرنسا الاستعمارية طرفاً فيها، مما يدفعنا إلى التساؤل عن الدوافع الكامنة وراء هذا التطور الحاصل في عملية الممارسة السياسية عند مصالي الحاج.

يعيد محمد بوضياف أسباب ذلك إلى تأثير مصالي الحاج بمندوبي الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة بباريس، حيث نضجت لديه فكرة أن الحزب إذا أراد توسيع قاعدته الشعبية فما عليه إلا بالدخول في مرحلة الشرعية و التفتح على المثقفين، و البحث عن الدعم لدى الأوساط الليبرالية الفرنسية.⁽²⁾

أحدثت عملية المشاركة في هذه الانتخابات انقساماً داخل مناضلي الحزب بين مؤيد لها بزعامة مصالي الحاج، و معارض لها بقيادة حسين لحول الذي لم يستسغ عملية تحول القيادة بين عشية وضحاها من الدعوة إلى المقاطعة إلى الدعوة للمشاركة⁽³⁾ و دخل الطرفان في جدال سياسي عنيف، فمصالي الحاج كان يرى أن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة من وسائل المقاومة السياسية، و

(¹)- جيلالي صاري، محفظ قداش ، المرجع السابق، ص 100، 101.

(²)- محمد بوضياف: تحضير فاتح نوفمبر 1954 جريدة المجاهد الأسبوعي 4 نوفمبر 1994.

(³)- انظر شهادة حسين لحول في كتاب محمد عباس: رواد الوطنية، مطبعة دحلب الجزائر 1992، ص 30.

أن المجالس النيابية تعد أداة لإشهار مطالب الشعب و نشر فكرة الحزب، و بالتالي كسب عطف و تأييد جزء من الرأي العام الفرنسي، و خاصة في أوساط اليسار و اليمين المعتدل، و أن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة لنشر الوعي السياسي بشكل واسع على المستوى الوطني، و خاصة في أوساط الطلبة و المتقنين، و نشير هنا إلى أن مصالي الحاج صرّح لبعض أنصاره أن عبد الرحمان عزّام- الأمين العام للجامعة العربية- هو الذي أشار عليه بالمشاركة في الانتخابات، أما الطرف الرافض و المعارض للمشاركة فإنه كان يرى بأنها ستكون على حساب الإعداد للمعركة الفاصلة. كما أنها قد تجعل من الرجال المنتخب عليهم يستمرئون المقاومة السياسية في إطار قوانين استعمارية وضعت ضدنا و لفائدة غيرنا، و من الممكن أن يؤدي ذلك بسياسة الحزب إلى الانحدار نحو السياسة الإصلاحية⁽¹⁾ و التي كانت مرفوضة لدى أصحاب هذا الحزب في السابق رفضاً تاماً.

في هذه الأجواء المتوترة بين مناضلي حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، تم انعقاد المؤتمر الأول يومي 15 و 16 فيفري بالجزائر العاصمة، بدعوة ملحة من التيار المتشدد داخل الحزب و هو التيار الرافض لعملية المشاركة في الانتخابات، و خوفاً من تمزق الحزب رضخ مصالي الحاج لهذا الطلب، و قد انعكست هذه الأجواء المتوترة على مجريات المؤتمر و أشغاله مما جعل الحزب يخرج في شكل تنظيمي جد معقد، و أقل ما يمكن قوله عنه أنه كرّس ظاهرة الانقسام بداخله حيث ظهر داخل الحزب بعد انتهاء أشغال مؤترة ثلاث تيارات و هي:

أ- التيار الشرعي: و يرى ضرورة مساهمة الحزب في الانتخابات المختلفة التي ستقوم الإدارة الاستعمارية بتنظيمها، بهدف إعلان مواقفه من على المجالس الرسمية أي ممارسة العمل السياسي طبقاً لشرعية القوانين الفرنسية، التي كان الحزب يحاربها في السابق.

ب- التيار السري: و يمثله بعض المناضلين الذين كانوا داخل حزب الشعب، و يرى هذا التيار ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في مختلف أنشطة الحزب حتى تتم المحافظة على شعبيته.

(1)- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي ج3 المصدر السابق، ص 12 و 13.

ج- التيار الثوري: و يرى ضرورة البدء في العمل الثوري، بتكوين منظمة شبه عسكرية للتحضير لذلك، و يتشكل في معظمه من الجيل الجديد الذي لم يغمس في العمل السياسي، و الذي يرى فيه تضيقاً للوقت. و قد دخلت هذه التيارات في صراع فيما بينها، فمثلاً كان التيار الشرعي ينظر إلى التيارين الآخرين بنظرة غير ودية، و كان دائماً يردد بأن أسلوبهما في العمل غير نافع في المرحلة الراهنة، و بالتالي لابد من التطور مع الأحداث و الإبقاء على النشاط السياسي كوسيلة النضال، أما التيار المحافظ- السري- فكان ينظر إلى التيار الشرعي على أنه انحراف ن مبادئ الحزب بموافقة المشاركة في الانتخابات و يتهمه بأنه يسعى إلى تحويل الحزب إلى مجرد حركة إصلاحية على غرار الحركات السياسية الأخرى التي كانت تنشط على الساحة السياسية الجزائرية.

و لقد وصل هذا الصراع إلى حد فقدان الثقة بين التيار السري و الثوري من جهة و التيار الشرعي من جهة أخرى، و أصدق دليل على ذلك، تلك الاتهامات التي وجهها بعض عناصر الجناح الثوري- المنظمة الخاصة- إلى قيادة الحزب- التيار الشرعي- عندما تم اكتشاف المنظمة الخاصة، حيث حملت مسؤولية الاكتشاف إلى قيادة التيار الشرعي⁽¹⁾.

و بشكل عام يمكن لنا القول أن الشكل الذي ظهر به الحزب بعد هذا المؤتمر سيولد له العديد من المشاكل على المدى البعيد، و أن كان الحزب قد استفاد إلى حد ما من هذا الشكل على المدى القريب استفادة ظرفية، إذ أنه كان يستخدم الواجهة الشرعية كغطاء لنشاطاته السرية، كما أنه كان يستغل أدوات السلطة الاستعمارية ضدها.

(1)- إبراهيم لونيسي: الجناح شبه العسكري، لحزب الشعب الجزائري كيف ظهر و لماذا؟ دراسة مطولة نشرت في جريدة "السلام" على قسمين بتاريخ 29 و 30 مارس 1993.

فالسيد علي عبد الحميد مثلاً كان مكلفاً في بلدية العاصمة مع جاك شوفاليي بالحالة المدنية، و هو المنصب الذي سمح له بتقديم خدمات عديدة للحزب و مناضليه، و خاصة في تزوير بطاقات التعريف، و غيرها من الوثائق الرسمية الأخرى⁽¹⁾.

و لكن هذا لا عني أن وجهة نظر الجناح السري للقضية كانت غير صائبة بل أن موقف هذا الجناح سيستحسن أكثر فأكثر مع مرور الوقت، و بالتالي التأكيد على صحة ما كان يردده، و في المقابل فشل الخط السياسي الذي انتهجه مصالي الحاج بعد الحرب العالمية الثانية، أي المشاركة في الانتخابات التي لم تكن في أي يوم من الأيام نزيهة و لا نظيفة بفعل تدخل الإدارة الاستعمارية لتزويرها، و خاصة بعد الانتصار الذي أحرزه الحزب في الانتخابات البلدية في خريف 1947، و لمواجهة ذلك قامت الإدارة الاستعمارية بتعيين حكام على الجزائر يعدون خبراء في عملية تزوير الانتخابات، و على رأسهم الوالي العام نيجلان و خلفه ليونار.⁽²⁾

و رغم كل هذا فإن الملاحظ أن قادة الواجهة الشرعية ظلوا معجبين بهذا النوع من النضال و النشاط فأصبحوا يميلون إليه أكثر مما يميلون إلى تقوية العمل السري و دعمه و إعداده جيداً لخوض المعركة المسلحة، و المعروف إن الرافضين للمشاركة في الانتخابات قد نبهوا إلى هذا الأمر عندما أعلنوا أن هذا سيسبب خسارة جسيمة في الرجال، و أن ذلك سيكون على حساب المعركة المصيرية.

2- أزمة الحزب عام 1949 :

في الحقيقة تنقسم هذه الأزمة إلى شقين هما :

أ- أزمة القيادة : لقد أدت أزمة قيادة الحزب إلى خروج بعض العناصر القيادية و طردهم من الحزب و على رأسهم الدكتور محمد الأمين دباغين، الذي يعتبره البعض المسؤول الرئيسي في هذه الأزمة، إذ جاء في التقرير العام المقدم من اللجنة المركزية للحزب في مؤتمر أفريل 1953 من أن دباغين حاول

(1) - انظر شهادته في: محمد عباس: رواد الوطنية، ص 108.

(2) - إبراهيم لونيبي: "جريدة المنار و الأوضاع السياسية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية "جريدة الشعب" الحلقة الأولى و الثانية بتاريخ 11 و 12 نوفمبر 1990.

إثارة النظام في عمالة قسنطينة⁽¹⁾، و من حق الدارس هنا أن يتساءل عن مدى صحة ما جاء في هذا التقرير و عن الخلفيات الحقيقية لهذه الأزمة.

إن جذورها تعود إلى سنة 1946، إذ ظهر بداخل قياد الحزب جناحان، الأول راديكالي بزعامة دباغين المدعم من بعض مناضلي الحزب، و الثاني بزعامة مصالي الحاج الذي تكتلت حوله جماعة العاصمة أساساً⁽²⁾، و من هذا المنطلق شرع محمد الأمين دباغين في محاولات نشيطة للحصول على الأسلحة و المال من بعض الدول العربية، و خاصة من الجامعة العربية للشرع في العمل الثوري و هذا ابتداءً من سنة 1948، على حسب ما جاء في شهادة حامد روابحية⁽³⁾ الذي يقول أن نشاطات دباغين كللت بالنجاح، إلا أنه عندما عرض المشروع على قيادة الحزب أبدى أغلبية الأعضاء تحفظهم، فجمد ذلك المشروع إلى أجل غير مسمى. و المعروف عن الدكتور دباغين أن لديه نظرة خاصة لقضية العمل المسلح فهو ضد التسرع بل كان يدعو إلى التريث، إذ كان يرى عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية أن يعتمد حزب الشعب و مناضلوه إلى التسرب في الحركات الأخرى التي تعمل شرعياً و في وسط الأشخاص الذين يتمتعون بالعواطف الوطنية، لتتاح للحزب فرصة جلب أعضاء و كتل من هؤلاء، و الزج بهم في أعمال استقرازية للمستعمرين و ذلك بتنظيم مظاهرات و غيرها، و عندئذ يعم التزمر و الاستياء و يكثر الأنصار.⁽⁴⁾

و مما لا شك فيه أن دباغين عندما طرح مشروعه هذا على قيادة الحزب كان متأكداً من نجاحه.

و بدون شك أن دباغين تأثر كثيراً من هذا الموقف السلبي للقيادة، ÷ مما دفعه في إحدى دورات اللجنة المركزية لسنة 1949 إلى طرح سؤال في غاية من الأهمية و الخطورة على أعضائها: "هل

(1) - يحي بوعزيز: الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية (د.م.ج الجزائر 1986)، ص 92.

(2) - شهادة مبروك بالحسين، المنشور في جريدة الشعب عدد يوم 6 فيفري 1989.

(3) - انظر شهادة حامد روابحية في كتاب محمد عباس، المرجع السابق، ص 239-243.

(4) - ابن العقون: الكفاح القومي، المصدر السابق، ص 282.

نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية و إذا كان الحزب يعمل للتوعية فإن نتائج الانتخابات تبين أنه قد حقق هدفه، إذ أصبح الشعب كله وطنياً، و ما علينا إلا أن نهني أنفسنا و يودع كل منا صاحبه، أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة للعمل الجدي و هو الثورة فإن الطريق الذي نسلكه الآن لا يقودنا إلى الهدف المنشود و إذا كنا حريصين على الثورة فيجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل و في المسؤولين على حد سواء لنفسح المجال لرجال تربوا و تدبروا على العمل الثوري فأصبحوا بذلك أكثر استعداداً لقيادة المرحلة الجديدة من مسؤولين -مثلاً- درجوا على العمل السياسي و سكنوا إليه" ⁽¹⁾، أننا نشتم من هذا الكلام رائحة نقد لاذعة للتيار الذي كان يمثل الشرعية داخل الحزب و على رأسه مصالي الحاج كما أننا نستنتج منه أنه كان في صالح التيارين الآخرين و خاصة الخطيرة التي بدأت تطفو على السطح من جراء ذلك الشكل الذي ظهر عليه الحزب بعد مؤتمر فبراير 1947.

كما أن دباغين لم يتوقف عند هذا الحد في انتقاداته بل صعد من حدتها عندما اتهم تيار الشرعية بأنه يقوم باستغلال المنظمة الخاصة لخدمة أهدافه و مصالحه بدلاً من خدمة الهدف الأساسي الذي شكّلت من أجله، و هو الإعداد للثورة، و عند هذا الحد يمكن لنا القول أن الكيل قد طُفح بين الأمين دباغين و قيادة الحزب و بدأت عملية تبادل الاتهامات بين الطرفين، و التي أفضت إلى قيام دباغين بتقديم استقالته من الحزب هذه الاستقالة التي حاولت قيادة الحزب تقديمها في شكل مغاير للحقيقة فذكرت أن دباغين لم يستقل، بل قيادة الحزب هي التي طردته بحجة عدم قيامه بالوظائف الموكلة إليه داخل الحزب ⁽²⁾، إلا أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد بل تضاعفت بشكل خطير عندما أعلنت جماعة من المناضلين في سطيف و تبسة عن تعاطفها مع الدكتور الأمين دباغين و انسحابها من الحزب.

(1) - أنظر شهادة حامد روابحية في كتاب محمد عباس ، المرجع السابق ص 239-243 .

(2) - ابن العقون: الكفاح القومي، المصدر السابق ص 109، 110. وأنظر أيضاً:

مهما يكن من أمر هذه الأزمة و طبيعتها فإنها تدلّ بشكل قطعي على الصراع الذي بدأ في الظهور حول القيادة بين جماعة من المناضلين القدماء بزعامة مصالي الحاج و مولاي مرباح و مزغنة من جهة، و جماعة من المثقفين الشباب الذين تمكنوا من التسلل إلى داخل الحزب بكل قوة والوصول إلى مراكز قيادته، و نشير هنا إلى أن قيادة الحزب بدلاً من أن تحاول إيجاد حل جذري لهذه الأزمة التي اصطلح على تسميتها بأزمة "دباغين" قامت بالمزج بينها و بين الشق الثاني من أزمة 1949 و هي الأزمة البربرية و يذكر البعض أن قيادة الحزب استغلت هذه الأزمة لتصفية أنصار محمد الأمين دباغين داخل الحزب⁽¹⁾.

ب- الأزمة البربرية : يبدو أن الشكل الذي ظهر عليه الحزب بعد مؤتمر فيفري 1949 هو الذي حرك بعض العناصر من داخل الحزب، التي كانت تظن أن وحدة الحزب غير متماسكة بالقدر الكافي، و بالتالي فإن إمكانية الانشقاق عنه متوفرة، و هو الذي حدث بالفعل، و مما لا شك فيه أن هذه الجماعة قد وقعت تحت تأثير الدعاية الفرنسية التي كانت تسعى إلى تمزيق وحدة الشعب الجزائري عن طريق ما يعرف باسم "السياسة القبائلية" و التي لم تكن وليدة فترة الأربعينيات من القرن العشرين، بل هي أبعد من ذلك، حيث أن الإدارة الفرنسية انتهجت هذه السياسة منذ السنوات الأولى لدخولها إلى الجزائر و التي ظهرت بشكل واضح في عهد الأباطور نابليون الثالث 1852-1870.

و لكن ليس من حق الدارس أن يعيد أسباب انفجار هذه الأزمة إلى هذا السبب فقط، بل هناك أسباب أخرى كثيرة أدت إليها فالمناضل مبروك بالحسين الذي لعب دورا في تفجير هذه الأزمة يحدد أسبابها في النقاط التالية⁽²⁾.

(1) - انظر شهادة مبروك بالحسين في مصدر سابق، و انظر أيضاً ما كتبه حسين آيت أحمد في مواضيع متفرقة من مذكراته، انظر مثلاً صفحات 189-192.

(2) - انظر شهادة: مبروك بالحسين في كتاب محمد عباس المرجع السابق ص 239-243 .

1- الإحساس ببعض الإحباط الثقافي و التاريخي الناجم عن تركيز الحزب في أدبياته على جزائر ما بعد الفتح الإسلامي، و تجاهله للعصور السابقة و نضالات الجزائريين و أمجادهم فيها مما يبين أن الحزب يتميز بقصر النظر في معالجته للمسألة الوطنية.

2- بعض مقولات الحزب الداعية إلى الارتباط بالجامعة العربية، و الاهتمام المتزايد بأمنها العام عبد الرحمان عزام، و هذا كرد فعل على سياسة "الاتحاد مع فرنسا" و التي طرحتها الأوساط الاستعمارية، و التي لقيت قبولا لدى الشيوعيين و الإصلاحيين: "إن هذا الإفراط و هذا الموقف كان يزعجنا نحن الطلبة المنتمين إلى منطقة القبائل".

3- صدمة الزيمة العربية في فلسطين سنة 1948 و هذا جعل هذه الجماعة تتادي بضرورة ابتعاد الحركة الوطنية الجزائرية- الثورية- عن المراكز الخارجية مثل الجامعة العربية و غيرها. أما بن يوسف بن خدة في تحديده لأسباب هذه الأزمة فإنه نحى منحى مغايرًا تمامًا لما ذكره بالحسين و يمكن لنا حصر الأسباب التي ذكرها بن خدة في النقاط التالية⁽¹⁾.

1- تأثير الحزب الشيوعي و نظرياته الخاصة بالأمة الجزائرية، التي يقول عنها أنها في طور التكوين، ف هذه العناصر.

2- تأثر هذه العناصر بالأفكار الماركسية و بالدستور السوفييتي الذي يعترف بحقوق القوميات.

3- التأثير الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في منطقة القبائل بفعل التبشير و بفعل قوة هجرة سكان هذه المنطقة إلى فرنسا.

4- انتشار الفكرة بشكل خاص في أولئك الذين تكونوا فقط باللغة الفرنسية و لم يكن لهم أي احتكاك باللغة العربية و الإسلام في الزوايا و غيرها عندما كانوا صغارًا.

5- النكبة التي منيت بها فلسطين و خيانة العرب لها.

(1)- Ben Youcef Ben Khedda : Les Origines du 1er Novembre 1954 Alger 1989 pp. 170-172.

شاب متعلم كان يعيش في فرنسا، و لقد تمكن بنشاطه الدؤوب أن يصل إلى الأمانة العامة للحزب في اتحادية فرنسا مبعداً من طريقه عبد الله فيلالي، و شرع في طرح أفكاره الخطيرة التي فجرت الأزمة، و منها قوله: " كفانا من الجزائر العربية" و "أن الجزائر جزائرية" كما نجح أيضاً في التغرير ببعض مناضلي الحزب الذين انجروا وراءه و تحولت تلك الأفكار إلى عقيدة وطنية، و تمّ تشكيل منظمة خاصة بهم داخل الحزب في أواخر سنة 1949، و سميت باسم "حزب الشعب القبائلي" و من أبرز الذين ضمهم هذا التيار نذكر حسين آيت أحمد، و علي ليماش، و عمر ولد حمودة، عمر أوصديق، و علي بناي، مبروك بالحسين و الصادق هجريس...و غيرهم و نسجل هنا أن بعض هذه العناصر كانت في اللجنة المركزية للحزب، أو في المنظمة الخاصة، و هذا كان كفيلاً بأن يهزّ الحزب هزاً عنيفاً، بل و حتى تدميره، لو لم يتم اكتشاف هذا الأمر التي ترتبت عنه نتائج عديدة كانت في معظمها سلبية على الحزب، و من بينها إضعاف حركة الحزب بعد تصفية الكثير من عناصره و طردهم من الحزب، و إضعاف التنظيم السياسي و العسكري للحزب في منطقة القبائل، كما أثرت كثيراً على الشريحة المثقفة داخل الحزب، بعد حلّ فرعه الجامعي، و فقدانه للسيطرة على جزء مهمّ من الطلبة داخل جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية و انضمام الكثير من طلبة الحزب إلى الحزب الشيوعي الجزائري، و تدهورت الأمور أكثر فأكثر بعد اعتقال الكثير من هذه العناصر من طرف السلطات الاستعمارية عندما اكتشفت المنظمة الخاصة مما ولد لدى بعض مناضلي الحزب شعوراً مريباً هناك عملية (بيع) هؤلاء للسلطات الاستعمارية من قيادة الحزب، و هو ما دفع بحسين آيت أحمد إلى كتابة تقرير في 40 صفحة إلى القيادة يحذرهما من مغبة السقوط في لعبة الاستعمار لأنه سيكون هو المستفيد الوحيد من الصراع بين التيارين العروبي و البربري داخل الحزب، كما أن الممارسات التعسفية لقيادة الحزب ضد مناضلي منطقة القبائل ستكون لها نتائج وخيمة على مصداقية الحزب لدى شباب المنطقة⁽¹⁾،

(1)- Mahfoud Bennoune, Ali El Kenz : Le Hasard et l'Histoire : entretiens avec Belaid Abdesselam Alger 1990 T1 P.37 -38.

3- مؤتمر أفريل 1953 :

لقد وصلت الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1953 إلى حالة الانفجار بسبب الأزمات الكثيرة التي توالى عليها منذ 1946، مما جعل قواعد الحزب بكاملها تطالب بضرورة عقد مؤتمر تصفى فيه كل المشاكل و الأمور العالقة التي يتخبط فيها الحزب الذي كان مستعداً للانفجار في أية لحظة.

لقد جرت أشغال المؤتمر أيام 4 و 5 و 6 1953 إلا أنه لم يخرج بأية نتيجة ملموسة تخرج الحزب من النفق المظلم فيه سوى تكريسه للنهج الإصلاحى على غرار بقية الأحزاب الجزائرية التي كانت تنشط على الساحة السياسية، و نستشف ذلك من خلال رجوعنا إلى البرنامج الطويل الذي صادق عليه الحزب.⁽¹⁾ ، و يمكن لنا القول أن الشيء الإيجابى الوحيد الذي صادق عليه المؤتمر و أكد عليه هو ضرورة التسيير الجماعى للحزب، و ذلك بهدف التخلص من القيادة الفردية التي كرسها مصالى الحاج داخل الحزب، و التي أساءت كثيراً إليه كما تسببت له في العديد من الأزمات و المشاكل، و هناك الكثير من الأدلة التي تؤكد لنا ذلك خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فمثلاً نجد راجف بلقاسم يقول عنه: " إن مصالى أخذ مند عودته من برازافيل ينحى منحى فرديا في تسيير الحزب عكس ما كان عليه في السابق حيث كان يأخذ برأينا في كل كبيرة و صغيرة، و نتخذ القرارات بصفة جماعية، كما نستشف هذه النزعة أيضاً من تلك الجملة التي قالها مصالى للشخص نفسه عندما طرح عليه المشاكل التي تواجهها اتحادية الحزب في فرنسا بسبب تصرفات رئيسها عبد الله فيلالى إذ قال مصالى: " أن فيلالى يمثل القيادة في الاتحادية، و هو لذلك دائماً على حق سواء أصاب أم أخطأ"⁽²⁾ ويقول عنه حسين لحول أيضاً: "ان مصال لم يتطور كثيراً على صعيد الممارسات السياسية سواء داخل الحزب أو

(1)- يحي بوعزيز: المرجع السابق: ص 87. 171.

(2)- انظر شهادة راجف بلقاسم في محمد عباس: المرجع السابق، ص 22 و 25.

على مستوى العمل السياسي فبدل العمل الجماعي المنهجي كان يفضل العمل الفردي و أسلوب الارتجال .."(1).

و أمام هذا القرار المتخذ من المؤتمر تأكد مصالي الحاج رسميًا من أن بعض العناصر القيادية داخل الحزب كانت فعلاً تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميه إذ أنه كان يشعر بذلك منذ أن استحدث منصب الأمين العام للحزب بهدف ملء الفراغ الذي كان يخلفه الغياب المستمر للرئيس، و هذا القرار اتخذ سنة 1948 من طرف اللجنة المركزية و هذا بعد أن بدأ الحزب يعرف بعض المشاكل التنظيمية لأن الرئيس كان دائماً غائباً إما بسبب السجن أو النفي أو الإقامة الجبرية، و هذا الغياب المستمر جعل الحزب في موقف صعب جداً إذ لم يكن باستطاعته مشاوره الرئيس في كل القرارات التي سيتخذها. و هذا ما جعل مصالي يشعر و كأنه أصبح رئيساً شرفياً للحزب بل أن بعض عناصر اللجنة المركزية خامرهم نفس الشعور تقريباً، و يبدو أن مصالي الحاج بدأ يتأكد من ذلك شيئاً فشيئاً عندما طلبت منه قيادة الحزب مغادرة كل من الجزائر و فرنسا و الالتحاق مثلاً بالقاهرة، و لكنه رفض الاقتراح متوهماً أن في ذلك مؤامرة تستهدف أبعاده و تحييده و تأكد نهائياً من ذلك عندما تقرر مبدأ التسيير الجماعي للحزب في مؤتمر أفريل 1953⁽²⁾.

و الملاحظ هنا أن مصالي الحاج لم يرد تفجير الأمور في الحين بل نجده يتريث قليلاً، لكي يرى كيفية سير الأمور، و عندما رأى فعلاً أن مبدأ التسيير الجماعي قد طبق فعلاً، قام بتفجير الأزمة أثناء الدورة الثانية للجنة المركزية، و ذلك عندما قرر سحب ثقته من الأمين العام، و المعروف أن رئيس الحزب في النظام الداخلي ليس من صلاحياته عزل الأمين العام بل ترشيحه فقط، و تقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه و بذلك يكون مصالي الحاج قد فتح باب الأزمة على مصراعيه.

(1) - انظر شهادة حسين لحول في المرجع نفسه، ص 56.

(2) - المرجع نفسه، ص 56 - 72.

لم يوافق على قرار مصالي الحاج سوى عضوين فقط و هما مزغنة و مولاي مرياح من مجموع 30 عضواً و هنا انشق الحزب إلى شطرين، واندلع الصراع حول القيادة فكان مصالي يطالب بكامل السلطات في حين أن اللجنة المركزية بقيت متشبثة بمبدأ التسيير الجماعي، و لقد ظل هذا الصراع في القمة و لم تسمع به القاعدة النضالية إلا القليل منها فقط، و لكن مصالي الحاج بطرقه الخاصة قام بإنزال الصراع إلى القاعدة لأنه كان متأكداً من أن هذه القاعدة ستقف إلى جانبه، و ذلك بفضل طرحه البسيط و الساذج لهذا الصراع إذا قال لهم- لمناضلي القاعدة- "نحن راقدون و العالم يتحرك و "لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس و المغرب" (1) و هو طرح يستجيب لرغبات المناضلين بما بما فيهم أعضاء المنظمة الخاصة- المحلولة- لأن ما يقصده مصالي من هذا الطرح هو الدعوة إلى العمل المسلح أو شيء من هذا القبيل في الوقت الذي تتمسك فيه اللجنة المركزية بالنضال السياسي.

إلا أن المواقف بدأت تتضح شيئاً فشيئاً عند عودة محمد بوضياف و ديدوش مراد من فرنسا و اجتماعهما بباقي المناضلين، و إفهامهم بأن مصالي لا يقصد العمل المسلح حقيقة بل أن هدفه الأول و الأخير هو تطهير القيادة، و مما ساعد على إزالة الغموض أكثر عن هذه القضية هي الاتصالات التي أجراها مع مصالي مباشرة و طالباه بتوقيف الخلاف و عدم تكسير الحزب، و من بين الذين اتصلوا به مصطفى بن بولعيد الذي قال له: " يا سيد الحاج أنا جئت من عند الجماعة التي ترجوك أن لا تكسر قاعدة الحزب و وحدته، و نحن نضمن لك الكفاح المسلح"، إلا أن مصالي رد عليه بقوله: " أنا أبدأ أولاً بتطهير الدار قبل الشروع في أي شيء" (2)

و لقد تطورت هذه الأزمة بشكل خطير حتى وصلت إلى درجة التعفن .

(1)- محمد بوضياف: المصدر السابق، و انظر أيضاً حديث مهري عبد الحميد عن الأزمة في جريدة الشعب: 1 نوفمبر 1990.

(2)- انظر حديث عبد الحميد مهري في المصدر نفسه.

4- إفرازات الأزمة:

كان من الممكن معالجة الأزمة الحادة التي نشبت بين رئيس الحركة و اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الثاني للحزب، لو استغلت هذه الأخيرة الفرصة لاحتواء المشاكل التي كانت عالقة من قبل، أي جبر الخواطر المكسورة و رأب الصدع، الذي بدأ يصيب أركان الحركة، و ذلك بعدم التطرق الى اتخاذ بعض القرارات و الإفصاح عن بعض المواقف التي أثارت الرئيس و خاصة مسألة الصلاحيات، و إبعاد أهم مساعديه داخل القيادة، باعتبارهما عيناها اللتان يرى بهما و أذناه اللتان بهما يسمع، لكن تسرع اللجنة المركزة بإصدار تلك القرارات، و الإعلان عن بعض القنوات التي يؤمن بها أعضاءها الجدد، سرع من وتيرة الخلاف، و عمق من الهوة التي كانت تفصل من قبل بين الرئيس و تلك العناصر التي تبوأ مكانة مرموقة في أجهزة الحركة و قيادتها، و رغم المحاولات المتكررة لإصلاح ذات البين بين الفريقين، إلا أن الفشل كان حليف هذه المحاولات نظراً لتعصب كل فريق لرأيه و كان مناضلو الحركة في البداية يجهلون ما يدور من صراع بين رئيس الحركة و اللجنة المركزية، لكن بداية عام 1954 حملت معها الجديد في مسار الخلاف بين الفريقين، إذ أن مصالي الحاج و بعد تهديده بإخراج القضية إلى الشارع و إعلام القاعدة النضالية بذلك، كان ينتظر تنازل اللجنة المركزية عن مواقفها و تسليمها له بكل شيء، و هو ما كشف عنه من خلال جميع تصريحاته و إجاباته على الوفود التي استقبلها في منفاه بنيور (Niort) بفرنسا، لكن اللجنة المركزية تمسكت بمواقفها معتقدة أنه قد يتراجع عن مطالبه، معلقة آمالا على جهود بعض دعاة المصالحة بين الطرفين، لعلها تتجح في إعادة المياه إلى مجاريها، لكن النتيجة كانت عكسية تماما إذ فاجأها مصالي الحاج بإعلانه على الملأ تفاصيل خلافه مع اللجنة المركزية و ذلك في رسالة وجهها يوم 25 فيفري سنة 1954 إلى مجموع المناضلين باسم " لجنة النجاة العامة" جاء فيها ⁽¹⁾: "أيها الإخوة الأعزاء: لما كنت حريصاً على مصالح الحركة و مستقبلها فإنني أكتب لكم خطابي هذا لأخطركم بأنني قد سحبت

(1) - رابح بلعيد: مقال في جريدة رسالة الاطلس "المركزيون و مصالي، النزاع ينزل إلى القاعدة، العدد 139 ص 11.

ثقتي من الإدارة الحالية و لسوف يطول خطابي هذا، لو أردت أن أشرح لكم الأسباب التي حملتني على اتخاذ مثل هذا القرار، و يكفيني أن أقول لكم أنني أبذل جهدي منذ أربع سنوات لكي تتبع الإدارة طريقها السوي، غير أنه بالنظر إلى نفي و العزلة التي أحاطني بها رجال الإدارة، لم أستطيع أن أدافع عن ملاحظاتي و توصياتي، حتى لا تقع الحركة في الوضع الخطير الذي أصحت فيه في الوقت الحاضر...".

و لأن مصالي الحاج يعلم أن نقطة تكمن في تلك العلاقة التي تربطه بالقاعدة النضالية للحركة، و هو تعلمه جيدًا اللجنة المركزية، لذلك أعطى تعليماته بمقاطعتها و عدم التعامل معها لإجبارها على الاستجابة لمطالبه و هو ما جاء في نفس الرسالة حيث يقول: "...و لما كنت رئيسًا للحركة، فغن بيني و بينكم مسألة ثقة و مسؤولية: لذلك فإنني أطلب إليكم باسم الحركة و باسم الشعب الجزائري أن تحملوا هذا النبا إلى كل المناضلين الذين يحيطون بكم، قطعوا كل الصلات بهذه الإدارة، و جمدوا كل الأموال التي تستحقها الحركة، نظموا صفوفكم واتحدوا و واصلوا نشاطكم في النضال في انتظار توجيهات جديدة لتقويم الحركة، اعتمدوا على الله و على أنفسكم و علي أنا مصالي الحاج- رئيس الحركة الوطنية...".

إن إقدام رئيس الحركة في مسلسل خلافه مع اللجنة على نشر الخلاف وسط القاعدة النضالية، و تحريضها على التمرد على سلطة اللجنة المركزية تعد سابقة و مجازفة خطيرة، قذفت بقضية شعب كامل في مهب الخلافات و الفتن و كان الأحرى به مناقشة هذه القضايا داخل أجهزة الحركة، و هذا التوجه الجديد الذي اختاره مصالي الحاد زاد المسألة تعقيدًا، و ازدادت الهوة أكثر بين الطرفين و أصبح مصالي الحاج أثناء مجادلاته إعادة أسباب المشاكل السياسية و عناصر الأزمة إلى طبيعة استراتيجية و تكتيكية، بنما تستر خصومه في اللجنة المركزية وراء النظم الأساسية للحركة، محاولين حصر الخلافات في مسألة طرق الإدارة، منددين بالحكم الفردي لمصالي و تقديس المحيطين به

لشخصيته، و قد وجدت أدلة اللجنة المركزية صدى في مجموع أجهزة الحركة، التي حاولت الحفاظ على تضامنها تجنباً لتصدع الحركة بشكل نهائي.⁽¹⁾

لقد أراد مصالي الحاج بهذا القرار الخطير، وضع اللجنة المركزية أمام الأمر الواقع حتى تستجيب لشروطه، مستغلاً في ذلك المكانة الكبيرة التي كان يتمتع بها لدى مناضلي الحركة و قد برر دوافع قراره ذلك بقوله: ⁽²⁾: " تذرعت بالصبر حتى شهر فيفري سنة 1954، حين قدم أحمد بودا، لا من قبل رئيسه (يقصد نفسه)، و إنما بصفته عضواً باللجنة المركزية معيناً من قبل الإدارة، بناء على طلب اتحاد فرنسا، و قام بجولة في باريس و في الشمال و شن هجوماً شخصياً ملوثاً سمعة زوجتي و أبنائي و شخصي المتواضع، و أذاع على الملأ مسائل خصوصية بحتة تتعلق بالإدارة".

من جهة أخرى، اتهمت اللجنة المركزية مصالي، رفضه لكل محاولة صلح بعدم استقباله للمبعوثين من قبلها، فيما في المقابل استقبل العديد من الوفود و ممثلي العمال و المنظمات بفرنسا و أعلمهم بتفاصيل الخلاف و أعلننا أنه:

- _ على اختلاف مع إدارة الحركة.
 - _ أن الحركة قد تخلت عنه بالفعل.
 - _ أن الحركة لم تستشره بشأن القرارات السياسية.
 - _ أنهم يريدون خلعه من رئاسة الحركة.
 - _ أنه سحب ثقته من القادة الوطنيين و الاتحاديين.
 - _ أنه لا يثق إلا في مزغنة و مولاي مرباح.
- و في نفس السياق أصدر لهم تعليمات خطيرة منها على الخصوص:
- _ تجريد أموال الحركة و قطع كل علاقة مع الاتحاد بفرنسا.

(¹) - M. Harbi : "Les mémoires de Messali Hadj (1898-1938)", 1892, P 301.

(²) - رابح بلعيد: المرجع السابق، ص 11.

_ المطالبة بالرسالة التي بعثها إلى المؤتمر الاتحادي و التي لم تقرأ.

_ لمطالبة بالحسابات المالية لعام 1953.

- أن يطلبوا من المناضلين الذهاب لرؤية صالي الحاج.⁽¹⁾

و رغم أن مظاهر الانقسام أصبحت بادية للعيان، فإن محاولات الصلح استمرت جارية، و قد حملت في أحداثها تفسيرات مصالي الحاج في حربه المعلنة على اللجنة المركزية و عدم تراجعها عن مواقفها، و هذا ما رد به على بعض المناضلين ⁽²⁾ الذين حاولوا التوسط بين الفريقين قائلاً لهم ⁽³⁾ " إن الموقف - و قد اتخذته عن خبرة و اقتناع - عملية جراحية حتمتها الأمراض التي انتهكت الحركة، و ثورة لازمة أوجبتها علي الظروف التي عفت حياة الحركة، و أراني مسؤولاً عن هذه الحركة الوطنية الكبرى، بل اعتقد أن مسؤوليتي توجب علي أن أكون رجل الموقف، فعلي أن استأصل الجراثيم حيث وجدت و " اكس الدار " و عندئذ اسمع النصيحة و أسعى للمشورة و عندئذ - فقط - أَرْضِخ للأغلبية و أَرْضِ بالديمقراطية كما تقولون....".

ثم يكشف مصالي الحاج عن نيته الحقيقية، و رغبته الملحة في الحصول على السلطات المطلقة و التفويض التام، و معاقبة خصومه الذين حاولوا الإطاحة به معتبراً إياهم سبب الأزمة، حيث يضيف ⁽⁴⁾ : "...أما - و الدار أوشكت على الانهيار - فلا مشورة و لا جدال، فالحل الوحيد هو أن تعطيني اللجنة المركزية التفويض التام ... إن الحل الوحيد هو ما قدمته لكم، فلا إلحاح و لا مراجعة، و كان بودي أن لا أرد لكما مطلباً و لا أرجعكما خائبين، و لكن المسألة من الخطورة بمكان تستلزم حزمًا و صلابة فمعدرة ... التفويض التام ... و إلا فسأمضي في غير تراجع أو مهادنة و أكافح في غير تون أو هواده من غير مبالاة بهذه الأقلية البغيضة في الحركة التي تتحل لنفسها كلمة الأغلبية

(1)- Ben youcef Ben Khedda: Op-Cit, p 237.

(2)- منهم الكاتب نفسه عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون الذي يذكر في مذكراته بأنه سافر إلى نيور رفقة الشيخ

البيضاوي و قابل مصالي الحاج مرتين دون أي نجاح يذكر.

(3)- عبد الرحمن بن العقون المصدر السابق، ص 29.

(4)-المصدر نفسه، ص 32.

القانونية إلى أن أنكس منها الدار ... سأجد لأفصلهم عن الحركة بكل لطف و ذلك بتكليفهم بمهمات تبعدهم عن الاتصال بالنظام" ، هكذا انفجر الخلاف و طغى على السطح، ليصبح حديث العام و الخاص و نحن نعتبر أن رسالة مصالي إلى المناضلين، كانت بداية الانقسام الفعلي داخل حركة الانتصار، لأنه و منذ ذلك التاريخ، اصطف الموالون للجنة المركزية وراءها، و الذين كانوا يشكلون الأغلبية داخلها و داخل المكتب لسياسي، حيث كان عددهم سبعة و عشرون،(27) عضوا من مجموع تسعة و عشرون (29) عضوا بالإضافة إلى أعضاء المكتب السياسي، و أصبحوا يحملون اسم المركزيين.

بينما جر مصالي الحاج خلفه أغلبية المناضلين في القاعدة، و خاصة في اتحادية فرنسا التي أعلنت ولاءها له منذ بداية الخلاف، لما كاهن يشككه من تأثير عليها من خلال وجوده و وجود بعض مساعديه⁽¹⁾ هناك، و قد أطلق على هذا الفريق اسم المصاليين.

و قد أشار الى ذلك المركزيون⁽²⁾ بقولهم : " من المعروف أنه منذ ذلك الحين نمت الحركة الانفصالية في المناطق الباريسية و الشمالية، و قد نظمت هذه الحركة لقاءات في باريس حضرها أحمد مزغنة و مولاي مرباح"

و نفس المهمة قاموا بها داخل الجزائر في محاولة منهم لإخضاع المركزيين و دفعهم للاستسلام أمام غضب المناضلين، حيث اتخذت المواجهة ابتداء من هذه المرحلة طابع العنف و الخطورة، و نفذ مصالي الحاج تهديده بوضع قائمة أعضاء الحركة، أمرا أنصاره بإخراج معارضيه من مقراتها،ه معلنا أن ممثليه الحقيقيين و الوحيدين هم: أحمد مزغنة، مولاي مرباح و عبد الله فيلالي، و قد أدى ذلك إلى

(1) - وهم: "أحمد مزغنة، مولاي مرباح، عبد الله فيلالي و عابد بوحافة".

(2) - رابح بلعيد: المرجع السابق، ص 11.

مواجهات دموية، استعمل فيها السلاح الأبيض و المسدسات، و تم إخراج أعضاء اللجنة المركزية الجدد و عوضوا بأنصار مصالي الحاج .⁽¹⁾

كما كان هؤلاء الأنصار يتجمعون أمام مقرات الحركة، لا و خاصة أمام المقر المركزي بمدينة الجزائر العاصمة مطالبين باستقالة الأمين العام و إدارته مرددين بغضب شديد: " المشنقة لدعاة الإصلاح، الذين كانوا يحاولون القضاء على محاولات سيدي الحاج لتقويم الحركة ... " ⁽²⁾ . و في محاولة يائسة لاحتواء الخلاف، أرسل محمد خيضر ⁽³⁾ رئيس الوفد الخارجي بالقاهرة ⁽⁴⁾، خطابا إلى اللجنة المركزية يناشدها فيه بالاحتكام إلى العقل و الحكمة، و تجنب عناصر الفتنة و الخلاف و مما جاء فيه " ... إن حبنا للنضال الوطني و مسؤولياتنا لتفرض علينا فوق كل شيء واجب التدخل لإنقاذ الحركة و البلد، لقد أرسلنا خطابا إلى شيخنا الكبير و فيه نادينا قلبه و عقله و اليوم ننادي ... و كل أعضاء اللجنة المركزية و نقول لهم أننا لا نستطيع أن نتحمل العار و المذلة، اللذين لابد أن يؤديا إلى

(¹) - Ahmed hannache :La langue Marche de L'algerie Combattante (1830-1962)Ed Dahlab
Alger 1990 , P23

(²) - رابح بلعيد: مقال: " مصالي الحاج يعلن الحرب على المركزيين"، رسالة الطلس، العدد 141، ص 11.

(³) - رابح بلعيد: مقال: " خطاب خيضر الأول إلى اللجنة المركزية"، العدد 140، ص 11.

(⁴) - يعتبر الوفد الخارجي، أقدم من حركة الانتصار لأنه أنشأ بعد أحداث 8 ماي 1945 و بالضبط في شهر جويلية 1945، حينما قام قادة حزب الشعب بتكليف الشاذلي المكي بإنشاء مكتب دائم للحزب بالقاهرة لإحاطة الرأي العام في مصر و مختلف البلاد العربية بالصراع العنيف الذي يخوضه الشعب الجزائري، و قد كلف الشاذلي المكي بالاتصال بقيادة أحزاب شمال إفريقيا المقيمين كلاجئين سياسيين في العاصمة المصرية و البحث معهم في إمكانية تكوين جبهة سياسية ضد فرنسا، العدو المشترك لشعوب المغرب العربي، و هكذا بقي الوفد الخارجي بالقاهرة الذي تحول فيما بعد إلى وفد حركة الانتصار تحت مسؤولية الشاذلي المكي الفعالة حتى فصل هذا الأخير و استبدل بمحمد خيضر في

1952/10/18، و قد كان الوفد الخارجي طرفا في إنشاء و تكوين مكتب المغرب العربي في القاهرة

في 1947/02/05. و قد شكل الوفد من خيضر رئيسا و حسين آيت أحمد نائبا له بعد مغادرته الجزائر عقب أحداث الأزمة البربرية ثم التحق بهم في سنة 1953 أحمد بن بلة. و بعد نشوب الأزمة داخل حركة الانتصار و بحكم تكوين خيضر، كونه مناضلا حقيقيا، عرف باحترامه للحركة و رئيسها و إيمانه العميق بقضيتها و غاياتها، سعى إلى محاولة المصالحة بين الطرفين المتنازعين و قد حرر في هذا المجال خطابين إلى اللجنة المركزية يومي 22 و 25 ففري 1954، و قد أصبح الوفد فيما بعد ممثلا لـ ج ت و بالقاهرة، بعد اندلاع الثورة التحريرية المسلحة في نوفمبر سنة 1954.

كارثة، فعلى كل منا أن يتصرف حسب ضميره و لكن لنؤكد لهم إرادتنا بأن نراهم يصلون إلى مصالحة تتفد الأسرة..."

و ربما لهذا السبب وافق مصالي الحاج على عقد اجتماع للجنة المركزية التي اقترح أمينها العام يوم 27 ففري سنة 1954 موعدًا لها، بينما اقترح الرئيس تاريخ 20 مار من نفس السنة موعدًا لانعقادها، و رغم تظاهر الأمين العام بالموافقة على هذا التاريخ، إلا أنه دعا إلى الاجتماع في نفس اليوم الذي حدده سابقًا و هو ما أثار غضب الرئيس الذي عبر عنه ممثلاه، أحمد مزغنة و مولاي مرباح أثناء حضورهما الاجتماع حيث أبديا استيائهما من عصيان أوامر الرئيس، الذي استغل تلك الفرصة لشن هجوم جديد على اللجنة المركزية حيث كشف عن إنشاء ما سماه بـ "لجنة الأمن العام" أو "لجنة النجاة العامة"، و كان ذلك تأكيدًا على قراره النهائي بحل اللجنة المركزية و الإدارة.

و قد ردت اللجنة المركزية على هذا الاتهامات بقولها ⁽¹⁾: " ينسب بخبث إنشاء "لجنة المن العام"، المزعومة إلى مبادرة تلقائية من جانب المناضلين، في حين أنه هو نفسه المنشئ و معه بعض الأفراد الذين يشاركونه أحقاد و أغراضه".

و قد كان ذلك ردًا للجنة المركزية على ما صدر عن اللجنة السابقة الذكر من تصريحات جاء في إحداها: "يسرنا أن نحيطكم علما بأن إخواننا في كل مكان تقريبًا في فرنسا و في الجزائر وافقوا على اقتراح يرون فيه ارتياهم من ناحية إدارتنا بمدينة الجزائر و باريس، و كذا رغبتهم في تقويم الحركة طبقا لنداء زعيمنا الوطني و نقدم بأدناه مثلين من الاقتراحات لتي تمت الموافقة عليها، إحداها من جميع المسؤولين و المناضلين بمنطقة باريس المجتمعين في مناسبة الذكرى السابعة عشر للحركة و الثاني من قسمة تلمسان..."⁽²⁾

(1) - رابح بلعيد : مقال: "مصالي الحاج يعلن الحرب على المركزيين، العدد 141، ص 11.

(2) - رابح بلعيد: مقال: "حزب الشعب، صراعات سياسية عبر الوثائق"، العدد 143، ص 11.

من جهة أخرى استغل المركزيون اجتماع يوم 27 فيفري سنة 1954 لطرح خلافهم مع الرئيس، معلنين للمناضلين بصفة رسمية طبيعة ذلك النزاع داعين لعقد مؤتمر غير عادي للبت فيه، كما أصدرت أثناء هذا الاجتماع، لائحة تضمنت دعوة مصالي الحاج إلى تحكم العقل و الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي يتم التحضير له من قبل الطرفين، و مما جاء في هذه اللائحة: " اللجنة المركزية و قد اجتمعت يوم 27 فيفري سنة 1954 في جلسة غير عادية، لدراسة الموقف الذي خلفه العمل الانقسامى الذي أجري في الجزائر و في فرنسا و بخاصة انشاء ما سمي " لجنة الأمن العام " بفرنسا، و التحريض على عصيان الهيئات النظامية و تمجيد الأموال - باسم رئيس الحركة - و حول فكرة وجود خلاف بين رئيس الحركة و اللجنة المركزية، قررت إحاطة المسؤولين و المناضلين علما بنص قرار اتخذته " اللجنة المركزية " في جلستها أيام 1 إلى 4 جانفي سنة 1954.⁽¹⁾

و في محاولة ثانية لرأب الصدع و تطويق الخلاف، أرسل الوفد الخارجي للحركة خطابا ثانيا للجنة المركزية يوم 25 فيفري سنة 1954، جاء فيه على الخصوص⁽²⁾: " إننا لا نكف عن دعوة كل إخواننا لكي يتوصلوا إلى مصالحة من أي نوع من الشيخ الكبير و هذا ما سبق أن بينا واجب حتمي تفرضه علينا الأحداث الداخلية و الخارجية في شمال إفريقيا، و مع ذلك فإن موضوع هذا الخطاب أن يحيطكم علما بشيء كبير الأهمية، فعلى إثر المعلومات الواردة بخطابنا السابق، دعا الرسمىون كل أحزاب شمال إفريقيا إلى تحقيق الوحدة، و إننا لنطلب إليكم أن تقدروا الأهمية العظمى لهذا الحدث الذي سوف يكون إيجابيا للغاية، إذا عرفنا كيف نحتفظ بمبادرتنا الطليعية، أما حركتنا فإنها تعطي طابع الحزب الجدي المناضل ... و إننا نجدد رغبتنا الحارة في رؤية الحركة و هي تتغلب على أهوائها في صالح شمال إفريقيا ".

(1) - رابح بلعيد: المرجع السابق، ص 11.

(2) - رابح بلعيد: مقال: خطاب خيضر الثاني للجنة المركزية"، العدد 140، ص 11.

و ردا على خطابي محمد خيضر الأول و الثاني، أرسلت اللجنة المركزية إليه خطابا يوم 05 مارس سنة 1954، تعرضت فيه إلى شرح موقفها و طبيعتها خلفها مع الرئيس و مما جاء فيه⁽¹⁾ : "...و إنا لنعتذر عن عدم ردنا للفور كما كنا نود، فقد كان ذلك لسبب خارج عن إرادتنا، و موضوع هذا الخطاب إحاطتكم علما بتطور الخلاف مع الشيخ، و في هذا الشأن نرسل لكم طيه قراراتين للجنة المركزية، اتخذ الأول في اجتماعها يوم 1 إلى 4 جانفي سنة 1954 و يتلخص جوهره في نقطتين : رفض السلطات المطلقة و قرار عرض الخلاف على المؤتمر العادي... أما القرار الثاني الذي اتخذته اللجنة المركزية يوم 27 فيفري سنة 1954 فإنه يستهدف أساسا الحفاظ على نظام الحركة، نظرا إلى أن الخلاف قد أصبح منذ شهرين تقريبا معروفا لدى الكثير من المناضلين و المسؤولين بفعل الشيخ ...".

و قد أجاب الوفد الخارجي⁽²⁾ عن خطاب اللجنة المركزية بخطاب ثالث يوم 15 مارس سنة 1954، يرجو فيه منها التنازل لرئيس الحركة عن مطالبه و التخلي عن سلطاتها لصالح لجنة مستقلة محايدة، و هذا خدمة لمصلحة الحركة و الوطن و مما جاء فيه : "...إنا نرى في هذه المرحلة التي وصلت إليها الأمور، أنه لم يعد في الإمكان تأييد اقتراحكم الخاص بالوساطة، و في اعتقادنا أن الشيخ لن يتراجع شبرا واحدا قبل أن يحصل على التوضيح الكاملة حتى و لو انسحقت الحركة ... يجب على الإدارة أن تتنازل مع ذلك عن كرامتها و يجب أن تسلم سلطاتها لا إلى رجل واحد، و إنما إلى الهيئة التي منحناها إياها بناء على ثقة اللجنة المركزية، ÷ و فضلا عن ذلك فإنه لا مناص من عقد المؤتمر غير العادي و حتى ذلك الحين يتحتم على اللجنة المركزية أن تتفاهم مع الشيخ لتحديد معه اشتراطات الدعوة إلى هذا المؤتمر...".

(1) - راجع بلعيد: مقال: "مصالي الحاج يعلن الحرب على المركزيين"، العدد 141، ص 11.

(2) - راجع بلعيد مقال: "حزب الشعب - صراعات سياسية عبر الوثائق" - العدد 143، ص 11.

نتيجة لهذه الجهود و استجابة لاقتراحات الوفد الخارجي، وافق الطرفان على عقد اجتماع آخر يومي 27 و 28 مارس سنة 1954، حيث تم منح مصالي الحاج التفويض المحدود مع شرط الدعوة لمؤتمر استثنائي في أقرب أجل، مع إصدار بيان للتهدئة⁽¹⁾، و قد حضر الاجتماع ممثل مصالي الحاج أحمد مزغنة، الذي استغل الفرصة لمخاطبة أعضاء الإدارة المستقبلين بلهجة تهديدية حادة، أمرا إياهم بالانصياع لأوامر الرئيس، كما قرأ مولاي مرباح رسالة مصالي إلى المجتمعين التي لخصها في رأي الرئيس⁽²⁾ بأن " وراءه إرادة الشعب الجزائري، و أنه بهذه الصفة غير مسؤول أمام أحد عن تصرفاته باستثناء المؤتمر الذي انتخبه..." . لقد بدا واضحا أن المركزيون تنازلوا لصالح مصالي و أنصاره، متجنبين المواجهة المباشرة معه، كما طلبوا من القاعدة النضالية ضرورة التزام الحياد و عم الدخول في هذه المواجهة، لكنهم من جهة أخرى كانوا يعملون في الخفاء معتبرين مواقفهم الظاهرية كسبا للوقت و استغلالا لشن هجومهم الجديد على مصالي الحاج الذي وصفوه بأنه: " رجل طعن في السن و لم يعد يعي الحياة السياسية..."⁽³⁾.

و قد كان مصالي الحاج على يقين تام بأن المركزيين لن يتراجعوا و لن ينسحبوا و يسلموا بسهولة، حيث علق على ذلك قائلاً:⁽⁴⁾ "...بذلت جهداً شاقاً...سواء جسدياً أو فكرياً، لكن الأشهر القادمة ستكون أقسى و أصعب، لأن الباشوات لن يتراجعوا إلا لكي يقاتلوا بشكل أفضل و يكذبوا و ينشروا الفوضى". و قد صدق مصالي الحاج في مقولته، إذ استمر المركزيون يخططون لإيقاعه و انصاره في الفخ، و العمل بسرعة لاحتواء التنازل التنازل الذي قدموه أثناء الاجتماع السابق الذكر، و في هذا الإطار عقد المركزيون اجتماعاً سرياً لم يدعو إليه مساعدي مصالي الحاج في اللجنة المركزية، و ذلك يومي 22 و 23 ماي سنة 1954 حيث اتخذوا خلاله قرارات منها:

(1)- Ahmed Mahsas : "Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ere guerre mondiale à 1954", p 300.

(2)- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 411.

(3)- رابح بلعيد: المرجع السابق، ص 11.

(4)- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع المرجع السابق، ص 88.

- سحب السلطة المطلقة من مصالي الحاج التي منحها إياه اللجنة المركزية بمقتضى قرارات اجتماعها يومي 27 و 28 مارس سنة 1954.

- إنشاء ما سمي بـ "اللجنة الدائمة" و هي هيئة تضطلع بمهمة إعداد و تنظيم المؤتمر غير العادي الوشيك للحركة.

- تتجاهل اللجنة المركزية وجود صحيفتي الجزائر الحرة و صوت الجزائر بالفرنسية.
مع الإشارة إلى ضرورة إبقاء هذه القرارات طي الكتمان إلى أجل غير مسمى، تبعا للظروف و مستجدات الخلاف مع المصاليين⁽¹⁾.

و في نفس السياق أصدر المركزيون يوم 10 جوان سنة 1954 صحيفة "نشرة أنباء اللجنة المركزية" التي حمل أول عدد لها تفاصيل نزاعهم مع المصاليين و كذلك القرارات المتخذة في آخر اجتماع لهم يومي 22 و 23 ماي سنة 1954.⁽²⁾

و في محاولة أخرى للصلح بين الفريقين المتنازعين، شكل الوفد الخارجي لـ حركة الانتصار، هيئة سماها "لجنة السلام" قصد التوسط بينهما، و التي قامت بزيارة لمصالي الحاج بإقامته بنيور (Niort) في 13 جوان سنة 1954، حيث تم الاتفاق على لقاء⁽³⁾ بين المركزيين و المصاليين يوم 27 جوان سنة 1954، لكنه انتهى بالفشل نظراً لتعصب كل طرف لرأيه و محاولته فرض جدول أعمال يتمشى و أطروحاته، فالمصاليون يرون إعطاء الأولوية لمناقشة خطوات و مراحل إعداد المؤتمر غير العادي، فيما فضل المركزيون معالجة طبيعة الخلاف بين الطرفين و مما زاد الطينة بلة، هو عرض ممثلي مصالي لرسالته المشهورة إلى المناضلين و الاتهامات الواردة فيها بخصوص المركزيين، و هو ما أثار حفيظتهم و غضبهم و تراجعهم عن طرح "مشروع وثيقة عمل" في اتجاه المصالحة بين الطرفين تضمن ثلاث اقتراحات هي:

⁽¹⁾ - رابح بلعيد: مقال: " اجتماع اللجنة المركزية السري"، رسالة الطلس، العدد14، ص11.

⁽²⁾ - نفس المرجع، ص 11.

⁽³⁾ - حضره ممثلي مصالي الحاج و ممثلين عن المركزيين بالإضافة إلى ممثلي الوفد الخارجي بالقاهرة.

أولاً: دراسة الموقف السياسي في ضوء تطور الوضع في شمال إفريقيا و المعلومات الواردة من الإخوة في القاهرة، و دراسة انعكاسات كل ذلك على تطور أزمة الحركة الداخلية.

ثانياً: دراسة الاقتراحات العلمية التي قدمها الإخوة من القاهرة و الإجابة عنها.

ثالثاً: دراسة شروط اجتماع المؤتمر غير العادي بما يتماشى مع طلب أخوة القاهرة.⁽¹⁾

و إذا ما اعتبرنا أن هذه المحاولات الهادفة إلى إصلاح ذات البين بين الطرفين قد أكدت على وجود نية مخلصه لدى كثير من مناضلي الحركة من جهة و من جهة أخرى أجلت قليلاً الانقسام النهائي لها، إلا أن الأحداث جاءت متتالية و متسارعة، لينفصل الطرفين في خطين متوازيين لم يلتقيا بعد ذلك أبداً، و إذا كانت اللجنة المركزية قد خولت لمصالي الحاج اتخاذ جميع الإجراءات لعقد المؤتمر غير العادي، فإن الأمور ازدادت سوءاً بسيطرة الوفد المؤقت الذي عينه مصالي الحاج للإشراف على شؤون الحركة، المتكون أساساً من مساعديه الأساسيين⁽²⁾ الذين عملوا على توسيع الهوة بين مصالي و المركزيين، الذين كانوا يقومون بمساعي للحيلولة دون إمساك المصاليين بزمام الأمور و ذلك عبر عدة تدابير منها:

- الحيلولة عبر تدابير تنظيمية دون إمساك الصاليين بزمام الجهاز، و دفع المناضلين إلى التوقف عن اشتراكاتهم، حتى لا تتوفر لمصالي الحاج الوسائل المالية للقيام بعمل ما.
- تسهيل وضع المتفرغين في إجازة عن طريق دفع رواتبهم مسبقاً لعدة أشهر.
- الرد سياسياً على الاتهام بالاصلاحية، عن طريق التحالف مع النشطاء بهدف تصوير المصالية، لا كنفذ سياسي بل كمحاولة لتقسيم الحركة.⁽³⁾

بالإضافة إلى هذه الإجراءات ركزا المركزيون على قضية "عبادة الشخصية" المستعارة من تاريخ الاتحاد السوفيياتي ليطيحوا بشخصية مصالي الحاج، للقضاء على تلك الهالة التي كان يرسمها له

(¹) - رابح بلعيد: المرجع السابق ص 11.

(²) - وهم: "أحمد مزغنة و مولاي مرباح و امبارك فيلاي و عيسى عبدلي و ممشاوي".

(³) - محمد حربي: المرجع السابق، ص 88.

المناضلون، و قد نجحوا في كسب بعض النشاط، من بينهم ديدوش مراد و محمد بوضياف، هذا الأخير الذي رفض قراءة رسالة مصالي الحاج على المناضلين، التي يشرح فيها الخلافات داخل الحركة حفاظاً على وحدة مناضلي القاعدة، و التزاماً بالانضباط الحزبي.

و سعيًا منها لتدارك النهاية المأساوية للحركة، من خلال الموقف المتصلب لمصالي الحاج رغم تنازلها السابق له عن صلاحياتها و تلبية طلبه القاضي منحه التفويض، عقبت اللجنة المركزية ندوة للإطارات يوم 10 جويلية سنة 1954 بالعاصمة، و ذلك بمقر جمعية الكشافة قدم أثناءها تقرير مفصل عن طبيعة النزاع و توجت بعدة قرارات في محاولة لرأب الصدع و احتواء الخلاف، قبل انفجار الحركة و منها:

- تشكيل لجنة تختص بتحضير مؤتمر يجمع ممثلي كل المناضلين في الجزائر و أوروبا و ذلك قبل 03 شهور.

- إرسال وفد ⁽¹⁾ للتحقق مع مصالي الحاج لتحقيق ثلاثة أهداف و هي:

- إقناع مصالي الحاج بعدم جمع مؤتمره، الذي لا ينتج عنه إلا التفرقة مع الموافقة على عقد مؤتمر ديمقراطي على أرض الوطن حتى يتمكن جميع المناضلين من حضوره.

- العمل بشتى الوسائل للحفاظ على وحدة الحركة.

- الاتصال بمختلف المناضلين و إقناعهم بعدم استعمال العنف، الذي بدت بوادره حفاظاً على

وحدتهم و أخوتهم على الأقل في القاعدة التي هي الأساس".⁽²⁾

و كانت هذه آخر محاولة قام بها المركزيون، لأن المصاليين كانوا آنذاك قد أنهوا جميع الترتيبات لعقد مؤتمره المسمى بمؤتمر هورنو ببلجيكا أيام 14-15 و 16 جويلية سنة 1954، و كان ذلك قطعاً لشجرة معاوية التي كانت تربط بينهما كما كانت إعلاناً رسمياً و نهائياً على أن الانقسام قد أصبح

(1)- شكل الوفد من السادة: إبراهيم شرقي، طاهر يوسف، محمد بن تقيفة، مسعود قروحي و عضو سادس من وهران و على رأس الوفد كان إبراهيم حشاني و قد وصلوا إلى مقر إقامة مصالي لكن هذا الأخير رفض استئذانهم.

(2)- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 411.

أمرًا واقعًا، و أن القطيعة قد تمت، و السؤال الذي يفرض نفسه هنا، هو كيف كان موقف المناضلي الحركة عمومًا و النشاط خصوصًا و نعني بهم قداماء المنظمة الخاصة؟

أثناء هذه المرحلة ، كان المناضلين يجهلون من عناصر الخلاف بين الفريقين، إلا أن الأغلبية منهم انجرت وراء مصالي الحاج، بحكم مكانته و سمعته و مركزه و نضاله داخل الحركة، و هو ما كان يراهن عليه في حربه مع المركزيين باستثناء فئة من المناضلين الواعين الذين ناضلوا داخل صفوف الحركة و في المنظمة الخاصة، الذين هالهم ما آل إليه مصير الحركة من تطاحن و قتال و صراع يوشك أن يأتي على ما بقي منها، بعد الأزمات التي عرفتتها سابقًا، فأصيبوا بفاجعة جراء ما كان يجري أمامهم من تراشق بتهم مخجلة في حرب كلامية جوفاء، انحرفت بالحركة بعيدًا عن هدفها الأول و الجوهري في مرحلة تاريخية جهوية و عالمية نادرة، لملاءمة شروطها للعمل الثوري التحرري للشعوب الرازخة تحت نير الاستعمار، إن هذا التطاحن لم يكن في رأي مناضلي المنظمة الخاصة حول منهج الكفاح المسلح الذي يعتبر هدف حركة الانتصار، و إنما فرضته مصالح الفريقين لكي يستحوذ أحدهما على السلطة و هو ما حز في نفوسهم، و دفعهم إلى ضرورة التفكير في إنشاء قوة ثالثة قد تساعد على احتواء هذا الخلاف الذي نشب بين الطرفين، فكان ميلاد "الجنة الثورية للوحدة و العمل" فيما بعد.

و هكذا انقسمت حركة الانتصار إلى ثلاث مجموعات أساسية:

أ- **المجموعة الأولى:** و تضم أتباع مصالي، الذين بادروا إلى عقد مؤتمرهم الانفصالي بمدينة هونو ببلجيكا أيام 14 و 15 16 جويلية سنة 1954، و حسب العديد من المصادر، فإن هذا المؤتمر أجرى تعديلات خطيرة في هيكلية الحركة و تركيبتها البشرية و كان بحق مؤتمرًا للانقسام و تصفية الحسابات

و إقصاء الخصوم⁽¹⁾، و قد اتخذت عدة إجراءات للحيلولة دون علم المركزين بتاريخ عقد المؤتمر، و بالتالي منع حضورهم، و من هذه الإجراءات:

- خداع الشرطة الفرنسية التي كانت ترافق حركة الانتصار في باري و ذلك بعقد المؤتمر في دولة أخرى.

- خداع المركزيين حتى لا يعلمون تاريخ و مكان انعقاد المؤتمر، لذلك تم نقل المناضلون من الجزائر برا و بحرا إلى فرنسا ثم نقلهم عن طريق سيارات إلى باريس، و من هناك قسموا إلى مجموعات صغيرة، و نقلوا عبر الحدود الفرنسية البلجيكية إلى المكان المحدد لعقد المؤتمر.

رغم هذه الإجراءات التي حاولت إحاطة المؤتمر بسرية تامة، إلا أن المركزيين كانوا على علم به، و نستشف ذلك من خلال هذا النداء الأخير الذي وجهته اللجنة المركزية إلى المناضلين، حتى لا يقعوا ضحية ما يدبر لهم من قبل المصاليين الذين يسعون إلى تقسيم الحركة، رافضين أي دعوة للصلح و لو كان على حساب مصلحة الوطن و الحركة.

و مما جاء في هذا النداء⁽²⁾: " عينت اللجنة المركزية في اجتماعها يوم 1 جوان سنة 1954 و هي تحرص دوماً على وحدة الحركة، لجنة تتولى باسمها قراءة نداء موجه إلى المناضلين الذين اعتقدوا من واجبهم طاعة مصالي الحاج و الذين دعاهم هذا الأخير إلى مؤتمر مزعوم ينعقد في بلجيكا في أيام 13 و 14 و 15 جويلية سنة 1954...".

و تشير بعض المصادر أن المؤتمر قد انعقد بقاعة سينما "لابيري" "La Prairie"، و ذلك في جو مشحون و متوتر للغاية، خاصة و إن معظم الحاضرين من المناضلين من المتعصبين جداً لمصالي الحاج، الرافضين لأي محاولة للحوار أو قبول الرأي الآخر، يؤكد ذلك موقفهم من ممثل جمعية الطلبة

(1) عمار هلال: أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 - 1962، سلسلة المعرفة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995، ص 377.

(2) -رابح بلعيد: وثيقة "النداء الأخير للجنة المركزية"، رسالة الأطلس، العدد 149، ص 11.

الجزائريين الذي تدخل أثناء المؤتمر منتقداً بشدة سياسة التفرقة و النزاع، فانهال عليه بعض المناضلين ضربه.⁽¹⁾

كما رفضت بعنف وحدة، جميع محاولات الصلح و الاقتراحات التي أبداهها بعض الحاضرين.⁽²⁾ و قد ترأس جلسات المؤتمر، التي دامت ثلاثة أيام كاملة المناضل أحمد مزغنة.⁽³⁾ و قد خصص اليوم الأول كاملاً لقراءة تقرير مصالي الحاج، الذي تضمن سرداً شاملاً و مفصلاً لتاريخ الحركة، متطرقاً إلى جميع القضايا خاصة منها تلك المتعلقة بمعارضيه من المركزيين، و خصص اليومين الآخرين لدراسة مجموعة من القضايا المطروحة على الحركة، من خلال أزمته القائمة، و اتخاذ مجموعة من القرارات الحاسمة و الخطيرة التي عصفت بالحركة نهائياً.

و إذا كان هدف المؤتمر الذي أعلن عنه المصاليون ظاهرياً، هو معالجة ما تعرضت له الحركة من أزمة داخلية مخيفة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، أثرت على نشاطها و أعمالها، فإن الهدف المبيت من عقد المؤتمر، كان تصفية حسابات شخصية و إقصاء المعارضين من المركزيين لمصالي الحاج، و قد أثبتت قرارات المؤتمر هذه الحقيقة التي حاول المصاليون إخفائها، متظاهرين بتقويم الحركة وإصلاحها، و ذلك من خلا جملة من الاتهامات وجهت لأعضاء اللجنة المركزية و حتى مناضلي المنظمة الخاصة و منها:

- استنكار بعض أعمال أعضاء اللجنة المركزية و اتهامهم بالانحراف السياسي من خلال ارتكابهم لأخطاء خطيرة منها:

- تذبذب اللجنة المركزية و ترددها داخلياً.

(1) - عبد الرحمن بن العقون: المصدر السابق، ص 413.

(2) - حسب الكاتب دائماً فقد تقدم بلائحة بالنيابة عن زملائه و هي عبارة عن عريضة صلح، لكن أحد المناضلين انتزعها من يديه و مزقها.

(3) - Ben youcef Ben Khadda: Op- Cit, P 250.

- عدم تمكنها من تحقيق التضامن مع تونس و المغرب و بذلك ظلت قضية الجزائر مهملة على الصعيد الدولي.⁽¹⁾

هذا، و بعد المناقشة و الدراسة تمت الموافقة على القرارات الآتية:

أ- الحكم الجماعي على الانحراف السياسي الذي عم كل مناطق النشاط الحزبي خاصة أثناء سنة 1953 و الذي تبعته انهزامات خطيرة و مؤلمة.

ب- الرجوع إلى المبادئ الثورية و الخط السياسي، الذي كان دائماً يعطي الحركة كرامتها و شرفها، فمنذ ميلادها و خلال حياتها المليئة بالأخطار طبقت سياسة طاهرة و حازمة و ذات فعالية، تلك هي العقيدة المتبناة.

ج - الثقة التامة في مصالي الحاج ليقوم بإعادة تسديد و تقويم الحركة في جميع الميادين، و القضاء على هذا الانحراف السياسي الخطير بالوسائل المباشرة و غير المباشرة.⁽²⁾، و كانت أخطر القرارات التي اتخذها المؤتمر هي:

1 - انتخاب أحمد مصالي رئيساً للحركة مدى الحياة.

2- حل اللجنة المركزية و ذلك بـ ثلاث مائة و واحد و تسعون (391) صوتاً مقابل اثنا عشر (12) صوتاً محايداً .

3- طرد الأعضاء⁽³⁾ الأكثر اعتباراً في الإدارة السابقة للجنة المركزية المنحلة⁽⁴⁾، و الذين جاء في قرار فصلهم بأنهم منحرفون و متمردون و مبذرون لأموال الحركة و رفضهم إعادة ممتلكاتهم.

لقد كانت هذه القرارات بمثابة انفجار قنبلة، بحيث نسفت جميع المجهودات و المحاولات الرامية إلى التوصل إلى وفاق بين الطرفين هذا من جهة، و من جهة أخرى دمرت كل الجسور التي من شأنها

(1)- بسام العسلي: نهج الثورة الجزائري "الصراع السياسي" ط2 دار النفائس، بيروت ، لبنان 1986 ص 70.

(2)- Ahmed Mahsas : Op-Cit, P 302.

(3)- و هم: "بن خدة يوسف، حسين لحول، عبد الرحمن كيوان، سيد علي عبد الحميد، مصطفى خروفي،

محمد يزيد، محمد لوانشي و أحمد بودا".

(4)- Ben Khedda Ben Youcef : Op- Cit, P 250.

إيصال كل فريق إلى الآخر، و بالتالي تبخرت أحلام و أمانى المركزيين خاصة في التوصل إلى وفاق مع الرئيس، الذي كان متطرفاً جداً و قاسياً في إصداره لهذه القرارات، التي أبعدت مناضلين لهم وزنهم و تجربتهم، أعطوا للحركة الكثير من جهدهم و حياتهم.

لقد كانت هذه القرارات، حكما بالإعدام في حق هؤلاء المناضلين، لقد حل التسرع و الرعونة و التهور، محل الحكمة و الرزانة و التعقل، و كان على مصالي الحاج أن يترى، و يسترجع مقولته التي أفتق بها مناضلي الحركة و قياديينها، أثناء ندوة الإطارات الأولى في شهر ديسمبر سنة 1946، بخصوص مسألة المشاركة في الانتخابات عندما واجههم قائلاً: ⁽¹⁾ " ابقوا متحدين، و تذكروا السيد علي و معاوية أن الإسلام لم ينهض بسبب ذلك الخلاف و عليكم بالثقة و الحكمة...".

فأين هي حكمته و تعقله و رزاقته و دفاعه عن وحدة الحركة ؟

و يبدو من خلال تتبعنا لمراحل الأزمة و إحداثها، أن أعضاء اللجنة المركزية قد تحلوا بالحكمة و الهدوء و الرزانة و الدعوة للمصالحة، حفاظاً على وحدة الحركة متجنبين أي أسلوب للعنف، كما فعل مصالي الحاج، محاولين الإبقاء على روابط الاتصال و الحوار معه، دون غلق الباب أمام أية محاولة من شأنها رأب الصدع و الوصول إلى اتفاق مع خصومهم، لكن هؤلاء بقوا متعصبين لرأيهم، بل و أسأؤوا في العديد من المرات للمركزيين بالإهانة و الشتم و عدم الاستقبال، إلى درجة الاعتداء بالضرب.

كما تنازل أعضاء اللجنة المركزية لكل مطالب مصالي الحاج، بما فيها تقديم استقالتهم من قيادة الحركة، مفوضين إياه تسيير شؤونها عن طريق رجاله و أنصاره، إلا أن ذلك لم يشفع لهم عنده، و لم يفش غليله إلا قرار عزلهم نهائياً من الحركة، و هو القرار الذي دفعهم إلى اتخاذ قرار مماثل في مؤتمرهم المشهور بالعاصمة.

(1)- Ait Ahmed : Op-Cit, P 87.

ب- المجموعة الثانية: و تضم أعضاء اللجنة المركزية و أعضاء المكتب الإداري و أنصارهم، الذين دعوا إلى عقد مؤتمر بالجزائر العاصمة و ذلك أيام 13، 14، 15 و 16 أوت سنة 1954، كان بمثابة رد فعل طبيعي على مؤتمر المصاليين و قراراته التعسفية في حق المركزيين، و قد خرج المؤتمر بعدة قرارات تضمنها البلاغ النهائي و مما جاء فيه:

- شجب الجمعية الانشقاقية للمصاليين في بلجيكا و التأكيد على بطلانها.
- رفض اتهامات مصالي الحاج الموجهة إليهم بالانحراف و التأكيد على مواصلة السياسة العامة التي رسمها المؤتمر الثاني و تطبيق جميع قراراته المنصوص عليها.
- تعديل النظام الأساسي للحركة و انتخاب لجنة مركزية جديدة⁽¹⁾.
- فصل مصالي الحاج نفسه و مساعديه أحمد مزغنة و مولاي مرباح و تجريدهم من جميع مهامهم الحزبية.⁽²⁾

و حسب أحمد المصادر⁽³⁾، فقد حاول بعض الأعضاء فتح نقاش عام حول قضية الكفاح المسلح، لكن بعض المواقف داخل المؤتمر سدت الطريق أمام هذه المحاولة.

و قد عرف الخلاف بين الفريقين بعد هذا المؤتمر مرحلة جديدة- مثلت في الاعتداءات الجسدية خاصة من قبل المصاليين، حيث لم يسلم قادة المركزيون من ذلك، و منهم حسين لحول و عبد الرحمن كيوان و سيد علي عبد الحميد، و منع أنصارهم من مناضلي الحركة من توزيع أول عدد صدر من صحيفة "الأمة الجزائرية" في 03 سبتمبر سنة 1954، الذي تضمن مقالاً حلل جوهر الأزمة و الخلاف بين

(¹)- كان من بين أعضائها: " سيد علي عبد الحميد، بلعيد عبد السلام، إيدير عيسات، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، عبد المالك بن حبليل، بن يوسف بن خدة، محمد بن مهل، محمد بن تفتيف، أحمد بودا، الطيب بولحروف، موسى بولكرو، سعد دحلب، محمد دخلي، العربي دماغ العتروس، مبارك جيلالي، هاشمي حمود، مصطفى خروطي، مسعود قدروج، عبد الرحمن كيوان، الطاهر لعجوزي، حسين لحول، محمد الصالح الوانشي، صالح معيزة، عبد الحميد مهري، بلقاسم رجاف، هواري سويح، عبد المالك تمام، محمد يزيد".

(²)- Ben Khedda Ben Youcef : OP-Cit, P 358.

(³)- Mohamed Tiguia : Op-Cit, P133.

اللجنة المركزية و رئيس الحركة جاء فيها على وجه الخصوص⁽¹⁾: "الأزمة التي تعصف بـ حركة الانتصار منذ عام قد عرفت نهاية وصلت إلى انقسام، يرجع أصله إلى تعنت إرادة مصالي (عدم حسن نتيه) بالإضافة إلى عناصره و مؤيديه الذين بذلوا جهدهم لتكسير هذه الحركة، اللجنة المركزية حاولت دون جدوى التمسك بإنقاذ وحدة الحركة، في وقت كانت الصراعات الداخلية و الخارجية تهدد وحدتها، حاليًا يصبح مهما جدًا أن جميع الناس و منهم الشعب الجزائري يطلع على حقيقة هذه الأزمة، أصلها و العناصر التي تسببت في انحلال و انقسام هذه الحركة...."

كما بلغت الصدامات حد استعمال السلاح الناري بين مناضلي النزعتين و هذا ما أشارت إليه تقارير الشرطة الاستعمارية بقولها⁽²⁾: " إنها عمليات ثار بين عصابتين، تتبدلان الطلقات النارية، و تختفيان عند وصول الشرطة".

لقد كانت السلطات الاستعمارية تراقب ذلك الخلاف الحاد الذي نشب منذ سنين داخل أكبر حركة ثورية، منتظرة نتائج التي سرعان ما ظهرت للعيان، و هذا ما أشار إليه التقرير الشهري للكولونيل "بول سكوين"⁽³⁾ (Paul Squine) رئيس إدارة الاتصالات لشمال إفريقيا، و ذلك يوم 17 أوت سنة 1954 بقوله: " يبدو أن انقسام حركة الانتصار أصبح نهائيًا، فالطائفتان قد عزلت كل منهما الأخرى و صار لكل منهما "لجنتها المركزية" و تتهددان بالتقاتل، أما طائفة مصالي الحاج و هي من الكادحين في معظمها، و أكثر معرفة بتصرفات المناضلين فإنها قادرة على الانتصار، رغم البراعة السياسية التي يتمتع بها أنصار حسين لحول".

أما رئيس رئيس شرطة الاستعلامات العامة (P.R.G) السيد " أندريه لاقوست"⁽⁴⁾ (André Lacoste)، فقد قيل أنه فرك يديه سرورًا و قال: "طالما أنهم يتعاركون فيما بينهم فهذه علامة طيبة".

(¹)- Francis Colette jeanson :L'Algérie hors la loi, collection Sad/ENAG, édition 1993, P 129.

(²)- رابح بلعيد: المرجع السابق، ص 11.

(³)- المرجع نفسه، ص 11.

(⁴)- رابح بلعيد: مقال: "مجموعة الخمسة و ميلاد القوة الثالثة"، العدد 148، ص 11.

كما أشار تقرير صادر عن الديوان السياسي للحزب الشيوعي الجزائري إلى قضية الانقسام الذي عرفته حركة الانتصار من خلال تصريح جاء فيه على الخصوص⁽¹⁾ "درس الديوان السياسي للحزب الشيوعي في اجتماعه يوم 28 سبتمبر سنة 1954 الأزمة السياسية التي أدت في شهر أوت الأخير إلى الانقسام داخل حركة الانتصار، حقا إن القضية داخلية لحركة، و لكنها في نفس الوقت، حادث هام جدًا يؤثر في الحركة الوطنية، لذلك فمن واجب كل وطني بحثها جديًا و استنتاج كل الدروس المفيدة للكفاح التحريري... و ليس لحزبنا أن يتخذ موقفًا مع فرقة من حركة الانتصار ضد الأخرى، كما أنه لا يسعه أن يقف موقف اللامبالاة أمام هذه الحادثة السياسية..."

كما تناولت صحافة الحركة التابعة للمصاليين، قضية الخلاف و مؤتمر المصاليين و قراراته، معتبرة أن تلك القرارات و على رأسها طرد مناضلين قياديين في الحركة لا تعني الانقسام، حيث جاء في إحدى المقالات⁽²⁾: " منذ بضع أسابيع نشرت الصحافة الفرنسية أنباء تخص مسائل داخلية لحركة الانتصار، و قد حامت هذه الأنباء حول الأزمة التي كانت تهز الحركة منذ بداية سنة 1954 و التي انتهت يوم 16 يوليو الماضي ببلجيكا، و قد أنهت حركة الانتصار هذه الأزمة فعلاً بواسطة القرارات التي صودق عليها في مؤتمرها الاستثنائي الأخير، و ذلك بالقضاء المبرم على الانحراف السياسي و المشاركة للاستعمار في ثوبه الجديد... و لذا فإنه لا يمكن التحدث عن انقسام، إذ الأمر الذي وقع هو طرد مسيرين عن سياسة معاكسة لمبادئ الحركة..."

و هو أيضًا ما ذهب إليه مولاي مرباح⁽³⁾ بخصوص طرد عدد من مسيري الحركة، من خلال استجواب مع جريدة "لوموند الفرنسية" جاء فيه:

(1) - صحيفة الجزائر الجديدة: مقال: "الحزب الشيوعي الجزائري و الانقسام داخل حركة الانتصار"، مطبة تيبوليتو

العاصمة، السنة 9، العدد 89، سنة 1954، ص 4.

(2) - صوت الشعب: مقال: "الطرد في حركة الانتصار لا يعني الانقسام"، السنة 1، العدد 03، ص 01.

(3) - صوت الشعب: مقال: "أجوبة الأخ مرباح مولاي عن أسئلة جريدة "لوموند" الفرنسية"، السنة الأولى،

العدد 08، ص 2.

"... رغم أن هذه الأسئلة تتعلق بمسألة داخلية لحركتنا، فإنني أجب جريده لوموند لأبصر قراءها و الرأي العام عن الواقع فيما يخص طرد بعض مسيري حركتنا، إن هؤلاء المسيرين، إنما طردوا من الحركة بعد أن تسببوا في انحراف استنكره المؤتمر الاستثنائي و قضى عليه قضاء مبرما، و قد امتاز هذا الانحراف بجمود الحركة القومية الجزائرية جموداً لم يسبق نظيراً في الميادين الثلاثة الميدان الجزائري و الميدان الشمال الإفريقي و الميدان الخارجي، كما امتاز بمشاركة الاستعمار، و لقد انجر هؤلاء المسيرين إلى سلوك سياسة تنازل و تورط و انتهاز في سبيل تحقيق أغراض اقتصادية و اجتماعية مزعومة... و هذه السياسة معاكسة تماماً في آن واحد لمبادئ الحركة و للواقع الجزائري..."

و لم يبق المركزيون مكتوفي الأيدي أمام اتهامات المصاليين و انتقاداتهم حيث بدأوا حملة شرح واسعة لموقفهم و طبيعة خلافهم مع مصالي الحاج، من خلال مقالات نشرتها صحفهم، تضمنت موقفهم مما جاء في إحداها⁽¹⁾: "إن الأزمة بدأت عندما طلب مصالي لنفسه بعد مؤتمر سنة 1953، صلاحيات مطلقة و تم رفض ذلك كما أن إبعاد أحمد مزغنة و مولاي مبراح تم في تلك الأثناء، و أرسل تقرير لمصالي بذلك، كما تم إرسال وفد للتفاوض و التشاور في نيور (Niort) لكنه فشل مع مصالي، كما أرسل وفداً ثانٍ إليه لكنه رفض الاستماع إليه، و بعد ذلك اتهمت اللجنة المركزية مصالي بالتواطؤ مع أحمد مزغنة بتحريض عمال الحركة على لجنتهم المركزية عن طريق ما أسموه "لجنة السلامة العامة"..."

و الملاحظ أنه حتى بعد الانقسام النهائي، و الطلاق البين بين الفريقين استمرت المناوشات و الاتهامات على صدر صفحات الجرائد، حاملة في طياتها مأخذ كل فريق على الآخر.

و الحقيقة أن هذه الأزمة التي عصفت بالحركة، و قسمتها إلى شيع و نزعات مختلفة و متطاحنة، لا يمكن ردها إلى سبب واحد، بل إلى جملة من المعطيات و الاعتبارات، أفرزتها تلك المرحلة الحساسة من عمر الحركة الوطنية الجزائرية، فتلك الأزمة لم تكن أزمة قيادة فقط، بل هي أزمة هيكلية

(1) - بسام العسلي: المرجع السابق، ص 71-72.

و إيديولوجية و تنظيمية، شملت ليس فقط حركة الانتصار، و إنما كل الحركة الوطنية الجزائرية عامة، لكن شدة تأثيرها على حركة الانتصار كان أقوى، لما لها من أهمية في وسط المجتمع الجزائري، و الآمال التي علق عليها لتحقيق الاستقلال هذا من جهة، و من جهة أخرى، لطبيعة مناضليها و خصوصيتهم الثورية، و إيمانهم العميق بالكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحقيق النصر، و رفض أية سياسة إصلاحية من شأنها عرقلة النشاط الثوري للحركة.⁽¹⁾

كما كانت الأزمة تعبيراً صارخاً عن عجز قيادة حركة الانتصار رئيساً و إدارة عن تحقيق برنامجها الثوري الطموح، و غرقها في سياسة الخطابات و الشعارات و المقالات، بعيداً عن هموم الشعب و طموحات المناضلين الثورية، مما أوجد هوة ما فتئت تتسع حتى ابتلعت الحركة، كما مثلت الأزمة تصدعاً لتيارات متناقضة في فئاعاتها داخل الحركة.ط

فالتيار الثوري المتحمس للثورة، لم يعد قانعاً بالممارسات العقيمة لإدارة الحركة و كان يتطلع إلى تطويرها و جعلها شعبية في أهدافها و ممارساتها معبرة عن آمال الجماهير لعمل فعال و لثورة مسلحة.

و هناك تيار الرئيس مصالي الحاج و قد غلب عليه طابع الإثارة و المظاهرات و الخطب و المقالات و المهرجانات، و الذي احتفى "بالوطنية الثورية لكن لا شيء من أعماله أكد ذلك، و كان شيئاً فشيئاً كرجل مقتنع بأن الوطنية هي شخصه، و هذا ما بينته سلطته المطلقة، و رئاسته التي طالب بها مدى الحياة..."⁽²⁾

و هذا ما أشار إليه للمركزيون في تقريرهم الصادر عن مؤتمرهم الأخير⁽³⁾

"...لقد أراد مصالي الحاج أن يقاوم بالكلام العنيف وحده، و بالإثارة قصد الإثارة و بالتعصب و المغامرة..."

(1) - جمعية أول نوفمبر 1954 "معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954" ص 55.

(2) - Mohamed Tiguia : Op-Cit, P 137.

(3) - بسام العسلي: المرجع السابق، ص 73.

لقد كان إالحاح أحمد مصالي يعيش في منفاه بعيداً عما يجري على الساحة الداخلية و الخارجية، و كان يعتقد أن مجرد اتخاذ مواقف متصلبة اتجاه السياسة الاستعمارية كفيلاً بتحقيق الاستقلال، لقد كان واهماً في تصوراتهِ الثورية النظرية التي لا يمكن تحقيقها إلا بالنزول إلى أرض الواقع، الذي أفرز مستجدات و معطيات جديدة، كان عليه مسايرتها، و كان لهذه السياسة البعيدة عن واقع النضال الوطني انعكاسات سلبية خطيرة على معنويات الجماهير عموماً و المناضلين خصوصاً.

لقد طبع الانتظار الطويل حياة المناضلين، و أدى إلى اليأس و القنوط و الموت البطيء للحركة جماهيرياً، و أغرقتها هذه السياسة في جداول و نقاش بزنطي عقيم حول فلسفتها و مناهج عملها، و انصبت كذلك حول قضايا هامشية مفتعلة من كلا الطرفين، أضرت بثورية الحركة و برنامجها و مكانتها، و هذا ما أشارت إليه شهادة وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة سنة 1955 حول حالة الحركة في تلك الفترة الحرجة من حياتها بقولها⁽¹⁾: "إن سنة 1954 كانت بالنسبة للحركة، سنة أزمة داخلية نجمت عن نزاع قام بين المجلس المركزي و مصالي الحاج، الذي كان حين ذاك رئيس حركة الانتصار، و سبب هذا النزاع القائم في رئاسة الحركة، عائد إلى تباين في التفكير و أساليب الإدارة، و كنا بين اثنتين: إما التسيير الجماعي، و إما السلطة المطلقة لمصالي الحاج، إن انفجار الأزمة أثارت في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية، و خصوصاً حول سبل الكفاح و وسائله و حول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح".

و هناك تيار اللجنة المركزية، الذي كان يرى أولوية تنظيم الحركة و إعطائها القواعد النظامية و القوانين الأساسية، كأداة للشروع في الكفاح المسلح، و هذا ما أشار إليه تقرير مؤتمرها الأخير بقوله⁽²⁾: "...سياسة توطيد دعائم الحركة و توسيع قواتها العاملة، و بناء القواعد التي لا مناص منها

(1) - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 258.

(2) - بسام العسلي: المرجع السابق، ص 73.

لتحقيق النجاح و لتوسيع نضالها و تضخيمه، و كذلك أعمالنا التنظيمية و إعدادنا الجدي، و محاولتنا إيجاد وحدة صحيحة بجميع القوى الشعبية العاملة...".

و هكذا كانت اللجنة المركزية هي الأخرى، غارقة في أمور لا علاقة لها بالنضال الثوري الذي ينتظره مناضلو الحركة، و هو ما اعتبر أيضاً توجهها إصلاحياً يتنافى تماماً و مبادئها و أهدافها.

إن ما نستخلصه من هذه التصريحات و النصوص التي بين أيدينا، هو أن الصراع الذي نشب بين الفريقين، كان حول طرق العمل و كيفية إدارة الحركة، و لم يكن حول قضية الثورة، بمعنى تحديد تاريخ الشروع في العمل الثوري المسلح الذي كان هدف الحركة، إنما القضية كل القضية التي شغلتهما، هي أن كلاهما كان يحاول السيطرة على زمام الحركة، و ما تلك التهم المتبادلة، إلا بتغطية لهذا المسعى واستناداً إلى أحد الكتاب⁽¹⁾ فإن "كلا الطرفين كان يرى بأن العمل المسلح ضد المستعمر لم يحن أوانه و أنه مرتبط بثلاثة عوامل:

- مساهمة الشعب في هذا العمل.
- وفرة الوسائل كما وكيفياً.
- ملائمة الظروف الدولية.

إن قضية الثورة لم تكن مطروحة بناتاً، كعنصر خلاف بينهما، رغم أن المصاليين كانوا يحاولون التظاهر بذلك، و يدعون أنهم يدعون إلى الكفاح المسلح، لكن شتان بين القول و الممارسة، لقد كانوا يتهمون المركزيين بالانحراف السياسي و الإصلاحية، و إذا كان المركزيون لا ينفون سياسة الانفتاح على الأحزاب الوطنية الأخرى، و أن التحضير للثورة يتطلب أولاً المرور بمرحلة تنظيم الحركة، فإن تهمة المصاليين ترد عليهم باعتبار أن زعيمهم هو الذي أعطى الضوء الأخضر للسياسة الإصلاحية التي غرقت فيها الحركة، عندما فتح الباب على مصراعيه أمام سياسة الانتخابات و النشاط السياسي

(1) - از عيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989 ، ص 51.

الشرعي العلني بعد إنشاء الحركة سنة 1946، و كانت تلك بداية الانحراف الذي حمل مصالي الحاج نتائج لخصومه في اللجنة المركزية.

لقد أصبح مصالي الحاج باعتناقه لتلك السياسة في نفس الخندق مع خصومه، ثم أن دعوى الإصلاحية لم تظهر في خطابه، إلا بعد أن قرر المركزيون سياسة مبدأ التسيير الجماعي لشؤون الحركة، و الحد من صلاحيات الرئيس، و إعطاء الأولوية لخدمة الحركة، مؤكدين أن النضال ليس معناه مدح الرئيس و تقديسه، بل هو خدمة للوطن، و هذا ما أشار إليه تقرير اللجنة المركزية السابق الذكر بقوله⁽¹⁾: "إن النضال يجب أن يكون في سبيل مجد البلاد، لا في سبيل مجد رجل فرد، و من الجوهري أن يعلم جميع المناضلين و الشعب هذه الحقائق، و أنه بات لزاما وضع حد لادعاء مصالي الغريب بأنه يعتبر نفسه وحده ندا، بل و متفوقا على الحركة كلها و على الشعب الجزائري كافة، و من الواجب أن نضع حدا أيضا لفكرة استحالة الاستغناء عن إنسان فرد، و لم يشترك المناضلون في الحركة لأن مصالي رئيسها، بل لأنها تمثل الحركة الوطنية الجزائرية الثورية..."

لقد كانت هناك جملة من الاختلافات بين مصالي الحاج و بين أعضاء اللجنة المركزية، خاصة أولئك المنبثقون عن المؤتمر الثاني للحركة، الذين كانوا يرون في سياسة مصالي الحاج، سياسة تقليدية تجاوزها الزمن، و هذه الرؤية الجديدة شكلت صراعا سمه البعض بصراع الأجيال، بالإضافة إلى مسألة الزعامة التي يتعبرها الرئيس أمرا غير قابل للنقاش، و هذا ما أشار إليه فرحات عباس بقوله⁽²⁾: "...نزاع بين التقليد و التجديد، نزاع قام بين وطنية الشعارات و الكلم العقيم و وطنية العمل السريع النجيع، و لا ننسى الولايات التي جرها على الحركة، زيادة على هذا النزاع، تقديس الشخصية، نعم طيلة عشرات السنين لقنت الحركة - سواء في عهد حزب الشعب أو في عهد حركة الانتصار -

(1) - بسام العسلي: المرجع السابق، ص 74.

(2) - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 261.

شباب المناضلين - تقديس مصالي الحاج (أبو الشعب) و رمز الحركة حتى أصبح من قبيل محاولة المحال لأحد، أن يعارض ما يفوه به الزعيم أو يناقشه آراءه".

إن الطرح القائل بحقيقة الصراع بين جيلين مختلفين صحيحا إلى حد ما، إلا أن المؤكد أن هذا النزاع لم يكن حول مباشرة العمل المسلح، لأن هذا الطرح سوف يبرز لدى المجموعة الثالثة التي ظهرت على مسرح الأحداث بعد اشتداد الأزمة داخل الحركة و هي " اللجنة الثورية للوحدة و العمل"، و المشكلة أساسا من قدماء المنظمة الخاصة، و هم دعاة الكفاح المسلح و تفجير الثورة، الذين ناصبهم العداء كلا الفريقين المتنازعين، و كانا متفقان في منهجهما المناهض لأعضائها دون الإجهار بذلك، لكن اكتشافها فضح النوايا المبيتة اتجاه هذا التنظيم المسلح و مناضليه الذين رفضوا دائما فكرة الانتخابات و التحالفات، و كان شعارهم دائما " لا للتعاون "، و إنما دعوة للعمل و التحضير للثورة المسلحة.

و قد بلغ حمسهم لذلك حد العبادة، في حين أن المركزيين الذين نازعوا مصالي الحاج السلطة، كانوا يعبرون عن ثورة دفينية تم كبتها سنوات طويلة، ربما مراعاة لشخصية مصالي الحاج باعتباره رمزا للحركة الوطنية، و ما يحمله من رصيد تاريخي هائل و حب جماهيري كبير، و كان إلى وقت متأخر يحمل أفكارا ثورية قلما وجدت لدى زعماء التيارات الوطنية الأخرى خاصة في فترة الثلاثينات و الأربعينات، لكن هذه الأفكار بقيت حبيسة المجال النظري، و لم تجد لها طريقا للتطبيق، مما اعتبره دعاة الكفاح المسلح عرقلة لمسيرة الحركة نحو هدفها المنشود المتمثل في مباشرة العمل العسكري.

واتضحت هذه الصورة أكثر بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، و هذا ما يشير إليه أحد المؤرخين⁽¹⁾ بقوله: "إن مشاعر القلق و الاستياء التي ولدها التي ولدها لدى المناضلين التراجع التدريجي عن سياسته الثورية تركزت على شخص مصالي"

(1)- محمد حربي: المرجع السابق، ص 87.

إن ما يجب التأكيد عليه أيضاً، هو أن الخلاف بين المصاليين و المركزيين كان ناجماً حسب ما أكده لنا أحد المناضلين المعاصرين⁽¹⁾ لتلك الفترة: " عن الانغلاق و عن المأزق الذي آلت كل المحاولات، للتخلص من النظام الاستعماري، سواء كانت هذه المحاولات ثورية وطنية أو إصلاحية و تدريجية أو حتى اندماجية...و قد طغت على هذا الخلاف السياسي خلافات إجرائية حول أساليب العمل، و ضاعت من هذه الصعوبات، صعوبة العمل السري و عجز الإدارة السياسية على وضع خطة متكاملة تهيئ الانتقال إلى مرحلة في الكفاح التحريري و العمل المسلح، و لم يظهر لا من طرف مصالي و لا من طرف اللجنة المركزية قدرة حقيقة على استيعاب متطلبات المرحلة، و هو ما هيأ الظروف و وضع العناصر التي مرت بتجربة المنظمة الخاصة إلى مشروع أول نوفمبر".

لقد عرفت الفترة التي انفجرت فيها الأزمة الحادة التي عصفت بالحركة موجة من الديماغوجية الرائجة بسبب الحرب الكلامية بين الفريقين، و كان من الصعب للملاحظ إصدار حكمه أو إبداء رأيه، حيث غرقت الحركة في دوامة المهاترات السياسية العقيمة، و الاتهامات المتبادلة بين الفريقين.

فالمركزيون يعزفون على وتر "عبادة الشخصية" التي أحاط مصالي بها نفسه، و أضحى في النهاية ضحية مجده الشخصي، وهذا ما عبر عنه أحد الكتاب⁽²⁾ في وصفه للطاعة التي أصبحت بمثابة عبادة لشخص مصالي، من خلال ما جرى أثناء مؤتمر المصاليين الأخير حيث وصفه بأنه كان: " عبارة عن مجمع لانتخاب البابا، و هو كناية عن الإذعان لمصالي، إذ لزم المشاركون الصمت...وانتخب مصالي الحاج رئيساً مدى الحياة...".

لقد وضع مصالي الحاج مصلحته الشخصية فوق كل اعتبار، حتى على حساب المصلحة العليا للوطن و الحركة، عندما رفض أية محاولة للمصالحة و الوفاق، و في هذا قمة الأنانية و حب الذات و

(1) - عبد الحميد مهري: مقابلة شخصية على هامش الملتقى الدولي حول إشكالية التحرر و التحديات الراهنة الذي

نظمتها وزارة المجاهدين بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة أيام 6، 7، 8 فيفري 2005.

(2) - Mohamed Tigua : Op-cit , P 137.

التعنت و الغطرسة و الإحساس الخاطئ بالعظمة رغم التنازلات الكبيرة التي قدمها المركزيون إرضاء له، و احتراماً لرصيده التاريخي، و زعامته للحركة.

لكن تلك التنازلات لم تشفع لهم عنده، وانطلق في حملته المسعورة و حربه الحاقدة، إلا أن أتى على الحركة فدمرها بتصرفاته و سلوكاته التي بررها بقراره الذي لا يناقش و هو تصفية خصومه و عزلهم تماماً من الحركة، أو حسب تعبيره: "حتى اكس الدار منهم و أنظفها".⁽¹⁾

إن هذه السياسة المتطرفة الرافضة لكل مبادرة طيبة أو نية للوفاق من قبل المصاليين كانت بمثابة الصخرة، التي تحطمت عليها جميع تلك المحاولات الوسطة سواء من قبل المركزيين أنفسهم أو من قبل أطراف أخرى، و كان مصالي الحاج بمواقفه هذه و كأنه وحده ذلك الإنسان المعصوم من الخطأ، و أن الآخرون فقط هم المذنبون.

و هذا لا يعني من جهة أخرى أن المركزيون لم ينحرفوا فعلاً عن مبادئ الحركة، عندما جعلوا منها أداة انتخابية و أغرقوها في سياسة بعيدة عن مبادئها و أهدافها، بل و جعلوا منها حركة تابعة بعد أن كانت قائداً و رائداً و نموذجاً للنضال الثوري، كما أنهم بتعاونهم مع الإدارة الاستعمارية ممثلة في شخص مدة الجزائر العاصمة "جاك شوفالييه" (Jacque Chevalier)، قد فتحوا على أنفسهم جبهة من الانتقادات، و حملة بلغت حد اتهامهم بالخيانة حيث استعملها مصالي الحاج ورقة رابحة في يده أمام المناضلين في حربه ضد المركزيين، عندما أشار إلى ذلك قائلاً: " أصبح في وسع البيروقراطية الآن أن تصوغ شكلاً أكثر وضوحاً لسياسة التعرض للشبهات و الاستسلام للملذات التي تنتهجها، و منذ الآن تشكل الاستقبالات و الأوبرا و العروض الرياضية في دار المحاكم، المهام الرئيسية التي تشغل البيروقراطية، و لم يكن عيباً أن ذهب عبد الرحمان كيوان و علي عبد الحميد عضوا الإدارة و مساعد العمدة في شهر سبتمبر لتناولوا العشاء سرا مع السيد جاك شوفالييه (Jacque Chevalier) الوزير في إدارة "منديس فرانس" (Mendes France)، و في هذه المقابلة التي بقيت سرا إلى حد

(1) - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: من وراء القضبان، ص 32.

الآن، انعقد نوع من الميثاق الشفوي بين بيروقراطيتنا و من ثم سياستنا، و بين بيروقراطية السيد شوفالييه (Jacque Chevalier)".

و قد اعترف المركزيون بتعاونهم مع جاك شوفالييه مبررين ذلك بأنه مطابق تمامًا لقرارات المؤتمر الثاني للحركة، و أنه تم علنا و ليس سرا كما ادعا مصالي الحاج.⁽¹⁾

مهما كانت مبررات المبرزين، فإن حجتهم ضعيفة، فقد انساقوا من خلال هذه الممارسات وراء الإدارة الاستعمارية، و أصبحوا مسلوبي الإرادة أمامها، بل عاجزين عن مواجهتها كنظام استعماري نذروا أنفسهم لمحاربته و استئصال جذوره من البلاد و تحريرها من برائته، لكن لا يجب تهرب مصالي الحاج من مسؤوليته فيما آل إليه هؤلاء المناضلين من قادة الحركة، فهو الذي وضع أقدامهم على أول درجة من سلم السياسة الإصلاحية و التعاون مع الاستعمار الجديد كما يصفه، عندما فرض سياسة المشاركة في الانتخابات سنة 1946، لأن مبادئ الحركة و أهدافها و أطروحاتها تتنافى تمامًا و تلك الممارسات السياسية التي كان مصالي نفسه ينتقدها قبل سنة 1945، ساخرًا من دعائهم و ممارسيها و على رأسهم فرحات عباس رئيس الاتحاد الديمقراطي.

إن مسؤولية تفجير الحركة و انقسامها يعد مسؤولية مشتركة بين الفريقين و لا يجب تحييد فريق و تحميل فريق آخر مسؤولية، ما آل إليه مصير هذه الحركة الثورية.

إذا كان المركزيون قد انحرفوا عن مبادئ الحركة، و اتخذوا توجهها سياسيا إصلاحيا بيروقراطيا و تخلوا عن العمل الثوري و الإعداد للثورة المسلحة فإن المصاليين من جهتهم لم يقدموا أي دليل عملي على أنهم يسيرون في اتجاه تفجير الثورة المسلحة، بل أن الفريقين في هذه المسألة يتفقان أن أوانها لم يحن بعد و هذا ما تؤكد مواقفها لاحقا.

أما بالنسبة لمسألة الانقسام، فإننا نرى أن مصالي يتحمل النصيب الأكبر من المسؤولية في ذلك، فماذا فعل للحفاظ على وحدة الحركة؟ و من الذي زرع بذور الخلاف و العداء في أوساط القاعدة

(1) - رابح بلعيد: مقال: "المركزيون، الاستقلال عن طريق الإصلاحات"، العدد 146، ص 11.

النضالية ؟ و من فتح باب الفتنة على مصراعيه لتكون بوابة للحقد و الكراهية و الانتقام و الاعتداء، ثم الانقسام؟ و من غامر بآلاف المناضلين و من ورائهم شعب بكامله؟ و من ضحى بالقضية الوطنية من أجل تحقيق مآربه و مصالحه و قناعاته الرامية إلى تأكيد مبدأ الزعامة و الريادة و التسلط؟

و هل كانت قرارات مؤتمر هورنو موحدة للصف، مهدئة للأنفس، مجبرة للخواطر مستأصلة لعناصر النزاع، متجهة للمصالحة و فتح الباب أمام الحوار ؟ أم كانت تعسفية اقصائية متطرفة، حاقدة؟ ! دافعة بالفريق الآخر إلى انتهاج نفس المسلك الذي رأينا نتائجه، رغم التنازلات التي قدمها هذا الفريق لتفادي المصير المنتظر في ظل تلك الظروف و الأوضاع المتوترة؟.

لقد كان على رئيس الحركة، أن يكون مرنا و حكيما، و كان بإمكانه احتواء الأزمة و معالجتها بتروي و حكمة و بعد نظر، خاصة و أن المركزيين لم يشقوا عليه عصا الطاعة بعد، معتبرين إياه الزعيم و الشيخ الكبير و رئيس الحركة بدون منازع لكن انصياعه لزمرة و حاشيته، التي دفعته أكثر إلى التهور و التطرف، حل دون الوصول إلى وفاق يجنب الحركة ما آلت إليه من تصدع و انقسام و تشتت على مرأى و مسمع من المناضلين الذين كانوا يتألمون لهذا المصير المأساوي لحركتهم.

ج- المجموعة الثالثة:

في الوقت الذي كان فيه الفريقان يتناحran و يتنازعان، كانت هناك فئة من المناضلين الغيورين على مصلحة الوطن و الحركة، تعمل في صمت و هدوء من أجل انقاذ القضية الوطنية من الخطر المحدق بها، و رغم أن هذه الفئة لا تحظى بالقبول لدى كلا الفريقين المتنازعين، كما أنها ليست معروفة بالشكل الكاف لدى الجماهير الشعبية، إلا أن رصيدها النضالي ضمن المنظمة الخاصة جعلها معروفة لدى كثير من مناضلي الحركة، و كان إيمانها الشديد بالكفاح المسلح، و هدفها الرامي إلى تفجير الثورة المسلحة، هو الذي يشفع لها عند الشعب، عند الإعلان عن بداية العمل المسلح، و كان انشغالها آنذاك في خضم الصراع الشديد بين المصاليين و المركزيين منصبا على الإسراع لوضع الخطوات الأساسية التي تحضر للثورة المسلحة. و هذه الفئة هي التي شكلت اللجنة الثورية للوحدة و

العمل، التي أعلنت عن ميلاد جبهة التحرير الوطني و اندلاع الثورة المسلحة في ليلة أول نوفمبر سنة 1954 بعد شهور قليلة فقط من ميلادها، لكنها كانت كثيرة العمل و النشاط مما عجل بالكفاح المسلح.

5- اندلاع الثورة التحريرية عام 1954:

إن تجربة حوادث 8 ماي 1945 الدموية هي التي ولدت القناعة الحقيقية لخوض غمار الكفاح المسلح لأنها أكدت بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، و منذ هذه الفترة أصبح التفكير منصبا حول ضرورة إنشاء جناح عسكري سري يوكل إليه مهمة الإعداد للثورة المسلحة، فكانت المنظمة الخاصة "OS" كما أسلفنا . لأن فكرة الكفاح المسلح قد ولدت في أذهان مناضلي الحركة الوطنية و في مقدمتهم أنصار حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية - الذين سارعوا لتأسيس المنظمة الخاصة التي عني المشرفون عليها بتدريب أعضائها عسكريا، و بتكوينهم سياسيا لمواجهة الاستعمار الفرنسي في جميع الميادين. كما أن فكرة أن الشعب هو قائد الثورة، قد ولت في أذهان كل الذين كانوا ينتمون إلى التشكيلات الوطنية الأخرى، لكنهم لم ينتبهوا لانطلاقة قطار الثورة فلم يركبوه من البداية، و خوفاً من أن تقصيم الحقيقة وتكشفهم أمام الرأي العام، جعلوا من الشعب البطل الأوحده وحملوه ما لا طاقة له به. فالمناضلين الخمسة⁽¹⁾ الذين تحملوا مسؤولية إعلان الكفاح المسلح فوراً هم الذين حضروا الاجتماع الاثني عشر⁽²⁾ و لم يفعلوا ذلك إلا لأنهم متأكدين من أن أغلبية أعضاء المنظمة الخاصة مستعدون لخوض المعركة بدون أدنى تردد، المهم أن يوجد التنظيم و تنشأ الهياكل التي تنطلق منها العمليات الأولى⁽³⁾ و بالفعل فإن المشاركين في الاجتماع قد تبناوا الفكرة

(1) - المناضلون الخمسة الذين لم يكونوا من أبرز قادة حركة الانتصار هم: مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، و رايح بيطاط.

(2) - قائمة الاثني عشر هم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، زيغود يوسف، محمد بوضياف، عبد الله بن طوبال، سويداني بوجمعة، باجي مختار، أحمد بوشعيب، بن عبد المالك رمضان، حباشي عبد السلام، محمد مشاطي، السعيد بوعلي، سليمان ملاح، عثمان بلوزداد، عبد الحفيظ بوالصوف، رايح بيطاط، عمار بن عودة، الزبير بوعجاج، محمد مرزوقي، يوسف حداد، و عبد القادر العمودي، إلياس دريش صاحب البيت.

(3) - محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأولى، ط1، دار البعث، قسنطينة 1984، ص 117، 118.

بالإجماع⁽¹⁾ ووافقوا على برنامج العمل المقدم من قبل الخمسة، مع العلم أن رئيس الاجتماع كان هو الشهيد مصطفى بن بولعيد⁽²⁾، و المقرر العام هو المرحوم محمد بوضياف⁽³⁾. وأثناء الاجتماع تقطن المنظمون إلى أن كل جهات الوطن كانت ممثلة عدا ما يسمى بمنطقة القبائل التي كانت مفرطة في إخلاصها و ولائها للمرحوم مصالي الحاج زعيم الحزب، لأجل ذلك، و في اليوم التالي للاجتماع قام الشهيد ديدوش مراد⁽⁴⁾ بمعية السيد بن ابن طوبال⁽⁵⁾ و ابن عودة⁽⁶⁾ بعملية إقناع المرحوم و اممران⁽⁷⁾. الذي أبدى موافقته دون نقاش، نظراً لكونه من الثوار الأوائل و من أنصار الكفاح المسلح.⁽⁸⁾ و من

(1) - بعد انتهاء الاجتماع انسحب ممثلو قسنطينة و هم محمد مشاطي، العيد بوعلي، و ملاح سليمان، مما جعل المؤرخين يقولون بأن الاجتماع ضم في الحقيقة تسعة عشرة عضوا فقط و يكملون العدد بممثلي القيادة في الخارج = و هم خيزر، بن بلة، آيت أحمد.

(2) - من أسرة ثرية كان مقاوفاً ناجحاً و في نفس الوقت مناضلاً وطنياً بارزاً، ارتقى في سلم المسؤوليات إلى أن صار عضواً باللجنة المركزية لحركة الانتصار، ترأس الوفد الذي سافر إلى فرنسا باسم الاثنين و العشرين، يعرض على مصالي قيادة الثورة، عينه على رأس المنطقة الأولى "أوراس النماشة" مسقط رأسه، استشهد نهاية شهر مارس 1956. (3) - اشتهر بقدرته العالية في مجال التنظيم السري، بعد أن أبرز دعاة العنف الثوري داخل حركة الانتصار، كل عند اندلاع الثورة بقيادة فيدرالية فرنسا، ألقى عليه القبض يوم 22 أكتوبر 1956، ترأس المجلس الأعلى لدولة بداية عام 1992، أغتيل بعنابة يوم 29 جوان 1992.

(4) - من مسؤولي المنطقة الخاصة، عينته حركة الانتصار نائباً لبوضياف سنتي 1954/1952 قصد تنظيم فيدرالية فرنسا، عين على رأس المنطقة الثانية و عمره 28 سنة توفي يوم 18 جانفي 1955 في معركة بوكركر قرب مدينة زيغود يوسف الحالية.

(5) - لجأ إلى بلاد القبائل ثم إلى الأوراس قبل اندلاع الثورة، قاد الولاية الثانية سنتي 1957/1956 عين عضو لجنة التنسيق و التنفيذية 1958، وزير الداخلية 1960/1958، ثم وزير الدولة إلى غاية 1962 اشتهر بالدعوة إلى الانضباط و العنف الثوري، ما زال على قيد الحياة.

(6) - من أسرة عربية في ولاية عنابة التحق بالجال سنة 1950 تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة آخرها المشاركة باسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان هو الآن طريح الفراش.

(7) - من مواليد 10 جانفي 1919 لجأ إلى الحياة السرية منذ سنة 19 سنة نائب المرحوم كريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم قاد المنطقة الرابعة، عين قائداً أعلى للقوات المسلحة عام 1957.

(8) - المرجع نفسه، ص 119، 120.

البديهي أن المساعي قد نجحت بكل سهولة و انضم المرحوم كريم بلقاسم⁽¹⁾ إلى القيادة الخماسية⁽²⁾ التي صارت مكونة من ستة أعضاء ثم تسعة، بعد إضافة أعضاء المندوبية المقيمين بالقاهرة. و لم يكن من السهل آنذاك تقييم تلك الأعمال البطولية التي شكلت فيما بعد أرضية صلبة وقف عليها خيرة أبناء الشعب الجزائري لتصفية الاستعمار الفرنسي و بعث الكيان الوطني من جديد. لقد اندلعت الثورة في زمن كانت الوطنية فيه تنعت بالرعونة، وكان مناضلو حركة الانتصار يكونون بالصعاليك، و يتهمون بالجنون لأنهم يطالبون بخروج فرنسا، و كانت السلطات الاستعمارية تستعمل في مواجهة هؤلاء جيوشاً من الأعوان المخلصين لها و الذين يسمون: الباشاغا، و الآغا، القايد و الوقاف، و الشاوش، حسب المرتبة و أهمية الخدمات المنتظرة.

إن هذا الوضع المزري لم يجد عزيمة أولئك الثوار الذين قرروا تفجير الثورة مهما كلفهم ذلك من ثمن. إننا بالرغم من عدم امتلاكنا للوثائق التي تمكننا من تكوين فكرة صحيحة عن أعضاء أول قيادة للثورة، فإننا نستطيع من حين لآخر الرجوع إلى بعض المقتطفات من مقولاتهم المشهورة لذلك على عظمة هؤلاء، فقد كان الشهيد العربي⁽³⁾ بن مهدي مثلاً قبل اندلاع الثورة يردد "ساعدوني على إنزال إنزال الثورة إلى الشارع و أنا أضمن لها النجاح".

(1) - كان ميلاً إلى المصالية، التحق بمجموعة الخمسة بعد إقناعه أصبح قائداً للمنطقة الثالثة التاريخية إلى غاية 1956، التحق بتونس و أصبح من الباءات الثلاثة إلى جانب بوصوف و بن طوبال، شغل منصب وزيراً لدفاع و نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قاد مفاوضات بيان، أغتيل في فرانكفورت بألمانيا عام 1970.

(2) - محمد حربي: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي موفم للنشر الجزائر 1994، ص 64.

(3) - من أعظم مفكري الثورة و منظريها، مارس السياسة منذ الصغر في صفوف حزب الشعب في حركة الانتصار، عين على رأس المنطقة الخاصة، ساهم في مؤتمر الصومام، أعدم شنفاً في مارس 1957، قال للجنرال بيجار: "إنكم تتحدثون عن فرنسا من دانكارك إلى تمنراستة إني لأنتبأ لكم بميلاد الجزائر من تمنراست إلى دنكارك"، قال عنه المؤرخون: إنه أعظم رجال الثورة.

إنه كان يعرف و يدرك أن جزءاً كبيراً من الجماهير سيتبنّاها الأمر الذي يجعلنا نجزم بأنه كان أقرب إلى الجماهير و أكثر ثقة فيها و في مقدرتها أكثر من أي مسؤول آخر⁽¹⁾.

هكذا إذن اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر عام 1954 بعد أن استكملت التحضيرات و دامت سبعة سنوات و نصف راح ضحيتها أكثر من سبعة ملايين و نصف من الشهداء و كللت في النهاية باستعادة السيادة الوطنية "الاستقلال" عام 1962.

(1)- المرجع نفسه، ص 121، 122.

الباب الثالث : المقارنة

الفصل الأول : أوجه الاختلاف - نقاط الاختلاف - بين الحزبين .

بعد الدراسة العميقة الشاملة و المستفيضة لموضوع الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري في الفترة الممتدة من عام 1934 حتى عام 1954 ، هذه الدراسة التي تتبعت بالتحليل و الاستنتاج كل مراحل تطور الحزبين و مست كل جوانبها بما في ذلك الظروف الداخلية و الخارجية التي تحكمته و أثرت بشكل أو بآخر في مسار الحزبين منذ النشأة حتى عام 1954 ، وما ترتب على هذا التأثير من تغيرات و تحولات طارئة عرفها الحزبان من حين لآخر سواء على مستوى التنظيم الهيكلي أو البرنامج السياسي أو حتى بالنسبة للنهج المتبع الذي يراه الحزبان حتمية ظرفية تتطلبها مستجدات الساحتين الداخلية و الخارجية .

مما تسبب لهما في بعض الأحيان في الوقوع في أزمات داخلية ، كان تغيير النهج و طبيعة المواقف التي يواجهان بها القوة الاستعمارية أكبر الأسباب لتلك الأزمات ، و مع ذلك فقد واصل الحزبان نضالهما السياسي السري و العلني إلى غاية بلوغ هدفهما المنشود و المتمثل في تحقيق الاستقلال التام".

إذن بعد كل هذا يمكننا عقد مقارنة علمية بين الحزبين - الجزائري و التونسي من مختلف الجوانب وفق النقاط التالية :

أ- أوجه الاختلاف - نقاط الاختلاف -

في الحقيقة إنه من خلال تتبعنا و ملاحظتنا لمختلف جوانب الموضوع منذ البداية حتى العام 1954 مروراً بكل المراحل و المحطات في تاريخ البلدين بصفة عامة و في تاريخ الحزبين بصفة خاصة فقد استوقفنا عدة قضايا مفصلية بارزة كانت في نظرنا نقاط اختلاف بين الحزبين نردها كالتالي:

1- من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية في البلدين :

أ- في الجزائر : لقد كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ البداية سياسة استيطانية بحثة عكس تونس و ذلك من خلال اعتبار الضباط الفرنسيين الجزائر عند احتلالها أرضا محتلة فأخضعوها للحكم العسكري لكنهم واجهوا مقاومة شعبية شديدة .ثم ترددوا في نوع و أسلوب الحكم الذي سيحكمون به الجزائر ، هل يسلكون سياسة الاحتلال الكامل و الإدارة المباشرة ، أم يتبعون سياسة الاحتلال المحدود و الإدارة غير المباشرة ؟ لكنهم في الأخير استقروا على إتباع الأسلوب الأول - الاحتلال الكامل و الإدارة المباشرة- و أخذوا يشجعون هجرة الأوربيين إلى الجزائر و الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة و الأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم.

و في يوم 08 سبتمبر 1830 أصدرت السلطات الاستعمارية أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية و الأوقاف الإسلامية ففتحت بذلك أبواب الهجرة الاستيطانية في الجزائر كما أغرت الراغبين من الفرنسيين والأوربيين في الاستيطان في الجزائر بمختلف الوسائل ، و لما لم ينجح هذا الاستيطان الحر لجأت إلى تبني الاستعمار الاستيطاني الرسمي ، و عملت على التوسع فيه و دعمه بالإمكانات اللازمة ، فأخذت تهجر على نفقاتها الأوربيين من فرنسا و أوروبا إلى الجزائر و تقدم لهم الأراضي و المعونات المادية و الفنية حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم الفلاحية و يتأقلمون مع طبيعة البلاد و من ثم يستقروا في أملاكهم و مزارعهم الجديدة.

و حتى تحكم السلطات الاستعمارية قبضتها الاستعمارية على الجزائر و تضيي طابع الشرعية على احتلالها للجزائر و على مخططاتها الاستعمارية أصدرت يوم 22 جويلية عام 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر بفرنسا و اعتبارها جزءا من التراب الفرنسي يديرها حكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس ، ويساعده مجلس استشاري يتشكل من كبار الشخصيات المدنية و العسكرية .

و عندما عين كلوزيل "Clauzel" حاكما عاما في الجزائر عامي 1836،1835 نشط في مجال تطبيقه سياسة الاستيطان بنوعيه الحر و الرسمي ، و صمم على تحويل سهل المتيجة إلى وطن حقيقي

للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من فرنسا و أوروبا ، فقدمت أفواج عديدة منهم من أسبانيا و إيطاليا ، و مالطة ، و جزر البليار و سويسرا و باريس و مرسيليا أغلبهم من الصعاليك و المنحرفين و ذوي السوابق ، و سيطرت على كل الأراضي و المباني و القرى و الغابات الساحلية و سيطروا على كل الأراضي و المباني و القرى و الغابات الساحلية بطريقة فوضوية بعد أن طردوا منها سكانها الأصليين و أرغموهم على النزوح و الهجرة إلى الأراضي القاحلة .⁽¹⁾

و رغم الدعم و التشجيع و تقديم الإمكانات إلى المستوطنين مجانا فإن هذه السياسة لم تلقى نجاحا كبيرا إذ لم يزد عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر عام 1839 على 25 ألف شخص.

و بمجيء الجنرال "بيجو Bugeot" صمم هو الآخر على استعمار الجزائر بالبندقية و المحراث إذ حول الضباط و الجنود إلى فلاحين و مزارعين على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية و الدفاع على مزرعته إذ ما تعرضت للخطر و أقطعهم أراضي ، و أقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية و أصدر عام 1841 قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوروبيون ، و لكن هذه السياسة هي الأخرى لم تتجح إذ من بيم 800 جندي و ضابط منحوا أراض الاستيطان لم يستقر منهم بالجزائر سوى 60 شخصا فقط أما الباقي فقد عادوا إلى فرنسا بمجرد أن انتهوا من خدمتهم العسكرية ، غير أن الجنرال "بيجو" نجح في استقدام عدد لا بأس به من المهاجرين الألمان و الإيطاليين و الأسبان بفضل التسهيلات الكثيرة التي كان يقدمها لهم .

و في عام 1845 أصدر أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل الجزائرية التي تعادي الفرنسيين و تؤيد مقاومة الأمير عبد القادر ، بموجب هذا الأمر استولت الإدارة الاستعمارية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات مختلفة من البلاد ، وفي عام 1846 أصدر أمرا آخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة و تحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها لأنهم عجزوا عن إثبات ملكياتهم يعقود تعود

(1) - يحي بوعزيز : سياسة التسلط : المرجع السابق 1985، ص 7-9.

إلى ما قبل شهر جويلية عام 1830 بينهم نادرة لأن معظم أراضي القبائل مشاعة و جماعية و عقود الملكية بينهم نادرة لأن البيع و الشراء كان يتم عن طريق العرف و مجال الجماعات لذلك تعتمد السلطات الاستعمارية إصدار هذا الأمر و القرار كي تتمكن من الاستيلاء على أكبر عدد ممكن من الأراضي و بالانتصار عليه تلخص سياسة بيجو " الاستيطانية في النقط التالية :

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.

- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة .

- وضع الحراسة القضائية و الإدارية على أراضي الفارين و الهاربين.

- تفتيت أراضي الأعراش و توزيعها بواسطة قوانين و مراسيم⁽¹⁾.

و قد لجأت الإدارة الاستعمارية إلى سياسة تبرر بها سيطرتها على الأراضي و توزيعها على المستوطنين و تتمثل في كون الأراضي في البلاد الإسلامية هي ملك للدولة، و بما أن فرنسا ورثة الدولة التركية في المنطقة التي كانت تابعة لها فإن الأراضي التابعة لذلك تعود للدولة الفرنسية ، و يلاحظ أن السياسة الاستعمارية تختار ما يلائم مصالحها من تلك القوانين و تلغي ما عداها أو التي لا تستفيد منها.

و قد صدرت عدة قوانين مماثلة في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية و الثالثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر استهدف الاستيلاء على الأراضي استيلاء صريحا و صارخا و مباشرا أحيانا و أحيانا أخرى بتبريرات تخرجها الإدارة الفرنسية في الجزائر لتواجهها بها ردود الفعل لدى القبائل الجزائرية أو ردود فعل المعارضة الفرنسية أو الرأي العام في الخارج.⁽²⁾

و في كل الأحوال سواء بالسيطرة المباشرة و انتزاع الأراضي أو بتقنين الإجراءات التي تتبعها فإن النتيجة واحدة و هي استيطان الأراضي على حساب سكانها .

(1) - المرجع نفسه ، ص 10،09.

(2) - مغنية الأرزق : المرجع السابق ص 53،55.

و من القوانين التي صدرت في هذا المجال ذلك الذي صدر في عهد نابليون الثالث عام 1864 و الذي جعل الشراء الحر وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر و به يكون نابليون الثالث قد وضع حدا لسياسة الاستعمار الرسمي و فتح المجال في نفس الوقت أمام الاستعمار الحر ، و بذلك أطلق العنان للرأسمالية و الإقطاعيين الفرنسيين و الشركات الفرنسية لملكية الأراضي و استثمارها و تسويق منتجاتها .

و لكن هذه السياسة لم تكن بعيدة عن رقابة الدولة و استراتيجيتها في الجزائر مما أدى إلى العودة إلى الاستعمار الرسمي من جديد جنبا إلى جنب مع الاستعمار الحر في عهد الجمهورية الثالثة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر .

و قد كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر تتأثر بدون شك بالتطورات السياسية في فرنسا نفسها بين الحين و الآخر ، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية و لم يكن المستوطنون في الجزائر على وفاق مع الإدارة الاستعمارية في عهد نابليون الثالث عندما أقر الاستعمار الحر لأن هذه السياسة حرمتهم من بعض الامتيازات التي كانت توفرها لهم الدولة الفرنسية ، كما كان المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية و طاقة بشرية في سياسة الاستيطان التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا .

و لهذا فإن مطالب المستوطنين كانت دائما تجد صداها لدى الحكومة الفرنسية بل و حتى في الأوساط السياسية الاستعمارية الفرنسية⁽¹⁾ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار العقلية التي كانت سائدة في الدول الغربية في القرن التاسع عشر أي في أوج عصر الاستعمار و قيام الإمبراطوريات الاستعمارية. و لذلك و بمرور الوقت استجابت السلطات الفرنسية لرغبات المستوطنين و لم تذهب بعيدا في إجراءاتها إلى الحد الذي يؤثر في مصلحتهم لأنها كانت ناجحة في سياستها في هذا المجال و لأنها كذلك كانت تهدف إلى أن تكون الجزائر تجربة تستطيع نقلها و تطبيقها في المناطق الأخرى التي تخطط السيطرة عليها في القارة الإفريقية و خاصة في شمالها .

(1) - صلاح العقاد : المغرب العربي : المرجع السابق ، ص 143.

و بعد ذلك أخذت سياسة فرنسا في الجزائر تأخذ شكلا آخر أكثر حدة و تصعيدا اتجاه هجرة الفرنسيين إلى الجزائر منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر ، حيث أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وتتم جماعية وفق تشريعات فرنسية من أجل حماية المستوطنين و دعمهم و الجدير بالذكر هنا أنا الحكومة الفرنسية كانت قد خصصت جزء كبير من الغرامة الحزبية التي كانت تفرضها على القبائل الثائرة و الرافضة لسياستها و للاستيطان ، للإففاق على عمليات الاستيطان الفرنسية الجديدة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المستوطنين الفرنسيين و الأوروبيين في الجزائر خلال الربع الأخير من القرن التاسع من ربع مليون شخص إلى 376 مستوطن ، و تلقائيا أن أية زيادة في عدد المستوطنين فإنها تعني زيادة في عدد الهكتارات المسيطر عليها و زيادة في عدد البطالين الجزائريين الذين يهجرون أراضيهم.

و وفق هذه السياسة الاستيطانية الجديدة لجأت فرنسا إلى الحد من هجرة الأوروبيين من الدول الأخرى إلى الجزائر لأنها كانت تعتقد أن إطلاقها أو عدم مراقبتها أو الحد منها يخل بالتوازن في سياستها الاستيطانية و لم تكن لتعترض على هجرة الأوروبيين و لكنها كانت تشترط أن تكون هجرة الفرنسيين على المناطق التي تقع تحت نفوذها أساسية و أن يشكلوا الأغلبية ، و كانت هناك اتفاقيات ثنائية و دولية في معاملة رعايا الدول الأخرى تحكم هذه السياسة ، إذ كانت الدول الأخرى تعاملها بالمثل في المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

وقد وجدت فرنسا لزيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح باب التجنيس لهم⁽¹⁾ و لم يكن هذا القرار مغريا بالنسبة لهم عدا تحمس اليهود في الجزائر لقبول الجنسية الفرنسية حتى تنهياً لهم الفرصة كي يعاملوا معاملة المستوطنين ، و بذلك يتمتعون بالامتيازات التي تكفلها السلطات

(1) - عبد المالك خلف التميمي : الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي ، فلسطين ، الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة، مجلة عالم المعرفة، العدد 71 - الكويت نوفمبر 1983، ص 24، 25.

الاستعمارية لهم.⁽¹⁾ و قبول اليهود للتجنيس بالجنسية الفرنسية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر دليل على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني من جهة و دليل على ضعف انتمائهم للمجتمع الجزائري الذي عاشوا فيه فترة طويلة من الزمن .

و من الأهمية بمكان توضيح بأن وجود مستوطنين بالجزائر لم يكن وجودا اقتصاديا فقط بل كان له تأثير سياسي و ثقافي ، لأن العلاقة بين المستوطنين و السلطات الاستعمارية كانت متينة للغاية، فهم الركيزة الأساسية لتحقيق فكرة الإدماج بل هم الذين كانوا متحمسين لها أكثر من غيرهم ، لقد كانوا يمثلون في المجالس الإقليمية و في الإدارة و يتعاونون مع الجيش الفرنسي بالجزائر الذي يقوم بدوره لحمايتهم . إن وجود الأعداد الكبيرة من المستوطنين الفرنسيين و الأوربيين في الجزائر لمدة طويلة كان له تأثير ثقافي كبير حيث أن وجود مجتمع أجنبي داخل المجتمع المحلي لمدة قرن و نصف قرن تقريبا قد أثر بشكل مباشر و غير مباشر في ثقافة الشؤون الخاصة إذ أخذنا في الاعتبار أن سياسة الاستعمار الثقافي و القضاء على الشخصية الوطنية العربية الإسلامية للشعب الجزائري في هذه المنطقة أنه كان مخططا لها و من ضمن الأهداف الاستعمارية التي سعت لها فرنسا و طبقتها في الجزائر .

ومع مرور الزمن و بفضل السياسة الاستيطانية في الجزائر أصبح المستوطنون يشعرون بأنهم قوة لها مكانتها و لها وزنها و لها وجهة نظرها في أوضاع بلادهم الأم التي كانت لها علاقة بهم بشكل مباشر أو غير مباشر تؤثر على امتيازاتهم ، و وجهة النظر هذه هي بحاجة إلى قنوات إعلام توصلها إلى السلطات الفرنسية و للرأي العام الفرنسي ، و من هنا كان المستوطنون يحتلون مكانة هامة في سياسات بلادهم حتى أن الحكومات الفرنسية على اختلاف وجهات نظرها أو حتى إيديولوجياتها كانت جميعها تقف إلى جانب الاستيطان في الجزائر⁽²⁾

(1) - صلاح العقاد المرجع السابق ،ص 157.

(2) - عبد المالك خلف التميمي : المرجع السابق ص 26-34.

و بعد تحليل الأوضاع و ما وصلت إليه سياسة الاستيطان لابد من الإشارة إلى أن أبرز القضايا و الصعوبات التي واجهت الشعب الجزائري و أثرت حتى على بنيته الاجتماعية هي هجرة الجزائريين إلى الخارج و خاصة إلى فرنسا ، و هذه الهجرة حرمت الجزائر من أيدي أبنائها العاملة من جهة و وفرت أيدي عاملة رخيصة للصناعة الفرنسية من جهة أخرى .

إن هجرة المواطنين للعمل خارج بلادهم لا تحدث إلا إذا كانت هناك ظروف قاسية تدفع للهجرة ، فالهجرة بالأعداد الكبيرة طبيعي جدا أنها تدين الاستعمار لأن عدم وجود فرص أمام السكان المحليين بعد انتزاع أراضيهم و انتشار الفقر و البطالة في صفوفهم أو بالضرورة إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى خارج الجزائر و بشكل أكبر فرنسا.

و بتعبير آخر فإن الحركة العمالية الجزائرية قد مرت بظروف قاسية شلت قدمها على الفعل و التكتل و بناء حركتها النقابية ، و من جهة أخرى فإن ضغط الظروف الاقتصادية و السياسية و العسكرية عليها خلق صراعا و وعيا نما منوا تدريجيا بين صفوف الحركة العمالية رغم الصعوبات ، مما أدى إلى أن تلعب الحركة العمالية دورا هاما في النضال الوطني من أجل التحرر و الاستقلال.

و لم تقف معاناة الطبقة العاملة الجزائرية عند حد معين مادامت البلاد تحت السيطرة الاستعمارية ففي نهاية العشرينيات من القرن العشرين وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية و كان لها انعكاسات سلبية على الجزائر لأنه كان من الطبيعي عندما ربطت فرنسا اقتصاد الجزائر باقتصادها و أصبح تابعا له ، فإن أية هزة تمس الاقتصاد الفرنسي تنعكس تلقائيا على الاقتصاد الجزائري ، فكانت الطبقة العاملة الجزائرية هي دائما التي تدفع الثمن الباهض ، لقد جند الاقتصاد لجزائري ليوفر لمواد الضرورية للسوق الفرنسية ثم انخفضت الأجور و أصبحت ظروف المعيشة صعبة جدا ، و كان تأثير الأزمة على الطبقة العاملة المحلية و الأجنبية غير متجانس حيث أن الجزائريين هم الذين عانوا كثيرا من

هذه الأزمة بالدرجة الأولى⁽¹⁾ و على الصعيد الاجتماعي و السياسي كانت سياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر سياسة عنصرية تفضل المتوسطين و المواطنين في الأجر لا لتحقيق سياسة اقتصادية فحسب و إنما أيضا لأن هذه السياسة العنصرية كانت تتبع من فكرة التفوق الغربي لتبرير الاحتفاظ بالامتيازات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تبعية السكان العرب للمستوطنين إلى درجة أنهم اتهموا العرب بأنهم جنس غير قابل للتعليم و التعلم ، فأدت هذه السياسة بالتالي إلى عدم إشراك الجزائريين في الإدارة المحلية إلا إذا كانت تلك العناصر معروفة بولائها و تعاونها مع السلطات الاستعمارية ، و لم تعط الإدارة الاستعمارية تفسيراً لهذه السياسة لأن الاستعمار عمد إلى إبعاد المواطنين الجزائريين عن التعليم بل عمل على انتشار الجهل و محو معالم الثقافة العربية و جعل اللغة العربية لغة أجنبية⁽²⁾ إن ما يمكن استخلاصه و استنتاجه مما سبق هو أن السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر هي سياسة استعمارية استيطانية بحثة انجرت عنها عدة إجراءات قمعية طيلة الفترة الاستعمارية حدث من أي نشاط سياسي و كان وقعها ثقيلاً على الحركة الوطنية الجزائرية و بالخصوص على نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري و من ثم الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية ، هذا الحزب الذي تعرض خلال مراحل نضاله للحل أكثر من مرة و تم اعتقال قيادته السياسية مرات عديدة ، مما جعله يلجأ مضطراً إلى تغيير استراتيجية في كثير من الأحيان دون المس باتجاهه أو نهجه ، و تلك هي الميزة التي ينفرد بها حزب الشعب الجزائري عند بقية تيارات الحركة الوطنية الجزائرية.

ب- في تونس : إنه من المتعارف عليه أن تونس كانت قد خضعت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى شكل استعماري جديد هو "نظام الحماية" و مغزى هذا النظام في رأي الدول الاستعمارية هو الإبقاء على أنظمة الدولة قائمة دون التدخل من الدولة صاحبة الحماية توفيراً للطاقت و هي

(1) - المرجع نفسه ص 34، 37.

(2) - صلاح العقاد : المغرب العربي ، المرجع السابق ص 153، 157.

التجربة التي جاء بها رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك " جول فيري " لذلك لم تحتوي معاهدة " باردو " أو معاهدة " المرسى " على أي نص يدل على حق فرنسا في إدارة البلاد ، و إنما تقتصر مهمتها على تقديم النصح و المساعدات الفنية فقط⁽¹⁾

و عليه فإن السياسة الفرنسية في تونس قد اتخذت منذ البداية مسارا مختلفا عن سياستها في الجزائر، فبالنسبة لسياسة الاستيطان مثلا فإنها شجعت الاستعمار الحر و قد أرادت من وراء ذلك أن تثبت للفرنسيين أن احتلال تونس و الاستلاء على اقتصادها لا يكلفها كثيرا ، و ثانيا أنها أرادت أن تكسب الرأسمال الفرنسي و الطبقة الرأسمالية عن طريق إيجاد مجال جديد للاستيطان الحر ينشط من خلاله الأفراد و الشركات عوضا عن الدولة و لكن تحت رعايتها و حمايتها ، كما أن العلاقات السياسية و الاقتصادية المحلية و الدولية قد طرأت عليها تطورات في نهاية القرن التاسع عشر، إضافة إلى أن فرنسا قد استفادت من تجربتها في الجزائر التي طبقت فيها سياسة الاستعمار الرسمي و بهذا كانت مهمتها في تونس اسهل مقارنة مع مهمتها في الجزائر و ذلك على حساب الجزائريين .

كما أن نظرتها إلى الجزائر كانت أعمق و أهم من نظرتها إلى تونس لأن هذه الأخيرة لا توفر مجالا اقتصاديا هاما يضيف إلى استثمارات المستوطنين أكثر مما يوفره الاقتصاد الجزائري ، إضافة إلى أن سياسة الاستعمار في الجزائر أضمن لهؤلاء في الاستثمار و الاستقرار من سياسة الحماية في تونس ، كما أن المستوطنين الفرنسيين و الأوروبيين كانت قد فتحت أمامهم في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين مجالات للاستثمار في مناطق عديدة ، بينما كانت محدودة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مما أدى بهم إلى التركيز على الجزائر .

من خلال هذا نخلص إلى القول بأن طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس كانت تختلف اختلافا يكاد يكون جذريا عنها في الجزائر باعتبار أن طبيعة الاستعمار في حد ذاته كان استعمارا

(1) - صلاح العقاد : المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي جزء 2 مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة دون تاريخ النشر ص 35.

استيطانيا اعتبر الجزائر جزء لا يتجزء من التراب الفرنسي يسري عليها ما يسري على فرنسا نفسها و مكن ثم جاءت القوانين و المراسيم و الاجراءات ضد الأهالي الجزائريين عملت على محو مقومات الشخصية الجزائرية العربية السلامية ، وحدث إلى حد كبير من النشاط السياسي و قيده بينما في تونس كان الاحتلال عبارة عن نظام حماية فقط و هو نظام جديد يبقي على نظام الدولة المحمية قائما لأنه يعتمد على التعاون و تقديم النصح و المساعدة ، و من ثم كان وقعه على التونسيين خفيفا لأنه يرتكز أساسا على الجانب الاقتصادي ، و هو ما سمح بظهور النشاط السياسي التونسي المتطور في وقت مبكر مقارنة بالجزائر بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى ساهمت في ذلك مثل قرب تونس من المشرق العربي و تأثيرها المباشر بالحركة الاصلاحية هناك التي وصل تأثيرها إلى تونس في وقت مبكر ، فتأسس جامع الزيتونة و لعب دورا هاما في هذا الجانب .

2- من حيث تأسيس الحزبين :

عندما نستعرض أصول نشأة الحزبين - الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري - نقف على الظروف التي أحاطت بتأسيسهما و نتتبع الخطوات و المراحل التي مر بها الحزبان نلاحظ أن هناك اختلاف كبير جلي و واضح ، فنشأة حزب الشعب الجزائري مثلا تعود أصولها إلى نجم شمال افريقيا الذي تأسس في منتصف عقد العشرينات من القرن العشرين في بلد المستعمر نفسه " فرنسا " عام 1926 أي في بيئة مغايرة تماما عن البيئة التي نشأو تأسس فيها الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي تعود أصوله هو الآخر إلى الحزب الحر الدستوري التونسي الذي ظهر في تونس عام 1920 .

لم تكن إذن الظروف و الخطوات و المراحل و حتى الصعوبات التي مر بها حزب الشعب الجزائري عند تأسيسه و خلال مراحل نضاله السياسي هي نفسها التي مر بها الحزب الدستوري التونسي الجديد لأن واقع الحال غير ذلك ، فالأول تأسيس بعيدا عن تربة وطنه الجزائر و حضن شعبه، فظهر في فرنسا و كان في أول الأمر يشمل بلدان المغرب العربي كالجزائر و تونس ،

المغرب، يهتم بقضايا المغرب العربي و مع مرور الزمن انفصل عنه التونسيون و المغاربة و اهتموا بشؤون بلدانهم الخاصة فصار عندئذ جزائريا صرفا ، و ظل يناضل من أجل قضيته الوطنية على أرض غريبة عنه هي أرض المستعمر الفرنسي نفسه بينما تأسس الحزب الدستوري التونسي الجديد على أرض تونس و في حضن شعبه التونسي ، و في ظل نظام الحماية الفرنسية و ما يعنيه هذا النظام من مغزى.

و لما عاد حزب الشعب الجزائري إلى الجزائر منذ عام 1937 فإن ظروف نشاطه السياسي لم تكن سهلة كما هو الحال بالنسبة للحزب الدستوري التونسي الجديد في تونس و ربما يعود ذلك إلى طبيعة النهج السياسي المتبع و الاستراتيجية المتخذة من جهة و إلى طبيعة السياسة الاستعمارية المطبقة في البلدين .

3- من حيث التنظيم و الهياكل و البرامج:

أما من حيث التنظيم و الهياكل و البرامج فإن الأمور تختلف من حزب الشعب الجزائري إلى الحزب الدستوري التونسي الجديد ، فالأول اتبع تنظيما دقيقا محكما و صارما كان أساسه القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب ، الذي بمقتضاه يسير الحزب أموره و ينشط جمعياته العامة ، و يعمل على نشر أفكار و مبادئ الحزب في الأوساط الشعبية ، و يوسع نطاقه من خلال فتح مجال الانخراط و الاشتراك في الحزب من أجل التعبئة المستمرة لضمان استمرارية النشاط و النضال السياسي ، أما الهياكل فهي محددة في القانون الأساسي للحزب و تتمثل في المؤتمر و المكتب السياسي للحزب تم اللجنة المركزية فالقسمات ، فالخلايا.

أما فيما يخص برامج الحزبين فإن حزب الشعب الجزائري له برنامج واحد لم يتغير هو برنامج 28 ماي 1933⁽¹⁾ و الذي يجد المطالب القوية و الصريحة ذات الاتجاه الثوري الاستقلالي الواضح و هو البرنامج الذي تعرض بسببه الحزب لعدة مضايقات طويلة مدة نضاله السياسي أدت إلى حله عدة مرات

(1) - للإطلاع على برنامج حزب الشعب الجزائري أنظر الملحق رقم 03 باللغتين العربية والفرنسية

و إلى اعتقال قيادته مرات عديدة و مع ذلك لم يتبدل ، أما الثاني - الحزب الدستوري التونسي الجديد - فإنه و بالرغم من أنه هو الآخر خضع لتنظيم محكم إلا أنه لم يبلغ درجة الصرامة التي بلغها حزب الشعب الجزائري ، أما هيكله فكانت هي الأخرى مستمدة من قانونه الأساسي و نظامه الداخلي و كان الاختلاف يتمثل فقط في تسمية هذه الهياكل التي كانت تتمثل في المؤتمر ، اللجنة التنفيذية ، المجلس الوطني للحزب ، ثم الشعب ، أي الخلايا بالنسبة لحزب الشعب الجزائري أما برنامج الحزب الدستوري الجديد⁽¹⁾ فلم يكن برنامجا واحد كما هو الشأن بالنسبة لحزب الشعب الجزائري ، لأن الحزب الدستوري الجديد هو عبارة عن افرازات الأزمة الداخلية التي عصفت بالحزب الحر الدستوري التونسي عام 1934 حيث أصبح هناك حزبان ، الحزب الحر الدستوري القديم بزعامة عبد عبد العزيز الثعالبي و الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة و كانت المواقف المتخذة تجاه إدارة الحماية و البرنامج السياسي للحزب هما الأسباب الرئيسية لهذا النشفاق و من هنا فإنه من الطبيعي أن يصبح لكل تيار دستوري برنامجا سياسيا الخاص به، و حتى أن برنامج الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي تأسس يوم 2 مارس 1934 بمقتضى قصر هلال لم يعرف الثبات و الديمومة ، بل عرف التعديل و التغيير عدة مرات خلال مدة النضال السياسي بسبب قناعة قيادته السياسية المتشعبة بالثقافة البراغمية ، و في مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة الذي كان يعمل على مواكبة التحولات الدولية و موازين القوى في العالم و يبني على أساسها اتجاهاته و استراتيجيته النضالية متبعا في ذلك ما كان يعرف بسياسة المراحل أو سياسة الخطوة خطوة التي عادت إلى تونس في نهاية المطاف بالفائدة إذا حققت الاستقلال التام التونسي بأقل التكاليف عام 1956.

4- من حيث المواقف و أسلوب الكفاح و وسائله :

إذا تتبعنا مواقف الحزبين و أسلوب الكفاح و وسائله عندهما نجد أن مواقفهما تجاه السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تكن واحدة ، و لم تكن بنفس الحدة و الوضوح و الدقة ، رغم أن الفترة

(1) - لقد تم التطرق إلى برنامج الدستوري التونسي بالتفصيل في الباب الاول ، الفصل الثاني من الرسالة.

الزمنية تقريبا هي نفسها ، فمواقف حزب الشعب الجزائري مثلا كانت منذ البداية ثورية استقلالية ، و هذه المواقف القوية هي التي جعلته يتصف بالتطرق في المواقف ، أما بالنسبة لأسلوب الكفاح و وسائله عند حزب الشعب الجزائري فتمثلت في الاعتماد على الاجتماعات و اللقاءات و توزيع المنشائر السرية لتقوية صفوف الحزب و توسيع نطاقه عن طريق فتح الانخراطات و تلقي الاشتراكات ، كما اعتمد على قوة الخطاب الراديكالي الحماسي الوطني لدى الجزائريين ، حتى أصبح حزب الشعب الجزائري قوة لا تضاهيها قوة أخرى ، و من وسائله القوية التي استعملها في نضاله و كفاحه السياسي نجد الصحافة التي كانت بالنسبة له الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الحزب في نشر أفكاره و مبادئه و مطالبه ، إذ كانت للحزب عدة صحف ناطقة بالفرنسية و بالعربية كانت في مقدمتها جريدة الأمة ثم ظهري صحف أخرى لا تقل أهمية عن جريدو الأمة نذكر منها ، البرلمان الجزائري ، الشعب، و غيرها أما مواقف الحزب الدستوري التونسي الجديد فبالرغم من أنها كانت في عقد العشرينيات من القرن العشرين تنادي إلى العودة إلى العمل بالدستور و تطالب في عهد زعيم الحزب الحر الدستوري التونسي القديم عبد العزيز الثعالبي بالاستقلال ، فإن ذلك كان يعني التعاون حيث كان الحزب يستند إلى بنود معاهدتي " باردو و المرسى " و بالتالي فإن المطالب لم تكن متصلة إذا كانت نبذة بالنسبة لسلطات الحماية واقعية نوعا ما حيث وجدت عندها بعض التجاوب / و مع ذلك فإنها لم تستمر على نفس المنوال ، حيث اختفى نشاط الحزب طيلة عقد العشرينيات من القرن العشرين و أكثر من ذلك أن هذه المواقف كانت فيما بعد سببا رئيسيا لانقسام الحزب الدستوري إلى تيارين متناصرين منذ مارس عام 1934 تيار الحزب الحر الدستوري القديم بزعامة عبد العزيز الثعالبي الذي يصنف بجامعة المدرسة الزيتونية و تيار الحزب الدستوري التونسي الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة الذي يصنف بجامعة المدرسة الفرنسية.

و رغم أن مواقف الحزب الدستوري التونسي كانت هي السبب الرئيسي لتصدع الحزب و انقسامه إلى شطرين إلا أن مواقف الحزب الجديد لم تكن قوية باستمرار طيلة فترة النضال السياسي، و صحيح

أنها فترة الثلاثينيات من القرن العشرين كانت قوية و سببت للحزب الدخول في مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال كانت أقواها أحداث أفريل 1938 التي تمخض عنها حل الحزب الدستوري الجديد و اعتقال تقريبا كل قيادته السياسية بما في ذلك الحبيب بورقيبة نفسه ، لكنها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت نوعا ما لينة تميل أكثر إلى الدبلوماسية أكثر و عدم المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال ، فهي مصبوغة إذن بثقافة و قناعة زعيم الحزب الجديد الحبيب بورقيبة.⁽¹⁾

أما أسلوب الكفاح و وسائله لدى الحزب الدستوري الجديد فكان يعتمد على العمل العلني أكثر من العمل السري على عكس حزب الشعب الجزائري رغم أن ظروف النشاط كانت في تونس أقل حدة منها في الجزائر فاعتمد الحزب الجديد على أسلوب اللقاءات و الاجتماعات و عقد الجمعيات العامة و توزيع المناشير التي تدعوا إلى التحريض على المستعمر و إلى التعبئة الحزبية ، و كان خطاب الحزب براغماتيا حماسيا ، كما استعمل هو الآخر الصحافة و ربما بدرجة أكثر من حزب الشعب الجزائري لأن ثقافته قيادته السياسية كانت أعلى و لأن الظروف كانت أحسن من الجزائر و في مقدمة هذه الصحافة نجد جريدة " العمل التونسي" الناطقة بالعربية و التي كان يديرها الحبيب بورقيبة نفسه ، بالإضافة إلى عمل الحزب في تأسيس و إنشاء الشعب " الخلايا" في مختلف مناطق الوطن التونسي ضد استقطاع هو الآخر بفضل هذا الأسلوب و هذه الوسائل أن ينحدر في الأوساط الشعبية التونسية ، لكنه لم يكن بنفس القوة التي كان عليها حزب الشعب الجزائري.

5- من حيث ثقافة و أيولوجية زعمي الحزبين :

من خلال تتبعنا للسيرة الذاتية لكلا الزعيمين - أحمد مصاليالحاج و الحبيب بورقيبة - خاصة فيما يتعلق بالجانبين التكويني الثقافي و الأيديولوجي لاحظنا أن ثقافة و أيديولوجية الزعيمين لم تكن واحدة ، بل أن هناك فرق شاسع و واضح بين الزعيمين في ها المجال ، فالأول - احمد مصالي الحاج كان مستواه العلمي و الثقافي متواضعا أي أنه لم يكن جامعا ، حيث تلقى تعليمه الابتدائي في ظل نظام

(1)- أي العودة إلى العمل بدستور عام 1861.

التعليم الذي كان يسيطر عليه الاستعمار الفرنسي و حتى من تعليمه الثانوي لم يكتمل، فهب لأداء الخدمة العسكرية الاجبارية و شارك إلى جانب فرنسا في الحرب العلمية الأولى ثم سافر إلى فرنسا بحثا عن العمل كباقي المهاجرين الجزائريين و هو لم يزل في ريعان شبابه فعمل في المصانع و المعامل الفرنسية ، و هناك احتل الطبقة الشغلية و النقابات الحرة فأخ عنها أسلوب النضال و الكفاح و تلقى دروس العمل النقابي و تقرب من التيار الفرنسي و من الاشتراكيين و تزوج فرنسية اشتراكية لكنه لم يكن اشتراكيا و لا شيوعيا ، فرغم هذا التقريب الذي كان من أجل القاب أصدقاء زاو مناصرين للقضية الجزائرية إلا أن ثقافة و أصالة مصالي الحاج لم تتأثر و لم تتغير بل بقيت متأصلة أصالة عائلته التلمسانية التي تعتر بانتمائها إلى الثقافة العربية الإسلامية و إلى الزوايا المتأصلة في منطقة تلمسان هذه الزوايا التي كان لها تأثير كبير على عائلة مصالي الحاج الذي بقي متمسكا بهذه الثقافة و هو ما تؤكد علاقته القوية بالشيخ العلامة شقيب أرسلان⁽¹⁾ الذي كان بالنسبة لمصالي الحاج المنظر المدبلا و الموجه له في كل خطوة يخطوها نحو النضال السياسي ، أما الحبيب بورقيبة فصحيح أنه درس بالمعهد الصادقي بتونس هذا المعهد ذي الطابع الديني في ظل نظام الحماية إلا أنه لم يتأثر بطابع ثقافته هذا المعهد ، و في مطلع العشرينيات من القرن العشرين سافر إلى فرنسا و أكمل دراسته الجامعية هناك في جامعة السربون ، و حصل على إجازة في الحقوق و العلوم السياسية كما درس علم النفس و علوم الصحافة فمستواه العلمي و الثقافي إذن يفوق بكثير المستوى العلمي و الثقافي لأحمد مصالي الحاج ، و في باريس تشبع الحبيب بورقيبة بأفكار الثقافة الغربية التي سقلت مواقفه و اتجاهاته السياسية فيما بعد كما ربط نفسه بشبكة علاقات كثيفة و قوية مع شخصيات تاريخية و فكرية و سياسية كبيرة على اختلاف اتجاهاتها و كان " جون جوريس الاشتراكي " قدوته المفضلة حيث سار في جنازته في باريس

(1) - لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ارجع إلى ، أحمد صاري : شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر ، المطبعة العربية غرداية الجزائر 2004 ص 77، 94.

كما تقرب الحبيب بورقيبة من اليساريين و الاشتراكيين و تزوج هو الآخر فرنسية لكنه لم يكن لا شتراكيا و لا شيوعيا ، بل كان ليبراليا برغماتيا ربما بحكم طبيعته الثقافية و ممارسته لمهنة المحاماة في تونس فكان أقرب إلى النظام الرأس مالي الغربي منه إلى الاشتراكية ، و هذا ما جده خلال فترة نضاله السياسي مند الحرب العالمية الثانية إلى غاية تحقيق الاستقلال التام عام 1956.

الفصل الثاني : أوجه التشابه- نقاط التطابق- بين الحزبين :

من خلال عرضنا و دراستنا لموضوع الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934 - 1954 و من خلال عقد المقارنة بين الحزبين من جميع الجوانب ، و بعد استخلاص نقاط الاختلاف التي كانت عديدة و بارزة لاحظنا كذلك أن هناك عدة نقاط تشابه و تطابق يمكن ذكرها كالتالي :

1- من حيث جنس الاستعمار في البلدين و ردود الفعل الوطنية ضده:

بطبيعة الحال إن جنس الاستعمار في كل من الجزائر و تونس هو واحد و هو الاستعمار الفرنسي ، و إن كان يختلف من حيث الطبيعة و الأسلوب و الشكل من الجزائر إلى تونس ، حتى أن الفترة الزمنية للاحتلال هي تقريبا نفسها ، إذ خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي عام 1830 و كانت البلد الأول و الوحيد الذي خضع لهذا الشكل من الاستعمار بالنسبة لشمال إفريقيا، بينما خضعت تونس للحماية الفرنسية عام 1881 أي في وقت متأخر نوعا ما مقارنة بالجزائر .

إذن فجنس الاستعمار في البلدين كان واحدا. كما كانت ردود الفعل الوطنية اتجاه الاستعمار الفرنسي في البلدين هي أيضا تكاد تكون نفسها فكيلا الشعبين الجزائري و التونسي قد واجه الاستعمار الفرنسي بمقاومة شرسة و شديدة بشكلها المسلح و السياسي منذ الوهلة الأولى و شملت هذه المقاومة عدة مناطق من الوطن سواء في الجزائر أو في تونس ، و اتسمت تقريبا بنفس الخصائص و المميزات ، و مرت أيضا بنفس المراحل.

2- أما من حيث فترة التأسيس بالنسبة للحزبين فهي نفس الفترة تقريبا و هي فترة الثلاثينيات

من القرن العشرين ، و هي الفترة المتميزة و الحافلة بالنشاط السياسي ليس في البلدين فقط و إنما في الساحة الدولية أيضا و ذلك لانتشار الأفكار التحررية في العالم التي هيئة الجو المناسب لتبلور الأفكار السياسية لدى الأحزاب الوطنية في كل من الجزائر و تونس حيث ظهر الحزب الدستوري التونسي الجديد عام 1934 بعدما انشق أنصاره عن الحزب الحر الدستوري القديم بعد الأزمة الداخلية التي عصفت بهذا الحزب و هي نفس الفترة تقريبا التي أعيد فيها تأسيس حزب الشعب الجزائري أي عام 1937 الذي نقل نشاطه من فرنسا إلى الجزائر الوطن الأم.

و هذا بعدما كان نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في باريس عام 1926 هو الذي يضم العمال الجزائريين و التونسيين و المغاربة في فرنسا و يدافع عن حقوقهم الأدبية و المعنوية إذ كانوا ينشطون جميعهم تحت مظلة السياسية.

3- و هناك نقطة تطابق أخرى بين الحزبين و تتمثل في كونهما سويا عرفا صراعات داخلية و أزمات حادة طويلة فترة نضالهما السياسي، و كادت هذه الصراعات و الأزمات الداخلية أتعصف بهما . فالحزب الدستوري التونسي الجديد ولد أصلا من صلب أزمة داخلية ألمت بالحزب الحر الدستوري القديم التي نشبت بين تيارين متناقضين في الاتجاه و الثقافة – ثقافة عربية إسلامية و ثقافة عربية ليبرالية – أي بين جماعة عبد العزيز الثعالبي ، و جماعة الحبيب بورقيبة ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل استمرت الأزمة حتى داخل الحزب الدستوري التونسي الجديد نفسه إذ تعرض إلى أزمة داخلية قادها الأمين العام للحزب صالح بن يوسف ⁽¹⁾ و كانت هذه الأزمة كذلك بسبب الاختلاف في الاتجاه فصالح بن يوسف كان عروبيا قوميا ، بينما كان الحبيب بورقيبة غربيا ليبراليا.

(1)- لمزيد من الاطلاع عن هذه الأزمة أنظر المدني توفيق المعارضة التونسية ،نشأتها و تطورها – دراسة-

و نفس الشيء تقريبا انطبق على حزب الشعب الجزائري الذي تعرض هو الآخر لأزمة داخلية حادة لكن الاختلاف كان حول أسلوب الكفاح و النضال و لم يكن حول الاتجاه . و تعود أصول أزمة حزب الشعب إلى عام 1946 عندما فاجأ زعيم الحزب أحمد مصالي الحاج اللجنة المركزية للحزب بقراره المشاركة في الانتخابات التشريعية التي أقرتها فرنسا آنذاك .حيث ظهر تياران الأول يؤيد قرار زعيم الحزب و هم أقلية و الثاني يرفض ذلك و هم الأغلبية ، لكن مصالي الحاج استطاع أن يقنع باقي أعضاء اللجنة المركزية ، ثم تعمق الخلاف بشكل خطير منذ عامي 1953-1954 و أدى في النهاية إلى حل " الحركة من أجل الانتصار للحرريات الديمقراطية M.T.L.D " - حزب الشعب الجزائري - و ظهور تيار ثالث و هو اللجنة الثورية للوحدة و العمل "C.R.U.A" التي أوكلت لنفسها مهمة الإعداد لاندلاع الثورة الجزائرية المسلحة عام 1954 .

فنقطة التطابق هنا تكمن في كون الحزبين مرا بنفس الظروف و الصعوبات تقريبا خلال فترة النضال السياسي سواء أكانت هذه الظروف داخلية أو خارجية أو حتى عائدة للسلطات الاستعمارية الفرنسية، أو بالنسبة حتى للصراعات الداخلية و الأزمات التي تعرض لها الحزبين .

4- أما من حيث النشاط و التنسيق و التعاون لدى الحزبين فإنه من خلال تتبع مسار نضال الحزبين في الداخل و الخارج و نشاطهما ، يمكن ملاحظة عدة نقاط تطابق و تلاقي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فنجد مثلا أن الحزب الحر الدستوري التونسي كان يظم في صفوفه بل و في قيادته السياسية شخصيات جزائرية مرموقة مثل الشيخ أحمد توفيق المدني أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي كان من المؤسسين لهذا الحزب ثم أصبح أحد أعضاء اللجنة التنفيذية له مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين ، كما كان الحزب الحر الدستوري التونسي عندما تحل به الأزمات الداخلية يلجأ للشخصيات الجزائرية ذات المكانة الرفيعة لفض نزاعاته ، كما هو الحال عندما طلب من الشيخ عبد الحميد ابن باديس ليتوسط من أجل حل النزاع الداخلي الذي كان قائما بين عبد العزيز الثعالبي و الحبيب بورقيبة في جويلية عام 1937.

كما أن هناك عدة محطات و نقاط تلاقي في تاريخ الحزبين حيث التقت قيادتهما في العديد من المناسبات كانت بهدف التفكير و التنسيق و التعاون من أجل توحيد الجهود لمقاومة نفس المحتل، ومن هذه المحطات محطة مكتب المغرب العربي ، و من ثم لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة حيث كان كل من الحزبين ممثلا لهذين التنظيمين ، بل و هناك في حقيقة الأمر عدة مجالات أخرى للتنسيق و التعاون سرية و علنية⁽¹⁾ لا يتسع المجال لذكرها هنا.

5 - و من نقاط التطابق و الالتقاء بين الحزبين أيضا أنهما كانا ينضلان و يكافحان من أجل تحقيق و بلوغ غاية واحدة هي الاستقلال التام ، و قد بلغها الحزبان في نهاية المطاف ، إذ نالت تونس استقلالها عام 1956 ثم الجزائر عام 1962.

الفصل الثالث : النتائج او الاستنتاجات .

إن ما يمكن استنتاجه بعد هذه المقارنة بين الحزبين - الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري- في الفترة 1934 - 1954 و التي شملت جميع جوانب الموضوع تقريبا هو أن هناك نقاط اختلاف و نقاط تشابه و تطابق كثيرة و متنوعة ، و أن هذه النقاط ليست مقصودة أو مخططا لها و إنما كانت في نظري تلقائية و لمجرد صدفة ليس أكثر ، و مع ذلك فإنها خدمت القضيتين الجزائرية و التونسية بشكل مباشر أو غير مباشر ،حيث استغلها الحزبان في نضالهما ، بأن كان كل حزب يعد قدوة للآخر بل و نموذجا مفضلا في النضال و الكفاح لبعضهما البعض حيث أصبح كل حزب يسعى للإقتداء بالآخر .

(1) - أنظر الملاحق 04 ، 06 ، 08.

الخاتمة :

يمكن القول بأن الشعبين الجزائري و التونسي قد مرا سويا بمرحلتين هامتين في تاريخهما الحديث منذ الاحتلال الفرنسي حتى عام 1954، اتسمت المرحلة الأولى بالكفاح المسلح المتمثل في المقاومة الشعبية التي مست كل تراب البلدين و استمرت إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبا.

لكن الحرب العالمية الأولى كانت لها إفرازات هامة إستطاعت التأثير إيجابيا على سير تاريخ الشعوب المستعمرة ، فنقاط الرئيس الأمريكي ولسون الأربعة عشر ، و ما صاحبها من تحولات على الساحة الدولية ، جعلت الشعبين الجزائري و التونسي يبدآن مرحلة جديدة من تاريخهما ، و هي مرحلة النضال السياسي فبدأت مثلا في الجزائر بحركة الأمير خالد و جماعة النخبة و اتسمت مطالبهم بالتركيز على الناحية الإصلاحية في إطار الواقع السياسي آنذاك دون إبداء أية محاولة للخروج نهائيا من الواقع الاستعماري لكن بنفي الأمير خالد إلى الإسكندرية مرورا بباريس حيث كان لهذا الأخير نشاط سياسي مكثف في العاصمة الفرنسية عد بمثابة التربة التي نبتت فيها بذرة نجم شمال إفريقيا الذي تأسس عام 1926 و كان يشمل الأقطار الثلاثة ، الجزائر ، تونس ، المغرب ، حيث كان يدافع عن مصالح عمال البلدان الثلاثة الأدبية و الاجتماعية ، ثم صار هذا الحزب جزائريا صرفا بعد أن تركه التونسيون و المغاربة حيث اهتموا بشؤونهم الخاصة .

و كان اتجاه هذا الحزب منذ البداية اتجاها ثوريا استقلاليا و أستمر على هذا النهج حتى عام 1954 رغم الهزات و الأزمات التي تعرض لها طيلة مسيرته النضالية و كان خلال هذه الفترة يعرف بعدة أسماء - حزب الشعب الجزائري ، الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D ، و تقريبا نفس الشيء انطبق على المقاومة السياسية التونسية حيث برز الحزب الحر الدستوري التونسي بزعامة عبد العزيز الثعالبي عام 1920 و كانت مطالبه منذ البداية إصلاحية مع نوع من التشدد غير أن مماطلات و مرواغات سلطة الحماية الفرنسية حالت دون بلوغ مطالبه ، الأمر الذي أدى إلى نوع من المواجهة مع إدارة الحماية نتج عنها نفي زعيم الحزب إلى الخارج مما جعل الحزب الحر

الدستوري التونسي يركن إلى السكون إلى غاية عام 1933 حيث عقد مؤتمره الأول " المؤتمر الأفخارستي " أين التأم الشمل بين تيارات الحزب المختلفة و المشبعة بثقافتين الثقافة العربية الإسلامية و مصدرها جامع الزيتونة و الثقافة الغربية و مصدرها جامعة السوربون الفرنسية .

و منذ عام 1934 عرف الحزب الدستوري التونسي صراعا داخليا نجم عنه انقسام الحزب إلى تيارين " تيار الحزب الدستوري القديم بزعامة عبد العزيز الثعالبي ، و تيار الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة ."

لكن منذ سنة 1934 يبرز الحزب الدستوري الجديد و هو تيار الشباب المتقف ثقافة غربية يتقدمهم الحبيب بورقيبة أو ما كان يسمى بـ " جماعة جريدة العمل التونسي " و كان اتجاه هذا الحزب اتجاها استقلاليا كذلك لكنه أقل حدة مقارنة بحزب الشعب الجزائري ، بل و أكثر من ذلك أنه لم يستمر على هذا النهج حيث لجأ في مرحلته الأخيرة إلى ما كان يعرف بسياسة الخطوة خطوة أو سياسة المراحل و المفاوضات ، و كانت هذه السياسة رغم تحقيقها للهدف المنشود في نهاية المطاف إلا أنها أدخلت الحزب الجديد في أزمة داخلية استمرت حتى بعد الاستقلال عام 1956، و تزعمها صالح بن يوسف الأمين العام للحزب.

و بعد هذا كله فإنه يمكن القول بأن كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد في تونس و حزب الشعب الجزائري في الجزائر ، كانا قد ظهرا تقريبا في نفس الفترة الزمنية - فترة الثلاثينيات من القرن العشرين و كانت لهما عدة نقاط تقاطع في نضالهما السياسي سواء من حيث ظروف التأسيس أو واقع الهيكلة و النشاط ، أو حتى بالنسبة للنهج المتبع في مواجهة الاستعمار في بعض الأحيان ، لكنهما اختلفا من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية المطبقة و أهدافها المسطرة ، حيث كان في الجزائر مثلا استعمارا استيطانيا استغلاليا بحثا ، حيث اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية يسري عليها ما يسري في فرنسا ، أي محو الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية .

بينما كان في تونس عبارة عن نظام حماية فقط بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى و من دلالة ، و هي تجربة جديدة جاء بها رئيس الحكومة الفرنسية جول فيري بعد ما استوعب الدرس في الجزائر ، فأراد أن يخفف التكاليف على الميزانية الفرنسية و بالتالي جاء وقع الحماية الفرنسية على التونسيين خفيفا .

بالإضافة إلى أن هناك نقاط اختلاف أخرى تمثلت في نهج الحزب الدستوري الجديد نفسه ،الذي لم يستمر على نفس النهج بل كان دائما يحاول التأقلم مع التحولات الدولية لتتكيف مطالبه معها و هذا منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ كان يتنبأ بانتصار الحلفاء على قوات المحور ومن هنا تقرب إلى الحلفاء أكثر ، هذه السياسة استفاد منها استفادة كبيرة إذ اختصرت له المسيرة النضالية و جعلت المستعمر يفكر في كيفية التخلص من تونس و المغرب كي يتفرغ للجزائر التي يعتبرها جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية و هو الحلم الذي راود الفرنسيين طيلة الحقبة الاستعمارية لكن إيمان الشعب الجزائري بدينه و عرويته و وطنه جعلت هذا الحلم يتبخر في نهاية المطاف حيث استعادت الجزائر سيادتها عام 1962.

فكان كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري يناضلان من أجل تحقيق هدف واحد و هو الاستقلال التام و قد تحقق هذا الهدف بعد تضحيات جسام راح ضحيتها قوافل من الشهداء في البلدين امتزجت دماؤهم في أكثر من مكان و خاصة في ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958.

ببليوغرافية الأطروحة

أولا - المصادر

1- المصادر الأرشيفية:

أ- المصادر باللغة العربية: المركز القومي للتوثيق (CDN) - تونس.

- ¹ - أ.و.إ.م.ت.ق./ح.و./تونس، رقم B2-54، عمر بن قفصية، (جملة المؤتمرات).
- ² - أ.و.إ.م.ت.ق./ح.و./تونس، رقم A4-24، (القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري)، صورة طبق الأصل.
- ³ - أ.و.إ.م.ت.ق./ح.و./تونس، B3-13، عمر بن قفصية (خلاصة الأبرار أو ترجمة زعيم الأحرار).
- ⁴ - تاريخ الحركة الوطنية التونسية: وثائق 08، الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943، خمس سنوات من المقاومة، وزارة الإعلام تونس، 1983.
- ⁵ - تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق 7 الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943، خمس سنوات من المقاومة، وزارة الإعلام التونسية، تونس. 1983.
- ⁶ - وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1926) المجلد 72، من سان إلى سريان
- ⁷ - وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بريان تونس 18 جانفي 1927 .
- ⁸ - مصلحة الاستعلامات لجيش الاحتلال: احتلال البلاد التونسية 1881-1883 (L'occupation de la tunisie 1881-1883) دراسة قامت بها مصالح الحماية سنة 1885 نسخة مرقونة.

ب- باللغة الأجنبية: في فرنسا والجزائر

¹⁻ Archives d'outre –mer, Aix-en-provence : carton 11 H 47 rapport administratif manuscrit sous titre “ les élections 1925”.

2-Archives d'outre –mer, Aix-en-provence : rapport de police sur « dossier nationalisme » F1.

3- Archives historique de la Wilaya de Constantine:rapport de police (C.I.E) 4 /12/ 1941.

4- Archives De w d'Oran : Services des affaires indigènes, Nord Africains 22 février 1937.

5-Gouvernement général de l'Algérie:direction général des affaires indigènes et du territoires du sud (C.I.E) N°= 110.3 /08/ 1936 « notes sur l'Etoile nord Africain » F1.

6- Ministère de l'intérieur, Direction générale de la sûreté nationale « dissolution de l' E.N.A N° 2102 ; paris le 15 Février 1937 (Archives de la wilaya d'Oran).

2-المصادر المنشورة في الكتب

أ- المصادر باللغة العربية

1-الإبراهيمي البشير: سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة 1935.

2- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 – 1936. الجزء الأول. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 .

3-ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية 1936 - 1945، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984 .

4- ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947- 1954، الجزء الثالث ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984.

5- بورقيبة الحبيب : حياتي ، آرائي ، جهادي ، سلسلة المحاضرات التي ألقاها الرئيس الحبيب بورقيبة امام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار حول تاريخ الحركة الوطنية ، تونس.

- 6- ثامر الحبيب :هذه تونس ، تقديم الرشيد إدريس ، مراجعة وتحقيق حمادي الساحلي ط1 دار الغرب الإسلامي ، لبنان 1988 .
- 7-ديغول شارل:مذكرات الحرب تعريب و تعليق خير حماد ط1، دار أسامة، دمشق.
- 8- الرويسي يوسف، "مذكرات يوسف الرويسي السياسية"، مراجعة د. عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، عدد 35-36، (تونس، ديسمبر، 1984).
- 9-عمار أوزفان: الجهاد الأفضل، تعريب و نشر دار الطليعة بيروت، 1962.
- 10-عباس فرحات: ليل الاستعمار - حرب الجزائر و ثوراتها- ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، بدون تاريخ.
- 11 - المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مذكرات الجزء الأول، في تونس 1905-1925 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976 .
- 12 - المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة .
- 13-المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 .
- 14 - المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مذكرات الجزء الثاني في الجزائر 1925-1954 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988 .
- 15- الماطري محمود: مذكرات مناضل، تقديم عز الدين قلوز، تعريب حمادي الساحلي ط1 دار الشروق ، القاهرة. مصر : 2005 .

ب-باللغة الأجنبية

- 1- Abbas Ferhat : La nuit coloniale, guerre et Révolution d'Algérie René Guilliard, Paris 1962.
- 2-Ait Ahmed Hocine: Mémoire d'un combattant l'esprit d'indépendance 1942-1952 document Sylvie messinger, paris France 1983.
- ³- Bourguiba Habib : La Tunisie et la France vingt cinq ans de lutte pour une coopérations libre ED Julliard Paris 1954.
- 4- Harbi Mohamed: "Les mémoires de Messali Hadj (1898-1938)", 1892.
- 5 -F.L.N : commission d'orientation : la charte national d'Algérie, Alger : 1964.

ثانيا - المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

- 1- ابن حسين كريمة: الحياة السياسية في قسنطينة. 1930 — 1939، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة 1984.
- 2- ابن عيود امحمد: مكتب المغرب العربي في القاهرة، دراسات و وثائق، منشورات عكاظ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ب. ت.
- 3- الآجري محمد الصالح: تطور الحركة الوطنية التونسية من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية، المجلد 11، تونس: 1977 .
- 4- الأرزق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي و السياسي ، ترجمة سمير كرم ط المؤسسة العربية للأبحاث . بيروت لبنان 1980.
- 5- أوين روجر ، بوب سوتكليف : دراسات نظرية في الإمبريالية ، ترجمة وفيق جمال نظمي و كاظم هاشم نعمة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد: 1980.
- 6- ازعيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989 .
- 7- بارك جاك: المغرب بين حربين، لوسوي ، باريس، 1962.
- 8 - بدوي موسى: معركة الأردن و قصة هبوط الحلفاء في نورماندي دار المعارف. القاهرة 1981.
- 9- بلاسي نبيل أحمد: الاتجاه العربي و الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة 1990.
- 10- بلاسي نبيل أحمد: جبهة التحرير الوطني الجزائري و دورها في حرب الاستقلال، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة القاهرة، 1976.
- 11 - بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة - سيرة زعيم. شهادة على عصر مطبقة علامات تونس دون تاريخ و دون سنة النشر.
- 12- بوعزيز يحي: ثورة 1871 و دور عائلي المقراني و الحداد، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1978.
- 13- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- 14- بوعزيز يحي: الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية (د.م.ج الجزائر 1986).

- 15- بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر: 1979.
- 16- بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931- 1935، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981.
- 17 - تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجوده في التربية و التعليم 1900 - 1940، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر (بدون تاريخ).
- 18- بن باديس عبد الحميد: تفسير ابن باديس جمع و ترتيب محمد الصالح رمضان، توفيق شاهين، دار الكتاب الجزائري، الجزائر 1964.
- 19- تركي رابح: التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931 - 1956، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1975.
- 20- التميمي عبد المالك خلف : الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي فلسطين ، الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة، مجلة عالم المعرفة، العدد 71- الكويت نوفمبر 1983.
- 21- الجابري محمد الصالح، تونس في نظر الشعراء الجزائريين، مجلة الفكر، السنة 29، العدد 4، (تونس، جانفي، 1984)،
- 22- الجابري محمد الصالح: النشاط العلمي و الفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962.
- 23-جوليان شارل أندري: أفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر الجزائر 1976.
- 24 - جوليان شارل أندري : المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي ، والبشير بن سلامة ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس: 1985.
- 25- جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر 1890 - 1962 ط1، دار المعارف القاهرة 1959.
- 28- جلال يحي: المغرب العربي الحديث و المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة لكتاب 1982.
- 26- الجندي أنور، عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1984.
- 27- حمدان جمال: إستراتيجية الاستعمار والتحرير دار الشروق، القاهرة: 1983 .
- 28- حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس: 2004.

- 29- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني: الأسطورة و الواقع ترجمة كميل قيصر داغردار الكلمة، بيروت، لبنان، 1983.
- 30-حربي محمد: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي للنشر الجزائر 1994.
- 31- حرب أديب: التاريخ الإداري و العسكري للأمير عبد القادر الجزائري 1837-1847، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة القديس يوسف، بيروت 1980.
- 32- خليفة شاطر: المقاومة التونسية في سنة 1881، مظاهرها المختلفة، المنشورات العلمية التونسية، سلسلة الحركة الوطنية عدد 1 (ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881) بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، تونس 1886 .
- 33-خمري الجمعي: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ج2 إشراف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتوري — قسنطينة 2002-2003.
- 34- دبوز محمد علي: نهضة الجزائر و ثورتها المباركة، ج2، المطبعة العربية، الجزائر 1971.
- 35- الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- 36- الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- 37- الدواوي زهير : الوطنية و التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي سراس للنشر تونس 1995 .
- 38- الدواوي زهير : تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939، ط1، الأطلسية للنشر. تونس 2003 .
- 39- دويتش كارل: تحليل العلاقات الدولية، ترجمة، محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة: 1982 .
- 40- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأولى، ط1، دار البعث، قسنطينة 1984.
- 41- رفعت محمد: تاريخ حوض البحر المتوسط و تيارات السياسة، دار المعارف، مصر 1959.

- 42- زوزو عبد الحميد: الهجرة الجزائرية و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919- 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- 43- زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939 نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2007.
- 44- رمضان عبد العظيم محمد: الغزوة الاستعمارية للعامل العربي و حركات المقاومة، ط01، دار المعارف، القاهرة: 1985 .
- 45-:سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1970.
- 46- سعد الله أبو قاسم: الحركة الوطنية الجزائرية: 1930- 1945، ج3، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- 47- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط3 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1983.
- 48- سعيدوني ناصر الدين: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة و المعاصرة ج2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988.
- 49- سطورة بنيامين: مصالي الحاج 1898 - 1974، رائد الوطنية الجزائرية ، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 1998.
- 50- الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة ط1 رياض الرايس للكتب و النشر - بيروت لبنان 2000.
- 51-الشابي محمد لطفي: الهادي نويرة(1911-1993)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، سلسلة مناضل و أثره، عدد 02، جامعة منوبة ، تونس، 2005م.
- 52- شويتام أرزقي: نهاية الحكم التركي في الجزائر و عوامل انهياره 1800- 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1988.
- 53- الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956 ط2 دار المعارف للطباعة و النشر، سوسة، تونس . 1990
- 54- صبحي حسن: دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث و المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1975.
- 55 - صاري أحمد: شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية غرداية الجزائر 2004.

- 56- صاري الجيلالي، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ 5 المقاومة السياسية 1900، 1954 الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.
- 57-الصمد رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط2 المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت. 1986
- 58- العقاد صلاح: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1980 .
- 59- العقاد صلاح: المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي جزء 2 مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة دون تاريخ النشر.
- 60-العقاد صلاح: الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة القاهرة، 1964.
- 61-العربي إسماعيل: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر (بدون تاريخ).
- 62-العقاد صلاح: تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة، القاهرة 1961.
- 63- العسلي بسام: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984.
- 64- العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية ،الصراع السياسي، جهاد شعب الجزائر، ط2 دار النفائس بيروت ، لبنان 1986 .
- 64- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر.
- 66-عباس محمد: رواد الوطنية، شهادة 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2005.
- 67- غليسي جوان: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة 1966.
- 68- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة 1948.
- 69- الفاسي علال: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة نهضة مصر 1955.
- 70- قاسم محمود: الإمام عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، ط2، دار المعارف، القاهرة 1979.
- 71- قداش محفوظ و محمد قنانش: حزب الشعب الجزائري 1937 - 1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985.

- 72- القصاب أحمد : تاريخ تونس المعاصر 1881 - 1956 تعريب حمادي الساحلي ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس 1986.
- 73- قنانش محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 - 1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982.
- 74- كوليت و جانسون فرانسيس: الجزائر الثائرة، ترجمة: محمد علوي الشريف، محمد خليل فهمي، هنري يوسف سردار، دار الهلال، 1957.
- 75- لاوند رمضان: الحرب العالمية الثانية، ط11، دار العلم للملايين، بيروت، ب.ت.
- 76- مبارك زكي: محمد الخامس و ابن عبد الكريم الخطابي و إشكالية استقلال المغرب، ط01، منشورات فيديبرانت، 2003.
- 77- المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الاستعمار: دراسات عصرية من مكتبة القذافي السياسية 3 ط¹ طرابلس - الجماهيرية 1990.
- 78- مجاهد حورية توفيق: الاستعمار كظاهرة عالمية (حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية) عالم الكتاب، القاهرة: 1975.
- 79- ماجدوف هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت: 1981.
- 80- مجموعة من الأساتذة: الحرب العالمية الثانية في البحر الأبيض المتوسط، 1940 - 1943، ط3 دار الكتاب العربي/ مصر. 1963.
- 81- المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، تعريب عمر بن ضو، حليلة قرقوري، علي المحجوبي، ط2، دار سراس للنشر، تونس: 1993 .
- 82- المحجوبي علي: جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934 تعريب عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) تونس: 1999 .
- 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة 1985
- 83- المدني توفيق: المعارضة التونسية، نشأتها و تطورها-دراسة- منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.
- 84- مرتاض عبد الملك: الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير و التأثير، ط1، دار البعث بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 85- مديرية الوثائق لولاية قسنطينة: وثائق الحركة الوطنية: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نصوص أساسية ووثائق 1931-1944 رقم 7، 9، ط2، مطبوعات 1982.
- 86- ميشيل يمين سليم: فرنسا الحرة و بطلها الجنرال ديغول، مطبعة المعارف و مكنتاتها، مصر، 1942.

87- متولي محمود: ثورة الجزائر و انتصار إرادة الإنسان العربي، الهيئة المصرية للاستعلامات، وزارة الإعلام.

88- مناصرية يوسف : الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934 ط1 دار
دار الغرب الإسلامي، لبنان: 1988 .

89- الورتلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، بيروت: 1963.

90- تاريخ الحرب العالمية الثانية – سلسلة معارك الحرب – معركة تونس وممر قصرين ، ترجمة
كمال عبدالله ط1 المكتبة الحديثة ، بيروت ، لبنان 1982 .

ب - باللغة الأجنبية:

1-Abbas Ferhat : de la colonie vers la province, le jeune Algérien, éd. Le jeune
parque, Paris:1931.

2 –Ageron, ch.R.: politiques coloniales au Maghreb, PUF, Paris: 1972.

3 - Ageron ch R : histoire de l'Algérie contemporaine T2 ;
ed P.U.F. Paris: 1979.

4- Ageron ch R: l'Algérie Algérienne de Napoléon III à De Gaulle, éd.
SINDABAD, Paris: 1980.

5- Ageron ch R.: histoire de l'Algérie contemporaine(que sais-je) P.U.F, Paris
07:1980.

6-Aron Robert: Histoire de vichy 1940- 1942. Ton ed Aartheme Fayard Paris
1954 .

7-Aron Robert et Autres : Les origines de la guerre d'Algérie ED :
Fayard,Paris/ 1962

8-Ali Merad : le réformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940 essai
d'histoire religieuse et sociale, éd. Mouton, Paris 1967.

9-Belloua Tayeb: les Algériens en France, leurs passé et leurs participation à la
lutte de libération national et leurs perspectives,éd. E.A.L, Alger: 1965.

10- Benjamin Stora- Zkya Souad: Ferhat Abbas, Une autre Algérie édition
Casbah Alger 1995.

11- Bengamin Stora : Messali Hadj 1898- 1974 d'après ses mémoires

12 - Ben youcef ben Khadda: les origines du 1er Novembre 1954 ED Dahleb,
Alger 1989.

13-Bennoune Mahfoud, Ali El Kenz : Le Hasard et l'Histoire : entretiens avec
Belaid Abdesselam, T1 (Alger 1990).

14- Bontoms Cloude: manuel des institutions Algériennes, tome 01, éd. Cujas,
Paris:1976.

15- Bouayad Mahmoud : l'histoire par la band, S.N.E.D Alger: 1974.

17- Collot Claude et Jean Robert Henry :le mouvement nationale Algérien,
textes 1912- 1954, 2^{ème} éd. O.P.U. Alger. et L'Harmattan, Paris 1981.

- 18-**Collot Claude: les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962) éd.
- 19-**De Lanessa Jean Louis: La Tunisie, Paris: 1887
- 20-** Fieldhouse D,k,Colonialisme 1870-1945 :An Introduction,Butter& taner Ltd London 1981.
- International Encyclopaedia of Social Sciences. New york : The Macmilan co;& Free press,1968,Vol.7 .
- 21-**Gauthier yves et Joel: Naissance et croissance de la République Algérienne démocratique et populaire ed Marketing, 1978.
- 22-** Guenaneche Mohamed, Mahfoud Kaddache : le parti du peuple Algérien 1937.1939, documents et témoignages pour servir à l'étude du Nationalisme Algérien, o.p.u Alger . 1985
- C.N.R.S, PARIS ET O.P.U. ALGER 1987.
- 23-**Gabriel Esquer : histoire de l'Algérie 1830 – 1950, P.U.F, Paris: 1950.
- 24-** Ganiage Jean :Les Origines du Protectorat français en Tunisie Ed IP.U.F Paris :1959 .
- 25-** Goldstein Danie ou Annexion aux Chemins croisés de l'histoire Tunisienne 1914-1922, (Tunis, MTE, 1978).
- 26-** Harbi Mohmed: Aux Origines du Front de libérations nationale, la scission du P.P.A- M.T.L.D. Contribution à L'histoire du populisme Révolutionnaire en Algérie, Ed. Christian Bourgois, Paris 1975.
- 27-**Harbi Mohamed: Le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962. ENAL . Alger 1993.
- 28-** Harbi Mohamed: La guerre commence en Algérie, ed Complexe bruxelles 1984.
- 29-**Hannache :La langue Marche De L'AlgerieConbattante 1830-1962 ed Dahlab Alger 1990 .
- 30 -** Imache Amar : L'Algérie au carrefour, la marche vers l'inconnu, éd. Librairie de travail, Paris.
- 31-** Harbi Mohamed: la guerre commence en Algérie, éd. Complexe, Bruxelles:1984.
- 32 –** Juliens Charles André : L'Afrique du nord en marche nationalisme musulmans et souveraineté Française paris 1972.
- 33-** jeanson Francis Colette : 'l'Algérie hors la loi'', collection Sad /ENAG, édition 1993.
- 34-**Jurquet Jaque: La révolution nationale Algérienne et le parti communiste Français, tome 02, éd.centenaire,Paris:1974.
- 35-** Kaddach Mahfoud : histoire du nationalisme Algérien: question national et politique Algérien(1919-1951)tome 01,éd. S.N.E.D Alger: 1980.

- 36-** Kaddach Mahfoud : histoire du nationalisme Algérien: question national et politique Algérien(1919-1951)tome 02,éd. S.N.E.D Alger: 1980.
- 37-** Kaddache Mahfoud : la vie politique à Alger de 1919 à 1939 S.N.E.D. Alger 1970.
- 38-** Laroui Abdellah : L’histoire du Maghreb,éd. MASPERO, Paris: 1970.
- 39-** Lejri Mohamed –Salah : Evolution du Mouvement National Tunisien, des origines à la deuxième guerre mondiale, (Tunis, MTE, 1974) (Thèse) T.I..
- 40-** Mahjoubi Ali : Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934 publications de l’université de Tunis 1982 .
- 41-** Mahsas Ahmed, Le mouvement Révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954 (Alger 1990).
- 42-** Moneta Jacole , la politique du parti communiste français dans la question coloniale ; 1920- 1963 , éd Maspero 1971.
- 43-** Muracciole Lucien: l' émigration Algérienne, aspects économiques,sociaux et juridiques, éd.librairie ferrarie, Alger: 1950.
- 44-** Nouschi André:la naissance du nationalisme Algérien 1914 – 1954 éd. Du nuit, Paris : 1962.
- 45-** Nouschi André Maurice Agulhon: La France de 1940 à nos jours, édition fernand nathan, Paris 1972.
- 46-** Palmer Alan : The Penguins dictionary of Twentieth- Century History 1900. 1982.New Edition Oxford 1979 .
- 47-** RAGER Jean Jacques/ les musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques, édition les belles lettres, Paris : 1950.
- 48-** Raymond Robert, le Nationalisme Tunisien, Afrique Française, Renseignements coloniaux et documents, No.6Bis 35 année, (Juin 1925.
- 49-** Réflexion:Messali El hadj 1898- 1998, parcours et témoignages, ouvrage collectif, éditions Casbah, Alger: 1998.
- 50** Spielmann Victor : L’Emir Khaled, son action politique et sociale en Algérie de 1920, édition Trait d'union, Alger : 1938.
- 51** Sarrasin, Paul-Emile, la crise algérienne du cerf paris 1949.
- 52-**Tlili Bechir: nationalisme, socialisme et syndicalisme dans le Maghreb des année:1919-1934, tome 01.
- 53-** Yousfi M : L’Algérie en Marche Tou I ENAL Alger 1984.
- 54-**Viollette Maurice : L’Algérie vivra-t-elle?, notes d'un ancien gouverneur général de ” collections les questions du temps présent ,éd. Alcan, Paris:1931.
- 55-** Vallet Eugène : les évènements de Constantine, 5 Août, 1934. éd, Baconnier,Alger.

ثالثا - الدوريات:

1- الدوريات المنشورة باللغة العربية:

- ¹ - جريدة الشعب لسان حال حزب الشعب الجزائري، السنة الأولى، العدد الأول، 27 أوت 1937.
- 2- مجلة الشهاب، الجزء السادس، المجلد 12 أغسطس – سبتمبر 1936.
- 3- جريدة النجاح 12 يونيو 1936، قسنطينة.
- 4- مجلة الشهاب: الجزء الرابع، المجلد 12 يونيو 1936.
- 5- مجلة الشهاب، الجزء الخامس، المجلد السابع، مايو 1931، قسنطينة.
- 6- مجلة الثقافة العدد 38، سبتمبر، أكتوبر 1984، وزارة الثقافة و السياحة، الجزائر "عدد ممتاز". 42.
- 7- جريدة النجاح العدد 1843 يوم 24 أبريل 1936

2- الدوريات المنشورة باللغة الأجنبية:

- 1- Afrique Française N° 10 octobre 1937, Paris.
- 2- la Défense N°40.12 juin et juillet 1936, Constantine.
- 3- El Ouma N° 53 du 1er août 1937, Paris.
- 4- EL Ouma, mars, avril, 1936, Paris.
- 5- L'entente. Franco- Musulmane N° 85, 25 Aout 1938.
- 6- La Flèche N ° 51 ; 30 janvier 1937.
- 7- L'humanité ; 8 décembre 1936.
- 8- L'entente Franco- Musulman N°30.11 juin 1936.
- 9- La lutte social N° 106 du 14 juillet 1937.
- 10- La lutte social (le grand hebdomadaire du P.C.A) 12 mars 1926
- 11- La lutte social N° 97 DU 15 mai 1937
- 12- le Populaire ; 13 janvier 1937.
- La Voix indigène 14 janvier et juin 1936.
- 13- -l'humanité. 24 janvier 1937.
- 14- Bulletin du gouvernement Général 14 Septembre 1939, Archives Aix en prevence carton .11 H 48 et 11 H 49
- El Ouma 10 Avril 1937 .⁵¹
- 15- L'entente Franco-musulmane, N° 122 – 11 Mai 1939.
- 16- Revue Historia ‘ ‘ N°= Spéciale’ ’ N°= 486 juin 1987, Paris.

رابعاً - المقالات:

1- المقالات المنشورة باللغة العربية:

- 1- بلعيد رابح: " اجتماع اللجنة المركزية السري"، رسالة الأطلس، العدد 14.
- 2- بلعيد رابح: "المركزيون و مصالي، النزاع ينزل إلى القاعدة، رسالة الأطلس العدد 139
- 2- بلعيد رابح: " خطاب خيضر الأول إلى اللجنة المركزية"، رسالة الأطلس العدد 140.
- 3- بلعيد رابح: خطاب خيضر الثاني للجنة المركزية"، العدد 140
- 4- بلعيد رابح: " مصالي الحاج يعلن الحرب على المركزيين"، رسالة الأطلس، العدد 141.
- 4 - بلعيد رابح: "حزب الشعب، صراعات سياسية عبر الوثائق"، العدد 143.
- 8 - بلعيد رابح: "المركزيون، الاستقلال عن طريق الإصلاحات"، العدد 146.
- 9- بلعيد رابح: "مجموعة الخمسة و ميلاد القوة الثالثة"، العدد 148.
- 10 - بلعيد رابح: وثيقة "النداء الأخير للجنة المركزية"، رسالة الأطلس، العدد 149.
- 11- بوصفصاف عبد الكريم، مجلة سيرتنا، السنة السادسة العدد 10، أبريل 1988، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة.
- 12- محمد بوضياف: تحضير فاتح نوفمبر 1954 جريدة المجاهد الأسبوعي 4 نوفمبر 1994.
- 13- الجويلي نصر: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الدين و السياسة: المجلة التاريخية المغربية، السنة الخامسة عشر، العددان 49، 50 يونيو 1988، تونس.
- 14- حمد الله مصطفى حسن: أصداء المقاومة المسلحة التونسية ضد الاحتلال الفرنسي في الصحافة المصرية (1945-1957)، أعمال الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر و العشرين المنعقدة أيام 18، 19، 20، نوفمبر 1993م بنزل الدبلوماسية، تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1995م.
- 15- شلبي محمد الحبيب "لجنة التحقيق في حوادث الوطن القبلي في جانفي 1952، و حوادث قصر الهلال و المقنين"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 35-36، (تونس، ديسمبر، 1984).
- 16- لونسي إبراهيم: تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 مجلة المصادر العدد الرابع 2001 المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- 17- لونيسي إبراهيم: الجناح شبه العسكري، لحزب الشعب الجزائري كيف ظهر و لماذا؟ دراسة مطولة نشرت في جريدة "السلام" على قسمين بتاريخ 29 و 30 مارس 1993.

- 18- إبراهيم لونيبي: "جريدة المنار و الأوضاع السياسية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية "جريدة الشعب" الحلقة الأولى و الثانية بتاريخ 11 و 12 نوفمبر 1990.
- 19- مناصرية يوسف: وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر العدد 8 ماي 2003، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- 20- "عبد الحميد مهري يتحدث حول أزمة حزب I الشعب الجزائري قبل اندلاع الثورة"، جريدة الشعب ليوم 1 نوفمبر 1990.
- 21- صحيفة الجزائر الجديدة: مقال: "الحزب الشيوعي الجزائري و الانقسام داخل حركة الانتصار"، مطبعة تيبوليتو الجزائر العاصمة، السنة 9، العدد 89، سنة 1954.
- 22- صوت الشعب: مقال: "الطرد في حركة الانتصار لا يعني الانقسام"، السنة 1، ع 03.
- 23- صوت الشعب: مقال: "أجوبة الأخ مرباح مولاي عن أسئلة جريدة "لوموند" الفرنسية"، السنة الأولى، العدد 08.
- 24- يحيى وي عبد القادر: الوضع السياسي في الجزائر 1939-1954 الطريق الى نوفمبر كما يرونها المجاهدون ط 1 ج 1 إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

2- المقالات المنشورة باللغة الأجنبية:

- 1- Ageron, ch R : Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxième guerre mondiale, Revue d'histoire maghrébine N° 04 Juillet 1975 Tunisie .
- ²- Claude Collot : Le parti du peuple Algériens ; Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques, et politiques Vol 8 N° 1 Alger Mars 1971.

جامعة منتوري - قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم التاريخ و الآثار .

الباحث : شايب قدارة .

ملخص عن أطروحة دكتوراه الدولة

في التاريخ الحديث و المعاصر.

(باللغة العربية)

تتناول هذه الدراسة موضوع " الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934 - 1954 دراسة مقارنة " و هو موضوع هام و جدير بالبحث و الدراسة لأنه يمثل منعطفًا حاسمًا ليس في تاريخ الحزبين - الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري - فحسب، بل و في تاريخ الشعبين - الجزائري و التونسي - أيضًا، باعتبار أن الحزبين كانا قد قاد كل منهما الكفاح الوطني بشقيه السياسي و المسلح ضد نفس القوة الاستعمارية، أي الاستعمار الفرنسي، و كان للحزبين تقريبا نفس النظرة تجاه هذا الاستعمار و من ثم كانت لهما نفس الاستراتيجية و نفس الأسلوب في الكفاح و النضال، كما كانت لهما مواقف متشابهة أحيانا و مختلفة أحيانا أخرى، تحكمت فيها ظروف كل بلد، بل و سياسة المستعمر نفسه الذي كان يعمل على تكييف سياسته الاستعمارية وفق مصالحه الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحزبين ناضلا في نفس الفترة الزمنية الممتدة من عام 1934 حتى عام 1954 -لهذا فقد كانت لهما نقاط اختلاف و نقاط تطابق و تقاطع عديدة و متنوعة و هي القضية التي شكلت في اعتقادي إشكالية الموضوع و المتمثلة في جملة من التساؤلات مثل :

- هل هناك علاقة مباشرة بظروف تأسيس الحزبين ؟
- هل هناك تنسيق و تعاون مباشر مدوّن؟
- ما هي محاولات و مساعي هذا التنسيق و التخطيط ؟ و ما هي وسائله ؟ و من هو الحزب الذي كان يؤثر بشكل أكثر في الحزب الآخر؟
- هل هناك لقاءات رسمية أو غير رسمية تمت بين قيادات الحزبين؟ و أين ؟ هل هناك اتصالات مباشرة أو غير مباشرة تمت بين الحزبين بخصوص النضال و الكفاح؟ و كيف كانت تتم ؟ و غير ذلك من التساؤلات الجوهرية.

و قد كانت هذه الدراسة محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات الملحة.

و قد ارتكزت الدراسة على خطة منهجية اشتملت على مقدمة و مدخل و ثلاثة أبواب - في كل باب ثلاثة فصول - ثم خاتمة و قائمة مصادر و مراجع ، و مجموعة من الملاحق لها علاقة مباشرة بموضوع البحث .

أما المقدمة فقد تطرقت فيها إلى أهمية الموضوع و إلى أسباب اختياري له ، و كذلك إلى طرح إشكالية البحث، كما تطرقت إلى المناهج التي وظفتها في معالجة هذا الموضوع .

و تعرضت في المدخل إلى مفهوم الظاهرة الاستعمارية و إلى أثرها على الشعوب المستعمرة بصفة عامة و على الجزائر و تونس بصفة خاصة.

و خصصت الباب الأول للحديث عن الحزب الدستوري التونسي الجديد 1934-1954 وقسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول، تحدثت في الفصل الأول عن فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 و ردود الفعل التونسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. و في الفصل الثاني تحدثت عن الحزب الدستوري التونسي بين الحربين العالميتين (1918-1939) حيث ركزت بالخصوص على الأزمة الداخلية التي عصفت بهذا الحزب عام 1934 والتي أدت إلى ظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد منذ شهر مارس 1934.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن نشاط الحزب الدستوري التونسي الجديد من 1934 حتى عام 1956، حيث ركزت فيه على موقفه من اندلاع الحرب العالمية الثانية و على نشاطه خلال و بعد هذه الحرب، ثم تحدثت عن موضوع المفاوضات التونسية الفرنسية التي أدت في الأخير إلى استقلال تونس عام 1956.

أما الباب الثاني فقد خصصته للحديث عن حزب الشعب الجزائري 1937-1954 و قسمته أيضا إلى ثلاثة فصول تحدثت في الفصل الأول عن الاحتلال الفرنسي للجزائر و ردود الفعل الجزائرية حتى ظهور حزب الشعب الجزائري عام 1937 حيث تطرقت إلى جملة من النقاط مثل: أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ، بعض مظاهر المقاومة الجزائرية بشقيها

المسلح و السياسي ، تطور الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى ، حركة المؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936، مشروع بلوم فيوليت ... و غيرها من النقاط، و خصصت الفصل الثاني للحديث عن ظهور حزب الشعب الجزائري عام 1937 و تطرقت فيه إلى جملة من العناصر مثل: تأسيس حزب الشعب الجزائري، برنامج الحزب، الحزب و الحرب العالمية الثانية، الحزب و بيان الشعب الجزائري.

أما الفصل الثالث فقد تطرقت فيه إلى نشاط حزب الشعب الجزائري من عام 1945 حتى عام 1954، حيث تعرضت بالحديث إلى النقاط التالية: حزب الشعب الجزائري و حوادث 08 ماي 1945، إعادة تسمية الحزب " الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D " و نشاطه ، إنشاء المنظمة الخاصة (L'o.s)، الأزمة الداخلية للحزب (1953-1954) ،اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى عام 1954.

أما الباب الثالث و الأخير فقد تطرقت فيه إلى موضوع عقد المقارنة العلمية بين الحزبين - الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري - و قسمت هذا الباب كذلك إلى ثلاثة فصول ، خصصت الفصل الأول منه للحديث عن نقاط الاختلاف بين الحزبين ، كما خصصت الفصل الثاني للحديث عن نقاط التطابق و الالتقاء بين الحزبين ،و خصصت الفصل الثالث للنتائج و الاستنتاجات المتوخاة من موضوع المقارنة.

أما الخاتمة فقد كانت عبارة عن حوصلة لما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج و استنتاجات، يمكن تسجيلها كما يلي:

أنه حتى و إن كانت هناك نقاط اختلاف و نقاط تطابق و تقاطع كثيرة بين الحزبين سواء من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية المطبقة في البلدين ، أو من حيث إيديولوجية الحزبين أو من حيث أسلوب الكفاح و النضال أو حتى من حيث الهدف المنشود الذي سعا إليه الحزبان (الاستقلال التام). إلا أنه لم توجد هناك تواريخ أو مواعيد رسمية محددة للالتقاء بين قيادات الحزبين ، و لا حتى محاضر ملزمة للطرفين في هذا الشأن. و إنما كانت هناك اتصالات تكاد تكون عفوية و غير مخطط لها، و الأهم من كل ذلك أنه كان هناك تأثير و تأثير متبادل بين الحزبين إلى درجة أن كل حزب كان يعتبر قدوة للآخر في النضال و الكفاح ، هذا العامل ساهم بقسط كبير في تطور النضال في البلدين الذي كلل في الأخير ببلوغ الهدف المنشود المتمثل في الاستقلال التام في كل من تونس و الجزائر .